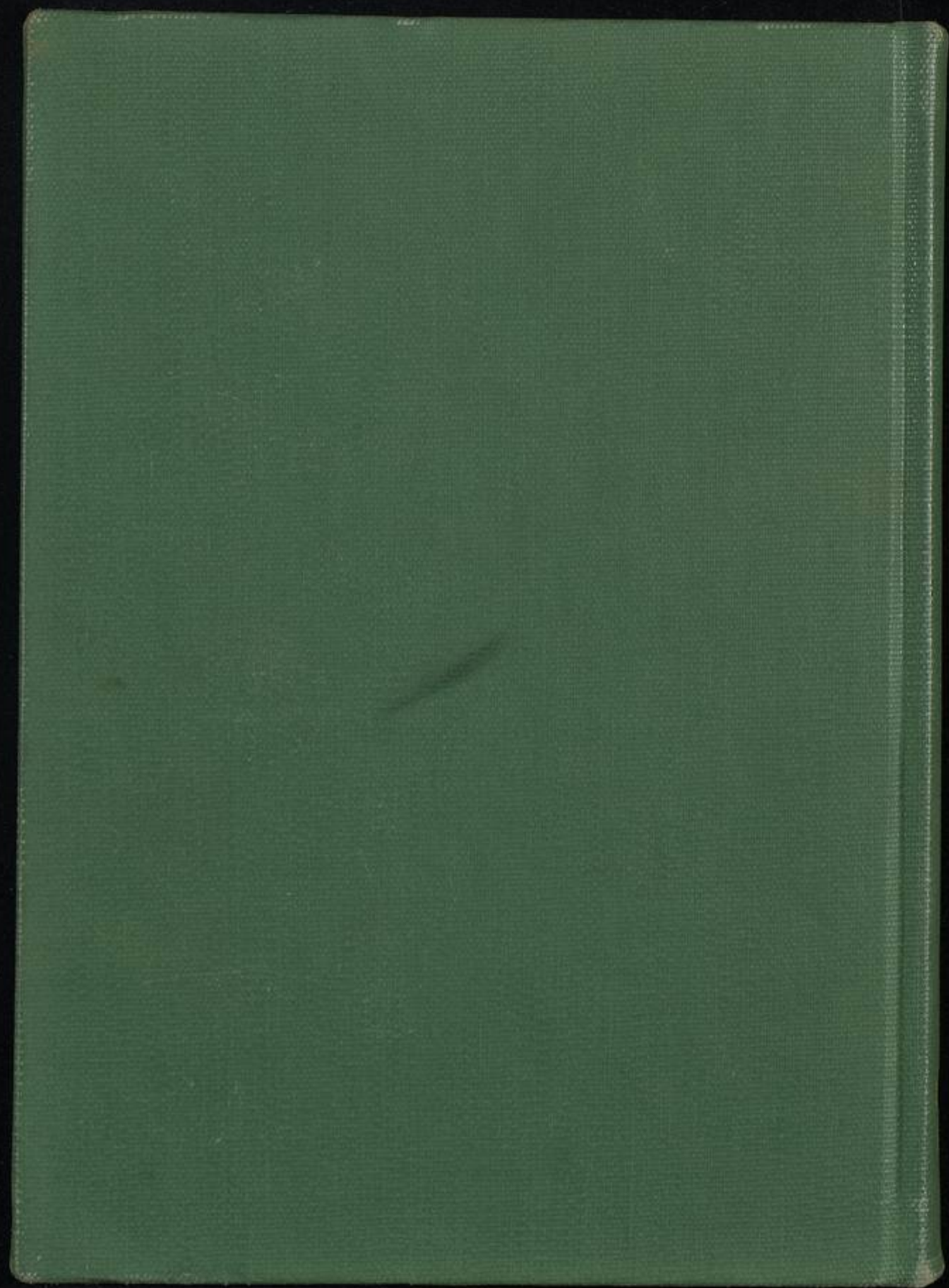
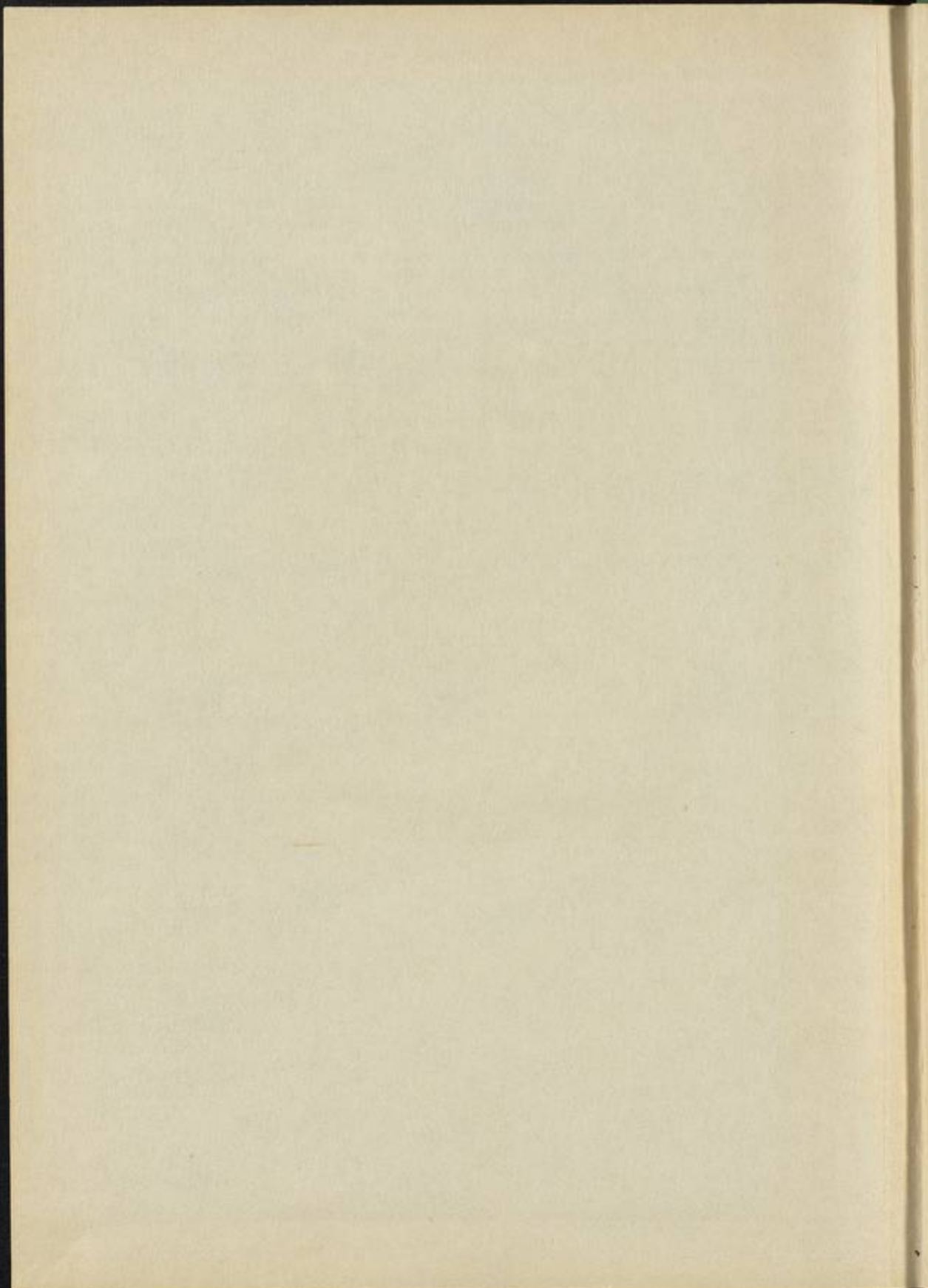


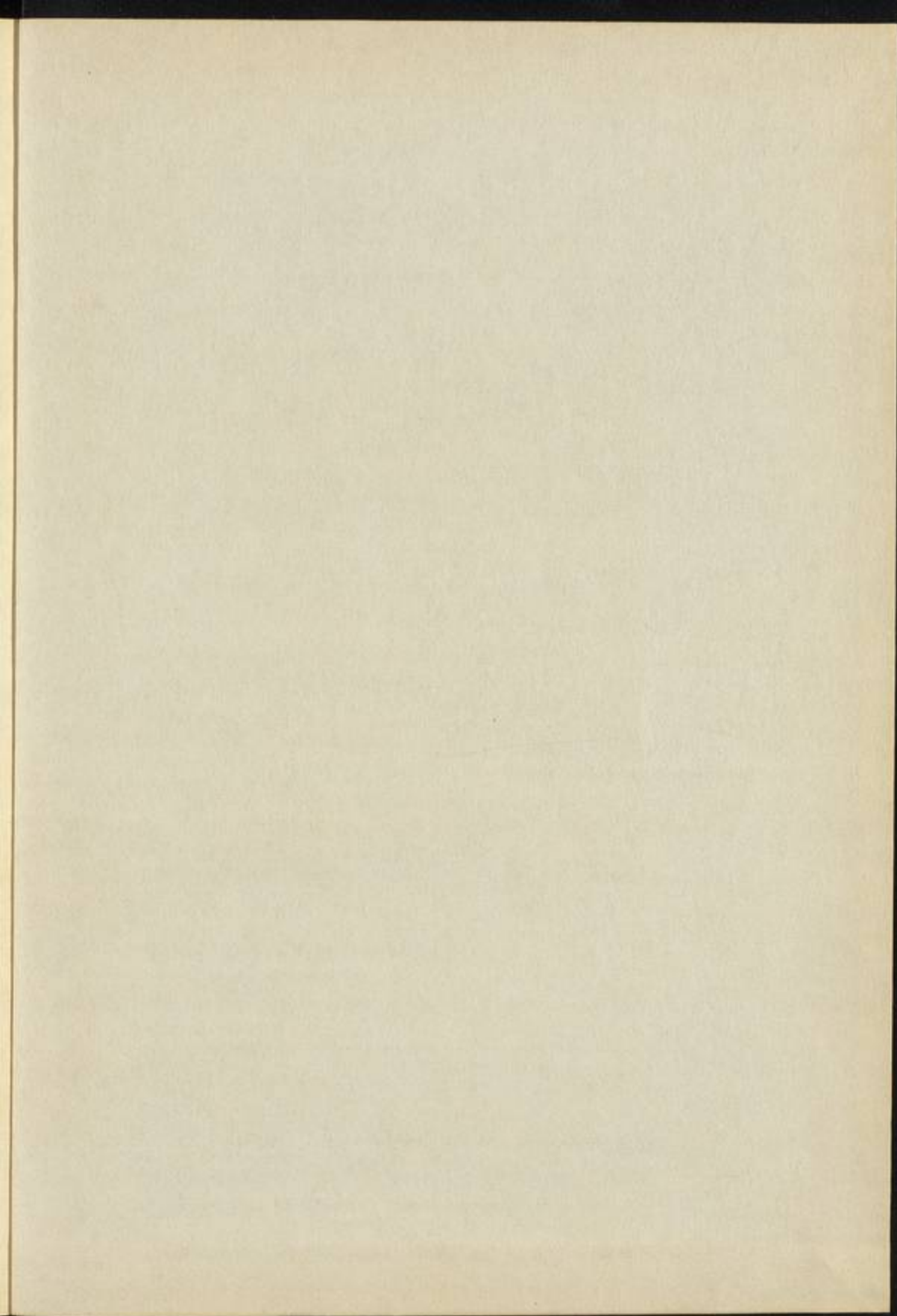


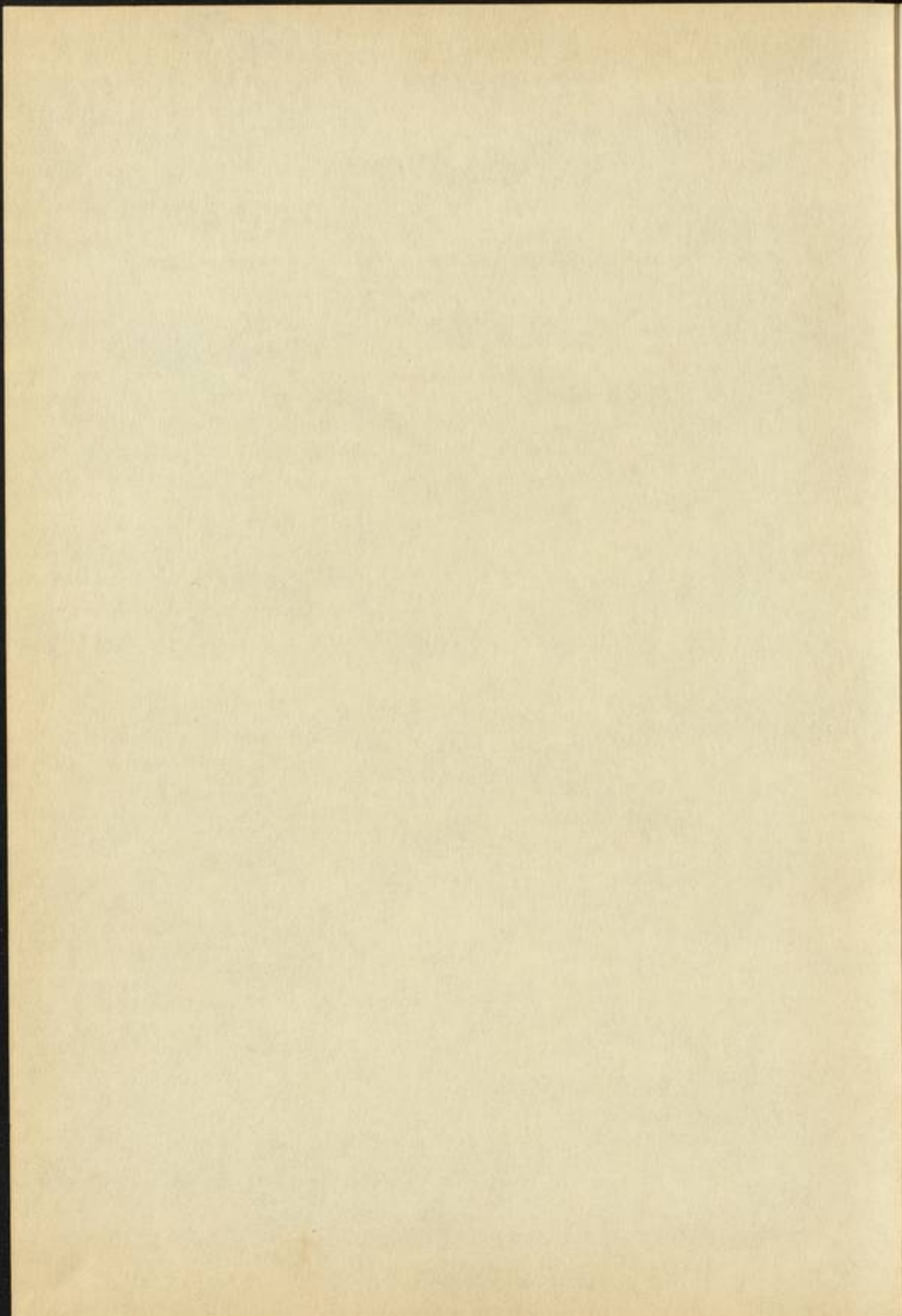
Columbia University
in the City of New York

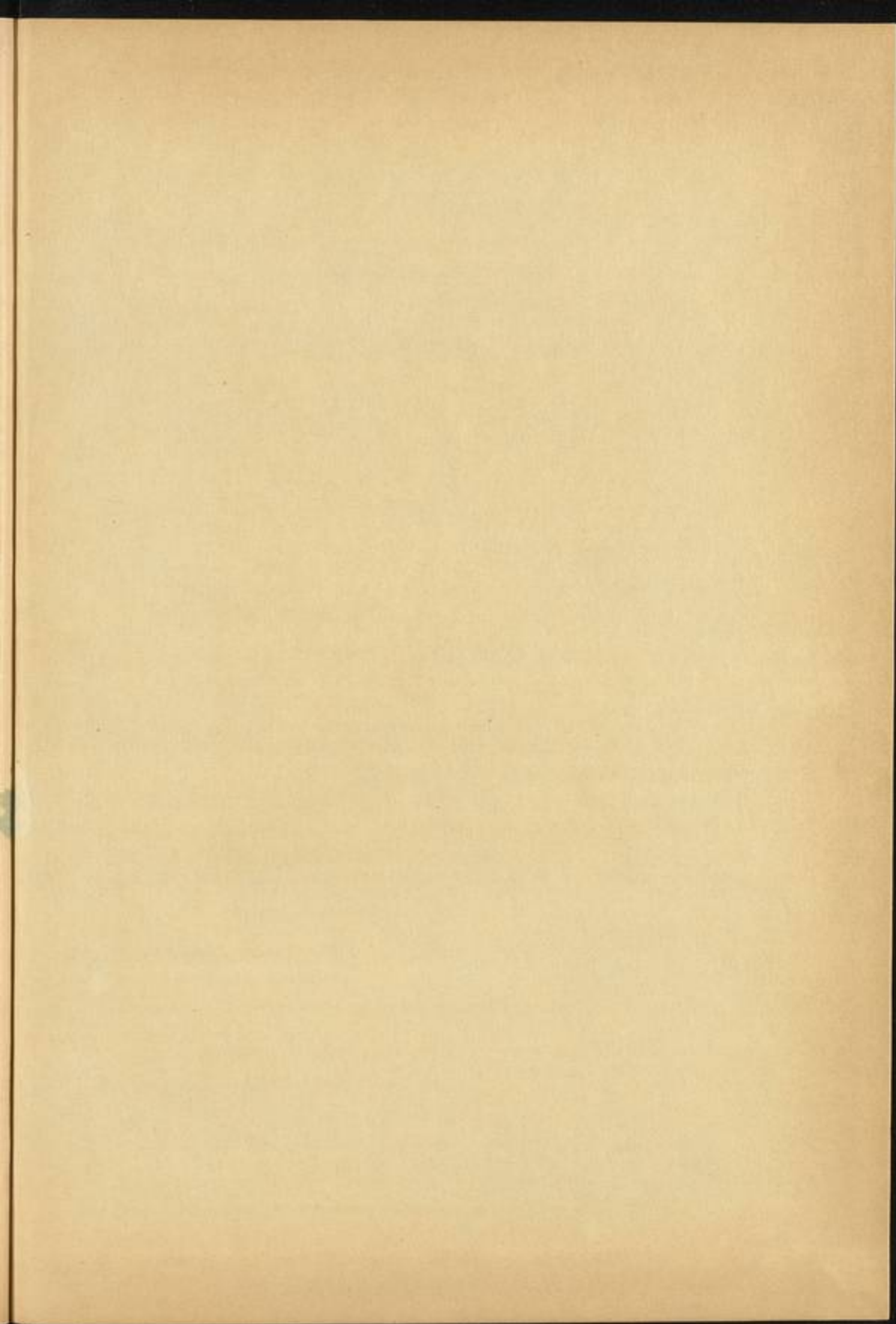
THE LIBRARIES











تأليف

الوزارات العراقية

في طبعته الثانية

بسم

السيد عبد الرزاق الحسيني

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

مطبعة العرفان - صيدا

956.1
H21

v.4



✽ مهولة الملك غازي ✽

وقد تفضل جلالتهم فأهدى الموزلف صورته موشاة بتوقيعه الكريم

16547E

فائمة الجزء الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وبعد﴾

اختل التوازن بين القوى السياسية في العراق منذ ارتحل الملك فيصل الأول إلى دار البقاء في ليلة اليوم الثامن من شهر أيلول سنة ١٩٣٣ م . وانصرف لفيف من محترفي السياسة في هذه البلاد إلى المزج بين القضايا العامة ، والشؤون الحزبية الخاصة ، فحدثت حوادث مؤلمة لم تشرف سمعة البلاد إن لم تكن قد أضرت بها ضرراً بليغاً .

ويتناول هذا « الجزء الرابع » من تلويخ الوزارات العراقية « البحث عن .

- ١- الوزارة المدفعية الأولى التي تكونت في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ م
- ٢- الوزارة المدفعية الثانية ، المكونة في ٢١ شباط سنة ١٩٣٤ م
- ٣- الوزارة الأنوبية الأولى ، وقد تألفت في ٢٧ آب ١٩٣٤ م
- ٤- الوزارة المدفعية الثالثة ، التي تكونت في ٤ آذار ١٩٣٥ م
- ٥- الوزارة الهاشمية الثانية المكونة في يوم ١٧ آذار ١٩٣٥ م
- ٦- الوزارة السليمانية المكونة أثر الانقلاب العسكري في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦

ويسرنا أن نعلن هنا أن صاحب الفخامة ، السيد جميل المدفعي ، تفضل فشغل البحوث المتعلقة بوزاراته : الأولى ، والثانية ، والثالثة ، بالرعاية والتدقيق ، كما ان صاحب الفخامة السيد علي جودت الأنوبي تفضل فاطلع على البحث المتعلق بوزارته الأولى ، وهذب فيه ، أما البحث المتعلق بـ « الوزارة الهاشمية » فقد دقق فيه صاحب الفخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، في تلك الوزارة ، بعد أن فجعت البلاد برئيس الوزراء ياسين باشا الهاشمي وأما البحث السادس المختص بـ « الوزارة السليمانية » فقد دقق فيه صاحب الفخامة السيد حكمت سليمان وبعض أركان وزارته العظام ومن الله تعالى نستمد العون والتوفيق .

بغداد - الكرادة الشرقية ١٥ رجب الحير ١٣٧٢ هـ السيد عبد الرزاق الحسني

الوزارة المدفعية الاولى

❖ كيف تكونت الوزارة ❖

لما امتنع الاخاثيون عن البقاء في دست الحكم ، ما لم يحل مجلس النواب القسام ، انجهرت الانظار إلى وجوب اختيار شخصية محايدة لتكوين الوزارة الجديدة ، فكلف السيد جميل المدفعي رئيس مجلس النواب ، وأحد الوزراء السابقين بالقيام بهذه المهمة ، وتم الاتفاق على أن يشترك في وزارته السيدان : نوري السعيد وناجي شوكت .

ورأى السعيد أن يطلم مستشار وزارة الداخلية ، السر كورنواليس ، على ما تم الاتفاق عليه على سبيل المجاملة ، فرجع المستشار أن تكون الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد نفسه ، إذا أريد لها البقاء ، فلما اعتذر هذا عن الاضطلاع بالرئاسة ، اقترح المستشار أن تكون الوزارة برئاسة السيد ناجي شوكت لضمان بقائها مدة معقولة ، ولما فاتح السعيد ناجي شوكت بذلك ، رد عليه هذا بأنه ليس من المصلحة الخروج على ما تم الاتفاق عليه ، وعلى هذا وجه الملك غازي إلى جميل المدفعي هذا الكتاب .

وزيرى الافخم جميل المدفعي

بناء على استقالة فخامة رشيد عالي الكيلاني من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم ، فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على أن تتنبهوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العشرين من شهر رجب سنة الف وثلثمائة واثنين وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة الف وتسعمائة وثلاث وثلثين ميلادية .
غازي

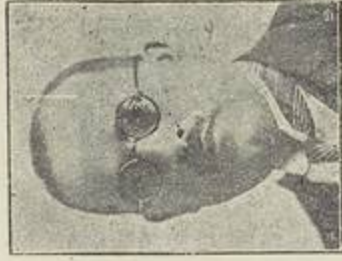
❖ الرئاسة الوزارية الجديدة ❖

لم يكن من العسير على السيد جميل المدفعي أن يكمل أعضاء وزارته ، بعد أن قرر السيدان نوري السعيد وناجي شوكت الاشتراك معه في تحمل أعباء المسؤولية في ذلك الظرف الدقيق ، فانجز ذلك بعد برهة قصيرة وصدرت الإرادة الملكية في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ (٢٠ رجب

الوزارة المفعية الاولى



وزير المالية * نصرت الفارسي



رئيس الوزراء * جميل المنفي



وزير الداخلية * طامي شوكت



وزير المعارف * صالح جبر



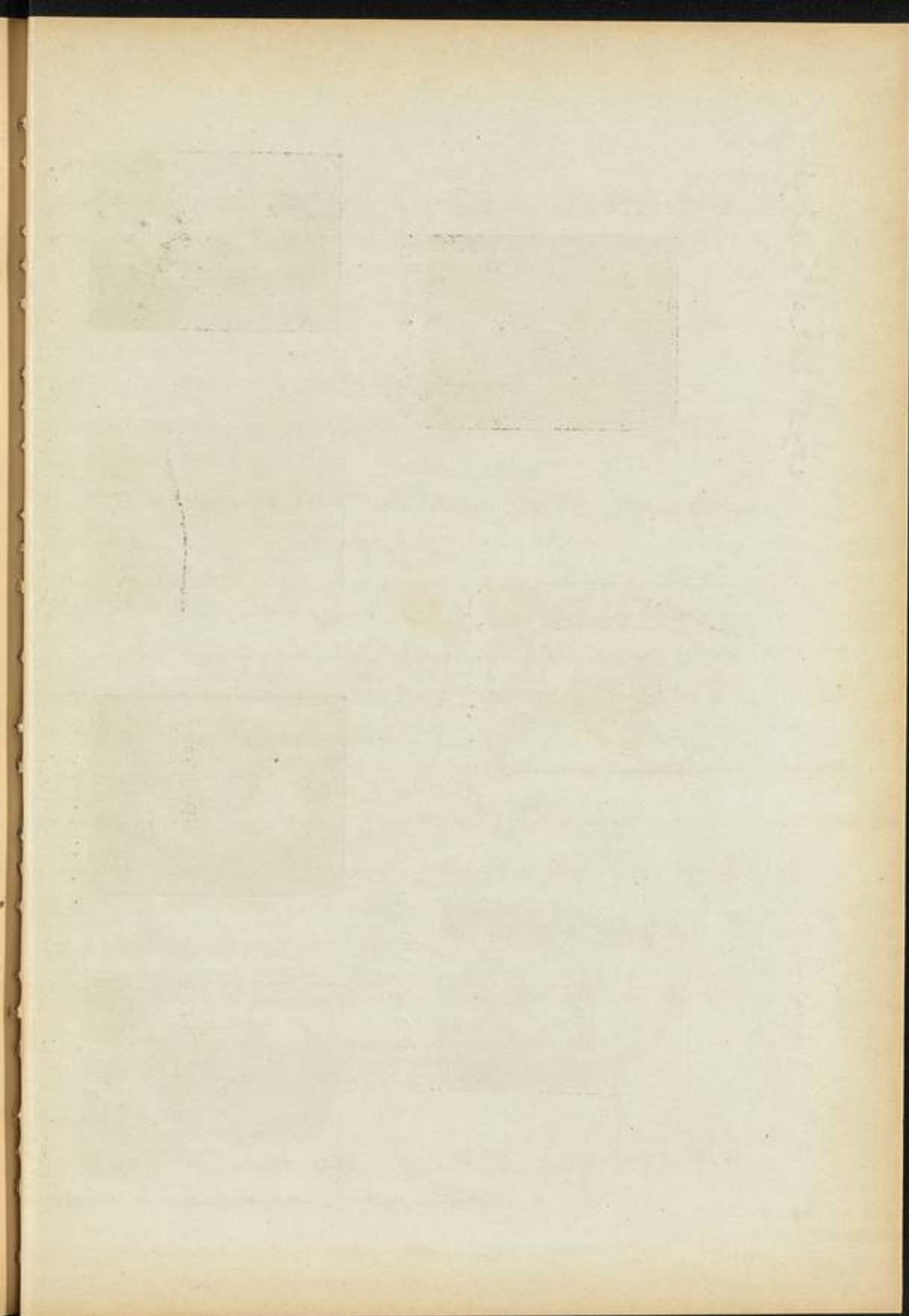
وزير الخارجية ووزير الدفاع بالوكالة
نوري السعيد



وزير الاقتصاد والمواصلات * رستم حيدر



وزير التعليم : جمال بايان



١٣٥٢ بتعيين :

١ جميل المدفعي : رئيساً لمجلس الوزراء .	٥ رستم حيدر : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٢ ناجي شوكت : وزيراً للداخلية	٦ صالح جبر : وزيراً للمعارف
٣ نصرت الفارسي : وزيراً للمالية	٧ نوري السعيد : وزيراً للخارجية
٤ جمال بابان : وزيراً للعدلية	٨ ووزيراً للدفاع بالوكالة

✽ أول كلمة لرئيس الوزارة ✽

وكانت أول كلمة فاه بها رئيس الوزراء ، تلك التي خاطب بها رئيس الديوان الملكي في حفلة الاستقبال حيث قال :

« أرجو من معاليكم أن تعرضوا على مولاي ، صاحب الجلالة الملك المعظم ، شكري وامتناني العميقين لما أولاني به من الثقة العالية للقيام بإدارة شؤون الدولة »
ثم خاطب المجتمعين قائلاً :-

« اخواني ! ان هدفنا الوحيد ، هو خدمة البلاد ، واءلاء شأنها . ولي وطيد الامل بأن جميع اخواني المواطنين ، سيبذلون جهدهم في مؤازرتي للقيام بأعباء المسؤولية ، والوصول إلى هذا الهدف المنشود . هذا وأسأله تعالى أن يسدد خطوات الجميع ، ويوفقنا لما فيه خير البلاد ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم » اهـ .

✽ تأجيل جلسات المجلس ✽

لما كان السيد جميل المدفعي ، رئيس مجلس النواب تقلد منصب رئاسة الوزراء . فقد قدم استقالته من الرئاسة الأولى ، وجرى انتخاب السيد رشيد الحوجة خلفاً له ، في الرئاسة المذكورة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٣

وفي هذا اليوم وقف رئيس الوزارة ، جميل المدفعي ، في المجلس النيابي وبعد أن ألقى منهاج وزارته ، أعلن صدور الإرادة الملكية بتأجيل جلسات المجلس لمدة ٣٠ يوماً ، لتتمكن الوزارة من تهيئة أعمالها .

✽ مضمار الوزارة ✽

سادتي !

لا بد وان المجلس العالي يرغب في الوقوف على خطة الحكومة في تسيير شؤون الدولة ، وعليه وددت ان ألقى على حضراتكم الكلمة التالية كبيان للوزارة

لقد أقدمت وزارتنا على تحميل اعباء الحكم متكلة على عون الباري عز وجل ، ومعتمدة على الثقة العالية التي اولاهها سيّد البلاد ، جلالة الملك المعظم ، وهي شاعرة بأهمية المسؤولية الملقاة على كاهلها ، وعازمة على السير بالبلاد إلى الامام ، وتحقيق ما تصبو إليه من منعة وتقدم .
أيها السادة

ان هدف هذه الوزارة في سياستها الخارجية ، هو المحافظة على أواصر المودة والصداقة القائمة بين مملكتنا ، والممالك الأخرى ، والسعي في تمكينها وتعزيزها ، على أساس المنافع المتبادلة . أما في الداخل فهدفها المباشر تقوية روح الطمأنينة في نفوس أبناء الشعب - والطمأنينة كما لا يخفى - أساس كل رقي وعمران ، ولكن هذا لا يتم إلا في عهد يسود فيه الأمن والنظام ، ويشعر فيه كل فرد بما له من حق ، وما عليه من واجب ، فإذا كانت حقوق الفرد مقدسة في ذاتها ، فإن قيامه بواجباته نحو المجتمع الذي ينتمي إليه أمر ضروري ، لا بل حيوي . ان ضرورة اداء الواجب ، وتقنية شعور الأمة بمسؤولياتها ، باحترام الاحكام الدستورية ، والتقاليد الديموقراطية ، والابتعاد عن التحيزات المحلّة بمصالح الدولة ، وما تتطلب من كفاءات في تدوير شؤونها ، لمن أهم مقاصد هذه الوزارة . إن حاجة الأمة إلى هذه الامور هي حاجة ماسة ، والوزارة عازمة على التوصل إليها بجميع الوسائل .

لقد تقدمت الوزارات السابقة إليكم بمناهج عديدة ومفصلة ، أشارت كلها إلى ضرورة الاهتمام بتأمين العدل ، والعناية بالصحة والمعارف ، وتعزيز القوى الوطنية ، وتوسيع نطاق الزراعة ، والري ، وتخفيف وطأة الازمة ، واستثمار موارد البلاد الاقتصادية ، الخ ... ليس من خلاف حول هذه الأمور ، لأنها في الحقيقة من مقومات الأمم ، وليس بين الشعوب ، في الظروف الحاضرة ، من هو أحوج إليها من شعبنا ، ومن الأمور الجوهرية في نظرنا هو التصرف بقوى المملكة الأدبية والمادية ، تصرفاً يكفل استثمارها بالسرعة الممكنة ، وبأقل كلفة .

لقد قطعت البلاد ، في السنوات العشر الاخيرة ، شوطاً واسعاً نحو التقدم ، وإذا ما تذكرنا بأننا لا تزال في أوائل عهد الانشاء ، فقد وجب علينا أن نضاعف الجهود في سبيل خدمة هذا الوطن المحبوب ، فالحكومة الماثلة أمامكم ستسعى بكل قواها لتحقيق هذه المقاصد ، وإعمار البلاد بالسرعة الممكنة ، تاركة تفاصيل الاعمال ، التي تنوي القيام بها ، إلى حين عرضها عليكم . وهي عندما اضطلمت بأعباء المسؤولية قد وضعت نصب عينها وصية باني كيان هذه الأمة ، فقيدنا الراحل العظيم ، تلك الوصية التي أشارت إلى ضرورة ظهور الأمة بظهر القوة والاتحاد ، فالإتماد في الحقيقة هو أساس كل قوة ، وهو يتطلب تأزر أبناء الشعب وتضافرهم على اختلاف طبقاتهم والحكومة تتقدم إلى الجميع بهذا الشعور وتأمل المساعدة على إحياء أيجاد هذه البلاد ،

ورفع شأنها ، ومن الله التوفيق ^(١) .

﴿ تبدلات الادارة مرهنة ﴾

اعتادت « الوزارات العراقية » التي تربعت على كراسي المسؤولية حتى الآن ، أن تقوم بإجراء تنقلات وترقيات بين رؤساء الدوائر المختلفة ، والوحدات الإدارية في الالوية ، بعيد اضطلاعها بأعباء الحكم فتقرب أصحابها ومن تعتمد عليه ، وتبعد عنها من لا تجد في إدارته ، أو ميوله السياسية ، ما يطمئن رغباتها

ومع ان السيد المدفعي لم يكن منتسباً إلى حزب من الاحزاب ، ولم يعرف عنه انه ممن يتحزب لفريق دون آخر ، فقد قامت « الوزارة المدفعية الاولى » بمثل هذا العمل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، وفي الايام التي تلت هذا التاريخ

ولا شك ان تبديل كبار الموظفين ، وتحويلهم بين حين وآخر ، من شأنه أن يورث الوهن في الاعمال ، ويكبد خزينة الدولة نفقات طائلة بدون مسوغ ، على ما يظهر .

وعلى كل فما كادت تم التنقلات بين متصرفي الالوية ، حتى بدأت فروع « حزب الاخاء » فيها تندد بمركز الحزب العام ، وأخذ الاعضاء ينسحبون من الحزب بالتدريج ، تحت تأثيرات لا نرى مجالاً لإيرادها هنا ، غير اننا سمعنا اركان الحزب ، يتذمرون من سلوك رؤساء الوحدات الادارية مع هذه الفروع ، على الرغم من ان صلات المدفعي مع الهاشمي كانت على جانب من الصفاء . على ان خذلان « الاحزاب العراقية » بعد نزول مؤسسيها عن كراسي المسؤولية اصبحت سنة معروفة .

﴿ الوزارة ومقاطعة الكهرباء ﴾

في بغداد شركة اجنبية للجر والتنوير ، حصلت على امتياز اعمالها منذ زمن بعيد ، وقد شرعت بضالة ارباحها ، ولا سيما إذا مدت (القداد) - الترامواي - فتملصت منه بطرق كانت موضوع القيل والقال ، ودحا من الزمن ، وبقيت ، اعمالها مقتصرة على التنوير فقط ، وصارت تستوفي ٢٨ فلساً عن كل وحدة كهربائية (كيلوواط) .

وقد شعر البغداديون - ولا سيما طبقة العمال منهم - بفداحة هذه الاجور ، فقرروا مقاطعة الشركة مقاطعة تامة ، حتى تخفضها إلى الحد المعقول ، ومهدوا لهذه المقاطعة مفاوضات مع رجال الشركة بدأت أيام « الوزارة الكيلانية » لم تسفر عن نتيجة فقرّر « مجلس اتحاد نقابة العمال في بغداد » في ايام « الوزارة المدفعية » إعلان المقاطعة بصورة رسمية ، وعينوا مساء اليوم الخامس من شهر

كانون الأول سنة ١٩٣٣ موعداً لذلك ، بعد أن أيدت كافة الصحف وجوب إجراء التخفيض في هذه الأسعار ، وبعد أن استعد الاهاون للاستعاضة عن الكهرباء ، بالزيوت والشموع وأمسّت بغداد الجحيلة بعد هذه المقاطعة في ظلام دامس ، رغم بقاء شوارعها العامة مضأة بالمصابيح الكهربائية ، ثم أخذت المقاطعة تشتد أنا فأنا ، وتشترك فيها مختلف الطوائف ، وسائر الجماعات ، اللهم إلا الوزراء ، والمدراء العامون ، فإنهم بقوا متمسكين بأضوائهم الكهربائية . أما الحكومة فإنها وقفت من هذه الحركة موقف المتفرج ، في بادئ الأمر ، ولكنها اضطرت إلى مفاوضة الشركة - بعد اشتداد الحركة - لتتزينل الأسعار ، فتمكنت ، بعد مفاوضات طويلة ، من حملها على تتزينل فلسين عن كل وحدة كهربائية ، ولكن الجمهور من الاهلين استهان بهذا التخفيض الزهيد وأصر على وجوب جعله بتقياس أوسع .

ثم رأت السلطة ان المقاطعة دخلت في طور جديد ، يخشى منه على الامن العام ، وعلى حرية الافراد ، وان هنالك من يعمل وراء ستار ، لاستغلال هذه الحركة ، فعمدت إلى بث العيون ترقيب أعمال المحرضين والمقاطعين ، وأنذرت الصحف بوجوب الكف عن حث الناس على الاسترسال في هذه الحركة ، وفي الوقت نفسه فإنها أوعزت إلى أمانة العاصمة بإبادة الطرق ، والشوارع ، التي كانت لا تزال تضاء بالزيوت ، بالكهرباء . فوفرت بذلك على الشركة ما خسرت له لدى الاهلين ولما لم تجد هذه التدابير نفعاً ، ألقت لجنة وزارية خاصة لفحص أرباح الشركة ، ومعرفة مقدار دخلها ، واستهلاكها ، وطلبت إلى العمال أن يضموا عضواً منهم إلى هذه اللجنة الوزارية ، لمعرفة الحساب ، فرفض العمال قبول هذه الدعوى

وفي صباح اليوم السابع والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٣٣ اتخذت متصرفية لواء بغداد (١) التدابير المستعجلة للقبض على لفيق من الشبان ، المتهمين بالتجريض على المقاطعة وساققتهم إلى محاكم الجراء ، بتهمة « الإخلال بالامن العام » فقضت هذه بوضعهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر ، وكانت الشرطة قد أعدت السيارات اللازمة لإبعادهم إلى أنحاء العراق الشمالية ، فما كادت المحاكم تلتفظ قراراتها ؛ حتى كان الشبان في سيارات مصفحة تقلهم إلى « السليمانية » في شمال العراق ثم عطلت الحكومة الصحف التي كانت تؤيد فكرة المقاطعة ، ومنعت التي لم تعطها عن نشر أي خبر يتعلق بالمقاطعة ، كما انها أوقفت زمرة من طلاب « كلية الحقوق العراقية » وأخرى من أرباب الصناعات المختلفة ، وساققتهم إلى المحاكم بالتهمة نفسها ، فحكم على كل موقوف بالسجن لمدة سنة ، وبوضعه تحت مراقبة الشرطة سنة أخرى وكبست في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني ١٩٣٤ دور جمعيات العمال على اختلاف درجاتها ، وصادرت أوراقها وسجلاتها ، ومنعتها أعين

(١) كان متصرف بغداد يومذاك عبد الرزاق حلمي ، ومدير شرطتها وجيه بونس الموصل .

مزاولة أعمالها ، فاحتجت جماعة من الشبان الموصليين على حق الحرية إلى هذه الدرجة فأوقفت شرطة الموصل ، المحتجين في الحال ، وساقتهم إلى محاكم الجزاء ، واستحصلت احكاماً مختلفة بحقهم

✽ الكسنة البرلمانية ✽

تقضي التقاليد الدستورية في البلاد الديمقراطية أن تؤلف الوزارات فيها ، من اكثرية اعضاء الاحزاب البرلمانية المعروفة . ولما كانت « الوزارة الشوكشية » لم تؤلف حزبا برلمانياً تستند إليه ، فقد اختارت لنفسها كتلة تقوم مقام الحزب

ولما كانت أيام الوزارة الكيلانية أصبح « حزب الاخاء الوطني » المؤسس في أواخر عام ١٩٣٠ هو الحزب الذي تستند إليه وإن لم تكن « الوزارة الكيلانية » وزارة إخبارية صرفة فلما تألفت الوزارة المدفعية دعا رئيس الوزراء لفيقاً من أعضاء المجلس النيابي « الذين كان يعتمد عليهم » إلى وليمة عشاء أقامها في بناية المجلس نفسه في مساء يوم الخميس ١٤ كانون الأول ١٩٣٣ وخطب فيهم قائلاً إنه « لا يعتقد بوجود من لا يثق بوزارته ، ولهذا فهو يرى نفسه في غنى عن تأليف أي حزب يستند » واكتفى بأن طلب إلى الجميع أن يتعاضدوا لخدمة الصالح العام ، والأخذ بيد الوزارة القائمة

ولقد انتقدت الصحف المعارضة « ولا سيما جريدة الاخاء الوطني » هذا الضرب من الاجتماع واعتبرت الركون إلى « كتل وطنية برلمانية إخلالا بالدستور » فعطلتها الوزارة لمدة عشرة أيام

✽ المفصولون بالذيل ✽

لا نعرف قانوناً لعبت به الاهواء السياسية ، والمصالح الحزبية ، كقانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة الذي وضعته « الوزارة السعيدية الاولى » في عام ١٩٣١ م ، وفصلت بوجبه عدداً كبيراً من الموظفين على اختلاف درجاتهم ، ورواتبهم

وكان بضمن المفصولين عدد لا يستهان به من الذين يمتنون إلى المرموقين بنسب أو حسب ، فلما أفل نجم « الوزارة السعيدية الثانية » أخذت الوزارات التي أعقبتها تستصدر قرارات مختلفة في تقسيم المفصولين بوجبه هذا القانون ، وتصنفهم أصنافاً شتى مستهدفة تسهيل أمر إعادة المحسوبين والمنسوبيين الى وظائفهم . وكان آخر قرار من هذا القبيل ذلك الذي أصدره مجلس الوزراء في ١٩ كانون الاول ١٩٣٣ - أيام الوزارة المدفعية الاولى - وهو يقضي بوجوب احوالة هذه القضية الى ديوان التفسير ليقول كلمته في هذه المشكلة ، وهل في امكانه أن يعتبر لفظة (الفصل) الواردة في هذا « الذيل » غير كلمة (الغزل) الواردة في قانون انضباط موظفي الدولة ؟

وقد اجتمع ديوان التفسير في وزارة العدلية في يوم ٣٠ كانون الأول سنة ١٩٣٣ ووضع

« قانون ذيل قانون الانضباط » موضع المذاكرة والمناقشة فقرر ان فصل الموظفين لا يعني عزلهم من خدمة الحكومة ، وانه لا يوجد أي مخدور قانوني من اعادة استخدام المفصولين بالذيل . وهكذا انتهت هذه المشكلة .

﴿ الفران الملكي ﴾

على أثر تبوء الملك غازي عرش العراق ، عقد جلالاته على الأميرة عالية كريمة عمه « جلالة الملك علي » في يوم ١٨ أيلول ١٩٣٣ ، واقتصرت حفلة العقد على حضور أقارب العروسين ، لاشتراك البلاد في مصيبة وفاة الملك فيصل ، فلما كان مساء يوم الخميس ٩ شوال ١٣٥٢ (٢٥ كانون الثاني ١٩٣٤) تم الفران الملكي دون أن تجري مراسيم الفرح والسرور واكتفى الملك العريس بدعوة رؤساء الوزارات السابقة ، وأعضاء الوزارة القائمة ، وبعض الشخصيات البارزة ، الى تناول طعام العشاء على مائدة جلالاته ، ووزعت مبالغ مختلفة على الفقراء والمحتاجين ، في سائر أنحاء المملكة ، لاطعامهم ، وهبطت على جلالاته ، بهذه المناسبة ، برقيات التهاني والتبريك من ملوك العالم ، ورؤساء حكوماته ، ومن سائر الطبقات في العراق وسارعت الالوية العراقية الى تقديم هدايا فضية وذهبية خالدة فكان لكل لواء هدية خاصة

﴿ وفاة اميرة ﴾

انتقلت الى رحمة ربها في اليوم الحادي عشر من شهر شباط سنة ١٩٣٤ م صاحبة السمو الملكي الاميرة رفيعة كريمة المرحوم الملك فيصل الأول ، وشقيقة الملك غازي العظيم فكان لوفاتها رنة حزن عميق في أنحاء العراق كافة ، وأعلن الحداد العام مدة ثلاثة ايام على روحها

﴿ استقالة الوزارة ﴾

الأسباب العامة

« النراف » نهر عظيم البركة ، كثير الفروع ، يتشعب من نهر دجلة في موضع يقابل « قصبة الكوت » ويبعد عن « بغداد » جنوباً ١٨٠ كيلومتراً ، وهو سرّة العراق وجنة عدن ، كانت ولا تزال تعيش عليه أهم القبائل العراقية ، وأسعدتها عيشة ورفاهية . وكان يظن أن مجراه الحالي إنما هو مجرى « دجلة » القديم ، فبهزنت التحقيقات الاخيرة على أن « مجرى الدجلة » الحالي هو المجرى المذكور .

و « النراف » نهر قديم ترسبت مياه الفيضانات فيه ، فسبب ارتفاعاً في قعره وانخفاضاً في كمية مائه أدّى الى هجرة معظم القبائل القائمة على ضفتيه ، وإلى عطل معظم الاراضي الزراعية التي كانت

تستفيد منه فأتجهت نيات المسؤولين إلى إقامة ناظم على صدره ، وبناء سد أمام فمحه ، لتأمين جريان المياه فيه صيفاً وشتاء ، كما هو الحال في الفرات حتى صرح الملك فيصل الأول في إحدى خطبه «لامشروع قبل التراف»

وقبل أن تتكون «الوزارة المدفعية الاولى» في يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ م ، تم التفاهم على وجوب الشروع في تنفيذ مشروع التراف ، تحقيقاً لرغبة الملك من جهة ، وتأميناً لأحياء هذا المشروع الجبار من جهة أخرى . وعلى أثر ذلك تقلد رستم بك حيدر «منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات» في الوزارة المذكورة ولكنه ما كاد يعلن مناقصة المشروع حتى احتج وزير المالية ، نصرت الفارسي ، مدعياً انه بوصفه «وكيل بيت المال» لا يرى من صلاحية وزير الاقتصاد والمواصلات أن يعلن ما أعلنه ، وفي الوقت نفسه ادعى «وزير المالية» أن تسليح الجيش العراقي أهم من مشروع التراف في نظره ، ولذا يجب تقديم هذا على ذلك ، وقد أيد وزير الخارجية ، نوري السعيد ، وزير المالية فيما احتج به ، وأيد وزير المعارف ، صالح جبر ، وزير الاقتصاد والمواصلات فيما أقدم عليه وكان وزير الداخلية ناجي شوكت ، يرى رأي وزير المالية أيضاً فاستقال وزير المعارف والاقتصاد احتجاجاً على هذا التكتل فاضطر رئيس الوزارة أن يستقيل من منصبه ورفع إلى جلالة الملك هذا الكتاب :

﴿ كتاب الاستقالة ﴾

مولاي صاحب الجلالة ا

شعرت في الايام الاخيرة ، بالرغم من تأييد مجلس الامة للوزارة ، والسكينة السائدة في المملكة ، بأن التضامن الوزاري ، الذي هو أساس للنجاح ، تخلله بعض الوهن ، مما لا يمكن معه الاستمرار في تسيير أعمال الدولة ، ومصالح المملكة ، وفقاً لرغبات جلاتكم ، لذلك أتقدم بعرضتي هذه ، راجياً من مولاي - أيده الله - أن يتفضل فيقبل استقالي من رئاسة مجلس الوزراء ، واني لا أزال لجلالة سيدي :

الخادم المطيع : جميل المدفعي

١٢ شباط سنة ١٩٣٤ م

الجواب الملكي :

الرقم / ج / ١٩٨ التاريخ ١٩ شباط ١٩٣٤

عزيزي جميل المدفعي :

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٢ شباط ١٩٣٤ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً لما بسطتموه من الاسباب ، لا يسعني إلا أن أعرب لكم ، ولزملائكم ، عن

شكري الصميمي على ما قدم به من الاعمال المحيدة ، والجهود الثمينة ، خير الوطن ، مدة بقائكم
في دست الحكم . هذا وانتمى أن تثابروا موقتنا على القيام بشؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف وزارة
جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة
واثنين وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شباط سنة الف وتسعمائة وأربع
وثلاثين الميلادية .

غازي



الوزارة المدفعية الثانية

﴿ المامنة موميزة ﴾

لما انهار « التضامن الوزاري » بين أعضاء « الوزارة المدفعية الاولى » بسبب إعلان وزير الاقتصاد والمواصلات ، السيد رستم حيدر ، مشروع الغراف قبل استحصال موافقة وزارة المالية ، قرر وزير المالية والداخلية : « السيدان نصره الفارسي وناجي شوكت » الانسحاب من منصبيهما في الوزارة احتجاجاً على تصرف الوزير رستم حيدر ، وكان وزير الخارجية ، السيد نوري السيد ، يشجع الوزيرين المذكورين على فكرة الانسحاب ، ويؤكد لهما تضامنه معهما ، ولكن رئيس الوزراء ، السيد جميل المدفعي ، عالج الموقف بالاستقالة من الرئاسة في يوم ١٢ شباط ١٩٣٤ م كما قدمنا .

فلما تقرر « إسناد منصب الوزارة » الجديدة إلى السيد المدفعي أيضاً ، تقرر ان يحل السيد ناجي السويدي محل السيد رستم حيدر في الوزارة الجديدة ، ولكن « السويدي الحكيم » نصح « الرئيس المدفعي » بأن يستبعد عن « وزارته الثانية » كافة الوزراء الذين اشتركوا في الازمة التي أدت إلى استقالة « وزارته الاولى » حتى لا يتهمه أحد بأنه ما استقال إلا ليتخلص من رستم حيدر فقط فلما اقتنع المدفعي من صحة هذه الملاحظات ، وجه إليه الملك غازي هذا الكتاب :

وزيرى الافخم جميل المدفعي :

نظراً إلى استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اءتمادنا على درايتمكم واخلاصكم فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة واثنين وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة وأربعة وثللاثين الميلادية .

غازي

﴿ حياة الوزارة الجديدة ﴾

وأتّم السيد جميل المدفعي تكوين وزارته الثانية في يوم ٢١ شباط ١٩٣٤ م فكان :

- | | |
|--|---|
| ١- جميل المدفعي : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للداخلية بالوكالة | |
| ٢- ناجي السويدي : وزيراً للمالية | ٥- جلال بابان : وزيراً للمعارف |
| ٣- جمال بابان : وزيراً للعدلية | ٦- عباس مهدي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات |
| ٤- رشيد الخوجة : وزيراً للدفاع | ٧- عبدالله الدماوي : وزيراً للخارجية |
- وقد تكلم رئيس الوزراء ، في حفلة الاستيوار ، بالكلمة التالية مخاطباً بها رؤساء الدوائر الذين حضروا الحفلة :

اني أشكركم على مؤازرتكم السابقة ، وأرجو منكم المثابرة على القيام بما يفرضه علينا الواجب ، مستهدفين على الدوام إعلاء شأن الامة ، ورعاية مصالح البلاد ، وتأمين العدل والطمأنينة بين أفراد الشعب

أما خطاتي في الوزارة الحالية فهي عين الخطأ التي سرت عليها حتى الآن ، وأسأل الله التوفيق والنجاح للجميع .

﴿ رئاسة مجلس النواب ﴾

لما أصبح رئيس مجلس النواب ، رشيد بك الخوجة ، وزيراً للدفاع في «الوزارة المدفعية الثانية» فقد شغرت رئاسة المجلس المشار إليه ، ووجب إملائها فوراً ، لهذا رشحت الوزارة النائب «سلمان البراك» لرئاسة المجلس ففاز فيها في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ٢٤ شباط ١٩٣٤ م

﴿ منهاج الوزارة ﴾

مع صراحة الكلمة التي فاه بها رئيس الوزراء ، السيد جميل المدفعي ، في حفلة الاستيوار ، من أن منهاج وزارته الثانية ، سيكون منهاج وزارته الاولى نفسه ، فإنه وقف في مجلس النواب في يوم ٢٤ شباط ١٩٣٤ م وألقى ما يلي :

لقد تسلمت وزارتنا مقاليد الحكم ، متوكلة على الله تعالى ، ومستندة إلى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم ، واعتماد مجلس الامة المحترم ، وهي معترمة السير في إدارة شؤون الدولة وفقاً للمبادئ التي تضمنها منهاج الوزارة السابقة ، ذلك المنهاج الذي اطعم عليه مجلسكم الموقر قبل أشهر قليلة ومع هذا تود الوزارة أن تبسط امام حضراتكم أهم ما تتضمنه تلك المبادئ وهو :

- ١- السياسة الخارجية - المحافظة على المودة والصداقة القائمة بين العراق والممالك الاخرى

الوزارة المصرفية الثانية

رئيس الوزراء ووزير الداخلية



جميل الدفعي



وزير المالية : جمال بيان



وزير المالية * تاجي السويدي



وزير الخارجية * عبد الله الدملوجي



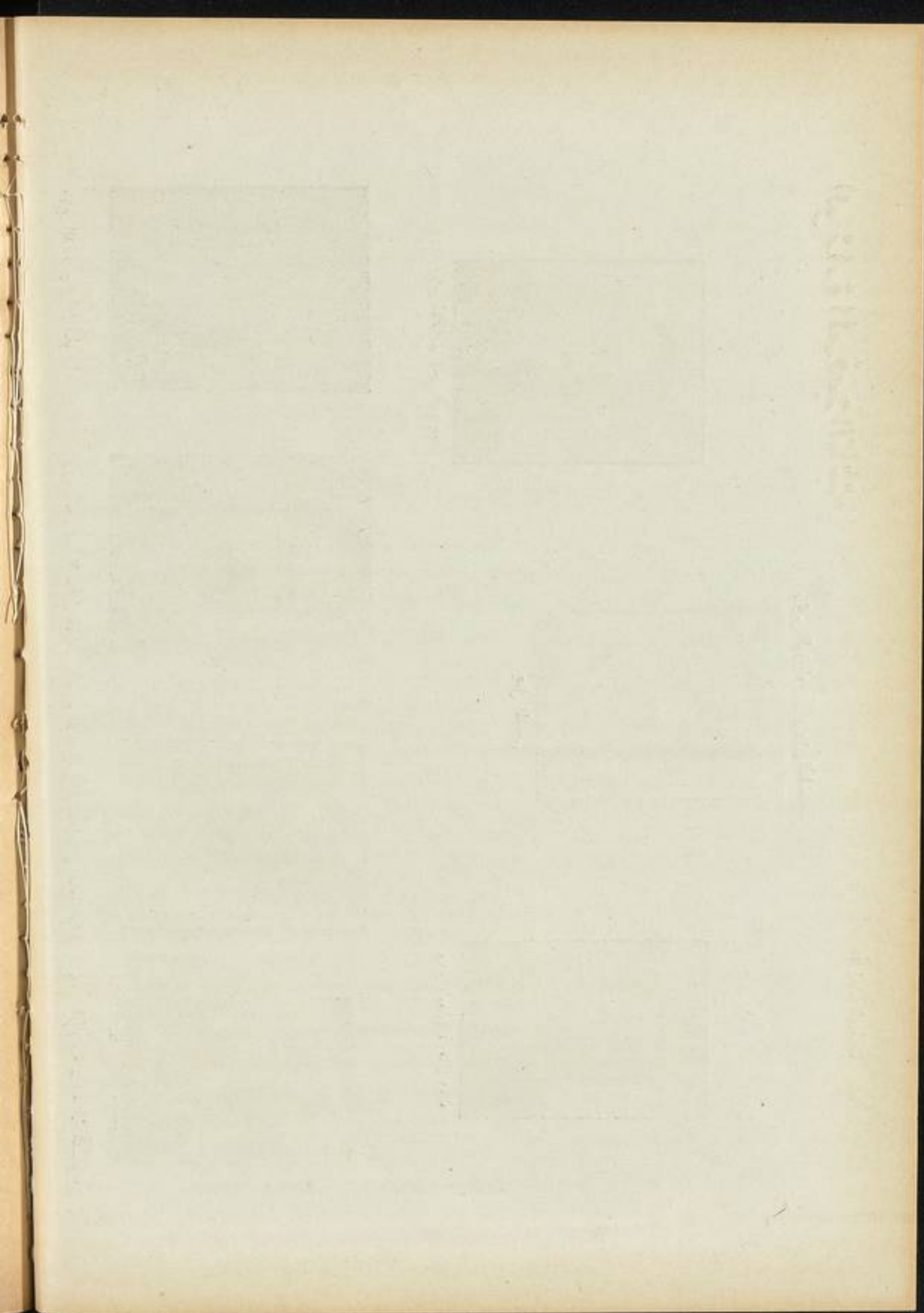
وزير الاقتصاد والمواصلات * عباس مهدي



وزير المعارف * جمال بيان



وزير الدفاع * رشيد الخرجي



والسعي لتقوية أواصرها .

توسيع التمثيل الخارجي في البلاد التي يرتبط العراق معها بروابط سياسية واقتصادية ، بقصد توطيد مركز العراق في الخارج ، وتنمية علاقاته الاقتصادية .

استصدار القوانين الكافلة لتنظيم شؤون موظفي الخارجية ، وتعيين واجباتهم
الاهتمام بحجم المسائل الفرعية ، المتعلقة بين العراق وبريطانية العظمى ، كقضايا الميناء ،
والسكك الحديدية ، وحرس المطارات .

٢- السياسة الداخلية - المحافظة على الهدوء ، والسكينة السائدتين في البلاد .
تزييد كفاءة الشرطة ، وإكمال معداتها .

الاهتمام بإنشاء مستشفيات جديدة ، ورفع المستوى الفني في المؤسسات الصحية ، مع تكثير
عدد المستوصفات في أطراف القطر ، صيانة للصحة العامة .
إكمال تشكيلات دوائر النفوس

٣- السياسة المالية - تدوير أمور الدولة بوارداتها الاعتيادية ، وتخصيص الواردات غير
الاعتيادية للقيام بالأعمال العمرانية الرئيسية .

تثبيت ملاك الدولة على أساسات قوية ، والاهتمام التام بعدم التوسع في التشكيلات ، وإلا فيما
قد تمس إليه الضرورة

تحسين أنواع المحصولات الطبيعية ، وتنميتها ، والسعي بقدر المستطاع لإيجاد أسواق ملائمة
لتصريفها .

٤- في الشؤون العدلية - تأمين توزيع العدل ، والمحافظة على مبدأ سيادة أحكام القوانين في
الأعمال ، والاسراع في إحضار اللوائح القانونية التي تحتاجها البلاد ، كلوائح قانون أصول المحاكمات
الجزائية ، وقانون أصول المحاكمات الحقوقية ، وقانون التجارة ، وإحضار أسس لائحة القانون المدني
٥- السياسة الاقتصادية - القيام بالمشاريع العمرانية المقررة : كالجانبية ، والعراف ، وجسري
بغداد ، والنكارات ، وغيرها من المشاريع الضرورية ، وإجراء الترتيب المالي اللازم لإنجازها
بأقرب وقت ممكن .

٦- في شؤون الدفاع - اتخاذ التمهيدات اللازمة لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، مع تزييد
كفاءة الجيش الحالي

٧- في شؤون المعارف - العناية بمكافحة الأمية ، وإصلاح مناهج التدريس ، والاهتمام
بتوسيع المدارس الابتدائية والقروية ، على قدر الامكان ، مع تهئية الأسباب المقتضية لرفع
مستوى الكفاءة في أعضاء البعثات العلمية .

هذا وإن الوزارة شاعرة بأهمية الواجبات الملقاة على عاتقها ، وما تقتظره البلاد من أعمال ، وخدمات ، لهذا فإنها ستبذل ما في وسعها لتحقيق هذه الامنية ، وهي تدعو الله تعالى أن يوفقها - بمؤازرتكم الثمينة - إلى ذلك اهـ^(١)

﴿ مطالب سرية برية ﴾

ما كادت « الوزارة المدفعية الثانية » تضلم بأعباء المسؤولية ، إلا بدأت دوائر البريد توزع ما يلقي في صناديقها من تحارير سرية ، كتب في أسفلها انها صادرة عن (جمعية شيعة سرية) أما مضامينها فكانت « مطالبة الشيعة لحكومتهم بوجوب إنصافهم في الوظائف ، والمساواة بينهم وبين بقية اخوانهم من العراقيين »

وكانت هذه المكاتيب مطبوعة بآلات طباعة ، أغلبها حكومي ، فتمكن أربابها - بهذه الوساطة - من إيصالها إلى عدد كبير من الشخصيات البارزة في العراق ، وفي غيره ، وقد جدت الحكومة في البحث عن مصدر هذه الرسائل فلم تظفر بنتيجة مع الاسف وإن ذهبت بها الظنون مذاهب شتى .

﴿ التهريب في الجنوب ﴾

كثير تهريب الاموال « غير المكركة » إلى العراق في العامين ١٩٣٣ م و ١٩٣٤ م . كثرة استرعت الانظار ، وأثرت على إيرادات الكمارك العراقية تأثيراً سيئاً . واختل الامن العام بسببها من جرا . وقرع المصادمات المستمرة بين المهربين وقوات الشرطة اختلالاً بيناً .

وكانت الاموال المهربة تدخل إلى العراق عن طريق « الكويت » وكلها بضائع انكليزية فعمرت أسواق الجنوب ، وبيع البعض منها في أسواق العاصمة « بغداد » بأقل من أسعار المنشأ لأن دوائر الكمر ك في الكويت لا تستوفي أكثر من ٣ إلى ٤ في المئة من ثمن تلك البضائع بينما تستوفي عنها دوائر الكمر ك في العراق ضريبة قد تبلغ ٦٠ في المئة فاضطربت « من أجل ذلك » الاسواق التجارية وتضاعف القش ، وزاد عدد المجرمين ، وأصبح الافلاس يهدد البيوتات التجارية المشهورة . وقد أذيع في الاوساط العراقية أن الموظفين البريطانيين في الكويت ضلعاً في هذا التهريب ، وهم يقصدون به الاضرار بإيرادات الكمارك العراقية من جهة ، ومزاومة البضائع اليابانية ، والألمانية ، التي كانت تقعر الاسواق ، من جهة أخرى

لهذا كله عقد مؤتمر على الحدود في العشرة الاخيرة من شهر شباط ١٩٣٤ لبحث هذه القضية وقد اشترك فيه مدراء الشرطة الذين يعينهم الامر ، واتخذت فيه التدابير الصارمة لمكافحة

التهرب ، لكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة ، وقد وقعت بسببها معارك دامية بين قوات الحكومة والمهربين بجوار النجف ، والماوه ، والزبير ، وغيرها خسر فيها الفريقان خسائر فادحة في الاموال والانفس

وأخيراً رأت « الوزارة المدفعية » أن تتعاقد مع السلطات السعودية والكويتية على مكافحة التهرب وأرصدت مبلغاً قدره ١٢٠٠٠٠ دينار لشراء سيارات مسلحة تحمي الحدود من المهربين فنجح هذا التدبير بعض النجاح

❖ قانون تعديل قانون المطبوعات ❖

نصت المادة الثالثة عشرة بعد المئة من « القانون الاساسي العراقي » على أن :
 « القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ ، والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ أو بعده ، وبقيت مرعية في العراق إلى حين نشر هذا القانون ، تبقى نافذة فيه بقدر ما تسمح به الظروف ، مع مراعاة ما أحدث فيها من التعديل أو الإلغاء... الخ »
 وكان « قانون المطبوعات العثماني » الصادر في ١٦ تموز ١٣٢٥ رومي ، أحد القوانين التي بقيت نافذة المفعول في العراق منذ تكون الحكم الوطني فيه في ٢٣ آب ١٩٢١ م ، فلما تكوفت « الوزارة السعيدية الاولى » في ٢٣ آذار ١٩٣٠ م وضعت قانوناً جديداً للمطبوعات قالت عنه الصحف المعارضة ، أنه جاء أقسى من القانون العثماني ، وقد عدلت « الوزارة السعيدية الثانية » هذا القانون في عام ١٩٣٢ م بتشديدها بعض أحكامه ، فلما تسلمت « الوزارة الكيلانية الاولى » مقاليد الحكم في آذار ١٩٣٣ م ألغت التعديل الذي أجرته « الوزارة السعيدية الثانية » كما ألغت قانون المطبوعات الذي وضعته « الوزارة السعيدية الاولى » ووضعت قانوناً للمطبوعات جديداً هو « قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ » الذي ضمن حرية الصحافة بعض الضمان ، ولكن الوزارة المدفعية الثانية « ضاقت ذرعاً بهذا القانون فعدلته تعديلاً أعاد القيود التي فرضها القانون الصادر في سنة ١٩٣١ م وتعديله الصادر في عام ١٩٣٢ م وقد أثار هذا التعديل الجديد انتقاد الصحفيين كافة كما اتخذته المعارضة سبباً لمهاجمة الوزارة القائمة ، مما كان له أثر يذكر في استقلالها

❖ حوادث مختلفة ❖

١- خل يوم ٢١ مارت ٩٣٤ وهو أول عيد لميلاد جلالة الملك غازي يحمل بعد وفاة والده الملك فيصل ، فأمر جلالاته أن لا يقام أي مهرجان في البلاد حداً على والده المعظم بل جرت حفلة تضييبه حامياً للكشافة العراقية شهدتها الوزراء والاعيان والنواب وغيرهم .

٢- زار بغداد في يوم ١٦ آذار ٩٣٤ السر ارثر واكهوب ، المندوب السامي البريطاني في

فلسطين ، يصحبه السكرتير العام لحكومة فلسطين فتباحث مع أركان الحكومة العراقية في العلاقات القائمة بين العراق وفلسطين ، ووجوب إصلاح طريق بغداد - حيفا ، وتنظيم الترانسيت بين البلدين ، فكان لهذه المذاكرات أثرها الفعال في تحسين اقتصاديات القطرين وقد عاد المندوب السامي إلى القدس في ٢٤ من الشهر المذكور ومعه سكرتير حكومة فلسطين

٣- صدرت الإرادة الملكية في ٢٠ مارت ١٩٣٤ بتسديد مدة اجتماع مجلس الأمة شهراً واحداً من اجتماعه الاعتيادي وذلك اعتباراً من يوم ٢٤ آذار سنة ١٩٣٤

٤- وصل إلى بغداد سمو الأمير عبد الله ، أمير حكومة شرقي الاردن ، في أول نيسان ١٩٣٤ لزيارة الملك غازي ، ولتفقد شؤون العائلة الهاشمية ، وما لبث حتى عاد إلى عاصمة امارته بعد اسبوع

٥- قام الملك غازي بجولة تفتيشية في الألوية الجنوبية يصحبه رئيس الوزراء ، السيد جميل المدفعي ، ووزير الخارجية والعدلية ، السيدان : عبد الله الدملاجي وجمال بابان فرار كربلا في يوم ٩ نيسان ١٩٣٤ وبات في النجف في اليوم المذكور ، ثم جاء إلى الحلة في اليوم التالي (١٠ نيسان) وبات في « الديوانية » وقضى نهار ١١ من الشهر في « الناصرية » والأيام الثلاثة ١٢ و ١٣ و ١٤ في البصرة وقد انتهز جلالتة فرصة وجوده في « البصرة » فتجول نهراً في « شط العرب » وتفقد الأحوال في « ابي الخصيب » و « الفاو » و « الزبير » وفي أنحاء البصرة نفسها وعاد إلى عاصمة ملكه بالقطار فكانت أول سفرة يقوم بها صاحب الجلالة ، بعد وفاة المرحوم والده ، وقد لاحظنا على هذه الزيارة أن الحكومة كانت تحرص كثيراً على ان لا يتصل بجلالة الملك الناقون على سياستها ، فوقعت من اجل ذلك اعتداءات على حرية بعض الاشخاص ، كانت موضوع الأخذ والرد بين الصحف الموالية والصحف المعارضة

٦- سقط في عصر اليوم الخامس من شهر نيسان ١٩٣٤ برد ، كبير الحجم جداً ، في ألوية الفرات الاوسط اعقبه مطر غزير ، تضررت بسببه الزروع ، وتلفت المواشي ، كوتهدم بعض الدور ، ومات بسبب ذلك خمسون نسمة من الاعراب والفقراء وجرح مائتان وبقي عدد كبير من الناس بلا مأوى ، فخصصت الحكومة ألني دينار لمساعدة المنكوبين ، ووزعت جمعية الهلال الاحمر العراقية ثلاثمائة دينار على المعوزين ، والمتضررين ، فكانت عواطف إنسانية محمود ومشكورة

٧- حذفت وزارة المعارف مخصصات البعثة العلمية العراقية من ميزانيتها للسنة التي كانت فيها هذه الوزارة بينما اعتاد العراق أن يوفد في كل سنة بعثة للدراسة والتتقيف فكان هذا الحذف مدعاة للتقولات الكثيرة

٨- توترت العلاقات بين العراق وإيران خلال شهر مايس ١٩٣٤ ، بسبب الحدود بين المملكتين ، توتراً عظيماً ، وعمدت « الحكومة الإيرانية » إلى قطع المياه عن قصبه مندلي العراقية ،

فوقعت معارك غير منظمة بين العشائر على الحدود ، كان لها أسوء تأثير على هذه العلاقات ، وتطور الخلاف حتى أدى إلى عرضه على عصبة الأمم في شهر تشرين الثاني ١٩٣٤ عندما صارت الوزارة إلى السيد علي جودت الأيوبي على نحو ما سنذكره في الجزء القادم

٩- سافر الملك غازي إلى « مدينة الموصل » صباح يوم السبت الموافق ٩ حزيران ١٩٣٤ فقضى خمس ليال فيها افتتح خلالها جسرهما الحديدي الجديد ثم قصد ألية أربيل ، وكركوك ، والسليمانية ترمقه عيون شعبه وعاد إلى بغداد في ١٧ حزيران وكان « جسر الموصل » الذي افتتحه صاحب الجلالة ، أثناء وجوده في الموصل ، قد فرغ من تشييده حديثاً ، فكان من الجسور الحديدية الثابتة ، وقد استغرق إنشاؤه أكثر من عامين وكلف ستين ألف دينار عراقي ، ويبلغ طوله (١٣٢٠) قدماً .

١٠- شرع في إنشاء مطار مدني فخم في البصرة منذ أواخر شهر تموز سنة ١٩٣٤م تنفيذاً للاتفاقية الدولية للطيران ، التي انضم العراق إليها ، وتقضي هذه الاتفاقية بإنشاء مطارين فخمين أحدهما في بغداد ، والآخر في البصرة

١١- وصل بغداد عن طريق البصرة في يوم ١٥ حزيران ١٩٣٤ وفد تجاري من اليابان قوامه ١٥ تاجراً معروفاً بقرار غرفة التجارة ، والمؤسسات الاقتصادية الكبرى ، في العاصمة كودرس حالة الاسواق التجارية ، وما يمكن أن يتبادله العراق مع اليابان من منتجاته ، ومصنوعاته ، وكاد الوفد أن ينجح في مهمته نجاحاً عظيماً ، لولا العراق التي وضعها الانكليز ومروجو سياستهم في سبيله ، على أن النجاح الذي بلغه ذلك الوفد ، بفضل سياسة الوزارة القائمة ، لم يكن ضئيلاً ، وعلى كل فإنه غادر العراق إلى دمشق في يوم ١٨ من حزيران المذكور

١٢- أراد جماعة من المحامين ، والمتقنين ، إحياء ذكرى « الثورة العراقية الكبرى » في بعض المدن والعصبات في ٣٠ حزيران من سنة ١٩٣٤ وإلقاء بعض الخطب - بهذه المناسبة - عن الحالة العامة في العراق ، فأوقفت السلطات المختصة في يوم ٢٨ من الشهر المذكور القائمين بهذه الحركة في بغداد ، والحلة ، والديوانية ، والنجف ، لتحول دون ذلك ، ولكن رغم هذه الاجراءات فقد أقيمت حفلات الاحياء في بغداد ، و كربلاء ، والنجف ، ولم تقم في (الرميثة) موطن الثورة الأولى وحصنها الحصين .

١٣- زار بغداد في يوم ٥ حزيران ١٩٣٤ سلطان البهرة ، مولانا طاهر سيف الدين ، بعد ان قصد العتبات المقدسة في العراق ، فكان موضع حفاوة الحكومة واحترامها في حله وترحاله

١٤- وقع في يوم ٧ حزيران على « معاهدة استرداد المجرمين بين العراق والولايات المتحدة الامريكية » في بناية وزارة الخارجية .

١٥- سافر وزير العدلية ، جمال بابان ، إلى سورية مجازاً في يوم ٣٠ تموز سنة ١٩٣٤ فصدرت الإفادة الملكية بإسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير المالية ، ناجي السويدي ، مدة تعيب الوزير المجاز

❖ مؤتمر عشائري ❖

عقد في « ديوان وزارة الخارجية العراقية » في بغداد في يوم ١٣ صفر ١٣٥٣ هـ (٢٧ مايس ١٩٣٤) مؤتمر تمهيدي مؤلف من ممثلي الحكومتين : العراقية والسورية للنظر في وضع منهاج لمؤتمر رئيسي يعقد لحل المنازعات المتكونة بين القبائل العراقية والقبائل السورية ووضع حد للغزوات المتعاقبة التي كان لا يزال يشنها الفريقان المختلفان ^(١) فكان الوفد السوري مؤلفاً من معاون المستشار في قسم الشؤون السياسية في المفوضية العليا في سورية ، كومتصرف الحسجة ، والمفتش العام لتنقلات البدو في سورية ، والقائم بأعمال شؤون البدو في المفوضية السورية) وكان هذا الوفد قد وصل إلى بغداد في ٢٦ مايس ١٩٣٤ ، أما الوفد العراقي فكان مؤلفاً من (مدير الأمن العام وأحد المفتشين الإداريين ، ومتصرف لواء الدليم ، ومعاون مدير الداخلية العام ، وسكرتير الامور العراقية القنصلية وسكرتير الامور الشرقية في وزارة الخارجية)

وقد افتتح المؤتمر وزير الخارجية العراقية ، فتكلم عن الصلات التي تربط سورية بالعراق ، وأشار إلى النتائج الحسنة التي تسفر عن حسم القضايا القبلية المعلقة بين البلدين ، فرد عليه رئيس الوفد السوري رداً جميلاً وأشار إلى رغبة الحكومة السورية في وجوب حل القضايا المعلقة حلاً سريعاً مرضياً

وإلى المؤتمر التمهيدي جلساته بضعة أيام حتى أسفرت عن وضع خطة مشتركة وذلك بأن يجتمع مؤتمر عام بين آونة وأخرى فتفصل فيه المنازعات المتكونة بين قبائل الطرفين ، بالصورة التي تحسم قضايا الحدود والمنازعات التي تقع بين تركية والعراق ، حسب أحكام المعاهدة العراقية - الانكليزية التركية المنعقدة في ٥ حزيران ١٩٢٦ ^(٢) وكان أول مؤتمر عام اجتمع على هذا الأساس هو الذي عقد في (تدمر) بالأراضي السورية واستمر من يوم ١١ إلى يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٤ وقد حضره رؤساء القبائل المتخاصمة ، وموظفون يمثلون حكومتي العراق والشام ،

(١) كانت عشائر (المكيدات) السورية المقيمة في « قضاء البوكمال » شنت غارة أليمة على عشائر (الهارات العراقية) في مايس ١٩٣٤ واستأقت مواشياً ، وجميع ما تملكه ، فأهاب هذا الاعتداء بضابط « الصحراء العراقية » واضطره إلى مطاردة الأولين ، بما لديه من المصنعات ، ووقت بين الحامية العراقية وعشائر المكيدات ، فأسفرت عن استرداد الماشيات وعن قتل ستة واسر مئثلهم من المعتدين

(٢) نص المعاهدة الثلاثية في صفحة ٦٠-٦٧ من المجلد الثاني من هذا الكتاب

وجرى البحث عن الدعاوى التي حدثت بعد عام ١٩٢٤ (لأنه كان قد تقرر في بغداد أن لا يبحث في الدعاوى المتكونة قبل سنة ١٩٢٤) فحل معظمها حلاً كان من الأسباب المباشرة لعودة صلات الرود والمحبة إلى حالها السابقة تقريباً .

✽ مشروع الحجابة ✽

أبرم المجلس النيابي العراقي في جلسته الثالثة والأربعين المنعقدة في يوم ٢١ نيسان سنة ١٩٣٤ «لائحة قانون الأعمال العمرانية الرئيسية» وهي تنص على تخصيص ثلاثة ملايين و٩٨٤ ألف دينار لتنفق خلال خمس سنوات على إقامة سد في «الحجابة» لحزن المياه الذاهبة سدى إلى البحار ، وإقامة سد على دجلة في «كوت الهارة» نظير سدة الهندية على الفرات ، لإحياء أراضي «الراف» وإنشاء جسرين حديديين على دجلة في بغداد ، والقيام ببعض المشاريع الصغيرة كتشييد سرايات للحكومة ، وإنشاء مدارس أميرية ، ونحو ذلك من المشاريع المؤيدة من قبل الوزارات المتعاقبة والتي رأت «الوزارة المدفوعة الثانية» وجوب إنجازها لما فيها من المنافع للبلاد

وكان التعجيل بمشروع الحجابة قبل غيره موضوع أخذ ورد بين النواب ومعلوم أن للانكليز قاعدة حربية بحوار هذه البحيرة (الحجابة) حصاوا عليها بموجب المعاهدة العراقية - الانكليزية المعروفة بمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، وهم يبتغون إيجاد المياه الكافية فيها ، بصورة دائمة ، لتزيلها طائراتهم المائية ، لهذا قبلت اللائحة بضجة هائلة لا في الأندية الحصرية حسب ، بل في المجلس النيابي^(١) وعلى أعمدة الصحف أيضاً ، فقد كان من رأي الوزارة أن يستفاد من خزن المياه في الشتاء إلى أيام هبوطها أشهر الصيف ، لتزرع الحبوب ، وتستفيد الحكومة من الغلال . أما المعارضة فكانت ترى أن مالية البلاد لا تساعد على اتفاق مليون ومائة ألف دينار لدرء أخطار الفيضان ، وزيادة المياه في الحجابة لمدة ٤٨ يوماً فقط ، بنسبة ٢٥ متر أمكعها في الثانية ، لمساعدة المزروعات

الصيفية أيام انخفاض الماء ، وهو معظم ما يمكن الاستفادة منه من جراء القيام بهذا المشروع وقد أكثر النواب المعارضون من التنديد بهذه اللائحة وكادت اللائحة نفسها تؤدي إلى سقوط الوزارة لولا خروج المعارضة من المجلس ، احتجاجاً عليها ، فتمكنت الحكومة ، بهذه الوسيلة ، من الحصول على أكثرية ممثلة في خمسين صوتاً من أصل ٨٨ صوتاً

والواقع أن «مشروع الحجابة» كان مؤيداً من جميع الوزارات ، بل حتى من المعارضين أنفسهم فقد استحسنوه يوم كانوا في دست الحكم ولكن اقدام الوزارة المدفوعة على امرار هذه اللائحة من المجلس دون غيرها خلق لها مشكلة كان الجميع في غنى عنها

✽ استقالة وزير الخارجية ✽

حتمت المادة الرابعة والستون من القانون الاساسي العراقي على أن :
 « الوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين ، لا يبقى في منصبه أكثر من ستة أشهر ، ما لم يعين عضواً في مجلس الاعيان ؛ أو ينتخب لمجلس النواب » .
 ولما كان السيد عبد الله الدملوجي قد دخل وزيراً للخارجية في « الوزارة المدفعية الثانية » بتاريخ ٢١ شباط سنة ١٩٣٤ فإن المدة التي تنتهي فيها عضويته كوزير في مجلس الوزراء هي ٢٠ آب ١٩٣٤ م . ولكن الرجل كان قد سافر إلى « كند » على الحدود العراقية - الايرانية في أواسط تموز من هذه السنة ؛ في تزهة خاصة ، وبينما كان يتحدث ، بصفته الشخصية ، مع الحاكم الايراني الاداري في كند ، تفوه بمبارات لفتت أنظار رئيس الوزراء فاضطر الوزير المومى إليه بسببها إلى رفع كتاب استقالته الآتي ، قبل أن تنتهي المدة القانونية لبقائه وزيراً بأكثر من شهر .



عبد الله الدملوجي * وزير الخارجية المستقيل

حضرة صاحب الغفامة رئيس الوزراء المحترم

لمناسبة قرب انتهاء المدة المنصوص عليها في القانون الأساسي ، التي يحق لي خلالها أن أشغل منصب الوزارة من دون أن أكون عضواً في إحدى المجالس التشريعية أراني مضطراً أن أقدم لغفامتكم بقبول استقالاتي من منصب الوزارة واني أحمل لغفامتكم أجل الذكرى للتعاون والمؤازرة الثمينتين التي شاهدتها أثناء قيامي بهذا المنصب ، واني لا أزال المخلص لكم وأتقنى أن أكون عند حسن ظنكم .

وزير الخارجية - عبد الله الدملوجي

١٨ تموز ١٩٣٤

✽ وزير الخارجية الجديد ✽

وقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٣٠١) والمؤرخة في ١٨ تموز سنة ١٩٣٤ م بقبول



توفيق السويدي * وزير الخارجية الجديد

استقالة السيد عبد الله الدملوجي من منصب وزارة الخارجية ، وبتعيين السيد توفيق السويدي ،
الممثل الدائم للعراق في عصبة الأمم ، وزيراً للخارجية ، خلفاً للوزير المستقيل

✽ استقالة الوزارة وأسبابها ✽

سامت الإدارة في العراق كثيراً ، بعد ارتحال الملك فيصل الأول إلى دار البقاء ، وكثرت
شكاوى الناس من بعض رؤساء الوحدات الإدارية ، وصار الأعيان والنواب ينددون علناً في
الأنعمال التي ترتكب في بعض الألوية والأقضية ، وكان رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، يربكل
ذلك من الكرام لطيب سيرته ، وحسن ظنه ، وكرم نفسه ، مضافاً إلى كثرة أشغاله بوصفه
رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الداخلية .

وانتبه مستشار وزارة الداخلية « الانكليزي » إلى الخطر الذي يهدد سمعة الحكومة من
جراة الفساد الذي استشرى في بعض الألوية ، فاقترح فصل عدد من المتصرفين ، والقائم مقامين ،
ومدراء النواحي ، إذا أريد تجنب الكارثة ، ولكن عدم وجود وزير مستقل لوزارة الداخلية
يدقق الامور ويفحص التقارير المتنوعة حال دون الاخذ بهذا الاقتراح^(١) فاضطر المستشار أن يقاتح
الملك في هذا الموضوع .

(١) تقول جريدة «الآباء الوطني» في عددها ٧٤١ الصادر في يوم ٣٠ آب ١٩٣٤ م
«ان الحكومة ائتمت في تعيين الموظفين الاداريين وترقيتهم ، مقاييس قامت على الاعتبارات السياسية والمواطف
الشخصية » والمذهبية « اكثر مما استندت إلى التدقيق في مقدرة هؤلاء الموظفين وكفائتهم لذلك أصيبت البلاد
بجهرة من الموظفين في الادارة لم ينجحوا ، ولم يستطيعوا ان يقدموا خدمة تذكر في اشغالهم هذه المراكزي »
انتهى المقصود

وفي أوائل العشرة الثالثة من شهر آب ١٩٣٤ م كان رئيس الوزراء يتناول الشاي على مائدة الملك غازي في « قصر الزهور » فألمع الملك إلى أن هنالك بعض الشكاوي من الوزارة القائمة ، وكان رئيس الوزراء زاهداً في الحكم فرد على إشارة الملك بقوله :

« انني اعتبر هذه الإشارة كافية لتخلي الوزارة عن الحكم وان الوزارة ستستقيل »
فأنكر الملك غازي أن يكون جلالتة قد قصد هذا المعنى ، ولما عاد الرئيس إلى زملائه الوزراء . وقص عليهم الحديث الذي دار بينه وبين الملك ، شجعه زملاؤه على المضي في تحقيق استقالة الوزارة فرفع إلى الملك هذا الكتاب

✽ كتاب استقالة الوزارة والجواب عليه ✽

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم
بناء على ما شعرت به من عدم إمكان الاستمرار على العمل ، أنشرف برفع استقالتني كراجياً
قبولها ، والله يوفق جلالتكم إلى ما فيه خير الأمة والبلاد

العبد المخلص : جميل المدفعي

٢٥ اغسطس سنة ١٩٣٤

وفيا يلي نص الجواب الملكي الصادر بقبول هذه الاستقالة :

الرقم / ج / ٩٠٩ التاريخ ٢٦ آب ١٩٣٤

عزيزي جميل المدفعي

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٥ آب سنة ١٩٣٤ ، وأسفت لفصارتكم كرسي الرئاسة لحكومتي ، بعد الخدمات الجليلة التي قمت بها ، أنتم وزملائكم الكرام ، لهذه البلاد ، التي أخذت تتسع بعون الله باستقرار وهدوء . يبعثان الامل على السيد بخطى واسعة ثابتة لرقى البلاد وتقدمها واني أتمنى أن لا تحرم البلاد من خدماتكم ، وإخلاصكم ، وحسن درايتكم ، في أية صفة أخرى ، تحتاج إليكم ، كما أرجو أن تستمروا مؤقتاً على القيام بشؤون الدولة إلى حين تأليف الوزارة الجديدة

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الاولى سنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر آب سنة الف وتسعمائة وأربع وثلثين الميلادية .

غازي

الوزارة الايوبية الاولى

كان علي جودت بك الايوبي قد استوزر لأول مرة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني من عام ١٩٢٣ يوم عين وزيراً الداخلية في «الوزارة العسكرية الأولى»^(١). فلما استقالت الوزارة المذكورة في ٢ آب ١٩٢٤ عين إلى إحدى المتصرفات، بعيداً عن السياسة وتقلباتها، فكان موظفاً إدارياً من أنفع الموظفين حتى إذا كان يوم ٢٣ مارت سنة ١٩٣٠ دخل وزيراً للمالية في «الوزارة السعيدية الأولى» فلبث في منصبه هذا حتى ١١ أيلول ١٩٣٠ حيث استقال منه^(٢) ودخل صفوف المعارضة، التي كانت تناوى. هذه الوزارة مناوئة شديدة، فكانت له مواقف خطابية تذكر، يوم أبرم المجلس النيابي معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ م، وهي المعاهدة التي عقدت أيام كان معاليه وزيراً للمالية في الوزارة التي عقدتها.

ولما استقال أقطاب المعارضة من عضويتهم في «مجلس النواب» في ٩ مارت ١٩٣١ م كان علي جودت بك من ضمنهم^(٣) فبقي بلا وظيفة، ولا نيابة، حتى إذا ألف السيد رشيد عالي الكيلاني وزارته الأولى في ٢ آذار ١٩٣٣ عين الموصى إليه رئيساً للديوان الملكي. وقد قوي مركزه في البلاط بعد انتقال الملك فيصل الأول إلى دار البقاء، ليلة الثامن من أيلول سنة ١٩٣٣ وصار يتمتع بثقة الملك غازي المطلقة.

ولما أصر الاخاثيون على وجوب حل «المجلس النيابي» الذي جاءت به «الوزارة الشوكشية» كان السيد علي جودت أحد المخالفين لفكرة هذا الحل قال الأمر إلى استقالة الوزارة المذكورة وتأليف وزارتي المدفعي: الأولى والثانية. فلما استقالت «الوزارة المدفعية الثانية» في ٢٥ آب ١٩٣٤ وجه الملك غازي إليه هذا الكتاب.

وزير يافض علي جودت

نظراً إلى استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء، واعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم^١، فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة، على أن تنتخبوا زملائكم وتقرضوا أسماؤهم علينا والله ولي التوفيق

(١) عن «الوزارة العسكرية الأولى» تراجع الصفحة (١٣٠) من الجزء الأول من هذا الكتاب

(٢) من (٢٩) من الجزء الثالث من هذا الكتاب

(٣) صفحة (٩٩) من الجزء الثالث

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الاولى سنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة الف وتسعمائة وأربعة وثلثين الميلادية .

غازي

﴿ هيئة الوزارة الجديدة ﴾

وصدرت الإرادة الملكية المرقمة ٣٤٦ والمؤرخة ٢٧ آب ١٩٣٤ بتكوين الوزارة كما يلي :

- | | |
|--|---|
| ١- علي جودت الايوبي * رئيساً لمجلس الوزراء . | ٤- نوري السعيد * وزيراً للخارجية |
| ووكيلاً لوزارة الداخلية | ٥- جميل المدفعي * وزيراً للدفاع |
| ٢- يوسف غنيمة * وزيراً للمالية | ٦- أرشد العمري * وزيراً للاقتصاد والمواصلات |
| ٣- جمال بابان * وزيراً للعدلية | ٧- عبدالحسين الجلبي * وزيراً للمعارف |
- وكان السيد أرشد العمري ، وزير الاقتصاد والمواصلات ، الشخص الوحيد الذي استوزر لأول مرة ، أما باقي الوزراء فقد سبق لهم أن اشغلوا الكراسي الوزارية أكثر من مرة .

﴿ رئاسة الديوان الملكي ﴾

وقد شغرت « رئاسة الديوان الملكي » بإسناد منصب رئاسة الوزارة إلى علي جودت بك ، وتردد في الأندية أن الرئيس اشترط إبقاء هذا المنصب شاغراً حتى إذا استقالت وزارته ، عاد لاشغاله مرة أخرى فكان يذهب في كل يوم إلى البلاط فيقضي فيه زهاء ساعتين ثم يأتي إلى « ديوان مجلس الوزراء » فيقضي نحو ساعتين أيضاً ، ويقضي بقية الدوام في وزارة الداخلية بوصفه وكيلاً لهذه الوزارة ولكنه لما وجد أن المصلحة تقتضي بأن تسند « رئاسة الديوان الملكي » إلى رستم بك حيدر وهو الذي أشغلها نحو عشرة أعوام بمجدارة معروفة ، استصدر إرادة ملكية بإسناد هذا المنصب إلى المومى إليه في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٤ م

﴿ أول كلمة لرئيس الوزراء ﴾

كانت أول كلمة فاه بها رئيس الوزراء « في حفلة الاستيزار » تلك التي خاطب بها رئيس التشريعات الملكية في البلاط الملكي ، وكان هذا قد حمل إليه الإرادة الملكية بتأليف الوزارة قال :-

أرجو أن ترفعوا شكري الجزيل إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، على الثقة الغالية التي شرفني بها ، وجل أمني أن أكون عند حسن ظن جلالتك ، فأقوم بما يحقق رغباته السامية ، في

الوزارة الادوية الدولى

امام الصفحة ٢٦

رئيس الوزراء وكيل وزير الداخلية



علي جودت الابوي



وزير المالية * يوسف غنيمه



وزير التعليم : جمال بلبان



وزير الاقتصاد والامارات * ارشد العمري



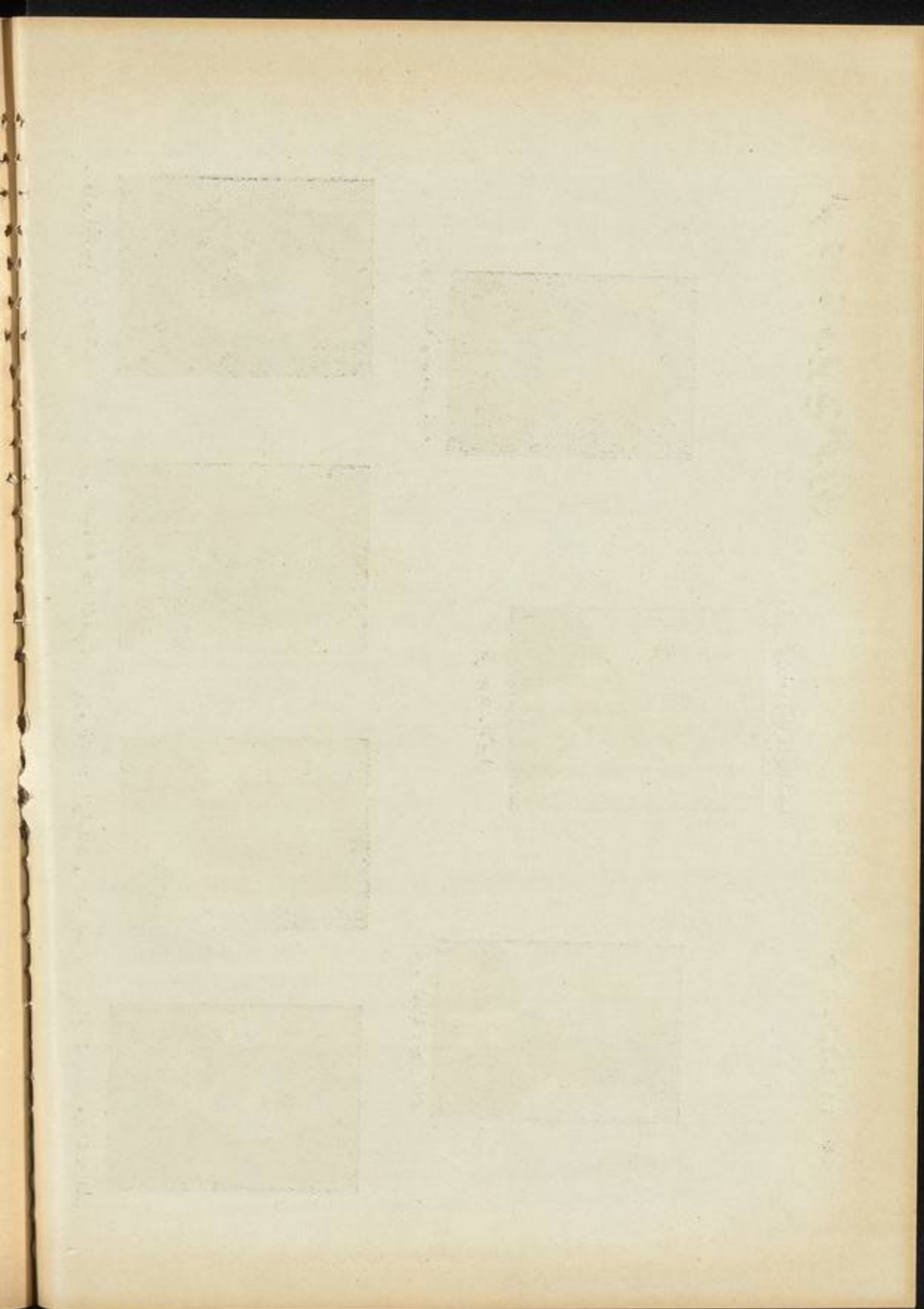
وزير المعارف * عبد الحسين الجلي



وزير الدفاع * جميل المدفعي



وزير الخارجية * نوري السعيد



خدمة البلاد . وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من اخواني الموظفين أن يؤازروني في مهوتي ، وآمل أن أتمكن بهذه المؤازرة ، وبمعاودة الشعب العراقي الكريم ، من أداء الواجبات المقدسة نحو البلاد ، وأن يكون رائدهم العمل الجدي ، وتعزيز العمل ، وخدمة الشعب العراقي المحبوب بصدق وإخلاص ونسأل الله أن يأخذ بأيدينا ، ويسدد خطواتنا في هذا السبيل ، كما أسأله تعالى أن يمتع حضرة صاحب الجلالة بالسعادة واليمن والاقبال اه^(١)

✽ منهاج الوزارة ✽

وفي يوم ٣٠ آب ١٩٣٤ أذاعت الوزارة منهاجها الآتي :

بعد التوكل على الله ، والحصول على ثقة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، والاعتماد على مؤازرة الشعب العراقي الكريم ، تسلمت وزارتنا مقاليد الحكم وهي معترمة السير بالبلاد إلى الأمام ، وتحقيق ما تصبو إليه من سعادة وتقدم من الناحيتين : المادية والادبية إن أهم ما تستهدفه الوزارة في الخطوة ، التي قررت السير عليها ، هو ما يلي :

١- تقوية أواصر الصداقة القائمة بين العراق والممالك الأخرى ، والاهتمام بتنميتها ، والاستمرار لحسم المسائل الخارجية المعلقة ، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد .

٢- الاستمرار على تهيئة الوسائل المؤدية لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وتقوية الجيش الحالي ، بصورة تتناسب مع ما تستلزمه الحاجة

٣- تقوية وتحسين وسائل الأمن والإدارة .

العناية بالصحة العامة

٤- إدارة شؤون الدولة المالية على أسس سليمة واقتصادية ، وإنهاء ثروة البلاد بمشاريع عمرانية واقتصادية ، ومؤسسات مالية

السعي لإيجاد أسواق ملائمة لتصريف المحاصيل الطبيعية ، والاهتمام بتحسين أنواع هذه المحاصيل ، وتسهيل إصدارها

٥- الاهتمام بسن اللوائح القانونية المهمة التي تحتاجها البلاد

٦- رفع مستوى الثقافة العامة ، ولا سيما بتكثير المدارس الأولية ، والدراسة الصناعية اه^(٢)

✽ حوادث مختلفة ✽

١- وافق مجلس الوزراء في يوم ٦ أيلول ١٩٣٤ على مقالة « مشروع سدة الكوت » فكان

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٧٣٩) بتاريخ ٢٨ آب ١٩٣٤

(٢) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٧٤١) بتاريخ ٣٠ آب ١٩٣٤

بأكورة أعمال الوزارة الجديدة تحقيق أنفع مشروع للري في العراق وقد جرت حفلة الشروع في العمل من هذا المشروع في يوم الاثنين الموافق ١٠ كانون الاول سنة ١٩٣٤

٢- قرر « مجلس الوزراء » منع القطار الذهاب إلى « كربلا » من العبور على « سدة الهندية » اعتباراً من ٢٧ آب ١٩٣٤ بعد أن وضع أركانها ، وكاد يقضي عليها فكان قراراً سديداً

٣- سافر وزير الخارجية ، نوري السعيد ، إلى « جنيف » في يوم ٣١ آب ١٩٣٤ لحضور جلسات « مجلس عصبة الأمم » في أيلول سنة ١٩٣٤ والاستراك في المذاكرة حول قضية الاثوريين وقد عاد إلى بغداد في ٢٥ أيلول من هذه السنة وتولى (وزير العدلية) جمال بابان وكالة وزارة الخارجية أثناء غياب الوزير السعيد عن العراق

٤- حل يوم ٨ أيلول ١٩٣٤ ، وهو يوم ذكرى تتويج الملك غازي ، فتناقلت الايدي المختلفة ووزعت دوائر البريد العديدة ، مئات النسخ من مناشير كانت مطبوعة بالجلالتين ، ومشحونة طعناً في الذات الملكية . وقذفاً في رئيس الوزراء . فجدت دوائر الشرطة في إجراء التحقيقات لمعرفة مصدر هذه المناشير ، وقبضت على لفيف من الشبان ، وطبقة الافندية ، وعطلت الحكومة في الحال « جريدة الأنهالي » لمدة سنة وأوقفت صاحبها المحامي عبد القادر اسماعيل ، ثم ساقطت الشرطة الموقوفين إلى المحاكم فاستحصلت أحكاماً مختلفة فيهم

٥- أجرت « الوزارة الأيوبية » تنقلات واسعة ، وترفيعات كثيرة بين كبار الموظفين جريا على العادة التي اتبعتها الوزارات المختلفة ولا سيما بعد وفاة الملك فيصل .

٨- قامت « وزارة الاقتصاد والمواصلات » بإجراء بعض التنسيقات بين موظفيها فشملت تنسيقاتها اليهود ، والمسيحيين ، والمسلمين ، على السواء ، ولما كان معظم الموظفين في هذه الوزارة من اليهود ، كان مقياس ما أصابهم أوسع ما أصاب غيرهم فأهاج هذا العمل يهود بغداد وقرروا تعطيل أشغالهم ومتاجرهم لمدة ثلاثة أيام ، احتجاجاً على هذه التنسيقات ، فارتاعت الوزارة لهذا القرار ، وأعلن الوزير المختص أن التنسيقات في وزارته قد انتهت وأنه ليس في النية إخراج أحد بعد هذا فكان لهذا التصريح أثره عند اليهود ، إلا أن المتحمسين من شبانهم ، حملوا حملات منكرة على الحكومة العراقية ، في الصحف الأجنبية ، حتى أن مكاتب إحدى الصحف اللندنية في بغداد لم يتورع عن وضع توقيعه تحت مقال نشره في تلك الجريدة وكله تهجم على الحكومة فسبق إلى محكمة جزاء بغداد فقضت المحكمة بحجسه وتغريمه

٧- انتشرت الفكرة الشيوعية في بغداد انتشاراً كبيراً ، أيام هذه الوزارة ، واشتبهت الشرطة في عدد كبير من الكتاب ، والمحامين ، بينهم هذه السموم في العراق ، فقبضت عليهم في اليوم الرابع من تشرين الاول ١٩٣٤ وساقتهم إلى « ناصرية المنفق » لإجراء محاكمتهم فيها ، وبعد أن

لبشوا في السجن مدة طويلة ظهرت براءة البعض وحكم على البعض الآخر بعقوبات متنوعة
٨- زار بغداد ، زيارة رسمية ، في أول تشرين الثاني ١٩٣٤ سمو ولي عهد السويد ، غوستاف
أدولف ، فاستقبل استقبالاً فخماً ، وبقي بضيافة الحكومة ستة أيام غادر بعدها إلى إيران فلبث
فيها ثلاثة أسابيع ثم عاد إلى العراق فرار بعض مدنه الرئيسية ، وجل آثاره التاريخية ، وغادر
البلاد نهائياً في يوم ٤ كانون الأول سنة ١٩٣٤ بعد أن أهدى هدايا متنوعة كثيرة إلى الشخصيات
البارزة ، وإلى الذين قاموا بواجب الضيافة نحوه

٩- جرت حفلة افتتاح خط أنابيب النفط من « كركوك » إلى شواطئ البحر المتوسط في يوم
١٤ كانون الثاني ١٩٣٥ وقد حضر الاحتفال الملك غازي ووزراؤه ، وممثلو الشركات الأجنبية ،
وبعض الشخصيات الكبيرة ، التي جاءت خصيصاً من أوروبا لمشاهدة هذه الحفلة التاريخية كما خطب
فيها كل من السرجون كادمن ، مدير الشركة النفطية ، والملك غازي ملك العراق خطباً تناسب
الموضوع وقد طلب الملك في خطابه ان لا تهضم حقوق العمال العراقيين في اعمال هذه الشركة .

١٠- انتقل إلى جوار ربه في مساء اليوم العاشر من شهر ذي القعدة ١٣٥٣ هـ والثالث عشر
من شهر شباط ١٩٣٥ جلالة الملك علي ، ملك الحجاز الذي فقد عرشه في عام ١٩٢٥ ولجأ إلى
اخيه الملك فيصل في بغداد ^(١) فأكبر العراقيون موته ، وشيعوه إلى مرقده الاخير بدموع غزيرة ،
وأعلنت الحكومة الحداد ثلاثة ايام نكست الاعلام خلالها ، وكان الفريد على جانب عظيم من
الدعة والمروءة ، كما كان يحرص على تنبيه الملك غازي الشاب إلى واجباته نحو العرش والرعية
وقد وصل الأمير عبد الله امير شرق الاردن إلى بغداد في يوم الوفاة وغادرها في ٢١ شباط

١١- فاقت دجلة في ١٧ شباط ١٩٣٥ فيضانا لم تشهد الزوراء مثله من قبل ، وجرفت
مياهه القرى والضيع في « الموصل » فكانت أضراره جسيمة ، ثم جاء الفيض إلى « بغداد » فأغرق
قسماً منها

ومع ان السلطات المختصة اتخذت التدابير المقتضية كافة للدرء الخطر ، واستعانت بفوجين
من الجيش ، ومثلها من الشرطة ، مع لفيف من كشافة المدارس ، لحفاظة السدود ، وأعلنت
السخرة الاجبارية لجمع العمال ، والحشور ، ومنعت العبور على الجسور ، وقطعت طرق المواصلات
بين بعض الانحاء ، فقد تضررت الزراعة والتجارة من جراء هذا الفيضان كثيراً ، وطغى الماء
حتى استوى فوق جسور بغداد .

وفاض الفرات فيضانا عظيماً ، بعد ان بدأت مناسيب المياه في دجلة بالهبوط ، فاتخذت الاحتياطات

اللازمة لدراء اخطاره بحيث لم يحدث ما يستحق الذكر

١٢- من حسنات «الوزارة الايوبية الاولى» انها منحت وزارة المعارف مخصصات إضافية لفتح (٨٢) مدرسة أولية في العراق ، علاوة على ما خصص للمعارف في الميزانية العامة للسنة ١٩٣٤ المالية

١٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٣٤ الموافقة على القيام بشروعي «جدول الاسطاق» و «جدول الحويجة» وهما المشروعان المهان لري العراق ، على أن يتم العمل فيهما خلال ثلاث سنوات بموجب قانون خاص ، فأكبر الرأي العام هذا القرار .
١٤- قصد الملك غازي « كركوك » في مساء يوم ٢٨ تشرين الاول ١٣٠٤م لشهود حفلات استعراض الجيش العراقي ، وعاد إلى العاصمة بعد يومين .

١٥- تقضي الاصول الحسابية ان يتم ربط الموظفين المالىين بكفالات نقدية أو شخصية قبل ان يباشروا وظائفهم المالية وكانت « شركة فاوور » الانكليزية تكفل موظفي الدولة لقاء اجور باهظة فوضعت « الوزارة الأيوبية الاولى » قانون « صندوق ضمان الموظفين » لتخليص موظفي الدولة من تلك الاجور ، وضمان الاموال الاميرية من السرقة والتلاعب

١٦- شعرت الوزارة بضرورة تعويد الشعب على الاقتصاد والتوفير فوضعت قانوناً حولت فيه دوائر البريد في الأولوية والاقضية قبول ودائع الناس في « صناديق التوفير » لقاء فائدة سنوية لا بأس بها فقبل هذا القانون بالتعزيد والاستحسان .

✽ طريق الحج البري ✽

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢ شباط ١٩٣٥ السعي مع الحكومة العربية السعودية للتوصل إلى اتفاق لجعل « طريق الحج البري » صالحاً قبل حلول موسم الحج في تلك السنة وطريق الحج البري هذا ، هو الطريق الذي كان معروفاً منذ أجيال عديدة ، لكنه أهمل بسبب اضطراب الامن في البادية ، وعدم استطاعة الحكومة التركية من ضبطه ، وهو يبدأ من « النجف » وينتهي إلى « المدينة المنورة » ماراً بمدينة « حائل » وقد وفقت الحكومتان : العراقية والسعودية ، إلى تعبيده ، وبسط ظلال الأمن فيه فكان إقبال الحجاج عليه عظيماً

✽ بين العراق والمملكة العربية السعودية ✽

كان رئيس الوزراء ، علي جودت بك ، من دعاة النهضة العربية ، ومن اشترك في « الثورة العربية الكبرى » وأبلى في ميادينها بلا مجوداً ، فأراد أن يستغل وجوده في منصب رئاسة الوزراء ، فكتب إلى الوزير السعودي في لندن ، الشيخ حافظ وهبه ، يعرب عن رغبته في عقد

« معاهدة اخوة » بين العراق والمملكة العربية السعودية ، على ان تنضم اليمن إليها في الوقت المناسب فرحب الوزير بهذه الرغبة ولما زار بغداد قدم إليه السيد الايوبي أسس هذه المعاهدة فأخذها إلى جلالة العاهل السعودي وكتب من هناك هذا الكتاب

المملكة العربية السعودية الرياض في ٢٨ شوال سنة ١٣٥٣

عزيزي صاحب الفضامة علي جودت بك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فإنني ارجو الاخ الكريم الصحة والعافية والتوفيق في قضية العراق مع إيران وان العرب ليساطرون العراق في قضيتهم ويعتبرون قضية العراق من قضاياهم .

أشكر الاخ علي ما لقيت منه من رعاية اثناء إقامتي في بغداد وقد احببت ان يكون كتابي متضمناً الشكر والأمل بالوصول إلى اتفاقية صداقة واخوة وتحالف بين البلدين الشقيقين . يسرني ان اخبركم ان جلالة الملك عبد العزيز قد وافق على الاسس التي تضمنها مشروعيكم الذي استلمته منكم في بغداد وقد أرسلت إلى نوري باشا رأينا مفصلاً ومنه سترون ان وجهات النظر متقاربة جداً ولم يبق إلا الخطوة الباقية وهو إرسال بعثة من قبلكم للحجاز لاتمام المشروع كما اتفقنا عليه ولعل مارس القادم يكون يوماً مشهوداً للعرب يوضع فيه الأساس للاتحاد حقق الله الآمال .

الخلاص - حافظ وهبه

هذا وتقبلوا فائق الاحترام

ولم تطل أيام « الوزارة الأنوية الاولى » ليم عقد هذه المعاهدة ، فتم عقدها في أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » في ١٠ المحرم ١٣٥٥ م وسنشرها في موضعها .

﴿ من المجلس النيابي ﴾

ذكرنا في خاتمة « الجزء الثالث » من هذا الكتاب ان « الوزارة الكيلانية الثانية » رأت ، بعد وفاة الملك فيصل ، أن تحمل المجلس النيابي ، الذي جاءت به « الوزارة الشوكية » لتبدأ بانتخاب مجلس جديد ، وأن وجود علي جودت بك على رئاسة الديوان الملكي أدى إلى رفض هذا الطلب ، الأمر الذي أسفر عن استقالة تلك الوزارة ، فلما دعي السيد علي جودت إلى تأليف « الوزارة الجديدة » في ٢٧ آب ١٩٣٤ كانت باكرة أعماله أن استصدر الإرادة الملكية الآتية بمجلس المجلس الذي كان قد عارض فكرة حله من قبل :

« رقم ٣٥٣ »

لما كانت الوزارة قد اعترمت السير بالبلاد إلى الأمام ، لتأمين تقدمها مادياً وادبياً ، ولما كان ذلك يتوقف على اتخاذها خطاً متناسباً مع أهمية الواجبات الملقة عليها ، وحيث أن الوزارة تشعر

بازوم معرفة رأي الأمة عن لسان ممثليها ، الذين تنتخبهم ، بعد أن اطلعت على منهاج الوزارة المعلن حول تلك الخطط المهمة ، فقد أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الأساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، وعرضه رئيس الوزراء ، بجل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٣ واليوم الرابع من شهر أيلول سنة ١٩٣٤

رئيس الوزراء - علي جودت غازي

وقد سألتنا رئيس الوزراء ، علي جودت بك ، أسباب حله مجلس النواب ، عندما صارت الوزارة إليه ، على حين انه كان يعارض فكرة الحل من قبل ؟ فأجاب ان الظروف التي تقدمت بها الوزارة الكيلاية الثانية ، حل مجلس النواب لم تكن ملائمة لأن البلاد كانت مفعوجة ببياني مجدها ، وان هذه الظروف تبدلت عندما صارت الوزارة إليه .

﴿ كيف مرت الانتخابات الجديدة ﴾

لما كانت الأساليب التي اتبعت في انتخابات المجلس النيابي الجديد ، من أهم العوامل التي أدت إلى فقدان الثقة بالحكومة ، وإلى امتشاق الحسام في وجه السلطة ، وإلى إثارة ما كانت تكنه نفوس رؤساء القبائل من بغض وأحقاد لبعضهم رأينا أن نتبسط في الكلام عليها بعض التبسط : أصدرت « وزارة الداخلية » أوامرها إلى متصرفي الألوية في ١٥ أيلول من عام ١٩٣٤ بالشروع في الانتخابات للمجلس الجديد ، ففلقت أسماء الذين يحق لهم الانتخاب ، من الوجهة القانونية ، ثم جاء دور انتخاب المنتخبين الثانويين فكان معظمهم من موظفي الحكومة ، وسعاة البلدية ، والمالية ومن كان من المواليين للسلطة أو المؤيدين لسياستها .

وحل اليوم السادس من كانون الاول ١٩٣٤ م ، وهو اليوم المقرر للشروع في انتخاب النواب فكانت أسماءهم قد أرسلت إلى متصرفي الألوية حسب الاصول

حدثني السيد علوان الياسري ، من زعماء الفرات الأوسط ، ان « متصرفية الديوانية » لم تدع احداً من الثانويين في قضائي ابو صخير والشامية للتصويت الاعتيادي ، وإنما اكتفت بإلقاء أوراق بعددهم في صناديق الانتخاب كتبت عليها أسماء النواب الذين رشحتهم السلطة .

وأخبرني الشيخ عبد الله الياسين ، احد زعماء العراف ، ان المنتخبين الثانويين لم يدعوا إلى انتخاب النواب ، وان الموظفين كانوا يقومون بعملية الانتخاب بدون علم من الاهلين .

وقص علي الزعيم الشيخ عبادي الحسين قصة عن هذا الانتخاب غريبة في بابها لم أر من الصواب ذكرها ، بعد أن ارتحل الراوي إلى دار البقا .

وشهدت (أنا) في لواء الحلة مهازل تضحك الشكلي فقد كانت أوراق المنتخبين الثانويين لا تلقى في صناديق الانتخاب إلا بعد أن يطلع عليها الموظفون ليتأكدوا مطابقتها لقائمة الحكومة ولو رجعنا إلى ص ١٣ من (محاضرات مجلس الاعيان اسنة ١٩٣٥) وجدنا رئيس الوزارة يدافع عن هذه الأساليب بقوله :

« ان الأساليب التي اتبعت في الانتخابات هي نفس تلك الأساليب التي طبقت في الانتخابات السابقة » اه (١)

ولأنجل أن تستر الوزارة عملها في هذه الانتخابات ، عمدت إلى جعل الصحفيين نوابا في مجلسها ، فكان صاحب جريدة (البلاد) نائباً عن البصرة ، وصاحب (العالم العربي) نائباً عن الموصل ، وصاحب (الاستقلال) نائباً عن الكوت

على أن المهم في هذا الانتخاب ان القبائل لم تتمثل في هذا المجلس تمثيلاً صحيحاً ، لأن الوزارة عمدت إلى ترشيح صغار الشيوخ ، والسراكيل ، دون أن تنظر إلى كبار الرؤساء . لمجرد انتسابهم إلى المعارضة وكانت النتيجة انقسام القبائل ، وتفرق كلمتهم ، والاستعانة بطبقة الأفندية في بغداد لمناوئة سياسة الحكومة وفيما يلي أسماء النواب الجدد :

لواء بغداد - علي جودت ، جميل المدفعي ، ياسين الهاشمي ، يوسف غنيمه ، محمد رضا الشيباني ، فخرى جميل ، عبد الهادي الجليلي ، احمد الداود ، السيد هبة الدين الشهرستاني ، أمين زكي « مفتش المعارف » ابراهيم حليم ، الياهو العاني ، أحمد عزت الأعظمي .

لواء كربلا - عثمان العالوان ، سعد صالح
لواء الحلة - سلمان البراك ، عدأي الجريان ، محمد عبد الحسين ، سلمان الباجهجي ، علوان الحاج سعدون
لواء الديوانية - شعلان الظاهر ، داخل الشعلان ، الحاج رايح العطية ، الحاج ضيدان ، مظهر الحاج صكب ، الحاج مرزوك العواد ، صادق البصام ، رشيد الخوجة ، علي رضا

(١) حدثني صاحب الفخامة السيد علي جودت الأبوي مساء يوم الأحد الموافق ٧ مارت ١٩٣٨ عن الانتخابات النيابية في العراق ودرجة تدخل الحكومة فيها فقال :-

« الحق ان الحياة النيابية أفسدت العراق لسببين : قانون انتخاب النواب ، وكثرة طلاب النيابة . اما من جهة قانون الانتخاب فانه اعطى السلطة مجالاً واسماً لتدخل فيه ، حتى ان النيابة كانت إلى التبيين أقرب منها إلى الانتخاب وأما من جهة النيابة فأنت تملكون ان عددها محدود ، في حين أن طلابها يتجاوزون الألفين ، فلو قام في البلاد مجلس تشريعي ، تمثل فيه الألوية ، لكان ذلك خيراً وأبقى ، وخلصت الحكومة نفسها من انتقادات كلها عمة

المسكري ، الحاج عبد الحسين الأزري

لواء المتنق - عبد التفي الحاج حمادي ، محمد حسن حيدر ، خيون العبيد ، منشد الحبيب ، صالح
جبر ، زامل المناع ، الحاج حسن الحمداني ، الحاج محمد البسام
لواء البصرة - الشيخ صالح باش اعيان ، السيد حامد النقيب ، محمد زكي المحامي ، عبد الرحمن
النعمة ، عبود الملاك ، ابراهيم بجاري ، رفائيل بطي ، روبين بطاط ، عبد الله الحليل
لواء العمارة - محمد العربي ، شبيب المزبان ، ابراهيم الشابندر ، محمد النعمة
لواء الكوت - أحمد حاتم ، عبد الغفور البديري ، حامد الوادي ، يحيى الآكوسي
لواء ديالى - عبد اللطيف ثنيان ، بهاء الدين الشيخ سعيد ، عز الدين النقيب ، توفيق برتو
لواء كركوك - خليل زكي باشا ، جميل قيردار ، جميل بابان ، محمد أفندي
لواء السليمانية - سيف الله خندان ، سعيد حتي ، محمد صالح ، صبري الحاج علي آغا
لواء اربيل - جمال بابان ، سليمان فتاح ، ميران قادر بك ، أحمد آغا ، علي الطوغراجي
لواء الموصل - سالم آل قاسم آغا ، جمال المفتي ، حازم شمدن آغا ، سعيد الحاج ثابت ، محمد
صديقي المحامي ، رؤوف اللوس ، هبة الله المفتي ، يوسف الايوبي ، سليم حسون ،
ساسون سميج ، عبد الله سلمان ، حميدي الفرحان باشا

﴿ افتتاح المجلس الجديد ﴾

كان يوم السبت الموافق ٢٢ رمضان ١٣٥٣ و ٢٩ كانون الاول ١٩٣٤ موعد افتتاح المجلس
النيابي الجديد بقصد الملك غازي بناية البرلمان وأجرى افتتاحه حسب المراسيم المعتادة وألقى خطاب
العرش الذي أعدته الوزارة عن سياستها فكان خطاباً موجزاً ، وبعد الفراغ من إلقائه ، انتخب
النواب السيد رشيد الخوجة رئيساً لمجلسهم وانتخب الأعيان السيد محمد الصدر رئيساً لهم وهذا هو :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، و متمنين لكم في أعمالكم كل خير وتوفيق
تعملون حضراتكم ان الوزارة الحاضرة قد اعتمدت السير بشؤون البلاد وفق خطط خاصة
اتخذتها لتأمين تقدمها مادياً وأدبياً . لذلك رأت من الضروري مراجعة الأمة لتقف على رأيها
حول تلك الخطط ، فطلت مجلس النواب ، وباشرت بالانتخابات الجديدة ، وقد أسفرت النتيجة
عن فوزكم ، ولنا و طيد الامل بأنكم ستحققون هذه الثقة ، التي وضعتها الأمة بكم على أحسن
طريقة .

ايها السادة : من بواث الغبطة والارتياح ان صلاتنا مع الدول الاجنبية مستمرة بصورة ودية للغاية ، وان حكومتنا باذلة كل ما في وسعها لتعزيز هذه الصلات وتنميتها ، كما انها ساعية - بكل اهتمام - لحسم المسائل الخارجية المعلقة ، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد ، وقد اصبح الامل وطيداً بالتوصل إلى النتائج المرضية في هذا الباب . اما مراجعة العراق عتبة الامم حول موقف جارتنا إيران ، تجاه قضية الحدود ، فلم يقصد بها سوى توطيد العلاقات الودية بين البلدين ، وذلك بإيجاد حل لهذا الاختلاف ، الذي طال امده ، والذي يستند حق العراق فيه إلى وثائق معتبرة . على ان المجال لم يزل واسعاً لتسوية هذه المسألة بين الدولتين مباشرة فيا إذا رغبت جارتنا الغريزة في ذلك

ان الجهود - لتهيئة الوسائل المؤدية لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وتقوية الجيش الحالي بصورة تناسب مع ما تستلزمه حالة البلاد - سائرة سيراً حثيثاً ، كما ان الاهتمام شديد لتقوية وسائل الأمن والإدارة ، وتحسينها على الوجه المطلوب .

ولقد نال أمر الصحة العامة وتحسين حالتها ، قسطاً كبيراً من العناية ، وليس الأمر بأقل من ذلك في شؤون الدولة الأخرى . ويسرني أن أقول أنه قد صرفت مساع جمة لتثبيت وضع الدولة المالي على أسس سليمة ، واقتصادية ، ولائماً ثروة البلاد ، وإيجاد مؤسسات مالية هامة ، تساعد على ترفيه حالة الشعب ، وسترفع إلى مجلسكم الموقر اللوائح القانونية في هذا الشأن في القريب العاجل . كما ان حضراتكم سترون في فصول الميزانية الجديدة - التي رفعت إلى مجلسكم في هذا اليوم - وفي لائحة قانون تعديل قانون الأعمال العمرانية الرئيسية ، التي هي قيد الاحضار الآن ، ما يعبر عن المشاريع والتدابير الجديدة ، والمراد اتخاذها للسير بالبلاد إلى الامام .

لقد أبرمت مقابلة مشروع سدة الكوت والعراف ، وبوشر فعلاً بأعماله . كما أن حكومتنا قررت القيام بمشروع جدولي الخويجة والاسطحي . وأن المهمة مبذولة لتطبيق منهاج الأعمال العمرانية كما أن التدابير المقترحة لذلك سائرة سيراً حثيثاً ومنظماً .

إن حكومتنا ساعية لتنفيذ الطرق المؤمنة لتوزيع العدل بانتظام بين أفراد الشعب ، وذلك باستكمال المؤسسات القضائية ، وبسن قوانين جديدة تقوم مقام القوانين الحالية ، وتكون متمشية مع روح التطور الحاضر ، وحاجات الشعب .

هذا وان حكومتنا منذ تسلمها زمام المسؤولية لم تأل جهداً في سبيل رفع مستوى الثقافة العامة ، ولا سيما تكثير المدارس الأولية ، وتوسيع الدراسة الصناعية ، وان العمل جارٍ لوضع منهاج للمعارف ، تطبق موادّه خلال سنوات معينة ، ويتضمن الاصلاحات التي تحتاجها البلاد من هذه الناحية ، وسترفع حكومتنا إلى حضراتكم - في هذا الاجتماع - لائحة قانون جديدة

للمعارف تؤمن الغايات المشودة .

اننا واثقون بأنكم ستعالجون هذه الأمور ، وأمثالها ، مما ستعرضه حكومتنا على مجلسكم بكل دراية وحكمة ، كما اننا ندعو الله تعالى أن يوفقكم ويكمل أعمالكم بالنجاح التام اه^(١)

✽ المناقشة حول الجواب على خطاب العرش ✽

- في مجلس النواب -

أباحث التقاليد الدستورية ، في الحكومات الديمقراطية ، حرية الكلام لأعضاء المجالس النيابية عند المذاكرة على خطاب العرش ، وعند المذاكرة على الميزانية العامة . ولما شرع المجلس النيابي بالمذاكرة على الخطاب الآنف الذكر يوم ٣ كانون الثاني ١٩٣٥ وجهت إلى الوزارة انتقادات هذا بعضها :

قال الشيخ محمد رضا الشبيبي نائب بغداد :

« يوجد في البلاد الغريزة تدمر واستياء عظيم ، ناشى عن أسباب وعوامل كثيرة من حملتها هذا الإهمال ، وهذا التساهل ، في تطبيق أحكام القوانين ، وهناك قانون آخر نافذ في البلاد مع الأسف ، وهو قانون الصنعة والمحسوبية ، وتوجد أيضاً أشياء كثيرة من هذا القبيل ، وكنت أود أن أرى في خطاب العرش أشياء تدل على سير التهذيب من قبل الحكومة ، وملاحظتها لهذه القضية . سادتي جرى على لساني ذكر الاستياء والتذمر ... في جميع طبقات الأمة ، وقد عرضت أن التساهل وعدم احترام القوانين ، وانتهاك حرمتها ، هو الذي سبب الاستياء والتذمر »^(٢)

وقال ياسين الهاشمي نائب بغداد :

« سادتي تعلمون أن السبب الرئيسي ، في الفشل الذي حصل بنتيجة هذه الانتخابات ، هو أننا نؤلف الوزارات بدون ترو ، وبصورة مستعجلة ، ويقصد إملاء الكراسي فقط ، وإنما قد جعلنا هذه الكراسي محلات لأجراء تجارب على حساب الأمة ، في حين أن هذه الكراسي جعلت للرجال الذين عرفوا في خططهم ، وسلوكهم ، ومبادئهم ، واستخرجت خلاصة أعمالهم ، لا أن يحلوا محل التجارب على حساب الأمة ، لأن في ذلك ضياعاً للوقت ، والمال ، فما دنا سادتي نسير على هذا الشكل في تأليف الوزارات ، ونجمع بين المبادئ المختلفة ، ونستعجل في أمورنا ، ولا نلتزم بمبدأ ، أو منهجاً ، فأمرنا كلها تسير على هذا الأساس »^(٣)

وقال نائب البصرة محمد زكي :

« اسمحوا لي أن أقول أن تصرفات بعض المسؤولين أصبحت مضرّة بصلحة الدولة ، وهذا

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٤ ص ١ (الدورة الانتخابية الخامسة)

(٢) ص ٩ من المصدر نفسه (٣) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الخامسة » ص ١٠ - ١١

ما أرجو من الوزارة أن تلاحظه ، وأن تعطي حداً لمثل هذه الأمور »^(١)

وقد رد رئيس الوزراء ، السيد علي جودت علي هذه الملاحظات وعلى غيرها بقوله :
« أرد على كلام النائب المحترم رضا الشيباني حيث قال ان الاستياء عام ، وان القوانين أهملت ،
وان حرمتها انتهكت ، فأنا لا أفهم هذه الكلمات العامة ، إذ في الحقيقة لو وقع شيء من هذا
القبيل ، لماذا لم يكلف نفسه ويأتي بدليل ، ويقول ان الاستياء العام موجود في الحل الفلاني ،
بسبب كذا أو ان القوانين الفلانية انتهكت حرمتها ، وأهملت حتى ان الحكومة إذا لم تقم
بواجبها فحينئذ له الحق أن يشتكي في مجلس النواب » اهـ^(٢)

ورد وزير المالية ، يوسف غنيمه ، على أقوال المعارضة بقوله :
« أما إملاء الكراسي فكنت حقيقة أرغب أن لا يتطرق النائب المحترم إلى مس الرجال
الذين كثيراً ما اشتروا مع حضرته في الحكم وهو من الذين سبقت لهم اختبارات في حياة
الدولة »^(٣)

وأخيراً وضعت الصيغة النهائية لجواب المجلس على خطاب العرش فقبلت وهذا نصها :
يا صاحب الجلالة

إن مجلسنا يشكر جلالكم على افتتاحه للاجتماع الاعتيادي ، في دورته الخامسة ، وعلى
ما لاقاه من الترحيب من لدن جلالكم ، ويقدر الجهود المبذولة في سبيل تقدم البلاد ، ويؤمل
حسم قضية الحدود مع جارتنا إيران وفق ما تقتضيه مصلحة العراق ، المستند في حقه على الوثائق
المعتبرة ، وتحقيق امنية جلالكم بتوطيد العلاقات الودية بين البلدين ، ودوامها ، ويدعو الله أن
يوفقه لتأييد ثقة الامة فيه تحت ظل عرشكم المفدى اهـ

❖ في مجلس الاعيان ❖

اعتادت كل وزارة تربعت على كرسي المسؤولية حتى الآن - تقريباً - أن تحمل المجلس
النيابي القائم ، لتأتي بمجلس جديد ، يؤيدها في سياستها العامة . وكانت الحجة العامة لهذا الحل
« فقدان التوازن بين السلطين التشريعية والتنفيذية »

ويتناول هذا المجلد من كتابنا البحث عن ست وزارات حلت ثلاث وزارات منها ثلاث
مجالس نيابية اما الوزارات المدفعية الاولى ، والثانية ، والثالثة ، فتعد من متمات « الوزارة
الايوبية الاولى » ولهذا فانها لم تحمل المجلس النيابي الذي جاءت به تلك الوزارة ، كما انها لم تحمل المجلس
الذي جاءت به « الوزارة الشوكية » لبعض الاسباب

(١) عاشر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الخامسة » من ١٣ - ١٤

(٢) من ١٥ من المصدر نفسه (٣) المصدر نفسه من ١٢

وقد نتج عن حل المجالس النيابية على هذه الصورة أمران أولهما اضطراب معظم النواب إلى مسaire السلطة فلا يجراً نائب ما على مخالفتها ، وثانيهما تبلبل الافكار العامة ، وعدم اهتمام الحكومة بهيمنة المجالس الامر الذي ادى إلى ان تكون المجالس النيابية من الضعف بمكان . اما في « مجلس الاعيان » فنظراً إلى ان مدة العينة ثمان سنوات ، تتخللها « قرعة » في كل اربع سنوات مرة ، وتتناول هذه القرعة نصف اعضاء المجلس ، فلا يفصل العين ، ولا يحل مجلس الاعيان ، ولا يتأثر بالوزارات القائمة ، فقد كانت المعارضة فيه أقوى مما هي في « مجلس النواب » أي ان فكرة محاسبة المسؤولين انتقلت من « النواب » إلى « الاعيان » وقد اعد مجلس الاعيان جواباً خطيراً على خطاب العرش كان أشبه بقنبلة انفجرت في وجه الوزارة القائمة وقد مهد الاعيان لهذا الجواب كلاماً قاسياً هذا بعضه :-

قال مقرر لجنة الجواب على خطاب العرش ، السيد رشيد عالي الكيلاني :
 « إن لجنة الجواب على خطاب العرش تقدمت بهذا الجواب بعد أن رأت أن في استطاعة مجلس الاعيان المحترم أن يبدي كل ما يراه من أمور محللة بأحكام الدستور ، ومخالفة لأحكام القوانين ، ومن أمور تهتك حريات أبناء البلاد ، وتعبث بحقوقهم الدستورية ، المصرح بها في القوانين الاخرى ... لا أدري لماذا يضيق صدر المسؤولين إذا تقدم مجلس الاعيان وشرح الاحوال التي يتشكى منها أبناء الشعب ، إذا استثنينا من يلوذون بالمسؤولين ، الذين يقولون لنا أن الامور سائرة في طريق الاصلاح والعدل والأمن ، أكثر من أي وقت آخر . لا مع الأسف ، الامور سائرة إلى ما هو أردأ ، سائرة إلى ما يتذمر منه الشعب ويستاء . إذ للبلاد حرياتها المصونة في الدستور ، ولها حقوقها المعلومة ، ومن جملتها الحقوق الانتخابية . أنا لا أعلم ، ونتائج الانتخابات أمامنا ، كيف يجراً المسؤولون على القول بأن البلاد لم تجرم من حقوقها الانتخابية ، وها قد أتى بآناس في هذه الانتخابات بعيدين عن الاحكام القانونية ، وإنا أوتي بهم بتأثير الملائق الخاصة ، والقرابة ، والنسبة ، من غير تطبيق ونظر للاحكام القانونية ... إن الشعب وصل إلى حالة اليأس وهذه الحالة خطيرة وغير محودة في حياة الأمم . لم يسبق ان اوا. أكملًا بطوله ، وعرضه ، ومن عشائره ، وساكني مدنه ، لم يفسح له المجال لأن ينتخب أحداً من أبنائه حتى يستطيع أن يعبر عن حاجاته وأحواله المختصة به »^(١)

وقال العين السيد محسن أبو طيخ :

« أما ما تطرق إليه الجواب على خطاب العرش من ان الانتخابات جرت على اساليب خاصة فأنا اعتقد ان ذلك معلوم ، ولكني اجل لساني عن ذكرها بصورة واضحة وإذا شامت الحكومة

ذكرناها لها» (١)

وقال العين مولود مخلص

« اما ما يختص بالأساليب والاستياء فإن مجلس الأعيان لا يمكنه أن يتهم ويحاسب الوزارة على أعمالها إن أتت بشيء مخالف للقوانين، بل ان ذلك من صلاحية مجلس النواب، فهو الذي يتهم الوزارة، وهو الذي يحاسبها على أعمالها، ومجلس الأعيان يؤلف المحكمة العليا للمحاكمة، ولكن بعد أن رأينا ان كل وزير يأتي إلى الحكم ويعمل ما يشاء، ولم نر محاسباً من مجلس النواب، والرأي العام، لذا أصبحنا مضطرين بعد ان بلغ السيل الزبى، أن نقول لرئيس الدولة الأعلى الذي يأمر بتأليف الوزارات «أوقف الوزارة عند حذرها» وأظن أن الاخوان كلهم يعذروننا على هذا» (٢)

وقد رد السيد جميل المدفعي، وزير الدفاع، على أقوال بعض الأعيان، المدرجة اعلاه بقوله :-
« من السهل جداً أن يتكلم المرء كثيراً، وان يكتب اجوبة طويلة عريضة، ولكن يجب أن تكون الكلمات مبنية على أساس، ومقتزنة بمحقائق ٠٠٠ أما القول بأن هناك لواء واحد لم يخرج أحد من رؤسائه، وابنائهم، ليمثله في المجلس، فذلك أمر يعود إلى المنتخبين الثانويين، الذين لم يريدوا أن ينتخبوا أحداً من بينهم، ولا تقع مسؤوليته على الحكومة ٠٠٠ والعضو في مجلس الأعيان يجب أن يكون مثلاً للرزانة، والمتانة، وارجو مع احترامي للأقلية الضئيلة في مجلس الأعيان، أن يتورعوا وأن يكونوا رزينين، صبورين، وقورين، وأن لا يخرجوا عن المألوف» (٣)

وقال رئيس الوزراء السيد علي جودت :

« إذا كانت هناك مناقشات حول الميزانية أو غيرها من اللوائح، فالجبال واسم للكلام، ثم ليس من الأصول أن يكون الجواب على خطاب العرش عشرين أو ثلاثين صفحة. وردت في الجواب على خطاب العرش عبارة وهي: لقد تم انتخاب مجلس النواب الحاضر على الاساليب الخاصة المعلومة» أنا لا أعرف ما هو المقصود من الاساليب الخاصة المعلومة، الانتخابات أعلنت بإرادة ملكية، وجرت وفق الأصول، فمن الذي حبس، أو بسط، أو أهين؟ إذا كانت هناك أمور من هذا القبيل وقعت فلماذا لم يتقدم أحد بشكاية؟» (٤)

وقال وزير العدلية السيد جمال بابان

« الاسلوب الذي اتبعته الحكومة الحاضرة «في الانتخابات» كان عين الاساليب التي اتبعتها الحكومات السابقة فاذا كان هذا الاسلوب غير صحيح، وغير قانوني، فجميع الاساليب التي اتبعت في المجالس السابقة يجب أن تعتبر غير قانونية» (٥)

(١) محاضر مجلس الأعيان لسنة ١٩٣٤/٣٥ ص ١١
(٢) المصدر نفسه ص ١١
(٣) المصدر نفسه ص ١٣-١٤
(٤) المصدر نفسه ص ١٢
(٥) المصدر نفسه ص ٨

ولما كثرت الجدل حول الجواب على الخطاب الملكي اقترح المين مولود مخلص الاستفتاء بالمذاكرة قبل اقتراحه ، ووافق المجلس على الخطاب الذي اعدته لجنة الجواب على خطاب العرش وهذا نصه :

✽ جواب الاعيان ✽

يا صاحب الجلالة

ان المجلس الذي هو الرمز البارز للحقوق الدستورية ، التي حصل عليها الشعب بعد جهاد طويل والتي لا يفتأ أعضاء المجلس يعززون جانبها بالتأييد والتوثيق بالايان الحاضرة ، تبعاً للمين التي تفضلتم بها جلالتم للامة امام مجلسها ، ان هذا المجلس يشكر المولى عز وجل على ما اولاه من نعمة الافتتاح بيد جلالتم ، ولا يسهه في هذا المقام إلا ان يستأذن جلالتم في إبدا بعض الملاحظات في هذا الشأن .

١ - ان الدستور صريح في ان مجلس النواب لا يحل إلا لأسباب معينة وجلية . وإلى هذا اشارت المادة (٤٠) منه بأنه إذا حل المجلس لا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك السبب . ولم يجد المجلس سبباً مقنعاً لإقدام الوزارة الحاضرة على حل المجلس النيابي في الظروف التي تشكلت فيها . اما دعوى الوزارة بأنها « قد اعتزمت السير في شؤون البلاد وفق خطط خاصة اتخذتها لتأمين تقدمها مادياً وادبياً . . » فلا يمكن ان تنهض سبباً للحل لأنها :

(أ) لم تعلن تلك الخطط الخاصة للشعب لكي يدور الاستفتاء حولها ، كما يجري عليه العمل في أي بلد دستوري .

(ب) وإذا كانت الوزارة تعني بالخطط الخاصة ما جاء في منهاجها ، الذي أذاعته على أثر تأليفها ، فإن ذلك المنهاج لم يشتمل على شيء جديد ، غير ما اشتمل عليه منهاج الوزارة السابقة ، الذي وافق عليه المجلس النيابي السابق ، والذي لا يخرج بجموهه عن منهاج الوزارة الحاضرة .

فلهذه الملاحظات لم ير المجلس ان الحل الواقع كان منطقياً كل الانطباق على روح الدستور

٢ - لقد تم انتخاب مجلس النواب الحاضر على الاساليب الخاصة المعلومة . وكان مجلس الاعيان قوي الرغبة في أن تتم هذه الانتخابات على وجه يكون أشد قرباً من التمثيل الذي ترغب فيه الامة ، وأن يكون بعيداً كل البعد عن كل الاعتبارات التي لا ترتبط بالغايات العامة مباشرة .

٣ - كما ان المجلس شديد الرجاء في أن يكون في جملة (الاسس السليمة) التي صرفت الوزارة مساعي جملة لتثبيت وضع الدولة عليها - الابتعاد من كثرة التحويل ، والتغيير ، في أرقام الميزانية العامة ، واجتناب عدم الاستقرار في أمر التوظيف : من الالتاء ، والاحداث ، والادماج

ثم الإفراز ، وتبديل الاسماء ، مع بقاء المسميات ، مما لا يخفى أثره في وضع الدولة .
 ٤- وان المجلس ليرتاح للسياسة الخارجية المبنية على استمرار الصلات الودية مع الدول
 الاجنبية ، وهو وطيد الامل في حل الاختلاف بيننا وبين الجارة العزيزة إيران ، على وجه يكفل
 حقوق البلاد الصريحة ، ويعزز الروابط الودية بين البلدين .
 وبإحتمام فإننا ندعو الله تعالى ان يحفظ جلالتهكم ، ويؤيد بالدستور ملككم ، وأن يحقق
 للبلاد كل ما تصبو إليه من السعادة في ظل عرش جلالتهكم المفدى بصاحب الجلالة الملك المعظم^(١)

✽ الشعب يؤيد الاعيان ✽

ما كادت « الأولوية » تقف على نص جواب مجلس الاعيان على « خطاب العرش » حتى اخذت
 بركات التأييد تترى من كل لواء ، وأراد المحامون أن يقيموا حفلة تكريمية للاعيان الذين وقفوا
 هذا الموقف فلم تأذن السلطة لهم فقررروا ان يتحدوا السلطة بدعوى ان ليس في قانون الاجتماع
 ما يحول دون ذلك ، وعينوا دار « المحامي عوني النقشلي » محلا للاجتماع ووزعوا بطاقات الدعوى
 على كثير من رجال البلد فهددت السلطة باستعمال القوة لمنع من يحضر الاجتماع ولكن رغم هذا
 التهديد ، حضر لفيف من المحامين إلى المحل ، ولما أقبل السيد رشيد عالي ، احد اقطاب المعارضة ،
 منعه الشرطة المسلحة التي كانت تحيط بدار النقشلي من الدخول إلى الدار فأبى ان يمثل امر المنع
 مدعياً انه غير قانوني ، وانه ليس في استطاعته ان يخضع إلى اي امر غير قانوني ، فسحبته الشرطة
 وهددته بالسلاح ، ولكنه قاومها بشدة ، وحصل بين الطرفين جذب ودفع ، اسفر عن دخول
 « السيد الكيلاني » إلى محل الاجتماع ، رغم مقاومة الشرطة له ، ولما أقبل السادة توفيق السويدي ،
 ومحمد زكي ونصرت الفارسي وغيرهم ، عاملتهم الشرطة بما عاملت به السيد الكيلاني ، وارجعتهم
 إلى بيوتهم ، ثم ما لبثت ان اوقفت بعض المحامين القائمين بعقد هذا الاجتماع فصار ثائر زملائهم
 واحتجوا لدى جلالة الملك بالهرقية التالية :

صاحب الجلالة الملك المعظم

النظام في المملكة هو المحور الذي تدور عليه سلامة الدولة ، فتنشأ من ذلك الثقة المتبادلة
 بين الحكومة والشعب ، وهي عين الطريقة الديمقراطية التي يشار إليها في دساتير الامم بصارات
 مختلفة ، ولا يحصل ذلك النظام ما لم تحترم القوانين الموضوعة في البلاد ، وخاصة من جانب الحكومة
 التي من واجباتها إلزام الناس كافة باحترام القوانين وتطبيقها ، ومن خالف ذلك تنزل به العقوبة
 الشديدة ، ليتم الهناء ، وتحصل السعادة المقصودة من تأسيس الحكومات . ولكن بالرغم من
 ذلك فإن جماعة المحامين ارادوا إظهار شعورهم نحو ما قام به مجلس الاعيان باحتفال يقيمونه لأعضائه

(١) حاضر « مجلس الاعيان » الاجتماع الاعتيادي العاشر من ٦

المحترمين فمنعهم الحكومة دون مبرر قانوني لأن قانون الاجتماع لم يحول الحكومة هذا المنع .
لهذا نتقدم إلى جلالتهم محتجين على تصرف الحكومة المخالف للقوانين بالإضافة إلى أعمالها
السابقة التي تتأير الدستور مسترحين إعطاء نهاية لأمثال هذه المخالفات الدستورية المقيدة لحرية
الشعب التي حصل عليها بدمائه ولصاحب الجلالة الأمر اهـ^{١)}

✽ هل كان المنع قانونياً ✽

أعطى المحامون صورة من البرقية التي رفعوها إلى الملك غازي إلى رئاسة مجلس النواب ، إلى
رئاسة مجلس الأعيان ، ولما كانت المعارضة في « مجلس الأعيان » أقوى منها في « مجلس النواب »
فقد أحيلت البرقية إلى « لجنة المعارف والعرائض » في المجلس المذكور لتتخذ فيها قرارها ، وقد
وضعت اللجنة المذكورة قراراً حقوقياً خطيراً تقرر أن يناقشه « مجلس الأعيان » في جلسة ٩ شباط
١٩٣٥ ، فطلب وزير الدفاع أن تكون هذه الجلسة سرية ، فعارضه بعض الأعيان ، فصرح
رئيس الوزراء أن للوزير أن يطلب عقد أية جلسة سرية إذا رأى لزوماً لذلك ؛ وأنه يوافق على
طلب وزير الدفاع المتضمن جعل الجلسة سرية ، لهذا لم يتسن لنا الحصول على ما دار في هذه
الجلسة ولا نشر شيء عما أشيع بصددتها

✽ المحامون يستأنفون نشاطهم ✽

قرر المحامون استئناف نشاطهم فدعوا إلى عقد اجتماع عام في يوم ٨ شباط ١٩٣٥ تعالج فيه
قضية البلاد العامة وقدموا بياناً إلى « وزارة الداخلية » وآخر إلى « متصرفية لواء بغداد » حسباً نص
عليه « قانون الاجتماعات » ولكن سرعان ما قررت السلطة منع هذا الاجتماع بالقوة فوجهت إلى
القائمين به هذا الكتاب :

إشارة إلى بيانكم المؤرخ ٥-٢-١٩٣٥ الموقع عليه مشتركاً من قبلكم ؛ والمرسلة صورته
إلى هذه المتصرفية ؛ حول غزكم عقد اجتماع في دار المحامي رشيد أفندي الصوفي بعد ظهر الجمعة
٨ شباط ١٩٣٥

فجواباً على بيانكم المذكور نخبركم بأن الحكومة لا توافق ، بصورة نهائية ، على أن يكون
الاجتماع في دار تقع على طريق عامة ، تكون عادة مزدحمة بالماردين والمبارين في كل آن ، وإنما
يمكنكم عقد الاجتماع في دار تقع على إحدى الطرق الفرعية ، أو الواقعة بأطراف البلد : كالكرادة
والصليخ ، أما إذا أصرتم على عقد هذا الاجتماع ، بخلاف الطريقة المبينة أعلاه ، فيسكون
للحكومة مل . الحق بمنعكم عن عقد الاجتماع بالقوة .

عبد الرزاق حلمي

متصرف لواء بغداد

وكانت الجماهير قررت المجيء إلى العاصمة ، للاشتراك في هذا الاجتماع ، فأذاعت « دائرة المطبوعات » بياناً بآل هذا الكتاب فمدل الأهلون عن المضي في غرضهم .

✽ حزب الوحدة الوطنية ✽

أسست « الوزارة الأيوبية » حزباً سياسياً لها - كما فعلت معظم الوزارات - سيمته (حزب الوحدة الوطنية) وأذاعت بياناً مغرياً بالأسباب الداعية لتأليف الحزب هذا نصه :

« اجتازت المملكة العراقية أطواراً عديدة ، منذ ما دخلت حظيرة عصبة الأمم ، وأعلن استقلالها المتبدد ، وبينما هي كانت ماضية في تنظيم صفوفها لمواصلة السير إلى الأمام ، فجمت بفقد باني مجدها الملك فيصل الأول ، الذي كان ينير لها الطريق ، ويقودها إلى الهدف الأسمى . ولما اعتلى العرش الملك غازي الأول في تلك الظروف الأليمة ، التي كادت في خلالها البلاد تضل طريقها القويم ، لفداحة الخطب ، وهول المصائب ، تضافرت الأيدي العامة على التماسد والتعاون ، بمقدار ما سمحت له الظروف والأحوال ، وكان طليعياً أن تقع تبدلات وزارية بغية لإيجاد اتجاه سياسي معين ، ووضع متين يكفل المضي في التقدم والارتقاء ، ولكن تلك التبدلات الوزارية لم تخل من دلالة على عدم الاستقرار ، بحيث حالت دون ظهور الوحدة بظهرها الكامل في العمل المطلوب بشكل رائع ، فقد أثبتت التجارب في هاتيك التبدلات أن الاستقرار الذي تنفرد إليه الأمة ، لا ينأى إلا عن ضم الصفوف وتوحيد الكلمة ، وتضامن الأحزاب والمهتات ، ونبد الاختلافات والتطاحن جانباً . وعلى ضوء هذه الفكرة الوطنية البحت المستمدة من آخر وصية ثنية أسداها الراحل العظيم في ساعته الأخيرة إلى الأمة والبلاد ، حل مجلس النواب القائم ، واتجهت الفكرة إلى وضع خطة قوية لتكوين الاتحاد المنشود ، والمسير بالبلاد إلى الأمام ، بخطوات مترنة متتابعة لا يمتورها الرجوع والتقهقر .

وقد وضمت المناهج والخطط المختلفة ، وحاجيات المملكة وواجباتها ، نصب الأعين ، وعمل الاعتبار ، وشرع في إنشاء حزب سياسي موحد ، يؤلف بين الأحزاب ، وقد حوى منهاجه أفضل وأهم ما احتوته المناهج الكافة لحياة البلاد استقرارها ، وضمان تقدمها ورقعها المستمر ، فأطلق عليه اسم (حزب الوحدة الوطنية) وبهذا الاعتبار تنتشر الهيئة المؤسسة بأن تدعو - ورائدها الاخلاص لوطن المهدى - أبناء الأمة على اختلاف احزابهم ، وتزعاجاتهم ، وعناصرهم ، وطبقاتهم ، إلى تأليف هذه الوحدة ، وإلى توطيد الاتحاد والتعاضد ، فتهوض بالبلاد إلى أوج رفيع ، ووضع سياستها الوطنية ونهضتها العامة على اساس ثابت ، وقرار مكين ، واثبات التوفيق - انتهى

لم ينخرط في سلك (حزب الوحدة الوطنية) أي حزب سياسي آخر قائم في البلاد ، فقد بقي (حزب الاخاء) يزاوُل أعماله منفرداً وكذلك كان (الحزب الوطني) . أما (حزب العهد) الذي ألفه نوري باشا السعيد فكان يترقب الفرص لاستئناف نشاطه عند ما تصير الوزارة إليه

نعم لا ننكر ان هناك جماعة من النواب اعتادت أن تنتقل من حزب لآخر ، كلما صارت الوزارة إلى أحدهم ولا غرو في ذلك فالتاس في كل أمة وكل عصر يتبعون القوة لأنهم يحسبون أن الحق يدعمها كما تدعمه ، وقد لقي (حزب الوحدة الوطنية) عطف النواب الجدد فساندوه وأمدروه بالمساعدات المعنوية فلما أفل نجم « الوزارة الايوبية » بقي الحزب اسماً بلا مسمى ، وهذا هو مناج الحزب المذكور :

✱ النهج الاساسي لحزب الوحدة الوطنية ✱

تألف في بغداد حزب سياسي باسم (حزب الوحدة الوطنية) وصيغ منهاجه من المواد الآتية :-

١- توطيد قواعد استقلال العراق التام ، واحاطته بكل المقومات والمظاهر ، وتقوية عناصره المادية والادبية .

٢- توثيق أواصر الصداقة والمودة القائمة بين الممالك الاخرى ، والاهتمام بانائها ، ومواصلة السعي الحثيث لحسم جميع المسائل الخارجية ، طبقاً لما تقتضيه مصالح البلاد وحقوقها .

٣- المثابرة على اعداد المعدات الكافلة لتنفيذ قانون الدفاع الوطني وانشاء جيش قوي يتناسب وحاجيات البلاد الحيوية

٤- تقوية شعور التضامن ، والتضحية ، والاخلاص ، بين أبناء الشعب ، وتعزيز الروح الوطني بمختلف الوسائل والسبل

٥- العمل على المزيد من تحسين وسائل الأمن ، ورفع مستوى الادارة ، وانشاء الشعور الوطني ، وتقوية الامة بالاساليب العصرية بأوسع مقياس ، ووضع خطة تكفل تطبيق التعليم الابتدائي الازامي في بضع سنوات ، وتوسيع الدراسة الصناعية والفنية ، والعناية بصحة طبقات الامة ورفاهيتها من كل الوجوه

٦- وضع سياسة الدولة المالية ، والاقتصادية ، على اساس قوية محكمة ، واحياء مرافق البلاد بتنفيذ مختلف المشروعات العمرانية والاقتصادية المثمرة ، وانشاء مؤسسات مالية لصيانة الثروة العامة وانماؤها بأحدث الطرائق والاساليب

٨- اتباع سياسة راسخة في تشجيع الحرف والصناعات الوطنية وتوسيع نطاقها ومعاونتها وحمايتها وتأليف نقابات زراعية وصناعية وجماعات تعاونية على أحدث طريقة عصرية وبمبدأ المجهودات لايجاد اسواق خارجية ملائمة لتصريف المحصولات الوطنية والعناية التامة بتحسين انواعها وتخفيض كلفة الانتاج واجور النقل في الداخل والخارج

٨- يقرر الحزب في نهاية كل اجتماع سنوي يعقده منهاجاً مفصلاً للوسائل التي اتخذها أو سيتخذها لتنفيذ مواد المنهاج كما انه يذيع عند الحاجة ومن وقت إلى آخر ما يراه لازماً وضرورياً لاطلاع الشعب العراقي على سير الامور في جميع المناحي المهمة . اهـ

✱ بين ايران والعراق ✱

توترت العلاقات القائمة بين ايران والعراق في شهر مايس من عام ١٩٣٤ من أجل الحدود ، وتوتراً أدى إلى عرض الخلاف على «عصبة الأمم» في تشرين الثاني من هذه السنة للبت فيه . وقد

سافر رئيس الوزراء إلى «جنيف» بنفسه في اليوم الرابع من كانون الثاني ١٩٣٥ لحضور الجلسات التي تناقش فيها هذه القضية منبياً عنه وزير الدفاع، جميل المدفعي، فلبث فيها ثلاثة اسابيع صرح ان «الحكومة العراقية» توافق على احالة الخلاف على محكمة العدل الدولية في «لاهاي» وتتقبل برحابة صدر، كل قرار تصدره هذه المحكمة وانه إذا كانت الحكومة الايرانية تدعي ان «معاهدة ادروروم» التي يستند العراق اليها في دعواه عقدت في ظروف استثنائية، فإن العراق يوافق على الرجوع إلى المعاهدة التي سبقتها، ويقبل بكل قرار يصدر عن «لاهاي»

وكان وزير الخارجية، نوري السعيد، سبق رئيس الوزارة إلى جنيف في ٢٦/١١/١٩٣٤ للغاية نفسها^(١) فلبث فيها إلى يوم ٢٤ كانون الثاني، وفي يوم ٢٥ منه، ذهب إلى «روما» يصحبه وزير خارجية إيران للمذاكرة مع «البارون اليزي» مقرر اللجنة، التي عهد اليها درس هذا الخلاف فنصح المقرر الطرفين المتخاصمين بوجوب المذاكرة فيما بينهما لفض هذا الخلاف، وعاد الوزير ببغداد في ١٢ شباط ١٩٣٥

أما رئيس الوزراء، فقد عاد إلى العراق في ٢٦/١/١٩٣٥ وكانت الارادة الملكية قد صدرت بتعيين وزير العدلية، جمال بابان، وزيراً للخارجية بالوكالة، مدة تعيب الوزير عن العراق

❖ مخالف القبائل ❖

لما يجد رؤساء القبائل أنفسهم ممثلين في الانتخابات التي أجرتها «الوزارة الايوبية الأولى» صاروا يوحدون صفوفهم، وينضمون إلى رجال المعارضة في بغداد. أما الذين نجحوا في هذا الانتخاب فقد كوّنوا جبهة تساند الحكومة، وتناوى. المعارضة بكل ما لديهم من سبل وقد رجبت المعارضة بانضمام رؤساء القبائل اليها وأخذت تسعى لدفع ما بين الرؤساء من ضغائن واحقاد حتى انها ارسلت إلى الالوية الشمالية من يستميل رؤسائها وتمكنت من جمع الرؤساء في مؤتمرات عديدة عقدت في بغداد، والكاظمية، ثم في كربلا، والنجف، ثم في المشخاب، والدغارة، بعد الكاظمية والصلبخ^(٢) وقد جرى ذلك كله في بحر رمضان من عام ١٣٥٣ (كانون

(١) كانت الحكومة الايرانية قد ابتاعت باخرتين من ايطالية، فظاهرت الحكومة الايطالية بالعطف على وجهة نظر ايران في هذا الخلاف، فأراد وزير خارجية العراق، نوري السعيد، ان يخطب ود الحكومة التركية لتكون إلى جانبه فيعمل طريقه على انقراء، واشاع انه سيمقد معاهدة صداقة مع ايطالية وكانت تركية تكره هذا المعنى فتهددت له بتأييد العراق إذا عدل عن عقد هذه المعاهدة فربح السعيد تأييد جاراته الشمالية

(٢) «الصلبخ» صاحبة من ضواحي «الاعظمية» فيها قصر رشيد عالي الكيلاني وقصر حكمة سليمان وكان رشيد وحكمة والحاج محمد جعفر ابو التمن في مقدمة المارضين للوزارة الايوبية، والمشركون في مؤتمر «الصلبخ» الذي عقد في دار حكمة بك سليمان كما كانوا في مقدمة الموقعين على مقرراته أما ياسين الهاشمي لسانه انضم مؤخرًا إلى هذا الحلف

الاول سنة ١٩٣٤) وأسفرت هذه «المؤتمرات» عن توقيع وثيقة تتضمن هذه المقررات :-

- ١- الإخلاص لجلالة الملك اخلاصاً مطلقاً
 - ٢- طلب المحافظة على «القانون الاساسي العراقي» وتنفيذ ما يسنه البرلمان من القوانين بجذافيره
 - ٣- حل المنازعات التي تقع لدى القبائل وفق عاداتهم ، دون الالتجاء إلى الحكومة
 - ٤- لا يجوز لأحد ان يشترك في الحكم دون موافقة القائمين بهذا الحلف
- وكان يوم أول عيد الفطر المبارك (٩ كانون الثاني ١٩٣٥) فرصة ثمينة مكنت الرؤساء المناوئين للسلطة من الاجتماع في النجف وعقدوا مؤتمراً في دار الشيخ عبد الواحد الحاج سكر فيها وضعوا فيه الكتاب الآتي ورفعوه إلى العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء . وإلى بقية العلماء :

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

مولانا وملاذنا حجة الاسلام آية الله شيخنا الأعظم ، الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء وسائر حبيج الاسلام أدام الله بقاءهم أجمعين

مولانا يعلم الكل ، أن حكومة العراق الفتية التي نشأت وتأسست بعد الثورة على أساس الحياة الدستورية المبتنية على مبادئ الحرية والمساواة بين طبقات الشعب العراقي ، كانت ولا تزال في دور التجربة والتدرج إلى الغاية التي نهض من أجلها الشعب ، وبذل في سبيلها التضحيات الثمينة كما لا يخفاكم ، واننا لا نزيد اليوم أن ننتقد وزارة سبقت ، أو وزارة لحقت ، ولا نزيد الخوض في كيفية الانتخابات التي مرت في الأدوار الماضية ، أو الحاضرة ، وهل كانت منطبقة على اصول الدستور أولاً ، فذلك امور يطول بحثها ، ويكثر الجدل فيها ، إنما القصد من تقديم هذا العرض إلى سماحتكم هو أن كلامنا أصبح يشعرنا بتطلبه الحياة الحديثة في هذا العصر ، ويشعر بالنقص

وكان رؤساء القبائل كفوا الهاشمي ان يتولى زمام المعارضة فامتنع قائلا «ان البلاد لا تتحمل القلاقل» فراحوا الى رشيد وحكمة ونظموا ميثاقا في دار حكمت - كما قدمنا - وقد تهمد لهم صاحب الدار أن يأخذ على عاتقه حمل رؤساء القبائل في الشمال وديالى على توقيع عرائض مائة لعرائض التي وضعها رؤساء الجنوب . وبينما كان المعارضون مجتمعين ذات يوم في دار حكمة سليمان أقبل «الهاشمي» فأظهر رغبته في الانضمام اليهم فصفق المجتمعون واصبح الهاشمي زعيم المعارضة وقطب اقطابها

- يراجع بهذا الصدد كتاب «المبادئ والرجال» ص ٣٥ -

(١) كانت الزعامة الدينية قد جعلت من العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء زعيماً مطلقاً ، وكانت الحكومة تحسب له حساباً وتعمل على تحقيق رغباته ، وكانت علاقات الشيخ بالحاج محمد جعفر أبو التمن حسنة جداً على حين أن هذه العلاقات لم تكن حسنة بينه وبين السيد محسن أبو طيغ والسيد علوان الياسري فطلب هذان السيدان إلى السيد حكمة سليمان ان يوسط أبو التمن للتفريب بينهما وبين كاشف الغطاء . فاستطاع الحاج محمد جعفر ان يصلح ذات البين خدمة المصلحة العامة

البارز ، والاجحاف الذي لحق أبناء الشعب من عدم تطبيق القانون الأساسي ، والقوانين المتفرعة منه ، بمقتضى أحكامه ، وأن المحاباة وتقلب القوي على الضيف ، وتوظيف من لا اهلية له ولا نزاهة فيه ، وشيوع الرشا ، كما كان في الأدوار البائدة التي كان الشعب يتذمر منها ويتفجر بركانها بالعصيان ضد السلطة التركية ، كل ذلك أصبح متفشياً . ولما كان الاعتقاد والرغبة التي أظهرها الشعب لتأسيس حكومة وطنية ، بدلا من السلطة المحتلة ، هو سهولة التفاهم بين الشعب والحكومة الوطنية ، على أساس تبادل الثقة والطمأنينة التامة ، من دون وقوع حوادث تؤدي إلى الخروج عن الطاعة التي فرضها الدستور على الأمة ، كما فرض على السلطة خدمة الأمة بصدق وإخلاص ، والخضوع لرغبتها الحقة ، وصيانة أحوالها من العبث والتلاعب ، ولما كنا نحرص كل الحرص على حب الأمن والسلام ، والمحافظة على المبادئ التي من شأنها تعزيز الحكم الوطني على أساس صحيح يوثق به ، ويضمن للشعب التقدم والرفي بين صفوف الأمم المتقدمة ، نرغب أن تتفضلوا علينا بقبولكم عقد اجتماع عندكم في النجف الاشرف ، برئاسة سماحتكم ، للمداولة في الشؤون التي أصبحنا نتذمر منها ، ونتحس بالآمها ، من الوجوه الدينية ، والاخلاقية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والادارية ، لعلنا نتمكن من الاتفاق على رأي مفيد لصالح البلاد ، ونرفع فيه بواسطتكم بياناً مفضلاً لجلالة ملك العراق ، نرجو فيه الفائدة للجميع والنفع خير الأمة والوطن المحبوب .

التاريخ ٧ شوال ١٣٥٣

(التواقيع) : السيد محسن أبو طبيع ، السيد علوان الياسري ، عبد الواحد الحاج سكر ، الحاج فرحان آل دبي ، سلمان العبطان ، السيد محمد السيد ياسر ، حسن الحاج شلال ، عمران الجياد ، الشيخ محسن الشيخ هادي ، حسين آل حربي ، عبود الهميص ، شراد آل صبيد ، السيد شاكر السيد حميد الياسري ، تكليف المبدر ، السيد كاظم السيد علي السيد سلمان ، عباس آل هدهد ، خلف آل حسن ، فريق آل مزهر الفرعون ، سوادي آل حمود ، كامل آل جلوب ، عيسى آل مشعل ، السيد حسين السيد علي ، الحاج سرحان ، فاهم المحمد ، السيد محمد السيد محمود الياسري ، هاتف الغضبان ، هادي الفطن ، شعلان العطية ، سعدون الرسن ، سلمان الجبار وجل هؤلاء من رؤساء قبائل الأكرع ، وآل قتلة ، والجبور ، والخرار ، والحامدة ، وبني عارض ... الخ .

✽ عقد المؤتمر ✽

لانشك أن معاضات طويلة كانت قد جرت بين علماء النجف وبين رؤساء القبائل في الفرات الاوسط قبل ان يرفع الرؤساء كتابهم المذكور إلى العلامة « كاشف الغطاء » ، وقد استدعى « كاشف الغطاء » الرؤساء الموقعين على هذا الكتاب ، كما استدعى غيرهم إلى مؤتمر عقده في داره

بالنجف في يوم ٩ شوال ١٣٥٣ وحضره نحو ٢٠٠ رئيس ، فجري حديث الاصلاح ، وما يترتب على القائلين به من وجوب شد بعضهم أزر بعض ، وضرورة تساندهم لتحقيق هذه الضالة المنشودة ، وقد تقرر « في هذا المؤتمر » وجوب تأييد الاعيان في دفاعهم عن الدستور ، ووجوب تقديم عرائض من قبل النواب بالقضايا التي يشكو منها الشعب على أن ترفع إلى صاحب الجلالة الملك ، وإلى رئيسي مجلسي الاعيان والنواب .

وعاد الرؤساء إلى العاصمة في يوم ١٢ شوال ١٣٥٣ فرفعوا هذه العريضة :

إلى ائتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

يا صاحب الجلالة !

بيننا الامم ، لاسيا المجاورة لنا ، تتقدم خطوات واسعة نحو رقي البلاد من جميع نواحيها ، وان حكوماتها تبذل أقصى جهودها لتأمين راحة أبناء البلاد ، ووقاية حرياتهم من الانتهاك ، وصيانة حقوقهم من العبث بها ، وبيننا كنا نأمل أن لا تكون حكومتنا أقل حظاً من تلك الحكومات ، في هذا الشأن ، وإذا نجدها هاملة الامور الحيوية التي تنهض بالبلاد مادياً وادبياً ، من ايجاد اسواق خارجية لحاصلات البلاد المكسدة في عنايرها ، والتي هي المورد المعول عليه في حياة الافراد ، وتأمين وسائل النقل لتخلصها من احتكار بعض الشركات ، وتأسيس مصانع ومؤسسات مالية تساعد الزراع وأبناء البلاد كافة ، وتمنع ثمار جهودهم من التسرب للخارج ولجيوب المرابين ؛ وفتح معاهد صحية وعلمية تدفع عنهم الامراض الفتاكة ، والجلل ، اللذين هما داء وبلاء في تقدم البلاد . فلم نر منها الاهتمام المطلوب بهذه الامور التي هي قوام الوطن من جهة ، وانما نراها دائبة وراء اعمال لا تتفق ومصالح البلاد ، حيث تستهدف في اعمالها المقاصد الشخصية ، والمحسوبة ، وان مما برهن على ذلك :

أولاً - ما قامت به من تحويل بعض الموظفين ، والاستغناء عن بعضهم ، ولغو وظائف البعض ، وتعيين البعض ، وما اتخذته من اساليب في عدم احترام القوانين والانظمة في هذا الشأن ، وفي معاملتها بعض الافراد فيما يختص بحقوقهم ، وحرياتهم الشخصية .

وثانياً - ما اجرته اخيراً من الانتخابات النيابية ، فإنها لم تراع فيها حقوق أبناء البلاد وحرياتهم المصرحة في القانون الاساسي ، الذي تعلمون جلالتهم انه لم ين إلا على جثث أبناء هذه البلاد ، ودمائهم الزكية . فإن الحكومة الحاضرة - يا صاحب الجلالة - عبثت بكل هذه الحقوق الدستورية ، ولم تمكن الشعب من إجراء الانتخابات وإنما جمعت مجالساً باسم مجلس النواب لا يمثل الشعب ، ولا نقالي إذا عرضنا ان بعض الالوية لا تعرف من جعلته الحكومة نائباً عنها ، وانها ضربت بحج الانتخاب ، وبحرية الافراد عرض الحائط . وقد أحدثت هذه

التصرفات السيئة إستياء عاماً في الشعب ، وتأثيراً سيئاً في نفوس ابنائه ، مما نخشى أنه قد أبعد بين الشعب والحكومة ، وأنه قد يؤدي إلى عواقب غير محمودة لمنافع الوطن .

فهذه المخاوف التي ساورتنا ، وساورت الشعب على ما نعتقد ، قد تجرؤنا - يا صاحب الجلالة - على أن نعرض على اعتباركم هذه الاحوال المؤلمة ، ولا اعتقادنا بأن جلالتكم اب لجميع ابناء البلاد وتنظرون اليهم جميعاً بعين الرأفة ، وتعارون أشد التعيرة على مصالح الوطن ، وتحرصون كل الحرص على محافظة احكام الدستور والقوانين ، نتقدم بهذا إلى سديتكم الملكية رافعين احتياجنا على تصرفات الوزارة الحاضرة ، الآتفة العرض ، المخالفة لدستور البلاد وقوانينها ، ومنافع الوطن ، ونلتبس من جلالتكم ، نظراً للأسباب التي عرضناها ، حل المجلس النيابي الحاضر ، الذي جمعت الوزارة الحاضرة أعضاؤه على خلاف القانون الأساسي ، وقانون الانتخاب ، وإسقاط الوزارة الحاضرة التي قامت بتلك التصرفات ، وسببت ارتباب الشعب منها ، وتبديلها بأناس يثق بهم الشعب ، ويحترمون حقوقه ، ولأبنائه حرياتهم ويفارون على احكام الدستور ومصالح الوطن ، وانتخاب مجلس جديد وفق الدستور والقوانين والأمر لجلالتكم في ٦ شوال سنة ١٣٥٣ .

وقد أخذ السيد حكمت سليمان على عاتقه حل رؤساء القبائل ، في الألوية الشمالية ، وفي دبالى على توقيع عرائض بهذا النص إلى جلالة الملك فكان عدد ما تجمع منها لدى صاحب الجلالة كبيراً

✽ الحكومة والمعارضة ✽

واضطربت الحكومة لتطور المعارضة ، فعمدت إلى إحباط مساعيها بمختلف الطرق ومن ذلك انها بثت العيون لتترب سيرة المعارضين ، وقفض أسرارهم ، ورأت أن تستعين بالنواب من الرؤساء لتقضي على المعارضة وهو السلاح الذي استعمله المعارضون في العاصمة ، وعلى هذا قام الرؤساء المواليون بجولة في الفرات الأوسط ، بمناسبة عيد الفطر المبارك ، واخذوا يبرقون برقيات التأييد للوزارة ، ويحثون الناس على مناصرة الحكومة ^(١) ولما لم يجدوا من يؤيدهم غير العشائر التابعة لهم ، التجأوا إلى كاشف الغطاء ليوحد صفوفهم فطلب الشيخ إلى الفريقين (الخاصين للوزارة والمؤيدين لها) أن يحضروا عنده فحضر الطرفان واستجوب أعوان الوزارة عما يريدونه ، فأجابوا انهم مستعدون للاستقالة من عضويتهم في مجلس النواب على ان يستقيل خصوم الوزارة من مجلس الاعيان ، فرد الخصوم على ذلك بأن « مجلس الاعيان » قام بواجبه نحو الدستور فعلى « الانصار » أن يقوموا بواجبهم نحوه في مجلس النواب إذا أرادوا الإصلاح وعلى هذا أخفق الاجتماع

(١) أمثال الشيخ علوان الحاج سعدون ، والشيخ عمران الحاج سعدون ، والحاج رابع العطية ، والحاج مرزوك المواد ، والحاج داخل الشلان وغيرهم

﴿ فنوى دينية ﴾

وتطور الخلاف بين المناصرين والمخاصين ، وكاد يؤدي إلى نشوب القتال بين الفريقين فإن القبائل المخاصمة للوزارة تسلحت ، وأعلنت انقطاعها عن مراجعة الحكومة ، حتى تجاب مطالبتها الثلاثة ، حتى ان « متصرفية الديوانية » طلبت حضور الشيخ عبد الواحد إلى « مركز المتصرفية » فما كاد يشخص بنفسه ، حتى أحاط البلد أعوانه المسلحون ، خشية أن يصيبه مكروه ، فعمدت السلطة إلى أنصارها ليحملوا السلاح أيضاً واستغتي العلامة كاشف الغطاء في جواز اقتتال القبائل فيما بينها فكان للجواب الذي أعطاه رنة قوية في الاندية ، وهذا نص السؤال والجواب .

ما يقول مولانا حجة الاسلام والمسلمين آية الله شيخنا الاعظم الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء دامت بركاته هل يجوز محاربة المشائر بعضها مع بعض ، والقتال فيما بينهم ، وهل ترضون بذلك ، وما حكم المحارب ، بحسب الشريعة الإسلامية ؟ افتونا مأجورين . « سائل »

- فكان الجواب -

« بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد قال عز شأنه : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا .

« من البدهاة بمكان ان محاربة المشائر بعضهم لبعض ، واستعمال القتال والمضاربة فيما بينهم ، هو من أفظع المآثم ، واعظم الجرائم ، واكبر المحرمات . ومحاربة المؤمنين فيما بينهم محاربة الله ورسوله ، وفساد في الارض كبير ، ومعاذ الله أن نرضى بها ، ويرضى بها مسلم ، ومن نسب اليها ذلك ، فقد افترى على الله واقترف أثماً كبيراً ، ومن رضي بذلك ، أو سعى به ، فجزاؤه جهنم خالداً فيها ، ومن بدأ بمحاربة اخوانه أو جيرانه ، أو حرش بين القبائل ، أو أغرامهم بالمقاتلة ، فعليه وزر تلك الدماء المحترمة بأجمعها . وقد علم كل ذي حس ان خطتنا ، ومخاطباتنا ، لا تزال مقصورة على دعوة الناطقين بكلمة التوحيد إلى توحيد الكلمة ، وجمع الشمل ، ولم الشعث ، ولا نرى سلباً للسلامة ، وسبباً للسعادة ، إلا بالاتفاق والوحدة ، والتعاون والتضامن ، والإخلاص للسعي وراء الصالح العام وهذا واجب على كل واحد من أبناء الامة ، وكبار مفكرها ، وقادتها ، وزعمائها واجب عليهم إيقاد تلك الجذوة في كل صدر ، واشعالها في كل فؤاد ، عسى أن تنجع أو تنفع في هذه الامة المتفككة الأجزاء ، المنهكة الاعضاء ، عسى أن ينبعث لرجالها وشبيبتها الطمأنة إلى منهل التعاليم الوطنية ، عين فؤادة ، تسقيهم من منابعها الصافية شراباً عذبا ونجعة صالحة .

« وان غرضي الانسى ، وهدفي الأعلى ، الذي قد أخذ الله علي العهد والميثاق في القيام به ، والدعوة اليه ، من غير توان ولا فترة ، هو تعزيز قضيتنا المقدسة ، والسعي في الإصلاح لتضميد بعض الجراح الذي ترف به جسم الامة دماً زكياً . الإصلاح هو أقصى ما نرزم ، وغاية ما نحاول

وما أريد أن أخالفكم الى ما انهاكم عنه ان أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب

« وفي الختام أقول : أعاذكم الله أيها الاخوان من تسلط الشيطان ، الذي يريد أن يذيق بعضكم بأس بعض حتى تهلكوا جميعاً ، ويجرب بيوتكم بأيديكم ، فاحذروا كيده ومكره وإلا خسرتم الدنيا والآخرة وذلك هو الخسران المبين » .

النجف الاشرف ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٥٣ « محمد الحسين آل كاشف الظلم »

✽ سفر رئيس الوزراء ✽

أما رئيس الوزراء فإنه سافر إلى جنيف في اليوم الرابع من كانون الثاني ١٩٣٥ لحضور جلسات عصبة الأمم عند مناقشة الخلاف العراقي - الإيراني على الحدود فلما عاد إلى العراق في ٢٦ من هذا الشهر بمقابلة الملك ، وعرض عليه رغبته في التخلي عن الوزارة ، إذا شاء جلالتة ذلك ، فصرح له الملك انه يشق به كل الوثوق ، وأنه لا يرى أية ضرورة لاستقالته ، فلما رجع من البلاط ، وسئل عن رأيه في هذه الأوضاع ، وعن احتمال استقالة وزارته ، أجاب بما يلي : -

« لقد كنت مشغولاً في جنيف عن كل شيء . أما الإشاعات فلا وزن لها اذاً . الحقائق الراهنة فوزارتنا ، ما دامت متمتعاً بثقة صاحب الجلالة الملك ، واعتماد مجلس الأمة ، والشعب العراقي ، وما دامت شاعرة بأنها تقوم بواجبها على الوجه المرضي المشروع ، وضمن حدود الدستور والقانون فإنها ماضية في الحكم ، ولن تؤثر في مركزها التقلبات فأرجو نفي ما قيل بصدد مركز الوزارة بلسان صريح » ^(١)

✽ تأملات ✽

في الوقت الذي كان رئيس الوزراء يدلي بهذه التصريحات ، وترد الصحف المعارضة عليه ردوداً قاسية ، كانت القبائل (تهوس) هوساتها ، والبلاد تغلي غليان الرجل ، والسلطات تطارد الخصوم ، وتعطل الصحف وتبث الميون ، والإدارة مشاولة في خارج العاصمة ، فقد تعطل سير الجباية وأخذت القبائل تدخل المدن وسلاحها على عاتقها ، والمعارضون في بغداد يترددون على قصر الملك علي ، عم الملك غازي ويشنون صاحب القصر شكواهم المختلفة ويطلبون منه التدخل لانتفاء الوضع من التردّي فكان جلالتة يعدهم بالسعي لما فيه خير البلاد وكثيراً ما اتصل هؤلاء المعارضون برؤساء العشائر في الفرات بالتلفون المنسوب في دار « الملك علي » الامر الذي كانت تعده الوزارة تحدياً لها .

✽ استقالة الوزارة ✽

كان « مجلس الاعيان » انتقد سلوك « الوزارة الأيوبية الأولى » في الانتخابات ، التي أجرتها لمجلسها ، وفي سائر أعمالها . وكان رؤساء القبائل التي وجدت نفسها مغبونة في نتائج الانتخاب ، يقفون موقفاً معادياً للحكومة . وقد تطاوت معارضة الاعيان للوزارة إلى توقيف أعمالها ، وعدم تشريع قوانينها فشل بذلك يدها عن كل عمل مفيد . ومع ان الوزارة توسلت بكل الوسائل الممكنة لتخفيف وطأة المعارضة ، ولتحول دون الاصطدام مع القبائل ، فإن أعمالها توقفت توقفاً محسوساً يضاف إلى ذلك ان خلافاً نشب بين وزير الخارجية ، نوري السعيد ، ووزير الدفاع جميل المدفعي ، ووصل درجة لم تقو جهود رئيس الوزراء ، على ازالته ، أو تخفيفه ، فما كان من رئيس الوزارة إلا ان قدم كتاب استقالته في ٢٣ شباط ١٩٣٥ وهو :

مولاي صاحب الجلالة بغداد ٢٣ شباط ١٩٣٥

لقد شعرت في الآونة الأخيرة ان التضامن الوزاري ليس موجوداً بالصورة التي يستلزمها وضع أية وزارة شاعرة بمسؤولياتها ، وعازمة على تحقيق ما تقتضيه البلاد من خدمة ، ولما كان ذلك مما يجعل الاستمرار على تسيير شؤون الدولة ، وفق رغائب جلالته ، من الأمور التي لا يسعني انكار صوابتها ، بالرغم من تأييد أغلبية مجلس الأمة للوزارة ، فأنتني مضطر أن اتقدم إلى جلالته ، رافعاً استقالتي من رئاسة الوزارة راجياً قبولها وانني لا أزال لجلالة سيدي في ٢٣/٢/١٩٣٥

العبد المخلص - علي جودت

الجواب الملكي

عزيزي علي جودت الايوبي

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٣ شباط ١٩٣٥ ولا يسعني إلا أن ابدي أسنني على مفارقتكم رئاسة حكومتي ، وأعرب لكم عن شكري وتقديري لما قمتم به انتم وزملائكم من خدمات ثمينة لهذه البلاد .

هذا وارجو ان تثابروا مؤقتاً على القيام بشؤون الدولة ، ربما يتم تأليف الوزارة الجديدة . صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة وخمسين والميلادية .

غازي

✽ من يؤلف الوزارة الجديدة ؟ ✽

اختلفت الآراء وتضاربت فيمن يؤلف الوزارة الجديدة بعد ان استقالت « الوزارة الأيوبية » فمن قائل

أن السيد علي جودت هو الذي سيكون هذه الوزارة بعد أن يدخل عناصر قوية على وزارته المستقلة ومستبشر أن الأحزاب السياسية المختلفة ستعاون مع بعضها فتؤلف وزارة قوية تأخذ على عاتقها خدمة الصالح العام ، وتعيد الطمأنينة إلى النفوس . وسرعان ما كلف السيد ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ، ولكن الهاشمي اعتذر عن ذلك لسببين اولهما ان الجهات العليا كانت ترغب في اشراك السيدين جميل المدفعي وعلي جودت في هيئة الوزارة التي سيكونها السيد الهاشمي وعدم اشراك رشيد عالي الكيلاني في عضويتها وثانيهما اصرار رؤساء القبائل على استبعاد المدفعي والاويبي من العضوية في الوزارة الجديدة وضرورة اشراك السيد الكيلاني فيها

حدثني السيد علي جودت في يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٨ انه استدعى السيد ياسين الهاشمي إلى داره ، قبيل استقالته من الوزارة ، وطلب اليه أن يتهيأ لاستلام الحكم ، إذا وجد في ذلك مصلحة عامة ، فسأل الهاشمي عن مقدار التأييد الذي يلقاه هذا العرض ؟ فرد عليه بأنه يتعهد له بكل ما يريد إذا اشركه والسيد جميل المدفعي في وزارته الجديدة ولكن الهاشمي كان يرى ضرورة اشراك رشيد عالي الكيلاني معه ، فلم يسفر الاجتماع عن نتيجة ما ، فلما استقال الاويبي ، وكلف الهاشمي بتأليف الوزارة ، ذهب علي جودت إلى البلاط ، وعرض على جلالة الملك أن دخول السيد الكيلاني في الوزارة الجديدة سيؤدي إلى امور لا يرتضيها أحد ، إذ سينضم اليه بعض الأشخاص الذين لا ترتاح السلطة إلى ساو كههم فأرسل الملك إلى السيد الهاشمي يلتمسه اثرث في الموضوع

وحدثني السيد حكمت سليمان في يوم ١٦ نيسان سنة ١٩٣٨ قائلاً إن سبب اخفاق الهاشمي في تأليف الوزارة نشأ عن اصرار الجهات العليا على إدخال السيدين علي جودت وجميل المدفعي في الوزارة الجديدة وعدم موافقة الهاشمي على ذلك .

وحدثني السيد ناجي السويدي أنه اقترح على سيد البلاد أن يجمع أقطاب السياسة في البلاط فلا يفارقونه حتى يؤلف الوزارة الجديدة تبعاً للعادة التي يتبعها الكردتاليون في روما عند وفاة البابا فإن العادة في روما أن يجتمع الكرادلة ، بعد وفاة كل بابا ، ويدخلون جناحاً خاصاً من الفاتيكان فلا يسمح لهم بالخروج منه إلا بعد ان يكونوا قد فرغوا من انتخاب الخلف للمتوفى

وعلى كل فإن عدم اشتراك المعارضة في الوزارة المدفعية الثالثة التي تكونت بعد استقالة « الوزارة الأيوبية الاولى » جعل عمر الوزارة الجديدة قصيراً وتطورت المعارضة من العصيان المدني إلى العصيان المسلح ، وزجت القبائل في أتون عظيم فصمت الوزارة على مقاومة العصيان بالقوة ولكنها لم تجد من يؤازرها .

الوزارة المدفعية الثالثة

﴿ توطئة ﴾

إعتذر « الاخاثيون » عن الاضطلاع بأعباء المسؤولية ، لعدم ملائمة الظروف التي كانت عليها أيام « الوزارة الأيوبية » فدعي السيد جميل المدفعي لتأليف « الوزارة الجديدة » ولكن المدفعي وجد الجو مكفهراً ، والحالة العامة غير مستقرة فلم يجد من يعتمد عليهم غير الزملاء الذين قبلوا الاشتراك معه في تحمل الأعباء ، أي انه لم يوفق إلى اشراك العناصر المتطرفة ، أو التي كانت موضع ثقة القبائل فكانت وزارته قصيرة العمر ، وكانت التدابير التي اعتمدت اتخاذها ، لارجاع القبائل المذكورة إلى حظيرة الطاعة ، موضوع أخذ ورد وهذا كتاب إسناد منصب رئاسة الوزراء اليه المرقم ٧١ والمؤرخ ٤ آذار سنة ١٩٣٥ :

وزير الأفخم جميل المدفعي

بناء على استقالة علي جودة الأيوبي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين هجرية ، والموافق لليوم الرابع من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمسة وثلاثين غاوي^(١) ميلادية

﴿ ارطان الوزارة الجديدة ﴾

وتم تكوين « هيئة الوزارة الجديدة » في يوم ٤ آذار ١٩٣٥ م من :

- | | |
|--|---|
| ١- جميل المدفعي : رئيساً لمجلس الوزراء | ٥- نوري السعيد : وزيراً للخارجية |
| ٢- عبد العزيز القصاب : وزيراً للداخلية | ٦- رشيد الحوجة : وزيراً للدفاع |
| ٣- يوسف غنيمة : وزيراً للمالية | ٧- محمد أمين زكي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات |
| ٤- توفيق السويدي : وزيراً للعدلية | ٨- عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف |

﴿ كلمة لرئيس الوزراء ﴾

وقد جرت حفلة الاستيثار في يوم ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٣ هجرية و ٤ مارت ١٩٣٥ ميلادية ، فألقى

الوزارة الحرفية الثالثة

(أمام الصفحة ٥٤)



وزير المالية * يوسف غنيم



وزير التربية * توفيق السويدي



وزير الداخلية * عبد المنير القصاب



رئيس مجلس الوزراء * جميل المصري



وزير الزراعة * عبد الحليم المرعي



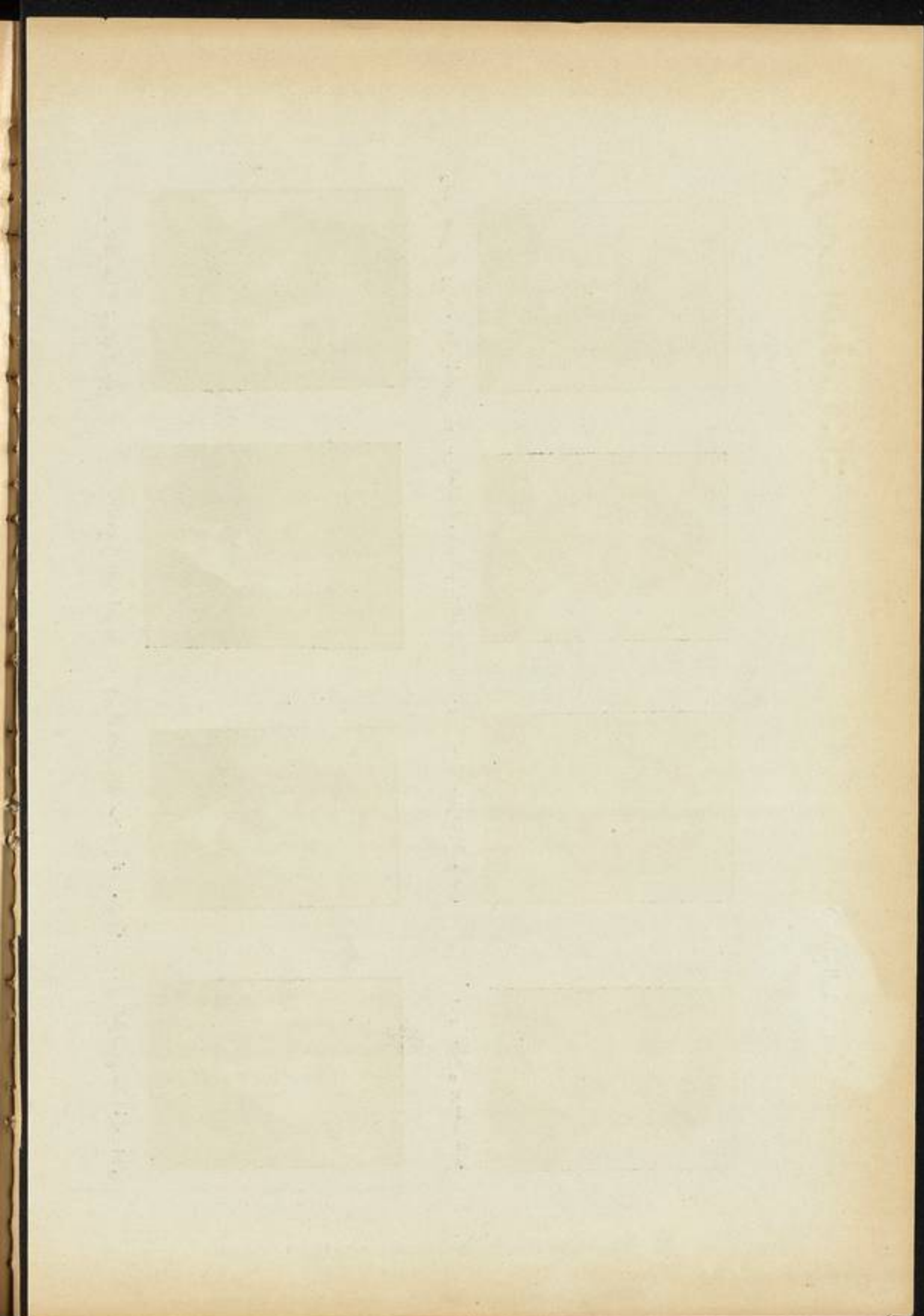
وزير الاقتصاد والمواصلات * محمد أمين زكي



وزير الدفاع * رشيد الحاج



وزير الخارجية * نوري السعيد



رئيس الوزراء الكلمة التالية، مخاطباً بها رئيس الديوان الملكي، والمهنيين من موظفي الدولة «أرجو ان ترفعوا شكري إلى مولاي صاحب الجلالة على ثقته الثمينة المتوالية وأسأل الله أن يوفقني فأكون عند حسن ظن جلالته، وأن يجرسه بعين عنايته الصمدانية .

«إن هدفنا هو خدمة البلاد، واعلاء شأنها، واني أشكر اخواني الموظفين على مؤازرتهم السابقة، كما ان لي أملاً وطيداً بأنهم سيدلون جهدهم للقيام بما يفرضه عليهم الواجب، واني لأرجو الله ان يسدد خطواتنا، ويوفقنا جميعاً لخدمة البلاد، وتوطيد دعائم عزها في الداخل والخارج، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم» (١)

والتأمل في هذه الكلمة الموجزة، لا يجد ما يدل على الحطّة التي اعتزمت الوزارة انتهاجها ازاء الحالة الخطرة التي كانت تتمخض بها البلاد يومئذ، ولما كان رئيس مجلس النواب، رشيد الخوجة، اصبح وزيراً للدفاع في هذه الوزارة فقد انتخب رئيس الوزراء السابق، علي جودة، رئيساً لمجلس النواب

❖ منهاج الوزارة ❖

وفي يوم ٥ آذار ١٩٣٥ م وقف رئيس الوزراء في مجلس النواب والقي منهاج وزارته وهو :
سادتي :

أقدمت وزارتنا على تحمل أعباء المسؤولية معتمدة - بعد الله - على الثقة الثمينة التي أولاها ايها صاحب الجلالة الملك المعظم، وعلى مؤازرة مجلس الأمة، وهي شاعرة بأهمية تلك المسؤولية وعازمة على السير بالبلاد إلى الرقي والاصلاح .

وتستهدف وزارتنا، قبل كل شيء، في أعمالها، تثبيت روح الاستقرار والطمأنينة، باتخاذ الاجراءات العادلة، الموطدة لدعائم الأمن والنظام، والاهتمام بتأمين حقوق الأفراد، وتقوية الشعور بالواجب، وكذلك تعزيز روح المودة السائدة بين العراق والممالك الأخرى، وإزالة ما من شأنه تعكير صفوها

لا يخفى على المجلس العالي أن ميزانية الدولة، التي رفعت اليه عند افتتاحه، والتي تؤيدها هذه الوزارة، تحتوي على أهم ما يتعلق بشؤون الدولة الاعتيادية، وعلاوة على ذلك فإن الوزارة مهتمة باعداد ميزانية اضافية للمشاريع العمرانية الرئيسية، ولتحقيق الخطط المفيدة التي تضمنتها مناهج الوزارات الاخيرة، والتي لم يتسن إنجازها نظراً لضيق الوقت، وذلك فيما يخص التشريع، والعمران والاقتصاد، والمعارف، والجيش، والصحة، والطرق، وغير ذلك . وان الوزارة ترجو الله تعالى

أن يأخذ بيدها لاداء ما تتوق اليه من الخدمة لهذه البلاد العزيزة . اه (١)

﴿ نظرة في المنهاج الوزاري ﴾

وأبرز نقطة في هذا المنهاج أن الوزارة قررت (اتخاذ الاجراءات العادلة الموطدة لدعائم الامن والنظام) وتفصيل ذلك هو : -

لما كان السيد جميل المدفعي وزيراً للدفاع في « الوزارة الأيوبية » التي اختل في ايامها الأمن ، وسادت الفوضى ، واهين الدستور (على حد تعبير الصحف المعارضة) ؛ كان من رأيه ان يجرد حملة تأديبية لإخضاع القبائل الثائرة على حين ان رئيس الوزارة ، السيد علي جودت ، كان من رأيه ان تضبط قوات الشرطة النقاط المهمة ، المحيطة بهذه القبائل ، وأن ترسل الطيارات عليهم ، لتصلبهم بقتالها ، فتضطرهم إلى الاستسلام ، أو طلب الدخالة ، فتحقق بذلك الدماء من جهة ، وتحافظ كرامة الجيش ومعنوياته من جهة اخرى . فلما صارت الوزارة إلى « السيد المدفعي » قرر تجريد القوة اللازمة لاعادة القبائل المذكورة إلى حظيرة الطاعة .

هذا ما اخبرني به السيد علي جودت في يوم الجمعة خامس نيسان ١٩٣٥ أما السيد جميل المدفعي فكتب لي بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٩ أنه كان ينصح علي جودت بازوم التخلي عن المسؤولية إلى ياسين الهاشمي ، ولكن عدول الهاشمي عن قبوله تأليف الوزارة الجديدة ، وترشيحه « المدفعي » لهذه المهمة اضطر الاخير إلى قبول المسؤولية في تلك الظروف

﴿ برقية لوزارة الداخلية ﴾

استلمت « الوزارة المدفعية الثالثة » زمام المسؤولية ، والبلاد تغلي غليان الرجل ، فقد تسلمت القبائل وانتشرت روح التمرد ، وبعثت الفوضى سائر الانحاء ، وكثرت الرشوة بين الموظفين ، وتعطلت التجارة ، وتوقفت الزراعة ، وتسرب اليأس من الإصلاح إلى النفوس فلم ير المدفعي مناصاً من مجابهة الواقع . ولما كان الموظفون في الأولوية مسؤولون في الدرجة الأولى عن هذه الأوضاع ، وجهت وزارة الداخلية إليهم هذه البرقية :

« تسلمت اليوم ، بعون الله ، زمام وزارة الداخلية ، فأطلب من جميع اخواني موظفي هذه الوزارة اتباع ما يأتي :

أولاً - السهر على واجبات الوظيفة بنشاط ، والاعتناء بتنفيذ قوانين الحكومة بحزم ، مع احترام الناس ، ومعاملتهم بالحسنى ، والتي هي أحسن ثانياً - الاهتمام بالسلوك الحسن ، والظهور بالمظهر الذي تقتضيه هيئة الدولة وسلامتها .

ثالثاً - إخباري ، حسب الطرق المتبعة ، عن كل ما يحدث
رابعاً - الاعتناء بأوقات الدوام ، وملازمة مركز الوظيفة حتى في العطلات الرسمية ،
وسيايتكم تفصيل عن ذلك

هذا وسنشدد المراقبة والتفتيش فنكافي المهتم ونعاقب المهمل وبالله التوفيق اه .
وزير الداخلية عبد العزيز القصاب

﴿ طوائف الثورة ﴾

تتضمن الشكاوى التي رفعها رؤساء القبائل ضد « الوزارة الأيوبية الأولى » أموراً مختلفة ،
أهمها طلب إسقاط الوزارة . فلما استقالت هذه الوزارة وتألفت « الوزارة المدفعية الثالثة » كان

﴿ فصوص الوزارة ﴾



رئيس آل فتلة: عبدالواحد سكر رئيس الغزة : حبيب الحيزران رئيس الأكرع: شعلان العطية

المنتظر من القائمين بالحركة أن يخلدوا إلى الهدوء والسكينة ، لكنهم استمروا في حركاتهم
وصادوا يطالبون بسقوط « الوزارة الجديدة » بزعم أنها لا تختلف عن التي سبقتها لا من حيث
العناصر ولا من حيث الأهداف

وقد أكد لي السيد عبد الحميد عبد الحميد ، متصرف لواء الديوانية ، ما سمعته من الرؤساء
الناقلين على الوزارتين . الأيوبية الأولى والمدفعية الثالثة أنفسهم من أنهم لم يروا في أعضاء الوزارتين
المذكورتين ، الصفات التي كانوا يريدونها في رجال الوزارة التي يجب أن تقوم في البلاد ، وبعبارة
أصح أنهم كانوا يرون أن تتولى المسؤولية وزارة من الإخائيين كالحاشمي وصحبه أو أية وزارة
تؤمن مصالحهم

وكان المتصرف الموصى إليه يرى وجوب استعمال القوة لإخماد هذه الحركة ، قبل أن يستفحل

أمرها ، وأن تجري الحكومة التحقيقات الواسعة ضد المتهمين من أهل بغداد فتتزل العقاب الصارم فيهم حتى وإن استأزم العدل شتى شخص أو شخصين من الرجال البارزين في المملكة .

وعلى كل فقد شرع المتصرف في اتخاذ بعض الاجراءات التي رآها ضرورية لمحافظة صدور الأنهار فما شعر رؤساء القبائل بذلك حتى سارعت جموع من قبائل « الأكرع » التي يرأسها الشيخ شعلان العطية إلى « صدر الدغارة » الذي يبعد عن جنوبي الحلة ٦٠ كيلومتراً ، وعن شمالي الديوانية ٤٣ كيلومتراً فاحتلت القلعة القائمة هناك ؛ وأقامت قوة مسلحة فيها ، وتلفتت إلى سلطات الري المختصة انها مستعدة لأن تأتمر بأوامرها من حيث توزيع المياه . وفي الوقت نفسه إن جموعاً من « قبائل آل فلة » التي يرأسها « الشيخ عبد الواحد الحاج سكر » خربت القناطر ، والجسور ، القائمة على الأنهر المتشعبة بين الفيضلية وأبي صخير ، وبين الأخيرة والشامية ، لتقطع الطريق على قوات الحكومة ، وأقامت قوة مسلحة على احد هذه الجسور .

هذا ما جرى في « لواء الديوانية » في ٩ آذار . أما في « لواء ديالى » فإن جموعاً من قبائل « العزة » التي يرأسها حبيب الخيزران احتلت (منصورية الجبل) في اليوم نفسه وأقامت قوة فيها ولا ريب أن اشتراك هذين اللوامين « المتباعدين » في هذا العصيان المسلح ، معناه اشغال قوات الحكومة على جبهتين وهو ما يخل بالتوازن في قوات الجيش يومئذ .

تدابير الحكومة

اضطرب موظفو « قضا . أبو صخير » من حركة « الشيخ عبد الواحد » وخشوا أن يصيهم بعض الأذى ، فطلبت متصرفية اللواء إلى وزارة الداخلية أن تقوي عزائهم فأرسلت هذه مئة شرطي .

واجتمع « مجلس الوزراء » للمذاكرة في التدابير الواجب اتخاذها ، ودعى مستشار وزارة الداخلية السر كرنواليس ، ورئيس الديوان الملكي ، السيد رستم حيدر ، ورئيس أركان الجيش الفريق الركن ، طه الهاشمي ، إلى الاشتراك في الموضوع ، وكلف رئيس الأركان بتهيئة القوة اللازمة لمجابهة الطواري . وإصدار إنذار إلى القطعات العسكرية ، لتكون مستعدة للسفر ، فأجاب أنه سيبلغ الإنذار إلى القوات الممكن سوقها ، وانها ستصل إلى المحلات المطاوعة بعد بضعة أيام .

وصدرت الأوامر إلى القوات المسلحة بالسفر فعلاً ، فسافر فوجان إلى « أبي صخير » وفوجان إلى « الديوانية » وفوج إلى « السماوة » وبتى فوج تحت الإنذار « في الحلة » وأرادت وزارة الدفاع أن تسحب كتيبة الحيلة من « كركوك » لتعزيز قوة الديوانية فعارضت متصرفية اللواء في سحبها ، وقالت انها تخشى أن تهاجم المدينة قبائل العبيد (بالتصغير) والصايح نظراً للدعائيات الواسعة التي

كانت تثبت ضد الحكومة في هاتيك الجهات ^(١)

وتحركت القوات النظامية من بغداد في يوم ١٣ مارت ١٩٣٥ فإكاد الفوجان الأولان يصلان «جسر العباسيات» في منتصف طريق الحلة = الكوفة حتى ظهر أن الجسر لا يحتمل عبور المصفحات فعادوا إلى «الحلة» ليواصلوا السير عن طريق «طويريج» فصادفوا على «جسر الهندية» ما صادفاه على «جسر العباسيات» وغرقت إحدى المصفحات في الفرات ، فأخرجت بصعوبة . وتقول المجلة الاسيوية ما تعريبه :

وكانت العقيدة السائدة في أذهان السلطة يومئذ ، أن قوات الجيش لن تشبك في الحرب مع القبائل ، وإنما جيء بها للارهاب فقط ، فيشتت بهذه الوساطة شمل المتظاهرين ، ولكن الحقيقة أن إرسال الجيش زاد الطين بلة ، حيث اعتقد الناس أنه سيلتحق بالثوار . وقد ظهرت في النجف موجة كلامية ضد أهل السنة (كذا) وانتشرت بين صفوف الجيش فيها مناشير تحث الأفراد على عدم الاشتراك في أية حركة ، يراد بها استئثار فريق من أهل بغداد بالكراسي الوزارية ، وبذلك القادة مجهوداً كبيراً لضبط عواطف الضباط الأحداث ، والأفراد المتحمسين ، الذين أهينوا أثناء مرورهم بالنجف إهـ

وكانت الوزارة القائمة طلبت قصف «قبائل آل قتلة» بجوار «الفيصلية» بواسطة الطائرات ، قبل أن تصل قوات الجيش إلى «أبي صخير» فعارضت «رئاسة أركان الجيش» ومانعت القصف ، وحثتها على ذلك أن القصف قد يؤدي إلى احتلال (أبو صخير) من قبل القبائل ، وقد يتصلون بالنجف ، فيقتضي عندئذ سوق قوات كبيرة لاسترداد «أبو صخير» وهذا يتطلب تضحيات وجهوداً كبيرة ، ولذا طلبت تأجيل القصف إلى أن تصل القوات الزاحفة إلى أبي صخير ، ولا سيما وأن تقارير «متصرفية لواء الديوانية» كانت تدل على أن أكثر من ثلث قبائل اللواء المذكور ضد الحكومة ، وأن تقارير المفتش الإداري للواء الحلة ، تحسن العسكري ، دلت على أن «الشيخ سماوي الجلوب» أحد رؤساء آل قتلة ، بدأ يوزع السلاح على أفراد عشيرته جهاراً ، وأن «شرطة لواء ديالى» عثرت على ضابطين في الجيش ، يحملان نسخاً من «جريدة المبدأ» وفيها مقالة شديدة اللهجة ضد الحكومة ، بقصد إثارة قبائل اللواء المذكور ، وأن الرئيس حسين علوان أحد الضباط

(١) حدثني حكمة بك سليمان ، وهو من اقطاب المعارضة ، قال :

أبرق متصرف لواء كركوك ، جميل الراوي ، أنه مستعد لإرسال ألف مسلح من قبائل لوائه لاختاد حركة الفرات الأوسط ، فلما سمع بذلك قائد الفرقة الثانية في كركوك ، بكر صدقي ، أبرق بدوره إلى وزارة الدفاع «أن حالة الأمن في كركوك خطيرة» وأن آبار النفط ممرضة إلى الخطر وأنه لا بد من تعزيز القوات التي تحت تصرفه فأسقط في يد الراوي المتصرف وأبرق إلى الداخلية يؤيد برقية القائد إلى وزارة الدفاع . والظاهر لدينا أن بكر صدقي كان على اتصال بالمعارضة في بغداد

في «بغداد» امتنع عن الالتحاق بوحدة «مستنكر» استعمال الجيش ضد القبائل . وعلى كل فـأ كادت الطائرات تشرع في الاستطلاع حتى هاجت القبائل وماجت ، وأخذت تترنم بأهازيجها المعروفة ومن هوساتها يومئذ :

«همدان إيسكاعي وحارسها» و «زم بحر وحيد شيروفه» و «ذبت حجارة عك بيهه» الخ ولعل أعذب هوسة سمعت يومئذ تلك التي أنشدها ابن أخت الشيخ عبد الواحد الحاج سكر وهي (يحجوب بس لا يوشونك) يريد أن يقول لحاله أنه يخشى أن ترشيه الحكومة كما رشت الذين استلهم إلى جانبها من قبل فيعدل عن مطالبه الإصلاحية التي ثار لتحقيقها

﴿ رئيس أركان الجيش بنظم ﴾

وشاع في تلك الآونة أن رئاسة أركان الجيش قدمت تقريراً أكدت فيه عدم استطاعة الجيش العراقي مقاومة القبائل المتردة لما بينه وبين أفرادها من ملاسبات فطلبنا إلى رئيس أركان الجيش الفريق الركن «طه الهاشمي» أن يجاوب لنا الحقيقة فتفضل علينا بهذا الكتاب عزيزي عبد الرزاق الحسني

بمناسبة إعادة طبع كتاب «أسرار الانقلاب» وتنويراً للرأي العام عما شاع بأن رئاسة أركان الجيش قدمت تقارير لوزير الدفاع ، ذكرت فيها أن الجيش لا يستطيع مقاومة الثوار في ثورة الفرات الأولى ، التي وقعت في أوائل شهر مارت سنة ١٩٣٥ أبدى ما يلي :

قدمت إلى وزير الدفاع تقريرين : الأول بتاريخ ١٠ مارت ١٩٣٥ والثاني بتاريخ ١٤ مارت ١٩٣٥ وفي التقرير الأول ذكرت أن أوامر الانذار صدرت للوحدات ، التي سوف تشترك بالحركات ، وبينت أن هذه الحركة تختلف عن الحركات التي جرت سابقاً في السليمانية ، وبرزان ، وضد الآتوريين ، من حيث تأثيرها على الرأي العام ، وأن حركة الشعب واسعة النطاق ، ولها اتصال بقبائل عك ، والرميثة ، وأن البعض من علماء النجف يشجعها ، وأن ثلاثة أعضاء من مجلس الأعيان من مديريها ، وأن الباعث الأصلي لها ، هو موقف مجلس الأعيان تجاه وزارة الإيوبي ونوهت بأن المعارضين ، والمشاغبين ، قد يستغلون هذه الحركة ، ويثبون روح التمرد ، وفي الأخير ذكرت بأنني لا أقصد من ملحوظاتي الآتفة أن تظهر الحكومة ضعفاً ؛ تجاه القبائل المتردة إنما رغبت في أن تستعمل الحكمة ، والبصيرة ؛ قبل الشروع بالقتال .

وكانت رئاسة أركان الجيش قد طلبت إلى الداخلية إرسال تقرير مفصل عن مدى حركة التمرد في لواء الديوانية ، وأرسلت أمر منطقة بغداد إلى الديوانية للاطلاع على الموقف ، والمذاكرة مع المتصرف ، وظهر من التقرير الذي قدمه المتصرف إلى أمر المنطقة أن القبائل المعادية كما يلي :

أ- في المشخاب جميع القبائل ، ما عدا قبيلة آل ابراهيم

ب- قسم كبير من قبائل الشامية .

ج- قبائل الدغايرة ، ما عدا العمر ، وقسم من الهلالات

د- قبائل الرميثة .

هـ- القبائل المحيطة بقصبة الديوانية ، ما عدا أشخاص معدودين

و- وضع قبائل عفاك مشكوك .

وما عدا ذلك فقد وردت معاومات موثوقة تفيد أن سماوي الجلوب ، شيخ آل قتله ، في لواء الحلة ، كان يوزع السلاح على جماعته .

وفي التقرير الذي قدمته إلى وزير الدفاع في ١٤ مارت ١٩٣٥ ذكرت هذه المواد ، وبينت أن الجماعات المعادية لم تنحصر في فخذ آل سكر ، من آل قتله ، كما كان يظن ، وأوضحت أن القصف الجوي وحده لا يكفي للقضاء على الشغب في قضاء أبي صخير ، ما لم تساق قوات من الجيش وأوضحت أن أقصى القوة التي يمكن تحشيدها لاجراء الحركات ضد الثائرين ، في ذلك القضاء ، ستة افواج ، وهي فوجان في ابي صخير ، وفوجان في الديوانية ، وفوج في السماوة ، وفوج آخر في الحلة ، وقد يتعسر حشد قوة أخرى ، لأن أفواج الحدود لا يمكن جلبها ، فضلا عن أن الموصل ، وكر كوك ، وبغداد ، والناصرية ، يجب أن تبقى فيها حاميات ، علاوة على قوى الاحتياط المقتضي ابقائها في بغداد للطوارئ . وكانت قوى الجيش في ذلك الوقت عبارة عن خمسة عشر فوجاً . ومع ذلك نوهت بإمكان اضافة فوجين إلى القوى المختشدة ، ولحت إلى نجاح الحركات في المشخاب وفي الأنخير طلبت إلى الحكومة أن تتخذ جميع التدابير السياسية ، والادارية ، للتأكد من صداقة المواليين ، وجلب المعارضين في مناطق الدغايرة ، والديوانية ، والرميثة ، إلى جانبها

وكان رئيس الحكومة يطلب بإلحاح الاسراع بالقصف ، بينما كان رأي رئاسة أركان الجيش أن لايسرع بالقصف ، قبل وصول القوات الارضية إلى المحلات اللازمة ، أعني قبل مسك قصبة ابي صخير من قبل الفوجين . إذ أن كل حركة تجري ضد الثائرين ، قد يؤدي هجومهم على ابي صخير ، واحتلالهم إياها ، وفي ذلك خلل في نجاح الحركات ، وتكبيد قوات الجيش متاعب لاداعي لها ، فضلا عن أن قرب ابي صخير من النجف ، وعلى أثر وقوع الاولى بيد الثوار ، تتوسع حركة الشغب ، ويزيد نشاط الثوار

وبالرغم من سوق الأفواج بالسيارات إلى « ابي صخير » فإن ضعف جسري العباسيات والكوفة آخر تحشيدها في أبي صخير ، ولما تحشدت فيها ، وبينت رئاسة أركان الجيش أن القوة الجوية مستعدة

للصف ، بعد انتهاء مدة الانذار ، او عزت الحكومة بتأجيل الصف إلى انقضاء أيام عيد الاضحى
وفي الختام اقبلوا فائق الاحترام

١٩٣٩/٦/٢٦

المخلص طه الهاشمي

﴿ استعانة الحكومة بالقبائل ﴾

لا ينكر ان رجال السياسة في بغداد لعبوا دوراً خطيراً على مسرح الحزبية في عام ١٩٣٥
وكما أن « المعارضة » استطاعت أن تحل بعض القبائل على القيام بالعصيان المسلح ، فإن « انصار
الحكومة » من الموظفين الاداريين في اللوائين الحلة والديوانية ^(١) استطاعوا ايضاً ان يحملوا بعض
الرؤساء في هذين اللوائين على التكتل ضد العصيان المذكور فكان الشيخ علوان الحاج سعدون ،

﴿ انصار الوزارة ﴾



رئيس العوابد: مرزوك العواد رئيس بني حسن: علوان الحاج سعدون رئيس الحميدات: رايح العطية

وأخوه الشيخ عمران ، والحاج رايح العطية ، والحاج داخل الشعلان ، والحاج مرزوك العواد ، من
أنصار الحكومة فلما قطع الشيخ عبد الواحد الجذور ، عبرت « بيارق » أنصار الوزارة الضفة
اليمينية من « نهر الغادوري » حتى وصلت بزاير شط « أبو حيايه » لمقاتلة خصوم الوزارة القائمة
وكانت هوستهم (يوحيد ول لا تعدينه) غير انهم لم يستطيعوا التقدم ، بل قشتموا ، عندما سمعوا
بتجمع عشائر آل فتلة ، والحرازل ، وعرفوا باستقالة الوزارة في الخامس عشر من شهر مارت
١٩٣٥ . وكانت حجة هؤلاء الموظفين أن الجيش كان قد امتنع عن القيام بتأديب العصاة فكان

(١) كان متصرف لواء الديوانية يومذاك « عبد الحميد عبد الحميد » وقائمقام الشامية « عبد الله علوان »
وقائمقام أبو صخير « علي غالب » أما متصرف لواء الحلة ، يومذاك فكان « أحمد عارف قفطان » وكان الهامي
« مكى جيل » يشغل وكالة قائممقامية قضاء الهاشمية ، فلما استقالت الوزارة المدفعية ، نقلت الوزارة الجديدة جميع
هؤلاء من مراكزهم وما لبثت أن فصلت بعضهم من الخدمة في الحكومة .

لا بد من الاستعانة بالقبائل الموالية لضرب القبائل المتسردة . أما وزير الداخلية ، السيد عبد العزيز القصاب ، فيقول أن الاستعانة ببعض الرؤساء جرت بدون علمه ، وأنه ما كاد يسمع بتجمعهم ، وعبورهم « الغادوري » حتى أصدر أمره بلزوم ارجاعهم . وأما رئيس الوزارة السيد جميل المدفعي فقد كتب إلينا يقول :

« ان رؤساء العشائر الموالية للحكومة انتصروا لها من تلقاء أنفسهم ، خوفاً من تسلط الرؤساء الإخائيين (أي الذين يمتون إلى الهاشمي والكيلائي) رغم بمناعة الحكومة ، اعتقاداً منها بضرورة قمع الاضطراب من قبل الحكومة ، وإلضاعت السيطرة والسطوة وعتت الفوضى .

هـذا ما جرى في « أبي صخير » أما في « الدغارة » فإن نصفاً من « البونائل » علقوا « بيارقهم » لتهديد الشيخ شعلان العطية ، ولكن شعلاناً عاجلهم بنهب مواشيهم ، وتدمير منازلهم ، وسي نسايتهم ، حتى اضطرت الوزارة الهاشمية أن تعوضهم هذه الاضرار بعد تأليفها بدة وجيزة .

لم تقتصر استعانة الحكومة على « البونائل » فقد كان سعدون آل رسن ، ومظهر الحاج صكب ، وصال الفاضل ، والحاج خيف ، يشايعون السلطة في الظاهر ، ولكنهم كانوا ضدها في الحقيقة ، فقد اعتادت القبائل ، ولاسيما في الفرات الأوسط ، أن توحد صفوفها ، بعد انشقاقها ، إذا ما تصدت الحكومة إلى إخضاعها ، متناسية ما بينها من أحقاد ، فكان الاعتاد على هؤلاء في غير محله .

✽ سفر وزير الداخلية إلى الفرات ✽

أدرست الوزارة خطورة الموقف ، في الفرات الأوسط ، فقرر مجلس الوزراء في يوم ٩ مارت إيفاد وزير الداخلية إلى الديوانية ليدرس الحالة عن كثب ، ويعمل على انقاذ الموقف ، وقد سافر الوزير بعد ظهر الأحد ١٠ مارت ، واجتمع في اليوم الثاني من وصوله ببعض رؤساء السماوة ، والدغارة ، وامتنع غيرهم من مقابلته .

ثم اجتمع المجلس في الحادي عشر من الشهر وقرر وجوب الضرب وتلفن رئيس الوزراء إلى متصرف الديوانية أن يبلغ الوزير هذا القرار لينذر القبائل .

وكان الإنذار إنذارين متوالين ، مع فترة قصيرة ، فعارض المتصرف في تضييع الوقت بإلقا إنذارين ، وأصر على أن يكفئ بإنذار واحد ، مع مدة أطول .

واضطرب وزير الداخلية من قرار مجلس الوزراء . لصدوره في وقت كان يسعى لحل المشكلة بالطرق السلمية ، وبينما كان الوزير يهيم بالسفر إلى الشامية ، وأبي صخير ، والنجف ، لإتمام المفاوضات ، صدر الأمر إليه بالعودة إلى العاصمة فوراً .

وكتب متصرف الديوانية إلى بغداد أن الحالة أصبحت خطيرة، وأن واجب الوزارة ما الضرب، أو التفاهم مع رؤساء الأحزاب، أو الاستقالة، لأن الحالة كلها بقيت معلقة استعصي حلها.

وعاد الوزير إلى بغداد في يوم ١٢ تموز واجتمع مجلس الوزراء في يوم رجوعه ليستمع إلى أقواله، وحضر الجلسة مستشار وزارة الداخلية، ورئيس الديوان الملكي، فأعلن الوزير أسفه لعدم إمكان تفاهمه مع الرؤساء، رغم محاولاته، فاستقر الرأي على الضرب، وإن تلكأ البعض، وأرسل القرار الوزاري إلى الديوان الملكي ليعتزن بمصادقة الملك، لأن قرارات مجلس الوزراء لا تنفذ قبل أن تعتزن بذلك.

هذا ما جرى في «لواء الديوانية» أما في «لواء ديالى» فقد ذهب متصرف اللواء، السيد أمين خالص، إلى ناحية «المنصورية» بعد أن طرد الثوار الموظفين منها، فرأى جموعاً من «الغزة» متجمعة في «الرميلات» - بالتصغير - التي يسكنها الشيخ حبيب الحيزران، وأقامت لها المتاريس، فاستعمل الحكمة في صرفها ومنع الشيخ حبيب عن القيام بأعمال التخريب، فحال دون ما كان يبغيون.

وفي يوم ١٢ مارت ١٩٣٥ أذاعت الحكومة البلاغ الرسمي الآتي :

❖ بيان رسمي ❖

«وقعت في الأيام الأخيرة في بعض جهات لواء الديوانية حوادث مخلة بالنظام العام، فسافر وزير الداخلية إلى اللواء المذكور، لدرس الحالة بالذات، فظهر لمعاليه أن عدداً من أعوان الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، قطعوا قنطرتين بين ناحية الفيصلية، ومركز قضاء أبو صخير، وأقاموا على أحد الجسور مسلحين، وصاروا يتقاضون الرسوم من المارة. كما أن فئة من أتباع الشيخ شعلان العطية، في ناحية الدغارة، تجمعوا مسلحين هناك، وأشغلوا صدر نهر الدغارة. لقد اجتمع معالي الوزير في مدة مكثه هناك برؤساء العشائر الأخرى، فاستنكروا هذه الأعمال، وأظهروا استياءهم نظراً لما يكون لها من نتائج وخيمة.

«ان معالي الوزير بلغ الشيخين، الموصى إليهما، بلزوم الكف عن هذه الأعمال، فلم يليها ذلك، حتى الآن. ان الحكومة كانت ولم تزل باذلة كل جهودها لإعادة الأمور إلى مجاريها الاعتيادية، وهي حريصة جداً على حقن الدماء، وتأمل أن يرجع الأشخاص الذين قاموا بالأعمال المذكورة إلى الصواب، كما أنها شاعرة بمسؤوليتها العامة، وقائمة بكل التدابير المقتضية للمحافظة على النظام، وتأمين الراحة العامة في البلاد»^(١)

﴿ ما بقوله وزير الداخلية ﴾

وكتبنا إلى معالي وزير الداخلية ، عبد العزيز القصاب ، نسأله بيان موقفه فكتب إلينا :
عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني المحترم
بسم التحية . جواباً لكتابكم المؤرخ ٦ / ٤ / ١٩٣٥ ، الذي تطلبون فيه بيان موقفي أثناء
الحركات التي قام بها الحاج عبد الواحد سكر ورفقاه ، فها أنذا أعرض لكم الحقيقة :
على أثر قيام الحاج عبد الواحد بقطع الجسور ، ما بين أبو صخير والفيصلية ، وأبو صخير والشامية ،
اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر إيفادي إلى الديوانية ، لكشف الحالة ، ومعالجتها بالطرق السلمية ،
كما نسب إرسال بعض الأفواج إلى بعض المراكز العامة لتكون حاضرة للطوارئ .
تحررت ظهر يوم ١٠ مارت ١٩٣٥ بالقطار ، فوصلت الديوانية بعد منتصف الليل من اليوم
المذكور ، وفي صباح اليوم التالي ابتدأت بدرس الحالة ، ومقابلة الرؤساء ، وإجراء التحقيق عن
بعض الأمور ، فتمكنت من مواجهة رؤساء السادة جميعاً - عدا أربعة اشخاص منهم - ورؤساء
عفاك ، والدغارة ، والديوانية - عدا شعلان العطية ، الذي كان بعض الأصدقاء . راجعونني عنه -
وقد تقاهمت مع هؤلاء الرؤساء . على الشكل الذي يوافق المصلحة العامة ، وكان بمنزلة زيارة
قضاءي الشامية ، وأبو صخير ، ومن ثم النجف الأشرف ، ولواء كربلاء ، غير أن رئيس الوزراء
طلب مني ، في الليلة الثانية من وصولي ، أن أعود إلى بغداد للذاكرة في شؤون هامة ، فالتزمت
على ترك ما بدأت به ، ورجعت إلى بغداد ، وبعد رجوعي بيومين قدمت الوزارة استقالتها .
هذا ، وبما أن الحادث لم يمس عليه الزمن الكافي فلا أتمكن من إجابتكم على طلبكم
بصراحة أكثر من هذه وسأترك ذلك إلى مذاكراتي التي سأصدرها للتاريخ والسلام عليكم .
بغداد ٨ آب ١٩٣٥
المخلص القصاب - عبد العزيز

ويقول فضامة رئيس الوزراء ، في كتاب أرسل به إلى المؤلف « بالنظر لأن أساس الحركة
دبرت وتدار في بغداد ، فكان من الخطأ إضاعة الوقت في مفاوضات في الديوانية ، خصوصاً وقد
لاحظنا بأن التأخير في اتخاذ الإجراءات يؤدي حتماً إلى انتشار الاضرار والتمرد » اهـ

﴿ وساطة وزير المعارف ﴾

ما كاد وزير الداخلية يرجع إلى العاصمة ، حتى كلف وزير المعارف ، عبد الحسين الجلبي ،
بالسفر إلى النجف ، والاتصال برجال الدين ، لحملهم على إصلاح ذات البين ، ورغم كون الوزير ممن
لهم صلة حسنة برجال الدين فإنه قوبل ببغضاء في العاصمة الدينية فعاد بمنجني حنين .
وفي الوقت نفسه كلف الشيخ علي السليمان ، رئيس قبائل الدليم ، بمكاتبة الشيخ عبد الواحد ،

وحمله على إعادة الجسور فلم تسفر وساطته عن نتيجة ، وهكذا فشلت مساعي سلمان البراك ، نائب لواء الحلة ، لحل الشيخ شعلان العطية على إخلاء « قلعة صدر الدغارة » فقد اشترط هذا أن يعقد مؤتمر خاص يحضره رؤساء الفرات الأوسط لمعالجة القضية من أساسها ، فلم تر الحكومة إمكاناً لإجابة هذا الشرط ، واستدعي الشيخ عجيل الياور من الموصل ليكون وسيطاً آخر بين الحكومة والرؤساء المتحدين ، ولكن استقالة الوزارة بعد أيام قليلة حالت دون مجيئه .

✽ الحكومة تصل بزعماء المعارضة ✽

لما عاد وزير الداخلية إلى بغداد ، دعي إلى مقابله كلاً من السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وحكمت سليمان ، وبعد أن اجتمع بكل منهم على انفراد في ديوانه الرسمي ، سألهم آرائهم في الحالة الراهنة ، وفي التدابير الواجب اتخاذها لإرجاع القبائل إلى الخلود ، فأوصى السيد الهاشمي بضرورة التروي في الإجراءات المتوخذة ، والتثبت بكل الطرق الممكنة لحقن الدماء ، وصرح السيد الكيلاني (بعدم أصابة الإجراءات المؤدية إلى ضرب القبائل ، لأنهم لم يعملوا ما يخل بالآمن ، ولم يقوموا بحركات تمس دستور البلاد ، وقوانينها ، ولم يطلبوا شيئاً يهدد كيان الدولة ، وإنما كانوا يؤدون الضرائب إلى الحياة ، ويمتثلون الشرطة والموظفين ، كل الاحترام ، ولم يقع أي تعد على أي شرطي ، أو موظف ، حتى حدث مرة أن بعض أفراد الشرطة ذهبوا مساء من المشخاب بارزاق إلى رفقاتهم في التماس ، وقد أراد بعض أفراد العشائر التعرض لهم فأنهم رؤسائهم وحافظوهم إلى أن أوصاهم مع الأرزاق إلى محلهم . أما ما قاموا به من قطع الجسور ، وضبط صدر الدغارة ، فهو خشيتهم من سرق الجيش عليهم ، والفلك بهم) اهـ

ولا شك في أن جواب السيد حكمت سليمان كان على نغمة جوالي الهاشمي والكيلاني ، ولما وقف الوزير على آراء زعماء المعارضة في الحركة طلب أن ينشر كل منهم بياناً بتوقيعه يدعو فيه القبائل إلى السكينة ، وقد كتب إلينا السيد الكيلاني بصدد هذا التكليف :

« انه لم ير في نفسه هذا الحق ، وانه ليس بزعم لهم ، ولا بالسيطر عليهم ، ولا برئيس حزب يضمهم كلهم ، فضلاً عن أن هذا التدخل مما يعتبره مخالفاً بسمة الحكومة ومضعفاً لمكرها »
اما الهاشمي وحكمت بك فقد رفضا نشر أي بيان من هذا القبيل .

وعلى أي فإن وزير الداخلية لما ينس من حمل زعماء المعارضة على نشر البيان الذي اراده ، تدخل البلاط ، فأعرب جلالة الملك عن رغبته في أن ينشر الزعماء البيان الذي تريده الحكومة ، فأقنعوا جلالتهم بعدم سداد هذا الرأي فلم يفتاحهم به مرة أخرى .

﴿ تعطيل المجلس النيابي ﴾

وعمدت الوزارة الى المجلس النيابي فاستصدرت إرادة ملكية في يوم ١٢ مارت ١٩٣٥ بتعطيل جلساته شهراً كاملاً ، فحالت دون بحث النواب هذه الاضطرابات .

﴿ موقف الصحف ﴾

وانقسم الصحفيون في موقفهم من هذه الاضطرابات ، فرأى بعضهم وجوب معالجة الحالة بالحكمة ، وبعده النظر ، دون سفك دماء ، وأوصى البعض الآخر بوجوب تجنيد العراقيين كافة لقمع الحركة ، لأنها مخلة بالنظام العام ، ونشر فيما يلي كلمة لجريدة « المبدأ » التي كان يصدرها الحاج محمد جعفر ابو التمن ، واخرى لجريدة « الطريق » التي كان يحررها السيد توفيق السمعاني ، ليقف القارىء على آراء الصحفيين في كيفية معالجة القضايا العامة .

﴿ خطوة الوضع ﴾

— مقال لجريدة « المبدأ » الصادرة في يوم ١١ مارت ١٩٣٥ —

تمر بلادنا اليوم بطور خطير ، لم يسبق ان مرت به منذ عدة سنوات خلت ، وان على خروجها من هذه الحالة الحرجة يتوقف كيان البلاد ومستقبلها . فقد تخرج منكوبة ، مدمرة ، مشتتة ، لا تجد امامها إلا زيادة في البؤس والشقاء ، وقد تخرج سالمة دون ان يصيبها اذى كبير ، مدركة ما تجابهه من مشاكل ونواقص ، فتتخذ التدابير اللازمة لمعالجتها على الأساس الذي يرتضيه اهل البلاد .

على ان هذا وذاك يتوقف على السلوك الذي سيسلكه المسؤولون بالحكم الآن ، في هذه الظروف العصية ، فهم اما ان يسلكوا طريق الحكمة والصواب ، الذي يجب ان تدلهم عليه حوادث تاريخ امم اخرى ، حينما جابهت ظروفاً مثل الظروف الموجودة في العراق ، وان لا يأخذوا من تلك الحوادث اي عبرة ، فيسلكوا الطريق الذي يجلب النكبات ، ويضطر الشعب الى ان يضحي بنجسارات كبيرة ، لكي يضمن القيام بالاصلاح الذي تحتاجه البلاد .

لقد نوهنا على صفحات هذه الجريدة بما سوى وضع البلاد ، الذي وجد ليعرقل تقدمها ، ورفاه اهلها ، وبيننا ما هناك من نواقص كثيرة ، وادارة سيئة ، واعمال تخالف المصلحة العامة ، وعدم اهتمام بالشؤون التي تمس حياة الشعب البائسة . ان هذه المساوي ، والنواقص كثرت حتى اصبحت آثارها ملموسة في كل ناحية من نواحي حياة الفرد في هذه البلاد ، فعم الاستياء والتذمر من الوضع الراهن ، وما هذا الموقف الذي تجابهه الحكومة اليوم الا وليد ذلك الاستياء والتذمر .

فليس للحكومة في هذه الوضعية الا ان تعالجها بمعالجة الأحوال التي ادت الى هذا التوتر ،

وذلك بالقيام بالاصلاحات التي تحتاجها البلاد ، سواء من الناحية السياسية ، أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية . أما إذا لم يكن للحكومة رغبة في ساوك هذا الطريق ، أو لم تكن لها القابلية المتقتضا لذلك ، فعليها أن تترك الحكم ، لكي يفسح المجال للشعب أن يعهد الحكم إلى من يرى فيه القابلية للقيام بالاصلاحات التي يتطلبها ، وليس للحكومة أن تفعل غير ذلك البتة ، لأن كل عمل مبني على استعمال الشدة ، لا تكون نتيجته إلا إضرار البلاد وإيقاع الحوادث التي تبقى ذكراها المؤلمة أجيالا كثيرة . ونعتقد أن الظفر سيكون للشعب عاجلا أو آجلا . فعلى رجال الحكومة الآن ان يتجنبوا إحداث ما لا تحمد عقباه ، وإلا فإنهم سيسيون إلى البلاد إساءة كبرى . اه

✽ النظام العام ✽

- مقال رئيسي لجريدة الطريق الصادرة في يوم ١٣ مارت ١٩٣٥ -

نشرنا يوم أمس بياناً رسمياً أذاعه مكتب المطبوعات ، وفيه تبيان الحالة في لواء الديوانية ، وكشف الحركات التي جرت هناك . وتلخص أن فريقاً من أعوان الشيخ عبدالواحد الحاج سكر ، وفريقاً من أعوان الشيخ شعلان العطية ، قد أدخلوا بالنظام العام ، وأخذوا يتقاضون الرسوم ، ويأتون الأعمال المخالفة للقوانين . وأن معالي وزير الداخلية قد بلغ الشيخين المذكورين بلزوم الكف عن هذه الأعمال ، التي استنكرها رؤساء المشائر في تلك الجهات .

هذه خلاصة البيان لمكتب المطبوعات ، الذي نشرناه يوم أمس ، وهي تدعو إلى الأسف الممض ، وتوجب اهتمام الرأي العام العراقي ، لأنها تتعلق بالنظام العام قبل كل شيء . والناس في جميع العصور ، وجميع البيئات ، يهيمهم النظام العام بالدرجة الاولى ، إذ بدون هذا النظام لا يهدأ بال لأحد ، ولا ينتظم أمر . وقد أباحت القوانين العامة في جميع الممالك لكل انسان ان يكون جندياً لحماية النظام العام . ولذا فمن حق العراقيين في كل مكان أن يستنكروا هذه الأعمال المخلة بهذا النظام .

اناس يحرحون أنفسهم بأنفسهم ، وقد تسلحوا لا اصد غارة على البلاد ، ولا للدفاع عن ذمارها ، ولا اصابة كيانها ، ولكنهم تسلحوا ليتقاضوا الرسوم من اخوانهم المارين ، خلافاً للقانون ، وإخلالا بالنظام العام ، وليشغلوا صدر الدغارة ، بصورة فيها اعتداء على حقوق اخوانهم ومواطنيهم ، ولماذا هذا العمل ؟ وما الفائدة منه ؟ وما نتائجه ؟ ان الحكومة مكلفة بتنفيذ القوانين . ولها قوة إجرائية . فإذا لم يطع الناس القوانين بالين ، فإنها تطبقها عليهم بالقوة ، ونحن يؤسفنا كثيراً أن تلجى الحالة الحكومة إلى استعمال القوة مع أبناء الوطن ، الذين تزيدهم للملمات والشدائد ، والدفاع عن الذمار ، لا لأجل الإخلال بالقوانين ، والاعتداء على حقوق اخوانهم ، وإيجاد سمعة لا تليق بالعراقيين ، وقد توفقوا بعد توضيحات خالدة إلى انشاء مملكة ترفع رأسها اليوم بين

المالك، وتجلس في مصاف الامم الراقية . لسنا في عصر البداوة، ولا يمكن لأي عراقي أن يرضى من أعمال مخلة بالنظام العام، ومخالفة للقوانين . والاعتداء على هذا النظام معناه الاعتداء على كل عراقي .

وهي نصيحة ثمينة، نقدمها إلى هؤلاء الاخوان، الذين يقومون ببعض الأعمال المضرة، في لواء الديوانية، بأن يكفوا عن هذه الأعمال ويرجعوا إلى الصواب في جميع أعمالهم وتصرفاتهم، وإلا فإن شذائدهم تحيق بهم، ونكبات تنزل عليهم، فتؤذيهم وتؤذي البلاد من ورائهم . اهـ

✽ موقف المحامين ✽

أما طبقة المحامين فقد استنكرت الالتجاء إلى القوة، ورأت أن لا يزال في الامكان حقن الدماء . فطيرت هذه البرقية إلى جلالة الملك، وإلى رئيسي مجلسي الأعيان والنواب :
« الموقف الحاضر في العراق، سيما في الفرات الأوسط، أوجب قلقنا . اننا لا نزال نعتقد بأنه من الممكن تدارك الأمر وحقن الدماء، ولا نرى مسوغاً لاستعمال القوة، وعليه نسترحم أن تتولى الأمر حالاً وزارة يرئسها الشعب لتعالج الموقف بحكمة وسداد » اهـ
ثم حاول المحامون التظاهر لتأييد ما جاء في برقيتهم، فأجبت السلطة محاولتهم .

✽ موقف العلماء ✽

وكان العلامة، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، قد رأس الاجتماعات السياسية التي عقدت في النجف قبل أن تتأزم الحالة، فأبرق إلى الملك في ١٤ مارت يقول :
جلالة الملك المعظم - بغداد
« كيان العراق المقدس في الحال الحاضر مهدد بالأخطار الماثلة يلزم توقيف الحركات عسى أن يحصل الحل بالأصلاح الصحيح الذي يحفظ سلامة الشعب والبلاد .

« كاشف الغطاء »

وأوغز صاحب الجلالة، إلى رستم حيدر، فرد على هذه البرقية بما يلي :
كربلاء - حجة الاسلام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء .
عرضت برقيتكم على صاحب الجلالة، فأمرني بتبليغكم تقديره لاهتمامكم بالوضع الراهن . جلالتك حريص جداً على حقن الدماء . وكل سعي يبذل من قبلكم في هذا السبيل .

« حيدر »

لم يقتصر تدخل العلماء على برقية العلامة كاشف الغطاء . فقد تلقن العالمان الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ جواد الجواهري، إلى رئيس الديوان الملكي في ١٣ مارت يقولان :

اخلاصاً للعرش الهاشمي ، واداءاً للوظيفة الدينية ، وحقناً للدماء ، نلفت نظر صاحب الجلالة للحالة الحاضرة فإنها سيئة جداً ، وإذا بقيت الحكومة على الاصرار ، في سياسة الارهاب ، تكون أسوأ ، وقد خاطبنا وزير الداخلية في ذلك فلم نر منه ما يوجب الطمأنينة ، ولم تزل البرقيات تردنا من أطراف العراق تطلب منا المداخلة في اصلاح الأمر . فنرجو تبليغ ذلك لصاحب الجلالة ، ولفت نظره نحو هذه الشدة ، التي تستعملها الحكومة مع امة مخلصة للعرش والبلاد ، بدون مبرر شرعي ، وبدون ذنب سوى مطالبتها بتطبيق القانون الأساسي ، فالأمل بصاحب الجلالة أن يتولى الأمر ويعهد بالاصلاح إلى هيئة عالمة عارفة تراعي حقوق الدولة والامة ، وإذا بقيت الاحوال على ما نشاهد واريقت دماء المسلمين نخشى الهياج من جميع الشعب ، هذا ما علينا من التكليف الشرعي وأسأله التوفيق ان شاء الله .

ويقول وزير الداخلية ان هذين العالمين تلفنا اليه أن يسحب قوات الشرطة الاضافية المرسلة الى أبي صخير ، فأجاب انه مستعد لإجابة هذا الطلب بشرط أن تبدو ظاهرة خير من التأثير وأن يخلو الجسور .

﴿ موقف الحاج عبد الواهب ﴾

أدرك لغير من النجفيين أن في بغداد مساع لتشويه الحركة التي قامت في الفرات الاوسط ككونها حركة طائفية ، فحسنوا للشيخ عبد الواحد أن يدافع عن نفسه ، وكان الشيخ واثقاً من أن خصومه السياسيين في العاصمة مسخروا حركته ، فأبرق إلى صاحب الجلالة هذه البرقية في ١١ مارت ١٩٣٥ :

بغداد جلالة سيدنا الملك المعظم

غير خاف على جلالته تصرفات الوزارة الحاضرة ، وتقاديبها على غضب حقوق الامة بالقوة ، التي هي منا ولنا . وعندما قدمنا لجلالته طلباتنا ، اعتبرتنا الوزارة اننا عصاة ، فأرسلت قواتها لقتالنا . العشائر لازالوا يعرضون اخلاصهم لجلالته ، متمسكين بعرشكم ، والتاريخ خير شاهد لما عرضنا . أما أهل المطامع الذين ربما يجملون العراقيون (كذا) عامة والعراقيون (كذا) خاصة في نظر جلالته عصاة ، فيشيعون عنا اشاعات كاذبة ، والصحيح ان العراقيون (كذا) عامة ، والعراقيون (كذا) خاصة ، مخلصين لعرش جلالته ، ويحرضون عليه أشد الحرص ، ولا يقاسون أهل المطامع بمن ضحى ، وسوف يضحى ، في سبيل عرش جلالته ، كل غال ورخيص . أما الذين يحرضون على المناصب بعملهم هذا ، يريدون البقاء على الكرسي ليواظبون (كذا) على الضغط والشدة فيجملون من بقائهم سبباً للانتقام من امتك التي تقتديك بأرواحها العالية سيدي .

المخلص الحاج عبد الواحد الحاج سكر

ولم يكتف الشيخ عبد الواحد ببرقيته هذه فثناها بهذه البرقية في اليوم التالي :
بغداد - جلالة ملك العراق المعظم .

لم تزل متمسكين بعرش جلالكم والحفاظ على الدستور والامن العام . يؤسفنا اعمال
الوزارة الحاضرة وموظفيها باتخاذهم الطرق الاستبدادية منها توقيف بعض من الرؤساء الذين يطالبون
بمحافظة الدستور وهم رؤساء عشائر آل زياد وبني حسن وآل علي في قضاء الشامية وحيث أن
جلالتكم حامي الدستور جئنا مسترحمين منع هذه التصرفات الكيفية .

عبد الواحد الحاج سكر

وفي اليوم الثالث ، أي في يوم ١٤ مارت سنة ١٩٣٥ طير البرقية الثالثة التالي نصها :
بغداد - جلالة سيدنا الملك المعظم .

قدمنا احتجاجات لجلالتكم طلبنا فيها اسقاط الوزارة الحاضرة نظراً لتصرفاتها الكيفية
والمخالفة للدستور وقوانين البلاد ولم تزل سائرة على مخالقاتها وامتيازاتها حرمة الدستور مما جعلنا
وعشائرنا غير آمنين على انفسنا كما انها سلبت حرياتنا نسترحم اصدار امركم بإقالة الوزارة وفقاً
لرغبات ابنا . شعبك المخلص لعرش جلالكم قبل ان يستعصي علينا الامر بسكون الرأي العام
لما يلاقيه من استبداد الوزارة الحاضرة .

« عبد الواحد الحاج سكر »

❖ موقف دولة الملك ❖

قلنا ان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ مارت ١٩٣٥ إرجاع القبائل المتمردة
إلى حظيرة الطاعة بالقوة ، وانه ارسل قراره إلى البلاط الملكي ليقترن بالموافقة الاصولية فلما تسلم
البلاط برقيات الشيخ عبد الواحد الثلاث رأى صاحب الجلالة ان تعالج هذه القضية بسعة صدر ولا
سيما وان جل الزعماء في بغداد كانوا يعربون عن رغبتهم بوجوب التأمل واجتناب القوة وعلى هذا
قابل رئيس الديوان الملكي ، رئيس الوزراء ، واعلمه ان جلالة الملك يرغب ان يعاد النظر في قرار
الضرب بعد أن اطلع على برقيات الشيخ عبد الواحد ، وعلى حديث العلماء التلغوني ، وعلى برقية
كاشف الغطاء ، وأضاف رئيس الديوان إلى ذلك أن صاحب الجلالة لا يزال يحرص على حقن الدماء
ويأمل ان تعاد الامور إلى مجاريها الطبيعية بدون قتال

❖ استقالة الوزارة ❖

وعد السيد المدعي كلمات جلالة الملك ايداناً بانتهاء حكمه فرفع إلى جلالته كتاب
استقالته وهو :

مولاي صاحب الجلالة

اتقدم بالشكر إلى جلالة مولاي على الثقة التي أولاني إياها ، في ظروف جلالته أعلم بدقتها ، فليت الامر ، وألفت الوزارة ، وبدأت فوراً في اعداد الخطة التي تساعدني على معالجة الوضع ، غير ان الامور قد تطورت في الايام الاخيرة ، تطوراً شمرت في خلاله أن الظروف غير متيئة لتنفيذ ما أراه لازماً لإعادة الامور إلى مجاريها ، لذلك أستطيع جلالته عذراً برفع استقالتي ، راجياً قبولها ، وداعياً لجلالتكم بالتأييد والتوفيق ، ولا زلت يا سيدي :

١٥ آذار ١٩٣٥ العبد المخلص المطيع جميل المدفعي

وقد أمر صاحب الجلالة أن يحاب على كتاب الاستقالة بهذه الصيغة : -

عزيزي جميل المدفعي

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٣٥ وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء . إنني أسف جداً لما وقع من حوادث ، في المدة الاخيرة ، ولا يسعني إلا ان أشكركم على تحملكم ، أنتم وزملائكم ، عبء المسؤولية في مثل هذه الظروف . ان املي في حكمة رجال شعبي قوي ، ويسرني أن اراهم مدركين دقة الموقف الحاضر ، وعاملين معاً على درء كل ما من شأنه ان يسيء إلى سمعة البلاد .

لا شك في أن الحالة تتطلب إصلاحاً تزيهاً ، وسريعاً ، وقد أسفت لأنكم لم تجدوا متسعاً في الوقت ، يساعدكم على تحقيق هذا المقصد ، فكونوا واثقين بأن قبولي استقالتكم لم يكن ليؤثر في شيء . على ما أحمله في قلبي نحوكم من محبة وتقدير .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة سنة ألف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آذار سنة ألف وتسعمائة وخميس وثلاثين الميلادية .

غازي

الوزارة الهاشمية الثانية

كيف تألفت الوزارة *

استقالت « الوزارة المدفعية الثالثة » في يوم ١٥ مارت ١٩٣٥ م وقد ضربت الفوضى أطنابها في طول البلاد وعرضها . فلا أمن ولا طمأنينة ، ولا ثقة ولا سكينة . واستدعى جلالة الملك غازي زعيم المعارضة ياسين باشا الهاشمي ليؤلف الوزارة الجديدة ، فتذكر الهاشمي « مؤتمر الصليخ » والوثيقة التي انضم إليها مؤخراً فراح إلى أصحابه يشاورهم في الأمر ويعمل على إقناعهم للاشتراك في المسؤولية أرسل السيد محسن أبو طيبيخ إلى السيد حكمت سليمان ليكلفه بالدخول في « الوزارة الجديدة » فاعتذر حكمت عن ذلك بدعوى أن له عهداً مع السادة الحاج جعفر أبو التمن وكامل الجادر جي وعبد القادر اسماعيل يقضي بأن لا يشترك في الحكم قبل أن يحصل على موافقتهم ، ولما أفهمه السيد محسن بأنه سبق أن ارتبط بيثاق الصليخ فلا يصح له التأخر عما يعمل به رفاقه ، أجاب أنه لا يوافق على الاشتراك في الوزارة ما لم يوافق عليه « أبو التمن » وصحبه فذهب أبو طيبيخ إلى دار الحاج جعفر بعد منتصف الليل وأخبره بما جرى له مع السيد حكمت ، فأجاب هذا بأنه سيتصل برفاقه ، ويعطي القرار اللازم . ثم اجتمع الحاج محمد جعفر بزميله : كامل ، وعبد القادر ووافقوا على أن يشترك السيد حكمت في الوزارة الجديدة بشرط أن يسند إليه منصب وزارة الداخلية على حين كان السيد رشيد عالي الكيلاني يريد هذا المنصب لنفسه

وقصد « حكمت » دار « الهاشمي » وبلغ صاحب الدار بما تقرر ، فقال الهاشمي أنه يوافق على توجيه أية وزارة يريدونها حكمت إليه عدا وزارة الداخلية ومع هذا فقد اقترح على « الكيلاني » أن يدخل معه كوزير للمالية فامتنع الكيلاني عن ذلك وأصر على أن يوسد منصب « وزارة الداخلية » وعلى هذا امتنع السيد حكمت عن الاشتراك في الحكم فكان امتناعه سبباً لحلق معارضة شديدة لوزارة الهاشمي تمكنت من حمل الجيش على التدخل في السياسة واسقاط الوزارة الهاشمية بقنابل الطائرات يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦

ومع أن الحوادث الخطيرة التي مرت فيها البلاد في تلك الآونة صادفت عطلة رسمية طويلة بمناسبة حلول عيد النحر المبارك ، فقد سقطت وزارة ، وقامت مقامها وزارة أخرى في بحر هذه العطلة فوجه الملك غازي إلى زعيم المعارضة هذا الكتاب :

وزيرى الافخم ياسين الهاشمي

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على

درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا
اسماءهم علينا والله ولي التوفيق
صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة سنة الف وثلثمائة
وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع عشر من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمس
وثلاثين الميلادية

غازي

❖ هيئة الوزارة الجديدة ❖

أما هيئة الوزارة الجديدة فقد تم اختيارها في ١٧ آذار ١٩٣٥ م من :

- | | | | |
|------------------------|-------------------------|----------------------|------------------------------|
| ١ - ياسين الهاشمي | : رئيساً لمجلس الوزراء. | ٥ - نوري السعيد | : وزيراً للخارجية |
| ٢ - رشيد عالي الكيلاني | : وزيراً للداخلية | ٦ - جعفر العسكري | : وزيراً للدفاع |
| ٣ - رؤوف البحراي | : وزيراً للمالية | ٧ - محمد رضا الشبيبي | : وزيراً للمعارف |
| ٤ - محمد زكي | : وزيراً للعدلية | ٨ - محمد أمين زكي | : وزيراً للاقتصاد والمواصلات |

وكانت الإرادة الصادرة في ١٧ مارت تقضي بتعيين الهاشمي رئيساً لمجلس الوزراء ووكيلاً
لوزارة المالية فصدرت إرادة ملكية ثانية بتعيين رؤوف البحراي (مدير المحاسبات العام) وزيراً
للمالية فتكامل بذلك عدد أعضاء الوزارة ، وكان فيها وزيران شيعة هما وزير المالية ووزير المعارف
وأربعة رؤساء وزراء سابقين وهم : وزير الداخلية ، ووزير الخارجية ، ووزير الدفاع ، ورئيس
الوزراء .

❖ أول كلمة لرئيس الوزارة ❖

ولعل أهم كلمة نطق بها رئيس الوزراء ، بعد تبوؤه منصب الرئاسة ، قوله في حفلة الاستقبال
سادتي : -

أشكر حضرة صاحب الجلالة لثقتي التي حباني بها ، وفي هذه الفرصة أود أن أبدي بعض
الملاحظات حول الموقف الحاضر :

تعلون أيها السادة أن ما وصلت إليه البلاد من فقدان الثقة والطمأنينة ، لم يكن وليد
مؤثرات حدثت في زمن قريب ، بل هو نتيجة لسلسلة من عوامل يرجع عهدها إلى زمن غير يسير
ولعل من أهم البواعث لهذا الوضع ، أو الحلقة البارزة في تلك السلسلة ، هو انحراف بعض الموظفين
عن تطبيق أحكام القوانين ، أو تنفيذها بصورة تنافي الحق والعدل ، وتأثر بعضهم بمواقف خاصة
أو تحيزات لا تأتلف ومصلحة البلاد العامة فأول ما أستهدفه ، أنا وزملائي ، هو مراعاة الحق ،

الوزارة السراشمية الثانية

(أمام الصفحة ٧٤)

رئيس مجلس الوزراء



ياسين الحاشي



وزير الخارجية * نوري السعيد



وزير الداخلية * رشيد عالي الكيلاني



وزير الدفاع * جعفر العسكري



وزير المانية * رؤوف البحراي



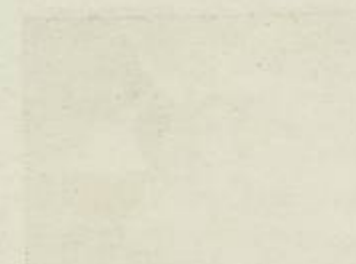
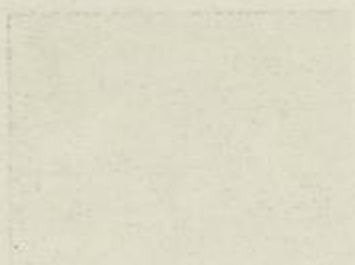
وزير المعارف * محمد رضا الشبي



وزير الزراعة * محمد زكي البصري



وزير الاقتصاد والمواصلات * محمد أمين زكي



والعدل ، في تطبيق القانون ، والابتعاد عن التأثير بالعواطف ، لتحل الثقة بين الحكومة والشعب ، وهذا ما اود ان ألفت انظاركم إليه الآن ، وسأرقبه في المستقبل .
لا شك أنكم تعلمون حالة البلاد من نواحيها الأخرى العديدة ، وهي تحتاج إلى معالجة حازمة وفعالة ، لتأمين تقدم الشعب ونهوضه العاجل ، وهذا ما وطننا الغرم على الوصول إليه ، وأملني وطيد أن الامة ، التي لم تبخل على أبنائها المخلصين بالمساعدة والمؤازرة ، تجعلني من بين أولئك الابناء ، وتقدمني بثقتها ومؤازرتها ، فما أردنا من تقلد المسؤولية غير الإصلاح وخدمة هذا الشعب ، والله ولي التوفيق .

✽ نكليف حكومة بمحضر وزارتي ✽

وقد ذكر لنا حكمة بك سليمان أن الفريق بكر صدقي العسكري زاده بعد تأليف هذه الوزارة بأسبوع ، وطلب اليه الحضور إلى وليمة عشاء يقيمها له العيد الركن ، طه الهاشمي ، شقيق رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، ليعرض عليه احد المناصب الوزارية فامتنع حكمة عن قبول هذه الدعوى .

✽ دعوة القبائل إلى الفاء السلاح ✽

كان أول عمل قامت به « الوزارة الجديدة » أنها اصدرت منشوراً وزعته بواسطة الطائرات ، على القبائل المضطربة طلبت فيه أن تعود هذه القبائل إلى مزاولة أعمالها خلال ثلاثة أيام لتشعر الحكومة في تطبيق الإصلاح ولتتمكن من سحب القوات المربطة وهذه صورته :-

✽ بيان رسمي ✽

« تألفت الوزارة الحاضرة وهي عالمة بما يقلق الامة ، منذ زمن بعيد ، من الاحوال ، سيما في هذه الظروف ، وهي عازمة على معالجة أمور الدولة بروح مشبعة باحترام الدستور ، وبالطرق الكافلة لتطبيق أحكام القوانين على اساس الحق والعدل وعليه تطلب من الذين اضطربوا من التدابير المتخذة في الايام السابقة أن يعودوا إلى مزاولة أعمالهم الاعتيادية بهدوء واطمئنان خلال الايام الثلاثة المقبلة لتباشر الحكومة بتطبيق الإصلاح الضروري ، ولكي لا يبقى مجال للاستمرار على إبقاء القوات المربطة في الوقت الحاضر » .
١٨ مارت ١٩٣٥

✽ هل أفاد هذا البيان ؟ ✽

والظاهر أن القبائل ، التي اکتوت بنار الوعود والعهود ، أرادت ان تتوثق من صحة هذا الوعد ، قبل ان تلتقي السلاح ، وهي صاغرة ، فقد استمرت في الضياع عشائر الحميدات ، المواعيد ،

وقسم من الخراعل ، في قضاء الشامية مع ليف من البوسلطان ، وبني حسن ، في قضائي الهاشمية والهندية ، كما تردد في الإطاعة الشيخ شعلان العطية « رئيس عشائر الأكرع » في « الدغارة » وكان هؤلاء من أنصار الوزارتين الأيوبية والمدفعية الثالثة فأبرقوا يطلبون إسقاط « الوزارة الجديدة » فاضطرت الحكومة ان توفد اعوانها لحملهم على الإطاعة ، وسافر وزير الداخلية والخارجية السيدان : رشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد ، إلى الديوانية في يوم ٢١ مارت سنة ١٩٣٥ الهذبة الغاية أيضاً ، وقد خطب وزير الداخلية في اجتماع عقد في « سراي الشامية » خطبة أعرب فيها عما تكنه « الوزارة الجديدة » من العواطف النبيلة لحير المملكة ، وصالح الشعب ، وطلب إلى الرؤساء المجتمعين أن يخلدوا إلى السكينة لتتمكن الوزارة من تحقيق السياسة الإصلاحية التي قررت انتهاجها ، وقد دل الحديث على أن هناك أيد كانت تلعب من وراء ستار لإخراج موقف هذه الوزارة فقد زعم الرؤساء أن « الوزارة المدفعية الثالثة » استقالت بتأثير الحركة التي قام بها الحاج عبد الواحد ورقائه ولهذا فإنهم يريدون إسقاط « الوزارة الجديدة » بفعل الحركة التي يقومون بها ولما ظهر لوزير الداخلية ان لا فائدة من المفاوضة مع هؤلاء ، عاد إلى العاصمة ومعه زميله وزير الخارجية ؛ فقررت الوزارة إنذارهم نهائياً لمدة ثلاثة أيام فإن لم يخلدوا إلى السكينة ركنت إلى القوة في سبيل إخضاعهم ، فلما شعر هؤلاء بالخطر استسلموا وأطاعوا .

كتب البنا سعادة متصرف لواء الديوانية ، عبد الحميد عبد الحميد ، أنه اقترح على وزيري الداخلية والخارجية ، أثناء وجودهما في لوائه ، أن ينتهزا فرصة استمرار الشيخ شعلان العطية في عصيانه ، رغم تأليف الوزارة من اصحابه ، فيسير القوة اللازمة لإخضاعه ، لتبرهن الحكومة على انها لا تفرق بين أحد من الرعايا ، وأن وزير الخارجية استصوب الاقتراح ، ولكن وزير الداخلية كان يرى وجوب حقن الدماء ، ما دام في الامكان التفاهم مع الثائرين ، ولهذا الغرض أوفد السيدين : علوان الياسري ومحسن ابو طيبيخ ليقنعا شعلاناً على الإطاعة ، فلما اخفقا ارسل عليه الحاج سلمان الجبار فتمكن من الحجي . به إلى الديوانية لاعلان خضوعه بدون أن تستعمل القوة ضده .

وكان العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف العطاء أرسل أحد معارفه إلى « الشامية » و « الرميثة » لينصح الرؤساء بالإخلاق إلى السكينة ، فبعث اليه كل من علوان الحاج سعدون (رئيس بني حسن) وشعلان السلطان (رئيس الخراعل) والحاج مرزوك العواد (رئيس العوادي) والحاج رايح العطية (رئيس الحميدات) وداخل آل شعلان (رئيس آل ابراهيم) بالكتاب الآتي :
حضرة العالم الفاضل حجة الاسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف العطاء . متعنا الله ببقائه نقدم عرض إخلاصنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد وردنا رسولكم عبد الأمير ، وأبلغنا آرائكم وارشاداتكم الثمينة ، وفي الحقيقة ما

لنا غنى - كذا - من ذلك ، فالآن كما عرضنا لحضرتكم في غرة شوال في النجف الأشرف إن كان الأعمال تخص منافع شخصية ، وأغراض حزبية ، في سقوط وزارة ، وتشكيل غيرها ، فكلاً منا يعرف طريقته الحزبية ، التي تستعملها سائر الشعوب . وإن كان العرض من ذلك أن هناك اموراً تتطلب الخدمة للبلاد ، نرجو إعلامنا بها ، وإننا مستعدون للعمل بالطرق المشروعة التي تؤمن سلامة البلاد ، تحت ظل العرش الهاشمي ومن الله التوفيق .

١٣ ذي الحجة ١٣٥٣

وتلقى العلامة كاشف الغطاء . من الرميثة العريضة الآتية أيضاً نشرها بجوفها :

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى مولانا حجة الاسلام شيخ محمد حسين كاشف الغطاء . دام بقاءه
بعد تقبيل أياديكم نعرض لخدمتكم نحن افتهننا في تشكيل هل الوزارة وهذه الوزارة لا نشق بها لأنها كانت سابقاً ما عندها إلا غايات وأحزاب والذرة (الضرر) في الاسلام ولا حصل منها إصلاحاً الا (الى) البلاد وبنين الا (الى) حضرتكم ان عاثرنا وقفت علا (على) موجب الاضطراب (الاضطراب) من هذه الوزارة لأن هذه الوزارة لها غايات والغتن بين الاسلام فعليه نرجو الجواب من حضرتكم مستعجل وعمر ك باقي والسلام .

١٤ ذي الحجة ١٣٥٣

رئيس عشيرة بني احكيم	رئيس عشيرة الظواالم	رئيس عشيرة بني زربيج
عزارة المعجون	مطلق الحياض	دليلي الحاجم
رئيس عشيرة البوحسان	رئيس عشيرة الأعاجيب	رئيس عشيرة بني عارض
الحاج ضيدان الحسين	سلطان الواع	كوالك الوليد
رئيس عشيرة البوحياش	رئيس عشيرة البركات	رئيس عشيرة الظواالم
حاج محمد البهاض	منصور الطعين	عبد السادة الشنايه
رئيس عشيرة الجوابر	رئيس عشيرة الزباد	رئيس آلجريب
أرحيم الحاج صفر	ابريد الحجيل	محمد اللايند

وقد رد العلامة « كاشف الغطاء . » على هذين الكتابين بما يلي :

إلى الزعماء الأماجد !

وردني كتابكم ، وعرفنا ما ذكرتم ، ومعلوم لديكم انني بركزي الروحاني ، ومقامي الديني ، لا يجوز لي أن أتدخل في أي وزارة أو حزب ، أو في أي شأن من شؤون السياسة ، وإنما دخلنا لأجل الصالح العام ، وتخفيف الحيف عن هذه الأمة البائسة ، ولا نرى ذلك يتم إلا باتفاقكم

وتفاهمكم ، ايها الفراتيون جميعاً . فلو اتفقتم وفتقتم ، وحصل لكم كل شيء ، وحينئذ فكل وزارة ترضخ لكم ، وتذعن لأوامركم ، وتعطيكم كل ما تأملون ، وإن بقيتم على هذا من الاختلاف ، فكل وزارة تأتي فهي عابثة بكم ، وخادعة لكم ، ومحتقرة لشأنكم هذا هو جوهر الحقيقة ، وما عداه فضول ، ويجب عليكم الهدوء والسكون ، ويحرم عليكم المضاربة بينكم ، بل وبين غيركم ، والسلام

عن النجف الاشرف في ١٥ ذي الحجة ١٣٥٣ محمد الحسين كاشف النطاء

❖ الفاء السراح ❖

وعلى كل فقد تمكن الوزيران من حمل شعاران العطية على الفاء السراح ، واخلاء صدر الدفاعة الذي احتله في ١٠ مارت سنة ١٩٣٥ كما ترك حبيب الخيزران (منصورية الجبل) بعد تسلم (الوزارة الهاشمية) مقاليد الحكم فصدر هذا البيان في ٢٤ مارت ١٩٣٥ :-

« عاد المضطربون من التدابير الوقتية السابقة المتخذة في لواء الديوانية إلى اعمالهم الاعتيادية وامت المواصلات البريدية والبرقية مع الاطراف واستتب الهدوء والسكينة » - انتهى -
وقصد الرؤساء الثائرون بندگان في أول نيسان ٩٣٥ بعد أن أقيمت لهم بعض الحفلات التكريمية في النجف ، والكوفة ، والحلة ، وكان بصحبته لفيف من الأفراد المدججين بالسلاح وصدرت الأوامر إلى الجيش المرباط في لواء الديوانية بالعودة إلى ثكناته

❖ وفد من الشمال وبرقية خطيرة ❖

وقصد جماعة من رؤساء القبائل في الشمال « بندگان » في ٢٤ مارت ١٩٣٥ معلنين تأييدهم للوزارة الجديدة ، واستعدادهم لقمع أية حركة يقصد بها تجزئة البلاد ، فرأوا رئيس الوزراء في ديوانه الرسمي في يوم ٢٦ من الشهر فرحب بهم الرئيس ، وخطب الشيخ فائق الطالباي بالنيابة عنهم قائلاً :-

« يا صاحب الفخامة !

« أن هذه الجموع التي تمثلت بين يدي فخامتكم ، والذين هم يمثلون عشائر الوية كركوك ، واربيل ، والسليمانية ، والموصل ، وديالى ، تمثيلاً صادقاً لم يحضروا مرحبين كالعادة بايعاز وإشارة السلطات المحلية ، بل قدموا من تلقاؤهم ، ليعرضوا ثقة أبناء الشمال في وزارتكم الجليلة ، التي يتوسمون فيها خيراً لوطن ، لكونها تضم أقوى العناصر الحية وأقربها لقلوب الشعب ، وليعلنوا تأييدهم لها في واجبها ، وهو ضمان سلامة المملكة ، والخدمة للصالح العام . ان مجتمعنا يملق آمالاً جساماً على وزارتكم لتعيد الثقة والطمانينة ، والاعتماد عليكم بتلبية رغائب الشعب المحقة ،

الخادمة لنهضتها ، وهو واثق بأن فخامتكم وسائر رفقاتكم الكرام تعمدون إلى كل ما فيه رفاهه وخيره

« يا صاحب الفخامة كونوا على أتم القناعة بأن أبناء الشال كما عرضنا سيشدون أزركم بكل ما اوتوا من حول وقوة ما دمت سالكين طريق الحق والعدل » اه^(١)

✽ محاولة اصلاح الادارة ✽

كان سوء الإدارة وحده كافياً لحدوث ما حدث في المملكة ، بعد وفاة الملك فيصل ، من العبث بالقوانين ، وانتهاك حرمة الدستور ، وتفشي الرشوة بين الموظفين ، وفساد الاخلاق بين الناس ، فكيف إذا اقترن مع سوء الادارة التلاعب بمقدرات الناس ، والضغط على حريتهم ولما تسلمت « الوزارة الهاشمية الثانية » مقاليد الحكم كنزيرة الملائكة قتلوا ~~الملك فيصل~~ ، فقد تعطلت التجارة ، وقلت الثقة في الأسواق ، وأصبحت المرافئ العامة باصرار جمعة وكشر الضعف على مؤسسات الدولة عن انيابه ، وكان الجيش لا يزال مرابطاً في أطراف لواء الديوانية ، فأرادت « وزارة الداخلية » أن تهدئ الحواطر بدعوة الموظفين إلى احترام القوانين ، وتجنب الإفساد بين الاهلين ، وتقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة ، فأذاع الوزير المسؤول في ١٧ مارت ١٩٣٥ البيان التالي :-

« بناء على تسلمي زمام وزارة الداخلية ، أطلب من جميع الموظفين الإداريين ، الاهتمام الجدي في القيام بواجبهم ، والسهر على محافظة الامن ، وإنجاز أمور الناس بأسرع ما يمكن ، ضمن أحكام الدستور والقوانين . وليعلم الجميع أن أهم غاية تتوخاها الحكومة ، والتي أطلب من جميع الموظفين اداؤها ، هي تأمين العدل والحق بين الناس ، وعدم التحزب لأي فرد أو هيئة كانت . إن الوزارة ستراقب شديداً اعمال موظفيها ، وتعاقب المقصرين بواجبهم وتكافئ المهتمين بها » اه
وعمدت الوزارة إلى الأولوية فسحبت بعض الإداريين الذين اساءوا التصرف في وحداتهم الادارية وشوهوا سمعة الحكومة وإن كان من انصارها ومؤيديها ثم أذاع رئيس الوزراء في ٢٩ مارت ١٩٣٥ ما يلي :-

✽ بيان رئيس الوزراء الى الموظفين ✽

١- ليعلم جميع الموظفين بأنهم يقومون بواجباتهم المنصوص عليها في القوانين والانظمة والتعليقات باسم جلالة الملك المعظم رئيس الدولة الاعلى واعني بذلك انهم امناء جلالتهم على حراسة الحق وتوزيع العدل بين الاهلين وليسوا مأجورين لأحد غير الأمة التي هي مصدر السلطات .

٢- يجب أن يتجنب الموظفون عن جميع الأمور المنافية للآداب ولذلك يحظر عليهم المجاهرة بشرب المسكر أو الإدمان عليه وتعاطي القمار وكل ما من شأنه أن يفسد أخلاقهم ومعنوياتهم أو أن يؤثر على سمعة أسرة الموظفين التي يجب أن تكون مرشدة للأمة في كفاحها للوصول إلى المثل العالية .

٣- يجب أن لا يذهب عن بال الموظفين أن قوانين الدولة تحتم عليهم أن يكونوا حسني السلوك والسيرة وهذا ما يدعوني إلى أن أطلب إقصاء الموظف الذي يتحقق أنه يأتي عملاً ينافي الآداب العامة من خدمة الدولة .

٤- يشمل تعبير (الموظف) في هذا البيان جميع الأشخاص المستخدمين في وظائف الدولة أي : أ. كانوا في خدمة تقاعدية أو بأجور موقته .

٥- ب. جميع الموظفين إلى ضرورة معاملة المراجعين بالرفق والانصاف الذي لا يعرف التحيز لفئة من الأهليين دون أخرى وإذا ثبت على أي موظف تحيزاً ما فليأكد بأنه لا يمكن أن يبقى في خدمة الدولة .

إني لا أقدم إلى مصارحة أسرة الموظفين بما ذكرته أعلاه وبما صرحت به عند تسلمي مقاليد الوزارة إلا لعلني بأن هذه الأمور هي التي أضاعت الثقة وأخلت بالطمأنينة بين النفوس فضلاً عن أنها أثرت تأثيراً سيئاً في نفوس الموظفين ولذلك أطلب من كبار الموظفين أن يراقبوا أحوال الموظفين التابعين إليهم وأن يستعملوا سلطاتهم القانونية لتطهير الأسرة من سوء السلوك ولتأكدوا أيضاً بأن التسامح والتغافل في هذا الشأن يعرضهم للعقاب في ٢٩ مارت ١٩٣٥

رئيس الوزراء - الهاشمي^(١)

❖ فاعمة في الكاظمية ❖

في الوقت الذي كانت الوزارة تواصل السعي لتوقيف الاضطرابات في الفرات الأوسط وإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية ، قامت المعارضة بحركة حزبية جريئة في الكاظمين خلاصتها :
أن الحكومة كانت تشيد دائرة للبرق والبريد هناك على مقبرة قديمة ، وقد انتهت من وضع أسسها أيام « الوزارة الأنوبية الأولى » وأتمت قسماً منها أيام « الوزارة المدفعية الثالثة » فلما تألفت « الوزارة الجديدة » أراد البعض أن يستغل سحق الكاظميين على إقامة هذه البناية في هذا المحل - لغايات حزبية بالطبع - فألف مظاهرة الاحتجاج على تشييدها وقد أدت هذه المظاهرة إلى حدوث معركة دامية بين الشرطة والأهليين ، أسفرت عن قتل ١٣ نسمة ، وجرح أكثر من ثمانين فقد استجدت « شرطة الكاظمية » بالعاصمة ، فتوجه مدير الشرطة ، وجيه يونس الموصل ، على

سيارات مصفحة تقل بعض الافراد وفتح النار لتفريق المتظاهرين ، فقفى على الحركة بعد دقائق معدودات ، وهذا نص البلاغ الرسمي

﴿ بيان رسمي ﴾

« وقع حادث مؤسف في قصبة الكاظمية صباح أمس (٢٣ الجاري) وتتلخص المعلومات الآتية إلى الآن حول الحادث بما يلي : -

« كانت المقبرة الواقعة قرب المغسل قد هجرت منذ مدة ، ويوشى الدفن في مقبرة جديدة أخرى ، إلا انه صباح أمس راجع بعض وجوه الكاظمية قائمقام القضاء ، مبينين عدم ملائمة المقبرة الجديدة ، فوعدهم بالنظر في تلبية طلبهم ، ولكن بعد خروجهم ، تجهم قسم غير قليل من الناس حول المقبرة القديمة ، وباشروا هدم دائرة البريد التي يوشى بناؤها بالقرب من المقبرة القديمة منذ أشهر ، ولما جاءت الشرطة وطلبت منهم الكف والتفرق ، قابلوها بالرمي بالحجارة ، ثم أوقد المتجهرون النار في البناء المذكور ، ولما اندرتهم الشرطة باستعمال القوة ، إذا لم يتفرقوا ، أجابوها بطلقات نارية ، واستعمال اسلحة جارحة ، أدت إلى جرح أحد المفوضين ، واستمروا على اطلاق الرصاص على الشرطة . وقد اطلقت الشرطة طلقة في الفضاء ، بغية انذارهم ، ولكنهم رغم ذلك استمروا على اطلاق الرصاص على الشرطة ، مما اضطرها إلى استعمال السلاح لتفريقهم ، فوقع بسبب هذه الحادثة من المتجهرين سبعة قتلى ، وتسعة جرحى ^(١) ومن الشرطة قتل شرطي واحد وجرح أربعة ، اثنان منهم مفوضان ، واثنان شرطيان ، ثم تفرق المتجهرون ، وأعيد الأمن إلى نصابه ، وانتشرت دوريات الشرطة لحفاظة الأمن والتحقيق جار لمعرفة الاسباب التي أدت إلى هذه الحادثة المؤسفة »

٩٣٥/٣/٢٤

﴿ الشروع بالتحقيق ﴾

وركنت الحكومة إلى استعمال الشدة لمعرفة أسباب وقوع هذه الفاجعة فأوقفت عدداً من الوجوه ، والاشراف ، بتهمة التحريض على القيام بهذه المظاهرات ، فلبث الموقوفون في السجن ثلاثة أشهر ، جرت خلالها محاكمتهم ، واستجوابهم ، وقد حكمت المحكمة على سبعة من الموقوفين بالحبس الشديد المؤبد وعلى غيرهم بمقوبات موقتة

﴿ قائم هادئة الكاظميين ﴾

كان لحادثة الكاظميين الوقع الاليم في النفوس ، فقد فجعت عائلات ، وترملت نساء . واستشهد أبرياء . واوقف بسببها بعض الاشراف ، وقد انتهز خصوم الوزارة وقوع هذا الحادث

(١) توفي من الجرحى خمسة اشخاص فبلغ عدد القتلى ١٣

فرفعوا إلى الملك هذا الاحتجاج

لأعتاب صاحب الجلالة الملك العظيم

زفع لأعتابكم أحراننا وأشجاننا بما أصاب ابنائنا وأخواننا الكاظميين من المذابح بصورة وحشية بدون مبرر الأمر الذي دعانا لرفع هذا الاحتجاج تجاه وزارة لا تمثل إلا نفسها افتتحت أعمالها بما تنطوي عليه نياتها العدائية التي دعت الشعب بتهيسج واضطراب .

السيد حسن مكوثر ، السيد جعفر أبو طيبيخ ، علوان الحاج سعدون ، شعلان السلطان ، حسان الحمادي ، حاج رايح العطية ، عباس العارون ، عواد الحاج جاسم ، حاج حمود البدن ، مطلق العبطان ، حسين الزغير ، متعب المحمد ، حمود آل حمادي ، حاج صدام ، حساب الحمادي

﴿ العفو عن المجرمين في المادنة ﴾

وعندما بحث «المجلس النيابي» في ايلول ١٩٣٥ «قانون العفو العام» عن الجرائم التي ارتكبت بعد هذه الحادثة ، رغب البعض أن يشمل هذا العفو المحكومين في قضية الكاظمية فصدرت هذه الإرادة بإرادة ملكية رقم - ٥٢٠

كانت المحكمة الكبرى المنعقدة في بغداد ، قد حكمت بتاريخ ٢٢/٦/١٩٣٥ على كل من صادق الحاج أحمد الاسترابادي ، وحسين ابراهيم حباشة ، ونجم موسى راضي ، و ابراهيم بن احمد ، وحسن المرتضى الخالصي ، وعبد الامير عبود شمارة ، وعلوان بن السيد سلمان ، بالأشغال الشاقة المؤبدة وفقاً للمادة ٣٠٦ بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من قانون العقوبات البغدادي ، وبالحبس لمدة سنتين وفق المادة ٨٦ منه بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ وعلى حسين بن ابراهيم حباشة بالأشغال الشاقة المؤبدة وفقاً للمادة ٢١٤ بدلالة المواد ٥٢ و ٥٥ و ٥٨ و ١١ من قانون العقوبات البغدادي ، وقد ابرم هذا الحكم تمييزاً بتاريخ ٣/٨/١٩٣٥ ولما كانت هناك أسباب تدعو إلى استعمال الرأفة بحقهم فقد اصدرت إرادتي الملكية

بناء على ما عرضه وكيل وزير العدلية :

بعفو المرقومين : صادق الحاج احمد الاسترابادي ، وحسين بن ابراهيم حباشة ، ونجم موسى راضي ، و ابراهيم بن احمد ، وحسن مرتضى الخالصي ، وعبد الامير عبود شمارة ، وعلوان بن السيد سلمان ، عما بقي من مدة محكوميتهم .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٥٤ واليوم الرابع من شهر

ايلول سنة ١٩٣٥ رئيس الوزراء - ياسين الهاشمي غازي

✽ عيد الغدير ✽

يوافق اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة ، حاول عيد الغدير المشهور ، عند الشيعة الإمامية وهو اليوم الذي يريم فيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بولاية العهد عن النبي ﷺ ونص عليه بالخلافة ، فيجتمع في مدينة النجف خلق كثير لزيارة الأسد الرابض فيها وصادف حاول « عيد الغدير » لسنة ١٣٥٣ (٢٣ مارت ١٩٣٥) سقوط « الوزارة المدفعية الثالثة » وتكوين « الوزارة الهاشمية الثانية » فاجتمع في النجف جم غفير من الناس من مختلف الطبقات لبحث الموقف الراهن . وانتهر فريق من المحامين في بغداد هذه الزيارة فأموا « النجف » واجتمعوا بالعلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، وحسنوا له تنظيم حاجات الشعب في الإصلاح عيثاق يكتب فيوقعه الزعماء . ويرفعه سماحته إلى الحكومة مباشرة فيكون وثيقة ناطقة بتبرم الشعب من الاوضاع السائدة

وقد صادف هذا الاقتراح هوى في النفوس فوضع الميثاق بأسلوب قانوني طريف لولا المادة الرابعة منه ، التي سيرد نصها مع الميثاق ، وضعه المحامون ذبيان الثبان ومحمد عبد الحسين ، ومحمد الامين الجرجفجي فكان له مفعولان : مفعول حسن وآخر ذميم وقد اجتمعت القبائل ، التي ناصرت الوزارتين : الأيوبية (الأولى) والمدفعية (الثالثة) ثم بدأت تتجاهر بالعداء للوزارة الهاشمية على تأييد هذا الميثاق ، فأخذ الرؤساء من مختلف الانحاء يتوافدون على مدينة النجف لتوقيعه وكان بينها وفود قبائل المنتفق ، والديوانية ، والحلة ، وقد جاءت من مسافات شاسعة للاشتراك في هذا العمل

واستدعى العلامة كاشف الغطاء انصار الوزارة الهاشمية : كالشيخ عبد الواحد الحاج سكر والشيخ شعلان العطية ، والشيخ فريق المزهر ، والسيد محسن ابو طيبيخ ، والسيد علوان الياسري إلى مدينة النجف للتوقيع على الميثاق فأجابوا أنهم يذهبون إلى العاصمة أولاً ، ثم يرجعون للتوقيع ووقعوا عهداً بذلك لكنهم لم يفوا به وقد سألت هؤلاء الرؤساء عن أسباب امتناعهم عن توقيع هذا الميثاق فأجابوا أنهم كانوا قد اتفقوا مع رؤساء القبائل في الشمال على إصلاح الوضع العام في المملكة فتوقيع هذا الميثاق معناه ايثار المصلحة الطائفية على المصالح العامة وهذا ما يضر بوحدة البلاد (١)

(١) هذا نص الميثاق الذي يشيرون اليه وقد وقع فيه (٦٩) رئيساً
« نحن الموقعين ادناه ، لمان بهذا اننا نستكر كل فكرة ، أو حركة ، ترمي إلى التفارقة ، ونحرم كل الحارس على وحدتنا العراقية ، تحت ظل عرش جلالة ملكنا المفدى »
« جريدة البلاد » العدد (٥١٦) الصادر في ٧ نيسان ١٩٣٥
- التواقيع -

ولأنجل ان يقف القاري. على هذا الميثاق ، ويعرف خطورته ، وما كان له من تأثير عظيم في الاضطرابات التي عمت مدن الفرات الاوسط ، فنشر نصه فيما يلي وهو :

✽ نص الميثاق ✽

نحن الموقعين بذيله أدناه ، من زعماء القبائل في الفرات الأوسط ، قد رفعنا مطالبنا المشروعة ، التي كان جل الغرض منها إصلاح وضع المملكة العراقية ، حتى يتقدم العراق إلى مصاف الامم الراقية ، ويمشي إلى الأمام على أقدام العدل والمساواة بين سائر طبقاته ، وعناصره ، ويبرهن على أهليته للاستقلال ، تحت لواء صاحب العرش الهاشمي ، دامت شوكته ، قد رفعنا مطالبنا إلى سماحة زعيمنا الروحاني ، المصلح الاكبر ، حجة الإسلام والمسلمين ، الشيخ محمد حسين آل كاشف العطاء ، دام ظله ، كي يتقدم بها إلى ملكنا المعظم ، صاحب الجلالة غازي الأول ، وحكومته الموقرة ، ويطالب بإنجازها ، وسماحته هو الممثل لنا جميعاً ، والمنفوض فيها ، والنافذ أمره علينا ، فيما يعود إلى مصالحنا ، وقد أعطيناه هذا الميثاق شاهداً وحجة علينا ، مع الالتزام والتعهد منا جميعاً على محافظة مصالح الأجانب في البلاد ، وتقام الرعاية للمعاهدات الدولية ، مع المثابرة على المطالبة بإنجاز تلك المواد الإصلاحية ، وتحقيق رغائبنا القانونية ، مهما كلفنا الأمر ، وللبيان حرر :

المادة الاولى - لقد تمشت الحكومة العراقية ، منذ تأسيسها حتى اليوم ، على سياسة خرقاء ، لا تتفق ومصالح الشعب ، واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم فثلت أكتيرة الشعب بوزير واحد أو وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياستها (على الاكثر) وعلى مثل هذا الاساس تمشت في سياسة التوظيف فظهر التحيز صريحاً في انتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الامة ، بينما القانون الانساني لم يفرق بين أبناء البلاد ، كما نصت المادة (السادسة) من القانون الاساسي ، فلا يجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب ، ورفع التفرقة بين أبناء الامة ، يجب أن يساهم الجميع في مجلس الوزراء ، وفي مجلس الامة ، وسائر وظائف الدولة ، كما يساهم في الجندية والضرائب .

المادة الثانية - ان طريقة الانتخابات الحاضرة اسية . استعمالها ، حتى أصبح مجلس الامة لا يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً ، وضماناً لدفع التلاعب ، من ناحية الحكومة ، نرى وجوب تعديل قانون الانتخاب على أساس ضمان الحرية المطلقة ، بوضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخل المباشر ، وغير المباشر ، وأن يكون الانتخاب بدرجة واحدة ، واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة .

المادة الثالثة - لما كانت المادة (٧٧) من القانون الاساسي تنص على وجوب تعيين القضاة الشرعيين من مذهب أكتيرة السكان ، في حين أن سلطات القضاء الشرعي منحت للحكام من مذهب أقلية السكان ، فنطلب تطبيق أحكام المادة المذكورة من القانون الاساسي ، مع لزوم تدريس أحكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية .

المادة الرابعة - لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع الوحيد لمحافظة أرواح ، وأموال ، الشعب ، وقد سبق أن مثلت الطائفتان : المسيحية ، والاسرائيلية ، والعناصر الأخرى فيها ، فعليه نطلب أن يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي ، لتطمئن النفوس بأحكام الحاكم .

المادة الخامسة - لما كانت الصحافة لسان الشعب الناطق ، فيجب إطلاق الحريات الكاملة للصحافة ، ورفع القيود الإدارية ، وحصر المسؤوليات بالمراجع القضائية ، تمثيلاً مع روح المادة ١٢ من القانون الأساسي .

المادة السادسة - لما كانت الاوقاف العامة أوقافاً إسلامية ، خصصت لخدمة الشرع الشريف ، وإعاشة المتفرغين لهذه الخدمة ، وما يتفرع عنها ، غير أن سياسة الحكومة اتجهت إلى نواحي أخرى ، وأصبحت مواردها تصرف على تشكيلات الاوقاف الإدارية ، وأهملت دور العلم ، ومساجد العبادة ، فعليه يجب الإقلاع عن هذه السياسة في إدارة الاوقاف العامة ، وصرف مواردها على المؤسسات الإسلامية بصورة عامة .

المادة السابعة - تعميم ، وتعديل ، لجان تسوية الأراضي ، التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي ، كما نطلب الإسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي ، وتقليك الأراضي لأربابها من غير بدل .

المادة الثامنة - إلغاء ضريقتي الأرض والماء ، واستبدال ضريبة الكودة على المواشي بضريبة استهلاك ، وعدم فرض الضريبة على الآلات الرافعة .

المادة التاسعة - إن وظائف إدارة الدولة في تضخم مستمر ، بسبب عدم استقرار الملاك ، وإن رواتب الموظفين في تزايد ، بصورة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي ، ومع مستوى المعيشة ، كما أن الموظفين قد تمادوا بالاستهتار بمصالح الشعب ، بعدم رعاية القوانين ، فيجب اتخاذ تدبير سريع لاستبدال موظفي الدولة ، المعروفين بسوء السلوك والسمعة ، والتخفيف من نفقات الدولة بتخفيض رواتب الموظفين الضخمة إلى الحد المعقول ، وتخفيض رواتب التقاعد المدني والعسكري .

المادة العاشرة - إن معظم مؤسسات الدولة الصحية ، والعمرانية ، والتعليمية ، لم تراعى في توزيعها النسبة العادلة بين أبناء الشعب ، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق ، كما يجب وضع الانظمة والقوانين لمنع تفشي الأمراض الاجتماعية ، والأخلاقية ، وتهذيب مناهج المعارف ، وجعل الدروس الدينية كسائر الدروس ذات درجة في الامتحان ، والسعي وراء صيانة الاخلاق ، بمنع البغاء ، والتجاهر ببيع الخمر ، والقرار ، وكل ما يؤدي إلى فساد الاخلاق .

المادة الحادية عشرة - عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة من أبناء الشعب أو

من الموظفين ، وأفراد الجيش والشرطة .
المادة الثانية عشرة - توقيف أحكام القوانين التي تعارض هذه الطلبات ، واستبدالها بما يضمن تنفيذ الطلبات المتقدمة . إه

❖ انشقاق بين القبائل ❖

كان امتناع الرؤساء ، الموالين للوزارة الجديدة ، عن توقيع « ميثاق الشعب » فرصة للمبغضين لها - ولأركان وزارتین : الأيوبيية (الأولى) والمدفعية (الثالثة) في بغداد - فقد عقدت الاجتماعات ، وتشاور الرؤساء ، واطيقت الولائم ، فأسفرت عن وضع الحلف الآتي نصه في كربلا في غرة المحرم ١٣٥٤

❖ عهد الموالين ❖

نحن الموقعين والواضعين أختامنا أدناه ، قد قسمنا بسيدنا العباس (ع) إننا نحرض كل الحرص على تأييد العرش الهاشمي ، وإعلاء شأن البلاد ، وصيانة حقوق أبنائه ، وإننا متحدون ، ونقاوم كل من أراد بأحدنا أو بجموعنا سوءاً ، خلاف العدل والحق ، أو بالدوافع الشخصية ، ونؤيد مطالبنا التي اتفقنا عليها عند حجة الاسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء .

سلمان البراك ، نايف الجريان ، حنتوش الهميص ، سيد جعفر أبو طيبيخ ، السيد نور السيد ، عزيز الياسري ، شعلان السلطان ، سيد كاظم الحجاب ، حاج مرزوك العواد ، عبدالحسن آل جريان ، فرهود المشير ، حاج صلال الفاضل ، حمود الحمادي ، كاظم المنذور ، عبدالكريم آل حمود ، علوان الحاج سعدون ، خوام الحاج عبد العباس ، دوهان الحسن ، غزاي الورد ، بدر الشخير ، حاج محمد العبود ، مناحي الحاج طرفة ، غازي الحمد ، شعلان الشهد ، سلمان الصكبان ، حاج مظهر الصكب ، فرهود المحمد ، اسكندر المرهون ، حاج حمود البدن ، عباس العلوان ، حاج صدام العواد ، حسن الشمخي ، فواز العيقان ، أحمد العثير ، حاج ضيدان الحسين ، هادي العبد الرضا ، يوسف فجارنه ، عبد الرضا أبو خليل ، فيصل الظاهر ، حاج جاسم الصعب ، موجد السماوي ، ضاحي الحمود ، كربلا عبد المهدي آل قنبر ، كربلا محمد رشيد ، كربلا علوان الحاج عبد العزيز ، بلعوط المحسن ، سيد مهدي سيد علي ، عواد الحاج جاسم ، مزهان العلي ، حاج عبد العباس العواد ، عبد آل غافل ، كاظم آياوه ، أحمد الجبار ، أعطوي محمد ، رشيد القدعم ، عزيز البندر ، جاسم المحمد ، كاظم المدهود ، متعب المحمد ، محمد العباس ، حاج فرهود الستار ، فرمان العويد ، حسين الزويد ، كاظم الصراخ ، محيي المواسي ، محمد العبد الله ، سيد نور ابو بعيضة ، كربلا عباس الكريم ، حاج رايح العطية ، حاج داخل الشعلان ، حسون الفرهود ، جري آل ضيدان ، سيد حنون العبد العباس ، عبد الجبول .

✽ كتاب المخالفين ✽

أما «الحاج عبد الواحد سكر» وجماعته، فإنهم ما كادوا يصلون إلى بغداد، ويقابلون أركان «الوزارة الهاشمية الثانية» حتى وجهوا إلى ساحة العلامة «كاشف الغطاء» هذا الكتاب:

حجة الإسلام العلامة المصلح متعنا الله بطول حياته

أما بعد فنحن نحمد الله تعالى، ونشكره، ونسأله أن يرشدنا إلى الطريق السوي، للوصول إلى وحدة الهدف والقدس، ونبتهل إليه سبحانه أن يكون عوناً لنا على أداء الواجب، وإنجاز العمل، وأن يجعل صحائف أعمالنا بيضاء، وخوافيقها نقية، وأن يدعم بكم قضية البلاد، ويجعل منكم حارساً يقظاً يدرأ الخطر، ويقيض من تلك النفس إماماً صالحاً، يدعو إلى جمع الكلمة، وتوحيد الجهود، للنهوض بالامة، وتوجيه رأيها العام إلى مواطن الخير والرشاد.

تعلّمون بلا شك بأن الحركة التي قنّا بها، من الحركات الوطنية، وأن الغاية التي نحن الآن في طريق تحقيقها، من الغايات العامة، وما كسبت من عطف العراقيين، على اختلاف منازلهم واتجاههم، إلا لأنها كذلك. وقد رأيناكم في المواقف العصبية من أحرص أثمننا على تأييدها، كحركة عامة، تستهدف الإصلاح العام، وقد وجدناكم في كل أدوار هذه الحركة المباركة في جانب القائمين بها، في حدود الوحدة التي تعتصمون بها، وتجاهدون في سبيلها، ونعيذكم - والافق مظلم والمسؤولية عظيمة - أن يطوح بالنجف - قلة المجاهدين الأحرار - فريق من العابثين بالكرامات الدينية والقومية، وأن يلوذ بكم رهط لا يؤمن بالنتائج، ولا يفكر بالعواقب، فكونوا في مجابهة ذلك الفريق، ومصارحة هذا رهط عند الحطة الحكيمة التي رسمتها لكم شريعة الإسلام، وعند حسن الاحدوة التي تتحدث عنكم بها الأقطار العربية، فهؤلاء عقلاء الامة ينتظرون من زعيمها المصلح أن يثابر على تلك النصائح القيمة، والإرشادات الثمينة، وأن يستعين بما يؤثر عنه من التفكير البعيد، والنظر السديد، على زجر الذين يندسون بين حين وحين لتشويه هذه السمعة الطيبة وما أحوج الامة - في محنتها الحاضرة - إلى كلمة تفصل بين الحق والباطل فليترك أولئك الذين ساقتهم أغراضهم وشهواتهم أن يكيّدوا لمقامكم ويكيّدوا للامة من هذا المقام.

إن مقامكم يجب أن يكون فوق رغائب الاشخاص والفرق وأن يكون ملتقى جميع الافكار والآراء بدون تحزب أو تمسك بفريق أو رأي معين حتى تجتمع الكلمة. أما ما نراه ونسمع به الآن في النجف فإنه يؤدي حتماً إلى التطاحن الطائفي ونحن نجلّكم أن تكون النتيجة هذه النكبة العظمى.

نحن على ما عاهدناك عليه من الاستماتة في سبيل الإصلاح ولم نتنازل قط عن هدفنا الأسمى أو حقوقنا ولكن من المصلحة العامة ومن واجبتنا بعد أن حققت الدماء وعادت السيوف إلى أعناقها

أن لا نعود إلى إحراج الموقف من جديد فالمسؤولية إذن عظيمة والتبعة جسيمة فنحن نرجوكم أن تجعلوا هدفكم الآن تهدأة أحوال التجف وصرف الناس فيها إلى معالجة شؤونهم وندعوكم بروح الثقة والاطمئنان إلى ضرورة التعاون وإفساح المجال للرجال المخلصين حتى يتسنى لهم أن يقوموا بالإصلاح المطلوب .

ونحن لا نكتفيكم بأن معظم قادة الرأي الذين يعول على آرائهم سواء في الخارج أو في الداخل في معالجة الأحوال الراهنة لا يرتاحون إلى الروح المشيع به المنشور (يريدون الميثاق) ولا يوافقون عليه بصورة قطعية لأنهم يعتقدون أنه لا يأتي إلى البلاد سوى الضرر الفادح ، هذا ، ودمتم لإطفاء الفتنة وفقكم الله لكل خير .

٩ محرم الحرام ١٣٥٤

محمد العبطان ، علوان السيد عباس الياصري ، حاجي عبد الواحد ، السيد محسن أبو طيبيخ ، حاج سعدون الرسن ، حاج سلمان الجيار ، عبود الليمص ، سيد حسن العذاري ، سيد محمد السيد محمود الياصري ، شلتاغ الجمالي ، المخلص عبد السادة ، شنشول الحاج حسن آغا ، حاجي عجه الدالي ، عمران الجياد ، شهيد الحاج جواد ، صادق الكاظم ، علي المزل ، مهدي العسل ، عبدالمهدي الجينه ، حرش الحثال ، حبيب الحيزران ، مظهر الشاوي ، حاجي عباس الحاجي لهوف ، مزهر السمرمد ، عمران الزنبور ، عبد الحسين الظاهر ، سوادى الحسون ، حمزه الحاج سرعان ، حسين العلوان ، حاجي شعبان .

✽ موقف الشيخ ✽

وقد حار الشيخ محمد الحسين في السير بالزعماء ، والتوفيق بين وجهتي نظرهم في الحلف ، وفي الكتاب الموجه اليه . ورأى أن التطاحن الحزبي سيعرض الطرفين إلى الهلاك ، والبلاد إلى الدمار لما ينويه كل منهما من الشرور ، فاستقر رأيه على التخلص من هذا المأزق بدعوة الطرفين إلى نبذ الحزبيات ، وانتظار نتيجة تشبثاته في (ميثاق الشعب) فأصدر البيان التالي :

✽ هذا البلاغ للناس ✽

حيث أن زعماء قبائل الفرات ، الناهضين في طلب الإصلاح ، قد رفعوا إلينا مطالبهم ، وعرفونا برغائبهم في عدة مواد قانونية ، كي تعرض على المراجع العالية ، ويجري إيجابها إن شاء الله ، فالواجب من أجل ذلك المحافظة على الأمن ، وعدم القيام بأي حركة يخشى منها اختلال النظام ، وانحلال جبل الأمن ، حتى تجري المفاوضات بالإصلاح ، في جو هادئ . وننظر ماذا تسفر عنه المطالبات من النتائج ، ويكون العمل حينئذ بما يقتضيه التكليف في وقته . كما أن من الواجب الحتم أيضاً على كل فرد من أفراد الأمة من زعماء ، وغيرهم ، قطع كل صلة له مع الأحزاب ،

وعدم الارتباط بأي حزب كان ، فإن الحزبية هي منبع كل فتنه ، ومطمع كل بلا . ومحنة ، ومبعث كل شقاء وعناء .

الأحزاب هي التي أهلكت العباد ، وأخربت البلاد ، وجرت الولايات على هذه الامة البائسة ، والمملكة العراقية الفتية ، والأحزاب هي التي جعلت الأخوين في بيت واحد ، ومن أب وأم واحدة ، يتعاديان ، فيتخاصمان ، فيتضاربان ، فيهلكان معاً ؛ الأحزاب مطايا يركبها شياطين معدودون ، فيعبرون بها إلى مقاصدهم الشخصية ، ومنافعهم الذاتية ، فيسعد الأقل ، ويشقى الاكثرون ؛ الأحزاب في الشرق داء . وفي الغرب دواء . أفراد معدودون يتلاعبون على أكتاف الامة ، وعلى الأغوار ، والبسطاء منهم ، ويضحكون على ضعفاء العقول ، فالخذر الخذر أيها الناس من الأحزاب ، وكونوا أيها الناس من حزب الله فإن حزب الله هم الغالبون ولا ينبثك مثل خبير .

محمد حسين آل كاشف الغطاء

١٢ محرم الحرام سنة ١٣٥٤

✽ حوادث مختلطة ✽

١- توفيت والدته « الملك غازي » في يوم الاربعاء ٢٧ مارت ١٩٣٥ « بالسكتة القلبية » وشيعت إلى مرقدها الأخير باحتفال رسمي ، ونكست الأعلام ، خلال أيام الحداد ، على الدوائر الرسمية .

٢- هبت على العراق رياح شديدة جداً ، وبسرعة ٧٥ ميلا في الساعة ، في يوم السبت الموافق ٣٠ مارت ١٩٣٥م فشملت أضرارها أنحاء المملكة كافة ، ومات بسببها زهاء ١٥٠ نسمة ، وتخربت بيوت وقلاع كثيرة ، وغرق جسر بغداد من تأثيرها .

٣- كانت الوزارتان « الايوبية الاولى » و « المدفعية الثالثة » عطلتا عدداً كبيراً من الصحف الادبية والسياسية ، فقرر مجلس الوزراء . في جلسته المنعقدة في يوم ٨ نيسان ١٩٣٥ الإفراج عن الصحف المعطلة كافة ، وأذاع « مكتب المطبوعات » البيان التالي :

قرر مجلس الوزراء . في جلسته المنعقدة في ٥ محرم ١٣٥٤ الموافق ٨ / ٤ / ١٩٣٥ الإفراج عن الصحف المعطلة ، فعلى أرباب الصحف ، التي يشملها هذا القرار ، ويجب إجراء بعض المعاملات بتمتضي قانون المطبوعات لإصدارها مجدداً ، مراجعة هذا المكتب لإتمام المعاملات القانونية اللازمة . أما الصحف المعطلة ، والمفرج عنها بهذا القرار ، والمستكملة الشروط القانونية ، فلها أن تستأنف الصدور من الآن .

٤- سافر جلالة الملك إلى « مدينة الموصل » صباح الخميس ١٨ نيسان ١٩٣٥ لزيارة آثار قصر الحضر ، وعاد إلى العاصمة يوم ٢٢ من الشهر المذكور ، وقد صحب جلالتة لفيف من الوزراء السابقين .

٥- طغى الفرات في منتصف المحرم ١٣٥٤ (نيسان ١٩٣٥) طغياناً هائلاً ، فدمر الطرق ، وأهلك الزروع ، وأحدث عدة كسرات في سدود ألوية الدليم ، والحلة ، والديوانية ، وتعطلت بسببه طرق المواصلات ، وبلغت الأضرار أكثر من مئة ألف دينار .

٦- أجرت الحكومة تبدلات مهمة بين كبار الموظفين ، فأقصت عن الادارة بعض المتصرفين والقائمين ، ومديري النواحي ، الذين كانوا سبباً في شيوع الاضطرابات في المملكة ، وأحلت محلهم من رأت فيه الكفاءة والنزاهة ، ثم أحدثت وظائف هامة في الوزارتين ، الداخلية والمالية ، اقتضتها مصلحة البلاد (كما تقول) لتسريع معاملات الناس ، وتوزيع العدل بينهم بوجه أخص .

٧- تبنت الوزارة مشروع إقامة جسرين حديديين عائمين في قلب العاصمة ، نصبت أحدهما بمكان « جسر مود » والثاني بالقرب من « الجسر القديم » .

٨- أنهت الوزارة خدمات ليف من كبار الموظفين البريطانيين المستخدمين في دواوين الحكومة العراقية ورفضت تجديد عقود الذين انتهت خدماتهم من هؤلاء .

٩- رزق الملك غازي مولوداً ذكراً في صباح اليوم الثاني من أيار ١٩٣٥ م سماه فيصلاً تيمناً باسم جده « الملك فيصل » فعطلت ، بهذه المناسبة ، دوائر الحكومة ، وأقيمت ولائم الأفراح في البلاط الملكي ، وخفضت محكميات بعض المسجونين ، وتبودلت برقيات التهاني والتبريك .

١٠- صدرت الارادة الملكية في يوم ١١ ربيع الاول و ١٢ حزيران ١٩٣٥ بتنفيذ قانون الدفاع الوطني رقم ٩ لسنة ١٩٣٤ وتنفيذه يكون العراق قد استكمل شرطاً أساسياً من شروط الاستقلال .

١١- وصل إلى بغداد في يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٥ م الشيخ أحمد الجابر ، أمير الكويت ، فأقام الملك غازي حفلة شاي تكريماً لسموه ، وجرت بينه وبين المسؤولين محادثات هامة عن التهريب ، قطع سموه عهداً بأن يعد قوة كافية لمكافحة التهريب ، على أن تتصل هذه القوة بالقوات العراقية لتشارك معاً في هذه مكافحة .

١٢- أخذت الوزارة بمشروع ربط « الموصل » بـ « بغداد » بالسكة الحديدية ، واتفقت مع شركة امتياز نفط غربي دجلة على مد خط بغداد - بيجي إلى الموصل فتل كجك لتنفيذ هذا المشروع المفيد .

١٣- أوفدت الحكومة وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، إلى أوروبا في مهمة خاصة في يوم ٢٧ تموز وعهدت وكالة وزارة الدفاع إلى رئيس الوزراء مدة تعيب الوزير عن العراق ، وقد عاد العسكري إلى بلاده في يوم ١١ أيلول سنة ١٩٣٥ .

١٤- أقيم مهرجان شعبي كبير في بغداد لتسمية ثلاث طائرات بأسماء الألوية (بغداد ،

والعمارة، والحلة) وهي الأولوية التي ساهمت في خدمة القوة الجوية الملكية العراقية بجميع التبرعات لشراء الطائرات وتقديمها إلى الجيش العراقي .

✽ بين ايران والعراق ايضا ✽

لما تكونت « الوزارة الهاشمية الثانية » أوفدت إلى جنيف في يوم ٤ أيار ١٩٣٥ كلا من وزير الخارجية، نوري السعيد، ووزير العدلية، محمد زكي، لحضور مذاكرة مجلس عصبة الأمم في الخلاف العراقي - الايراني على الحدود، فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء الهاشمي، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني، وبعد أن عاد الوزيران إلى العراق رأت الوزارة أن تطلب إلى « سكرتارية عصبة الأمم » تأجيل النظر في هذا الخلاف وأن تقوم الحكومتان: العراقية والايرانية بمفاوضات مباشرة لعله، وعلى هذا أوفدت إلى طهران في صباح اليوم الخامس من آب سنة ١٩٣٥ وفداً قوامه كل من وزير الخارجية نوري السعيد، ووزير العدلية، محمد زكي، ومدير الخارجية، نصرت الفارسي، ومدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية، جميل السلام، والمفتش الاداري، تحسين العسكري، والخبيرين البريطانيين: الميجر آدمونس، والكولونيل وارد، للعدالة مع الموظفين الايرانيين المختصين في هذه القضية، وقد نائب وزير الداخلية مناب وزير العدلية، وتولى رئيس الوزراء وكالة وزارة الخارجية. ولما حظي السيد نوري السعيد بين يدي جلالة شاه إيران، وجرى حديث الخلاف بين القطرين المجاورين، اعترف الشاه بمشروعية معاهدة أرضروم، التي يستند اليها العراق في وجهة نظره، إلا أنه التمس أن يتنازل العراق عن نحو ثلاثة كيلومترات في « شط العرب » لتتمكن المراكب الايرانية من الرسو فيها، فأجاب نوري باشا أنه مستعد لعرض هذا الطلب على الحكومة العراقية، لأنه غير مفوض الآن ليت في أمر كهذا، ولما نظر مجلس الوزراء في تقرير السيد السعيد سجل قراراً خطيراً مآله :

ان القانون الانساني العراقي لا يجيز التنازل عن أي شيء في العراق، ولهذا فلا يمكن إجابة طلب الشاه، إلا أنه من الجهة الثانية وافق على إعطائه المسافة المذكورة بطريق الإيجار، بشرط أن تجيب إيران مطالب العراق المشروعة في بقية القضايا المختلف عليها، وعلى كل فقد عاد الوفد إلى بغداد في ٢٦ آب سنة ١٩٣٥ فأذاعت الحكومة البيان الآتي :

✽ بيان رسمي ✽

نشر في طهران، مساء أمس الأول، البيان الرسمي المشترك، عن نتائج المفاوضات بين العراق وإيران، وهذه ترجمته :

في أثناء إقامة الوفد العراقي في طهران ، جرت المفاوضات بين الوفد المشار اليه ، والحكومة الايرانية الامبراطورية ، بروح مشبع بالود والصداقة ، وقد أزيل القسم الأعظم من سوء التفاهم السابق ، وأخذ الاتفاق التام بين الطرفين يظهر الآن . ونظراً لضرورة حضور ممثلي الطرفين في اجتماع مجلس عصبة الامم القادم ، لم يبق في الوسع إنهاء المفاوضات في طهران ، وعليه تأجلت المفاوضات . والفريقان عازمان على الاستمرار عليها في جنيف ، بنفس الروح الصميم الذي سارت عليه حتى الآن ، والامل وطيد في الحصول على نتيجة حسنة حاسمة سريعة .

٢٥ آب سنة ١٩٣٥

نوري السعيد وزير الخارجية العراقية باقر كاظمي وزير الخارجية الايرانية^(١) وكان وزير العدلية ، محمد زكي ، قد انتخب رئيساً لمجلس النواب ، وهو في « طهران » فعاد إلى بغداد في ١٢ آب ١٩٣٥ أي قبل أن يعود الوفد بأربعة عشر يوماً . وسافر الوفد العراقي إلى جنيف في ٦ أيلول ١٩٣٥ ليطلع أعضاء العصبة الأنمية على نتائج المفاوضات التي جرت مع ايران ، فلبث فيها إلى نهاية الشهر المذكور ، وعاد إلى بغداد في ٤ تشرين الاول ١٩٣٥ فقررت الحكومة العراقية سحب شكاوها ضد ايران ، على أن يحل الخلاف بين الطرفين مباشرة . وفي يوم ١٧ كانون الاول ١٩٣٥ م وصل إلى بغداد وفد ايراني من كبار موظفي وزارة الخارجية الايرانية للدخول في المفاوضة اللازمة لحل هذا الخلاف ، وتألف وفد عراقي من مدير الخارجية العام ، نصرت الفارسي ، ومدير المالية العام ، يوسف غنيمه ، ومدير الداخلية العام ، خليل اسماعيل ، لمفاوضة هذا الوفد ؛ ولكن انشغال الوزارة بتهدة الحالة في الفرات الأوسط أخر البث في الموضوع ، فلما تسلمت « الوزارة السلجانية » مقاليد الحكم في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ عقدت اتفاقية مع ايران جعلت بموجبها السيادة في شط العرب مشتركة بين العراق وايران .

عمل المجلس النيابي

اصطدم المجلس النيابي ، الذي جاءت به « الوزارة الأيوبية الاولى » بانتقادات كثيرة ، وسلقت الأساليب التي اتبعت في جمعه بألسنة حداد ، وطعن مجلس الأعيان في مشروعيته ، طعنة نجلاء ، في جوابه على خطاب العرش ، فلما جاءت « الوزارة الهاشمية الثانية » إلى دست الحكم ، كان عليها أن تمن النظر في أحد الحلول التالية لفض الخلاف القائم حول مشروعية هذا المجلس :

- ١- حل المجلس المذكور ، والبدء بانتخاب مجلس ، تمثل فيه إرادة الأمة تمثيلاً صحيحاً .
- ٢- تعطيل الحياة النيابية في العراق ، إلى أجل غير مسمى ، حتى تعود المياه إلى مجاريها .
- ٣- الاستمرار على عقد جلسات المجلس المذكور ، حتى ترى الوزارة فيه رأياً .

وارتأت الوزارة أن تأخذ بالحل الأول ، ولكنها اختلفت في ذكر الأسباب التي تركز إليها تبخير هذا الحل . فهل هي تؤيد الأعيان القائلين بعدم مشروعية الانتخابات ، التي أجريت لهذا المجلس فتظعن في القوانين التي صدرت عنه ، أم تخلق أسباباً أخرى ؟

تأمل الهاشمي في هذه الناحية تأملاً طويلاً ، عدّه خصومه وهنا فيه ، فجمعوا النواب ، وعقدوا جلسة قرروا فيها عدم تأييد الوزارة بصورة مطلقة ، ثم ألفوا وفداً ذهب إلى البلاط الملكي ، وطلب إلى الملك إقالة الوزارة بدعوى أنها قامت على أسس غير مشروعة ؛ فطيب الملك خواطرهم ، واستأنف الوزراء البحث في موقفهم من هذا المجلس ، الذي أخذ يناصبهم العداء جهاراً ، حتى استقر الرأي على أن فقدان الثقة بين الوزارة الجديدة والمجلس القائم ، هو السبب الذي يمكن الركون إليه لحل المعضلة فاستصدرت الوزارة الإرادة الملكية الآتية :

« لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التأزر بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ولما كانت الظروف الحاضرة تستلزم بأن يكون التأزر بين السلطتين على أتم ما عليه لتتمكن الوزارة من القيام بأعمال إصلاحية خطيرة ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التأزر بينها وبين مجلس النواب الحالي فقد أصدرت إرادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ٢٦١ من القانون الاساسي وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه رئيس الوزراء ، بجل مجلس النواب والبد . بانتخاب مجلس جديد »

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر محرم سنة ١٣٥٤ واليوم التاسع من شهر نيسان ١٩٣٥

غازي

رئيس الوزراء - ياسين الهاشمي

وقد احتج « حزب الوحدة الوطنية » على هذا الحل وعلى تصرفات وزير الداخلية ، التي زعم أنها مخالفة للقوانين ، فلاطف الملك المحتجين ، وصرفهم بكلمات معسولة ، فلما أعيد انتخاب ثلث أعضاء « المجلس المنحل » في « المجلس الجديد » انفضوا عن حزبهم وصاروا يؤيدون « الوزارة الهاشمية » تأييداً مطلقاً .

﴿ تعطيل حزب الحكومة ﴾

ثم رأت الوزارة أن البلاد تضح كثيراً من وجود أحزاب متنافرة ، وكتلات نيابية متخاصمة ، وأن رجال الدين يمشون الناس على وجوب « مقاطعة الأحزاب » لأنها في الشرق دا ، وفي الغرب دوا . فعمدت إلى تعطيل حزبها « حزب الإخاء الوطني » وتوقيف جلساته ، وقدمت لجنة الحزب العليا اقتراحاً إلى مؤتمر عام عقد في بناية الحزب في يوم ٢٩ نيسان ١٩٣٥ لمعالجة هذا الموضوع .

وكانت الفكرة التي سادت المؤتمر أن وضع البلاد الراهن يقضي بتوحيد الكلمة ، والتفاف القلوب للعمل بما فيه مصلحة الوطن .

وارتأى الحزب أن يأخذ بدعوة الامة لتكون يداً واحدة ، وحزباً واحداً ، تسير وفق مصلحة المجموع ، وتعضد العاملين في سبيل هذا الشعب وتقدمه وازدهار البلاد ، حتى إذا تم ذلك لا يبق هنالك لزوم لأعمال الأحزاب كل بمفرده ، فاتخذ المؤتمر هذا القرار :

✽ بيان منه اللجنة العليا ✽

« نظر المؤتمر العام لحزب الإخاء الوطني في اجتماعه المنعقد في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٥ في الاقتراح المقدم من اللجنة العليا بشأن موقف البلاد الحاضر وما يتطلبه من العمل لتطبيق الإصلاحات الخطيرة وبعد المداولة أصدر قراره التالي :

إن البلاد في أمس الحاجة لتوحيد الكلمة والجهد لقطع المراحل الاخيرة لتصل إلى أهدافها الوطنية سواء من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ولاجل تنفيذ هذه الغاية النبيلة لا بد من إفساح المجال لابناء البلاد الفيارى على مصلحتها أن ينبذوا التحيزات القديمة ويتحدوا لتكوين جبهة واحدة تعضد الخطط الإصلاحية المنوي تطبيقها .

وعليه توقف جلسات الحزب وتعطل أعماله السياسية على أن يسعى رجاله لتوحيد كلمة الامة وإدماج الأحزاب في هيئة واحدة » ^(١)

وقد علقت جريدة الطريق (المهدية) على هذا القرار في عددها المرقم ٦٣٣ بما يلي :
والمأمل في هذا البيان الذي أذاعته اللجنة العليا لحزب الإخاء الوطني يرى أن هذا الحزب قد ضحى تضحية كبرى في سبيل الدعوة إلى توحيد الكلمة وإدماج الأحزاب في هيئة واحدة ونسي هذا الحزب نفسه وعطل حياته السياسية والاسس التي تألف عليها لأجل جمع الامة تحت لواء واحد ونحن نكبر فيه هذا العمل ونحجب بالفكرة القائلة بتوحيد الجهود والأعمال لتصل الامة إلى أهدافها الوطنية سواء من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية (انتهى المقصود)

(١) لما سافر نوري السعيد ، وزير الخارجية في الوزارة الأبوية الأولى ، إلى « جنيف » في أيلول ١٩٣٤م لحضور جلسات « عصبة الامم » أثناء مناقشة « القضية الآثورية » مر بأفقره ، واجتمع بوزير العراق المفوض ، تاجي شوكت ، وقد أقيمت مأدبة عشاء له حضرها رئيس الجمهورية التركية ، كمال أتاتورك ، بصفته الشخصية ، فجرى حديث المفاجئة التي أصابت العراق بارتحال مؤسس كيانه ، الملك فيصل الأول ، إلى دار البقاء ، فأعرب الرئيس التركي عن بالغ أسفه ، وعميق حزنه لهذه المفاجئة ، ونصح الوزيرين : تاجي شوكت ونوري السعيد أن يأخذ العراق ببداً قيام « حزب واحد » تنخرط فيه الأحزاب السياسية كافة ، وتعمل يداً واحدة لما فيه خدمة الصالح العام على نحو ما هو جار في تركيا .

هذا ما حدثنا عنه تاجي بك شوكت ، ويلوح لنا أن الخطوة التي خطاها السيد الهاشمي في حل حزبه « حزب الاخاء الوطني » مستمدة من فكرة أتاتورك او مستوحاة من نصيحته .

وقد سألنا رؤساء بقية الأحزاب عن موقفهم من هذا القرار ، فأجابنا بعضهم أنه إذا كانت هناك مصلحة وطنية في توقيف أعمال الأحزاب فهو يؤيد هذا الاقتراح ، أما إذا كان القصد منه جر مغنم فلا ...

✽ ثورة الرميثة الاولى ✽

توطئة

في الوقت الذي تقرر « الهيئة العليا لحزب الإخاء الوطني » وقف أعمال الحزب السياسية ودعوة أبناء البلاد كافة لتوحيد الكلمة وخدمة الأمة خدمة صادقة ، وفي الوقت الذي تشرع « الوزارة الهاشمية الثانية » في تطهير الإدارة من أدرانها والضرب على أيدي العابثين بمقدساتها تعمل الحزبية عملها في الخفاء للقيام بثورة مسلحة ضد الوزارة المذكورة وإسقاطها ؛ فقد أراد خصوم الوزارة الهاشمية أن يلعبوا الدور الذي لعبه الاخاثيون في إسقاط الوزارتين الايوبيه الاولى والمدفعية الثالثة ، فأخذوا يجرضون القبائل على التمرد ، وجمعوا لذلك بعض المبالغ التي ارسلت لتوزع على الافراد ، بغية إثارتهم^(١)

لماذا ثارت الرميثة ؟

كانت « الوزارة الهاشمية » شاعرة بالذسائس التي كانت تحاك ضدها في طي الخفاء ، وكانت حذرة للغاية من القبائل التي استهواها خصومها ، فكانت تحطّب ودها بمختلف الطرق ، حتى أنها أرسلت أعوانها من « الرؤساء » لاستمالة هذه القبائل ، ولكن يظهر أن الرؤساء لم يجدوا في رسل الحكومة أهلية للوساطة ، فبرزوا منهم ، ولاسيما وقد كانت بين الطرفين ضغائن قديمة وأحقاد دفينه . يضاف إلى ذلك أن الشرطة كانت قبضت في مساء اليوم الثاني من صفر سنة ١٣٥٤هـ ، والسادس من مايس سنة ١٩٣٥م ، على الرجل الروحاني « الشيخ أحمد أسد الله » بدعوى أنه كان يجرّض قبائل الرميثة على عدم احترام السلطة ، فاعتقدت القبائل في هذه الناحية أن هذا الاعتقال جرى بتجريض من رسل الحكومة وأعوانها ، فما كان منها إلا أن هاجمت سراي

(١) ان التمرد الذي وقع من قبل فريق من عشائر الفرات لم يكن في الحقيقة تمرداً على قوانين الدولة ونظمها ، بل كان تمرداً على ظلم الذين يمثلون الدولة في تلك المناطق . إن طغيان هذا الفريق من الموظفين هو الذي بمت الفتنة وحدث هذه التلمة . وان الذسائس والمكائد واعمال المفرضين وسعت هذه الحوادث حتى أصبحت سلامة الدولة في خطر .

حاشية ثانية

تقول الحكومة في بيانها الرسمي الصادر في ٨ حزيران ١٩٣٥
[تنفي الحكومة ما زعمته جريدة « صون بوسته » الصادرة باللغة التركية في الأسبانه من أن لرجال الدولة ، كصاحب الفخامة جميل بك المدني ، ضلما في حركات التمرد] اه

الحكومة في ٣ صفر ، ٧ مايس ، وحاصرت الحامية^(١) وقامت بأعمال ذكرها البيان الحكومي ، الذي سيأتي نصه ، وكان « مجلس الوزراء » اتخذ في جلسة ٩ أيار سنة ١٩٣٥ هذا القرار :
« نظراً لاتيان الشيخ أحمد أسد الله أعمالاً تعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها ، مما ينطبق على حكم المادة الأولى من مرسوم إسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٣ فقد قرر مجلس الوزراء إسقاط الجنسية العراقية عنه استناداً إلى المادة المذكورة »
وقد عثرنا على الوثيقة التالية ننشرها بحروفها كأول تاريخ للثورات التي تعاقبت على الفرات الأوسط في أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » :

حضرة مولانا حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء دام ظله .
بعد إعراض اخلاصنا لديكم . مولانا نخبركم لا أخبرتم بمكره منصوص المدة الماضية نحن دعوتنا سامية وفي مخابرتكم ولم نزل تأمرونا بالهدوء والسكون وفي يوم ٢ صفر الساعة ١١ نهراً أخذ الشيخ الفاضل احمد اسدالله خديعة على حين غفلة من الناس جميعاً وشاع خبر عند العاشر الساعة واحدة ليلاً فهاجت عموم عشائر الرميثة وهجموا على ناحية الرميثة وأخذوا المحطة وقطعوا القطار وحاصروا الحراي الرميثة وأيضاً أتت طيارة وضربت رشاش فضربوها وقتلوا أهلها فيها فوقعت وأهلها ميتين موت . والآن نحن مستعدين للحرب وفي تمام الاتحاد وانشاء الله هذا أول نصر ببركات دعائكم ونرجو من لطفكم تشرفونا بجواب وعموم عشائر بني احجيم وظوالم وبني ازيرج وجميع العشائر مستعدين وممثلين الامركم ونسأل الله النصر بوجودكم ومتعنا الله ببقائكم آمين وافنا ما تحركنا حتى اعتدوا علينا وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٧ صفر ١٣٥٤

« غوام » (٢)

رئيس أبوجياش رئيس أبوجياش رئيس ظوالم رئيس ظوالم رئيس ظوالم أعاجيب
حاج عبد البهاض محمد الغريز دلي الراضي موسى أكتويني مصطفى الجبار علي الطشاش
أعاجيب حسين الزغير ، جواد الشعلان ، ظوالم محمود الساجت ، ظوالم كامل القيث ، ظوالم حسين الحاجم ، أعاجيب مطلق الحسن .

(١) كانت هذه الحامية [وعدها ٩٠ شرطياً و١٣ موطلاً مدنياً] قد احتاطت للعواريء فحاصرت نفسها بنفسها في هذا السراي ، وشرعت القتال في نهب سوق الرميثة وما في محطة القطار من اموال وجيوب واثاث مدة لشحن (٢) الشيخ خوام العبد العباس - رئيس بني ازيرج في لواء الديوانية - من الرؤساء المعروفين بكرم النفس وحب الخير ، إلى جانب ورعه وطيب سريرته ، وقد اعتاد ان يسار الحكام وبقي شر الدساس ، ولكنه لما وجد ان حركة الشينين : عبد الواحد الحاج سكر وشعلان العطية أدت إلى سقوط وزارتين متعاقبتين هما « الوزارة الأيوبية الأولى » و « الوزارة المدفعية الثالثة » انضم إلى خصوم « الوزارة الهاشمية الثانية » من رؤساء العوايد ، والمحبدات ، وبني حجيم . وكان الشيخ احمد اسد الله ، وكيل الحجة السيد ابو الحسن ، يقيم في الرميثة على مقربة من ديرة الشيخ خوام ، وبيت الدعوة لهذا الشيخ القلي ، كما كان يؤيد الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، فلما قررت الوزارة إخراج الشيخ احمد من العراق - على نحو ما ذكر - اتخذ الشيخ خوام من هذا الإخراج سبباً مباشراً لمهاجرة الحكومة بالعلاء فكان ما كان .

أما البيان الحكومي الصادر عن هذه الحركة فهذا نصه :
 « اعتدى ليلة أمس بعض العشائر على طريق المواصلات في منطقة الرميثة ، مما سبب توقف حركة القطار بين السماوة والديوانية ، وعلى أثر ذلك سافر فخامة وزير الداخلية إلى الديوانية ، لتفقد الحالة عن كثب ، ولإعداد التدابير التأديبية ، التي قررت الحكومة القيام بها فوراً . أما في المناطق المجاورة ، فالرؤساء هناك ، قابلاو فخامة وزير الداخلية ، وعرضوا إخلاصهم ، وأعربوا عن استعدادهم لتنفيذ أوامر الحكومة »
 ٩٣٥ / ٥ / ٨ مكتب المطبوعات^(١)

نبي محامين

وادعت الحكومة أن للمحامين الفاضلين : ذيبان الغبان ، ومحمد الجرججي ، اتصالا ببعض رؤساء القبائل الثائرة ، فساقتهما إلى المحكمة لإجراء محاكمتها ، وقد قررت المحكمة بتاريخ ١٣ مايس ١٩٣٥ وضع كل منهما تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة كاملة ، فأبعدا إلى كركوك ، ولبثا فيها نحو ستة اشهر حيث سمح لهما بالعودة إلى العاصمة بعد صدور قانون العفو العام عن جميع الثائرين .

طائرة بريطانية تهوي

على أثر اندلاع لهيب الثورة في الرميثة ، استقل وزير الداخلية إحدى الطائرات العراقية للشخص اليها ، وفيما هو في الجو ، طراً طارىء على طائرته ، فسقطت بالقرب من « عنك » ولكنه لم يصب بمكره .

وسافر بعد الوزير السيدان محسن أبو طيخ ، وعلاوان الياسري ، والشيخ عبد السادة ، للعمل على تهدئة الحالة العامة ، وإرجاع الثائرين إلى حظيرة الطاعة ، فأخفقوا .

وركب مهندس السكك الحديدية - وهو انكليزي - إحدى الطائرات البريطانية من « الناصرية » إلى موطن الثورة « الرميثة » ليكتشف مواضع قلع قضبان السكة الحديدية فظن أنها الثوار طائرة عراقية ، وصوبوا عليها النار فأسقطوها ، وحرقوها ، فعزز سقوط هذه الطائرة معنويات الثوار ، ولكنهم في الوقت نفسه الفؤا حرساً من فرسانهم تولى نقل جثتي المهندس البريطاني « يومان » والطيار « هو كتر » إلى محطة الإمام حمزة حيث اقلها القطار إلى بغداد وجرى دفنها في مقبرة الجنود البريطانية في الهندي .

وفي ذلك يقول البلاغ الرسمي الصادر في ٩ مايس ١٩٣٥ :

بيان

« قامت مفارز الشرطة بمحركات الاستطلاع في منطقة الرميثة ، واحتلت بعض النقاط المهمة ،

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٤٣) بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥

من دون أن تلقى في طريقها ما يمنعها ، ولم تحدث اليوم حركة من جانب المتمردين تستحق الذكر .
وبينما كانت إحدى الطائرات البريطانية قائمة بواجباتها المعتادة ، ظهر أمس ، في أثناء مرورها
بالمنطقة المذكورة ، من دون أن يكون لها أية صلة بالحركات التأديبية إذ أطلقت عليها عبارات نارية
فسقطت واحتترقت «
١٩٣٥/٥/٩ مكتب المطبوعات^(١)

سوق القوات الحكومية

وسارعت الحكومة إلى سوق القوات التأديبية ، فحشدت في « الديوانية » و « السماوة » عدداً
من الأفواج العسكرية لحصر منطقة الثورة في أضيق دائرة ممكنة ، وأندرت المتمردين بوجوب
الاستسلام خلال ٢٤ ساعة ، فإن لم « يطيعوا ذلك فتضطر الحكومة إلى تأديبهم باستعمال القوة »
ولما لم ينفذ فيهم هذا الإنذار ، القت عليهم الطائرات إنذاراً ثانياً لإبعاد النساء والعجزة ، وتهديداً
لرمي القنابل وشرع في القاء القنابل فعلاً ، بعد مضي مدة الإنذارين ، فكان للقصف الجوي مفعوله
السريع ، وهذا هو نص « الإنذار الأول » ٩ مايس ١٩٣٥ :
إلى عشائر منطقة رميشة - سماوة

« تطلب الحكومة ، بهذا الإنذار ، من العشائر المتجمعة في منطقة رميشة - سماوة ، والقائمة
بأعمال مخالفة للأمن والنظام ، أن يخلدوا إلى الهدوء ، ويرجع كل منهم إلى أعماله الاعتيادية ، وأن
يعرضوا الطاعة إلى الحكومة خلال مدة ٢٤ ساعة ، اعتباراً من تاريخ هذا الإنذار ، وإذا لم
يطيعوا ذلك فتضطر الحكومة إلى تأديبهم باستعمال القوة .

« متصرفية لواء الديوانية »

« الإنذار الثاني » ١٠/٥/١٩٣٥

إلى العشائر المتمردة في منطقة رميشة - سماوة

« بما أن مدة الإنذار الأول قد انتهت ، ولم تحصل الإطاعة المطاوعة ، فقد قررت الحكومة
استعمال القوة فعلاً ضد المتمردين ، وسيبدأ الضرب بالطيارات حالا ، وعليه تطلب الحكومة من
العشائر المتمردة عزل الأبرياء من النساء والأطفال والعجزة إلى محل آخر لتلاصيحهم أذى »
إعلان الأحكام العرفية

نصت المادة ١٢٠ من القانون الأساسي العراقي على أنه « في حالة حدوث قلاقل ، أو ما يدل
على شيء من هذا القبيل ، في أية جهة من جهات العراق ، أو في حالة حدوث خطر من غارة عدائية
على أية جهة من جهات العراق ، للملك السلطة ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، على إعلان الأحكام
العرفية بصورة مؤقتة في أنحاء العراق ، التي قد يمسها خطر القلاقل والغارات »

واستناداً إلى هذا النص استصدرت الوزارة الإرادة الملكية التالية في ١١ مايس ١٩٣٥ :

« أصدرت إرادتي الملكية بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الأساسي

بناء على ما عرضه وزير الدفاع وقرره مجلس الوزراء ؟

بإعلان الأحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة وفي المحلات المجاورة لها التي يعلن قائد القوات العسكرية المراقبة في لواء الديوانية عن أنها تابعة للحركات العسكرية إلى أن يعاد الأمن إلى نصابه في اللواء المذكور .

على وزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الحادي عشر من شهر مايس

سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي - رئيس الوزراء »

جعفر العسكري - وزير الدفاع

تعطيل القوانين

وفي ١٣ مايس صدرت الارادات الملكية التاليتان ، بتوقيف القوانين كافة ، في المنطقة الثالثة ، بحيث تكون الادارة الملكية فيها إدارة عسكرية صرفة ، ويكون قائد القوات العسكرية المراقبة في لواء الديوانية المرجع الأعلى لجميع الادارات ، داخل هذه المنطقة المذكورة :
الرقم ١٧٤ - أصدرت إرادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع وقرره مجلس الوزراء .

بتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون إدارة الألوية وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوي العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون القضاة والحكام والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس (حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المراقبة في لواء الديوانية) بالإجراءات والمحكات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المنوه عنها في الإرادة الملكية المرقمة ١٦٩ والمؤرخة في ٨ صفر سنة ١٣٥٤ الموافق ١١ مايس سنة ١٩٣٥

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الثالث عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٥

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء

رشيد عالي
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

جعفر العسكري
وزير الدفاع

الرقم ١٧٥ - أصدرت إرادي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع ؛

بأن تكون الإدارة الملكية في المناطق المعلنة فيها الأحكام العرفية بموجب الإرادة الملكية المرقمة ١٦٩ والمؤرخة في ٨ صفر ١٣٥٤ الموافق ١١ مايس سنة ١٩٣٥ إدارة عسكرية صرفة وأن يكون قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية المرجع الأعلى لجميع الإدارات داخل المناطق المنوه عنها وله صلاحية توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يتراءى له

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الثالث عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٥

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء

رشيد عالي الكيلاني
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

جعفر العسكري
وزير الدفاع

المركة الفاصلة

وما كادت القوات التأديبية تصل إلى المنطقة الثائرة حتى طوقت الثائرين تساعدها القبائل التي بقيت على ولائها للسلطة من جهة ، وبناصرها الرؤساء الذين أخلصوا للحكومة كسوادي الحسون وإخوته من بني عارض فأخذوا يشتتون شمل الثوار من جهة أخرى^(١)

وتقدمت هذه القوات نحو « الرميثة » يسندها قصف المدافع من البر ، ورمي الطائرات من الجو ، فاشتراك الفريقان ، الجيش والثوار ، في معركة قال عنها البيان الحكومي أنها كانت «مقاومات طفيفة » وقال عنها الثوار أنها « كانت حامية الوطيس » واصيب « الشيخ خوام » بطلق ناري جرحه جرحاً مكن الحكومة من القبض عليه وتشيتت جل أعوانه ، وفي ذلك يقول البيان الحكومي :

« تقدمت أرتال الجيش نحو الرميثة ، ولم تصادف سوى مقاومات طفيفة ، تشتت بنتيجتها

(١) سادتي ، إن بيان الحكومة الرسمي الذي نشرته عن الحركات يه دلبس قاطع بقوله ان اشتراك جهود ابناء البلاد المخلصين هو الذي قضى على حركات التمرد وكان من الواجب على الحكومة ان تشكرهم في بيان رسمي ولكنهم ابوا ورفضوا هذه المكافاة عن إخلاص لا عن غرض آخر ، ولاني بموقفي هذا اسجل مرة أخرى شكر الحكومة لهؤلاء المخلصين .
[رئيس الوزراء في مجلس النواب يوم ٤ ايلول سنة ١٩٣٥]

المتمردون من بني زريع ، وقدم رؤساء البوحيان والظوالم المهمون طاعتهم اليوم إلى وزير الداخلية وقبض على خوام رئيس بني زريع جريحاً وعلى هذا أصبحت منطقة الرميثة تحت سيطرة الجيش «
١٦ / ٥ / ١٩٣٥
مكتب المطبوعات^(١)

احتلال الرميثة

وعلى الرغم من قبض السلطة على الشيخ خوام ، وتشنت جل أعوانه ، فقد استمرت وحدات الجيش في إطلاق النار . وكان الموالون يشبطون عزائم المقاومين ويمنهم بمختلف الوعود . وفي يوم ١٧ مايس ١٩٣٥ كان الجيش على أبواب « الرميثة » فدخلها بعد مقاومة طفيفة ، وأنقذ الحامية التي كانت محاصرة في السراي ، وصدر في بغداد البلاغ التالي :
« رافق رؤساء الظوالم ، والبوحيان ، وبني زريع ، وحدات الجيش عند دخوله الرميثة ، في موكب يبعث على الاعتباط ، وبوشر بإصلاح السكة والأسلاك ، ما بين الرميثة وأبو طيخ ،



الشيخ خوام الفرهود

مكتب المطبوعات

١٦ / ٥ / ١٩٣٥

والرميثة ونحفر الحجابة

كتاب من الشيخ خوام

وقد كتبنا إلى الشيخ خوام ، رئيس بني زريع ، نسأله عن الأسباب التي حملته على إعلان الثورة ضد الحكومة ، في مايس ١٩٣٥ ، فكتب إلينا يقول :
حضرة المؤلف البعثة الاستاذ السيد عبد الرزاق الحسيني المحترم
بعد التحية ، تسألني عن أسباب الحركات التي قننا بها ، وقابلنا الحكومة آنئذ بالحاربة في سنة ١٩٣٥ ، فعليه نحييكم أن أسباب الحركة كثيرة ومنها أن عبد الواحد السكر وأبو طيخ وعوان الياصري ومن لف لفهم قاموا بحركة ضد الحكومة التي على رأسها فخامة

(١) جريدة البلاد العدد (٥٤٩) بتاريخ ١٧ ايار ١٩٣٥

الأيوبي بدعايات يبثونها على السواد واقناع بعض العلماء من النجف ظاهرها المطالبة بالحقوق التي تدعي بها اكثرية الشعب من اهل الفرات وغيرهم ، ولما شكلت الوزارة من فخامة ياسين المرحوم الجماعة الموصى اليهم اتفقوا مع الحكومة التي على رأسها ياسين الهاشمي لهذا أنا وكثير من الرؤساء من الفرات وعشائر سوق الشيوخ وقع حلف بينهم على أساس تنفيذ الميثاق الذي صدر من حجة الاسلام كاشف الغطاء ، وامتدت الثورة الدموية بيني وبين الحكومة بوقته إلى أن اتصلت بسوق الشيوخ حتى جرى ما جرى مما لا يسع المجال لذكره بتفصيل كما أنا لا ننكر أن حركات جماعة عبد الواحد السكر وما جرى في الفرات لا تخلو من بعض أيادي الأفندية من رجال بغداد وهذا غير خفي على أمثالكم خاصة ولك من الخبرة التاريخية والاطلاع ما يكفينا عن التطويل في شرح قضايا الثورات هذا ولكم مزيد الاحترام .

المخلص : خوام

٢٧ حزيران ١٩٣٩

مرسوم الادارة العرفية

على أثر تغلب الجيش على المنطقة الثائرة، وشروع الديوان العرفي العسكري في محاكمة الثوار، ومن لف لفهم وضعت الوزارة « مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ » وهو المرسوم الذي طبقت أحكامه على الثائرين بكل دقة وهذا نصه :

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء أمرنا بوضع المرسوم التالي :

المادة الاولى - يتألف المجلس العرفي العسكري من رئيس وأربعة أعضاء على أن يكون الرئيس والعضوان منهم من الضباط العسكريين يعينون بإرادة ملكية على اقتراح وزير الدفاع والعضوان الآخران من الحكام العدليين يعينان بإرادة ملكية على اقتراح وزير العدلية .

المادة الثانية - يقوم بوظيفة الادعاء العام في المجلس المذكور نائب الأحكام العسكرية أو أي شخص آخر يعينه وزير الدفاع .

المادة الثالثة - على المجلس العرفي العسكري محاكمة الأشخاص الذين يساقون اليه لأجل المحاكمة من قبل قائد القوات العسكرية أو المدعي العام .

المادة الرابعة - يباشر المجلس المحاكمة باستماع بيان المدعي العام الذي يتضمن خلاصة الجريمة المسندة ثم يمكن المتهم من بيان إفادته الاولى ويستمع شهود الإثبات ويمكن المتهم من مناقشتهم ويستمع شهود الدفاع (إن وجدوا) ما لم ير المجلس أن الغرض من طلب استماعهم هو الماطلة ويستمع دفاع المتهم ثم يصدر قراره .

- المادة الخامسة - تجري المرافعة بصورة علنية إلا إذا رأى المجلس ضرورة رؤيتها بصورة سرية .
- المادة السادسة - تصدر القرارات باتفاق الآراء أو بالأكثرية المطلقة .
- المادة السابعة - يجب أن يستند القرار إلى مادة قانونية وأن يحتوي على الأسباب المدللة .
- المادة الثامنة - تنفذ أحكام المجلس على الفور إلا ما كان منها متضمناً للحكم بالاعدام .
- المادة التاسعة - لا ينفذ حكم الاعدام إلا بعد تصديق قائد القوات العسكرية^(١) .

﴿ الفصل الثاني ﴾

المادة العاشرة - المحاكمة عن جميع الأفعال الجرمية داخل منطقة الإدارة العرفية أو خارجها عندما تكون ذات مساس أو ارتباط بالأفعال الجرمية الحادثة ضمن تلك المنطقة من اختصاص المجلس العرفي العسكري عدا الأفعال الجرمية التي يأمر قائد القوات العسكرية برؤيتها من قبل المحاكم المدنية أو الإدارية كل حسب اختصاصه .

المادة الحادية عشرة - يعاقب بالاعدام :

- أ - كل من حمل السلاح أو أية آلة جارحة ضد الحكومة أو قواتها العسكرية على اختلاف أنواعها أو قوات الشرطة أو استعمل السلاح ضد أي موظف من موظفي الحكومة أو مستخدمها .
- ب - كل من اشترك في أي عصيان مسلح ضد الحكومة أو قواتها المسلحة (ويقصد بالعصيان المسلح وجود أكثر من شخص واحد يحمل سلاحاً نارياً أو أية آلة جارحة بين العصاة) .
- ج - كل من اشترك بأي عمل من شأنه تخريب خطوط المواصلات أو المخازن للقوات العسكرية أو تعطيلها أو تخريب أو تعطيل الوسائط الثقيلة للقوات المذكورة .
- د - كل من اشترك في مساعدة العصاة بتقديم أسلحة أو ذخيرة أو عتاد إليهم .
- هـ - كل من يبيث الدعاية بين أفراد القوات العسكرية أو الشرطة لغرض إضعاف قواهم المعنوية أو لحملهم على عدم القيام بواجباتهم .
- و - كل من حرض بأي صورة كانت شخصاً أو أشخاصاً على ارتكاب الأفعال السابقة سواء كان المحرض داخل المنطقة العرفية أو خارجها .
- ز - كل من تجسس لمصلحة العصاة ضد الحكومة داخل المنطقة المعلنه فيها الأحكام العرفية .
- المادة الثانية عشرة - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو الموقنة أو الحبس بمدة لا تزيد عن خمسة عشرة سنة كل من :

أ - أعطى الأخبار أو المعلومات إلى العصاة عن الحركات العسكرية أو أعمال الحكومة المتعلقة

(١) عدلت هذه المادة بموجب القانون المرقم ٣٨ لسنة ١٩٣٦ وجعل تنفيذ حكم الاعدام مشروطاً بتصديق

الملك بعد أن كان ينفذ بتصديق قائد القوات التأديبية .

بالحركات في المنطقة الملونة فيها الاحكام العرفية .

ب - شجع العصاة على الاستمرار على الحركات العنصرية .

ج - نشر الاخبار المختلقة إذا أدت هذه الاخبار أو كان من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف القوة المعنوية بين أفراد القوات المسلحة للحكومة .

المادة الثالثة عشرة - الأفعال الجرمية غير المنصوص عليها في هذا المرسوم يعاقب مرتكبوها وفقاً لأحكام قانون العقوبات البغدادي أو القوانين الأخرى .

المادة الرابعة عشرة - يجوز لقائد القوات العسكرية أن يتخذ بإعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتية بيانها :

(١) سحب الرخص بـحيازة السلاح أو حمله والأمر بتسليم الأسلحة على اختلاف أنواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات وضبطها أينما وجدت وإغلاق مخازن الأسلحة .

(٢) الترخيص بتفتيش الأشخاص أو المنازل في أي ساعة من ساعات النهار أو الليل .

(٣) الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق والأمر بإغلاق أي مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهيج الحواطر وإثارة الفتنة أو مما قد يؤدي إلى الإخلال بالأمن أو النظام العام سواء كانت معدة للنشر أو للتوزيع أو للعرض على الانظار أو البيع أو لم تكن معدة لـعرض من هذه الأغراض .

(٤) الأمر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتلفونية .

(٥) تحديد مواعيد فتح المحال العمومية وإغلاقها كلياً أو بعضاً سواء في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعض النواحي أو الأحياء أو تبديل تلك المواعيد وإغلاق المحال العمومية المذكورة كلها أو بعضها .

(٦) الأمر بإعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها إلى مقر ولادتهم أو توطنهم إذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة أو الأمر بأن تكون بيدهم تذاكر لإثبات الشخصية أو للاذن بالإقامة .

(٧) الأمر بالقبض على المشردين والمشتبه فيهم وبـحجزهم في مكان أمين .

(٨) منع أي اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أي ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة .

(٩) منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهة التي أعلنت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها إلا بإذن خاص أو لـضرورة عاجلة بشرط إثبات تلك الضرورة .

(١٠) تنظيم استعمال وسائل النقل على اختلاف أنواعها في كل الجهة التي أعلنت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء .

(١١) إخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العوم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التي أعلنت فيها الاحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات .

(١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أي مصلحة عامة أو خاصة أو أي معمل أو مصنع أو محل صنایع أو أي عقار أو أي منقول أو أي شيء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أي فرد بتأييد أي عمل من الأعمال .

ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المتقدمة المخولة لقائد القوات العسكرية أو أن يرخص له باتخاذ أي تدبير آخر مما يقتضيه صون الامن والنظام العام في كل الجهة التي أعلنت فيها الاحكام العرفية او في بعضها .

المادة الخامسة عشرة - يعاقب من خالف الإعلانات والامور الصادرة من قائد القوات العسكرية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات ولا يجوز ان تزيد هذه العقوبات على الحبس لمدة ثلاث سنوات ولا على الغرامة بمبلغ (١٥٠) ديناراً على ان ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة اشد حيث يقضي بها قانون العقوبات او القوانين الاخرى . ويجوز دائماً القاء القبض على المخالفين في الحال .

المادة السادسة عشرة - ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة السابعة عشرة - على وزراء الداخلية والدولة والدفاع تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اجتماعه القادم .

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الرابع عشر من مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي	رشيد عالي
رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية	وزير الداخلية ووكيل وزير الدولة
امين زكي	رؤوف البحراي
محمد رضا الشبيبي	وزير المالية
وزير المعارف	وزير الدفاع

هيئة المجلس العرفي

وقد صدرت الإرادة الملكية في ١٥ مايس ١٩٣٥ بتعيين المقدم اسماعيل حتي الآغا رئيساً للمجلس العرفي ، والرئيس سمدي مصطفى ، والرئيس عادل نجم الدين ، عضوين عسكريين في المجلس المذكور . كما صدرت إرادة ملكية اخرى بتعيين الحاكم جميل الاورفلي ، والحاكم عبود الشالجي ، عضوين عدليين في المجلس المذكور ، كما نصت على هذا التعيين المادة الاولى من مرسوم

الادارة العرفية ؟ فلما اعلنت الاحكام العرفية في «لواء المتنفق» انتقل المجلس المذكور اليه ،
لمحاكمة ثوار هذا اللواء ، وفيما يلي نص الاحتجاج الذي رفعه علماء الدين إلى الملك غازي :
إحتجاج الروحانيين

صاحب الجلالة ملك العراق المعظم

نبدي أن الروحانيين لا يزالون حريصين على حفظ العرش الهاشمي ، وقسند دعائمه ، وكان الهياج
والاستياء من عشاير الفرات قد اتسع ، منذ أكثر من أربعة أشهر ، وكنا حسب وظائفنا الدينية قد
بذلنا جهودنا ، في بدء الأمر ، بالهدوء والسكينة ، والمحافظة على الأمن العام ، وتأمين السبل ، وحصل
ذلك طول تلك المدة بتوفيق الله . ولكن من المؤسف وقوع حادثة الرميثة التي أصبح أكبر
مسؤوليتها على المسبب لها ، فإن القبض على عالمهم الشيخ احمد أوجب إثارة تلك الأعمال الموحشة
والحوادث المزعجة ، وقد بلغ الحال إلى وجوب تلافي الأخطار التي يخشى من سوء عواقبها ، ورأينا
من واجبنا ، حرصاً على سلامة كيان العراق المقدس وسلامة الامة العراقية ، السعي في الإصلاح
بأن توقف الحكومة الحركات التأديبية وقمع القوى العسكرية من الضرب والتعقيب حتى يحصل
التفاهم والمفاوضة بيننا وبين أولياء الامور ويحفظ الله بذلك دماء المسلمين ويعود النظام إلى نصابه
كما أن التدابير المؤثرة منا ستتحذ في أقرب وقت إلى إخلاد القائمين بالحركات الطائشة إلى الهدوء
والسكينة وترك كل عمل يحل بالنظام والأمن ومن الله التوفيق .

محمد الحسين آل كاشف الغطاء

الشيخ عبد الرضا آل شيخ راضي الشيخ جواد صاحب الجواهر عبد الكريم الجرازي
ولم نعث على جواب صدر من البلاط الملكي على هذا الاحتجاج .

✽ ثورة سوق الشيوخ ✽

توطئة

لما احتل الانكليز قصبة «سوق الشيوخ» في ٦ تموز سنة ١٩١٥ خلقوا واسطة بينهم وبين
دافعي الضرائب ، لجمع الرسوم الاميرية ، وقرروا للوسطاء نسباً معينة فيا يجبونه من واردات
التمور ، فكانت بنسبة خمس حق الحكومة ، وقد سمي هذا الحق «سركمة» وتقرر أن يتم
استيفاءه قبل حق الحكومة (بمعنى أنه من الحقوق الممتازة) فكانت حقوق السركمة ثقيلة على
الفلاحين .

وقد استمرت الحال على هذا المنوال سنوات عديدة وتوسعت توسعاً كان مبعث شكوى
مختلفة حتى آل الأمر إلى أن يطالب الأفراد السلطات المسؤولة بلزوم إلغاء «السركمة» إذ كثيراً

ما صادف أن كان التاج من النخيل غير كاف لايفاء ضريبة الحكومة ، أو كان سعر التمر واطناً بحيث لا يسد هذا الحق ، فتلكأت السلطة في إجابة هذا الطلب حتى أنها شعرت بتطور المطالبة ، وسمعت بتنظيم الاجتماعات ضدها ، فتعامت عن سماع نداء الحق .

أما الرؤساء ، فإنهم لما رأوا أن تدمر الافراد بدأ يتطور تطوراً خفيفاً ، وهم في حاجة إلى مصافاتهم ، وخطب ودهم ، ولاسيا بعد أن اشتعلت نار الثورة في الرميثة ، قاموا بجرعة لبعة جداً ، فقد جمعوا عشائهم ، وتنازلوا لهم لساناً برفع « السركمة » عن عواقبهم ، على شرط يأتمرون بأمرهم ، وينقادون إلى آرائهم ، فوافقت القبائل على ذلك ورفعت راياتها وبدأت تهوس بجماس شديد ضد الحكومة .

أما الحكومة ، فإنها أخذت تسياس الافراد ، وتنتظاهر بالعطف على قضايهم - ولكن بعد خراب البصرة - فقد أدى اتفاق الطرفين إلى ظهور مشكلة خطيرة أمام الحكومة لا يمكن أن تعالج إلا بالقوة .

كيف نشبت الثورة ؟

تميط بقصة « سوق الشيوخ » قبائل مختلفة أهمها : بني خيكان ، وحجام ، والنواشي ، وآل شميس ، وآل حسن ، وبني سعيد ، وآل اجويبر . وعلى أثر ظهور الاضطرابات في « الرميثة » ووصول نسخ من (ميثاق الشعب) إلى لواء المنتفق ، واطلاع رؤساء القبائل المذكورة عليها ، اعتقد هؤلاء الرؤساء أن تدخل الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في هذه الحركة كان منبعاً عن أمر ديني ، فشرعوا في الهوسات وفي تشويش السلطة .

وكان لإسقاط الشيوخ حق « السركمة » عن الافراد باعثاً لانقيادهم إلى رؤسائهم ، وتنفيذ أوامرهم ، فأصبحت سلطة الرؤساء ، بهذا الائتلاف ، مصدر قلق شديد للحكومة مضافاً إلى سوء إدارة الموظفين في القضاء ، ودس المناوئين للوزارة في بغداد .

وقد توجه إلى النجف ، في أثناء هذه القلاقل ، رهط من رؤساء القبائل المحيطة بسوق الشيوخ كان يربو عددهم على الأربعين رئيساً ، فرادوا الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، ووقعوا على « ميثاق الشعب » الذي وقعه رؤساء قبائل الفرات الأوسط ، ثم اجتمعوا برؤساء الحلة ، والديوانية ، وكربلاء ، كالحاج رايح العطية ، والحاج داخل الشعلان ، والحاج صلال المرح ، والحاج مرزوك العواد ، والسيد حسين المكوثر ، وشعلان الظاهر ، وغيرهم ، وعقدوا اجتماعاً في دار السيد سعد صالح ، في النجف ، تحالفوا فيه على القيام بثورة ضد « الوزارة الهاشمية » وإن أدى ذلك إلى إراقة الدماء . ثم ذهبوا إلى كربلاء فكررروا الحلف أمام سيدنا العباس (ع) ، وتوجهوا منها إلى بغداد فاتصلوا برجال المعارضة فيها ، ثم رجعوا إلى « سوق الشيوخ » حيث بدأوا يجمعون جموعهم لمنازلة السلطة

وكانت أول حركة قاموا بها أن تقدم لفيف من « بني خيكان » إلى ناحية « العكيكة » في اليوم الرابع من صفر ١٣٥٤ (٩ مايس ١٩٣٥) فحاصروها واشتبكوا في معركة مع حاميتها أسفرت عن سقوط الناحية ، فهدموا مباني الحكومة ، وأحرقوا سجلاتها ، ونهبوا أثاثها ، وجردوا الحامية من سلاحها ، بعد أسرها مع بقية الموظفين ، ثم تقدموا إلى قصبة السوق ، فكانوا يستولون على المخافر بيسر ، بحيث اكتسحوا النفوذ الحكومي من « ناحية الجبايش » إلى مركز القضاء . خلال ثلاثة أيام .

محاصرة قصبة السوق

واضطربت الحكومة لمول هذه الحركة ، وعززت حامية « السوق » بالسلاح والعتاد ، بحيث أصبحت القوة (٤٥٠) شرطياً وثلاثة عشر رشاشاً . ثم ظهر أن العتاد الميسور لا يكفي لدفاع بطول أمده ، فشرعت الطائرات في تموين الحامية به من الجو ، ولكن كان معظم الصناديق يقع في أيدي الثوار أو في النهر فيستعمل ضد الحكومة .

وشرعت القبائل ، المحيطة بالقصبة ، تناوش الحامية في كل ليلة ، فتجيبها هذه بإطلاق النار ، ثم ضيقت الحناق عليها فاضطرت إلى الاعتصام بشكنتها ، وحوصرت القصبة من جميع جوانبها ، فاستنجدت الحامية بحكومة اللواء ، فجاءت ثلاث طائرات ألقت قنابلها على القبائل الثائرة ، فزادها ذلك إلا حماساً ، فلما عادت الطائرات إلى أوكارها في « الناصرية » هاجمت القبائل قصبة السوق بشدة واحتلتها ، أما الحامية فقد بقيت معتصمة بشكنتها تقاوم مقاومة الأبطال .

والتجأ موظفوا القضاء إلى دار « الشيخ محمد حسن حيدر » فحماهم وأحسن اليهم ، حتى أنه ألبس الحاكم ، عبد الرحمن الدوري ، ألبسة النساء ، وأجلسه مع أفراد عائلته ، لأن القبائل كانت تتطلبه بشدة . وطلب القائم مقام السيد وفق جيب أن يؤمن إيصاله وبقية موظفيه إلى مضيف الشيخ بدر الرميض ، فأجيب إلى طلبه .

ورأت « الحامية » أن لا قبل لها على المقاومة ، أكثر مما قاومت ، ولا سيما بعد أن بلغ عدد العشائر الداخلة إلى القصبة نحو ٢٠٠٠٠ نسمة ، فأرسلت المفوض (عبدالرزاق البيدي) ليقاوض الثوار في أمر انسحابها إلى « الناصرية » على أن لا تمس بسوء ، وأن تترك سلاحها للثوار ، وقد جرت المفاوضة في دار الشيخ محمد حسن ، وكادت تنجح المفاوضة لولا أن هجمت القبائل على الشكنة واقتنحت نيران البنادق والرشاشات بجهاش وما لبثت أن تقبعت جدران الشكنة ودخلتها .

سقوط القصبة

لم تجد الحامية - إزاء هذا الاستبسال العريب - بداً من ترك مواقعها ، والاتجأ إلى بساتين

القصة ودور معارفهم فيها ، فاستسلمت بعد أن فقدت ٢٦ قتيلا ، وفقد الثوار ما لا يقل عن الأربعين قتيلا ، بينهم ثلاثة من الأهليين ، مع امرأة ، وطفل لأحد الموظفين^(١) وهكذا سقطت « سوق الشيوخ » بأيدي الثوار في اليوم العاشر من صفر ١٣٥٤ والرابع عشر من مايس ١٩٣٥ فأحرقوا مباني الحكومة : كالمستشفى ، والمحكمة ، والسراي ، والبلدية ، وأضرموا النار في أحد الأسواق ، وقلعوا أعمدة البرق ، والتلفون ، والسكة الحديدية ، في « اور » ، والأسلاك البرقية ، والتلفونية ، وفي ذلك يقول البلاغ التالي :

بيان رسمي

قامت العشائر المحيطة بسوق الشيوخ ضد السلطة المحلية ، وحاصرت مخافر الشرطة ، واستولت على بعضها ، وأقدمت بعض العشائر في أطراف الناصرية على قطع المواصلات ، إلا أن الحركات الجوية ، ومقاومة الشرطة ، وموقف الرؤساء الموالين ، حصرت التمرد في منطقة سوق الشيوخ ، وعلى أثر وصول النجيدات العسكرية ، بأمر رؤساء المتمردين عرض طاعتهم على الحكومة ، وكان في مقدمتهم عشائر الغزي ، والازيرج ، والحسينات ، وباشروا بأنفسهم بإصلاح طرق المواصلات « ٢٠ مايس ١٩٣٥ »

سريان النار

وسرت روح التمرد إلى القبائل المحيطة بالناصرية ، فقامت في وجه الحكومة ، وأدركت السلطة حرجة الموقف ، فانسحبت بقواتها إلى الثكنة الجديدة التي تبعد عن البلد مسافة ٢٠٠ متر ، وأقامت المتاريس في مداخل الطرق والسراي ، استعداداً للطوارئ . وثار « الشيخ منشد الحبيب » رئيس قبائل آل غزي ، فثارت معه عشيرة الحسينات ، وتبعها الازيرج ، فأحرقوا محطة (اور) ونهبوا ما فيها من أموال ، وما لبثوا أن قلعوا قضبان السكة الحديدية ، وغمروا الطريق الممتد بين المحطة والناصرية ، بالمياه ، وقطعوا الطريق بين الشرطة والناصرية ، وغمروه بالمياه أيضاً ، فاضطرت الحكومة ، أن توغر إلى موظفيها ، بتسفير عائلاتهم إلى خارج المنطقة الثائرة ، خشية أن يلحق بها ضرر ما .

أما في « سوق الشيوخ » فإن الحكومة منعت تسفير العائلات خشية أن تصاب بمكروه . ولما اطلعت « رئاسة أركان الجيش » على الموقف في « لواء المنتفق » أرسلت فوجين مع فصيل مدفعية إلى « الناصرية » عن طريق الكوت - الحلي ، بالسيارات لأن الفيضان قطع الطريق بين

(١) لا يوجد إحصاء رسمي بمدد القتلى والجرحى من الأهليين كما اتنا لا نعلم عدد القتلى والجرحى من الجيش وقد أكد لنا علم بأن عدد القتلى من الجيش والشرطة والأهليين بلغ زهاء ٦٠٠ نسمة .

(٢) جريدة « البلاد » العدد (٥٥٣) بتاريخ ٢١ ايار ١٩٣٥

« اور » و « الناصرية » فوصل الفوجان في الوقت المناسب ، أي يوم كان وزير الدفاع في الناصرية ، فتحسن الموقف في الناصرية ، ثم ما لبث أن انقطع الطريق بين الشرطة والناصرية عقيب وصول الفوجين إلى الناصرية ، لأن المياه طفت على كل شي .

وساطات ومفاوضات

كان وزير الداخلية ، رشيد عالي ، قد عاد من « الرميثة » إلى بغداد في يوم ١٨ مايس سنة ١٩٣٥ فلما حدث ما حدث في « قضاء السوق » استقل الطائرة إلى الناصرية في ٢٦ من الشهر المذكور . وكان وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، قد رجع منها إلى بغداد ، فلما قررت الحكومة تجريد القوة اللازمة على لواء المنتفق لإخضاع قبائله الثائرة كلفت وزير الدفاع بالعودة إلى الناصرية لإعداد العدة اللازمة ، فرأى الوزير أن لا بد من مرور وقت ليس بالقصير حتى يصل الجيش إلى الناصرية ، لانقطاع سكة الحديد من جهة ، وانفجار طريق الشرطة - ناصرية بالمياه من جهة أخرى ، وأن الفرصة سانحة للاستعانة بن بتي موالياً للحكومة من الرؤساء ، فاستدعى الشيخ خيون العبيد وكلفه أن ينصح الرؤساء الثائرين بالخلود إلى السكنينة قبل أن تصل قوات الحكومة إلى المنتفق فتدمرهم تدميراً .

واتصل « خيون » بالرؤساء : كاطع البطي ، وعجيل آتولي ، ومنشد الحبيب (وكانوا قد أجمعوا على احتلال الناصرية) وبين لهم أن ما حل بقضية السوق ، من الخراب ، والدمار ، لا يصح أن يحل بالناصرية ايضاً ، وهي موضع غرهم ، وشرفهم ، وطلب اليهم ان يجتمعوا برؤساء العراف في خارج المدينة ليقرروا مايلزم ، فوافقوا على هذا الطلب ، وعقد الاجتماع عند الشيخ خضر المحسن ، أحد رؤساء خفاجه ، في يوم الثلاثاء ١١ صفر ١٣٥٤ واتفقوا على وجوب محافظة دور الحكومة ، وعدم هدمها ، مع ضرورة تسوية الخلاف مع السلطة التي هي أحسن .

وتجدد اجتماعهم هذا في اليوم التالي (١٢ صفر) عند « موحان الخير الله » وحضر الاجتماع رؤساء الطوقية ، والشويلات ، والقرغول ، وبني زيد ، والازيرج ، والحسينات ، وخفاجه ، فلم يتوصل إلى أية نتيجة .

ثم استدعى وزير الدفاع الرؤساء الثلاثة (كاطع ، ومنشد ، وعجيل) فأبوا الذهاب إليه ، في بادئ الأمر ، ثم اجتمعوا به مع موحان الخير الله ، وخبون العبيد ، بعد أن اعطاهم (الحظ والبخت) وسألهم عن قصدهم من الثورة ، فقالوا : ان لنا ميثاقاً يجب ان ينفذ ، فأجابهم الوزير ان الحكومة مستعدة لمفاوضة الشيخ محمد الحسين في الميثاق ، واتفق الطرفان على ان يصدر الوزير البيان الآتي ، وأن يوقف حشد الجيش فلا يجزأ احد من التوار على الاستمرار في الحركة ، وهذا نص البيان :

ناصرية المنتفك - التاريخ ١٣ صفر ١٣٥٤ الموافق ١٦ مايس ١٩٣٥
إلى حضرات رؤساء عشائر المنتفك

بالإشارة إلى مقابلتي والشيخ منشد الحبيب الذي دعيناه مع الشيخ موحان الخير الله والشيخ صكبان العلي وبقية رؤساء القراف والشيخ خيون العبيد في سراي الناصرية ابدي عن لسان الحكومة تليغكم بلزوم المحافظة على الهدوء والسكينة وعدم الإخلال بالأمن إلى أن تجري المفاوضة بين الحكومة والشيخ حسين آل كاشف الظماء عن المطالبات التي ذكرتموها والتي لم تصل إلى الحكومة إلى الآن وتقريرها حسب الاصول . وإني بلغت القيادة لاييقاف تحشيد الجيوش في المنتفق وأن ترسل فوراً إلى عشائر سوق الشيوخ ليعيدوا أفراد الشرطة وأموري الحكومة إلى الناصرية بأقرب وقت ممكن ولا أرى بأساً بأن تنتخبوا وفداً ليأتي العاصمة لمقابلة الحكومة والمداولة معهم لمعالجة الحالة بصورة مطمئنة للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وزير الدفاع : جعفر العسكري



منشد الحبيب : رئيس آل غزي



كاظم البطي : رئيس الازرج



عجيل التويلي : رئيس الحسينات

وما كاد وزير الدفاع يذيع هذا البيان حتى أرسل الثائرون هذا الكتاب :

مولانا حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الظماء . دام ظله

على اثر مقاومتنا للحكومة ، طلباً لحقوقنا المشروعة في ميثاق الشعب ، وعلى اثر (سقوط) بلاد السوق بيد إخواننا عشائر السوق ، وهياج الرأي العام ، وتحفز النفوس في عشائرتنا ، حتى همت بالعمل ، على اثر (ذلك) حضر وزير الدفاع جعفر العسكري في لوائنا واضطر للمفاوضة بشأن المهادنة إلى مراجعة الحكومة لمباحثكم ومفاوضتها معكم ومراجعتنا لكم بهذا الشأن عسى (أن) يحصل الاتفاق بينكم وبين الحكومة وتحقق الدماء . أما إذا لم تعطينا الحكومة رغائبنا على يدكم فإننا ناثرون ومطالبون بالحقوق الميثاقية مهما كلفنا الأمر فنرجو (أن) تعطينا رأيكم

الأخير حول موقفنا تحريراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٢ صفر ١٣٥٣

رئيس عشيرة آل اذيرج رئيس عشائر آل غزي رئيس فرقة الحسينات رئيس عشائر الحسينات
كاظم البطي منشد الحبيب عبد الكريم العاتي عجيل آل توبلي
ومع أن الحركة فتوت بعيد إذاعة بيان وزير الدفاع ، فإن الحكومة أخذت تحشد قواتها من
جهة ، وتحث الموالين على تثبيط همم المعادين من جهة أخرى ، ورأت أن كلمة حسنة تصدر من
الشيخ كاشف الظلم قد تؤثر على الموقف ، فطير خضير الطحان ، والحاج هادي هذه البرقية :

ناصرية ١٧ مايس ١٩٣٥ حجة الإسلام شيخ محمد حسين - النجف

البلاد على شفا هول شديد من الموت والبلاء المبرم الذي سيحل بعوائلنا أبرقوا إلى شيخ منشد
وعجيل وكاطع ليحولوا عنا المصائب . « حاج هادي » « خضير الطحان »

وقد أبرق الشيخ محمد حسين إلى معتمده في الناصرية البرقية التالية :

ناصرية العلامة الشيخ عبد الحسين المطر

مشغولون بالأصلاح يلزم السعي لمنع المضاربة سياآتكم تعريفنا حفظ الأمن واجب

التوقيع : « كاشف الظلم »

وفي الوقت نفسه أبرق الشيخ محمد الحسين إلى رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، هذه البرقية :

بغداد فخامة رئيس الوزارة

وردتنا برقيات من بعض وجهاء الناصرية يستمدون فيها إرشاد الرؤساء للتحلوا إلى السكينة .
أبرقنا وحررنا بطلب الهدوء الأمل مساعدتكم على توطيد الأمن والمساعدة إلى إجراء المفاوضة
حسباً أذاعه وزير الدفاع في بيانه لرؤساء عشائر المنتفك ، وعليهم أن ينتظروا نتيجة ما نتقده من
وقوع ما يعدون به من المفاوضة . « محمد حسين آل كاشف الظلم »

ومع أن أسلاك البرق ، والتلفون ، في المناطق النائية ، كانت معطلة ، فقد نقلت هذه البرقيات
على الأسلاك الخاصة بالجيش ، ورأت الحكومة أن كتاباً يصدر من الشيخ كاشف الظلم إلى
معتمده في الناصرية ، قد يساعد على ردع رؤساء القبائل عن المخي في غيهم ، فكلف رئيس
الوزراء ، متصرف لواء كربلاء ، صالح جبر ، أن يذهب إلى النجف لمواجهة الشيخ ، واستحصل
الكتاب المطلوب ، فسافر المتصرف إلى النجف في غسق الليل ، واتصل بالعلامة كاشف الظلم .
في داره ، وبين له ضرورة تدخله لإنقاذ الموقف ، فوافق الشيخ على هذا الطلب وسلم إلى يد
المتصرف هذا الكتاب :

العلامة الشيخ عبد الحسين مطر ادام الله تأييده

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . كنا أبرقنا اليكم ، وأوجزنا في برقيتنا ، خطتنا ومشغوليتنا بالإصلاح ، وما نحن نؤيد ذلك ، ونزغب أن نقوموا بالإرشاد إلى وجوب منع المضاربة ، والحيولة دون ما يؤدي إلى إراقة الدماء ، أو تخريب الخطوط ، وقطع المواصلات ، والطرق العامة والواجب الشرعي يحتم وجوب تبليغ طلبنا ورغبتنا هذه إلى الرؤساء ، وخصوصاً إلى الشيخ منشد ، وعجيل ، وكاطم ، وإعلامهم بأننا لا نزغب بأي حركة تعكر صفو السلام ، وعليهم أن ينتظروا نتيجة ما تقر به من وقوع ما يعدون به من المفاوضة وفتنظر منكم جواب كتابنا هذا ودام لكم التوفيق والتأييد والسلام .

الأحد ١٥ صفر ١٣٥٣ « محمد الحسين آل كاشف الغطاء »

ارتاحت الحكومة لهذا الكتاب ، فأخذت عدة نسخ منه ، ووزعتها على الثائرين ، بواسطة الطائزات ، ليتم القصد من أخذه ؛ وكان رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، استحسّن هذا الكتاب ، قبل أن يرسل إلى صاحبه ، فوجه إلى سماحة الشيخ الكتاب الآتي :

بغداد في ١٩ صفر ١٣٥٤ المصادف ١٩٣٦/٥/٢٢ « خصوصي »

حضرة صاحب السماحة العلامة الاستاذ الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء المحترم
بعد تقديم التحية الطيبة ومزيد الاحترام :

ابدي أنني كنت قد اطلعت على إرشادات سماحتكم الأخيرة ، المتضمنة لزوم الإخلاق إلى السكينة ، واجتناب الأعمال الوحشية ، ولم كنت أفتنى أن يقدر الرؤساء ما تنطوي عليه نواياكم الحسنة في سبيل إعلاء شأن الدين الإسلامي الأغر . وعلى أثر وصول برقيتكم ، اتصلت بالمتصرف ، وزودته بما يلزم ، لا سيما حول العناية بعدم تداخل مسؤوليات الحكومة بالواجبات الشرعية المترتبة على أعلام الدين ، وحمة الشرع المبين ، ولا يسعني أن أختم كتابي قبل الإعراب لسماحتكم عن تمنياتي القلبية بازدهار عهد المودة والاخاء بين جميع المسلمين ولسماحتكم مزيد احترام .

المخلص « ياسين الهاشمي »

إصلاح السكة

وبذات الحكومة مجهوداً كبيراً لإصلاح السكة الحديدية ، لتعيد طرق المواصلات إلى ما كانت عليه ، فتمكنت من ذلك خلال أيام معدودات ، وأذاعت في ٢٣ مايس هذا البيان :

« تم إصلاح السكة الحديدية في منطقتي الرميثة والناصرية وقد وصل القطار من البصرة إلى محطة اور و ينتظر وصوله غداً إلى بغداد وكذلك تم إصلاح المواصلات التلغونية والبرقية بين الناصرية وبغداد وطلب رؤساء القبائل القاطنة بين سوق الشيوخ والناصرية من الحكومة قبول دخالتهم ويوشر بإشغال الخافر في منطقة الحمار » ١٩٣٥/٥/٢٢ « مكتب المطبوعات »

﴿ ملاحظة ﴾ بناء على ثبوت الأضرار التي لحقت بإدارة السكك الحديدية ، من جراء ثورة القبائل ، واعتدائها على القطار بقلع قضبانها ، وتعطيل سيره ، وحرقت بعض محطاته ، فقد عوضت عن ذلك بإعفاؤها من ضريبة الدخل للسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ التقديرية .

اعلان الأحكام العرفية

في الوقت الذي كانت المراسلات مستمرة لإنهاء الحركات في الناصرية والسوق اتخذت التدابير لإعلان الأحكام العرفية في لواء المنتفق فاستصدرت الوزارة هاتين الإرادتين :

(١) الرقم ١٨٧ أصدرت إرادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، وقرره مجلس الوزراء ،

بإعلان الأحكام العرفية في منطقة قضاء سوق الشيوخ ، وفي المناطق المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المربطة في لواء المنتفق عن أنها تابعة للحركات العسكرية ، إلى أن يعاد الأمن إلى نصابه في اللواء المذكور .

وبتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون إدارة الألوية وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوى العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون القضاء والحكام والقوانين الاخرى بقدر ما لها من مساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراعى لقائد القوات العسكرية المربطة في لواء المنتفق .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي

رئيس الوزراء

رشيد عالي الكيلاني

وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

جعفر العسكري

وزير الدفاع

(٢) الرقم ١٨٨ أصدرت إرادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزير

الداخلية ، ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ،

بأن تكون الإرادة الملكية في المناطق المعلنة فيها الأحكام العرفية بموجب الارادة الملكية

المرقمة ١٨٧ المؤرخة في ٢٢ صفر ١٣٥٤ الموافق ٢٥ مايس ١٩٣٥ لإدارة عسكرية صرفة ، وأن

يكون قائد القوات العسكرية ، المربطة في لواء المنتفق ، المرجع الأعلى لجميع الادارات داخل

المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق ، حسب ما يتراءى له .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة .
كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي

رئيس الوزراء

رشيد عالي الكيلاني

وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

جعفر العسكري

وزير الدفاع

✽ نسيل الاعظم العرفية ✽

ولسريان الثورة من السوق إلى مركز اللوا. أصدر قائد القوات هذا البيان :

رقم ٤٩ تاريخ ٢ حزيران ١٩٣٥

استناداً إلى السلطة المخولة لي بموجب الإرادة الملكية المرقمة ١٩٧ والمؤرخة ٢٢ صفر ١٣٥٤ و ٢٥ مايس ١٩٣٥ اعلن أن مركز لواء الناصرية وملحقاته تابعة للحركات العسكرية وداخلة ضمن المنطقة المعلنه فيها الأحكام العرفية ويرجى اتخاذ ما يقتضي لنشر هذا البيان للجمهور في المحلات اللازمة .
بكر صدقي امير لواء - آمر منطقة الفرات

انقاذ الموظفين

كانت مشكلة انقاذ الموظفين في « سوق الشيوخ » وعائلاتهم ، من المشاكل التي أعادتها الحكومة اهتماماً خاصاً ، ولاسيما بعد أن سقطت القصة بأيدي الثوار . كما أن القبائل كانت تحاول الفتك بهؤلاء الموظفين ، ولاسيما بالحاكم عبد الرحمن الدوري ، فيردها الشيخ محمد حسن عن ذلك . وأجمعت كلمة الشيوخ والأهلين على وجوب ايصال الموظفين والجرحى من أفراد الشرطة إلى « الناصرية » دون أن يسهم أحد بسوء ، فقام الشيخ محمد حسن حيدر بهذه المهمة قياماً حسناً .

تدخل الرؤساء

وعلى أثر وصول عائلات الموظفين إلى « الناصرية » رأى عقلاء اللوا ورؤساؤه أن لا بد من مساعدة الحكومة على إعادة الأمن والطمأنينة إلى « السوق » وتجريدها من الثوار ، فتألف وفد من السادة : خيون العبيد ، وموحان الخير الله ، وصكبان العلي ، وغيرهم ، توجه إلى « قصبة السوق » وحل ضيفاً على الشيخ محمد حسن حيدر ، وفي اليوم التالي قصد الوفد الشيخ ريسان الكاظم ، أحد رؤساء حجام ، واكثرهم حماساً ، فنصحه بوجوب إلقاء السلاح ، وحقق الدماء ، وإفساح المجال إلى الحكومة لتعيد احتلال قصبة السوق ووعده باستبدال عفو عام عن

المشتركين في الثورة كافة ، فرد الحاج فرهود الفندي على الوفد أن لدى الثائرين ميثاقاً يجب أن ينفذ أولاً ، لتعاد السيوف الى أغنادها ، فأخفقت وساطة الوفد ، وعاد الى الناصرية . ثم استدعي الشيخ محمد حسن حيدر الى مركز اللواء وكاف بالوساطة ، مجدداً ، فعاد الى السوق ، واجتمع برؤساء الثورة ، وكاد يقنعهم بترك السلاح ، لو لم تضلله عناصر الفوضى ، وهكذا أخفق الشيخ حسن البدر الرميض في وساطته .

وفي ٢٥ مايس ١٩٣٥ هبط الناصرية كل من السيد عبد المهدي ، والحاج خيون ، والشيخ موحان ، والشيخ صكبان ، ومحمد الحاج شلال ، واتصلوا بوزير الداخلية فيها ، وأظهروا استعدادهم لمساعدة الحكومة على انهاء الثورة وإعادة هيتها الى اللواء ، فوافق الوزير على قيام هؤلاء الذوات بدور الوساطة كما وافق على اعفاء القائمين بالحركة ، فلا ترهقهم الحكومة بالقرامات ولا تضايقهم بالتعقيبات على شرط أن لا يشمل هذا العفو الرؤساء الثلاثة : ريسان الكاصد ، وفرهود الفندي ، ومزهر الكاصد ، وأن يسلم هؤلاء أنفسهم من دون قيد وشرط .

والظاهر أن وساطة هؤلاء الذوات أخفقت أيضاً ، وقررت الحكومة الركون الى القوة ، فاستمال وزير الداخلية العشائر المقيمة على جانبي الطريق ، من الناصرية الى قرب قصبة السوق ، ثم أصدر أمره الى الجيش أن يتحرك بالسفن التي أعدها لهذه الغاية ، والتوجه بها الى السوق .

وهكذا سبق الفوج الرابع بالسفن الشراعية في يوم أول حزيران سنة ١٩٣٥ قطع مسافة ١٥ كيلومتراً دون أن يجد مقاومة ، وكانت العشائر التي على جانبي النهر ترحب به ، وترى فيه أقوى دعامة لإعادة الأمن الى اللواء ، وتابعم الجيش سيره في اليوم الثاني فقطع زهاء ١٥ كيلومتراً فكانت حركته مدعاة للدهشة ، ولما وصلت طلائعه الى قرب «نهر الفضلية» وجد أن بعض العشائر المعادية تحاول أن تعترض تقدمه ، فسارع رؤساء اللواء ، الذين اتصوا بوزير الداخلية ، الى نهر الفضلية يقلعهم زورق بخاري ، وتمكنوا من تشتيت شمل العشائر المذكورة وساروا مع القوة حتى بلغت «قصبة السوق» واجتمعوا برؤساء الثورة في دار الشيخ محمد حسن حيدر وأطلعوه على رغبة الحكومة في العفو عن القائمين بالحركة «عدا الرؤساء الثلاثة : مزهر ، وريسان ، وفرهود» فرحبوا بهذا الحل ، وسار ٢٥ رئيساً منهم الى «الناصرية» لظهار الطاعة ، فقبل الوزير دخالتهم وعفى عنهم ، وأرجعهم الى أماكنهم . ثم ذهب الشيخ محمد حسن مع ٢٥ رئيساً آخرين الى «الناصرية» فعرضوا ولائهم للحكومة على وزير الداخلية فقبل دخالتهم ، ثم تابعم الجيش مسيره فدخل قصبة السوق دون أن يطلق رصاصة واحدة ، وأقت القبايل سلاحها بين أيدي القادة ، وذهب الرؤساء الثلاثة الى مضيف الشيخ بدر الرميض ، رئيس بني مالك ، وأذاعت الحكومة هذا البيان :

بيان رسمي

كان لطفيان الفرات ، واستيلاء مياهد على الأراضي والأهوار ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، تأثير كبير على الحركات التأديبية ، إلا أن القوات المؤلفة من الجيش والشرطة ، والبواخر المسلحة ، والطائرات ، أحاطت بالتمردين من كل جانب ، فلم يستطيعوا بسببها إظهار مقاومة ما . وعرض الجميع دخولهم على الحكومة ، عدا ثلاثة رؤساء من عشيرة الحجام لاذوا بالفرار ، ودخلت قواتنا هذا الصباح قصبة سوق الشيوخ وأتمت اشغال جميع المخافر والمراكز في القضاء المذكور واعيدت المواصلات وبهذا تمت الغاية الاولى من حركات التأديب .

مكتب المطبوعات^(١)

بغداد ٢ حزيران سنة ١٩٣٤

الحركات التأديبية

بعد أن قبض الجيش على ناصية الحكم في « قصبة السوق » أرسل حملة تأديبية على قبيلة الأخوين ريسان القاصد ، ومزهر ، دمرت داربيها تدميراً ، ثم جهر حملة ثانية على قبيلة « الشيخ فرهود » فحرقت مضيغه ، وقطعت أشجار بساقينه ، متخذة منها مخفراً للشرطة ، والتجأ الرؤساء الثلاثة : فرهود ، ومزهر ، وريسان ، إلى بغداد ، فسلموا أنفسهم إلى وزير الداخلية ، فاكفنى الوزير بإبعادهم إلى « الرمادي » وبعد أن اطمأن لطاعتهم ، وتعهدوا له بموالاة الحكومة ، وامتنال أوامرها ، سمح لهم بالعودة إلى ديارهم .

تدابير أخرى

وبمناسبة دخول الجيش إلى « قصبة السوق » وجهت وزارة الداخلية كتاباً سرياً إلى « متصرفية لواء المنتفق » برقم م. خ ١٧٥٠ وتاريخه ٤ حزيران ١٩٣٥ ، هذا نصه :

متصرفية لواء المنتفق

بناءً على إشغال قصبة سوق الشيوخ من قبل الجيش ، والقضاء على التمردين ، يقتضي القيام بالاجراءات الآتية :

- ١- استرجاع كافة الأسلحة ، والتجهيزات ، المائدة للشرطة .
- ٢- استرجاع كافة اموال الحكومة المنهوبة ، من أثاث ، وقيود ، وأوراق ، وجسور ، وغيرها .

- ٣- استرجاع كافة المنهوبات المائدة للوظفين والأهلين (يجب أن تجري التحقيقات الدقيقة عن مقدار المنهوبات ، وأقيامها ، وعدم إعطاء المجال لتضخم مقدار الأموال المنهوبة وأقيامها)

٤- فرض غرامات نقدية على المتمردين ، تتناسب مع مقدرتهم المالية ، بدرجة لا يتعسر تحصيلها ، وذلك بقصد تعويض المنهوبين من الموظفين ، والأهلين ، عن أموالهم المنهوبة ، والتي لا يمكن استرجاعها عيناً . وكذلك تعويضاً للخزينة عن أموال الحكومة المنهوبة ، والتي لا يمكن استردادها عيناً ، والأموال المتلوفة .

٥- فرض غرامات ، بعدد مناسب ، من البنادق ، على العشائر المتمردة ، حسب الترتيب الآتي : -

(أ) تجريد قبيلة الحميدة من السلاح .

(ب) عشيرة الحجام والمطيرات .

(ج) بني خيكان والشدود (من الحاج حمد والحاج سلمان وأعوانهم فقط) .

(د) بقية عشائر سوق الشيوخ كل بنسبة مقدرته ودرجة اشتراكه في التمرد .

(هـ) عشائر الجبايش .

(و) الفرق الثلاث من آل ازيرج وفرقة الحسينات الذين أظهروا العداء للحكومة بعد إعطائهم التأمينات .

(ز) آل الغزي .

ملحوظة : يجب أن تستحصل البنادق من العشائر حسب الترتيب المذكور أعلاه ، أي عدم استحصالها من عشيرة ما قبل استحصالها من العشيرة التي قبلها .

٦- يجب اشغال دور رؤساء العشائر المتمردين والفارين بواسطة الشرطة وتأسيس مخافر موقنة فيها .

٧- يجب قطع النخيل ، الموجود بأطراف دور الحكومة ، وأبنيتها ، لإحداث ساحات مكشوفة بأطرافها ، بمسافة لا تقل عن ٢٠٠ متر .

٨- هدم القلاع ، والمقاتيل ، الموجودة عند العشائر ، من كافة أنحاء اللواء .

٩- توقيف جميع الأشخاص الساكنين في المدن ، والقصبات ، سواء من الموظفين ، أو الأهلين ، والذين هم ذوو علاقة في حركة التمرد ، أو التحريض عليه ، وسوقهم الى المجلس العرفي العسكري لحاكمهم . ونرجو قيامكم بالتنفيذ مع العلم بأن أمر منطقة الغرات قد اطلع على هذا الكتاب .
وزير الداخلية رشيد عالي

صورة منه الى وزارة الدفاع واخرى الى سكرتير مجلس الوزراء .

وبناء على ما جاء في الفقرة التاسعة من هذا الكتاب وجهت « متصرفية لواء المتفق » الى « مديرية شرطة اللواء » المذكور الكتاب السري التالي ، بتاريخ ٦ حزيران ١٩٣٥ :

مديرية شرطة اللواء

لما كانت الأخبار ، التي توصلنا إليها ، وأقوال رؤساء العشائر المجاورين ، والذين كان لهم يداً (كذا) في الحركة ، وندموا أخيراً ، بأن الحرك والمسبب لهذه الحركة هو الشيخ محمد حسين كاشف العطاء ، ووكلائه المبثوثين في الفرات الأوسط ، والأدنى ، وأن الآخرين يعملون بإيعاز من الشيخ الموصي إليه ، لأنه قد أصدر إليهم عدة مناشير يحثهم فيها على الاتفاق ، والتكاتف ، وترك الخراصات ، ومقاطعة الحكومة ومقاومتها . ولما كان للموظفين الجعفرين ، وخاصة المدرسين ، وكبار التلامذة ، أثراً فعالاً في تشويش الرأي العام ، وبث الدعايات السيئة ضد الحكومة ، فيرجى أن تضبط إفادات كل من رؤساء العشائر الملمع إليهم أعلاه ، والمدرسين ، وكبار التلامذة ، وبعض الموظفين الجعفرين ، الذين تحوم حولهم الشبهة ، أمام حاكم التحقيق ، وأن تؤمنوا ضبط المناشير المذكورة حالا ، وتسرقوا المجرمين إلى ديوان المجلس العرقي العسكري وتعلمونا بالنتيجة .

متصرف لواء المنتفك ماجد مصطفى

أما بقية الفقرات ، الواردة في كتاب الداخلية ، فكانت « متصرفية اللواء » تنفذها بكل دقة حسب الحطة المرسومة كما أقرت الحكومة ذلك في البلاغ الرسمي التالي :

بيان

بعد انتهاء الأعمال التأديبية في لواء المنتفك ، شرع في تنفيذ الغاية الثانية ، وذلك بإزالة العقاب في الأشخاص الذين ثبت اشتراكهم في التمرد ، واسترداد ما نهب من المخافر ، وبعض المراكز ، وفرض الغرامات من الأسلحة على العشائر كل بحسب ما ظهر منها من الأعمال أثناء الاضطرابات ، فاستردت جميع المنهوبات المذكورة ، عينا أو نقداً ، وسلمت العشائر معظم ما فرض عليها من السلاح ، ولذلك عادت القوى الرئيسية إلى منطقة الرميثة ، وبقيت في لواء المنتفك الحامية المرتبة له ، والشرطة مستمرة في جمع الجزء اليسير المتبقى من الغرامات ، وقد اتخذت تدابير محلية أخرى لمنع وقوع أمثال هاتيك الحوادث المؤلمة في المستقبل .

(مدير الدعاية والنشر)^(١)

٣٥ / ٦ / ٢٩

الغاء الأحكام العرفية

وبناء على انتهاء الحركات في لواء الناصرية والديوانية ، وعودة الأمن إلى نصابه فقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٣٢٨ بالغاء الأحكام العرفية وهذا نصها :
أصدرت إرادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والدفاع

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٨٥) بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٥

والعدلية ووافق عليه مجلس الوزراء . بالنظر إلى رجوع الأمن إلى نصابه

أ - بإنها . الأحكام العرفية المعلنة في المناطق الميمنة في الارادتين المرقمتين ١٦٩ و ١٨٧ والمؤرختين ١١/٥/١٣٥٥ و ٢٥/٥/١٣٥٥ .

ب - بإلغاء الإرادات الملكية المرقمة ١٧٤ و ١٧٥ والمؤرخة ١٣/٥/١٣٥٥ و ٢٥/٥/١٣٥٥ على وزراء الداخلية والدفاع والعدلية تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٣٥

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء

رشيد عالي
وزير الداخلية

جعفر العسكري
وزير الدفاع

محمد زكي
وزير العلية

في المجلس العرفي العسكري

يتضح من المعلومات المقدمة ، أن الأسباب التي أدت إلى امتشاق الحسام في وجه الحكومة كانت كثيرة ومنوعة ولكن السلطة الروحية كانت عاملاً قوياً من عواملها وإن كانت العوامل التي أوقدت الشرارة الأولى في « الديوانية » غير التي سببت الاضطراب في الناصرية وسوق الشيوخ . فقد ابتدأت الحركة في لواء الديوانية على أساس حزبي صريح ، بينما قامت في « المنتفق » على أساس « السركلة » والأفكار الشيوعية التي قيل أن بعض المتعاملين كان يبشها ، ولكن تدخل العلماء في الأمر أوجد شبه صلة بينها ، فإن « ميثاق الشعب » الذي كتب في النجف في يوم ١٩ ذي الحجة ١٣٥٣ ، وأذاعه الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، جمع الناس تحت سلطان روحي قويم . أما قوات الشرطة ، فلم تكن في إبان الاضطرابات ، مجهزة بالعدد الكافية ، لمقاومة العصيان المسلح ، كما أن المخافر لم تكن محصنة بالصورة التي تكفل المقاومة ، وكان الأفراد فيها من شتى الأولوية ، ولاسيما الشمالية منها ، وهذا ما أفقد التجانس والثقة المتبادلة بينهم ، مما أدى إلى فقدان الرئاسة ، فقد استسلمت حامية « سوق الشيوخ » للثوار ، في يوم ١٥ مايس ١٩٣٥ ، وهي صاغرة ، في حين كان في استطاعتها أن تستعمل سلاحها ضد الثائرين مدة طويلة ، لو لم تكن الوثاسة مقودة ، والتجانس معدوماً .

وقد نظر « المجلس العرفي العسكري » في ١٠٩ دعاوى لها علاقة بالعصيان المسلح ، كانت أحيلت إليه من اللوامين « الديوانية » و « المنتفق » وكان عدد المتهمين فيها ٢٢٩ نسمة فقرر المجلس المذكور إدانة ١٧٧ وأفرج عن الباقين . ونحن ننشر فيما يلي جدولاً بأنواع المحكوميات الصادرة من المجلس مدة اشتغاله التي بلغت ٤٩ يوماً :

١ - المحكوم عليهم بالاعدام (٦٣) نسمة نفذ الحكم في تسعة أشخاص فقط وأبدل في حق ٥٤ شخصاً بالأشغال الشاقة المؤبدة .

- ٢ - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ٢١ نسمة
 ٣ - المحكوم عليهم بالحبس لمدة تزيد على العشر سنوات ١٠ أشخاص
 ٤ - المحكوم عليهم بالحبس لمدة تتراوح بين الثلاث سنوات والعشر سنوات ٢٧ نسمة
 ٥ - المحكوم عليهم بالحبس لمدة تقل عن الثلاث سنوات ٢٩ نسمة
 ٦ - المحكوم عليهم بالعرامة فقط ٣ أشخاص
 ٧ - المحكوم عليهم بالجلد لصغر سنهم ١٧ نسمة
 ٨ - المحكوم عليهم بمصادرة املاكهم ٥ أشخاص
 ٩ - المحكوم عليهم بوضعهم تحت الكفالة لحفظ السلام ٢٦ شخصاً

وكان بين المحكومين ٧٧ شخصاً من لواء الديوانية و٧٣ شخصاً من «المنتفق» وشخصان من خارج منطقة الادارة العرفية و ١٥ من المعلمين والتلاميذ واربعة موظفين وستة جنود .

وقد جرى عرض عسكري في «الديوانية» في يوم ٢٦ تموز ١٩٣٥ حضره الملك غازي بالذات ، كما حضره وزير الدفاع والداخلية مع الضباط الذين اشتركوا في الحركات وكان الرؤساء يقدمون الخُضوع لاصحاب التاج خلال العرض واطلقت بهذه المناسبة ٢١ طلقة أثناء حضور الملك الاستعراض ، و٢١ طلقة أثناء انصرافه في طريق عودته الى العاصمة.

بماذا يعلل الرؤساء ثورتهم ؟

بذلنا مجهوداً عظيماً في مراجعة الاصول الرسمية لاستقاء المعلومات عن « ثورة سوق الشيوخ » فوجدنا فيها من المتناقضات ما يحير العقل وبعد تنسيق هذه المعلومات رجعنا إلى زعماء الثورة المذكورة لنسألهم عن أسباب ثورتهم فكتبوا إلينا ما يلي :-

حضرة الاستاذ المؤرخ البارع السيد عبد الرزاق الحسيني المحترم

بعد السلام عليكم : وصلنا كتابكم فنشكركم على ما تفضلتم به : تسألوننا ياسيدي عن أسباب ثورتنا في سوق الشيوخ في العام الماضي ، وعن سبب سكورتنا وهدوئنا بعد ذلك ، فاعلموا :-
 اولاً : السبب حركة عبد الواحد ، وحلفائه ؛ والدعايات القوية التي انتشرت بلائنا ، بصورة مكبرة عنها ، بأنها مستندة إلى اوامر الزعيم الروحي ، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، وان القصد منها دخل بأذهاننا هي المساواة في الحقوق ، ورفع الحيف ، والظلم ، عن أكثريتنا الساحقة في البلاد العراقية ، فهاج بركاننا ، وثار حلفائنا معنا ، من قبائل آل حسن ، وقبائل الحجرة ، وبني خيكان وقبائل الحمار ، على انه لم يكن لنا أي ارتباط وأي حلف مع عبد الواحد السكور وحلفائه

غير أن العيرة والشعور ثار في نفوسنا فهجنا مبدئيا بالهوسات والتجمعات وامثال ذلك .
ثانيا : لما تحقق لدينا أن عبد الواحد السكر ، وحلفائه ، لم يقصدوا بحركتهم المنفعة العامة وأن حركتهم مبنية على اساس الخريبة ، وتبلى لنا ذلك عند تشكيل الوزارة من فخامة ياسين الهاشمي ، وبان غدده ومكره بالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، وخلفه معه ، وصلتنا صور من الميثاق المعلوم مرسل من الشيخ كاشف الغطاء ، فأيدناه باربعة برقية تقريبا ، ثم حضرنا في النجف الاشرف ، واجتمعنا عند الشيخ ، ومعنا الحاج مرزوق العواد ، ورفقائه ، فتحالفنا على تنفيذ الميثاق بكل ما بيدنا من قوة او بسالة ثم حضرنا كربلا واجتمعنا في دار الشيخ علوان السعدون رئيس بني حسن و(اخيه) عمران السعدون وكان من زعماء الديوانية ، والرميشة ، وعفك ، والحلة ، ما يقرب من مائة رئيس ، منهم الحاج مرزوق العواد ، الحاج رايح العطية ، داخل الشعلان ، شعلان الظاهر ، وكل



الشيخ ريسان الكامد : من زعماء حجام



الشيخ مزهر الكامد : من زعماء حجام

منا يساعد الآخر فيما إذا اطلق الرصاص بوجه الحكومة الماضية في أي جهة ، فالجهة الاخرى عندما تسمع تقوم بدورها ، وعلى هذا الاساس واليمين رجعنا إلى سوق الشيوخ ، ونحن ما يقرب من ثلاثين رئيسا .

ثالثا - ولما بلغتنا حركة الشيخ خوام ، قنا فوراً ، وقابلنا الحكومة بالرصاص واحتلنا سوق الشيوخ ، وجميع النواحي والخافر الملحقة اليها ، واستولينا على كل شيء . وبعد ذلك جرت المفاوضات بيننا وبين رؤساء القبائل في العراف ، والناصرية ، في مضيفنا ، وفي عشيرتنا ، ومعهم الشيخ محمد حسن حيدر ، مرسلين بالتمس من الحكومة القائمة في المواء حينذاك ، وعلى رأسها جعفر باشا العسكري ، حاملين كتابا من جعفر العسكري (لاشك) وصلتكم صورته فلم

تسفر المفاوضة عن نتيجة مرضية للحكومة ، لأننا قابلناهم بقولنا لانترك حركتنا وثورتنا حتى
ينفذ الميثاق .

رابعا : ثم لما وصل الجيش للناصرية ، ارسل اليها حسن البدر من قبل الحكومة ، واجتمعنا
معه في دار الشيخ محمد حسن حيدر ، وفاوضنا بلسان الحكومة ، بشروط كانت مقبولة لدينا ،
وإذا بالجيش اوعز اليه من قبل وزير الداخلية ، رشيد عالي وهو في الناصرية ، ان يتوجه إلى سوق
الشيخ خلصة ، خلاف المقررات والتعهدات ، التي ارسلت بلسان حسن البدر من قبل رؤساء
الغراف ، بأمر وزير الداخلية فلما علمنا بالغدر أحطنا به في نهر «الفضلية» وهنا الحكومة اضطرت
مرة ثانية أن التمس من زعماء الغراف : كالحاج خيون ، وموحد ، والسيد عبد المهدي ،
وصكبان العلي ، وشيوخ بني دكاب ، وشيخ حسن البدر ومعهم (ما) يقرب من ثمانين رئيسا ،



الشيخ فرمود الفندي : رئيس حجام

فجأؤنا ، والقوا انفسهم بين الجيش وبيننا ، وكانت ساعة حرجة جداً ، وهي ساعة الموت الشديد ،
وأجروا الاصلاح على نفس الشروط الاولى ، وحضرنا نحن وهم في دار الشيخ محمد حسن حيدر ،
بعد أن ارجعنا القبائل إلى أهاليها ، والقينا سلاحنا في تلك الدار ، وتوجه جمهرة كبيرة من رؤساء
ثورة سوق الشيخ ، مع رؤساء الغراف ، والشيخ محمد حسن حيدر إلى الناصرية لبدء الطاعة
خامساً : ثم دخل الجيش سوق الشيخ بسلام إلا نحن أي : ريسان ، ومزهر ، وفرهود
الفندي ، لم نرضع بالتسليم للحكومة ، ونفينا انفسنا بانفسنا إلى الشيخ بدر الرميض ، مراعاة
لمستوى عشارتنا واخواننا المتحالفين معنا
سادساً : ثم بعد دخول الجيش غدرت وزارة الداخلية ، وعلى رأسها رشيد بك الكيلاني ،

فأوعزت للجيش أن يتوجه إلى عشيرتنا ، فتوجه إليها ودمرها بقوته ، وقوة الشرطة ، وبالمراسك البخارية المسلحة ، تدميراً لا يحتاج إلى ذكره ، خشية على النور أن يتألم ، فبلغنا ذلك ونحن عند شيخ بدر الرميض ، شيخ بني مالك ، فجننا واجتمعنا في عشيرة أحدنا ، وهو الحاج فرهود الفندي ، فجهز الجيش والشرطة ، بإيعاز من الإدارة ، حملة على ضرب عشيرة فرهود ثانية هو ومراكبه ، فتصادمنا معه صدمة عنيفة ، وتكبدنا نحن والجيش خسائر من القتلى والجرحى ، فرجع (الجيش) إلى سوق الشيوخ ، ولم يتمكنوا من الوصول إلى عشيرة فرهود الفندي كتمكنه من الوصول إلى عشيرتنا وإتلافها .

سابعاً : وهنا الحكومة وسطوا الشيخ محمد حسن حيدر ، والبعض من أبناء عمنا ، من زعماء حجام ، حسين الياسر ، وحاتم العجيل ، على أن زجع لحملنا ، عند بدر الرميض ، على أن عشائرتنا وأولادنا ، وتوابعنا ، لا ينالون أي أذى ، أو أي تعد من الحكومة ، ثم أرسل إلينا الشيخ خيون العبيد بحظ ونجحت من الحكومة على أن نسلم أنفسنا في الناصرية ، ويجري علينا العفو ، أسوة بغيرتنا ، ولكن السلطة غدوت بنا ، ونفتنا إلى الرمادي ثلاثة عشر شهراً .

هذا مختصر حركتنا والتفصيل عندهم ، ومع الأسف بالنتيجة بقينا نحن ، أي قبائل حجام ، هدفًا لبعض المعرضين ، ممن خاننا بعد انتهاء الثورة ، وهذه حالة غريزية ، مع الأسف ، في قبائل الفرات كلهم .

كاظمية ١٤ شوال ١٣٥٥

المخلص مزهر القاصد

المخلص ريسان القاصد

المخلص فرهود الفندي

✽ الشروع في الانتخاب ✽

في الوقت الذي كان « المجلس العرفي العسكري » يصدر أحكامه على الثوار بالشنق ، والجلس ، والتبديد ، وفي الوقت الذي كانت قطعات الجيش تقوم بأعمال التأديب في اللوامين « الديوانية » و « المنتفق » أصدرت الوزارة أوامرها بالشروع في الانتخابات ، ووجهت « وزارة الداخلية » كتاباً إلى متصرفي الألوية في يوم ٧ حزيران ١٩٣٥ تطلب فيه القيام بالمراسم التمهيدية ، فعلقت الأسماء ، وانتخبت الهيئات التفتيشية ، وتم انتخاب المنتخبين الثانويين في ٧ تموز ١٩٣٥ بكل هدوء .

وكان رؤساء الدوائر يشرفون على هذه الانتخابات - بالطبع - فقد دلت النتائج على أن « الوزارة الهاشمية » لم تتخلف عن اتباع الطرق التي اتبعتها بقية الوزارات في جميع المجالس النيابية وإن كان تدخلها في هذه الانتخابات أخف من تدخل بقية الوزارات .

وفي ٤ آب جرى انتخاب النواب في الألوية كافة ، وهذه ملاحظاتنا عليها :

- ١- ان القبائل تمثلت في هذا المجلس تمثيلاً صحيحاً وان انتقد البعض ذلك .
- ٢- ان المجلس الجديد كان اكثر تمثيلاً لطبقات الامة من المجالس السابقة، فلم تفرض الحكومة على الأولوية انتخاب من لم يكن منها .
- ٣- ان التمهيدات التي قامت بها الأولوية ، لهذه الانتخابات ، كانت متأثرة بالأحكام العرفية المعلنة في ثلاثة أولوية (وهي الوية الديوانية ، والمتفق ، والحلة) .
- ٤- كان النواب من طبقات مختلفة ، فيها المثقف ، والمتعلم ، والأُمي .
- ٥- زيد عدد النواب من ٨٨ نائباً إلى ١٠٨ نواب وزعت الزيادة توزيعاً لا بأس به .
- ٦- أصبح معظم أرباب الصحف السياسية اليومية - إن لم نقل كلهم - نواباً في المجلس الجديد ، فحُرم الشعب بذلك ، ممن ينطق بلسانه ، أو ينتقد سلوك الحكومة ، في إدارة شؤون المملكة .

﴿ منهاج الوزارة ﴾

- وكانت الوزارة قد أذاعت منهاجها في ٥ تموز ١٩٣٥ ، وهذا نصه :
- اضطرت الوزارة عند إقدامها على الاضطلاع بأعباء المسؤولية إلى معالجة امور خطيرة حالت دون تمكنها من نشر منهاجها في حينه . أما وقد اقدمت البلاد الآن على الشروع بالانتخابات النيابية فلا بد من بسط أهم الخطط التي تنوي الوزارة السير عليها لتنفيذ مهمتها الإصلاحية التي أخذتها على عاتقها - وفقاً للتصريحات الصادرة على لسان رئيسها - وعرضها على أنظار الأمة الكريمة لتعرب عن رأيها فيها .
- إن هذا المنهاج وإن لم يشمل جميع الامور ، التي تضطلع بها الحكومات في تدوير الشؤون الهامة ، إلا أنه يشير إلى أهم ما تنوي الوزارة القيام به في هذه الظروف . فتتقدم الوزارة إلى الأمة الكريمة به ، مستعدة مؤازرتها وتأييدها ، اللذين لم تضن بها في الظروف الخطيرة ومن الله التوفيق .
- ١- احترام نظام الحكم في المملكة ، والقضاء على كل فكرة ترمي إلى مس الأوضاع الدستورية الأساسية ، القائم عليها هذا النظام .
 - ٢- تعديل قانون الانتخاب على أساس جعل المجلس النيابي أصح واكمل تمثيلاً لطبقات الامة .
 - ٣- ايقاظ روح التأخي في الشعب ، والقضاء على النزعات الضارة ، والأعمال المؤدية إلى تفريق كلمة الامة ، بكل ما لدى الدولة من وسائل وقوة .
 - ٤- الاهتمام بصيانة الآداب العامة ، والقضاء على الأوضاع والمظاهر المفسدة للأخلاق ، وتقوية روح الرياضة في الشعب ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة لتنشيط هذه الروح ، ببذل المساعدة المادية والأدبية .

٥- تعديل قانون انضباط الموظفين ، لتسهيل إقصاء الذين لا يتحلون بالمرايا اللازمة للنهوض السريع ، أو الذين يعتبرون وظيفتهم ملكاً لشخص ، وذلك تأميناً لصيانة الحق ، ومراعاة للعدل في سير الأعمال الحكومية ، ومنعاً للتحزب ، وتثبيتاً لروح الاستقرار والطمأنينة في النفوس .

٦- إلغاء الشعور بالمسؤولية بين الموظفين ، وجعل المديرين العامين رؤساء الدوائر مسؤولين مباشرة عن تنفيذ أحكام القوانين أمام الوزراء ، الذين يشرفون على تطبيقها ، ويراقبون مرسومهم واعتبار مراقبة سلوك الموظفين من أهم الواجبات .

٧- تعاون الحكومة والأهلين على إنشاء المساكن الصحية ، في القرى والأرياف ، وتنظيم إدارة القرى ، وتعميم نظام التعاون فيها وفقاً للبداي. الواردة في لائحة قانون إدارة القرى .

٨- الاهتمام بتنظيم شؤون العمال ، والإسراع في إصدار التشريع المتعلق بالعمل والعمال .

٩- الاعتناء بتوطين العشائر ، وتحسين أحوالها الاجتماعية ، والصحية ، والتهدئية ، وتعديل نظام دعاوى العشائر ، وحصر أحكامه في قضايا العشائر ، والسعي لإزالة العوامل المسببة للإخلال بالأمن والنظام بين ظهرانيها .

١٠- تنظيم البلديات ، وتوجيهها إلى القيام بإعمار المدن ، والقصبات ، وفقاً للأنس الفنية الحديثة ، ومساعدتها على إنشاء مساكن صحية ، وتأجيرها ، أو تملكها بأقساط إلى العمال وغيرهم من طبقات الشعب المحتاجة ، والاعتناء بجعل مياه الشرب صحية في جميع الأماكن .

١١- ردم المستنقعات ، وتخفيف الأنهار ، واستئصال منابع الأمراض ، ومكافحة الملل السارية مكافحة فعالة ، للقضاء عليها ، وفق مناهج يطبق في سنين معينة ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة للعناية بالأطفال ، ولاسداء الاسعافات الصحية وغيرها ، وإيجاد المؤسسات التي تستهدف حماية النسل من الآفات والأمراض .

١٢- توسيع الجيش على أساس الكفاءة للدفاع ضد التجاوز الخارجي ، والسير بالبلاد لبلوغ الاماني الوطنية ، وذلك بتزويد وحداته ، ومعداته ، وتوسيع القوة الجوية إلى الحد الذي يطمئن البلاد على سلامتها ، وتشجيع جمعية الطيران ، واتخاذ التدابير اللازمة لتقويتها مادياً وأدبياً ، والاهتمام بفتح المعامل ، لتزويد الجيش بما يحتاجه من المواد ، وإلغاء مرافق البلاد على أساس سد حاجاته .

١٣- تهيئة الوسائل لتأسيس المصرف الوطني ، وإنجاز الواضع المتعلقة بالمصرف الزراعي ، وصناديق التوفير ، ومصرف الرهونات ، وصندوق ضمان الموظفين ، وإعداد تشريع يخول الحكومة حق مبادلة المنتجات العراقية بالصادرات الاجنبية ، على نسب تتفق ووضع البلاد الاقتصادي ، وتنظيم نقابات التوريد ، والتصدير ، لتسهيل هذه المهمة . والنظر في تخفيف ضريبيتي الارض والمواشي .

١٤- اتخاذ التدابير للتدرج في تأمين سيطرة الحكومة على المشاريع الصناعية ، التي تؤمن حاجات العراق ، أو تفيض عليه ؛ وذلك بقيام الحكومة بتأسيس بعض المعامل والمصانع مباشرة - كعمل تصفية النفط ، وصناعة التمور ، وغيرها من الصناعات المثمرة - ضمن منهاج تؤمن نفقاته عن طريق الاستقراض ، أو الاستلاف ، أو بتأليف شركات تكون الحكومة مساهمة فيها ، والاهتمام بأمور النقل على اختلاف أنواعه ، وذلك بتأسيس شركات حكومية وأهلية للقيام بتسهيل نقل البضائع والمنتجات .

١٥- الاهتمام بكنوزنا الأرضية لتسريع الاستفادة منها ، تأميناً لتقدم صناعتنا ، والاسراع في تمديد الطرق ، وإنشاء الجسور ، خاصة على خطوط المواصلات الرئيسية ، وتحسين طرق الري وتنظيمه .

١٦- الاهتمام بالموارد الزراعية ، والاعتناء بتربية المواشي ، وتكثيرها ، وإصلاح جنس الحيوانات ، وتوجيه العناية لتحسين الاصواف العراقية ، وإصلاح البذور والتقاوي ، واتخاذ الوسائل الناجعة لمكافحة الآفات التي تقتات النباتات ، ولا سيما التمور ، والحفاظة على الغابات وتكثيرها .

١٧- السير بالمعارف على أساس تهذيب النش . ليكون مواطناً مشبعاً بروح التضحية في سبيل الواجب محباً للتقدم والنظام قديراً على الاضطلاع بأعباء الحياة وعلى تكثير البعثات العلمية لتأمين حاجة العراق من الأخصائيين والمدرسين ، والاهتمام بالتعليم القروي ، وتحسين التدريب الصناعي ، والعناية بالتدريس الابتدائي ، والمبادرة إلى تأسيس مدرسة ثانوية ليلية ، وإعادة فتح مدرستي الهندسة والزراعة ، واستقدام الاساتذة لكلتي الطب والحقوق ، وتوسيع نطاق الكلية الأخيرة على وجه يؤمن إعداد موظفين قديرين في الشؤون المالية والإدارية أيضاً .

١٨- تعديل بعض القوانين ، كقانون التجارة ، والقانون المدني ، وقانون اصول المحاكمات الحقوقية والجزائية ، أو استبدال تلك القوانين بتشريع جديد يؤمن حاجات الامة بالنسبة للتطورات الحاضرة . اه (١)

﴿ مغلطة افتتاح المجلس الجديد ﴾

قلنا ان « الوزارة الهاشمية » رأت أن توقف أعمال الاحزاب السياسية في المملكة تزولاً عند رغبة الشعب ، فأذاع « حزب الإخاء الوطني » بياناً بتعطيل أعماله ، ووقف جلساته ، مع أنه كان حزب الحكومة .

وقد اجتمع نواب المجلس الجديد مساء يوم الثلاثاء الموافق ٦ آب ١٩٣٥ وقرروا تأليف هيئة

نيابية) تقوم مقام الاحزاب، تستند اليها المجالس النيابية عادة، فانتخب ياسين الهاشمي رئيساً لهذه الهيئة، ومحمد زكي نائباً للرئيس، والمحامي علي محمود سكرتيراً.

وجرت حفلة افتتاح المجلس في صباح يوم الخميس ٨ آب ١٩٣٥ في اجتماع غير اعتيادي، وتلى الملك غازي خطاب العرش، فاستعرض الاعمال التي قامت بها الوزارة وما تنوي القيام به. وقد انتخب وزير العدلية، محمد زكي، رئيساً لمجلس النواب، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة إلى رشيد عالي الكيلاني، وزير الداخلية؛ أما رئاسة مجلس الاعيان فإنها بقيت بعهدة السيد محمد الصدر، لأن المجلس اجتمع في جلسة غير اعتيادية، ولأن انتخاب الرئيس لا يكون إلا في الجلسات الاعتيادية، واستمر المجلسان «النواب والاعيان» في رؤية أعمالهما إلى أن صدرت الإرادة الملكية في اليوم التاسع من أيلول ١٩٣٥ بتأجيل جلسات المجلسين لمدة ٤٥ يوماً اعتباراً من ١٠ أيلول ١٩٣٥، وفيأيلي :

✽ خطاب العرش ✽

حضرات الاعيان، حضرات النواب

نفتح باسم الله تعالى مجلسكم مرحبين بكم، ومتمنين لكم التوفيق في أعمالكم. تعلمون أن الوزارة الحاضرة اضطلعت بأعباء الحكم في ظروف ظهرت فيها بوادر عدم الطمأنينة، وفقدان الثقة من جهة، والرغبة الشديدة في إصلاح الإدارة والأعمال من جهة أخرى. ولما كانت قد شعرت بأنها لا تستند إلى اكثرية توازرها في تنفيذ خططها، حلّ المجلس، وجرت الانتخابات، بعد أن أذيع منهاج الوزارة. والآن، وقد فزمت بتمثيل الأمة على ذلك الاساس الإصلاحي، فإننا واثقون بأنكم ستقومون بما يترتب عليكم من الواجبات أحسن قيام. أيها السادة: مرت بالبلاد، أثناء هذه الفترة، حوادث أدخلت بالامن والنظام في بعض أنحاء الفرات، مما أهّأ بالحكومة إلى استعمال القوة العسكرية، وإعلان الإدارة العرفية، إلا أن التيقظ الذي أظهره شعبي المحبوب، قد سهل أعمال قوات التأديب، فأعيد الامن إلى نصابه، واستتب النظام خلال برهة قصيرة جداً. واني لأشكر شعبي النبيل على حسن تقديره للواجبات المترتبة عليه في الساعات الحرجة، كما اني آسف على النفوس التي ذهبت ضحية الطيش والجلل، وقد امتاز جيشنا الباسل أثناء هذه الحركات بتوخيهِ إلى أقصى حد ممكن صيانة الانفس، وحقق الدماء، وستقدم حكومتنا بأقرب وقت الى مجلسكم لائحة قانون العفو العام.

أيها السادة: من دواعي سرورنا أن نرى صلاتنا مع الدول الأجنبية مستمرة على أسس المودة والصداقة. ان حكومتنا باذلة جهدها في إناء هذه الصلات وتعزيزها، كما أنها مهتمة في حسم المسائل المعلقة وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد. أما قضية الخلاف على الحدود المروضة على عصبة

الامم ، فقد انتقل البحث فيها بيننا وبين جارتنا الصديقة ايران ، إلى طهران ، ولنا وطيد الامل بأن المداولة الجارية مباشرة الآن بين الوفدين سوف تثمر ثمرتها المرجوة من اتفاق المملكتين حول جميع النقاط ، التي تجعل روابط الصداقة والاخوة التي تربط المملكتين وثيقة مستديمة .

لقد أعلننا إرادتنا الملكية في تنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وفقاً للخطة المقررة لتقوية الجيش ، فقبول ذلك من شعبنا المحبوب بابتهاج وسرور ، في جميع أنحاء المملكة ، مما دعانا أن نتأكد من أن التأزر بين الحكومة والشعب ، في تنفيذ الإصلاحات المقررة ، سيكون على أتم ما يرام ، وإن بلادنا ستنبأ مكانتها المنتظرة بين الامم في القريب إن شاء الله .

باشرت حكومتنا في إعادة تنظيم الدواوين لتسهيل إدارة شؤون المملكة ، ولتأمين مراقبة أعمال الموظفين ، وتزويد كفاءتهم ، وهي مهمة بصيانة الآداب العامة ، وتنظيم القرى والقصبات ، وتأمين حاجاتها من مياه الشرب النقية ، كما انها وضعت منهجاً صحياً يطبق خلال خمس سنوات لمكافحة الأمراض ، ولتوسيع نطاق الإسعاف ، وهي باذلة المساعي لمكافحة حشرة المن ، وتقديم السلفات لل منكوبين بها وبغيرها من الآفات ، ولتحسين الانتاج ، ونشر الصناعة . كما أنها قد سارت في تعديل قانون المشروعات العمرانية على أساس تأمين حاجات الجيش من التوسع ، وادماج الأعمال العمرانية في الميزانية الاعتيادية ، أو في الملاحق المربوطة بها ، مع الاحتفاظ بالمشروعات الرئيسية الهامة . هذا وإن حكومتي تفكر الآن في مشروع المصرف الوطني ، وتطبيق اصول المحاسبة لتأمين التوازن التجاري ، وهي قائمة بوضع تشريع لضريبة الارث والوصاية ، وآخر لتأمين تعاون الحكومة والأهالي ، في إنشاء المساكن الصحية ، خاصة في القرى والأرياف . كما انها آخذة في تعديل قانون الانتخاب ، ليكون أكثر شمولاً ، لتمثيل طبقات الامة ، ومهمته فيما عدا ذلك بالامور التي ورد ذكرها في منهاج الوزارة ، مما يساعد على السير بالامة سيراً حثيثاً نحو التقدم المنشود . هذا وإن الجهود لا تزال متواصلة لتنظيم شؤون المعارف ، وتحسين التعليم ، وإنشاء المؤسسات الضرورية لتوسيع نطاقه . كما ان العناية تتجه لتأمين العدل ، وحسن توزيعه ، وذلك باستكمال المؤسسات القضائية ، وتبديل بعض القوانين القديمة ، بتشريع يجاري التطور الحاضر ، وحاجات الشعب . أيها السادة : إننا لواقعون بأنكم ستعالجون كل هذه الامور ، وأمثالها ، مما ستعرضه عليكم حكومتنا ، بدراية وإخلاص ، كما اننا ندعو المولى أن يكمل أعمالكم بالنجاح ، وهو ولي التوفيق . اهـ^(١)

﴿ صدى الثورة في المجلس ﴾

نوه « خطاب العرش » عن أن الحكومة ستقدم بلائحة قانون العفو العام الى المجلس النيابي

(١) عاشر مجلس النواب [الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥] ص ١-٢

ليشمل الذين ساقتهم الظروف العصبية إلى امتشاق الحسام في وجه السلطة فصدرت بحجهم أحكام المجلس العرفي العسكري التي ذكرناها قبلاً وكانت المناقشة حول الجواب على هذا الخطاب مثاراً لقضية الاضطرابات في مجلسي النواب والأعيان معاً .

أما في « مجلس النواب » فقد صرح بعض الأعضاء عن وقوع شذوذ في الأحكام العرفية الصادرة من المجلس العسكري ، فوجب الحكومة أن تعالج هذا الشذوذ بقانون العفو العام .
ومما قاله الاستاذ محمد باقر الشيباني :

« ان حوادث الفترة لم تكن نتيجة جهل الناس وطيشهم فقط - كما أشار وزير الداخلية - بل كانت أيضاً نتيجة ظلم الإدارة وعسفها . والتمرد الذي وقع من قبل فريق من عشائر الفرات لم يكن في الحقيقة تمرداً على قوانين الدولة ونظمها ؛ بل كان تمرداً على ظلم الذين يمثلون الدولة في تلك المناطق . إن طغيان هذا الفريق من الموظفين هو الذي بعث الفتنة ، وأحدث هذه التلثة »^(١)
وأما في مجلس الأعيان فقد صرح العين جميل المدفعي ، رئيس الوزارة السابقة ، بما يلي :

« في الحقيقة حصلت بعض الاضطرابات ، وهذه الاضطرابات جابهها فخامة ياسين الهاشمي ، ولكن سببها يعود إلى الاجتماعات التي كانت تعقد في الصليخ برئاسة وزير الداخلية ، رشيد عالي ، لمقاصد منها تسنم كراسي وزارية ، ونيابية ، وتأمين منافع شخصية ، فلو أن بعض الزملاء أنصف وأعلن الاتفاقية على الملأ لأغواني عن إثبات ما أقوله الآن . أما الاضطرابات الأخيرة التي انفلقت في الرميثة ، فهي نتيجة سوء تصرف وزير الداخلية وأعوانه الذين أرسلهم الى هناك ، تلك التصرفات التي لم يؤخذ فيها برأي المتصرف الذي كان موجوداً في مركز اللواء »^(٢)

وبديهي أن ينتهز الهاشمي تصريحات المدفعي ، ليبدل بمعلوماته عن اشتراك جماعة المدفعي في هذه الاضطرابات ، فقد وقف في جلسة الأعيان المنعقدة في ١٥ آب وقال :

« أود أن اجيب جميل المدفعي على بياناته ؛ سادتي : بوادر عدم الثقة والطمانينة انتشرت في كل مكان ، بشكل شعر به كل انسان ، وبينما كانت هذه البوادر بسيطة بالنسبة الى البعض ، تطورت في الايام الأخيرة ، كما يعلم فخامة المدفعي ، الى شكل يهدد كيان هذه الدولة . أما أن فخامته يسند هذا العمل الى شخص وزير الداخلية الحالي ، وإلى الاجتماعات التي عقدت في الصليخ ، فأظن أنه بهذا الاسناد يعرض نفسه للمسؤولية أمام هذا المجلس ، فهو كرئيس دولة تقم هذه المؤامرات - التي كلنا لا نشترك وإياه بأنها وقعت - وأدت إلى أحوال أخلت بالأمن والنظام ، وكادت تخل بكيان الدولة . فإذا كان عند فخامته مثل هذه الفكرة عن وزير الداخلية ، فهو

(١) حاضر مجلس النواب [الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥] ص ١٩

(٢) محاضرات مجلس الأعيان في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ص ٩

يكون قد قصر بالقيام بالواجب المرتب عليه بصفته وزيراً مسؤولاً . وأنا لا أظن أنه يستطيع أن يستند إلى التقارير ، التي كانت ترسل بشأن تلك الامور إلى وزير الداخلية ، ذلك لأنني لما اطلعت على أن لفخامة المدفعي صلة بالوقائع الأخيرة ، ما استطعت أن اصدق ذلك . ثم يسترسل السيد الهاشمي في الكلام عن الثورات ، موضوعة البحث ، فيقول :

« سادتي : المسؤول عن حوادث الرميثة لا يزال غير معرض للعقاب القانوني . نعم ظهرت بوادر كثيرة حول الموضوع ، ولكن بقيت الأسباب المادية التي يمكن الاستناد اليها مجهولة ، فشعوري إزاء هذه الأحوال ان المسؤول قانوناً في هذه الامور خارج عن نطاق القانون »^(١)

ولقد سألتنا السيد الهاشمي عن المقصود من كلامه (المسؤول عن حوادث الرميثة لا يزال غير معرض للعقاب) ومع أن فخامته اعتاد السكوت في مثل هذه الأحوال فإنه لم يشأ أن يجرمنا من كلمة ولو مطلقة ، وفخامته عطف خاص على المؤلف ، فهمس في اذنه : « صاحب الميثاق » ، ولعله قصد بذلك « العلامة كاشف الغطاء » ، الذي وضع الميثاق ، ونشره بين الناس ؛ فقلت للسيد الهاشمي : ألا يرى فخامته أن لا فائدة بغداد ضلعاً كبيراً في الاضطراب ، فلم يرد على هذا السؤال . وعلى كل فقد طلب السيد محسن البوطيخ أن تنصب المشانق في بغداد ويساق اليها المسؤولون عن هذه الحوادث الدامية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يجر مع الأسف .

✽ اعلان العفو العام ✽

وأخيراً تقدمت الحكومة بلائحة « قانون العفو العام » فأقرها البرلمان فوراً ، وهذا نصها :
نحن ملك العراق بموافقة مجلسي الاعيان والنواب ، أمرنا بوضع القانون الآتي :
المادة الاولى - يعفى كل شخص ارتكب في ألوية الديوانية ، وديالى ، والمنتفك ، بسبب الاضطرابات ، بين تاريخي ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٤ و ٢ حزيران سنة ١٩٣٥ ، أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٦ و ١١ و ١٣ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ، وفي مواد الباب الثالث عشر ، وفي القسم الاول من الباب الحامس عشر من القانون المذكور ، والمادة ١٨٦ وفي الباب الثاني والعشرين ، وفي القسم الاول من الباب السابع والعشرين ، وفي الباب الحادي والثلاثين ، وفي المواد ١١ و ١٢ و ١٥ من المرسوم رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ والمادة ١٣ منه بشكلاها المعدل بالمرسوم رقم (٢١) لسنة ١٩٣٥ وكل شخص ارتكب إحدى الجرائم المذكورة في لوائى كركوك والسليمانية ، بسبب الاضطرابات أو الشقاوة بين تاريخي ١٩٢٣ و ١٥ آب ١٩٣٥ أو أية جريمة أخرى مرتبطة بالجرائم السالف ذكرها ، أو مرتكبة

(١) عاخر مجلس الاعيان [في اجتماعه غير الاعتيادي] لسنة ١٩٣٥ م ١١/١٢

بسببها ، وكذلك الاشخاص الذين شرعوا في ارتكاب أية جريمة من الجرائم المشار إليها ، أو
حرضوا على ارتكابها ، أو كونوا اتفاقاً جنائياً لارتكابها .

المادة الثانية - لا يشمل هذا العفو الحقوق الشخصية المنبثقة من الجرائم المذكورة في المادة
الاولى ، والغرامات المستوفاة ، والأموال المصادرة الناشئة عنها .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزيرى الداخلية والعدلية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٥٤ واليوم السابع من شهر
ايلول سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء^(١)

رشيد عالي الكيلاني
وزير الداخلية ، ووكيل وزير العدلية

✽ مول اعلان العفو العام ✽

جرت العادة أن يعقب معظم الثورات صدور عفو عام يشمل الذين اشتروا فيها ، أو حوكموا
من أجلها أو صدرت بحقهم أحكام السجن والتغريب بسببها ، كما يشمل الذين اختفوا عن الانظار
تخلصاً من التعقيبات القانونية . ولم تشأ الوزارة الهاشمية أن تشذ عن هذه القاعدة ، ولا سيما بعد
أن صرح نوابها في المجلس عن وقوع بعض الشذوذ في الأحكام الصادرة عن الديوان العرفي العسكري
فاستصدرت قانون العفو العام المثبت نصه أعلاه .

وقد فرغ الجمهور من شمول هذا القانون قضايا لا علاقة لها بالثورات التي وقعت في الفرات
الأوسط ، ولا بالقائمين بها ، فقد نص المشروع - بناء على طلب النواب الاكراد - على أن يشمل
هذا العفو « كل شخص ارتكب احدى الجرائم في لوائي كركوك ، والسليمانية ، بسبب الاضطرابات
أو الشقاوة » التي حدثت بين ١ مارت ١٩٢٣ و ١٥ آب ١٩٣٥ « في حين كان في استطاعة الوزارة
أن تفرد هذه الجرائم بقانون خاص ، لأنها تعترف - في صلب هذا القانون - بأنها كانت عبارة عن
أعمال شقاوة حدثت قبل ١٢ حجة ، ولأن الحركات التي جرت في الفرات كانت لا تخاد ثورة منظمة
قامت في وجه الظلم وسوء الإدارة أي لا دخل لأعمال الشقاوة فيها .

والأغرب من هذا أن النواب طلبوا ، أثناء المذاكرة على هذه اللائحة ، شمول هذا العفو القائمين
بحركة الكاظمية ، لأنها لا تختلف ، في أسبابها الحقيقية ، عن تلك التي ادت إلى امتشاق الحسام
في « لوا . الديوانية » فأجابت الحكومة انها تعالج هذه القضية بطريقة أخرى ، فاستصدرت إرادة

ملكية في ١٤ أيلول ١٩٣٥ ، تتضمن إعفاء المحكومين في الحادثة المذكورة ، مما تبقى من مدد محكومياتهم دون أن تزيل عنهم آثار الجريمة .

على أن « قانون العفو العام » لم ينفذ على الصورة التي قصدها المشرع . فقد ألزمت الوزارة بعض الثائرين ، الذين حوكموا أمام الديوان العرفي ، ثم شغلهم هذا القانون ، بوجوب الإقامة في مناطق عينتها لهم ، وسلبت أراضيهم ، فأعطتها للغير ، ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن تبوأ « الوزارة السليمانية » مقاليد الأمور في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ .

ومما يذكر في هذا الصدد ان الوزارة السليمانية أصدرت مرسوماً برقم ٧٧ لسنة ١٩٣٦ أعادت بموجبها الأموال ، غير المنقولة ، التي قررت المجالس العرفية مصادرتها ، إلى أصحابها ، سواء سجلت باسم الحكومة أم لم تسجل . وكان « قانون العفو العام » قد استثناه من هذا الشمول .

✽ استقالة وزير المعارف ✽

لعمري الشيخ محمد رضا الشبيبي ، اتجاهات علمية في كيفية تسيير امور المعارف ، تختلف عن اتجاهات مديري المعارف العامين . وقد اختلف مع الاستاذ فهمي المدرس ، مدير المعارف العام ، على بعض هذه الامور ، فأدى الخلاف إلى انقطاع المدير عن وظيفته مدة تمكن خلالها رئيس الوزراء من إصلاح ذات البين ، فعادت الصلات بين الوزير والمدير إلى سابق عهدها ، ولكنها سرعان ما توترت من جديد ، فاستقال المدير من منصبه ، فقرر رئيس الوزراء تأليف لجنة لإيجاد رأيها في شؤون المعارف قوامها : وزير الاقتصاد والمواصلات ، محمد أمين زكي ، ورئيس اركان الجيش : طه الهاشمي ، ومدير الصحة العام ، سامي شوكت ، ومدير الاوقاف العام ، حسن رضا ، وقد انكر الوزير المسؤول على رئيس الوزراء تدخله بتأليف هذه اللجنة ، مع أنه المسؤول عن امور وزارته ، فرد الرئيس على هذا الإنكار بأن هذه اللجنة استشارية ، وليس للوزير أن يتقيد بأرائها .

وكان من رأي الوزير الشبيبي أن يعين لمديرية المعارف العامة ، التي شغرت باستقالة الاستاذ فهمي ، احد كبار موظفي وزارته او غيره ممن سبق له إشغال هذا المنصب ، ولكن اللجنة نسبت ان يشغل العميد الركن طه الهاشمي المديرية المذكورة ، وجرت المذاكرة حول ذلك في مجلس الوزراء فأيد فريق من الوزراء ، كمحمد أمين زكي ، وجوب تعيين الهاشمي مديراً للمعارف ، ولكن رئيس الوزراء قال انه لا يمكن لأخيه أن يترك الجيش إلى المعارف ، وإنما يجوز أن يشغل مديرية المعارف العامة بالوكالة ، علاوة على إشغاله رئاسة اركان الجيش ، فاعتبر الوزير ذلك تدخلاً في شؤون وزارته .

ثم جرت محاولات للجمع بين الوزير والعميد ، لتبادل الرأي في الموضوع ، ولتقريب وجهتي النظر ، فاجتمعا في مقر الوزارة ، وعرض الهاشمي ما لديه من مقترحات لتسيير شؤون المعارف ،

اهمها عدم الإكثار من فتح المدارس ، قبل تهيئة المدرسين ، وعدم جواز تعيين وكلاء المعلمين ، كما جرت العادة من قبل ، وعدم جواز إعادة المدرسين ، الذين حوكموا امام المجلس العربي ، الى وظائف التدريس ، وامور اخرى تتعلق بديوان الوزارة وموظفيه ، فلم يؤيد الوزير هذه المقترحات ، وفضل الاستقالة من منصبه . ويقول الاستاذ الشبيبي ان قضية تعيين الهاشمي مديراً للمعارف ، لم تكن السبب الوحيد لاستقالته ، وإنما كان رئيس الوزراء متأثراً بالدعاية التي قامت إذ ذاك ضد وزارة المعارف ، حتى ادى ذلك إلى تأخير مقترحاته في ديوان مجلس الوزراء . وانه كان لبعض الصحف المغرضة شأناً في ذلك فلم ير بداً من الاستقالة من منصبه ، فتقدم بهذا الكتاب :

صاحب الفضامة رئيس مجلس الوزراء الموقر

ارجو قبول استقالي من عضوية مجلس الوزراء الموقر ، وذلك لأنني - حسب ما اعتقد - لم أعضد بكثير من الآراء والمقترحات ، التي سبق لي ان اقترحتها بشؤون المعارف ، ولا سيما عندما



العلامة الشبيبي : وزير المعارف المستقيل

خاض المجلس في قضايا موظفي هذه الوزارة اخيراً ، وارتأى في هذا الشأن آراء تختلف عما ارتأيه من اكثر الوجوه ، ولا أرى من الجائز ان يطول الأخذ والرد في قضايا المعارف العامة ، وقضايا الموظفين فيها ، خاصة ونحن على ابواب السنة المدرسية .

ولا بد لي من القول بأنني فاديت بكثير من آرائي الخاصة جداً بدوام الالفة ورغبة بتنظيم جهودنا المشتركة في خدمة البلاد في هذه الظروف العصيبة . ولا استطيع ان افعل اكثر مما فعلت ، هذا وارجو ان تقبلوا يا صاحب الفضامة فائق الاعتبار والاحترام مقروناً بالدعوة الصالحة لكم ولزملائكم بالنجاح والتوفيق .

١٤ جمادى الثاني ١٣٥٤ المصادف ١٥ ايلول ١٩٣٥

وزير المعارف محمد رضا الشبيبي

فلما تلقى الرئيس ، ياسين الهاشمي ، هذا الكتاب قصد الوزير المستقيل في داره ، وحاول ان

يقعنه بسحب كتاب استقالته ، والرجوع إلى وزارة المعارف ، وإلا فإلى وزارة العدلية ، ولكن الوزير أصر على قراره ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة المعارف إلى مدير الاملاك الأميرية صادق البصام ، ووجه إلى العلامة الشبيبي هذا الكتاب :

مولاي الاستاذ محمد رضا الشبيبي المحترم

يؤسفني أن تذهب محاولاتي العديدة للتوفيق بين الآراء بدون نتيجة ، ويؤلني جداً أن أرى استمرار التأزر معكم في تحمل أعباء الظروف الحاضرة قد أصبح متعسراً بالنظر لقراركم الأخير . انني أشعر بالمتاعب التي تحملتموها أثناء اضطلاككم بمسؤولية الوزارة ، وإذا ما تقدمت اليكم بالإعراب عن الشكر والتقدير ، فإنني بلا شك أعبر في الوقت نفسه عما يحمله زملائكم الوزراء الباقين من شعور الامتنان على ما لاقوه منكم مدة اشتراككم معهم من التأييد ، وكل



وزير المعارف الجديد ، صادق البصام

ما أرجوه أن تكون رابطة الاخوة والمبدأ التي ربطتنا في جهادنا باقية على رواقها ، وأتمس أن تقبلوا احترامي وإجلالي .

المخلص ياسين الهاشمي

بغداد ١٦ أيلول ١٩٣٥

✽ ثورة بارازان ✽

لمحة خاطفة

اتينا على « حوادث بارازان » في (ص ١٦٩) من المجلد الثالث من هذا الكتاب ونوهنا عن الجهود التي بذلتها « الوزارة السعيدة الثانية » لإقامة النظم الادارية هناك . والواقع أن الحركات في « قضاء الزبير » لم تنته بتسليم الشيخ أحمد بارازان نفسه إلى الترك ، ولا بدخول القوات الحكومية إلى « قرية بارازان » فقد ظلت اعمال الشقاوة مستمرة وبقيت العصابات التي كانت تعيش في تلك الأطراف ، وأهمها عصابة الرجل المشهور خليل خوشوي ، تقلق راحته

السكان في القضاء المذكور .

ورأت الوزارة الهاشمية أن تنشئ مخفراً للشرطة في « بله » أو في « مقر البارازانيين » فعارض الملا مصطفى البارازان ، شقيق الشيخ احمد ، وهدد بقتل كل من يقدم على مثل هذه الحركة ، ولكن قائم مقام القضاء لم يهتم بهذا التهديد فاصطحب مهندس الأشغال وتوجه إلى « بله » لتحقيق فكرة إنشاء المخفر ، فنصب الشقاة كميناً له وللمهندس وقتلوهما شر قتلة ، فقررت الوزارة ان تركز إلى الأحكام العرفية تطهير هذه المنطقة من الشقاوه ولا سيما بعد أن استفحل امرهم وظهر لها أن الأهلين المجاورين يؤنون افراد العصابات ، إما خوفاً منهم ، او تشجيعاً لهم ، فسيرت قوة تأديبية في آب ١٩٣٥ لقمع المتمردين ، واشتركت الجارة العزيزة تركيا في ذلك بسدها الحدود في وجوههم ، حيث ارسلت قوة تأديبية إلى جانب قوة العراق التأديبية لتتعاون القوتان على وضع حد لهذه العصابات وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٦١ في ٥ آب ١٩٣٥ بإعلان الادارة العرفية وهي :

« بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء . فقد أصدرت إرادتي الملكية :

(أ) بإعلان الادارة العرفية في نواحي مزوري بالا وبارازان ومركة سور التابعة للواء الموصل ومنطقتي كاني رش المحدودة شمالاً بحدود تركيا وجنوباً بنهر براز كورد وشرقاً دائرة الطول رقم ٢٧ = ٥ وغرباً نقطة تقاطع نهر براز كورد وحدود تركيا من خارطة كاني رش مربع (٤) ب واحداتية ٨ - ٧ التابعة لناحية برادوست الملحقة للواء اربيل وفي المحلات المجاورة لها التي يعلن أمر قوة شيرباز انها تابعة للحركات العسكرية إلى أن يعاد الأمن إلى نصابه في المناطق المذكورة .

(ب) بأن تكون الادارة الملكية في المناطق المذكورة اعلاه والمحلات المجاورة لها التي يعلن بأنها تابعة للحركات العسكرية إدارة عسكرية صرفة ويعتبر قائد القوات العسكرية في منطقة شيرباز المرجع الأعلى لجميع الإدارات داخل المنطقة المار ذكرها .

(ج) بتوقيف قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون إدارة الأولوية وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوي العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون المحاكم والقضاء وجميع القوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس في الاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراءى لأمر قوة شيرباز وما تتطلبه إدارة إعلان الأحكام العرفية .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووكيل وزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس من شهر
آب سنة ١٩٣٥ « غازي

رشيد عالي الكيلاني

ياسين الهاشمي

رئيس الوزراء. ووكيل وزير الدفاع
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية
وتألف « المجلس العرفي العسكري » من المقدم اسماعيل حقي الآغا ، رئيساً ، والرئيس الاول
فخري امين ، والرئيس عبد القادر ياسين ، عضوين عسكريين ، والحاكين محمد صديق عبد الله ،
وصديق طاهر ، عضوين عدليين ، وأخذ يحاكم الثائرين بدون هوادة ، فحكم على عدد من الرؤساء
بالاعدام ، كفارس علي ، وعمر كوراني ، ومحمد محمود ، وملا زاده اسماعيل ، وعلى غيرهم ،
بعقوبات متنوعة ، وكان المجلس يتنقل بين « عقره » و « اذيبار » و « الموصل » لمواصلة اعماله ، بحيث
مضت ثلاثة اشهر على إعلان الادارة العرفية وهو يوالي إصدار أحكامه بالمجلس ، والنبي ، والشنق ،
لتطهير تلك المنطقة .

ولما انتهت الحركات التأديبية ، أو كادت ، اتفقت « متصرفية لواء الموصل » و « قائم مقامية
قضاء اذيبار » على جعل شروط استسلام الثائرين ثلاثاً :

- ١- تسليم الرؤساء للمحاكمة .
- ٢- ارتداء الشماق الازرق بدل الشماق الاحمر .
- ٣- معاقبة الذين يزون الفارين من وجه العدالة .

حتى صدرت إرادة ملكية في ٣٠ تشرين أول سنة ١٩٣٥ بإلغاء الادارة العرفية وهذا نصها :
رقم ٦٥٦ أصدرت إرادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية
ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع وبالنظر إلى رجوع الأمن إلى نصابه في النواحي والمناطق المبينة
في الفقرة (أ) من الارادة الملكية المرقمة (٤٦١) والمؤرخة في ٦ جمادى الاولى ١٣٥٤ المصادف

٥ آب ١٩٣٥

(أ) بإلغاء الاحكام العرفية المعلقة في النواحي والمقاطعات المنوه عنها اعلاه .

(ب) بإلغاء احكام الفقرتين (ب) و (ج) من نفس الارادة الملكية .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر شعبان ١٣٥٤ واليوم الثلاثين من شهر تشرين الاول ١٩٣٥

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء

رشيد عالي
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

جعفر العسكري
وزير الدفاع

هل انتهت الحركات ؟

لا نعرف الأساس الذي استندت اليه « الوزارة الهاشمية الثانية » في إلغائها الإدارة العرفية في «منطقة بارازان» فقد بقيت عصابة خليل خوشوي نحو خمسة أشهر ، بعد هذا الإلغاء تهاجم القرى ، وتسلب المارة ، كما ان القوات التأديبية بقيت - طوال هذه المدة - تطارد الأشقياء ، وتتضارب وإياهم بين حين وآخر ، ولما تسربت أنباء التدابير المتخذة للقضاء على الحركة إلى افراد العصابة المذكورة ، تركوا منطقتهم إلى « جبال كاوند » في الأراضي التركية ، فأرسلت الحكومتان : العراقية والتركمانية ، مفاوز الاستطلاع ، إلى منافذ هذا الجبل ، لتضيق عليهم الحناق . وفي يوم ١٩٣٦/٣/٧ كانت هذه القوات قد عينت مواضع العصابة ، فداهمتهم في اليوم التالي بالقرب من قرية «سيده» وبرزت قوة «كاني ماس» شجاعة فائقة في معركة اسفرت عن قتل ١٣ من الاشقياء ، والقبض على عشرة آخرين بينهم ، امرأة خليل خوشوي ، وفي يوم ١٣ من هذا الشهر قتلت القوات المذكورة « خليل خوشوي » و « سليم خوشوي » مع ثلاثة من أبطال العصابة ، فانهت الحركات الفعلية بمقتلهم ، وصدر هذا البيان :

بيان

« كانت نتيجة التعقيبات ، التي اجرتها القوات التأديبية في منطقة بارازان ، أن قتل في المصادمات التي جرت في مساء ١٣ الجاري الشقيقان : خليل خوشوي ، وسليم خوشوي ، وثلاثة آخرون ، من العصابة ، وقبض على ستة آخرين منهم ايضاً ، ولذلك فتعتبر التعقيبات في تلك المنطقة منتهية ، إذ قد تم تطهيرها من هذه العصابة ولم يبق لها أي أثر »

١٥ آذار سنة ١٩٣٦

✽ حركة في المدينة ✽

والمدينة - بالتصغير - ناحية بقضاء القرنة ، في لواء البصرة ، تسكنها قبائل مختلفة ، وبينما كانت الحركات قائمة على قدم وساق في الشمال ، والحاكم العرفية منهمكة في تصفية قضايا الثوار في اللوامين الديوانية والناصرية ، إذا بعشائر « المدينة » تتور في وجه السلطة من جراء اعتزامها تنفيذ « قانون الدفاع الوطني » ولكن السلطة عاجلت الموقف بجزم فسيرت قواتها التأديبية فوراً فأخفقت الحركة بسرعة البرق ، وأذاعت هذا البيان في ١٠ أيلول ١٩٣٥ :

بيان رسمي

« قامت دعايات مضللة حول نوايا الحكومة في تطبيق القوانين ، أدت بالنتيجة إلى وقوع مقاومة من بعض سكان ناحية المدينة . إلا أن التعقيبات ، التي قامت بها الشرطة ، بمساعدة

الطيارات ، أرجعت الأمن والسكينة إلى نصابهما ، في الناحية المذكورة ، وأصبحت الحالة هناك هادئة تماماً ، وقد قدم جميع الرؤساء. دخلتهم إلى الحكومة ^(١)

وكيل مدير الدعاية والشر

✽ ثورة الزيدية ✽

توطئة

في لواء الموصل جماعة من البشر يتراوح عدد نفوسها من ٢٧٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة ، يدعون الزيدية ، ويترضون الشيطان في أعمالهم ، ولهم شعائر دينية وعادات لم تألفها بقية الطوائف . وقد اختلف المؤرخون في أصل هذه النحلة ، اختلفهم في أصل صاحب الطريقة التي ينتمون إليها ، فذهب فريق إلى أنهم ينتسبون إلى يزيد بن أنيسة الخارجي ، وأرجعهم فريق إلى أصل آري ، ورأى أن كلمة (زيدية) مشتقة من الكلمة الفارسية أو الكردية « يزدان » التي تعني « الله » وزعم فريق ثالث أنهم ينتسبون إلى يزيد بن معاوية الأموي وهكذا دواليك .

وقد درسنا - نحن - هذا الموضوع درساً عميقاً ، وراجعنا الأسانيد التاريخية الكثيرة التي تناولت الزيدية بالبحث فوصل بنا التدقيق إلى أن هذه الطائفة كانت تدعى (العدوية) عند ظهور مبدعها « الشيخ عدي بن مسافر الأموي » وكان من آراء هذا الزاهد المتصوف ، صلاح يزيد بن معاوية ، واعتقاده بصحة خلافته ، ومن هذا الاعتقاد المجرى ، نشأ اعتقاد الزيديين أتباعه به ، إلا أن هذا الاعتقاد تطور بهم إلى درجة الغلو في « يزيد » حتى اعتقدوا فيه إلهاً ، واستغرقوا في الضلال والأوهام حتى أصبحوا كفاراً في نظر المسلمين .

سقنا هذه المقدمة التاريخية الموجزة لنذكر طرفاً من عادات هذه النحلة ، وطوقسها الدينية ، فقد أدى ، بعض هذه الطقوس ، إلى امتشاق الزيدية الحسام في وجه الحكومة العراقية ، وقيامهم بشورة .

يعتقد الزيديون بوجود إلهين : إله الخير ، وإله الشر ، ويرمزون إلى الثاني بالشيطان ، ويدعونه (طاووس ملك) وتختلف عبادتهم لهذا الطاووس ، عنها لإله الخير ، فعبادتهم للشيطان عبادة تضرع وخشية ، لأنهم يقولون أن الله الذي هو إله الخير ، لا حد لوجوده ، ومحجته للخلاق ، وهو لا يفعل الشر ، لأنه صالح . أما الشيطان فهو منقاد بطبعه إلى عمل الشر ، وعليه فالحكمة تقضي على من يريد السعادة ، أن يهمل عبادة الله ويسعى وراءه . ولا عبادة الشيطان ^(١) ومن أهم عاداتهم أنهم :

(١) جريدة « البلاد » العدد (٦٥٨) بتاريخ ١١ ايلول ١٩٣٥

(٢) لمؤلف رسالة مطولة عنوانها « الزيديون في حاضرهم وماضيهم » فترابع

- (١) يحرمون اكل الخس ، واللهاية ، وسائر الخضراوات التي تسبب بؤسة الانسان .
- (٢) يمنعون ابناؤهم من تعلم القراءة والكتابة .
- (٣) لا يدخلون الحمامات ، ولا المراحيض ، معتقدين انها من ملاجئ الشيطان .
- (٤) لا يجوز لهم استخدام الفرس ، أو الحصان ، في نقل الاثقال .
- (٥) يحرم عليهم حلق الشوارب أو استئصالها بالمقص .
- (٦) لا يجوز لهم لبس الأزرق ، ولا الاغتسال من الجنابة ، ولا تقليم الاظافر .
- (٧) لا بد لكل منهم أن يزور « الطاووس ملك » ثلاث دفعات في السنة .
- (٨) لا بد لكل منهم أن يزور قبر « الشيخ عدي بن مسافر » في منتصف ايلول من كل عام .
- (٩) لا بد لكل منهم أن يقبل يد أكبر رئيس ، يقرب منهم ، في صباح كل يوم .
- (١٠) يحرم عليهم سماع صلاة المسلم .
- (١١) إذا اغترب اليزيدي من بلده ، سنة كاملة ، وكان متزوجاً حرمت عليه زوجته .
- (١٢) إذا عمل أحدهم قيصاً جديداً ، وجب على أخيه ، واخته من ملته ، فتح جيب القميص .

لماذا ثار اليزيدية ؟

لما أعلنت تركيا حربها على الروس في عام ١٣١١ رومية ، وجهت أحد قوادها على ولاية الموصل ليجند أهلها اسوة ببقية السكان في الامبراطورية ، فامتنع « اليزيديون » عن الدخول في الجندية ، بدعوى ان لهم بعض الطقوس التي تمنع انخراطهم في هذا السلك ، ورفعوا بذلك عريضة ضمنوها هذه الموانع ، فقررت الحكومة التركية قبول معذرتهم ، واستحصلت منهم البدلات النقدية التي كانت مقررة على من لا يستطيع أن يخدم في الجيش .

ولما اعترمت الحكومة العراقية تنفيذ « قانون الدفاع الوطني » في البلاد سنة ١٩٣٥م امتنع المدعو داود الداود - احد زعماء اليزيدية - عن تسجيل أتباعه ، مدعياً أن ديانتهم تمنعهم من الدخول في الجندية ، فاستعملت الحكومة الوسائل الممكنة لإفهامه ، وصحبه ، بأن الاسلوب الذي يتمشى عليه التجنيد في العراق ، لا يتعارض مع « الديانة اليزيدية » وانها مستعدة لتكوين « فوج خاص » يضم اليزيديين المجندين كافة ، فيقوم هذا الفوج بطقوسه وآدابه ، ويرتدي من اللباس ما لا يتعارض وشعوره ؛ ولكنه أبى أن يتفهم هذه الحقيقة ، فأذنته بضرورة الانصياع إلى القوانين المرعية ، والالتزام جانب الهدوء والسكينة ، فلم تجد منه غير التمرد والتجبر .

وكان للاثار التي تركتها « ثورة التبايرين » على الحكومة العراقية عام ١٩٣٣^(١) والدعايات التي يبثها أعداء العراق في الخارج تأثير كبير على مشايخ اليزيديين ، حملهم على امتشاق الحسام في

(١) نشرنا بحثاً مطولاً عن ثورة التبايرين في الجزء الثالث من هذا الكتاب ص (٢٣٢)

وجه الحكومة وهي تعطف عليهم وتريد معاملتهم بالحسنى ، كما أن الأجانب في سوريا كانوا يمثونهم على التمرد ، ليوهوا عصبة الأمم بأن من العبث منح سوريا استقلالها ، بعد فشل هذه التجربة في العراق .

ورأت الحكومة في الأخير أن لا بد من استعمال القوة لإخماد هذه الحركة قبل أن يستفحل أمرها ، فعمدت إلى « مديرية الشرطة العامة » القيام بهذا الواجب ، فجردت هذه بعثة قوامها ١٥٠ شرطياً خيالا ، و ٤٠٠ شرطي من المشاة ، مع سبع سيارات مسلحة ، ولما ارتزوي تقوية هذه البعثة تحركت من الموصل في اول تشرين الاول ١٩٣٥ ثلاث قطعات من الجيش لتجتمع في « معسكر كيري عرب » وكان يعزز هذه القوة العسكرية رف من الطائرات العراقية ، وهدفها « سنجار » فأخذت القوتان مواقعهما الحصينة وطوقت مواقع التمردين الذين تحصنوا في كهوف وجبال سنجار المعروفة ببناعتها .

المركة

وما بزغت شمس اليوم السابع من تشرين الاول ١٩٣٥ إلا وأحاط الجيش أماكن العصاة ، إحاطة السوار بالمعجم ، وأخذ يصلهم ناراً حامية ، من الرصاص والقنابل ، فقد ابتدأت المركة منذ الساعة السادسة زوالية من صباح اليوم المذكور ، ولم تنته إلا في الساعة السادسة من مساءه ، وكان الطرفان يتقاتلان ببسالة ، فلما رجحت قوة الجيش ، حاول الزيديون أن يلوذوا بالفرار ، ولكن المدفعية أصلتهم ناراً حامية ، فقتل من قتل ، وفر من نجا ، واستسلم للجيش ٢٢٤ نفرأ بلا قيد ولا شرط .

أما « داود الداود » زعيم الفتنه فإنه بعد ما شاهد قوة الجيش بأمر عينه ورأى ما حل بأتباعه من الهلاك والدمار ، لم يبق أمامه أي أمل في المقاومة ، ولا سيما بعد أن أصيب بجرح بليغ في صدغه ، فهرب إلى الافرنسيين في القامشلي ، فأدخل في المستشفى للتداوي ، وبقي هناك مدة ، ولما طلبت الحكومة العراقية إلى سلطات الانتداب في سوريا أن تسلم هذا الثائر عملاً باتفاقية تسليم المحرمين المنعقدة بين الطرفين ، رفضت سلطات الانتداب إجابة هذا الطلب ، وبعد أن تمكنت الحكومة من إخماد هذه الحركة « بعد أن تكبد الجيش والشرطة نحو مئة إصابة بين قتيل وجريح وتكبد الزيديون مثل هذا العدد » اصدرت هذا البلاغ :

بلاغ رسمي

« طوحت بعض الأيدي المفسدة بفريق من الزيديين في منطقة سنجار ، برئاسة داود الداود ، ورشو قولوا ، للتمرد ضد الحكومة ، ولم تعد معهم النصائح المتكررة التي بذلتها السلطات المحلية ، وأمير الطائفة نفسه ، فبقي ذلك الفريق مغترين ببناعة المنطقة . وقد استنكرت الطائفة الزيدية

عملهم هذا ، وأعلن رئيسهم أنهم أصبحوا خارجين عن ديانتهم ، وعلى أثر ذلك باشرت القوات التأديبية المؤلفة من وحدات الجيش ، والشرطة ، وبعض الطيارات ، أعمالها ، وبعد الاصطدام احتلت قراهم ، فاعتصم قسم من العصاة بالكهوف ، ولجأ القسم الآخر إلى المضائق الحصينة ، كما أنه ذهب آخرون إلى المنطقة الموالية فاضطرت الحكومة إلى اعلان الاحكام العرفية لتسريع عملية التعقيب والتطهير ، فاستسلم بنتيجة ذلك المتجأون الى الكهوف والمضائق ، بعد مناوشات ، وبلغ مجموع الذين عرضوا دخالهم مع اسلحتهم ما يقارب الـ (٣٠٠) وقد سلم امس آخر الفارين ، برئاسة رشو قولو ، البالغ عددهم (٢٢٤) نفرا أنفسهم مع اسلحتهم وفر داود الداود مع ولديه وزوجته واربعة من اتباعه الى المنطقة السورية وهو جريح مع احد ولديه وقد تم بذلك تطهير المنطقة وانتهت الحركات التأديبية

مدير الدعاية والشر

بغداد ١٧/١٠/١٩٣٥

اعلان الادارة العرفية

وفيا يلي نص الارادتين الملكتين الصادرتين باعلان الاحكام العرفية في سنجار
(١) رقم ٦١٥ أصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع وقرره مجلس الوزراء.
باعلان الاحكام العرفية في منطقة قضاء سنجار وفي المناطق المجاورة لها التي يعلن أمر منطقة الشمال عن انها تابعة للحركات العسكرية إلى أن يعاد الامن إلى نصابه في القضاء المذكور
وبتوقيف تنفيذ قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون ادارة الالوية وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوى العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون الحكم والقضاء والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراءى لأمر المنطقة المشار اليه

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة
كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب سنة ١٣٥٤ واليوم الثاني عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء

رشيد عالي

وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

جعفر العسكري
وزير الدفاع

(٢) رقم ٦١٦ - اصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع بأن تكون الادارة الملكية في المناطق المعلنة فيها الاحكام العرفية بموجب الارادة الملكية المرقمة ٦١٥ والمؤرخة ١٥ رجب ١٣٥٤ الموافق ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ ادارة عسكرية صرفة وأن يكون أمر منطقة الشمال المرجع الأعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يترأى له .
على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة
كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب سنة ١٣٥٤ واليوم الثاني عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء

رشيد عالي
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

جعفر العسكري
وزير الدفاع

سير الاحكام

تألف «المجلس العسكري العرفي» في «سنجاري» برئاسة المقدم عبد الوهاب عبدالعزيز وعضوية الرئيسين العسكريين يحيى زهدي ، وفائق السيد سلمان ، والحاكمين العدليين محمد بهاء الدين اليازجي وعبد الحميد مدحت ، فعثر على وثائق اثبتت تحريض بعض المتقنين ، المتصلين بأعداء العراق ، على قيام اليزيديين بهذه الثورة ، فلم يتوان عن طلبهم لاجراء محاكمتهم وكان من بين الذين صدرت احكام الاعدام بحقهم شخصان معروفان في الموصل قيل عنها انها كانتا من عمال الفرنسيين في الموصل وهما الحامي عبد الله فائق ، وعبد الكريم قره كله ، مع سبعة من مختاري القرى المحيطة بالموصل . وقد تدخل السفير البريطاني في هذه الاحكام وقال إنه يخشى أن يكون للعاطفة الدينية دخل فيها ، وطلب تدقيق قضايا المحكومين من قبل هيئة عدلية تؤول في بغداد ، لهذا الغرض ، فجاء بالاوراق التحقيقية وتولى السيد رشيد عالي الكيلاني ، وكيل وزير العدلية ، تدقيقها بنفسه ، فلم يجد ما يستلزم إبدال عقوبة الاعدام بغيرها ، ولا سيما بوجود اعترافات المحكومين^(١) فنفذ الحكم حالا

(١) رأت السلطات المختصة ان لابد من وضع تشريع جديد يحول دون تنفيذ احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم العرفية العسكرية إلا بعد اقتراها بالارادة الملكية ، شأنها في ذلك شأن احكام الاعدام الصادرة من قبل المحاكم المدنية ، فوضعت تشريعا خاصا وكانت هذه الاحكام تنفذ من قبل بعد اقتراها بمصادقة قائد القوات المربطة والظاهر ان لتدخل السفير البريطاني المذكور اعلاه دخلا في وضع هذا التشريع

أما عدد المحكومين بالحبس ، والنفي ، والتغريب ، فقد بلغ ٣٧٨ شخصاً^(١) ، وبمناسبة حلول عيد التسويج في ٨ أيلول ١٩٣٦ صدرت الإرادة الملكية بإطلاق سراح ٨٧ سجيناً من الكهول ، ولما تولت « الوزارة السليمانية » مقاليد الأمور في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ استصدرت عفواً ملكياً عن بقي منهم في السجن ، أسوة ببقية المحكومين في المجالس العسكرية من ألوية اربيل والديوانية والمتفق وديالى الذين شملهم هذا العفو .

ولانتها . « الأعمال التأديبية » في سنجار بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٥ صدرت الإرادة الملكية التالية بإنهاء الأحكام العرفية المعلقة في المنطقة المذكورة :
رقم ٦٩١ أصدرت إرادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء .

وبالنظر إلى رجوع الأمن إلى نصابه في المنطقة المبينة في الفقرة الأولى من الإرادة الملكية المرقمة ٦١٥ والمؤرخة في ١٥ رجب سنة ١٣٥٤ المصادف ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٥
(١) آ - بإنهاء الأحكام العرفية المعلقة في المنطقة المنوه عنها أعلاه

ب - بإلغاء الفقرة الثانية من نفس الإرادة الملكية

(٢) بإلغاء أحكام الإرادة الملكية المرقمة ٦١٦ والمؤرخة في ١٥ رجب سنة ١٣٥٤ المصادف ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٥

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة
كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٤ واليوم الرابع عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي

رئيس الوزراء

رشيد عالي

وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

جعفر العسكري

وزير الدفاع

❖ في المجلس النيابي ❖

حل اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٥ ، فاتخذت التدابير اللازمة ، والمراسم

(١) بلغ عدد المحكومين بالاعدام أحد عشر شخصاً ، نفذ الحكم في تسعة منهم ، وأبدل بمقوبة السجن المؤبد في شخصين . وبلغ عدد الذين حكموا بالسجن لمدد مختلفة ٣٢٦ نسمة ، والذين حكم عليهم بالإعدام ٤٩ نسمة ، والذين حكم عليهم بالسجن الإصلاحي ثلاثة فيكون المجموع العام لعدد المحكومين ٣٨٩ نسمة . وقد قبض على سبعة اشخاص بعد انتهاء الأحكام العرفية فأرسلوا إلى عاكم الجزاء لاجراء محاكمتهم فيها .

المعتادة لافتتاح مجلس الامة في دورته الاعتيادية الاولى^(١) ، وقد حضر حفلة الافتتاح الوزراء ، والأشراف ، وقناصل الدول وسفراؤها ، وسائر الجاليات الأجنبية ، وبعد أن تلى الملك خطاب العرش واستمعه الأعيان والنواب وقوفاً ، انتخب السيد محمد الصدر رئيساً لمجلس الأعيان وانتخب محمد زكي لرئاسة مجلس النواب ، وهذا هو خطاب العرش :

✽ خطاب العرش ✽

حضرات الأعيان والنواب

نفقح باسم الله تعالى مجلسكم وزحّب بكم ونتمنى لكم في اجتماعكم كل خير وتوفيق .
ايها السادة :

استمرت حكومتنا على السير وفق الخطة المرسومة خلال الفترة القصيرة التي أعقبت تأجيل المجلس وكان من دواعي سرورتنا أن رأينا صلاتنا مع الدول الأجنبية تسير على اسس المودة والصداقة وأن الجهود التي بذلتها حكومتنا قد تنوجت بالتفاهم على عقد معاهدة عدم التعدي ومعاهدة التحكيم مع جارتينا الصديقتين تركيا وإيران وزجو أن تكون هاتان المعاهدتان فاتحة عهد جديد من الصفاء والتآخي بين الدول الموقعة . أما قضية الخلاف العراقي والاراني المروضة على عصبة الامم فقد استمر البحث فيها مباشرة بين الوفدين العراقي والاراني في طهران وجنيف وقطعت مرحلة كبيرة نحو الاتفاق وستستمر المذاكرات في بغداد وفي طهران لانجهاز الاتفاقيات والمعاهدات التي من شأنها تعزيز روابط الاخوة والصداقة المستديرة بين المملكتين . لقد انتهت المذاكرات الجارية بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى إلى اتفاق تمهيدي حول حسم قضية السكك الحديدية على اسس مرضية وقد زاد هذا الحسم في رسوخ الصداقة والمودة القائمة بين المملكتين . ستعرض عليكم حكومتنا معاهدتي عدم التعدي والتحكيم وكذلك الاتفاقية الجديدة بشأن السكك الحديدية عند إنجازها في القريب . لقد تبعتها تطور الخلاف الايطالي - الحبشي بكل اهتمام وتأسفنا لفشل المحاولات السلمية التي قامت بها العصبة الاممية للحيولة دون وقوع الحرب بين البلدين . ولما كانت مملكتنا عضواً في عصبة الامم وكان استقرار السلم في العالم ومحافظة الامم من الاعتداء عليها يتوقفان على تأييد المبادئ المنطوية عليها عهد العصبة فقد أخذت حكومتنا على عاتقها القيام بما يترتب عليها من الواجبات العامة ومنها تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٦ من عهد العصبة .

ايها السادة :

إن المساعي التي بذلت في مطاردة العصاة في منطقة زيار أدت إلى تطهير تلك المنطقة وقد

(١) صادف يوم اول تشرين الثاني لسنة ١٩٣٥ عطلة رسمية بمناسبة حلول يوم الجمعة .

رفعت الأحكام العرفية المعلنة فيها كما أن الفتنة التي ظهرت في منطقة سنجار أخذت بصورة سريعة بعد أن أعلنت الأحكام العرفية فيها والعمل جارٍ لإنهاء تلك الأحكام في هذه المنطقة وقد برهنت قواتنا خلال هذه التعقيبات وفي أثناء قمع حركة التمرد التي حصلت في ناحية المدينة على استعدادها التام لقمع أي حركة يراد بها إخلال الأمن والسكينة في المملكة وقد سرنا مارأيئنا من الاخلاص والتفاني من أبناء شعبنا المحبوب في سبيل توطيد الأمن .

أيها السادة :

إن الحكومة منصرفة لفتح المصرف الزراعي الصناعي في حينه ولاتخاذ التدابير لتوسيع نطاق الاستفادة من منتجات البلاد الزراعية والصناعية كما انها جادة في توسيع نطاق الخيش حسب المنهج المقرر . وقد باشرت في تنظيم شؤون القرى والقصبات والصحة والمعارف على اسس متينة والتجري مستمر عن المياه لإغاثة الأهلين وقد منحت المساعدات للزراع المحتاجين ونفذ مشروع تغطية الأغنام الذي لاقى إقبالا عظيما من أصحاب المواشي والمكافحة ضد حشرة المن مستمرة وقد عرضت عليكم حكومتي لوائح قانونية تتعلق بالعمل وحصر المهين بالعراقيين وانضباط موظفي الدولة واصل تسجيل الأموال غير المنقولة والعقوبات العسكرية وميزانية الأوقاف العامة لسنة ١٩٣٦ وغيرها من اللوائح وستعرض عليكم في القريب العاجل لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦ ولوائح قانونية أخرى بشأن منازعات العشائر والأعمال العمرانية والآثار القديمة والتفتيش الإداري والعقوبات وهي قائمة الآن بدرس لوائح تعديل قانون الانتخابات والخدمة المدنية والجنسية والاستملاك والتجار واصل المحاسبات وضريبة الأرض والغابات والمعادن واصل المحاكمات الجزائية والأحوال الشخصية وقانون المعارف وغير ذلك من الأمور التي يتوقف على تطبيقها نجاح المملكة وتقدمها .

أيها السادة :

إننا واثقون بأنكم ستعالجون هذه الأمور وأمثالها بنشاط وإخلاص كما اننا ندعو المولى أن يكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق^(١)

✽ قانون زبل قانون التقاعد ✽

أبرم المجلس النيابي في يوم ٢٩ آب ١٩٣٥ قانون تعديل قانون التقاعد المدني رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٥ وصدرت الإرادة الملكية بتتويجه وتنفيذه في ١١ أيلول ١٩٣٥ وقد جاء في مادته الأولى : « مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير المختص ، أو رئيس الوزراء ، أن يحيل إلى التقاعد ، الموظف الذي يتحقق أنه غير قادر على اداء واجباته من حيث كفاءته الشخصية ، أو قابليته البدنية ، أو غير صالح للخدمة من الوجهة الاخلاقية ، إذا اكل ذلك الموظف عشرين سنة خدمة

(١) حاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ م ص ١-٢

تقاعدية ، أو بلغ خمسين سنة من العمر ، وله أن يفصل ذلك الموظف وإن لم يكمل مدة الخدمة ، أو يبلغ السن المذكورة .

وجاء في مادته الثانية « ينتهي حكم هذا القانون بعد مضي ستة أشهر من نفاذه » .
وكان هذا القانون شبيهاً بقانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة ، الذي استنته « الوزارة السعيدية الاولى » عام ١٩٣١ وأقصت بموجبه عدداً كبيراً من الموظفين ، بينهم لغير من خصومها السياسيين^(١) إلا أن الفرق بين القانونين هو أن الاول حتم وجوب فحص ملفات الموظفين الشخصية ، للتثبت من توافر أركان الفصل ، بينما خول الثاني هذا الحق للوزير المختص ، أو لرئيس الوزراء ، عند عدم موافقة الوزير .

والواقع أن مشكلة الموظفين في العراق من المشاكل الخطيرة التي لم تحل بعد ، رغم التدابير المختلفة التي اتخذت لحلها ، فقد استخدمت حكومة الاحتلال الانكليزية عدداً كبيراً من العراقيين في الوظائف التي تم إنشاؤها دون أن تكون لهؤلاء الموظفين المؤهلات اللازمة للتوظيف سواء أكان ذلك من الناحية الاخلاقية أم من الناحية العلمية ، لأن الطبقة المثقفة كانت تستنكف الخدمة في تلك الحكومة . وقد ازداد عدد هؤلاء الموظفين على عهد الانتداب ازدياداً اضطر الوزارات المتعاقبة إلى التفكير في وجوب تطهير دواوين الحكومة من هذه الادران ، بعد أن أثبتت التجارب عدم لياقتهم للخدمة أو لم تبرهن الايام على تراثهم أو غرة نفوسهم .

وما يزيد في هذه المشكلة تعقيداً ، توسع نفوذ بعض هؤلاء الموظفين على مر الايام ، وحشدتهم في دوائر الدولة أقاربهم ، والمنسوبين اليهم ، وفي ذلك تقول اللجنة المالية في المجلس النيابي :
« إن سياسة التوظيف لم تتمش مع الكفاءة جنباً جنباً ، بل كانت سياسة أشخاص ، مما أوجب الانحلال في الكفاءة ، والانتقاد الكثير من الموظفين وغيرهم ، وترى المتكلمين في هذا الباب يسردون الامثلة ، مع التصريح بالاسماء ، والاسباب التي أدت إلى تلك التعيينات والترقيات التي أجريت قبل أوانها ، وحتى في بعض الحالات لتواريخ سابقة ، وقد أوجدت بعض الوظائف لا لأن المصلحة اقتضتها ، بل لاييجاد وظيفة لمن رغب في تعيينه إليها . . . فهذه السياسة في التوظيف ، والتلاعب في الوظائف ، قد أدت إلى تدهور الكفاءة في دوائر الدولة ، وتقهقرها تقهقراً مريعاً »^(٢)

وبديهي أن يفصل من الخدمة بموجب القانون الجديد لغير كبير من الموظفين ، بينهم بعض خصوم الوزارة القائمة ، وبعض الذين كانوا سبب الثورات التي مر ذكرها ، وأن يحل محلهم المقربون

(١) تراجع من (٩٣) من المجلد الثالث من هذا الكتاب بخصوص هذا القانون

(٢) تقرير اللجنة المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٧ م المالية ص ١٣

والموقوفون وأن يكون المفضولون من الخدمة جبهة قوية ضد الوزارة يكون لحوادثها صدى في النوادي والجمعيات فقد وجدنا بعض المفضولين من المتصرفين ، والقائمين ، ومدراء النواحي ، والحكام ، وغيرهم ، ينتهزون فرصة الانقلاب العسكري ، الذي دبره الفريق بكر صديقي في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ، فيحسبون ضد الوزارة الهاشمية ويسندون اليهم أنواع المخالفات .

لهذا فما كادت « الوزارة السليمانية » تضطلع بأعباء المسؤولية في ٢٩ تشرين الأول من سنة ١٩٣٦ حتى أعارت هذه القضية التفاتاً خاصاً ، فأمرت بتأليف لجان في الوزارات كافة ، تأخذ على عاتقها درس قضايا المفضولين من جديد ، وتعيد إلى الخدمة من أخرج منها بموجب هذا القانون .

✽ اتفاقية السكك الحديدية ✽

من بين الأمور التي ورد ذكرها في « خطاب العرش » ولم نف حقها من البحث ، قضية انتقال ملكية السكك الحديدية في العراق إلى الحكومة العراقية بعد أن كانت ملكاً للانكليز تديرها لجنة خاصة مختلطة مدة تسع عشرة سنة .

وخلاصة هذه القضية هي أن الانكليز لما احتلوا البصرة في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ م ، وبدأوا يذخرون على بغداد ، أنشأوا - لأغراض عسكرية - خطين حديديين من « البصرة » إلى « بغداد » يمر أحدهما بطريق دجلة ، ويمر الآخر بطريق الفرات ، وقد رفعوا الخط المار بدجلة ، بعد احتلالهم بغداد في ١١ مارت ١٩١٧ م ، وبقي الخط المار بالفرات على وضعه حتى الآن . ويعتقد الرأي العام في انكلترا أن الحكومة البريطانية أنفقت عشرة ملايين من الباونات على إنشاء السكك الحديدية في العراق ، ولهذا فهم يريدون بدلاً مناسباً لها ، عند تسليمها للحكومة العراقية .

وكان المعتمد السامي في العراق وجه خطاباً إلى مجلس الوزراء العراقي في ٢ حزيران ١٩٢٣ م ، ضمنه رأي حكومته في قبول التقديرات التي وضعها الجبير البريطاني « المستر ولر » وهي ٤٧٨ ١/٢ لكاً من الروبيات ، فارتأى المجلس في جلسته المنعقدة في ٣١ تموز ١٩٢٣ (أن الحكومة العراقية لا تتمكن في الوقت الحاضر من اداء قيمة السكك الحديدية من الواردات العمومية ... الخ) اه ثم ظهر أن كان هناك سوء فهم حول هذا التسعير أدى إلى جعله ٤٠٨ الكاك من الروبيات بعد أن كان نيفاً ٤٧٨ لكاً ثم اخفض هذا المبلغ إلى ٢٥٠ لكاً كحد نهائي ولما لم يكن لدى الحكومة العراقية المال الكافي لتسديد هذا الثمن ، طلبت إلى الحكومة البريطانية إيجاد القرض المناسب لها في أسواق لندن ، فرفض المعتمد السامي في العراق ضمان حكومته للقرض المقترح فتوقفت المفاوضات ولما تسلمت « الوزارة السعيدة الأولى » مقاليد الحكم في ٢٣ آذار ١٩٣٠ م اتفقت مع الحكومة البريطانية على أن تنقل ملكية السكك الحديدية إلى الحكومة العراقية وتسجل باسمها

يبدل قدره ٢٧٥ لكاً من الروبيات «بضمه الفوائد المترجمة» على أن يدفع مبلغ ٢٥ لكاً من الروبيات نقداً «كشمن المراد غير المستعملة» و ٢٥٠ لكاً كسندات ممتازة من السكك المذكورة^(١) ولكن الوزارات التي تعاقبت على كرسي المسؤولية كانت ترى ان ليس من الإنصاف أن تؤدي الحكومة أي مبلغ لقاء هذه السكك الحديدية ، ما دامت الحكومة العراقية ملزمة ، بموجب معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، بحماية خطوط المواصلات الانبراطورية ، وما دام حفظ المواصلات في العراق ، بصورة دائمة ، وفي جميع الظروف ، إنما تفيد المصالح البريطانية

وفي حزيران سنة ١٩٣٣ سافر وفد عراقي إلى لندن برئاسة ياسين الهاشمي ، وعضوية نوري السعيد ورستم حيدر لحل هذه القضية فلم تسفر المفاوضات عن نتيجة ما ، رغم تقدمها تقدماً محسوساً فلما عاد الهاشمي إلى الحكم في ١٧ مارت ١٩٣٥ جعل من اهداف وزارته انهاء هذه المشكلة على وجه يجمع بين وجهتي نظر الحكومتين العراقية والبريطانية معاً وقد تمّ الاتفاق على ذلك فعلاً في أواخر السنة المذكورة وهذا هو البلاغ الرسمي الصادر في ٢ تشرين الأول ١٩٣٥ المتضمن أسس الاتفاق الجديد :-

❖ بيان رسمي ❖

«تم الاتفاق مبدئياً بين الحكومة العراقية ، والحكومة البريطانية ، على انتقال السكك الحديدية نهائياً بجمع ما يلحقها من لوازم ، وآلات ، وأدوات متحركة ، وثابتة ، وأراض ، ومبالغ احتياطية تناهز (٣١٥) ألف دينار ، ومدخرات غير مستعملة ، إلى الحكومة العراقية ، تصرف بها تصرفاً مطلقاً بالشروط الآتية :-

تدفع الحكومة العراقية للحكومة البريطانية (٤٠٠) ألف دينار يحتفظ في المراكز الرئيسية التي تحتاج إلى معلومات وخبرة فنية بعدد محدود من الموظفين البريطانيين لمدة معينة تتحمل الحكومة العراقية جميع المسؤوليات المترتبة على انتقال الملكية إليها . وتكون السكك بإدارة هيئة موظفين مختلفة أكرثيتها عراقية . وتعتبر كدائرة من دوائر الحكومة العراقية مرتبطة بالوزارة المسؤولة عن تنمية أعمالها ستعرض الاتفاقية الجديدة التي تحمل محل الاتفاقية الفرعية الملحقة بمعاهدة التحالف عند إنجازها على مجلس الأمة للموافقة عليها

مديرية الدعاية والنشر^(٢)

٢ تشرين الأول ١٩٣٥

(١) تراجع هذه الشروط وما يتبعها من إيضاحات في ص ٣٢/٣٢ من الجزء الثالث من هذا الكتاب

(٢) جريدة البلاد : العدد (٦٧١) بتاريخ ٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٥

وقد أبرم البرلمان العراقي الاتفاقية الوارد ذكرها في هذا البيان بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣٦ ولما لم نجد في نصها ما يختلف عن الأسس الواردة في البيان المذكور فقد اكتفينا بإثبات البيان المتقدم

* كارثة قرلاب *

« قرلاب » قرية كبيرة تقع في سفح « شبل حمرين » بين « بغداد » و « خانقين » تبعد عن الأولى (١٦٤) كيلومتراً وعن الثانية (٣٣) كيلومتراً ، تحيط بها غابة من البساتين المشجرة . وقد حدثت في كانون الاول من سنة ١٩٣٥ م أمطاراً غزيرة جرفت سيولها بيوت هذه القرية ، فخربت منها سبعين داراً ، وعشرة دكاكين ، و ٢٨ مقهى ومسجداً وحماماً ومعللاً للذبس ، وتركزت نحو خمسمائة بدون مأوى ، فتولت الحكومة إطعامهم وإسكانهم ، وخصصت ثلاثة آلاف دينار لمساعدة المنكوبين والمتضررين .

* ثورة بني رباب *

بنو رباب أو بنو ارجاب قبيلة من أضخم قبائل المنتفك ، تشغل معظم الجانب الايمن من التراف ، حيث تمتد أراضيهم من جوار قصبة « الحلي » إلى قرب الشطرة ، وتنقسم إلى ستة أقسام وهي : آل عائد وآل صالح وآل جابر وآل حاتم والبو عطا الله وآل أبو غويفم وهي من آل اجود وآل مناع جماعة من عكيل ، خطبت ود « آل سعدون » فعطفوا عليها وولوا راجلها على آل اجود ، فكان المذاعي إذا انفصل من وظيفته وزالت عنه صفة التمثيل عن آل سعدون أصبح كسائر الافراد .

فلما طوي بساط آل سعدون ، وانتشر النفوذ العثماني في ديار المنتفك ، شرع مدحت باشا ، والي بغداد ، في سنة ١٢٨٦ هـ يقطع الاراضي ، ويطوبها بأسماء الاشخاص ، اشترى الحاج عرار آل مناع اراضي المسبح ، وأبو ميهف ، التي كان زراعتها من آل حاتم ، فكان كأحد الملاكين ، وصار أبناؤه من بعده يتصرفون بأرض أبيهم مدة نفوذ الحكومة في اللوا . أي كان شأنهم شأن بقية الملاكين . فلما ضعف هذا النفوذ ، أصبح وضع آل مناع ، وآل حاتم ، مشوباً بالقلق والشغب ، حتى أن الحكومة التركية اضطرت إلى تجريد حملة يقودها البكباشي حسين شلالا لتشكل بهم ، وقد ساعدت هذه الحملة في مهتها عشائر البو عطا الله (أحد أقسام بني رباب الستة) فكان نجاحها باهراً .

وفي عام ١٩٢٧ (أي في عهد الوزارة العسكرية الثانية ومتصرفية السيد جلال بابان) قام آل حاتم بجملة قصدوا بها طرد آل مناع من الأراضي المذكورة ، بعد أن وثقوا من أن آل عطا الله سوف لا ينتصرون لهم ، كما انتصروا في حملة حسين الشلال من قبل ، فأرسلت الحكومة من

ينصحهم ، ويطلب إخراجهم إلى السكينة ، ولما لم تغد فيهم النصائح ، أرسلت عليهم الطائرات فأصليت ناراً حامية فأذعنوا لإرادتها ، وانصاعوا إلى أوامرها ، فلم تكلفهم الحكومة بأكثر من احترام القانون وطردها الرئيس عبيد الكطران الذي اعتبرته مصدر الشعب .

وعلى هذا بقي « آل حاتم » يزرعون الأرض « وآل مناع » يتقاضون حقوق الملاكية كاملة ، إلا أن ذلك لم يقنع آل منال ، ولم يكتفوا بما منى به « آل حاتم » من خسائر فادحة ، من جراء الضربة التي أنزلتها عليهم الحكومة ، لذلك ما برحوا يتحينون الفرص للإيقاع بهم حتى اتخذوا من قيام الحكومة بإخماد حركة العصيان المسلح في سوق الشيوخ (مايس سنة ١٩٣٥) فرصة لتحقيق اغراضهم

فقد ادعى وكيلهم « الشيخ زامل المناع » لدى متصرف اللواء « السيد ماجد مصطفى » أن آل حاتم سرقوا قسماً كبيراً من حاصلات آل مناع ، فلما جيء بآل حاتم إلى مركز اللواء ، عين المتصرف محكمين للنظر في هذه القضية ، وفق قانون العشائر ، فقرر المحكمون أخذ ثلث حاصلات آل حاتم بصورة عامة وتسليمها إلى آل مناع أي دون أن يعين مقدار الكمية المسروقة أو يعرف السارق كما قرروا ترحيل ١٨ نفرًا من رؤساء آل حاتم مع سراكيلهم .

وعندها راجع رؤساء بني ركاب ، مقام المتصرفية ، لرفع ظلامتهم ، فلم يسمع لهم كلام ، وطردها من اللواء كما طردوا من القضاء ، فقصدوا وزارة الداخلية شاخصين إلى بغداد ، وعرضوا عليها ظلامتهم فوجهت الوزارة بعض الأسئلة إلى المتصرفية ، تلخص في وجود مخدور من ترحيلهم أم لا ، وجود أراضي صالحة لإقامتهم فيها أم لا ، فكان جواب اللواء بعدم وجود المخدور من الترحيل ، وتوفر الأراضي اللازمة لهم لدى رئيس عشيرة آل غزي « الشيخ منشد الجيب »

وعلى هذا صادقت وزارة الداخلية على قرار التحكيم ، والمؤيد من قبل اللواء ، وحجتها في هذه المصادقة (منع تكرار مثل هذه الأعمال غير القانونية وتمكين ملاكي الأراضي من التصرف في أراضيهم وحقوقهم المشروعة حسبما تبيحها لهم القوانين وخشية من سرعان هكذا معاملات غير مشروعة يقصد من ورائها منع الفلاحين لأصحاب الأراضي من التصرف في حقوقهم القانونية مما يؤدي إلى إخلال عام في حقوق الملاكين بل في تنفيذ القوانين ولا سيما وأن آل حاتم ليس لهم أية علاقة في أراضي آل مناع سوى السكن منذ القدم وكونهم فلاحين يجب عليهم أن يطيعوا أوامر الملاك القانونية في زرع أراضيها إذا أرادوا البقاء في فلاحه تلك الأراضي) اهـ

ولما ينس الرؤساء من عدم الترحيل ، عادوا إلى منازلهم ، وبسطوا الحالة إلى قبيلتهم ، فثارت النخوة في نفوس أفرادها وحيث صادف ذلك زمن اهتمام الحكومة بتطبيق « قانون الدفاع الوطني » اتخذت القبيلة من وضعها ، ومن موقف الحكومة منها ، حجة للاضراب عن قبول الجندية ، فأخذت

تهوس ضد السلطة ، وساعدها على ذلك رؤساء بني ركب ، فطلب وزير الداخلية - على عادته في حقن الدماء - كلا من السيد عبد المهدي ، والشيخ موخان الخير الله (وكان يومئذ في بغداد) واجتمع بها في مقر وزارته يوم ٧ شباط ١٩٣٦ وحضر الاجتماع رئيس الوزراء ، السيد الهاشمي وبعد المداولة في الموضوع تقرر إيفاد السيد عبد المهدي ، والشيخ موخان لمعالجة الوضع ، وإصلاح الحال ، وعند وصولها إلى مضارب « بني ركب » وجدا الرؤساء مجتمعين عند الحاج مانع آل شاتي فبذلا مجهوداً كبيراً لإرجاعهم إلى حظيرة السكينة ، ومع أن هؤلاء كانوا قد ارتبطوا بوائيق تنص على عدم قبول أية وساطة ، فإن ذلك لم يفت في عضد الوسيطين ، فتأبوا على إسداء النصائح ولكن بدون جدوى فاتصلا بوزارة الداخلية وابلغوها بعدم التفاتها إلى تلك النصائح وأبديا رغبتها في وجوب ظهور السلطة بمظهر الشدة ، خوفاً من تفاقم الأمر ، واختلال النظام في تلك المنطقة .

وصادف أن أوفدت الحكومة في تلك الآونة السيد جعفر حمدي ، المفتش الإداري في منطقة الجنوب ، إلى « لوا . المنتفك » ليقوم بجولة تفتيشية كجاري العادة ، فأكاد يصل إلى « الناصرية » في ٢١ شباط ١٩٣٦ حتى وجد الاستعدادات قائمة على قدم وساق ، لضرب قبائل بني ركب ، ولما كان سبق له أن اشغل قائما قاض « قلعة سكر » ردحاً من الزمن ، واختبر رؤساء هذه القبائل ، وكان يأنس في بعض رجالهم سلامة النية والتعلل ، اجتمع بتصرف اللواء ، وبعد المذاكرة في الموضوع ، كلفه المتصرف - بعد موافقة وزارة الداخلية - أن يذهب شخصياً إلى القبائل ، فينصحبها وينذرهما في آن واحد ، رغبة من الحكومة في حقن الدماء ؛ فسافر إلى « قلعة » حالا ، ودعا المضطربين إلى مواجهته ، منذراً إياهم بسوء العاقبة ، فتسارع الرؤساء إليه خفافاً ، وبعد أن وقفوا من عطفه وإمامه بالأسرار التي أدت إلى اضطرابهم ، عقد اجتماع في « المصيني » في دار داود سلمان ، أحد سراكيل بني ركب ، يوم ٢٣ شباط ١٩٣٦ ، حضره الرؤساء المدعوون ، ودرست فيه الأسباب التي أدت إلى أن تقف قبائل بني ركب موقفها المضطرب من السلطة ، فإذا بها تنحصر في :

(١) ضرورة معاملتهم كسائر الرؤساء ، وإبقاء آل حاتم في أماكنهم ، وإعادة أطعتهم المحجوزة اليهم .

(٢) ضرورة جعل حصة الملاكية في قضاء قلعة سكر $7\frac{1}{2}$ في المائة ، بدلا من التعامل ، والمقاومات ، أي قياساً على الطريقة المتبعة في قضاء السوق .

(٣) إيجاد أراضي اميرية لتوطينهم فيها ، وتمثيلهم اسوة ببقية القبائل الممثلة في المجلس النيابي وفي غيره .

(٤) تأجيل تقديم افرادهم لخدمة العلم .

هذا ما ورد عن اسباب حركة بني ركب في تقرير « المفتش الإداري » وقد اخذ المفتش على عاتقه التوسط لدى الحكومة في إجابة الطلبين : الأول والثاني ، بقدر الإمكان ، وتمكن من حل سلطات اللواء على تبديل ضابط التجنيد في القلعة ، لأنه لم يوفق إلى إقناع المشائر بضرورة تقديم المكلفين ، وزهد في الحياة التمهيلية باعتبار أنها لا تسمن ولا تغني من جوع . أما الجندية فقد نصحهم بأنها واجب مقدس لا مناص من قبوله بدون شرط ، فاقنع رؤساء من نبل غاية الوسيط ، وانفرط عقد اجتماعهم على ان يجتمعوا في دار السيد عبد الكريم مرة أخرى .

وبديهي ان يوافي الوسيط متصرفية اللواء بكل ما جرى في القضاء . وان يراتح المتصرف إلى هذه النتائج الحسنة وان يتوجه إلى مركز قضاء القلعة بنفسه في ٢٤ شباط ليتوثق من النجاح الذي احرزه المفتش الإداري وقد انتهزت هذه الفرصة وعقد اجتماع من جديد في نادي الموظفين بالقلعة حضره الرؤساء المضطربون مع المتصرف والمفتش الإداري وبسطة فيه القضايا التي سببت هذه الاضطرابات فذكر المجتمعون متصرف اللواء بكثرة مراجعاتهم والصدود الذي كانوا ياملون به وكيف أنهم لم يجدوا من يستمع إلى طلباتهم حتى في العاصمة وقد تكهروا الجوهنا من جديد وتسرب اليأس إلى النفوس فعلى الرغم من المداولات الكثيرة التي جرت بين الحكومة والمجتمعين فإن ذلك لم يسفر عن أية نتيجة الأمر الذي ادى إلى ان يعود المتصرف مع المفتش الإداري إلى الناصرية حيث باشر المتصرف في اتخاذ التدابير الفعالة للتأديب بالمذاكرة مع آمر المنطقة فأخذت القوات التأديبية للجيش تتوارد على قضاء القلعة بكثرة وبدأ الجنود يقيمون الربايا في الأماكن البارزة ويطوقون القضاء بقواتهم وفي ٢٩ شباط ألت الطائرات الإنذار التالي :

✽ انذار الى رؤساء عشيرة بني ركب ✽

رغبة من الحكومة في حقن الدماء تنذركم بلزوم الحضور إلى مركز قضاء الكراوي وتقديم الطاعة للحكومة وتفريق الجموع وإن لم تفعلوا ذلك خلال مدة (٤٨) ساعة ستضطر الحكومة إلى اتخاذ الاجراءات التأديبية بحقكم وأفراد عشيرتكم كافة وحينئذ ستقع المسؤولية على عاتقكم ولا عند لمن أندر .

٢٩ شباط ١٩٣٦

متصرف لواء المنتفك

وعلى أثر ذلك وشعورهم بدنو الخطر اخبر المتصرف تلفونيا من سويج شبكان بأن رؤساء بني ركب مستعدون لمواجهة الحكومة في الشرطة أو الناصرية لعرض الطاعة فوافق المتصرف على تأجيل الضرب وعندئذ توجه والمفتش الإداري المشار اليه إلى الشرطة وحضر رؤساء بني ركب كلهم كما حضر رؤساء خفاجه معهم في سراي الشرطة فأظهروا طاعتهم الكاملة والخضوع لأوامر الحكومة بصورة مطلقة ومن جملتها الجندية ثم سافروا إلى الناصرية ليلا حيث عقد اجتماع آخر في السكنة حضره علاوة على ما تقدم ذكرهم رئيس أركان الجيش الفريق السيد طه الهاشمي وأمر منطقة

الفرات الزعيم السيد امين زكي وبعض الرؤساء الموالين للحكومة فتم في هذا الاجتماع كل شيء. وزار المضطربون متصرف اللواء في ديوانه الرسمي في اليوم الثاني وبذلك انتهى الأمر وسحبت الحكومة قواتها وعادت المياه إلى مجاريها بدون سفك دم ولكن فرضت بعد ذلك بعض الغرامات على الرؤساء الذين وقفوا هذا الموقف المضطرب وسببوا أتعاباً للحكومة بلا سبب معقول على ما يظهر .

✽ ثورة الرميثة الثانية ✽

لثورة « الرميثة » الثانية ، التي اندلع لها في نيسان ١٩٣٦ م أسباب عدة أهمها :

١- التجنيد الإجباري :

كان الجيش العراقي مبنياً على أساس التطوع ، فكانت مدة التجنيد عامان ، تمنح للجندي بعد انتهائها حرية العودة ، إذا ما أوصي بإعادته . وكانت « الاتفاقية العسكرية » الملحقه بمعاهدة ١٩٢٢ العراقية الانكليزية تحتم رصد ربع الميزانية العامة لتسديد الجيش ، فصارت الوزارات العراقية المتعاقبة تفكر في وجوب إحلال « التجنيد الإجباري » في المملكة محل « التطوع » للتخلص من هذه النفقات من جهة ، ولتعزيز فكرة التجنيد وتعويد الشعب على الانخراط في هذا السلك من جهة أخرى .

والظاهر أن « مشروع التجنيد الإجباري » لم يلق أي تأييد من بعض العناصر التي اكتوت بنار هذه الخدمة في العهد التركي ، وقاست من هولها الأمرين ، فقامت تعارضه خشية أن ينتج نفس النتائج التي أسفر عنها تجنيد ذلك العهد . وزاد الطين بلة « موقف الانكليز » الذين صرحوا مراراً عديدة بأن مصلحة العراق العامة لا تؤيد مشروع التجنيد الإجباري ، مهما كانت محاسنه ، وكانت حجتهم على ذلك ، أن إدخال هذا النظام على شعب ينفر منه ، ولا يميل إليه إلا نفر متفق قليل العدد ، قد يؤدي إلى وقوع اضطرابات داخلية في المملكة يجب اجتنابها .

وكانت « الوزارة العسكرية الثانية » جربت في عام ١٩٢٧ أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تنفيذ هذا المشروع فلم يقرها الانكليز على ذلك ، وقد استقال الجنرال دايلي كبير المفتشين العسكريين البريطانيين في الجيش العراقي من وظيفته في ٢٠ تموز ١٩٢٧ احتجاجاً على تدخل حكومته في هذه القضية ، فشجعت استقالته الوزارة المشار إليها على رفع (لائحة قانون الدفاع الوطني) إلى المجلس النيابي ، مع أسبابها الموجبة ، ليقرها ولكنها قوبلت بعاصفة شديدة من المعارضة كادت تهدد موقف الحكومة فأشار الملك فيصل على رئيس الوزراء ، جعفر العسكري ،

بسحبها ، وحل الدورة غير الاعتيادية للمجلس وتواري المشروع عن الأوساط ^(١) ودالت الأيام ، ودخل العراق في « عصبة الأمم » وأصبحت « الدولة العراقية » مستقلة استقلالاً تاماً فتقدمت « الوزارة المدفعية » بهذا المشروع إلى مجلس الأمة فأبرمه البرلمان في شباط من عام ١٩٣٤ بين عاصفة من التصفيق ولكن ما كادت « الوزارة الهاشمية الثانية » تستصدر الإرادة الملكية بتنفيذه في ١٢ حزيران ١٩٣٥ حتى رأينا القبائل تضطرب فتجراً على إعلان العصيان ضد الوزارة .

وقد بحثنا قبلاً عن « ثورة الزيديين » وقلنا انها نشأت عن رغبة الوزارة في تطبيق قانون الدفاع الوطني » وتكلمنا عن « حركة المدينة » فكانت أسبابها نفس الأسباب وهأنحن نتكلم عن « ثورة الرميثة الثانية » وسنرى أن أسبابها كانت مع الأسف نفس الأسباب

٢- المآثم الحسينية

قضية المآثم الحسينية من القضايا التي لا يمكن التبسط بها في مثل هذه الأسفار ولكننا نقول على سبيل الإجمال أن الشيعة ، الذين يؤلفون أكثرية السكان في العراق ، اعتادوا إحياء ذكرى مقتل الحسين بن علي عليهما السلام في العشرة الأولى من المحرم من كل سنة بإقامة المآثم الحسينية وتسيير المواكب العزائية ، تسييراً كان موضوع خلاف بين رؤسائهم الدينيين أنفسهم ورأت « الوزارة الهاشمية » أن تقام في تسيير المواكب العزائية في الطرقات العامة ، لأسباب لا نستطيع بحثها هنا فاستغل النفعيون المعارضون سخط العوام على هذا المنع واتخذوا منه عاملاً قوياً لإثارة بغضا والكراهية ضد الوزارة ، فكانت المآثم الحسينية سبباً آخر من أسباب « ثورة الرميثة الثانية »

٣- توحيد الأزياء

يستغرب الاجنبي ، الذي يدخل العراق ، إذا ما شاهد الأزياء فيه واطلع بأمره على أنواع ملابس الشعب ، فللرأس مثلاً أعطية لا حد لوصفها أو عددها : عمة بيضاء وأخرى سوداء . وطربوش أحمر وسدارة أرجوانية . وعقال لف وآخر مهروم ، وكشيدة شامية ولفة حاخامية . وجراوية بغدادية ويشمخ كردي . وهكذا دواليك .

وقد حاولت « الوزارة الهاشمية » أن توحد لباس الرأس باستعمال « السدارة العراقية » كرمز للبلاد فكانت هذه المحاولة باعثاً آخر من يواثي الاستياء . استغله خصوم الوزارة للدس والوقعة

كيف ثارت الرميثة ؟

انتهر بعض رؤساء الطوالم فرصة انتهاء الاحكام العرفية ، بلواء الديوانية ، في ٢٥ تموز عام ١٩٣٥ فقام أفراد منهم بالبغي ضد السلطة وقد زاد بغيتهم أو شجعهم على زيادته إعلان العفو العام عن المحكومين في المجالس العرفية السابقة ورجوع الشيخ محمود بن الشيخ خوام إلى الرميثة وهو الشيخ الذي كانت الوزارة قد نفتته في جملة من نفتهم ، فاضطرت السلطة أن تنفي الشيخ محمود ومن لف لفه عن لواء الديوانية مرة ثانية .

وكانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد استخلفت شنشول الحسن « ابن عم خوام » على « بني ازريج » بعد إبعاده الشيخ خوام ولما لم يكن سلوك شنشول مرضياً مع العشيرة كما كان سلوك (خوام) فقد استضعفته قبيلته وأعربت عن رغبتها في الانفصال عنه فكانت الحكومة تكابد أتعاباً ظاهرة مدة رئاسته .

ولما استصدرت الوزارة المذكورة الإرادة الملكية بتنفيذ « قانون الدفاع الوطني رقم ٩ لسنة ١٩٣٤ » في ١٢ حزيران ١٩٣٥ استفظت القبائل أمر هذا القانون ولكنها لم تبد حراكاً رهبة من الاحكام العرفية التي كانت معلنه في لوائى الديوانية والناصرية ، فلما بوشر بدعوة المكلفين إلى خدمة العلم ثار تآثر الطوالم وأعلنوا مقاطعتهم للتجنيد ولكن بصورة خفية .

ولما حل المحرم لعام ١٣٥٥ (مارت ١٩٣٦) وأعلنت الحكومة منعها لتسيير المواكب الحسينية في الشوارع العامة استنكرت هذه القبيلة هذا المنع أيضاً واعتبرته ماساً بشعورها الديني ثم ظهرت فكرة توحيد الازياء فكانت ثلاثة الأثافي مما عجل الثورة على الحكومة ، فكانت حلقة من سلسلة كبدت الشعب والحكومة كثيراً من الحسائر في الأموال وفي الانفس .

الطلقة الاولى

إذ بينا « القطار الصاعد » يسير بعد منتصف ليلة ٢١ نيسان ١٩٣٦ م بالقرب من الرميثة في الميل (١٦٢) أطلقت عليه بعض العيارات النارية ، فعدت الحكومة هذه العيارات إيداناً بشورة جديدة ، وأرسلت احد مفوضي الشرطة ليحقق عن هوية المعتدين ، ويبحث في الاسباب التي أدت الى هذا التعرض ، وما لبثت ان أرسلت رفأً من الطائرات في ٢٤ نيسان ١٩٣٦ لإرهاب القبائل ، ولائذارها بلزوم الاستسلام الى الحكومة قبل ان تضطر الى ضربهم بالقنابل .

وبدلاً من ان يستسلم الرؤساء الى اركان السلطة ، فإنهم وجهوا هذا الكتاب الى :

حضرة قائمقام قضاء السماوه دام مجده وزيد قدره ^(١)

(١) كل ما بين القلادتين () في هذا الخطاب وفي كافة الصكوك التسمية هو المؤلف

غير خفي (على) حضرتم نهار الخميس إجانا (اتلنا) إخطار من الحكومة على ضرب الطائرة
 اما إحنا (نحن) مستأطين (متوطنين) إلى ضرب الحكومة إن مشتاهيه (إذا كانت تشتهي)
 على غير حق (ف) الله يساعدنا على المشتاهيه ، وإن كان على حق أول الذي يبدء بالضرب فهم
 الشرطة الذي بالسيارة ، ما عرفناهم غير اقتراح من أنفسهم ، أو من فكر مأمورهم وإحنا (نحن)
 الآن جاعدين (قاعدين) على حفظ سكت (سكة) الحديدية وجادة السيارات ما خيلنا الجهاد.
 يصلون يمن (إليها) ضرر : أيضاً الدولة السابقة التركية ما كلفونا شيء. الذي ما لنا طاقة عليها
 مسألة الجباري (الاجباري) وتعارض الديان (الاديان) هذا شيء. عجيب من الحكومة حيث
 ما لها عسكرية على الخارج فقط على المدن والذي مكلفين به العشائر ميري ، وكودة ، وطاعة إلى
 الحكومة ، والآن إنشاء الله مستأطين على هذه الامور فقط تعرض الاديان والجباري نرجو
 المساحة على هذه المسائل : وأيضاً الحكومة طلبوا احضارنا فقط الحكومة تجري لنا طلباتنا الثلاثة
 من الدين ، والجباري ، وتوحيد اللباس ، نرجو المساحة . هذا ما لزم عرضناه لحضرتكم دامت
 معاليكم ٨ صفر ١٣٥٥

كامل التثيث موسى التويني جواد الشعلان دالي الراضي
 وقد اتصلنا بالموقعين على هذا الكتاب ، وسألناهم عن أسباب مقاطعتهم للتجنيد الاجباري
 مع أن في الجندية غر البلاد فأجابوا أنهم لا يعارضون التجنيد من حيث الاساس وإنما هم يشكون
 من سوء إدارة الموظفين الذين أوكل اليهم أمر تنفيذ هذا القانون . ثم اتصلنا بجهات أخرى ،
 للتحقق من صحة ما يدعيه هؤلاء ، فعلمنا أن الذين يقاطعون التجنيد من العشائر لا يملكون الاراضي
 التي تجمع شملهم وتؤمن معاشهم ، فاكتفوا برعي الأغنام ، والإعاشة على لبنها ، وصوفها ، فلا
 يمكنهم - والحالة هذه ان يتركوا اغنامهم ليلتحقوا بالخدمة الوطنية .
 وعلى أي فقد استعدت الحكومة لقمع هذه الثورة فأرسلت « إلى الرميث » قوات من الجيش ،
 والشرطة ، مزودة بالرشاشات ، والمدافع ، والسيارات المصفحة ، وعينت أمير اللواء بكر صدقي
 قائداً عاماً للقوات العسكرية المرابطة في الديوانية ، وزودته بصلاحيات واسعة وبثت العيون في
 المحلات العامة وفي الأماكن المشبوهة ، للقبض على كل من يؤيد الحركة الجديدة ، أو يعطف عليها
 كما انها حظرت على الصحف نشر أي خبر يمس الحركات قبل التثبت من صحته بواسطة السلطات
 المسؤولة .

ومرت بالمنطقة الثائرة سيارة كانت تحمل أثاث السيد جواد علي « مدير شرطة لواء الحلة »
 بمناسبة نقله إلى « مديرية شرطة لواء البصرة » فحرقوها ونهبوا أثاثها وما لبثوا أن قلعوا قضبان
 السكة الحديدية بين « الساجوة » و « الديوانية » وغمروا الأراضي بالمياه ، ليقطعوا طريق المواصلات

على الحكومة ، فلا تتمكن من حشد جيوشها وحاصروا « حامية الرميثة » في ثكنتها ، ثم نهبوا « مضيف السيد محسن أبو طيخ » وأحرقوا زرعهم ، وقطعوا أسلاك البرق والتلفون فتوقفت المخابرات السريعة ، واستقل وزير الداخلية إحدى الطائرات إلى الديوانية في يوم الاربعاء ٢٩ نيسان ١٩٣٦ حيث لبث فيها إلى ١٤ مايس ١٩٣٦ أي إلى أن انتهت الثورة .

المعارك الشديدة

سارعت الطائرات العراقية إلى القيام بأعمالها فقصفت المتمردين قصفاً شديداً في يوم أول مايس ١٩٣٦ وفي الأيام التالية ، وانفجرت إحدى القنابل في الطائرة التي كان يقودها الضابط رؤوف شبيب في ٨ مايس ١٩٣٦ من جراء رصاصة أصابتها ، فاحتقرت ، وتمرق جثمان قائدها ، وقتل رانها الجندي « توفيق يحيى »

وبينما كانت الطائرات تقصف المتمردين ، على جاري عادتها ، يوم ١١ مايس ، أسقط الثوار طائرة ثانية ، وقتلوا قائدها ، الضابط أرميا بن ناصر ، والجندي عبد الله حسين ، وأحرقوا الطائرة وشاع بين الناس نبأ سقوط طائرة ثالثة في اليوم الثالث عشر من مايس ١٩٣٦ - لم تضبط اسم قائدها - وأنه جرى لها ، ما جرى لسابقتها .

واستعانت الوزارة بأنصارها لتشتيت شمل الثوار وأعلنت الاحكام العرفية في المنطقة الثائرة يوم ٥ مايس ١٩٣٦ لتسريع الاعمال التأديبية ، ونكتفي الآن بنشر البيانات الرسمية لمعرفة سير الحركات تاركين التفصيل إلى وقت آخر

البيان الاول

« اعتدت جماعة من الظالم ، قبل بضعة أيام ، بتأثير دعايات سينة ، بإطلاق النار على القطار ، وقطعت طريق الرميثة - الحجابة ، مما اضطر الحكومة أن ترسل قوات تأديبية إلى الرميثة ، وأن تقصف المتمردين من الجو . وحدث أمس اعتداء آخر من سراكيل بني عارض ، وفريق من الاعاجيب ، على ربيثة العارضيات - شمال الرميثة - وعلى طريق الرميثة - الحمزة ، فقابلتهم الشرطة ، والجيش ، وشتتوا شملهم ، بعد ان كبدهم خسائر جمة ، ولم تؤثر الدعايات على الجهات الاخرى ، بناء على سهر الرؤساء ، وإخلاص الجميع لوطنهم ، والحالة العامة تبعث على الطمأنينة »^(١)

بغداد ٤ ايار ١٩٣٦

البيان الثاني

« تحركت اوتال الجيش صباح يوم ١٩٣٦/٥/٥ من مراكزها نحو المتمردين ، الذين كانوا

يحتلون العارضيات ، في شمال الرميثة ، وهاجمتهم من الشمال والجنوب ، فاحتلت العارضيات ، وكبدتهم خسائر كبيرة ، وقامت بمطاردة فلول المنهزمين ، ويتوقع فتح طريق السكة الحديدية بين الديوانية والرميثة في يوم ١٩٣٦/٥/٦^(١) بغداد ٥ أيار ١٩٣٦

البيان الثالث

«تحقق أخيراً أن فريق الظوالم أيضاً كانت مشتركة في المصادمة ، التي جرت أمس ، ولذلك كانت حركة التطويق ، التي قامت بها قوات الجيش الصاعدة ، من الرميثة والقادمة من محطة أبو طبيع ذات نتيجة حاسمة ، حيث راجع صباح اليوم الكثيرون من رؤساء المتمردين عارضين دخالتهم . ينتظر هذا المساء وصول شيوخ الظوالم لعرض خضوعهم ، من دون قيد أو شرط للسلطة المحلية . استؤنفت المواصلات مع الرميثة ، وبوشر تعمير الخطوط بين الرميثة والساوة^(٢)»

بغداد ٦ أيار ١٩٣٦

البيان الرابع

«تقدمت اليوم قوات الشرطة والجيش من الرميثة ، زاحقة إلى الجنوب ، لتطهير منطقة الظوالم من العصاة اللاجئين إليها ، وقد شنت شمل الذين أظهروا بعض المقاومة وهي مستمرة في تقدمها^(٣)»

بغداد ٧ أيار ١٩٣٦

البيان الخامس

«واصلت وحدات الجيش تقدمها إلى أن بلغت محطة الحجابة ، وظهرت المناطق التي مرت بها ، وتم تعمير الطرق والمواصلات ، ومر القطار من الرميثة ، ووصل الساوة هذا المساء ، وسلم إلى الآن تسعة من السراكيل المتمردين إلى السلطات^(٤)»

بغداد ٨ أيار ١٩٣٦

البيان السادس

«يوالي رؤساء المتمردين تقديم دخالتهم إلى الحكومة ، ولم تظهر بوادر تستلزم القيام بحركات عسكرية ، عدا أعمال طفيفة قامت بها الشرطة والطيارات . استأنف القطار سيره الاعتيادي بين بغداد والبصرة . والتدقيق جار عن كتب لمعرفة الأسباب الحقيقية لقيام المتمردين ، وكذلك لاتخاذ التدابير الضرورية لمنع تكرار هذه الحوادث المؤسفة^(٥)»

١١ أيار ١٩٣٦

(١) جريدة البلاد العدد ٥٦٢ بتاريخ ٦ أيار ١٩٣٦

(٢) المصدر نفسه العدد ٥٦٣ بتاريخ ٧ أيار ١٩٣٦

(٣) المصدر نفسه العدد ٥٦٤ بتاريخ ٨ أيار ١٩٣٦

(٤) المصدر نفسه العدد ٥٦٥ بتاريخ ٩ أيار ١٩٣٦

(٥) المصدر نفسه العدد ٥٦٦ بتاريخ ١٢ أيار ١٩٣٦ م

اعلان الادارة العرفية

وفي اليوم الخامس من مايس سنة ١٩٣٦ صدرت الارادتان الملكيتان المرقتان ٢٠٨ و ٢٠٩ بإعلان الاحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة ، وفي المحلات المجاورة لها ، وبأن تكون الادارة الملكية فيها ادارة عسكرية صرفة ، بحيث يصبح قائد القوات العسكرية ، المرابطة في لواء الديوانية ، المرجع الأعلى لجميع الإدارات داخل هذه المنطقة وهذا نص الارادتين : -
(١) رقم ٢٠٨ أصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل العدلية ، ووزير الدفاع ، وقرره مجلس الوزراء .
بإعلان الاحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة وفي المحلات المجاورة لها التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية أنها تابعة للحركات العسكرية إلى أن يعاد الأمن إلى نصابه في اللواء المذكور وتوقيف تطبيق قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون إدارة الألوية وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوى العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون الاحكام والقضاء والقوانين الأخرى بقدر ما لها من المساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراعى لقائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة .
كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر صفر سنة ١٣٥٥ واليوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٣٦ .

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء

رشيد عالي الكيلاني
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

جعفر العسكري
وزير الدفاع

(٢) رقم ٢٠٩ أصدرت إرادتي الملكية .

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع .
بأن تكون الإدارة الملكية في المنطقة المعلنه فيها الاحكام العرفية بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٢٠٨ والمؤرخة في ١٤-٢-١٣٥٥ الموافق في ٥-٥-١٩٣٦ وفي المحلات المجاورة لها بما سيعلن أنها تابعة للحركات العسكرية بموجب الإرادة المنوه عنها إدارة عسكرية صرفة وان يكون قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية المرجع الأعلى لجميع الإدارات داخل المناطق

المنوه عنها وله صلاحية توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يتراءى له .

وعلى وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة .
كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر صفر ١٣٥٥ واليوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٣٦ .

غازي

جعفر العسكري رشيد عالي الكيلاني ياسين الهاشمي
وزير الدفاع وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية رئيس الوزراء
وقد تألف «المجلس العرفي» العسكري من الحاكين : عبد الرحمن خضر ، و خليل أمين ، ومن
العضوين العسكريين : الرئيس سعدي مصطفى ، والرئيس أحمد فؤاد ، برئاسة العقيد ابراهيم خلف
تأثير الحركات

ولما ثارت « الرميثة » ثورتها الاولى في ٥ مايس ١٩٣٥ واضطرت الحكومة إلى تجريد حملتها
التأديبية عليها ، كثرت الشائعات عن صدور الاوامر السرية إلى قيادة الجيش العراقي بوجوب
استعمال الرأفة بالثائرين ، أثناء تأديبهم ، لجهلهم ، وسذاجتهم ، وإلى أن اندفاعهم إلى طيئهم ،
كان بتأثير بعض الدسائس فكانت مواقف في التأديب مشرفة .
واكن لما ثارت هذه القرية ثورتها الثانية في ٢١ نيسان ١٩٣٦ قيل لنا أن الجيش قد اضطر
إلى استعمال نوع من الشدة ، فكانت المواقف الحازمة ، وكانت الأحكام القاسية ، والظاهر
أن « رؤساء الاكرع » استكبروا هذا النوع من التأديب ، فوجهوا إلى مقامات الدولة العليا
الريضة الآتية :

لأعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

سماحة رئيس مجلس الأعيان

معالي رئيس مجلس النواب

صاحب الفخامة رئيس الوزراء

فخامة وزير الداخلية

سعادة متصرف لواء الديوانية

المعروض لدى جلالتهكم أننا رؤساء عشائر الفرات الأوسط ، كنا ولم نزل ، من خدام هذا
العرش المقدس ، ومن المضحين بكل غال ونفيس في سبيل كيان هذه البلاد العزيزة ، وبأذلين
أقصى ما يمكن بذله في خدمة الحكومة الموقرة ، من امتثال أوامرها ، وتنفيذ قوانينها . ولكن
يا صاحب الجلالة بالنظر لما حل في ناحية الرميثة ، في الآونة الأخيرة ، من سفك الدماء ، وقتل

الشيوخ، والعجز، والأطفال، والنساء، من غير المحاربين، ورمي القنابل المحرقة للزراع، والقرى الآمنة، أصبحنا نحت أمر واقع، مما حدث من الاستيلاء من عموم عشائرتنا من هذه الحوادث المؤلمة. ولحرصنا على كيان البلاد المقدس، وخدمة الحكومة الموقرة، والصالح العام، رأينا من الواجب علينا تجاه رفع الاستيلاء عن عشائرتنا وتلافي الأمور التي لا تحمد عقبها أن نعرض على جلالتهكم مطالبنا الآتية :

١- سحب القوات من الرميثة حالا .

٢- إطلاق المسجونين من قبل المجلس العسكري .

٣- حل المجلس العرفي حالا .

٤- إصدار عفواً عاماً شاملاً لعموم من اشتبك أو اتهم بالحوادث الأخيرة .

وان هذا آخر ما فكرنا به لتلافي الأمور التي قد تحدث . ولا شك أن جلالتهكم يراعي عواطف أبنائه المخلصين وخدام عرشه الحقيقيين وتفضاوا بالقبول كرامات مخلصيكم .
التواقيع وعددها ٢٥ توقيعاً أبرزها :

أحد رؤساء الاكرع	أحد رؤساء الاكرع	أحد رؤساء الاكرع	رئيس عشيرة الاكرع
معتمد العبد الله	جاسور العالوان	غانم الفهد	حاج شعلان العطيه

وإلى جانب هذه العريضة عقد ساسة العراق، ورجاله البارزون، كنتاجي السويدي، والحاج محمد جعفر أبو الثمن، والسيد محمد الصدر، وجميل المدغمي، وغيرهم، اجتماعاً في دار مولود مخلص، ومجثوا الحالة الراهنة، وطرق معالجتها، لتعود الأمور إلى ما كانت عليه .

وكان الحاج جعفر أبو الثمن رفع عريضة إلى الملك غازي نشرت في العدد (٨٥٠) من جريدة «القبس» الدمشقية الصادرة في الشام يوم ١٧ مايس ١٩٣٦ هذا نصها :

إلى معالي رئيس الديوان الملكي المحترم

لا أخالكم يا سيدي ناسين القلق السائد على الأفكار بنتيجة الاستيلاء العام، المنبعث عن سوء الإدارة، منذ قبل أربعة عشر شهراً . فتألفت الوزارة القائمة على أثر القيام المسلح . وبدلاً من أن تعالج الحالة بحزم وحكمة، وتشر العدل والمساواة بين عامة أفراد الشعب، استغلت الموقف، وجوزت لنفسها وللأصحاب والموالين كل ما لا يجوز القانون الأساسي، وتمنعه القوانين الأخرى، وكان من المتوقع أن يكون التحزب المسلح، وخرق القوانين أمثلة سينة . والحوادث المؤلمة المتكررة، من أصدق الأدلة، على كونها نتائج ذلك المثال السيء . وتلك التصرفات غير القانونية .

والأدهى من ذلك استباحة الحكومة - حسباً تواترت الأخبار وشاعت في العاصمة - التقتيل

العام دون رحمة يجريح أو مستسلم^(١) ، على أن مثل هذه الاستباحة مع كونها عمل فظيع لم يسبقها اليه أية امة من الامم ، إلا في أساطير العصور المظلمة ، مثير للحفاظ ، مهيج للشعور والعواطف ، مهدد للوحدة بالتمزيق ، وهذا عزيز على كل عراقي .

فاحتجاجاً على هذه التصرفات السيئة ، والتخرب المسلح ، والأعمال القاسية ، أرفع عريضي لدى صاحب الجلالة متوقفاً صدور الإرادة الملكية بضرب حد لهذه المناورات طالباً إلى جلالته تولية من يفار على مصالح الشعب ويسهر على ما فيه اطمئنانه وتقدمه من المخلصين .

المخلص : محمد جعفر ابو التمن

بغداد في ١٠ مايس ١٩٣٦

وقد تلي احتجاج «أبو التمن» هذا في الاجتماع الذي عقده الساسة في دار مولود مخلص قفروا ورفع العريضة الآتية إلى جلالة الملك غازي ، وقد عثرنا عليها في العدد (٨٥٦) من جريدة «القبس» الدمشقية ، أيضاً ، الصادرة في الشام في يوم ٢٤ مايس ١٩٣٦ ، لعدم إمكان نشرها في صحف العراق يومئذ :

لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

نحن على يقين من أن جلالتمكم مقتنعون بأننا شديداً الرغبة في تأييد كل ما من شأنه أن يوطد دعائم الاستقرار في الحكم ، واستتباب النظام والطمأنينة في البلاد ، وعلى هذا فقد بذلنا جهدنا لمعاونة الوزارة القائمة ، التي تقلدت المسؤولية على أساس تنفيذ الرغبة السامية في حل المشاكل المختلفة ، بالطرائق السامية ، وإحلال العدل والقانون محلها اللائق ، الذي من شأنه أن يهدى الحواطر ، ويميت الأحقاد ، ويعيد الثقة إلى النفوس . وتأيداً لذلك ، فسح المجال للحكومة لتنفيذ خططها وإجراءاتها المختلفة ، على ما في بعضها من تحديد وتقييد للحريات ، مؤملين من وراء ذلك

(١) شاع في الاوساط يومئذ ان قيادة القوات النأديية في لواء الديوانية [وكان القائد بكر صدقي العسكري] أصدرت أوامرها بوجوب قتل الأسرى ، والأطفال ، من الثوار الذين يقعون بيد الجيش ، فشخص وزير الدفاع جعفر العسكري ، إلى الديوانية بنفسه ، فتحقق في هذه الشائعات ، ولكن تقريره بقي مكتوماً ، فلما دالت أيام الوزارتين « الهاشمية الثانية » و « السليمانية » سمعت من رئيس الديوان الملكي ، رستم حيدر يقول : انه آسف لتكذيبه هذه الشائعات في حينه ، بينما تحققت صحتها بمدئذ ، وكان السيد رشيد عالي الكيلاني حاضراً هذا الحديث . وقد اخبرني مدير الشرطة العام ، السيد هاشم العلوي ، ان الجيش قبض على ثلاثين ثائراً فاعتبرهم « أسرى حرب » فأمر القائد ، بكر صدقي ، رميهم بالرصاص فوراً ، فنفذ امره حالا ، وتمولت « بلدية الديوانية » دفنهم في حفرة واحدة .

وفي ص ١٣٣ من كتاب « محكوميتي » للاستاذ سلمان الصفواني قوله :
« وهكذا عومل الثوار بأشد ما عرف من القسوة ، وهكذا امتد الشر واتسع الحرق على الراقع فلم يقتصر الضرر على المحاربين وحدهم ، بل اصاب غير المحاربين ايضاً وقتل كثيرون صبراً رعباً بالرصاص بدون محاكمة » .
وقد اتى الاستاذ الصفواني على اسماء اثني عشر رجلاً من هؤلاء الساكنين .

بأنها ستمكن من الوصول إلى الهدف المذكور .

ولكن نعرض ، والأسف مل . جواً نحننا ، أن النتائج التي ظهرت بعد مرور هذه المدة قد خيبت الآمال ، وأظهرت أن الخطط والإجراءات المتخذة سابقاً قد باءت بالفشل ، لأن البلاد لم تذق طول هذه المدة طعم الاستقرار والهدوء ، ولم تشاهد سوى الاضطرابات المتتالية ، والثورات المتكررة ، التي نجم عنها ما نجم من الإسراف في الدماء ، والأموال ، وسلسلة من الإدارات العرفية ، الأمر الذي لا يتفق والآمال التي تصبو إليها البلاد ، كما أنها لا تتلاءم مع حسن السمعة ، وطيب الشبهة ، اللتين كنا ولم نزل نسمى لبشهما في الأقطار القريبة والبعيدة ، التي لا شك بأنها تراقب أحوالنا بعين اليقظة والانتباه .

وبناء على هذه الحقائق نعرض بكل إخلاص ، ونسترحم ، أن تتخذوا الوسائل الفعالة لإحلال السكون والطمأنينة في البلاد ، وإعادة الثقة والاعتماد إلى النفوس ، بالطرائق الحكيمة ، وأن تتجنب - حسب الإمكان - وسائل العنف والشدة ، التي وإن أعادت السكون الظاهري إلى البلاد ، فإنها لا تنفذ إلى القلوب فتولد فيها الحب للوطن ، والثقة في الدولة .

وفي الوقت نفسه ، نسترحم أن تأمروا بإجراء تحقيق عادل ، ومحيد ، لمعرفة الأسباب والعوامل التي أثارت هذه الفتن المتعاقبة ، وبيان مصدر الدعايات السيئة ، التي الماع إليها في البيانات الرسمية .

هذا ، ونختتم كلامنا بالدعاء من المولى أن ين على هذه البلاد بالسكون والطمأنينة تحت ظل عرشكم المفدى .

١٤ مايس ١٩٣٦

جمال بابان ، حمدي الباجه جي ، فخر الدين آل جميل ، ناجي السويدي ، جميل المدفعي ، رشيد الحوجة ، محمد رضا الشيباني ، الشيخ احمد داود ، الحاج رمزي ، الحاج ابراهيم الاورفلي ، عبدالعزيز القصاب ، مولود مخلص ، الحاج عبد الرحمن النعمة ، سليم حسون صاحب جريدة « العلم العربي » .

بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية

كان وزير الداخلية ، رشيد عالي الكيلاني ، قد استقل إحدى الطائرات إلى « الديوانية » في اليوم الذي قررت الوزارة سوق القوات التأديبية لإخماد « ثورة الرميثة الثانية » فلما استطاع الجيش أن يشتت شمل الثائرين ، ابرق اليه رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، هذه البرقية :

الديوانية - فضايلة وزير الداخلية

لقد انتهت الآن الحركات العسكرية في منطقة الرميثة بالنجاح الذي كان ينتظرها المرة الثانية ، وقد جاء هذا التوفيق معزراً لما يحمله الشعب من الاعتماد على قوات الحكومة ومقرباً للثقة العظيمة التي تستعون بها لدى العموم . إني متأكد من أن التدابير الحكيمة التي اتخذوها طيلة إقامتكم

في منطقة الحركات ، كان لها النصيب الأوفر في الوصول إلى هذه النتيجة ونطمئن من أنكم ستبحثون عن كتب أثناء الأيام القليلة في دواعي الاضطراب لازالتها وفي التدابير الواجب اتخاذها لعدم تكرره وكل ما أقوله بعد الشكر والاعجاب بالأعمال الباهرة التي تمت على يديكم وأيدي الذين اشتغلوا تحت إرشادكم من موظفين وشرطة وهو الدعاء لأن يين الله على هذه البلاد بالكثير من أمثالكم .

وقد رد وزير الداخلية ، رشيد عالي الكيلاني ، على هذه البرقية بالجواب التالي :
فخامة رئيس الوزراء - بغداد

ج برقيتكم : إذا ما قت بقسط ضئيل من الخدمات المحتم اداؤها لبلادنا التي هي مدينة بالحقيقة في سلامتها وترصين قوامها لغضامتكم فإني لم استطع عليه لو لم تكن مساعداتكم القوية وإرشاداتكم الثمينة . إني أعترف بأن الفضل الاول بالنجاح في حركات الرميثة لكلتيهما وفي كل عمل ينهض بالبلاد ما هو إلا ثمرة غزيتكم الصادقة ونواياكم الحسنة . إني لكم سعيد إذا ما وقفتني الله لأن اكون آلة صالحة في يديكم تسيرونها لصالح البلاد التي أخذتم على عاتقكم مسؤولية الحكم فيها في أخرج الظروف ووقفتم إلى نشلها منها سائرين بها نحو معارج الرقي والإصلاح فأرجو المولى أن يمتعنا بجياتكم الغالية مدى الدهر ويكمل أعمالكم المجيدة بالنجاح المتواصل ويجعلني ومروسي موضع اعتمادكم المستمر وإني ساع للبحث عن دواعي الاضطراب والتدابير الواجب اتخاذها لعدم تكررها وعند إكمال البحث سأقدم بها لغضامتكم .
« رشيد عالي »

❀ ثورة الأكرع ❀

توطئة

الأكرع أو الأكرع - بالكاف الفارسية - ؛ اسم لقبيلة تقطن قضاء « الديوانية » معروفة بشدة المراس ، ولها بالتمرد ومقاومة الحكومات قضايا أصبحت مثلاً تتحدث به الركبان . ورئيس الأكرع اليوم هو الحاج شيخ شعلان العطية الذي ثار على « الوزارة المدفعية الثالثة » واحتل صدر « نهر الدغارة » في ٩ مارت ١٩٣٥

وكان الحاج شعلان أول من تمرد على « الوزارة الأيوبية الاولى » وقاطع السلطة في أيامها واول من قام بالعصيان المسلح ضد وزارة السيد المدفعي الثالثة وبعد أن تكونت « الوزارة الهاشمية الثانية » في ١٧ مارت ١٩٣٥ . ثارت الرميثة ثورتها الاولى في ٥ مايس ١٩٣٥ . وقف موقفاً مشرفاً للحكومة ، فأعانها على الثائرين ولكنه سرعان ما قلب لهاظهر الحن وأخذ يتظاهر لها بالعداء . وقد سألناه غير مرة عن اسباب هذا الانتكاس فاجابنا انه لم يجد من السيد الهاشمي ، ولا

من زملائه ، غير الوعود ، وإن الوزارة التي تألفت بعد ثورته لم تؤدي أي خدمة للبلاد ، وأن
 المملكة لإلتكاد تخرج من ثورة حتى تقع في غيرها وأن ... وأن ... وأن الخ^(١)
 وقد زاد الطين بلة عزم الحكومة على تنفيذ « قانون الدفاع الوطني » ومنعها « تسيير الموكب
 الحسينية » ورغبتها في « توحيد الأزياء » مما كان له أعظم تأثير على عقلية الشيخ وجماعته .
 ولما تأثرت الرميثة ثورتها الثانية ، في ٢١ نيسان ١٩٣٦ طلب « رؤساء الطوالم » إلى الحاج
 شعلان أن ينضم إلى حركتهم فاطل ، وتلكأ ، حتى إذا تمكنت السلطة منهم ، وجدنا شعلان
 يهوس ضد الحكومة بهذه الهوسة (زعلانه العوجه أو نرضيه)^(٢) كناية عن أنه يريد أن يرضي
 « الرميثة » التي طلبت نجدة في حركتها الثانية ؛ فلم ينجدها .

أما الحكومة فقد اهالها في بداية الأمر حركة الحاج شعلان ، وخشيت أن تسري إلى بعض
 القبائل القريبة ، ولاسيما وقد كان الجيش يعقب فلول الثائرين في اطراف الرميثة ، ويطهر المنطقة
 منهم ولكنها عادت فأوعزت إلى قائد الفرقة أن يستعد للطوارئ فوراً ، وطلبت إلى الحاج شعلان
 أن يخلد إلى الهدوء والراحة كما طلبت إلى رؤساء القبائل الموالية أن ينصحوه بذلك فذهب إليه
 جماعة من الأخيار أمثال جلال آل ريكان ، وصالح آل مرسل ، وحواص آل حنيني ، وعبود
 آل شنين ، وطلبوا إليه بيان اسباب تمردده على السلطة حتى اذا وجدوه محقاً في حركته انضموا إليه
 فرد على هذه الوساطة بقوله « اذا أرادت الحكومة أن تتفاهم معي فلتتصل بالسيد حكمت سليمان
 في بغداد ، أو بالحاج جعفر أبو التمن ، فإنهما ينوبان عني »

ولما لم تفد هذه النصائح فيه ، وأخذ أفراد قبيلته يدخلون إلى « الدغارة » مسلحين ثم ما لبثوا أن
 اعتدوا على اسلاك البرق والتلفون ، وعلى سعاة المالية والحياة ، وعلى المارين بطريق الديوانية =
 دغاره ، وجه رئيس الفرقة الإنذار التالي :

إنذار من قائد الفرقة الأولى الفريق بكر صدقي :

بناء على تصدي فرق (الشبانة ، الزباد ، الهلالات ، الزلازلة ، المرض ، آل عمران) من
 عشيرة الاكرع على قطع خط التلفون مراراً ، ودخول افرادهم مسلحين إلى قسبة الدغاره ، وتجاوزهم
 على المسافرين بين الديوانية والدغاره ، وضربهم ساعي المالية ، وجمعهم أفرادهم غير مرة للهوسات
 المسببة للإخلال في الراحة العامة ، وعدم حضور المتهمين أمام السلطات المحلية ، عند طلب إحضارهم ،
 (١) في الواقع ان المراقبين سموا تكرار التورات ، ايام هذه الوزارة ، وشموا التدابير التي اتخذت لقمعها ،

حتى قال الشاعر النبطي ، الشيخ محمد علي يعقوب :

قالوا وزاركم ياسين يرأسها وقائد الجيش طه في الميادين

يا رب طه وياسين بمحبتها أجر عبادك من طه وياسين

(٢) العوجه اسم ثان للرميثة

اعلن الإدارة العرفية في قضاء عفك ، استناداً إلى السلطة المخولة لي بالإرادة الملكية المبلغة بمرقية وزارة الداخلية المرققة ١٥٣٧ والمؤرخة ١٩٣٦ / ٥ / ٥^(١) وعليه أطلب حضور جميع الرؤساء ، وسراكيل الفرق المذكورة اسمائها اعلاه ، ان يحضروا أمام متصرف لواء الديوانية بدون قيد ولا شرط ، خلال اربعة وعشرون ساعة من عصر هذا اليوم ، المصادف ٤ حزيران ١٩٣٦ ، وعند عدم حضورهم يعتبرون متمردين على قوانين الدولة ، ويكونون عرضة إلى تشكيل الجيش بهم ، وتطبيق العقوبات التي يجدها المجلس العرفي العسكري لازمة بحقهم .

بكر صدقي العسكري

التاريخ ٤ حزيران ١٩٣٦

الفريق قائد الفرقة الاولى

الوقت بالساعة ١٦٠٠

وظنت القبائل ، التي عناها هذا الإنذار ، أن الفريق بكر صدقي ، لا يقصد من إنذاره غير التهديد ، فلم تعره التفاتاً ، بحيث انقضى الأجل المعين ، ولم يذهب إلى مقابلة السلطة أحد ، فلما كان صباح اليوم التالي « الخميس ٦ حزيران ١٩٣٦ » تحركت ارتال الجيش وقوات الشرطة نحو الدغارة^(٢) بعد أن قطعت خطوط رجعة الثوار ، بضبط « صدر الدغارة » وجسر الهاشمية ، وقرية عفك ، وسائر النقاط الرئيسية ، وقد صادفت هذه القوات ، أثناء حركتها ، مقاومة مسلحة ، فتغلبت عليها واحتلت « قرية الدغارة » ثم تقدمت إلى « قلعة الحاج شعلان » فأصلتها المدفعية ناراَ حامية ، ورمتها الطيارات وابلا من قنابلها ، قدرت ب ٩٦ قنبلة ، فاحتلتها وأصبحت المنطقة كلها في قبضة الجيش ، وطيرت الحكومة ، على الاثر ، البرقية التالية إلى متصرفي الألوية :

« وصلت ارتال الجيش قصبة الدغارة ، وعبرت الجسر في تعقيب العصاة المتشتتة المترجمة شمال الدغارة . المنطقة أصبحت في نفوذ ارتال الجيش تماماً . العصاة لم يقاوموا أكثر من عشر دقائق » ثم رأت الحكومة أن تصدر بياناً آخر تريف فيه حركة الشيخ شعلان ، فأذاعت ما يلي :

بيان رسمي

« أظهر شعلان العطية ، رئيس آل شبانه ، وجماعة آخرين من سراكيل الاقارع ، في الدغارة ، تروهم منذ بداية الحركات العسكرية ضد الظوالم وجماعاتهم ، ولم تغد النصائح التي بذلت لإخلاقه وجماعته إلى الطاعة ، حيث قام في المدة الأخيرة بتحريض العشائر المجاورة على الإخلال بالنظام العام ، متمنعاً عن إطاعة القوانين ، قاطعاً الأسلاك التلغرافية ، معتدياً على عسس الشرطة بإطلاق الرصاص ، طارداً الحياة ، مما اضطر السلطات العسكرية أن تنذره مساء ٤ الجاري ، وعند انتهاء

(١) يريد بها الإرادة المرققة ٢٠٨ والمؤرخة ٥ مارس ١٩٣٦ المنشورة قبل

(٢) الدغارة - كشاده - قسبة صغيرة قائمة على الضفة اليمنى من النهر المسمى باسمها في موضع يبعد عن شمالي

الدبابة عشرة أميال .

مدة الانذار ، توجهت قوات الشرطة والجيش ، صباح اليوم من الديوانية ، فصادفت أثناء سيرها على طريق الدغارة مقاومة مسلحة تمكنت من دحرها ، فدخلت الدغارة ، ثم هاجمت قلعة شعلان العطية نفسه ، فاحتلتها ، بعد مناوشات ، تشتت على أثرها المتمردون ، والتعقيب جار لتطهير المنطقة^(١) .
بغداد ٦ حزيران ١٩٣٦ « مديرية الدعاية والنشر »

حركة في السماوة

وما يلفت النظر ، انه بينما تذيع السلطة هذا البيان ، إذ بالقبائل المحيطة بقصبة السماوة ، تقطع السكة الحديدية بين « خضر الدراجي » و « السماوة » فيؤدي ذلك إلى تعطيل القطار بين « بغداد » و « البصرة » ثم تعمر الطرق الرئيسية بالمياه ، ثم تقلع قضبان السكك الحديدية وأعمدة البرق والتلفون ، بحيث تصبح مدن الفرات الأوسط في منزل عن بعضها ، وإن استطاع المهندسون ، الملحقون بالجيش ، أن يعيدوا الأسلاك والسكة والأعمدة إلى سابق عهدها بسرعة فائقة .
مسير شعلان العطية

دهش الشيخ شعلان للمسير الذي صارت إليه حركته ، وللتشتت الذي أصاب أعوانه ورجاله ، ولما وجد أن القوات التأديبية تتعقبه بكل شدة ، وأن المجلس العرفي العسكري يريد محاكمته ، ذهب ، وبرفقته مظهر الحاج صكب ، إلى الشيخ صكبان العلي ، في لواء المنتفق ، ولبث عنده ستة أيام ، ثم شفع فيه عند الفريق بكر صدقي كلا من السيد حكمت سليمان^(٢) والحاج محمد جعفر أبو التمن ، بواسطة الحاج مظهر الحاج صكب ، فطلب بكر صدقي إلى رئيس الوزراء ، وإلى رئيس أركان الجيش ، موافقتها على أن يقبل دخالة الشيخ شعلان ، بدون قيد وشرط ، على أن ينظر في تخفيف الحكم الذي يصدره المجلس العرفي بحقه ، وتدل تتبعنا الشخصية على أن رئيس الوزراء وافق على هذا الطلب ، فسلم الشيخ المذكور نفسه إلى السلطات العسكرية في يوم ٢٠ حزيران ١٩٣٦ ، ولما جاء الفريق بكر صدقي إلى وزير الداخلية ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، يطلب العفو ، احتج الوزير على ذلك ، وقال : لا بد من محاكمة شعلان ، وإعدامه ، لأنه قام بمجرعة مدسوسة ، وسبب إراقة الدماء بدون أي مبرر ، وأنه ليس للسلطة العسكرية أن تتدخل في قضية محاكمة الثوار .

وعلى كل ، فقد مثل الشيخ شعلان بين يدي المجلس العرفي ، وصدر القرار بإدانته ، والحكم عليه بالإعدام ، فأصر وزير الداخلية على وجوب تنفيذ هذه العقوبة ، للسبب الذي ذكرناه آنفاً ،

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٨٨) بتاريخ ٧ حزيران سنة ١٩٣٦ م

(٢) يقال ان السيد حكمت سليمان ذهب إلى الديوانية بنفسه ، ليشفع للشيخ شعلان لدى الفريق بكر صدقي ، ولكن السيد حكمت أكد للمؤلف بأنه لما ثار الشيخ شعلان ضد الوزارة رغب (حكمت) إلى الحكومة أن يذهب إلى الدغارة بنفسه ليأتي بالتأثير ويسلمه إليها ولكن الحكومة أبت ذلك

فُتدخل وزير الدفاع في الموضوع، وقال ان بكرة قطع عهداً بشرفه العسكري بوجوب اتقاذا حياة
الناظر فلا يمكن إعدامه، وبعد أخذ ورد طويلين، صدرت الإرادة الملكية المتضمنة تبديل عقوبة
الإعدام بالإقامة في المحل والمدة اللذين يعينها وزير الداخلية للمحكوم، فأبعد إلى «الرمادي»
ونقل منها إلى «عانه» وانتهت بذلك حلقة من سلسلة كبدت العراق كثيراً من الأموال والانفس
وأذاعت الحكومة على اثر ذلك هذا البيان :

بيان رسمي

«بعد القضاء على حركة التمرد في منطقة الدغارة، قررت السلطة المختصة تجريد تلك المنطقة
من السلاح، وأنذرت البقية من المتمردين بلزوم تقديم خضوعهم، وتسليم أنفسهم إلى الحكومة،
وقد بوشر على الأثر جمع السلاح، وقدم جميع الرؤساء خضوعهم، وكان آخر من قدم الطاعة، من
دون قيد وشرط شعلان العطية، رئيس عشائر الأقراع، ولا يزال جمع الاسلحة مستمراً، سواء في
منطقة الرميثة، أو الدغارة^(١)، ولم تجد الحكومة بعد ذلك ضرورة لمراقبة الوحدات العسكرية
في هاتيك الجهات فأعيدت إلى معسكراتها الدائمة، وما زالت التدابير المحلية متخذة لمنع تكرار
الحوادث المؤسفة الماضية». ٢٠ حزيران سنة ١٩٣٦ «مديرية الدعاية والنشر»

وإلى «المجلس العربي» محاكمة الثوار الذين قبض عليهم، أو استسلموا من تلقاء انفسهم،
فحكم على ٦٦ نائراً بالإعدام نفذ في ١٩ محكوماً واستبدل في ٤٧ بالأحكام التالية :

رقم الإرادة الملكية	تاريخها	الحكم بالإعدام	عدد المحكومين	العقوبة الجديدة
٣١٨	٩٣٦/٧/٥	٩٣٦/٦/٢٨	٩	الاشتغال الشاقة لمدة ٥ سنوات
٣١٩	كذا	كذا	٢	« ١٠ »
٣٢٠	كذا	كذا	٣	المؤبد
٣٢١	كذا	٩٣٦/٦/٢٧	١١	لمدة ١٠ سنوات
٣٢٢	كذا	٩٣٦/٦/٢٦	٥	سنتين
٣٢٣	كذا	٢٨ منه	٢	١٥ سنة
٣٢٤	كذا	٢٦ منه	٣	٥ سنوات
٣٢٥	كذا	٢٦ منه	٨	٥ سنوات
٣٢٦	٩٣٦/٧/٨	٢٩ منه	٤	٥ سنوات

(١) أرادت قبائل عك التي يرأسها الحاج صلال الفاضل ان تثار لفظوا لم تصدت لسبابة قائم مقام القضاء، احمد
السوز، فقررت الادارة العسكرية ان تقوم بحركات ضدها، ولكن اعوان الوزارة نصحوها بعدم المجازفة،
فاكتفت الحكومة بفرض غرامة قدرها (٥٠٠) بندقية على هذه القبيلة فسلمتها بيسر.

أما عدد الذين صدرت بحقهم أحكام التعريب ، والسجن المؤبد ، أو الموقت ، فكان كبيراً جداً بحيث غصت بهم سجون الألوية المختلفة .



« من ضحايا الأحكام العرفية »

ومما يذكر في هذا الصدد ، أن بعض الذين ساقتهم الحكومة ، إلى المجلس العرفي ، ثم برأت ساحتهم ، قتلوا برصاص لم يعرف مصدره بعد ، عرفنا منهم عبد الجليل الحلي ، وشلال الكربولاني^(١) الغاء الأحكام العرفية

وبمناسبة انتهاء الحركات التأديبية في لواء الديوانية صدرت الإرادة الملكية التالية :
رقم ٣٧٤ أصدرت إرادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي وبناء على معارضة وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء

وبالنظر إلى رجوع الأمن إلى نصابه في المنطقة الميمنية في الإرادة الملكية المرقمة ٢٠٨ والمؤرخة ١٤ صفر سنة ١٣٥٥ المصادف ٥ مايس سنة ١٩٣٦

أ - بإلغاء الأحكام العرفية المعلنة في المنطقة الميمنية اعلاه

ب - بإلغاء أحكام الارادتين الملكيتين المرقعتين ٢٠٨ و ٢٠٩ والمؤرختين ١٤ صفر سنة

(١) ذكر لنا السيد عبد الرحمن خضر ، العضو المدني في المجلس العرفي العسكري ، أن السلطات العسكرية طلبت إلى المجلس المذكور أن يقرر الحكم ، على شلال وعبد الجليل ، بالإعدام ، بوصفهما جاسوسين انكليزيين ، ثم يحيد المجلس مبرراً لإصدار مثل هذه العقوبة ، فقرر براءتهما ، ولكنها قتل غيلة بين سراي الديوان ومحطة القطار فيها يوم براءتهما .

١٣٥٥ المصادف ٥ مايس سنة ١٩٣٦

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة
كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٥ واليوم السادس والعشرين
من شهر تموز سنة ١٩٣٦ .
تواقيع الوزراء . غازي

كتاب ايضاح

طلبنا إلى الشيخ شعلان العطية لإعلامنا عن الأسباب التي أدت إلى قيامه بمجر كته المسلحة ضد
« الوزارة الهاشمية » مع أنه كان من مريديها ، ومن ناهض خصومها ، فكتب لنا يقول :
كاظمية ١٣ كانون الاول ١٩٣٦

جناب البعثة الاكرم السيد عبدالرزاق الحسيني دام غزه آمين
السلام عليكم . كلفني حضرة الشيخ محمد حسن حيدر ، بالنيابة عنكم ، بأن أشرح لكم



الحاج شعلان العطية

اسباب الخلاف بيني وبين الوزارة السابقة ، وزارة ياسين الهاشمي ، فأقول :
انه ساء في ما عليه العراق من التفكك وسوء الادارة ، وبصفتي ممن اقام هذا الصرح فيغز علي
أن يتسرب اليه الدمار ، فصممت على الاصلاح ، مها كلفني الامر ، فاتفقت مع بعض زعماء العراق
لأجل القيام بما يلية علينا الواجب نحو الوطن المقدس ، مها كلفنا الامر ، فقمنا بما يفرضه علينا
الواجب ، وضحينا العالي والنفيس ، وخطارنا بأرواحنا لاجل الاصلاح المنشود ، ونتيجة ذلك سلمنا
زمام الامر للهاشمي وأصحابه ، الذين تمهدوا بالاصلاح ، حسب موافق وأيمان مغلفة . وما أن
تسمنت الوزارة الحكم ، إلا وقلبت للشعب ظهر المجن ، وصارت تطارد المخلصين من أبناء العراق
فلئت السجون ، وضغطت على الحريات ، وأعلنت الاحكام العرفية مراراً ، في شمالي العراق وجنوبه ،
إلى ما يعلمه الجميع ويضيق عنه القلم .

أما نحن فكاننا نطالبها دائماً ، ونلج عليها في الطلب بالإصلاحات اللازمة ، والكف عن سفك دماء الأبرياء ، وسوق الجيوش بدون مبرر ، فكان الرد مخاتلة وتقوياً ، ولم حاولنا بشق الطرق إقناعها للعدول عن خطتها الحيثية التي فككت عرى الوثام في العراق ، فكان دأبها سفك الدماء والعنف ، فلم نطلق صبراً على ما حل بالعراق من الجور والذل والهوان ، والاستهتار بالحريات والحقوق ، فقدمت لها مع بعض مريدي الإصلاح مضابط لأجل مناشدتها الإصلاح ، فصارت قدس الدسائس للنكاية بنا ، فقامت بعد الاعتماد على الله عز وجل وصممت القيام بالإصلاح مهما كلفني الأمر ، وفاوضت بعض مجبذي الإصلاح فكان ما كان مما لا يخفى على أحد .

فبعد أن قاومت بكل ما لدي من مال وقوة وصبر ، أمنتنا على أرواحنا وأموالنا ومكانتنا ، وما ان سلمنا لها أنفسنا حتى هدمت داري ، وأمرت بنهب أموالي وزروعني ، ونفتني مع بعض أولادي الباقين وأعمامي ، لنواحي العراق الثانية ، وجبست أولادي الباقين وأعمامي ، بعد أن أمنتهم كما أمنتنا .

هذه اسباب اختلافي مع الوزارة السابقة (الهاشمية الثانية) وما جرى بيني وبينها بصورة مختصرة والسلام عليكم .

المخلص : الحاج شعلان العطية

هل أفادت الإدارة العرفية ؟

سبقت ثورة الرميثة الأولى (٥ مايس ١٩٣٥) وما أعقبها من الثورات المعروفة ، ثورات في العراق كان لها دويها ، وكانت لها نتائجها ، وقد تولى الجيشان : العراقي والبريطاني ، إخمادها ، فلم تترك وزارة من الوزارات ، التي كانت متربعة على كراسي المسؤولية يومئذ ، إلى إعلان الأحكام العرفية ، حتى أن ثورة التياريين (الآتوريين) على خطورتها لم تخضع بإدارة عرفية ، لهذا كان عجب الناس بإعلان الأحكام العرفية عدة مرات خلال سنة واحدة عظيمة ، لأن الغرض من إعلان الأحكام العرفية ، وإن كان الإرهاب ، وتسريع أعمال التأديب ، إلا أن إعلان هذه الأحكام من شأنه أن يشل يد القضاء عن توزيع العدل ، ويعرض الناس إلى نتائج غير محمودة ، وهذا ما وقع فعلاً ، فأكادت الحكومة تعلن الأحكام المذكورة حتى تضاعفت أعمال الدس والكيد ، وكثرت الوشائات والإخباريات ، فكانت أبسط شهادة كافية لإدانة أكبر رجل وهذا ما حدا بالحكومة إلى إعلان الغزو العام بعدئذ .

وقد استطلعنا رأي القانوني الكبير ، السيد ناجي السويدي ، في امر هذه الأحكام ، ففضل علينا فضامته بهذا الجواب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسيني

« ان الاقدام على إعلان الادارة العرفية ، وتعطيل أحكام القوانين ، أمر خطر ومحذور ،

ولا تبيحه الاحكام الدستورية ، إلا عند الضرورة القصوى ، وبذلك قضت الاصول الدستورية في انكسارها ، وأيدها القانون الأساسي في المادة العشرين بعد المائة ، حيث اعتبرت القائمين بتنفيذ الادارة العرفية معرضين للتبعة القانونية ، التي تقترب على أعمالهم ، إلى أن يصدر من مجلس الامة قانون مخصوص بإعفائهم ، ولذلك نجد الوزارات العراقية السابقة ، اسوة بالكثير من الدول المتقدمة الاخرى ، كانت كثيرة الحذر ، شديدة الحيلة في إعلانها ، بالرغم مما حصل من قلاقل واضطرابات ، كانت أشد خطورة مما حدث في الزمن الاخير .

أما ما وقع أخيراً من إسراف في اعلان هذه الأحكام ، فناتج - حسب اعتقادي - من الرغبة في الارهاب^(١) ومن عدم الاعتداد بالنظريات الدستورية المألوفة ، وعلى الخصوص من الاطمئنان بفقدان المراجع القانونية ، التي تتمكن من إلقاء التبعة على عواقب القائمين بها ، وتوجيه المسؤولية اليهم ، لأنهم يمتقدون بأن مجلس الامة ، الذي أنيط به حق مراقبة أعمالهم قبل إصداره لقانون العفو عنهم ، قد قتل نصفه ، وشل نصفه الآخر ، فأصبح شبحاً لا حول له ولا طول .

هذا ما ورد بفكري أثناء تحريري لهذه المجلة اسطره لك والعصمة لله ، وفي الختام تقبل بقبول المودة مع الاعجاب بنشاطك من صديقك

دبي السويدي

بغداد ١٩٣٦ / ١١ / ٢٥

ما يقوله المسؤولون

نشرنا على الصفحات المتقدمة ، وصفاً مدللاً بالوثائق والاحداث ، عن الأسباب التي ادت إلى حدوث بعض القلاقل والفتن ، في شمالي العراق ، وفي جنوبيه « ولا سيما في الفرات الاوسط » أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » وحاولنا كثيراً أن نبسط الوقائع التي حدثت بسطاً مجرداً ، ليكون في استطاعة المؤرخ ان يكتب عن تاريخ العراق الحديث بالشكل الذي يريده ، وإذا نشرنا بعض كتب أرسلها إلينا الثائرون عن اسباب ثوراتهم ، فقد رأينا أن نتصل بالسيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية في الوزارة المشار إليها ، لنستطلع رأيه في اسباب هذه الثورات ، فتفضل علينا فخامته بالخطاب التالي وهو يمثل وجهة نظر الحكومة في اسباب تلك الثورات :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني !

أخذت كتابك الذي تطلب فيه معلوماتي الشخصية عن اسباب التمردات التي حدثت في

(١) علق أحد الوزراء في الوزارة الهاشمية الثانية على كتاب فخامة السويدي هذا بما يلي : « وأمكن لا ينكر تأخير الادارة العرفية على عدم سرعان الثورة إلى حدود واسعة ، وفي حقن الدماء . وقد استفادت الوزارة من إعلانها فائدة كبرى ، من حيث سرعة إخماد الثورة ، وإعادة الامن إلى نصابه »

٢٨ حزيران ١٩٣٩

الفرات الاوسط وفي سوق الشيوخ في عامي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وقد قرأت المزمات التي تم طبعها من تأليفكم ، حول هذا الموضوع ، فراقنتي تتبعاتكم في جمع المعلومات التاريخية ، وشكرت اهتمامكم في هذه الناحية .

تنحصر الأسباب التي أدت إلى هذه التمردات في ثلاث نقط رئيسية :

١- دس المناوئين للوزارة الهاشمية ، وقد نشرتم عن ذلك وثائق معتبرة ، فلا داعي لتطويل الكلام عن ذلك .

٢- سوء الإدارة في بعض الأولوية . وقد عاجلت الوزارة ذلك بسن قوانين في هذا الشأن وقامت ببعض الإجراءات بقتضاها مما مكنت ابعاد من كان سبب هذه الاضطرابات .

٣- جبل العوام الفوائد التي يجب أن تجنّبها البلاد من تنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وقيامهم بدعاية ضده ، ظناً منهم أن هذا القانون سيجلب عليهم نفس الكوارث ، التي سببها النفي العام في الحرب العظمى . وقد اجتهدت الوزارة في تطبيق القانون المذكور ، رغم العراقيل التي وضعا بها ، ثم قامت بأعمال إصلاحية ذات شأن في سبيل رقي البلاد من نواحيها العمرانية والاقتصادية والإدارية ، مما لا يمكن لأحد أن يحجدها . وإذا كانت الأغراض قد أعمت البعض عن تقدير هذه الإصلاحات ، فإن المستقبل كفيل لظهور ذلك ، ودمتم بغير واحترام عزيزي .

بغداد - ٤ من الاول ١٩٣٩ الخالص : رشيد عالي الكيلاني

ما يقوله كاشف الغطاء .

وجدنا اسم العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء . يتردد كثيراً على صفحات هذا الكتاب ويحتل مقاماً خاصاً في حوادث الثورات التي بسطناها ، فرجونا سماحته بيان الأسباب التي حملته على التدخل في هذه الشؤون السياسية ، مع أنه من الرجال ابرحانيين ، كما رجونا بيان العلاقات التي تربط الثاثرين بسماحته أو تستلزم هذا التدخل ، فجاءنا ما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد عن النجف ٢٧ شوال ١٣٥٥

عزيزي الحسني زاد الله في حسناتك وضاعف نشاطك وجهودك

وردتني سؤالاتك فحركات مني وجدأ ساكناً وألماً كامناً . وحيث اني ارغب في تشجيعك وتشجيع أمثالك من الشباب الناهض على الكتابة والتأليف ، لم اجد بداً من إجابتك ، ولو على الجملة والايجاز ، فإن التفاصيل والخصوصيات ، وتوارد وفود القبائل والزعماء اليها زرافات وآحاداً ، مما لا استطيع في هذا المقام سرده ولا إحصاؤه ، وعده ، واليك الجواب عما سألت :

بعد أن رفع الله جل شأنه عن العراق نعمة وجود الملك الحازم فيصل تقمده الله برحمته وأواسط

السنة الثانية وخمسين بعد الألف وثلثمائة هجرية^(١) وتشكيل الوزارة الأيوبية في أوائل السنة الثالثة وخمسين^(٢) بدأ التذمر واستياء الأهلين من أهل المدن والقرى والأرياف وتواردت علينا الكتب والرسائل شاكين من سوء معاملة رجال الإدارة والموظفين من الاحتقار والسب والاهانة والاحجاف في الضرائب واستعمال الشدة في استيفائها وسجن بعض الشباب وتعذيبهم بالضروب القاسية بتهمة انهم يشتغلون بأعمال الطائفية ، اتفق خلال ذلك زيارة الملك غازي إلى النجف للدعوة الأولى ، فاجتمعنا به برهة قصيرة ، وخلقنا بعدها بالأيوبي ، فبذلنا له النصائح وأنذرناه ، حتى طلبنا منه إطلاق أولئك الشباب المعذب على تهم لا أصل لها ، فوعد وما وفى بشيء ، وبقي الحال على ذلك المتوال أو أشد .

وكان حزب الاخاء في بغداد ينتهر هذه الفرص ويستغل تلك الاحوال وينفخ في تلك الجذوة كي يزيدها ضراً ويطبخ عليها ما يريد اكله شهياً وإشباع شهواته لنيل غاياته ويعقد اجتماعاته في



الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء

الصليخ وغيره ، جهراً وسراً ، ومن يصل إلينا ويصل بنا بعض الاعمال ، فارتبك الامر علينا ، ونحن لا نرغب في الحركة ، لعلنا انها خسارة على الامة ، وربح لأولئك القوم ، ولا نستطيع السكون لكثرة الطلب ، وشدة التذمر ، فبقينا اكثر من ستة أشهر نستمع إلى عجييج الشكوى ، وأخذ الكتب والمرائض الموقعة من مختلف الطبقات من زعماء الفرات وغيرهم ، ونحن في فسحة الروية والتأمل .

وكان الزعماء أو المترجمين بالآخرى منقسمين إلى شطارين : شطر منهم لحزب الأيوبي والمدفعي^(٣) والآخر لحزب الاخاء الوطني أي الهاشمي والكيلائي ، وكان من بعض أسباب التنافس والتحاسد

(١) توفي الملك فيصل ليلة الجمعة ١٩ جادى الاول ١٣٥٢

(٢) تأسست الوزارة الأيوبية في ١٧ جادى الاول عام ١٣٥٣

(٣) وهو [حزب الوحدة الوطنية] راجع ص ٤٣ من هذا المجلد الرابع

بين الفريقين من رؤوس الاعراب ، مقاعد نيابية التي استهوتهم الحكومة بها فأفسدتهم في ذات أنفسهم وفي أخلاقهم وعادت بليتهم بالاكثـر على ذات حكومتهم وعلى شعبهم فجيروهم إلى المهالك والويلات بتلك الاطـاع الخبيثة وهذا له شؤون كلها شجون فلنطوه على بلته .

ونعود فنقول كان للفريق الاول نصيب يومئذ من مقاعد النيابة بخلاف الثاني سوى فردين منهم كانوا في الاعيان وكان الملح في الطلب والمثابر على العمل الفريق الثاني المتخلين اصحابهم عن مناصب الحكم وكانوا يجتمعون في الحارات الواحد والاثنان والثلاثة ، ثم اجتمع عندي سبعة من اركانهم وطال الحديث بيننا وصارحتهم بأن لا ثقة لي بكم وأعلم يقيناً انكم تشتغلون لحربكم وتريدون تبديل وزارة إلى وزارة لا أقل ولا اكثر ولا تريدون إصلاح وضع ولا رفع ظلم وإنما هي وسائل ومعار إلى غايات شخصية ، فقاموا بعد أكثر من ساعتين مغضبين آيسين ، ثم بعثوا فريقاً من وجوه أهل العلم ومن البيوتات الشهيرة في النجف ليستميلوني فطال النقض والارام بيننا وعرفتهم سوء مقاصد القوم ونجس نياتهم واني لا اثق بهم ولا بعض الوثوق حتى يستقيلوا من حزب الاخاء ننهوا الكراسي كما كنت صارحتهم بذلك فأبى اكثرهم ، فقال لي الوسطاء لك أن تأخذ من اليهود اثق عليهم ما يبعث لك الثقة فيهم . وتكررت الجلسات والمساجلات بيننا لهذه الغاية حتى احتملت مني قبول هذه الخطة على علم بخطأها ، فحضر عندي جماعة من الزعماء والعلماء وقلت اشترط عليكم طاً خمسة :

- (١) ان لا تشتغلوا بصفة حرية ولا لغاية وزارية .
- (٢) ان لا تفسحوا مجالاً لتدخل يد ولا اصعب اجنبية .
- (٣) ان لا يكون الغرض قضايا طائفية بل القصد الاصلاح من وجهة عامة للامة العراقية بجميع عناصرها وكافة مذاهبها على السواء .
- (٤) وهو عدة الشروط ان لا تتخلوا بالنظام ولا تشوشوا الامم ولا تقطعوا طريقاً ولا تنهبوا مالا ولا يتضارب بعضهم ببعض للحزابات القديمة فيما بينكم .
- (٥) ان تكون القيادة العامة والزعامة المطلقة لنا وأن يكون قولنا هو القول الفصل فيما إذا حدث نزاع أو تشاجر بينهم في بعض الامور .

فقبأوا بكل هذه الشروط وأعطوني اليهود والمواثيق والايان النعوس على الالتزام بها بمحض جمع من أهل العلم ثم قرروا أن يعقدوا اجتماعاً عاماً في منزلنا الكبير يحضره جميع الضروس والرؤوس من الخارج ومن أهالي النجف فوافقنا على ذلك وحضر جمع كثير يزيد على المائة نسمة والقينا عليهم بمحضر جمع من العلماء النصايح الكافية في حفظ الامن والخضوع لقوانين الحكومة والمحافظة على تأييد العرش والاقتصار على المطالبة السلمية والاحتجاجات الادبية وقلة مراودة الموظفين والتزلف

اليهم فأظهروا الانقياد والالتزام بكل ذلك وحرروا صكاً بذلك وقع عليه جميع وجوه اولئك القوم ولملك عثرت عليه وأدرجته في مؤلفك هذا^(١).

وكان لهذا الاجتماع سمعة وروعة وصدى عالياً في العاصمة وسائر المدن وكانت الحكومة طبعاً قد أوجست خيفة من هذا الاجتماع الذي تعدى لها أو تعدياً عليها فأوغزت إلى حزبها وهم الفريق الأول وفيهم جملة من النواب فجاء اليها أيضاً بجمع كبير يضاهي الاجتماع الأول الذي وقع قبله ببضعة أيام وكانوا يظهرون أنهم أيضاً مستعدون لطلب الإصلاح والعمل للمصلحة العامة تحت رايتنا ورايتنا ولكنهم يسرون حسواً بارتقاء ويرمون بالإشارة والايحاء إلى أن اولئك غير صادقين ولا مخلصين وإنما يريدون مجرحتهم هذه التوصل إلى أغراضهم فانتخبنا سبعة من أهل الرأي فيهم وطلبنا منهم أن يتفقوا مع اولئك ويضعوا يداً بيد ويستقبلوا من النوابات والكراسي الزريقة حتى تأتيهم النيابة الشريفة بانتخاب الامة لابتعيين الحكومة فوافقوا على ذلك ولكن بشرط أن يستقبل اولئك من حزب الاخاء.

وكانت خديعة منهم أيضاً تترسوا بها وتخلصوا من ذلك التكليف الشاق عليهم باللواذ اليها حيث كانوا يعلمون ان اولئك لا ينفكون عن حزبهم ولا يجرأون إلى إعلان الاستقالة فلم نحصل من المفاوضات الطويلة على طائل وبقينا نعمل على توسيع نطاق الحركة في الخارج بالرسل والكتب ولكن على تلك الشروط فامتد جبل الاضطراب في عامة ألوية الفرات من لواء الحلة إلى لواء البصرة وكان ظهوره في العشائر والقرى أقوى منه في العواصم والمدن وكان بدء ذلك في شوال واتصل الهياج وعلا صوته إلى أواخر ذي القعدة فاضطرت الوزارة الأيوبية إلى الاستقالة^(٢) وخلقتها الوزارة المدفعية وعزمت على إخماد النائرة بالقوة فساقت بعض أفواج الجيش المسلح بالعدة والعتاد إلى قضاء أبي صخير لضرب المتمردين في المشخاب فقام الضجيج والانكار من الشعب واستنكرنا نحن ذلك وكان من إحدى الكبر عندنا أن يقع الحرب الداخلي ويتضارب الجيش مع الأمة والدولة فتية في بدء نهوضها وترعرعها وعلى أثر هذا الضجيج والانكار استقالت الوزارة المدفعية وقد صنع جميل أحسن جميل في القاء تلك المسؤولية عن عاتقه وعدم تحمل أوزار تلك الدماء الطاهرة في ذمته.

نعم استقالت هذه الوزارة بعد بضعة أيام من تأليفها وكان الحديث والعهد بيننا وبين الثائرين في الدور الأول أعني عمال حزب الاخاء أن لو سقطت الوزارة ، تشكل وزارة شعبية يستشار فيها العلماء والزعماء ولا تكون من الحزبين المتضادين على الكراسي . ولما استقالت الوزارة

(١) له يريد [ميثاق الشعب] المنشور في الصفحات المقدمة من هذا المجلد الرابع

(٢) استقالت الوزارة الأيوبية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٥٣ هـ

المدفعية بقينا بانتظار تنفيذ هذا القرار والمهد فلم نشعر إلا والاعلانات تنادي بتشكيل الوزارة الهاشمية وما كان بأسرع من أن جاءنا شخصان من عمال هذه الوزارة الجديدة^(١) يماولان اقناعنا بالموافقة والمسألة لها كأنه قد حصل كل شيء. وانتهى الأمر ويعدوننا بالعود الحلابة وكنا قد تشبعنا بالخوف والحذر وسوء الظن بوزارتهم وظهر لكل ذي حس أن القوم كانوا يشتغلون لهذه الغاية الزائفة وبالطبع بقينا مصرين على عدم الرضا والانكار .

ولما استبان غدوهم ومكرهم لعامة أهالي النجف أرادوا البطش بها فنحنناهم خوف الفتنة واتساع فتق الفساد ولكن قابلها الشعب النجفي بكل مهانة وتحقير وسب وشتمة حتى خرجا بعد يومين آيسين منكوبين وذها إلى الخارج يهدنان العشائر والقبائل النائرة في الرميثة وغيرها فما أجدى شيئاً وخرجاً منها بتحقيق ومهانة كخروجها من النجف وعاداً إلى العاصمة وحملها صاحبهم الوزير الذي أصبحت مقدرات الناس طوع إرادته حملاه بسوء تدبيرهما على سوق الجيش على محاربة الزعيم خوام الذي حمأوه بسوء تصرفاتهم على التمرد وإنكار أعمالهم السيئة فاندلعت نيران الحرب وتسلست حلقات الفتن من واحدة إلى أخرى ومن سيئة إلى أسوأ إلى أن اتاح الله لهذه الأمة وقد اشرفت على الملكة بالرجال المخلصين فأطفأوا تلك النيران وأخذوا جرة الفتن نسأل الله أن يجبر بهم ذلك الكسر ويتلافى بحسن سياستهم وتدابيرهم السامية تلك الحسائر الفادحة إن شاء الله .

ومما ذكرنا عرفت الجواب عن السؤالات التالية ولا يتسع المجال معنا في الحال الحاضر لأبسط من هذا البيان وعسى أن تسنح الفرصة له بوقت آخر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
محمد الحسين آل كاشف الغطاء .

✽ بين الحلة والديوانية ✽

بين العشائر التي تقطن «لواء الحلة» والعشائر التي تقطن «لواء الديوانية» صلات وملاسات كثيرة ، ولما ثارت الرميثة ثورتها الأولى في ٥ مايس ١٩٣٥ ، خشيت الحكومة أن تسري روح الثورة إلى عشائر «لواء الحلة» ولا سيما وقد كان بين الموظفين الإداريين في هذين اللوائين من يرى وجوب اذكا. روح التمرد والعصيان ، فندبت السيد أحمد زكي الحيايط ، قنصل العراق العام في ببي ، ليشغل «متصرفية لواء الحلة» في تلك الظروف الدقيقة ، وقد وصل الموصى إليه إلى مقر عمله يوم ٢٠ مايس من السنة المذكورة ، فعمل عملاً متواصلاً على تهدئة شؤون اللواء المضطربة ، وأبعد عشائر الجبور والبوسلطان وبني حسن عن الحركات الهدامة التي كانوا ينوون القيام بها .

✽ معاشرتان غطبرتان ✽

كانت الوحدة العربية حتى أواخر سنة ١٩٣٠ حلماً من الأحلام ، وكان الباحث في تحقيقها

(١) يريد بها السيد علوان الباسري والسيد محسن أبو طليح

كالباحث في الماء، عن جذرة نار . وقد بذل « الملك فيصل الاول » مع الذين راققوه في جهاده السياسي مساعي تذكر لتحقيق هذا الحلم ، فأوفد في ٢٥ مارت ١٩٣١ وفداً إلى عمان ، والحجاز ، واليمن ، برئاسة نوري السعيد ، ليقاوض حكومات هذه الممالك في مشروع « الحلف العربي » والتوقيع على المعاهدات التي أثبتنا نصوصها على صفحة ١٠١-١٢٠ من الجزء الثالث من هذا الكتاب ولما تولت « الوزارة الأيوبية الأولى » مقاليد الحكم في ٢٧ آب سنة ١٩٣٤ فاتح رئيس الوزراء ، علي جودة بك ، وزير ابن سعود المفوض في لندن الشيخ حافظ وهبه ، في موضوع عقد معاهدة اخوة وتحالف بين الممالك العربية ، ووضع مشروعاً لذلك استحسنته الوزارة السعودي ، فحمله إلى جلالة الملك عبد العزيز فسر به

وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦ هبط بغداد الشيخ يوسف الياسين مندوب المملكة العربية السعودية ، لمفاوضة الحكومة العراقية في الاسس المقترحة للمعاهدة المذكورة ، وحل ضيفاً على الحكومة ، وتألفت لجنة قوامها : مدير الكمارك والمكوس العام ، ومدير التجارة العام ، ومستشار وزارة المالية ، لتنظيم مايتعلق بالامور التجارية ومايتصل بحياة المملكتين ، فتكونت البحوث هذه اللجنة اساساً لعقد الاتفاقيات والمعاهدة المقترحة ، وتولى رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، مفاوضة المندوب السعودي في الامور السياسية ، فكانت المفاوضات تسير بروح مشبعة بالود والصفاء ، وكانت إذا توقفت ، بسبب اختلاف وجهات النظر ، تساهل الطرفان تساهلاً بيناً .

قص على أحد زملاء السيد الهاشمي ، في وزارته الأخيرة ، ان المفاوضين اختلفوا في إحدى مواد المعاهدة ، فطلب رئيس الوزارة العراقية أن يؤخذ بوجهة نظر العراق ، فرد الجانب السعودي على ذلك طالباً أن يؤخذ بوجهة نظر حكومته ، فكلف الهاشمي الشيخ يوسف الياسين ، أن يبرق إلى جلالة الملك ابن سعود قائلاً : ان رأي العراق في المادة الغلانية كذا ، ورأينا كذا ، فإذا قامرون ؟ فلما تسلم عاهل نجد والحجاز برقية مندوبه في العراق ، ابرق اليه أن يعمل بما يشير به السيد الهاشمي في كل مادة من مواد المعاهدة المقترحة ، فكانت هذه الثقة العظمى في مقدمة الأسباب التي عجلت التوقيع على نصوص المعاهدة المنشودة .

وفي اليوم الثاني من نيسان ١٩٣٦ أذيع في بغداد ومكة المكرمة البلاغ التالي :
بتوقيفه تعالى تم التوقيع اليوم في بغداد على معاهدة اخوة عربية وصداقة إسلامية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية بنيت أسسها على مبدء التعاون بين الدولتين العربيتين وعلى حل الاختلافات وفقاً للمبادئ المقررة بين الامم ويضمن هذا التحالف انضمام الممالك العربية المستقلة الاخرى متى شاءت وستنشر نصوص التحالف نهار الاثنين الموافق ١٤ محرم الحرام ١٣٥٥ و٦

نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية في بغداد ومكة .

نوري السعيد^(١)

يوسف الياسين

وتلقى أبناء الأقطار العربية نبأ عقد ميثاق الحلف العربي بين العراق والمملكة العربية السعودية بكثير من الغبطة والسرور ، وقالوا عنه أنه الخطوة الاولى في سبيل الوحدة العربية المأمولة .

وقد أسرع الملك غازي ، فطير البرقية التالية بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ إلى :

صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود - مكة المكرمة

يسرني على أثر توقيع معاهدة الحلف من قبل ممثلينا اليوم ، أن اقدم إلى حضرة الأخ العزيز أجل تهاني ذا كراً بلسان الثناء والتقدير ما كان لجلالته من الأثر البارز في افتتاح هذا العهد الجديد الذي أؤمل أن يكون عاملاً قوياً في توطيد دعائم التعاون الصميم بيننا وتوجيه المساعي المشتركة لنفع بلادينا والامة العربية جمعاً .

غازي

فرد الملك عبد العزيز السعود على هذه البرقية بهذا الجواب في التاريخ نفسه :

صاحب الجلالة الأخ الملك غازي - بغداد

تلقيت بيزيد السرور والاعتباط برقية الأخ بمناسبة توقيع ممثلينا اليوم على معاهدة التحالف ابادر إلى مقابلة تهاني جلالته الأخ وتمنياته الطيبة بثملها وأسأله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجه الكريم وفاتحة عصر جديد زاخراً بالسعادة والهناء . لبلادينا وامتينا . أما ما تفضل به جلالتك من الثناء والتقدير بما كان لأخيك من يد بافتتاح هذا العهد المبارك فإننا بالحققة والواقع لم نقيم إلا بما توجه علينا إسلاميتنا وعروبتنا ومصلحة امتينا المشتركة ولا يسعنا إلا أن نذكر بيزيد السرور والإعجاب والشكر ما تفضلتم به جلالتك من مساعدات للوصول إلى ما وقفنا الله اليه وأحمد الله جل شأنه على ما وقفنا اليه من جمع الكلمة والتعااض والتساند وأسأله تعالى أن يسدد خطواتنا إلى توطيد دعائم التعاون بيننا وتوحيد قواتنا وتوجيهها إلى ما فيه عز بلادينا وتعالينا امتينا العربية وأسأل الله لجلالتكم وللشعب العراقي الشقيق دوام الرفاه والفلاح .

عبد العزيز

ولما عرضت هذه المعاهدة على مجلس النواب العراقي ، أقرها في يوم ٩ نيسان ١٩٣٦ بالإجماع . ثم جيء بها إلى مجلس الأعيان فأقرها في يوم ١٣ نيسان بإجماع الآراء أيضاً ، بعد أن تكلم بعض الأعضاء عن مزاياها وفوائدها ، وقد توجت بالإرادة الملكية في ٢٤ نيسان ، وهذا نصها :

﴿ معاهدة اخوة عربية وتحالف ﴾ ﴿ بين العراق والمملكة العربية السعودية ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم
حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على الروابط الإسلامية ، والوحدة القومية ، التي تجمعها ، وبغية المحافظة على سلامة بلادها ، وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينهما ، والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ، فقد اتفقا على عقد معاهدة اخوة عربية وتحالف ، وعينا عنها لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق : صاحب الفخامة نوري باشا السعيد ، وزير خارجية المملكة العراقية ، حامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى ، ومن النوع العسكري .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية : صاحب السعادة الشيخ يوسف الياسين ، السكرتير الخاص لجلالة الملك ، ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالتة .

وبعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول ، تحالفا وتعاهدا على المواد الآتية :

المادة الاولى - (أ) يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين تعهداً متقابلاً بأن لا يقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق ثالث على أي أمر يضر بمصلحة الفريق المتعاقدين الساميين الآخر أو بمملكته أو مصالحها أو يكون من شأنه تعريض سلامة مملكته أو مصالحها للأخطار أو الأضرار .

(ب) يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان فيما بينهما كلما اقتضى الأمر لتنفيذ الأغراض التي رمت اليها مقدمة هذه المعاهدة .

المادة الثانية - يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يحكما جميع الاختلافات التي تقع بينهما بطرق المفاوضة الودية وبأن يرجعا في حالة تمسرح حل الخلاف بالطرق المذكورة إلى الطرق التي ينص عليها في بروتوكول يلحق بهذه المعاهدة ويتم الاتفاق عليه في أقرب وقت من تاريخ إبرامها .

المادة الثالثة - إذا أدى أي نزاع بين أحد الفريقين المتعاقدين الساميين ودولة ثالثة إلى حالة يترقب عليها خطر يؤول إلى الحرب ، يوحد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السامية وفقاً للتعهدات الدولية التي يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة - (أ) في حالة وقوع اعتداء على أحد الفريقين المتعاقدين الساميين من جانب دولة ثالثة ، بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة أعلاه ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجئ لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة ، على الفريقين المتعاقدين

الساميين أن يتشاورا في ماهية التدابير التي يراد القيام بها بقصد توحيد مساعيها بالطرق المفيدة لرد الاعتداء المذكور .

(ب) ويعتبر من أعمال التعدي :

١- إعلان الحرب .

٢- استيلاء دولة ثالثة على أراضي أحد الفريقين المتعاقدين الساميين بقوة مسلحة ولو بدون إعلان حرب .

٣- هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد أحد الفريقين المتعاقدين الساميين ، أو يواخره ، أو طياراته ، ولو بدون إعلان حرب .

٤- إعانة أو إسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

(ج) ولا يعتبر من أعمال التعدي :

١- الالتجاء إلى حق الدفاع الشرعي ، أي مقاومة عمل من أعمال التعدي ، حسبما جرى تعريفه أعلاه .

٢- القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الأمم .

٣- الأعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الأمم أو مجلس عصبة الأمم أو تطبيقاً للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الأمم على أن يكون العمل في هذه الحالة الأخيرة موجهاً نحو الدولة البادئة بالهجوم .

٤- قيام دولة ثالثة بمساعدة دولة أخرى هجم عليها أو خرقت حدودها من قبل أحد الفريقين المتعاقدين الساميين خلافاً لأحكام معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي انضم إليها الفريقان المتعاقدان الساميان .

المادة الخامسة - في حالة حدوث اضطراب ، أو فتنة ، في بلاد أحد الفريقين المتعاقدين الساميين ، يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يلي :

١- اتخاذ كل ما يمكن من التدابير :

(أ) لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيهم ، ضد مصلحة الفريق المتعاقدين الساميين الآخر .

(ب) ولمنع رعاياه من الاشتراك في الاضطراب ، أو الفتنة ، أو من مساعدة المتمردين ، أو تشجيعهم .

(ج) ولمنع إيصال أي نوع من المساعدات إلى المتمردين من بلاده مباشرة أو بالواسطة .

٢- عند التجاؤ المتمردين لأراضي أحد الفريقين المتعاقدين الساميين على الفريق المذكور أن

لجودهم من السلاح ، ويبعدهم حالاً لمنطقة لا يمكنهم أن يأتوا منها بأي ضرر لبلاد الفريق الآخر ، حتى يبت في مصيرهم بين الفريقين المتعاقدين الساميين .

٣- إذا اقتضى الأمر إلى اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاضطراب ، أو الفتنة ، يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة - نظراً للاخوة الإسلامية ، والوحدة العربية ، التي تربط المملكة اليمانية بالفريقين المتعاقدين الساميين ، فإنها يسميان لطلب انضمام حكومة اليمن إلى هذه المعاهدة . ويجوز لأية دولة عربية أخرى مستقلة أن تطلب الانضمام إلى هذه المعاهدة .

المادة السابعة - يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافة الإسلامية العربية والأساليب العسكرية في بلادهما بتبادل بعثات علمية وعسكرية للاطلاع على الأساليب المتبعة في الملكتين ، وتوحيد ما يمكن توحيدهما منها ، والاستفادة من المعاهد العلمية والعسكرية والتدرب فيها . أما عدد أفراد كل بعثة ، فيحدد بالمذاكرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، من وقت لآخر .

المادة الثامنة - يجوز أن يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين المتعاقدين الساميين بتمثيل مصالح الفريق المتعاقد السامي الآخر عندما يطلب ذلك في البلاد الأجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق ، وليس في هذا ما يمس بأية صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له ، إذا أراد ذلك .

المادة التاسعة - من المتفق عليه لدى الفريقين المتعاقدين الساميين أنه ليس في هذه المعاهدة ما يخل بحقوق وتعهدات الحكومة العراقية المنصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانيا العظمى في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ كما أن الفريقين المتعاقدين الساميين متفقان على مراعاة الأحكام الواردة في المادة السابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم وملاحظة المبادئ التي انطوت عليها معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي انضم إليها الفريقان المتعاقدان الساميان .

المادة العاشرة - إذا قام أحد الفريقين المتعاقدين الساميين باعتداء على دولة أخرى ، فللفريق المتعاقد السامي الآخر أنها أحكام هذه المعاهدة بدون سبق إنذار ، على أن هذا الإنهاء لا يؤثر على الصداقة التي تربط الملكتين ، ولا يخل بالمعاهدات والاتفاقيات المذكورة في المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة - يبقى نافذاً كل ما لا يتعارض مع أحكام هذه المعاهدة ، من أحكام المعاهدات ، والاتفاقيات ، والآية ، المنعقدة بين الملكتين إلى أن تعدل أو تلغى بمعاهدة أخرى :

١- معاهدة المحمرة المؤرخة في ٧ رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق ٥ مايس سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٢- بروتوكول العقير رقم (١) المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الأول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٣- بروتوكول العقير رقم (٢) المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الأول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٤- اتفاقية بحرة المؤرخة في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ هجرية الموافق ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ ميلادية .

٥- معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، وبروتوكول التحكيم ، المؤرخين في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

٦- معاهدة تسليم البحرين المؤرخة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٨ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

المادة الثانية عشرة - يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يبدأ خلال سنة منذ تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بالمفاوضة لعقد اتفاقيات في المواضيع الآتية :

١- الإقامة وجوازات السفر والمروور .

٢- الشؤون الاقتصادية والمالية والكمركية .

٣- تنظيم طرق المواصلات والمراسلات .

المادة الثالثة عشرة - تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق إبرامها .

المادة الرابعة عشرة - تبقى هذه المعاهدة مرعية لمدة عشر سنوات ، منذ تاريخ تنفيذها ، وتعتبر مجددة لمدة عشر سنوات أخرى إذا لم ينجر احد الفريقين المتعاقدين الساميين الفريق المتعاقد السامي الآخر برغبته في إنهاؤها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها .

كتب في بغداد في اليوم العاشر من شهر محرم الحرام العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية الموافق لليوم الثاني من شهر نيسان العام السادس والثلاثين بعد التسع مئة والألف ميلادية .

يوسف الياسين نوري السعيد

وفيا يلي الكتب الايضاحية التي تبودلت في موضوع هذه المعاهدة وتعتبر جزءاً منها :

رقم ٣٠٨٦ التاريخ ٢ نيسان ١٩٣٦

صاحب السعادة الشيخ يوسف الياسين

إشارة إلى المادة الأولى من معاهدة الاخوة العربية والتحالف التي وقعنا عليها هذا اليوم

أتشرف بأن أوضح أنه من المفهوم لدى الفريقين المتعاقدين الساميين ، ان التفاهم والاتفاق مع دولة ثالثة لا يشمل الامور الاقتصادية والمالية .
وزير الخارجية : نوري السعيد

١٠ محرم سنة ١٣٥٥ هـ ٢ نيسان ١٩٣٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفخامة وزير الخارجية الأنفخم

بالإشارة إلى كتاب فخامتكم المرقم ٣٠٨٦ والمؤرخ في ١٠ محرم الحرام سنة ١٣٥٥ هجرية الموافق ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية الذي توضحون فيه أن التفاهم والاتفاق مع دولة ثالثة المشار اليه في المادة الأولى من معاهدة التحالف الموقعة بتاريخ هذا اليوم بيني وبين فخامتكم لا تشمل الامور الاقتصادية والمالية واني موافق على تفسيركم هذا وان المقصود به هو التفاهم أو الاتفاق الذي يمس كيان الدولة وسلامتها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

يوسف الياسين

✽ انضمام اليمن الى الحلف ✽

نصت المادة السادسة من معاهدة الحلف العراقي - السعودي على ان يسمى الطرفان المتعاقدان لحمل « حكومة اليمن » على الانضمام إلى هذه المعاهدة ، فبذلت الحكومتان المتعاقدتان مجهوداً يذكر في هذا السبيل ، وفي يوم ٦ حزيران ١٩٣٦ وصل إلى بغداد وزير القصر اليمني السيد محمد الزبارة الحسيني ، ومعه سكرتيره السيد محمد أبو طالب ، موفدين من قبل الإمام يحيى حميد الدين للمذكرة في أمر انضمام اليمن إلى هذه المعاهدة ، فتزلا ضيفين على الحكومة ، وزارا مدن العراق الرئيسية والمقدسة ، وبعد أن تفاوضا فيما ندبا اليه استقالت « الوزارة الهاشمية » وتألفت « الوزارة السلطانية » فتم في أيامها هذا الانضمام على نحو ما سند كره .

✽ بين ألمانيا والعراق ✽

يستورد العراق من البلاد الألمانية مقادير كبيرة من البضائع المختلفة ، والأقمشة ، والأدوات ، في كل سنة ، دون أن يصدر اليها من المنتجات العراقية ما يستحق الذكر ، على الرغم من احتياج بلاد الرايخ إلى قسم من هذه المنتجات . لهذا رأت الوزارة الهاشمية أن هناك احتمالاً كبيراً في توسع العلاقات التجارية بين ألمانيا والعراق ، فنظمت معاهدة تجارية بين المملكتين جاء في أسبابها الموجبة انها :

« نظمت لتأمين فوائد تجارية متقابلة ، على أساس معاملة كل من الدولتين المتعاقدين الاخرى ، معاملة أكثر الامم حظوة في المسائل الكمركية ، والمعاملة المتقابلة المختصة بحرية النقل ، ورسم

الترانسيت ، والمعاملة المختصة بالعينية والناذج وفي التكاليف الداخلة المفروضة على أساس إنتاج أو صنع أو استهلاك البضائع .

وقد تم وضع المعاهدة المقترحة في يوم ٤ آب ١٩٣٥ م فأحيلت إلى المجلس النيابي ، فقرر مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم ١١ كانون الأول سنة ١٩٣٥ قبولها كما جاءت من الحكومة ^(١) ثم أحيلت إلى مجلس الأعيان ، فوافق عليها في جلسته المنعقدة يوم ٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، وهذا نصها :

﴿ معاهدة تجارية بين العراق والمانيا ﴾

صاحب الفخامة رئيس حكومة الرايخ الألماني من جهة

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى

رغبة منها في تسهيل وتوسيع الصلات التجارية بين بلادها قد قررا عقد معاهدة تجارية

وقد عينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين لهما :

عن صاحب الفخامة رئيس حكومة الرايخ الألماني :

الدكتور فرتر كروبا ، المندوب فوق العادة ، والوزير المفوض لحكومة الرايخ الألماني في بغداد

عن صاحب الجلالة ملك العراق :

نوري السعيد ، وزير خارجية المملكة العراقية ، حامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن

النوع العسكري

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضها ، ووجدوها صحيحة ، ومطابقة للاصول ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى - يتمتع رعايا كل من الفريقين ، المتعاقدين ، في بلاد الفريق الآخر ، عن

أشخاصهم ، وأموالهم ، وحقوقهم ، ومصالحهم ، فيما يتعلق بالتكاليف (الضرائب والرسوم

الكمركية) والعوائد التي هي ضرائب بالأصل ، والتكاليف الاخرى الماثلة ، بنفس المعاملة

ونفس الحماية التي يتمتع بها رعايا اكثر الامم حظوة من قبل السلطات المالية والمحاكم المالية .

تطبق احكام هذه المادة على الشركات المحدودة بالاسهم وغيرها والشركات والجمعيات

الاخرى المؤلفة بصورة قانونية في بلاد أحد الفريقين المتعاقدين لغرض التجارة والتأمين والمالية

والصناعة والتقليبات أو غيرها من الامور التجارية والقائمة بأعمالها المذكورة في بلاد الفريق المتعاقد

(١) قال نائب الملك « السيد عبد المهدي » بصدد هذه المعاهدة :

« انا اعتقد ان من احسن ما نخدم به البلاد في الوقت الحاضر ، امثال هذه المعاهدات التي تمقد بين العراق

وبين الممالك الاجنبية ، إذ لا يخفى على حضراتكم ان انتاج العراق وعلى الاخص بالآونة الاخيرة اصبح في حالة

تشابه حالة الحصار وان كل سوق خارجي تهبؤه الحكومة لهذه الانتاجات يعود بفوز كبير على البلاد »

[عاشر مجلس النواب لسنة ١٩٣٥ م ٩٤]

الثاني بشرط أن تراعى من كل الوجوه القوانين المرعية في بلاد هذا الفريق ،
ليس في هذه المادة ما يجوز الأشخاص أو الشركات أو الجمعيات المذكورة أعلاه طلب التمتع
بالامتيازات والرجحان الممنوحة أو التي قد تمنح إلى الأشخاص أو الشركات بمقتضى عقود امتياز
خاصة .

المادة الثانية - تعامل حاصلات بلاد كل من الفريقين المتعاقدين الطبيعية والمصنوعات المنتجة
فيها عند استيرادها أو عند تصديرها إلى بلاد الفريق العاقد الآخر وفقاً لمبدأ أكثر الأمم حظوة
وذلك فيما يخص بمقدار الرسوم الكمركية والاجور وجبايتها وكفالتها وكذلك فيما يخص
المعاملات الكمركية المتعلقة بها .

المادة الثالثة - ان التكاليف الداخلية المفروضة الآن والتي قد تفرض في بلاد أحد الفريقين
المتعاقدين على إنتاج أو صنع أو استهلاك أية سلعة من السلع سواء كان ذلك لحساب الدولة أو
لحساب بلدية ما أو لحساب أية شخصية حكومية أخرى سوف لا تكون - بأية حجة كانت -
بشأن منتوجات الفريق الآخر أعلى أو أثقل مما هي بشأن المنتوجات الماثلة من منتوجات البلدان التي
تتمتع بمعاملة أكثر الأمم حظوة .

المادة الرابعة - ان أحكام هذه المعاهدة المختصة بمنح معاملة أكثر الدول حظوة لا تتناول
الامور التالية :

(أ) الرجحان الممنوح الآن والذي قد يمنح فيما بعد من قبل أحد الفريقين المتعاقدين لدولة
مجاورة لتسهيل حركة النقل على الحدود .

(ب) الرجحان الممنوح لدولة ثالثة بناء على اتحاد كمركي سبق عقده أو قد يعقد فيما بعد .

(ج) أي رجحان خاص في المسائل الكمركية مما قد يمنحه العراق لسلع أو حاصلات أو
مصنوعات عائدة لتركيا أو لأي بلدة كانت كلها في السنة ١٩١٤ داخلية ضمن الامبراطورية
العثمانية في آسيا .

المادة الخامسة - يمنح الفريقان المتعاقدان أحدهما الآخر حرية النقل برسم الترانسيت في
بلاديهما ويتمهدان بتطبيق أحكام اتفاقية ونظام حرية الترانسيت المنعقدة في برشلونه في ٢٠
نيسان ١٩٢١ .

المادة السادسة - يمنح الفريقان المتعاقدان الواحد للآخر بصورة متعاقبة المعاملة المختصة بالعينات
والنماذج وذلك وفقاً للقواعد المبينة في المادة العاشرة من الاتفاقية الدولية المتعلقة بتسهيل المعاملات
الكمركية المنعقدة في جنيف في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٣ .

المادة السابعة - تنفذ هذه المعاهدة بعد مضي ١٥ يوماً بعد تبادل وثائق الإبرام وتبقى نافذة

المفعول إلى أن يجبر أي من الفريقين المتعاقدين الآخر برغبته في إنهاؤها ويعتبر الإنهاء بعد مضي ثلاثة أشهر على استلام الفريق الآخر الإخبار المذكور .

دونت هذه المعاهدة بنسختين في اللغات العربية والألمانية والانكليزية وفي حالة اختلاف الآراء بما يعود لتثبيت فحواها فيعول على النص الانكليزي .

واقراً بما تقدم قد وقع الموقعان في أدناه على هذه المعاهدة بنصها العربي والألماني والانكليزي وختامها بختميهما . كتبت في نسختين في بغداد في اليوم الرابع من شهر آب سنة ١٩٣٥ .

❖ موارد وأخبار متنوعة ❖

١- وصل إلى بغداد في طريقه إلى أوروبا ، سمو الشيخ احمد الجابر ، امير الكويت في يوم ١٠ أيلول ١٩٣٥م فنزل بضيافة الحكومة .

٢- ووصل إليها في يوم ٥ تشرين الاول ١٩٣٥م سمو الأمير عبد الله ، امير شرق الاردن فكان موضع الحفاوة في حله وترحاله .

٣- ووصل إليها في يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٣٥م وزير خارجية الأفغان ، فيض محمد خان ، مع ليف من كبار افغانستان لزيارة العتبات المقدسة في العراق ، وبعد أن زار وصحبه الكاظمية وكربلا والنجف ، واقامت له عدة مأدب ، سافر إلى بلاده باليمن والاقبال .

٤- فوجئ. الرأي العام في يوم ٣٠ / ١٠ / ١٩٣٥م بالبلاغ الرسمي التالي :

« تم الاتفاق في جنيف على عقد معاهدة عدم التعدي بين العراق ، وتركيا ، وايران ، وستنضم حكومة الأفغان ايضاً إلى هذه المعاهدة ، وكذلك اتفق على عقد معاهدة تحكيم ، بين العراق وايران » (١)

هذا هو نص البلاغ الرسمي الصادر عما سمي مؤخراً بـ « ميثاق سعد آباد » وهو على الجحاز له خطورته ، وله أهميته في شؤون الشرق السياسية . فالميثاق من حيث ماهيته هو ميثاق عدم الاعتداء ، وحسم جميع الخلافات بالأساليب التحكيمية . وكان أول من فكر به الدكتور رشدي آراس ، وزير خارجية تركيا ، فعقد الميثاق أولاً بين تركيا وايران ، ثم انضم اليه العراق ، ثم دعت حكومة الأفغان إلى الانضمام اليه ايضاً ، فرحبت بهذه الدعوة ، وانضمت إلى هذا الحلف ، وبقي الميثاق مفتوحاً لمن أراد الانضمام اليه من الدول ، ذات الشأن ، بشرط موافقة الموقعين عليه . ولما كانت ذيل هذا الحلف قد تمت أيام « الوزارة السليمانية » رأينا أن نهجد البحث الذي سنشره أثناء كلامنا عنها بهذه المقدمة .

٥- أذيع في بغداد في يوم أول كانون الثاني ١٩٣٦م البيان التالي :

(١) جريدة « البلاد » العدد (٦٧٤) بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩٣٥م

« حدث في اليوم الثالث من عيد الفطر ، أن مرّ أحد الحياطة من الاهلين ، من بين الاهلين المجتمعين في ساحة الشيخ معروف ، وأثناء مروره راكباً أزعج الاهالي ، وكان من بينهم جندي ، إذ دبت قدمه ، فتأثر من تصرف الحياطة بعض الاشخاص ، ومن حملتهم الجندي ، فأخذوا بتعنيفه ، وضربه ، مما أدى إلى أن ينتصر قسم من الاهلين من عشيرة الحياطة المعتدي ، وأن ينتصر الجنود الذين كانوا في الساحة ، للمعتدي عليهم ، فحدثت مشاجرة ومضاربة قد اخلت من أجلها الشرطة ، بعد أن اصيب قسم من الجنود والاهلين بجروح ، اثنان منها خطران ، والبقية طفيفة ، وسارع على أثرها جنود الانضباط والرجال المسؤولون ، واعيد الامن بعد برهة قصيرة ، والتحقيقات مستمرة من قبل الشرطة والجيش لمعاقبة المعتدين بما يستحقون . » إه

« مديرية الدعاية والنشر »^(١)

٦- سافر إلى لندن في يوم أول شباط ١٩٣٦م وزير الخارجية ، نوري السعيد ، لمداواة ولده صباح ، الذي سقطت به طائرته بينما كان محلقاً في الجو ، فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وكالة وزارة الخارجية إلى رئيس الوزراء ، وعاد الوزير إلى العراق في ٢٤ مارت من هذه السنة .

٧- افتتح الخط التلغوني المباشر بين بغداد والقاهرة في يوم أول نيسان ١٩٣٦ .

٨- وصل إلى بغداد في يوم ٢ نيسان ١٩٣٦ الشيخ محمد الشيخ عيسى آل خليفة شقيق أمير البحرين .

٩- أبرم مجلس النواب العراقي في يوم ١٣ نيسان ١٩٣٦م قانوناً ألغيت بوجبه جميع الألقاب في العراق ، من باشا ، وبك ، وأفندي ، وجعل أبناء البلاد كلهم سواسية في ذكر أسمائهم مجردة من كل لقب .

١٠- لما كانت مدة الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب قد انتهت في يوم ٢٨ شباط ١٩٣٦ وكان لدى المجلس ما يستلزم استمراره على العمل ، صدرت الارادة الملكية بتعديد مدة هذا الاجتماع شهراً كاملاً اعتباراً من اول آذار ، وقد مددت هذه المدة إلى خمسة عشر يوماً آخر ، وفي ١٥ نيسان ١٩٣٦ عقد المجلس آخر جلسة وأعلن الرئيس انقضاء الاجتماع .

١١- زار بغداد في يوم ٨ نيسان سنة ١٩٣٦ وفد من الجامعة الاميركية في بيروت ، فحل ضيفاً على الحكومة ، وبعد أن تجول في بعض المدن الاثرية غادر البلاد في يوم ١٤ من هذا الشهر .

١٢- كانت امتيازات الكهرباء ، وإجازات الماء ، في العراق ، تمنح من قبل « وزارة الاقتصاد والمواصلات » لمن يقوم باستغلالها بشكل ضيق لا يسمح للتوسع أو للتحسين ، فقررت « الوزارة الهاشمية الثانية » أن تأخذ البلديات ، في جميع الألوية ، على عاتقها أمر هذه المشاريع ، وتلغى كافة

(١) جريدة « البلاد » العدد (٤٥٦) بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٣٦م

التأسيسات المعطاة إلى الشركات ، أو الافراد ، ولتحقيق هذا الغرض ، أقرضت البلديات ٤٠٠,٠٠٠ دينار .

١٣- انتقل الملك فؤاد الاول ، ملك مصر ، إلى دار البقاء في يوم ٢٨ نيسان ١٩٣٦ م ، فأمر الملك غازي ، ملك العراق ، بإعلان الحداد في بلاط الملك سبعة أيام تكست خلالها الاعلام وتبذلت برقيات التعازي بين بغداد والقاهرة .

١٤- سافر وزير الاشغال ، محمد امين زكي ، مجازاً إلى سوريا يوم ٢ تموز ١٩٣٦ فتاب منابه رئيس الوزراء مدة غيابه .

١٥- بوشر بالث من « الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية » يوم أول تموز ١٩٣٦ وهي أول محطة للث اللاسلكي تقام في العراق .

١٦- سافر الملك غازي إلى المحمودية والمسيب وكربلا والنجف والكوفة والحلة يوم ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، وعاد إلى العاصمة في عصر اليوم الثاني . وفي ٢٤ من الشهر المذكور سافر على جناح طائرته المسماة العقاب الذهبي ، إلى البصرة ، مصحوباً بوزير الداخلية ورئيس ديوانه الملكي ، وبعد أن زار ألوية البصرة والعمارة والكوت ، عاد إلى العاصمة يوم ٢٨ من الشهر ، وكانت حفلات التكريم والاستقبال التي تقام لجلالته فخمة جداً .

١٧- اكثّر الوزراء في الوزارة الهاشمية من التجوال في الألوية للوقوف على حاجات البلاد والاحتكاك بالاهلين ، وقد سافر لهذه الغاية رئيس الوزراء نفسه ، فرار الألوية الشمالية والوسطى والجنوبية ، وكان الجميع يلقي من الحفاوة والترحيب شيئاً كثيراً .

✽ الوزارة الهاشمية والناحية الاخلاقية ✽

نصت المادة الرابعة من منهاج « الوزارة الهاشمية الثانية » على :
الاهتمام بصيانة الآداب العامة ، والقضاء على الأوضاع والمظاهر المفسدة للأخلاق ، وتقوية روح الرياضة في الشعب ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة لتنشيط هذه الروح ، ببذل المساعدة المادية والأدبية .

والمعروف ان « الوزارة الهاشمية الثانية » كانت أول وزارة عيّنت بالناحية الأخلاقية في البلاد ، وأفرقتها بالبحث في منهاجها الوزاري ، بعد أن وجدت من الفوضى الأخلاقية ، وانتشار الفساد بين الشباب ، ما يهدد كيان الامة الاخلاقي ، فأسست لهذه الغاية « الشرطة الأخلاقية » وكانت مهمتها مراقبة دور السينما والبغاء ، ومنع الموبقات بين الناس ، كما أسست لجناً لمراقبة الأفلام السينمائية ، قبل عرضها على الجمهور ، للتأكد من سلامتها مما يشين السمعة ، ومنعت الرقص الخلاعي في الفنادق ، وسدت الأبواب في وجوه الرقصات الأجنبية ، وأمرت بتسفير من كان منهن في بغداد . كما

أوغزت « رئاسة الوزارة » إلى « وزارة المعارف » وإلى « مديرية الأوقاف العامة » بضرورة تكثير الدروس الدينية في المدارس ، وإقامة الصلاة في المساجد ، وترفيه أحوال طلبة العلوم الدينية ، والعناية بالشعائر الدينية ، وتشيد المساجد في المحلات المنشأة حديثاً ، وغير ذلك .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان « الوزارة الهاشمية الثانية » رأت أن تبعد عن « البلاط الملكي العامر » من يشين سمعته من الموظفين والمستخدمين ، فطردت كل من كان معروفاً بسوء السمعة ، أو بسوء الأخلاق ؛ ووضعت رقابة شديدة على « الحُرنية الملكية الخاصة » لتسديد العجز الذي خلفه المغفور له الملك فيصل الأول ، وجعل المصروفات الملكية متناسبة مع الإيراد والدخل .

وسافرت شقيقات الملك غازي إلى أوروبا في أيار ١٩٣٦م فحدثت الأميرة « عزة » ما يحدث لبعض الفتيات ، فتنصرت وتزوجت من خادم أوتيل يوناني يدعى « خره لميس » فساء عملها وقعا في النفوس ، واستصدرت الوزارة مرسوماً لصيانة العائلة المالكة مما يشين سمعتها ويعبث بمقدساتها^(١) فحاول خصوم الوزارة أن يوغروا صدر الملك غازي على مثل هذه التدخلات التي قيل عنها أنها غير مشروعة ، ولكن الوزارة مضت في سبيلها حفظاً للمصلحة العامة ، حتى كان الانقلاب العسكري الذي دره الفريق بكر صدقي العسكري ، وقوض « الوزارة الهاشمية الثانية » في يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م ، على نحو ما سنذكره .



ثورة بكر صدقي

✽ نوطنة ✽

الفريق « بكر صدقي العسكري » قائد مشهور، سطع نجمه في سماء العراق عالياً، يوم عهدت اليه « الوزارة الكيلانية الاولى » قمع حركة التمرد التي قام بها التياراتيون في آب ١٩٣٣م، فقام بهذه المهمة قياماً كان موضع الاعجاب والتقدير، وقد أحبه السيد حكمت سليمان، وزير الداخلية، في تلك الوزارة، جداً جداً، وشغف بشجاعته منذ ذلك الحين، فكانت بينها صلات ود قوية.

ولما شبت نار الثورة الاولى في الرميثة، يوم ٥ مايس ١٩٣٥م، عهدت اليه « الوزارة الهاشمية الثانية » أمر إخمادها، فكانت مواقفه في التأديب مشهودة، فلما ثارت « سوق الشيوخ » بعد « الرميثة » ذهب إلى « الناصرية » وتولى إخماد الحركة الجديدة، وهكذا عهد اليه إخماد « حركة الشيخ شعلان العطية » بعد « حركة الرميثة الثانية ».

والمعروف عن الرجل أنه كان طموحاً، بأوسع ما في هذه الكلمة من معان بعيدة، وستظهر آثار هذا الطموح في اثناء البحث عن « الوزارة السليمانية » في الصفحات المقبلة.

* * *

أما الفريق « عبد اللطيف نوري » فإنه من القادة الذين برهنوا على مقدرة فائقة في الحركات التي وجدوا فيها، وهو لم يتعود الاختلاط بالناس، وقد اكد لي اثناء اجتماعي به في دمشق في يوم ٥ تموز ١٩٣٩، أنه لم يزر حكمت سليمان، إلا مرة واحدة، في ٢٣ أو ٢٤ من تشرين الاول ١٩٣٦^(١)، وكانت صلاته بأعضاء « الوزارة الهاشمية الثانية » حسنة، يدلنا على ذلك الخطاب الذي بعث به إلى وزير الدفاع، جعفر العسكري، من معسكر قناة الروز في يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٣٦م، وهو:

إلى فخامة وزير الدفاع

١- لا في الجيش الحجازي، ولا في الجيش السوري، ولا في الجيش العراقي، لم ارتكب، ولم أقامر - ولم أسكر - ولم أقوم (كذا) بعمل غير شريف، وان ناصيتي والله الحمد بيضاء، حسباً أظن، وقائم بواجبي العسكري بضمير حي، ولم أنتسب إلى حزب ما.

٢- تمرضت في الخدمة، وهذا ثابت رسمياً، وصار ثلاثة (كذا) سنوات وأنا أذهب للاستشفاء.

(١) نرجع ان هذه الزيارة كانت في يوم الاحد ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٦ وهو اليوم الذي زار فيه « الفريق بكر صدقي » زميله « الفريق عبد اللطيف » وتباحث معه في موضوع الانقلاب.

على حسابي الخاص ، ولم يعينني (كذا) احد سوى فخامة الهاشمي - جزاه الله عني خير الجزاء -
فقد أعطاني مائة دينار في السنة الماضية على يد فخامة السيد نوري السعيد واربعون ديناراً في هذه
السنة على يد فخامة العسكري .

٣- إن مصروفاقي الجسيمة في تلك السنوات الثلاثة (كذا) تربو على الالف دينار ، وكان
أملي الاستفادة من قانون خدمة الضباط الأخير ، حول معالجاتي على نفقة الحكومة ، للتخلص من
بعض الديون .

٤- وقد تفضل فخامة الهاشمي أخيراً وأوعدني (كذا) خيراً ، وكلي أملاً (كذا) بدون
ريب أن فخامته سوف ينجز وعده هذا ، قبل أن يستحوذ علي اليأس الشديد الذي ستكون نتائجه
غير محبودة .



الفريق بكر صدقي العسكري

٥- فأرجو الله أن يهدي من في يدهم مقاليد الامور للاهتمام بأمور المخلصين للواجب المقدس
للاستفادة من خدماتهم لهذه البلاد .
الفريق عبد اللطيف نوري - آمر الفرقة الاولى
صورة إلى سعادة سكرتير مجلس الوزراء الموقر - للعلم

* * *

ولما اشتدت الحوصمة « للوزارة الهاشمية الثانية » وقوي ساعد المعارضة في بغداد ، انتهر السيد
حكمت سليمان الفرصة ، فذهب إلى صديقه ، الفريق بكر صدقي ، مستجيراً بقوله :
« يا بكر صدقي ! إن سلامة المملكة ، ومستقبلها ، وحرية العراق ، وكرامة ابنائه ، وحرية
نسائه ، وكل شيء . في هذا الوطن العزيز ، بين يديك . الحالة كما ترى لا تطاق ، وقد أصبحت
الكلمة للقوة أي للجيش أي لك ، فعظام الأجداد تناديك من أعماق القبور بأن قد دنا الأجل »^(١)

(١) من كتاب « المهررون » للاستاذ يوسف ابراهيم يربك ص (٩٨)

وعلى أثر ذلك ، قصد « الفريق بكر صديقي » أخاه في الجيش « الفريق عبد اللطيف نوري » وتكلم ، وتهامس ، وقبل أحدهما الآخر بعد أن تركا في قلبيهما سرّاً دفيناً .
والظاهر أن استغاثة حكمت سليمان ببكر صديقي تكررت بعد المواجهة الأولى ، وأن الأخير وجد في نفسه أهلية لتحقيق أحلام بعيدة النور ، فقرر الفريقان : بكر صديقي وعبد اللطيف نوري القيام بالحركة التي سنفصلها تفصيلاً كافياً .
ولم يكن في استطاعة « الوزارة الهاشمية » أن تتفهم أسرار هذه الحركة ، عن طريق الجيش ، لأن الوزارة لم تعط طريقاً لدوائر الاستخبارات الملكية للتدخل في أمور الجيش لسببين : الأول لاعتماد الجيش عليها ، واعتادها عليه ، فلا موجب للتخوف من الجيش ، والثاني لأن في الجيش دوائر استخبارات خاصة تستطيع أن توقفه على كل ما تهمة معرفته .



الفريق عبد اللطيف نوري

أما المعارضة ، فكان اعتقاد الوزارة فيها أنها مقتصرة على ليف من الموظفين ، الذين فصلتهم من الخدمة ، وعلى بعض الذين مضت عليهم مدة وهم خارج الكوراسي .

❖ كيف زحف الجيش على بغداد ❖

للجيش العراقي مناورة كبرى اعتاد أن يقوم بها في خريف كل عام في إحدى جهات العراق . وفي خريف سنة ١٩٣٦ تقرر إجراء هذه المناورة فوق « جبال حمير » بين « خانقين » و « بغداد » حيث الجبال الشاهقة ، والأودية العميقة ، والمواقع الحربية الحصينة ، وحيث تتأخم الحدود دولة أجنبية قوية هي إيران . كما تقرر أن تكون المناورة بين الفرقتين : الأولى والثانية ، فتتخذ « الفرقة الأولى » التي يقودها « الفريق عبد اللطيف نوري » خطة الدفاع عن العاصمة ، في حين أن « الفرقة الثانية » التي يقودها « الفريق بكر صديقي » تتخذ خطة الهجوم عليها . ولهذا عسكرت « الفرقة الأولى » في « بلدروز » بين « بمقوبا » و « مندلي » ، وعسكرت « الفرقة الثانية » بجوار

« قره غان » بين « خاتقين » و « بعقوبا » .

وكان رئيس أركان الجيش الركن العميد طه الهاشمي قد سافر إلى خارج العراق في ٢٩ تموز ١٩٣٦ منبياً عنه الفريق بكر صدقي باعتباره أقدم ضابط في الجيش^(١) وكانت الحكومة قد أعلنت أن هذه المناورة ستبدأ في يوم ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ م ، وتنتهي في اليوم العاشر منه ، ووزعت رقاع الدعوة ، على جمهرة من البارزين ، تدعوهم فيها لحضور المناورة تحت رعاية الملك ، ولكن سرعان ما أذاعت وزارة الدفاع عن وجوب قصر الحضور والمشاركة على اليوم الأخير من المناورة .

ولما تم الاتفاق بين آسري الفرقتين : الأولى والثانية ، على الزحف على بغداد وإقالة « الوزراء الهاشمية القائمة » اختطأ لهما الخطة التالية :

(١) أن تنقل الفرقة الثانية بأجمعها من « قره قبه » إلى « قره غان » ليلة الثلاثاء ٢٦-٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ م على أن يتم النقل في الليل عينه .
(٢) أن يوفد أحد ضباط الركن إلى « السليمانية » و « كركوك » لجلب العتاد المقتضي للدفعية وغيرها .

(٣) أن تنسل الوحدات من « قره غان » متفرقة ليلة الخميس ٢٨-٢٩ من الشهر المذكور ، لتصل إلى « بعقوبا » صباح يوم الخميس .

(٤) أن تنتقل الفرقة الأولى من « بلدروز » في فجر يوم الخميس الموافق ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ م فتلحق بالفرقة الثانية وتحفظ المؤخرة .

(٥) أن يطلع الضباط ، الذين كان يعتمد عليهم الفريقان : عبد اللطيف نوري وبكر صدقي على خطة الزحف ، في يوم الزحف .

وشرع الفريقان بتنفيذ هذه الخطط بصمت وتكتم ، دون أن يتوصل أحد لاكتشاف سر حركتها ، حتى أن « دائرة استخبارات الجيش » لم تكن على علم رغم سعة تشكيلاتها .

وفي صباح الثلاثاء ٢٧ من الشهر زار « الفريق بكر صدقي » زميله « الفريق عبد اللطيف نوري » في « معسكر الروز » واستأنف معه البحث في أمر الحركة ، فأقر الفريقان الخطة التي سبق أن اتفقا عليها ، وكتبوا عريضة إلى جلالة الملك . ثم طبعا المنشور الذي يفاجأ الرأي العام به ، ووافقا على أن يطلقا اسم « القوة الوطنية الإصلاحية » على القوات الزاحفة على بغداد ، وأن يتولى

(١) « وافق مجلس الوزراء - في جلسته المنعقدة في يوم ٢١ تموز ١٩٣٦ م - على إيفاد العميد طه الهاشمي إلى انكرا لحضور مناورات الجيش البريطاني التي ستجري في شهر ايلول المقبل . وزاره بعض المؤسسات والمقامات العسكرية ذات الشأن ، على أن يعرج في طريقه على جبكوسلوفاكيا لزيارة بعض المعامل الحربية فيها وذلك لمدة ٢٠ يوماً » اهـ

بكر صدقي قيادتها ، ويبقى عبد اللطيف في « بلدروز » ليحافظ على مؤخرة الجيش الزاحف ، ثم عاد بكر إلى مقر وحدته في مساء اليوم عينه .

وفي صباح الاربعاء ٢٨ من الشهر قصد « الفريق عبد اللطيف نوري » بغداد للمرة الاخيرة ، ليطلع على أخبارها ، فلم يجد فيها ما يشم منه أية رائحة عن تسرب أنباء الحطة التي تقررت إلى حد ما ، ثم اتصل بالسيد حكمت سليمان ، وتقاهم وإياه على تعيين يوم الزحف وساعته .

وقبل أن ينتصف اليوم المذكور وصلت إلى بغداد إحدى طائرات القوة الجوية الملكية العراقية قادمة من « قره غان » تحمل « العقيد شاكر الوادي » ومعه العريضة التي كتبت في « بلدروز » لترفع إلى الملك غازي ومقداراً من المناشير التي كتبت وطبعت في « بلدروز » أيضاً لتوزع على سكان بغداد في يوم الحادث ، مع كتاب من « الفريق بكر صدقي » إلى العقيد الطيار « محمد علي جواد » يأمره فيه أن يرسل أسراب الطائرات إلى معسكر قره غان للاشتراك في المناورات . فسلم العقيد شاكر العريضة إلى حكمة سليمان ، والمناشير إلى الرئيس علي غاب ، والكتاب إلى محمد علي جواد ، وترودت الطائرات بالعتاد والبترين ، وطارت إلى « قره غان » فبلغتها قبل الغروب .

وفي ليلة الخميس ٢٩ من الشهر زحفت وحدات الجيش من « قره غان » و « بلدروز » بصمت وسكون قاصدة « بعقوبا » فبلغتها في الصباح الباكر ، واحتلتها ، ثم قطعت خطوط الاتصال بينها وبين بغداد ، واستولت على اسلاك البرق والتلفون ، وقد اتخذت هذه القرية مقراً للزحف ، وفي الساعة السابعة والنصف زحفت القوات نحو العاصمة يقودها الفريق بكر صدقي بنفسه .

✽ منظر بغداد في الصباح ✽

استيقظت بغداد صباح الخميس ١٤ شعبان سنة ١٣٥٥ هـ ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ م وليس في الافق أية حركة تدل على قرب وقوع أي حادث ، فقد ذهب الموظفون إلى دوائهم ، والأهوان إلى أشغالهم ، والعمال إلى مصانعهم ، وبدأت وسائل النقل تروح وتعدو ، بين العاصمة والضواحي ، وبينها وبين القصبات ، من غير أن يعلم أحد بما كان بيته القدر للعراق .

وكان المقرر أن يصل إلى بغداد في صباح هذا اليوم « السردار شاه محمود خان » وزير الدفاع الأفغاني ، في زيارة رسمية للعراق ، فكان في محطة القطار وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، وبعض الوزراء ، وكبار الموظفين ، ينتظرون وصول الزائر ، وقد وصل القطار في الوقت الميعن ، وجرت مراسيم الاستقبال وفقاً للنهج المعتاد .

وفي الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة ، قصد حكمت سليمان منزل رؤوف الجادرجي ، وكان قد غادرها ياسين الهاشمي قبل دقائق معدودات ، فمش له صاحب الدار وبش ، وقال له انه مرتاح إلى هذه الزيارة ، لأن الهاشمي يريد مقابله ، والتفاهم معه ، فسخر حكمت من هذا الكلام

وقال : « ياسين يريد أن يحكم عشر سنوات فلماذا تبيل إلى التفاهم ؟ »
وجلس الرجل في ديوان الجادر جي وهو على أحر من الجمر ، حتى إذا مضت بضع دقائق خرج
من الصالة يتطلع إلى الجو ، كن يبحث عن هلال العيد ، وإذا بهدير الطائرات يلا الفضاء ، فعاد
إلى مكانه ، وقال متهمكها : « ياسين يريد أن يحكم البلاد عشر سنين ، والله يا بك ما يحكمها
عشرة أيام » (١) .

✽ فنان من ورق ✽

ففي الساعة الثامنة والنصف شوهدت فوق بغداد سبع طائرات من القوة الجوية الملكية العراقية
فكانت مرتفعة ارتفاعاً عالياً ، واكتنفا لم تلبث أن هبطت قليلاً ، وأخذت تلقي مناشير مطبوعة
بآلات الطابعة ، ظنها الناس ، في بادئ الامر ، من جملة الإعلانات التي اعتادوا أن يروها بأيدي
الصبية والباعة ، ولكن سرعان ما اصفرت الوجوه ، وتشجعت الأعصاب ، لما وجد الناس فيها
أمراً لم يكن على البال ، وجدوها تقول :

﴿ أيها الشعب العراقي الكريم ﴾

لقد نفذ صبر الجيش ، المؤلف من أبنائكم ، من الحالة التي تعانونها ، من جراء اهتمام الحكومة
الحاضرة بمصالحها ، وغاياتها الشخصية ، دون أن تكثر لمصالحكم ، ورفاهكم ، فطلب إلى
صاحب الجلالة الملك المعظم إقالة الوزارة القائمة ، وتأييل وزارة من أبناء الشعب المخلصين ، برئاسة
السيد حكمت سليمان ، الذي طالما لهجت البلاد بذكره الحسن ، ومواقفه المشرفة ، وبما أنه ليس
لنا قصد من هذا الطلب إلا تحقيق رفاهكم ، وتعزيز كيان بلادكم ، فلا شك في أنكم تعاضدون
إخوانكم أفراد الجيش وروسائه في ذلك ، وتؤيدونه بكل ما أوتيتم من قوة ، وقوة الشعب هي
القوة المعول عليها في الملمات .

وأنتم أيها الموظفون ، لسنا إلا إخواناً وزملاء لكم في خدمة الدولة ، التي نصبوكلنا إلى
جعلها دولة ساهرة على مصلحة البلاد وأهلها ، عاملة على خدمة شعبكم ، قبل كل شيء . فلا بد
وأنكم ستقومون بما يفرضه عليكم الواجب ، الذي ألجأنا إلى تقديم طلبنا إلى صاحب الجلالة

(١) نهجت « الوزارة الهاشمية » في مراقبة شؤون الدولة ، نهجاً خاصاً ، فكان الوزراء يرسلون إلى مختلف
الألوية ليتفقدوا الشؤون العامة ، وقد سافر رئيس الوزراء إلى البصرة في ٢٩ آب ١٩٣٦ ، فأقامت له البلدية حفلة
خطب فيها خطبة ختمة بهذه العبارة :

« قد يعبر الإنسان عن شيء ، والحقيقة خلاف ذلك ، وآمل ان يتاح لي في خلال عشر سنوات العمل فأجد
في تحقيق الأهداف المطلوبة لبلاد ، وعندما ترون الفرق ، ومع ذلك أرجو ان يتمتع فبمد في عمري بمد جلالة
الملك غازي الأول لأقوم بتحقيق هذه الأمور بكل تودة ونجاح » اهـ

[تراجع اصل الخطاب في جريدة البلاد عدد ٦٦٦ بتاريخ ٦ ايلول ١٩٣٦]

ملكنا المفدى ، لا نقاذ البلاد مما هي فيه ، فتقاطعون الحكومة الجائرة ، وتكون دواوينها ،
ريثاً تواف الحكومة التي ستفخرون بخدمتها ، إذ ربما يضطر الجيش ، بكل أسف ، لاتخاذ تدابير
فعالة لا يمكن خلالها اجتناب الاضرار بمن لا يلي هذه الدعوة المخلصة مادياً وأدبياً .

الفريق بكر صدقي العسكري

قائد القوة الوطنية الإصلاحية

✽ رفع هذه الفئان ✽

وبينا كانت الطائرات تلقي هذه المناشير ، فتلقى الرعب في القلوب ، كان الرئيسان : علي غالب
وسعدي مصطفى ، أمام مدخل دائرة التسوين ، المؤدي إلى جل الدوائر الحكومية ، يوزعان نسخاً
من هذا المنشور على المارة ؛ وكان رهط من رجال الانضباط العسكري يحجب المقاهي والشوارع
على الدراجات فيوزع نسخاً منه على الاهلين ، وكانت المخازن والدكاكين تقفل بسرعة ، والاهلون
هنا وهناك ، متحدثين بالحركة والخوف يدب ديبه في النفوس .

وحار الناس في تحليل هذه الظاهرة ، وفي نتائج هذه الحركة ، فمن قائل ان الجيش لن يقوم
بحركة تؤذي إلى امور خطيرة ، ومن مستبشر بأن المعارضة ستفاهم مع القابضين على أزمة الحكم ،
وخائف وجل لا يدري أي عالم الحيال هو أم في عالم الحقيقة ؟ !

واختلفت طبقة المحامين في موقفها من هذه الحركة ، ففريق كان يرى وجوب ضبط النفس ،
وانتظار النتائج ، وآخر كان يرى وجوب تأييد الجيش في حركته ، وأخيراً أبرق السادة :
عبد الجبار رؤوف ، عبد القادر اسماعيل ، شاكر العاني ، مكى الجميل ، حسين السعد ، محمد
الجرججي ، سليم الحريري ، كمال السنوي ، عيسى طه ، صالح يمحي ، عبد الرزاق زلزله ، جواد
الدجيلي ، حكمت الجبيه جي ، سلمان بيات ، ذبيان غبان ، عبد الكويم ، فرنسيس شماس ، طه
حمودي ، شيت مصطفى ، البرقية التالية إلى :

صاحب الجلالة الملك المعظم - بغداد

اطلم الشعب ، ونحن من ضمنه ، على منشور الجيش ، الذي عبر عن رغبات الامة الحقيقية ،
فنؤيد الجيش ، ونسترحم أن تجيبوا مطالبه التي هي مطالب الشعب ايضاً . اه
وإلى جانب هذه البرقية ، تلقى صاحب الجلالة البرقية التالية ، من قائدي الفرقتين : الاولى
والثانية :

« جيشكم المخلص لمرشكم المفدى ينتظر بفارغ الصبر إقالة الوزارة »

بكر صدقي

عبد اللطيف نوري

✽ طلب افانة الوزارة ✽

أما السيد حكمت سليمان ، فإنه لما رأى الطائرات تلتقي المنشور الذي تم طبعه في « بلدروز » فيفعل فعله في النفوس ، استقل سيارته إلى « قصر الزهور الملكي » حاملاً الكتاب الذي وقعته الفريقان : بكر صدقي وعبد اللطيف نوري بتاريخ ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، وجاء به اليه العقيد شاكر الوادي في يوم الاربعاء ٢٨ منه ، وبقي في ساحة القصر زهاء ساعة لم يلتفت احد اليه - كما قال لنا - فلما أوشكت مدة الإنذار على نهايتها ، استدعى مرافقين من القصر وكلفها باستدعاء السيد رستم حيدر ، رئيس الديوان الملكي ، اليه ، فلما حضر حيدر ، سلمه السيد حكمة سليمان الكتاب المذكور قائلاً :

« هذا كتاب جاءني به ضابطان ، لا أعرفهما ، وسألاني ايصاله إلى جلالة الملك ، فأرجو تسليمه إلى صاحب الجلالة حالا لأن فيه أمراً يهم البلاد »
ثم التفت إلى مرافقين كانا في الساحة وقال :

« اشهدا على انني سلمت حيدراً هذا الكتاب في الساعة التاسعة والنصف »
ثم هم بالخروج ، فاضطرب رئيس الديوان من نبرة الكلام ، وقال للسيد حكمة تفضل قابل جلالة الملك الآن ، فأجابه حكمة انه يكتفي الآن بتقديم الكتاب ، وانصرف .

✽ موقف الملك ✽

كان رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، قصد إلى دار العين ، جميل المدفعي ، بعد خروجه من دار السيد رؤوف الجادرجي ، وبينما هما يتجاذبان أطراف الحديث ، جاءه أحد الموظفين بنسخة من المنشور ، الذي اقتته الطائرات ، فما كاد ينتهي من تلاوته ، حتى استقل سيارته ، وجاء إلى « قصر الزهور » بعد أن عرج على مجلس الوزراء ، واجتمع ببعض زملائه وتذاكروا مذاكرة قصيرة .

وكان السيد رستم حيدر ، قد سبقه إلى القصر ، وقدم نسخة من المنشور المذكور إلى الملك غازي ، فما كاد جلالاته يطلع عليه حتى بدت على وجهه امارات الانفعال الشديد ^(١) فأمر باستدعاء السادة : ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، وجعفر العسكري ، والسفير البريطاني ، إلى القصر فوراً ، أما رشيد عالي الكيلاني فقد ظل في مقره بوزارة الداخلية يصدر تعليقاته التلفزيونية إلى عمال الحكومة

(١) يرى بعض الساسة ان جلالة الملك غازي علماً بحركة الجيش ، ولكن السيد رستم حيدر ، رئيس الديوان الملكي ، أكد لنا ان الملك كان مضطرباً كل الاضطراب ، من هذه الحركة ، وانه بقي مضطرباً ، لا يأكل ولا يشرب ، حتى كالم جلالاته الفريق بكر صدقي من « مخفر شرطة المفيسيل » مؤكداً ان الجيش سيقبض على ولاته لصاحب التاج . اما السيد حكمت سليمان ، فقد قال لنا ان الملك غازي لم يكن مسبوقاً بالحركة ولكن قاطعاً بالارتباك ، لأن « الوزارة الهاشمية الثانية » كانت قد فرضت رقابة شديدة على تصرفاته الشخصية .

في الأتوية ، بموجب ضبط النظام وعدم الإخلال بالسكينة ، حتى يقرر مصير الوزارة ، حتى أن متصرف لواء الموصل ، عمر نظمي ، زاده في مقره في تلك الآونة ، فطلب إليه الوزير أن يرجع حالاً ليحافظ على السكينة العامة .

وعلى كل فقد حضر القصر الملكي كل من الهاشمي ، والسعيد ، والسر ادشيبال كلارك ، والميجر يونغ ، أما العسكري فإنه كان في « المصرف الزراعي » يستلف مبلغاً لإدارة بعض شؤونه الخاصة ، ولهذا فإنه لم يحضر إلى القصر إلا متأخراً بعد الظهر .

✽ ما دار في القصر من حديث ✽

وافتح الحديث « السفير البريطاني » فأظهر أسفه لهذه الحركة قائلاً : « إن الوزارة قد اخذت اخذاً مع الأسف » وقال الهاشمي : « ان الموقف حرج ، وان الوزارة تحرص على حقن الدماء ، حرصاً على سمة المملكة ، وانقاذ سمة الجيش من تهمة التمرد » وسأل الهاشمي الملك غازي ان يقول كلمته في حركة الجيش وهل راض عنها أم لا ، فلم ينبس الملك ببنت شفة .

ودخل السيد رسم غرفة الاجتماع على الأثر ، فناول الملك الكتاب الذي جاء به السيد حكمة ففتحه جلالته وقرأه بإمعان ، فلم يجد فيه أكثر مما جاء في المنشور الذي حمله إليه رئيس الديوان من قبل ، إلا أن المنشور كان موقعاً بتوقيع « الفريق بكر صدقي » فقط ، أما هذا الكتاب فقد وقعته كل من الفريقين : بكر صدقي ، وعبد اللطيف نوري ، فاستنتج من ذلك أن بكرأ لم يقيم بهذه الحركة منفرداً ، بل له شركاء فيها فطوى الكتاب ووضعه جانباً وهذا نصه :

✽ لأعتاب صاحب جلالة الملك المعظم ✽

غير خفي على جلالتيكم ما لاقى أبناء بلادكم من جراء سياسة الحكومة الحاضرة ، سياسة التخريب والمحابة والاستغلال ، والاسرافات التي لا مبرر لها ، وتقديماً المصالح الشخصية ، والمنافع الذاتية ، على المصالح والمنافع العامة ، واستهتارها بدماء أبناء بلادكم ، التي اريقت لا لسبب غير الأغراض الشخصية وتطمين رغبات المحسوبين والمنسوبين لهذه الحكومة ، حتى جرها غرورها إلى التطاول على صاحب العرش المفدى ، بل ربنا نتحدثوا بما وراء ذلك .

تعلمون جلالتيكم بأن الجيش ، برؤسائه وجنوده ، إنما كان خلال هذه المدة يطعم الأوامر المقرونة بإرادتكم بدافع الإخلاص إلى قائده الأعلى ، أما وقد تقافم الأمر ، واستمرت حالة البلاد تندهر من سيء إلى أسوأ ، والاضطرابات فيها متوالية ، وسياسة الحكومة لم تبدل ، والعدل مفقود بين رعايا جلالتيكم ، والبؤس منتشر في بلادكم ، كل ذلك لأجل إسعاد طبقة خاصة على رأسها أعضاء الحكومة الحاضرة ، فالجيش الذي تهمه مصلحة بلاده ، وتعزيز كياناتها ،

اسوة بالأمم المتحضرة ، يأبى أن يبقى صامتاً تجاه هذه الحالة السيئة ، التي لا شك في أن نتيجتها ستكون الدمار .

لهذا يتقدم الجيش ليعرض إلى أعقاب جلاتكم طالباً انتشارال البلاد من هذه الهوة السحيقة بإصدار إرادتكم المطاعة بإقالة الوزارة الحاضرة ، وتعيين وزارة من أبناء الشعب المخلصين ، برئاسة السيد حكمة سليمان ، خلال ثلاث ساعات^(١) وعلى فرض مخالفة الوزارة أمر جلاتكم بالتخلي عن الحكم خلال المدة المضروبة ، فالجيش ، الذي لا يزال المخلص الأمين لجلالتكم وبلاده ، سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب ، خدمة للمصلحة العامة التي تسهرون جلاتكم عليها .

الفريق عبد اللطيف نوري الفريق بكر صديقي العسكري

قائد الفرقة الاولى قائد الفرقة الثانية

❖ القاء القنابل على بغداد ❖

أهل القائون بحركة الانقلاب الوزارة الهاشمية مدة ثلاث ساعات لتستقيل ، فإن أبت (التخلي عن الحكم خلال المدة المضروبة ، فالجيش سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب خدمة للمصلحة العامة) كما جاء في إنذاره المرفوع إلى جلالة الملك .

وكان مقرراً بينهم أن ترمي « القوة الجوية العراقية » بعض القنابل على دوائر الحكومة ، بعد انتهاء مدة الإنذار ، تبياناً لقوة الحركة ، وكان الاجتماع ، في القصر ، لا يزال منعقداً لدرس الحالة العامة ، والبحث عن وسيلة لإنقاذ الموقف ، بحيث مرت مدة الإنذار والمجلس يوالي البحث من غير أن يتوصل إلى نتيجة حاسمة .

وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة (٣٠) حلقت في سماء العاصمة ثلاث طائرات وأخذت تحوم حول دواوين الحكومة ، وكان هدير محركاتها يملأ الأذان ، فألقت أربع قنابل متوالية ، سقطت الأولى أمام مدخل « مجلس الوزراء » فأحدثت في الأرض حفرة عميقة ، وهزت الديوان هزاً سقط أثناءه بعض زجاج النوافذ ، وسقطت الثانية أمام « دائرة البريد » بالقرب من دار « السيد الهاشمي » قتلت شخصاً وجرحت آخرين ، والثالثة في النهر ، أما الرابعة فقد وقعت أمام « دار البرلمان » وقد بلغت الضحايا سبعة من الأبرياء بين قتيل وجريح ، ولا تسألن عن الموظفين في أثناء القاء القنابل ، فإنهم اضطربوا اضطراب الأهلين وأخذوا يسابقونهم في الذهاب إلى بيوتهم ، وسرعان ما أصبحت شوارع العاصمة ودواوين الحكومة خالية لا ترى فيها غير قوات الشرطة التي تولت الضبط .

(١) الملك يخافار رئيس الوزراء وعلى ترشيح الرئيس يمين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

[الفقرة الخامسة من المادة ٢٦ من الدستور العراقي]

✽ استقالة الوزارة ✽

وقد عجل القاء القنابل حل الازمة فاستقر الرأي على أن تسرع الوزارة الهاشمية في الاستقالة ، وأن يدعى حكمة سليمان إلى تأليف الوزارة الجديدة وفقاً لطلب الجيش ، فخط الهاشمي الكتاب التالي الذي يدل دلالة واضحة على انه كان مسيطراً على اعصابه برغم حراجه الموقف :

بغداد في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

مولاي المعظم

تعلمون جلالتكم أن الوزارة الحاضرة سعت بكل قواها لتأمين النظام في البلاد ، والأخذ بجميع وسائل التقدم ، لا يصال المملكة إلى المستوى الذي يساعدها على القيام بالأعمال المنتظرة ، بالنسبة للظروف العالمية ، إلا أنه ظهر أن قلة التجربة ، وبعض الأخطاء ، قد طرحت بالمسؤولين عن الدفاع عن هذه البلاد أن يقدموا على حركة اعتقد انها تؤدي إلى نتائج غير محمودة ؛ وبعد أن بحثت مع زملائي في الموقف ، وان تراءى لي أن الرغبة متجهة نحو اجتناب تعريض البلاد إلى خطر القلاقل الداخلية ، سارعت بالتقدم إلى جلالتكم بقبول استقالاتي من أعباء الوزارة ، سائلاً المولى أن يأخذ بيد جلالتكم لتجنب الأخطار وأن يرشدكم إلى ما فيه خير البلاد .

العبد المطيع : ياسين الهاشمي

فلما تسلم الملك هذا الكتاب أمر بقبول الاستقالة فأجاب بما يلي :

عزيزي ياسين الهاشمي

تلقيت كتاب استقالتكم واني لأقدر دقة الظروف الحاضرة وآسف لقبولي إياها شاكراً لكم ولزملائكم ما بذلتموه من جهود طيبة وخدمات ثمينة لهذه البلاد .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٥ الهجرية الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٦ الميلادية .

غازي



الوزارة السامانية

✽ في طريق تأليف الوزارة ✽

على أثر تقديم السيد ياسين الهاشمي كتاب استقالة وزارته ، تلفن السيد رستم حيدر ، إلى السيد حكمة سليمان ، مخبراً إياه بأن الوزارة الهاشمية قد استقالت ، وأن صاحب الجلالة يدعوه إلى تأليف الوزارة الجديدة ، فجاء حكمة إلى « قصر الزهور » وحظي بمقابلة الملك ، فقال له الملك : « ان الوزارة استقالت ، يا حكمة ، وأنا اكلفك بتشكيل الوزارة الجديدة » فصعد حكمة بالأمر ، وجاء إلى رئيس الديوان فقال :

« ان جلالة الملك كلني بتأليف الوزارة الجديدة فأود أن يكون هذا التكليف خطياً » فابتسم الرئيس وقال له : « لم يسبق ، ولم تجر العادة ، على أن يكون هكذا تكليف بالكتابة » فامتعض حكمة وقال : « انا اريد أن يكون هذا التكليف خطياً لأن الظروف غير اعتيادية » قال هذا واستقل سيارته فجاء إلى الحاج محمد جعفر أبو التمن ، وقص عليه قصة الاستقالة والتكليف ، فأجاب جعفر أنه لا بد من أن يكون التكليف خطياً ، فأخذ حكمة التلغون ، وطلب رئيس الديوان الملكي فكرر عليه أنه يرغب في أن يكون تكليفه بتأليف الوزارة خطياً ، فأجابه الرئيس : ان الوزارة استقالت ، وأن الملك يعهد اليكم بتأليف الوزارة ، فلم يبق أمامكم مانع من الشروع في التأليف ، وقد ذهب جعفر باشا العسكري إلى الجيش ليتفاهم معه ، ويصد دخوله عن بغداد بالصفة التي هو فيها حفظاً لسمعة المملكة . فا كاد حكمة يسمع باسم جعفر ، وذهابه إلى الجيش حتى امتعض وقال : لا . لا . لا . انا لا أؤلف الوزارة ، كيف يذهب جعفر إلى الجيش وقد استقالت الوزارة التي هو فيها ؟ هذا ما يصير . فأجابه رئيس الديوان : ان جعفر يحمل رسالة خاصة من الملك إلى بكر صديقي ، فازداد حكمة غيظاً ، وألقى السماعة من يده وراح إلى أصحابه يقص عليهم هذا الخبر .

✽ هرب جعفر ومقتله ✽

كانت فكرة استقالة « الوزارة الهاشمية الثانية » قد اختمرت في أذهان أعضاء الوزارة منذ اطلعوا على منشور الجيش وتذاكروا حوله في اجتماعهم الذي عقده في مجلس الوزراء ، غب هذا الاطلاع ، ولكنهم كانوا يكتسبون أسباباً لهذه الاستقالة لحفظ للوزارة كرامتها ، وللجيش سمعته . والظاهر أن الإشاعات التي روجها أعوان الانقلاب في مصر ، وسوريا ، والعراق ، عن تفكير

« الوزارة الهاشمية » في مقاومة حركة الجيش ، عن طريق القبائل ، أو الشرطة ، أو كليهما ، لا تستند إلى برهان يصح الركون إليه ، لاسيما وان معظم الضباط في الفرقتين : الأولى والثانية كانوا يجهاون أسرار الحركة التي قام بها الفريقان : بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ، وكانت جل معلوماتهم تستند إلى أن القوات الزاحفة على العاصمة ، إنما تقوم بهذه الحركات كتأدين يراد بها الدفاع عن « بغداد » فيما إذا داهمها أجنبي ، أو حاول احتلالها معتدما ، وليس لهم أن يطلبوا ايضاحاً عما يؤمرون به في مثل هذه الاحوال .

على أن رئاسة أركان الجيش كانت قد أبرقت إلى آمر منطقة الديوانية تطلب إرسال الفوجين الموجودين في تلك المنطقة إلى بغداد فوراً ، فلما تسلم الرئيس علي غالب صورة هذه البرقية ، بوصفه أمراً للمذخر في بغداد ومسؤولاً عن إعداد الارزاق ونحوها لهذين الفوجين ، طر صورة البرقية إلى الفريقين المشار اليهما ، فأبرق الفريق عبد اللطيف نوري إلى آمر منطقة الديوانية يمنعه القيام بأية حركة ، كما ابرق إلى « مديرية الشرطة العامة » يحذرها من انصياع الشرطة إلى أوامر الوزارة القائمة ، وكانت هذه المديرية قد أبرقت إلى آمر القوة السيارة في الديوانية ، حسن فهمي ، أن يتوجه مع القوة إلى بغداد ، فأبرق « حسن فهمي » إلى الفريق بكر صدقي يقول انه يضع نفسه والقوة التي معه تحت تصرفه .

أما الوزير « العسكري » فكان يعتمد على ما له من منزلة ومحبة في نفوس الضباط ، ليحول دون توسع الحركة ، فخرج من دائرته وجاء إلى (دائرة العينه) فوجد كلا من الزعماء : الحاج رمضان ، وأمين العمري ، ونظيف الشاوي ، مع فريق الضباط يتذاكرون في موضوع الجيش ، وحركته ، فأرسل إلى سكرتير الوزارة ، احمد المناصني ، يسأله عما لديه من معلومات ، وبعد أن بسط له المناصني كل ما جمعه من أخبار ، طلب الوزير رقماً من الورق لكتابة بعض الأوامر ، قبل أن تستقبل الوزارة ، وقبل أن يجتمع بزملائه في قصر الزهور ، فلما جىء له بالورق ، خط الكتب التالية ، وسلمها إلى نائب رئيس أركان الجيش ، أمين العمري ، ليرسلها إلى أصحابها ، مع من يعتمد عليه :

١- إلى الزعيم اسماعيل نامق

اجمعوا الثلاثة (كذا) كتاب وبقي القوة السيارة وانتظروني في شهربان ، يجب ان تتحركوا

اليوم نحو شهربان ٢٩-١٠-١٩٣٦ جعفر العسكري

٢- إلى العقيد اسماعيل حتي آمر المدفعية

توجهوا مع القوة المدفعية نحو بغداد ولا تأتوا بحركة قبل مواصليتي اليكم

٢٩-١٠-١٩٣٦ جعفر العسكري

٣- إلى العقيد سعيد التكريتي
اجمعوا لواءكم وتوجهوا نحو بغداد اليوم

٢٩ ١٠-١٩٣٦ جعفر العسكري

٤- إلى الفريق عبد اللطيف نوري
لا تأتوا بمركبة إلى حين وصولي إليكم

٢٩ ١٠-١٩٣٦ جعفر العسكري

ويقال ان هذه الكتب لو وصلت إلى أصحابها، لفشلت الخطة التي أحكم وضعها الفريقان : بكر ، وعبد اللطيف ، ولكنها أرسلت مع الرئيسين : حبيب الزبيعي ، وعبد المطلب الأمين ، وبينما كان الرئيسان في طريقهما إلى ديالى ، اعترض سبيلهما بعض ضباط الاستطلاع من الجيش ، ففتشاهما وصادروا هذه الرسائل منها ، وما لبثوا أن اعتقلوهما ، وبعثوا بالرسائل المذكورة إلى الفريق بكر صدقي ، فكان وصولها إلى يده سبباً لقتل الوزير العسكري .

أما العسكري فإنه بعد أن كتب هذه الرسائل ، استقل سيارة الزعيم امين العمري مصطحباً الحاج شاكر القراغولي^(١) وذهب إلى ديوان مجلس الوزراء . ليذاكر الرئيس في الموقف الراهن ، فما كاد يدخل بناية المجلس حتى سقطت القنبلة الاولى ، ولما علم أن الهاشمي في « قصر الزهور » أسرع بالذهاب اليه ، فوجد الاجتماع منعقداً ، فاشترك في المذاكرة ، وأسفرت النتيجة عن تقديم الاستقالة . وطلب العسكري إلى صاحب الجلالة أن يأذن بكتابة رسالة شخصية ، إلى الفريق بكر صدقي ، فيحملها اليه بنفسه ، ليصرف نظره عن دخول الجيش إلى العاصمة ، ومع أن الملك لم يكن ميالاً لقيام وزير الدفاع بهذه المهمة ، لم يشأ أن يرد الطلب ، فأمر رئيس الديوان بكتابة ما يلي :

عزيزي بكر صدقي

تسلمون هذا الكتاب منه يد السيد جعفر العسكري الذي سيلافيكم بصورة
مخصوصية لأجل بحث الموقف . لقد بلغت الآن ان بعض الطائرات ألقت قنابل
فاستقرت جداً لهذا الجريد ، بعد أن سبق لي ان أخبرتكم تلفوئياً بلزوم إيقاف كل
حركة بينما اتدبر الوضع الحاضر . ان كل حركة أخرى سوف لا تخلو منه ان تؤثر اسوأ
الأثر على مستقبل البلاد ، وسعة الجيش ، ان ليس من حاجة البتة لشيء من ذلك ، وسوف

(١) اننا نروي قصة قتل جعفر العسكري كما رواها لنا الحاج شاكر القراغولي الذي صاحب القنابل في سيارته حتى

تسلحه الضباط الذين قتلوه ، وقد صحح هذا الفصل بخط يده .

تفرجون النفاصيل من جعفر . ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ القائد العام

غازي

وقد تحرك « العسكري » من « قصر الزهور » في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ، يصحبه الرئيس الحاج شاكر ، والرئيس الأول طاهر محمد ، مرافق صاحب الجلالة ، وعند وصوله إلى شارع « نوري السعيد » في طريق بعقوبا ، شاهد العقيد يوسف الغزاوي ، فسأله عن مقر الجيش الزاحف ، فأجابه العقيد أنه ترك خان بني سعد (منتصف طريق بغداد - بعقوبا) فاصطحبه في سيارته أيضاً . وكان « الفريق بكر صديقي » قد سمع بمقدم الوزير جعفر العسكري ، بعد أن اطلع على كتابه ، فأعد عدته للقضاء عليه ، وجمع صفوة الضباط ، الذين اعتمدتهم لتنفيذ فكرة القضاء ، وأسر اليهم بسر بيتي مكتوماً إلى حين ظهوره ^(١) . فإن « العسكري » لما وصل إلى نقطة (المنقر) وجد سرية الرشاشات الآتية قد أخذت موقعاً عسكرياً على عرض الطريق ، وتقدمت منه سيارة الجيش التي تحمل الرقم (١٢٩) ويقودها العريف ابراهيم وفيها الرئيس اسماعيل عباوي الموصل المعروف ب (ابن توحله) فنزل منها اسماعيل وطلب إلى الوزير أن يتزل ويركب معه لمقابلة الفريق بكر صديقي ، بعد أن جرده من مسدسه وبعض أوراقه ، ورفض أن يصطحب معه أحداً من رفاقه ، فلم يسمع العسكري غير الامتثال ، وبتى العقيد يوسف الغزاوي ، والرئيسان : شاكر ، وطاهر محمد ، في السيارة يحرسهم الجند .

ويقول رفاق العسكري أنهم شاهدوا السيارة التي أقلتهم لا تسير باتجاه الطريق العام ، وانها سلكت طريقاً آخر ، فحاولوا الاستفسار عن السبب ، ولكنهم منعوا من الكلام . أما السيارة فإنها لما وصلت إلى « نهر الوزيرية المندرس » وقفت واتزل منها جعفر واسماعيل وذهب بها السائق العريف ابراهيم ، ليخبر بكراً بمقدم العسكري ، ثم رجعت بعد بضع دقائق تحمل كلا من الملازم الأول جمال جميل ، والمقدم جميل فتاح ، والملازم الأول الطيار محمد جواد حسين ، والرئيس الأول لازار برودوس ، والأخير رومي الأصل تطوع في الجيش الحجازي العربي عام ١٩١٨ م ، فكان موضع رعاية العسكري ، قدمه ورقاه ، حتى أوصله إلى رتبة « رئيس أول » في الجيش العراقي ، وقد تزل هؤلاء الأربعة من السيارة ، بعد أن ملأوا مسدساتهم ، فتقدموا من الوزير ، وأطلق كل منهم عياراً نارياً عليه ، فسقط العسكري يتخبط بدمه ويلفظ النفس الأخير ؛ ويقال ان « الرئيس

(١) تلقى بكر عدة برقيات من بغداد تشير إلى حركة العسكري ، فجمع صفوة ضباطه وقال : « ان جعفر باشا قادم علينا فن تصدى لقله » فلم يجبه أحد ، فكرر السؤال ، فلم يجبه أحد ، فالتفت إلى « جمال جميل » وقال : (انت) فأجاب هذا (تأمر سيدي) ثم التفت إلى « لازار » وقال له : (وأنت) فأجابه (امرك سيدي) ثم قال لجميل فتاح وأنت ، وهكذا قال لجواد حسين .

لازار « رفس القتل بقدمه بعد أن ضربه بمسدسه ^(١)

وركب القادة سيارتهم ، وذهبوا إلى بكر صديقي ، ليخبروه بما تم ، فطلب اليهم إحضار الحاج شاكر ، ورفيقه ، فلما حضروا صافحهم فرادي ، وأخذ أربعين ديناراً من « المقدم راسم سردست » فسلمها إلى العقيد يوسف الغراوي ، ليؤمن الأرزاق إلى القطعات الراحفة على بغداد ، وأمر الحاج شاكر أن يساعده في ذلك ، فقال له الحاج : « أنا جئت بوزير فهل أرجع بحقيته » ، فأجاب بكر : اذهب مع العقيد يوسف ، ثم ارجع الى وراء سدة ناظم باشا ، وأخبرني عن حالة بغداد ، وموقف الوزارة ، فلم يسمع الحاج إلا الامتثال ، فاستقل السيارة وقفل راجعاً ، ولما وصلت السيارة « مخفر شرطة المغسيل » استوقفها شرطي من المخفر ، وقال ان جلالة الملك يريد أن يكلم بكرأ من هنا بالتلفون . وبينما هم بالموضوع ، اقبلت سيارة الجيش التي تحمل الرقم ١٢٩ وفيها قتلة جعفر ، فأخبروا بما يريد الملك فلم تمض دقائق حتى حضر بكر وكلم صاحب الجلالة ، ثم جمع القادة وصار علي عليهم أمر الدخول إلى بغداد .

وجاءت من بغداد ، في تلك الآونة ، سيارة تقل الرئيس ، سعدي مصطفى ، ونائب الاحكام ، انطوان لوقا ، فتهاصبا مع الفريق بكر ، ولما تهيأ انطوان للعودة ، ركب معه الحاج شاكر ، وطاهر محمد ، وما كادت السيارة تصل السدة المذكورة حتى التفت نائب الاحكام اليهما وقال : « ان جعفر باشا قتل » .

ولما تألفت « الوزارة المدفعية الرابعة » في ١٧ آب ١٩٣٧ ، استحصل السيد المدفعي امراً ملكياً بنقل جثمان العسكري إلى المقبرة الملكية في بغداد ، فنقل اليها يوم ٤ تشرين الاول ١٩٣٧ م باحتفال مهيب ، ودل التقرير الطبي المعطى في هذا اليوم ، على أن القتل . مصاب بخمس طلقات ؛ وقد حاولت هذه الوزارة أن تحاكم القتلة ، فحال « قانون العفو العام » الذي استصدرته « الوزارة السلطانية » بتاريخ ١ مايس سنة ١٩٣٧ م ، دون ذلك ، وفيما يلي نص الكتاب المختص بهذا الموضوع .

وزارة الداخلية س ٦٥٤ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٣٧

تبين لنا من تقرير المحقق العدلي للرصافة بأن التحقيقات الجارية أسفرت عن اكتشاف جريمة قتل المرحوم الفريق السيد جعفر العسكري ، وان القاتلين هم كل من المقدم جميل فتاح والرؤساء

(١) جلست إلى الفريق عبد الحليف نوري ، في مقهى الترينوف بدمشق ، في يوم ٤ تموز سنة ١٩٣٩ ، لأستمع إلى معلوماته عن الانقلاب ، فقال معاليه ان قتل العسكري لم يكن على بال احد ، وانه لا يزال مكبوداً من اثر هذه الفاجعة ، وانه يشعر بالانفجار في شرايين قلبه كلما يتذكر هذه الفاجعة ، ولهذا فانه لا يريد البحث في هذا الموضوع لأن صحته لا تساعد على ذلك . اما لازار فانه لا يزال ينكر تهمة اشتراكه في مقتل العسكري وكذلك الملازم الأول الطيار جواد حنين .

لازار اندروس وجواد حسين واسماعيل عباوي الشهير بـ « اسماعيل توحله » والملازم جمال جميل ، وقد قتلوه رمياً بالرصاص في يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ بأمر من رئيس اركان الجيش حينذاك السيد بكر صديقي ، أثنا. تقدم الجيش على بغداد بالقرب من نقطة بئر النصف وذلك كما اعترف به المتهمون أنفسهم ، وحسب شهادتي العرفاء. فحل بن جزارع وسائق سيارة الجيش ابراهيم خليل اللذين كلنا حاضرين عند وقوع جريمة القتل والدفن ايضاً ، وكما ظهر من شهادات الضباط الذين كانوا برفقة المرحوم عند ذهابه إلى الجيش ، ومنهم الرئيس السيد طاهر محمد ، مرافق صاحب الجلالة ، والرئيس السيد شاكر القراغولي ، والسيد يوسف الغزاوي ، وقد تقرر إجراء الكشف على محل الحادثة في ٢٥ / ١١ / ١٩٣٧ لمعرفة ما إذا كانت الجريمة قد وقعت ضمن لواء بغداد أو لواء ديالى لتوديع القضية إلى مرجعها القانوني . وقد أفاد المتهمون بأن القضية الموضوعية البحث هي من تصرفات الانقلاب الذي صدر قانون العفو العام عما حدث فيه من الجرائم ومرتكبيها ، وان هذه الجهة لم تتحقق في جريان التحقيق حتى الآن . نعرض ذلك للتفضل بالاطلاع .

و. متصرف لواء بغداد

✽ الجيش يستمر في الزحف ✽

تركنا الجيش الزاحف على « بغداد » في « بعقوبا » لنقص حديث مقتل جعفر باشا ، فعلينا الآن ان نرافقه في زحفه إلى بغداد .

لم يكتف « العسكري » بالرسائل المار ذكرها ، ليصد الجيش عن مهاجمة بغداد فأمر بإرسال البرقية التالية إلى معسكرات الجيش في الروز ، وقره غان ، من مدفعية ، وخيالة :
« أمر وزير الدفاع بأن تتحرك قطعات الفرقة الاولى ، والثانية ، والخيالة ، والمدفعية ، إلى بغداد مخبرنا أمروا الفرق والخيالة والمدفعية عن زمن حركتهم ماشياً وعن الزمن والمحلة التي يريدون إحضار ساحات العفش وغيرها » اهـ

ولما كانت القوات المرباطة في قره غان وبلدروز قد شرعت في الزحف رد الفريق عبداللطيف نوري على برقية الوزارة بما يلي :

من قائد الفرقة الاولى الى وزير الدفاع - بغداد
« الموقف يتطلب تنحي الوزارة الحاضرة حالا . تنتظر وحدات الجيش خبر تنحيها وانباها فوراً » .

وأجاب الفريق بكر صديقي على البرقية المشار اليها بالبرقية التالية :
من قائد الفرقة الثانية بكر صديقي الى وزارة الدفاع - بغداد
« انني متقدم نحو بغداد مع الفرقة الثانية لإسقاط الوزارة » .

ولما كان الفريق عبداللطيف أخذ على عاتقه محافظة مؤخرة الجيش فقد طير البرقيتين التاليتين :

١- من قائد الفرقة الأولى إلى مدير الشرطة العام - بغداد

نوصيكم بوجوب اجتناب كل حركة ضد قطعات الجيش القائمة بواجب وطني انبثونا . اهـ

٢- من مقر القيادة إلى الزعيم امين العمري - بغداد

انبثونا ما تم من سقوط الوزارة . إذا تم تنجيتها ، حافظوا على الضبط في العاصمة ، إلى أن تدخلها

قوات الجيش . اهـ « عبد اللطيف نوري »

وبينا كانت أسلاك البرق تنقل هذه الرسائل ، كانت القوات ترحف على بغداد بسرعة فائقة ،

فقد غادرت « بعقوبا » في الساعة السابعة والنصف من صباح الخميس ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ،

وصارت على أبواب بغداد في الساعة الرابعة ، بعد الظهر ، فاحتلت « سدة ناظم باشا » المحيطة بالعاصمة

وأقامت المتاريس ، ونصبت المدافع ، وجعلت فوهاتنا موجهة على المدينة ^(١) فذعر الناس وخافوا ،

وارتبكت الجاليات والشركات الأجنبية ، وسادت ببغداد الرهبة ، واستولى القلق على السكان ،

وحاول الأهليون أن يجمعوا المؤن الأيام السود ، فلم يجدوا مخازن مفتوحة ليتداركوا منها حاجاتهم .

وكانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد استقالت - كما قدمنا - وصدرت الإرادة الملكية إلى

السيد حكمة سليمان بأن يؤلف الوزارة الجديدة ، فلما أصر على أن يكون هذا التكليف خطياً ،

وقع صاحب الجلالة الخطاب التالي نصه :

عدد ٥١٠ - وزير الأفضم حكمة سليمان

بناء على استقالة فخامة ياسين الهاشمي ، من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على

درايتكم وإخلاصكم ، فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملائكم ،

وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان لسنة الف وثلاثمائة وخمس

وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة الف وتسعمائة وست

وثلاثين ميلادية .

غازي

وعلى أثر ذلك ، رد « مدير الشرطة العام » على برقية « الفريق عبد اللطيف نوري » بما يلي :

من مدير الشرطة العام إلى قائد الفرقة الأولى في الروز

قوات الشرطة قائمة بواجباتها الاعتيادية على محافظة الأمن وسلامة الأهليين ، وهي لا تعارض

قوات الجيش المخلص لجلالة الملك . الوزارة قدمت استقالتها وقبلت . اهـ

(١) بعد أن اجتازت قطعات بكر صدقي بمقوبة ، أمر بقطع خطوط البرق والتلفون عن بمقوبة ، وأمر بتأسيس تلفون سيار يخبر بواسطته ببغداد .

وأجاب « الزعيم محمد امين العمري » على برقية « الفريق عبد اللطيف نوري » أيضاً بما يلي :
من الزعيم امين العمري إلى مقر القيادة : الفريقان بكر صدقي وعبد اللطيف نوري
سقطت الوزارة . نحن محافظون على الضبط والأمن . اتصلوا تلفونياً بجلالة الملك ، وإذا لزم
تصلون بنا ايضاً . اهـ

✽ كيف تكوّنت الوزارة ✽

كان في نية السيد حكمة سليمان ، بعد أن كاف بتأليف الوزارة الجديدة على صورة رسمية ، ان
يشرك السيد نوري السعيد في وزارته ، ليأمن جانب الانكليز ، فصرفه السيد كامل الجادرجي
عن هذه النية ، ورشح بدله السيد صالح جبر ، متصرف لوا . كربلا ، كما أن الحاج محمد جعفر ابو التمن
رشح السيد احمد زكي الحياط ، متصرف لوا . الحلة ، إلى منصب وزاري في « الوزارة الجديدة »
فحال السيد الجادرجي دون ذلك ايضاً .

وكلف السيد حكمة سليمان ، السيد نصرت الفارسي ، بالدخول في وزارته المنتظرة ، فاعتذر
عن ذلك ، فوقع التكليف على السيد ناجي الأصيل . اما السادة : محمد جعفر ابو التمن ، وكامل
الجادرجي ، ويوسف ابراهيم ، فإنهم كانوا شركاء . حكمة في تفكيره واتجاهه منذ البداية ،
ولهذا كانت مزاملتهم له مقررة .

أما منصب وزارة الدفاع فقد ترك أمر إملائه إلى الفريق بكر صدقي ، فاختار هذا له زميله
الفريق عبد اللطيف نوري ، وبذلك تم عدد أعضاء الوزارة الجديدة .

قال لي معالي السيد صالح انه تلقى إشارة تلفونية من بغداد بعد ظهر الخميس ٢٩ تشرين الاول
١٩٣٦ تنبي . عن رغبة السيد حكمة سليمان بالتحدث اليه ، فظن ان للسيد حكمة التماساً يريد
تنفيذه ، ولم يك قد علم بشي . مما جرى في العاصمة ، وإذا به يكلفه بالدخول في الوزارة التي هو
سائر إلى تأليفها . فاعتذر عن ذلك ، فلم يقبل له عذراً ، فأصر على الاعتذار ، فلم يكن من حكمة
إلا أن التقى الجماعة من يده وكلفه بالتوجه الى بغداد فوراً .

وبينا كان السيد حكمة في « بناية وزارة الداخلية » يتحدث الى بقية الزملاء ، الذين
سيشتركون معه في تحمل أعباء المسؤولية ، دخل عليه اربعة من الضباط يحملون بنادقهم على اكتافهم
وبعد أن أدوا له التحية العسكرية ، أخبروه بأن قطعات الجيش على أبواب العاصمة ، فصدر الأمر
بوجوب دخولها الى المدينة ، رغم المحاولات التي بذلت لتحويل دون ذلك .

وفي الساعة الخامسة والنصف بدأت القطعات تجتاز الشارع العام ، تتقدمها القوات الآلية ،
والفريق بكر صدقي العسكري ، فارتاح الناس لانفراج الأزمة ، بعد أن كان الخوف يفعل فعله
في النفوس ، ونثرت فتيات المدارس الإسرائيلية مقداراً من الأزهار والرياحين على رؤوس القادة ،

وعندها أبرق الفريق بكر صدقي البرقية التالية إلى :

قائد الفرقة الاولى في الروز

سقطت الوزارة الهاشمية ، وتألقت الوزارة الجديدة برئاسة معالي حكمة سليمان ، وعبد اللطيف نوري فيها وزيراً للدفاع . تجري مراسم الاستيزار في الساعة ١٨ ، نخبركم بأسماء الوزراء . بعدئذ . وابرق الزعيم ، محمد أمين العمري ، البرقية التالية إلى الروز ايضاً :

« دخلت قطعات الفرقة الثانية ببغداد بهتاف ، قريباً جداً تجري حفلة الاستيزار » اه
وفي تمام الساعة السادسة تم الاتفاق على ان تكون الوزارة الجديدة بالشكل التالي في وقت كان وزيران خارج العاصمة : وزير العدلية في طريقه من كربلا إلى بغداد ، ووزير الدفاع يحافظ على مؤخرة الجيش في بلدروز .

١- حكمة سليمان : رئيساً لمجلس الوزراء .	٤- الدكتور ناجي الاصيل : وزيراً للخارجية
وزيراً للداخلية	٥- كامل الجادرجي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٢- جعفر ابو الثمن : وزيراً للعالية	٦- عبد اللطيف نوري : وزيراً للدفاع
٣- صالح جبر : وزيراً للعدلية	٧- يوسف ابراهيم : وزيراً للمعارف

وقد دخل في هذه الوزارة اربعة وزراء . جدد ، وهم : ناجي الاصيل ، وكامل الجادرجي ، وعبد اللطيف نوري ، ويوسف ابراهيم ، وتولى بكر صدقي منصب رئاسة اركان الجيش العراقي ، بعد إحالة العميد طه الهاشمي على التقاعد^(١) ودعي السيد ناجي شوكت ، وزير العراق المفوض في انقره ، إلى بغداد ، في ٢٤ / ١١ / ١٩٣٦ للاستراك في الوزارة الجديدة كوزير للداخلية ، فاعتذر عن ذلك .

وكانت اول كلمة فاه بها رئيس الوزراء . في حفلة الاستيزار هذه :

« اني أشكر صاحب الجلالة الملك وليس لي شي . أقوله في مثل هذا الموقف سوى اني اطلب إلى الشعب العراقي الكريم الذي أولانا ثقته أن يرجع إلى حالته الطبيعية من السكينة والهدوء . كما اطلب إلى الموظفين أن يؤدوا وظائفهم كما ينبغي واسأل الله تعالى أن يوفقني لتحقيق الغاية التي أتيت من أجلها . » اه^(٢)

❖ أول بيان رسمي للحكومة الجديدة ❖

ما كادت الوزارة تنتهي من مراسم حفلة الاستيزار حتى أبرقت إلى متصرفي الألوية تقول :

« ببنية الله ، وجهود الشعب الكريم ، وعلى رئاسة الجيش الباسل ، حصلت على عطف جلالة

(١) كان طه الهاشمي قد وصل إلى انقره في يوم حدوث الانقلاب فتلقى امر إحالته على التقاعد فيها .

(٢) جريدة « البلاد » العدد (٧١١) بتاريخ ١-١١-١٩٣٦ .

الملك المعظم بتأليف الوزارة ، بعد أن استقالت وزارة الهاشمي ، فأملني وطيد بجميع أبناء الشعب الكريم ، على اختلاف طبقاتهم ، أن يتعاضدوا ، ويتكاتفوا ، على كل ما يستوجب طمأنينة المجموع ، وسلامته ، وأن يعمدوا الى الراحة ، بعد الذي تجشوه من المتاعب في سبيل مظاهر الأفراح ، ورغبتني الاكيدة في أن يركن كل فرد الى مصالحه وأعماله وزراعتة . والله أسأل أن يسدد خطواتنا ويوفقنا الى ما فيه خدمة المجموع ورفاهه واطمئنانه .

بغداد ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ حكمة سليمان : رئيس الوزراء .

وقد نشرت هذه البرقية بشكل « بيان رسمي » في الصحف اليومية ، وهي أول تصريح رسمي بأن « الوزارة السليمانية » توسدت الحكم عن طريق الجيش ، خلافاً لصراحة الفقرة الخامسة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي العراقي التي تنص على أن :

« الملك يختار رئيس الوزراء وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء . ويقبل استقالتهم من مناصبهم »

✽ السفير البريطاني والوزارة الجديدة ✽

في اليوم الثاني من تكوين « الوزارة الجديدة » زار السفير البريطاني في العراق رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، حكمة سليمان ، في مقر وزارة الداخلية ، وبعد تبادل عبارات المجاملة سأله عن خطة الوزارة الجديدة ، فرد الوزير الرئيس « ان الوزارة تحترم جميع المعاهدات المبرمة وتحافظ على صلات الولا . القائمة » فسر السفير لهذا الجواب وخرج من المقر شاكراً .

✽ فكرة الفنك بالزعماء ✽

كان مثل مؤلف هذا الكتاب ، مثل جمعية الهلال الأحمر ، تجوب مناطق المتحاربين ، على اختلاف نزعاتهم ، لتؤدي واجبها الانساني دون أن تلاقى معارضة من أحد . فكنا نتصل برؤساء الوزراء ، والوزراء . لنأتي باليقين من الأخبار وكنا نسعى كثيراً للظفر بالوثائق والمستندات . وقد شاع في بغداد أن « الوزارة السليمانية » رأت أن تفتح قائمة أعمالها بقتل السادة : نوري السعيد ، ورشيد عالي ، وياسين الهاشمي ، وتضي الحساب مع خصومها على هذا الأساس ، فذهبنا نتطلب وسيلة الاتصال بالسيد حكمة سليمان ، للوقوف على جلية الأمر ، فالتبسنا السيد جعفر حمدي ، وزير المعارف في « الوزارة السليمانية المعدلة » ان يشفع لدى السيد حكمة لنا بجلسة معه ، تعيننا على اكتشاف الحقيقة ، فلم يبخل الوزير بالشفاعة المطاوعة ، ولا الرئيس بالجلسة المنشودة ، لتحقيق غرضنا العلمي .

وكانت الساعة الرابعة بعد ظهر السبت الموافق ١٦ نيسان ١٩٣٨ م موعد الاجتماع في دار السيد حكمة بالصليبخ ، فجلست الى صاحب الدار أتكلم بكل حرية ، وهو يرد علي بكل لطف



الوزارة الاستعمارية



وزير الداخلية * صالح جبر



حكمت بك سليمان

رئيس الوزراء ووزير المالية



وزير المالية * محمد جعفر أبو النين



وزير المعارف * يوسف عز الدين ابراهيم



وزير الاقتصاد والواصلات * كامل الجانوري



وزير الدفاع * الشريف عبد العليق نوري



وزير الخارجية * الدكتور فاضل الاسهل

الوزارة السليمانية الجديدة



وزير الدفاع * عبد الطيف نوري



وزير الدفاع * عبد الطيف نوري



وزير المالية * محمد علي محمود



وزير المالية * محمد علي محمود



وزير الداخلية * مصطفى العمري



وزير الداخلية * مصطفى العمري



وزير الاقتصاد والمواصلات * عباس مهدي



وزير الاقتصاد والمواصلات * عباس مهدي

وصراحة ولما وصل بنا الحديث إلى فكرة القتل بالوزراء ، وتصفية الحساب مع خصوم الوزارة ، قال :

« جاءني بكر صديقي إلى «ديوان وزارة الداخلية» في مساء يوم الانقلاب ، وطلب إلي أن يتعشى عندي هو وبعض الضباط والجنود في المساء المذكور ، فرحبت بالطلب ، وانتقلنا إلى الدار ، وبعد أن اكلمنا هنيئاً ، قال لي بكر : « إن كلا من هؤلاء الضباط سيتولى قتل أحد الوزراء ، فإذا تقول ؟ » فقلت له : « اني مستعد لاستحصال إرادة ملكية يجعلك رئيساً للوزارة فتفعل ما تريد » فاستغرب بكر هذا الجواب مني وقال : « ان القوم سيقتلونا إذا لم نقتلهم الآن » فاضطرت أن الاطفه لصرفه عن تنفيذ فكرته هذه ، وقد جعلت مبيتة وصحبه في داري ، في تلك الليلة ، للاحيولة دون تنفيذ هذه الفكرة الجهنمية . »

قلت لصاحب الغضامة : إن الذي عندي من المعلومات هو أن الوزارة قررت أن تقتل كلا من رشيد ، وياسين ، ونوري ، وانكم في الحقيقة قلتم لبكر صديقي أن لا لزوم لهذا القتل ، بعد أن استقالت الوزارة ، وصفت الأمور ، وأن بكراً أصر على تنفيذ خطته ، فاستجدهم بالرئيس علي غالب ، فوجدتم علياً يشارك بكراً في فكرته ، فاضطرتهم إلى الاستعانة بقرينتهم لمنع الأذى ، وأن نوري السعيد لما سمع بهذا القرار ، اتصل بالسفير البريطاني ، وأعلمه بما تقرر ، وأن السفير استدعى « الميجر آدمونس » مستشار وزارة الداخلية ، وطلب اليه أن يذهب إلى رئيس الحكومة الجديدة ويعلمه بأنه إذا وقع أي اعتداء على أي شخص في العراق ، فإن السفير يغادر وجماعته بنفسه في الحال . وأن المستشار لما بلغكم قرار السفير ، وافقم على حقن دماء الوزراء الثلاثة ، بشرط أن يغادروا العراق . اهـ

فأجابني السيد حكمت قائلاً : القضية كما ذكرتها لك ، وقد جاءني الميجر آدمونس وسألني عن لسان السفير إذا كان في النية قتل أحد الوزراء ، في الوزارة المستقلة ، فأخبرته بما جاءني به بكر صديقي ، وما أجبت به ، وكيف اتني استطعت أن أحمله عن صرف النظر عن رأيه ، فشكرني على جوابي وانصرف . اهـ

ثم كتبت إلى سعادة الميجر آدمونس ، مستشار وزارة الداخلية ، بتاريخ ١٣/٦/١٩٣٩ أسأله التفضل على التاريخ بيان صيغة الرسالة التي حملها من « السفير البريطاني » إلى « رئيس الحكومة » فكتب الي في اليوم التالي معتذراً عن اجابة طلبي ، بوصفه أحد موظفي الحكومة ، ولكنه وافق على أن يطلع على الروايات المختلفة ، في هذا الموضوع ، ليقول كلمته في الصحيح منها . ومع اني أرسلت للمستشار هذه الروايات ، فأنا لم أحظ بالغاية التي رجوتها من هذه المراسلة ، غير أن في استطاعتي أن أقول كلمة صريحة في هذا الموضوع هي أن ذهاب « الميجر آدمونس » إلى

«رئيس الوزراء» شجع الأخير على مواصلة مساعيه لإنقاذ حياة الهاشمي وصحبه ، ولا سيما وأن حكمت كان يرغب رغبة صادقة في حقن دماء الوزراء الثلاثة .

وهناك روايتان رواهما لي وزيران مسؤولان : أحدهما السيد صالح جبر ، وزير العدلية في «الوزارة السليمانية» وثانيهما السيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية في الوزارة المستقيلة :

قال لي معالي السيد صالح جبر في يوم ٢٥ مايس عام ١٩٣٩ في ديوانه الرسمي :
« لما وصلت إلى بغداد من كربلا ، عصر الخميس ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ، وفهمت كل ما جرى ، زرت المرحوم «ياسين الهاشمي» في داره ، وعرضت عليه فكرة اشتراكي في الوزارة الجديدة ، فأشار علي بضرورة قبول التكليف . فلما أخبرته بما عندي من أضرار قد تحول دون ذلك ، أجبني لا بد من اشتراكك معهم ، وستساعدنا مساعدة نذكرها لك ، فإنك ستخفف من غلوائهم ، وتحول دون قتلهم بنا ، فإن القوم مصممون على التعرض لحياتنا . اهـ

وقال لي فخامة السيد الكيلاني عصر الأحد ١٧ نيسان ١٩٣٨ م :
« جاءني المرافق الأول للملك غازي ، العقيد السيد أحمد ، في يوم الجمعة الموافق ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٦ م وقال لي ان جلالة الملك يرغب في أن اغادر العراق حالا ، فلم أتأخر عن فهم الغاية من هذا التكليف ، ولا سيما بعد أن علمت أن كلا من المرحوم ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، قد بلغا عين الرسالة التي حملها إلي العقيد السيد أحمد » اهـ

وقد اكد لي السيد حكمة سليمان بأنه هو الذي أشار على الملك غازي ان يشير على السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي ، ونوري السعيد ، بمغادرة العراق ، رعاية للمصلحة العامة ، وخشية ان يصيهم مكروه ما على أيدي الضباط المتحمسين .

وعلى كل فقد غادر بغداد في الساعة الخامسة من مساء يوم الجمعة ٣٠ - ١٠ - ١٩٣٦ كل من السيدين : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، قصصهما سيارات الشرطة المسلحة ، حتى أوصلتها إلى الحدود السورية ، حسب طلب السيد الكيلاني ، وقد أرسل السيد حكمة سليمان ابن أخيه « جزمي مراد » لمرافقتها وتطمينها على حياتها .

أما السيد نوري السعيد ، فقد غادر العاصمة إلى القاهرة ، في صباح السبت ، هو وعائلته ونجله السيد صباح ، تحملم طائرة حربية من السلاح البريطاني ، بعد أن قضوا ليلتين في «المفوضية المصرية» وكان السفير البريطاني قد استأذن حكمة بك للسماح بنقل السعيد وعائلته على طائرة بريطانية ؛ وصدر على أثر ذلك هذا البيان :

« لما كان الواجب يقضي على الحكومة أن تعمل كل ما من شأنه استتباب الأمن وتأمين راحة أبناء البلاد وسكانها ولاجل أن يسود الاستقرار والسكون فقد فارق العراق كل من

ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني وتوصي الحكومة بأن يكون رائد الجميع المصلحة العامة وفي سبيلها تقني مصلحة الأشخاص .
٣١ - ١٠ - ١٩٣٦

❖ إبعاد الأقارب والمحسوبين ❖

علمت « الوزارة الجديدة » أن في بغداد عدداً كبيراً من الموظفين والأهلين لا يزال يعطف على « الوزارة الهاشمية » ويؤيد سياستها ، رغم زوال حكمها ، فرأت أن ترحل كل شخص خطر يمت الى الوزراء المبعدين بنسب أو سبب ، كما أوغزت إلى لقيف من الموظفين الذين لم تكن لتطمئن الى سلوكهم السياسي بوجوب استحصال إجازات لمغادرة العراق ، فكان بمن غادره على هذا الأساس تحسين العسكري ، شقيق الوزير القليل ، جعفر العسكري ، واحد المناصني ، موضع أسرار نوري السعيد ، وعلي ممتاز ، نسيب السيد الهاشمي .

وقد ترتبت على تسفير هؤلاء الموظفين نتائج مالية ، فإنهم ما كادوا يعودون الى العراق ، بعد زوال حكم بكر صدقي^(١) حتى أقاموا الدعاوى على الحكومة في « مجلس الانضباط العام » فاستحصل السيد علي ممتاز حكماً في ٨ كانون الثاني ١٩٣٨ يقضي اعتبار إجازته التي أرغم على استعمالها ، غير مشروعة ، واستحصل السيد احمد المناصني حكماً في ١٩ مارت من السنة عينها مآله أن الناء . وظيفته ، بعد سفره من العراق ، لم يكن مشروعاً ، وألتمت الخزانة العراقية بتأدية رواتبه المترتبة . وأخبرني السيد جميل عبد الوهاب ، حاكم صلح بغداد ، بأنه منح ما يستحقه من الإجازات الاعتيادية ، والمرضية ، قبل أن يتحقق مرضه بتقرير طبي ، وهلم جرا .

وذكر لي السيد جعفر حمدي ، وزير المعارف في « الوزارة السليمانية المعدلة » ، أنه ذهب الى معالي وزير المالية ، الحاج محمد جعفر ابو التمن ، يلتمسه عدم مضايقة صادق البصام ، وزير المعارف في الوزارة الهاشمية المستقلة ، وأنه لا بد من الاستفادة من مواهبه ونشاطه ؛ فرد عليه الحاج محمد جعفر قائلاً :

« انت لا تعرف صادقاً ، يا سيد ، فإن هذا الرجل كان يعاكسني في كل صغيرة وكبيرة ، يوم كان مديراً في المدرسة الجعفرية ، وأنا لا يمكن أن أؤذي عنه الآن » .

فرد عليه السيد جعفر قائلاً : إن الوزارة لا تدار بالمواطن يامعالي الحاج وان القضايا الشخصية لا يجوز أن تؤثر في القضايا العامة ، وان سياسة الدولة يجب أن تكون فوق الأشخاص . فلم يجد منه اذناً صاغية .

❖ هل كانت الوزارة الهاشمية عالمة بالفدر ؟ ❖

كان السيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية في « الوزارة الهاشمية الثانية » يقول :

(١) عاد السيد علي ممتاز الدفري الى العراق قبل زوال حكم الارهاب

« لا يوجد شخصان يتباحثان في السياسة العراقية إلا وكنت ثالثهم »
ويدل هذا القول على شدة انتباه السيد الكيلاني ، ويقظته في مجابهة الطواري . لهذا كان عجب الناس شديداً حين علموا أن «الكيلاني» لم يكن عالماً بما حاكه الخصوم لإقالة هذه الوزارة . وقد تحدث فضاوته إلي في يوم ٢ كانون الأول ١٩٣٧ في الموضوع ، فقال :

« كنت ساعدت بكر صديقي مساعدات جمة ، منذ أبرز كفائه المشهودة في حركات تأديب التيارات عام ١٩٣٣ م ، وهو كان يخلص لي إخلاصاً مطلقاً ، ويتظاهر بالتفاني في محبته لي ، حتى أنه كثيراً ما كان يفتح باب سيارتي لأتزل منها ، أو يميك معطني لألبسه . وكنت لا أرد له رجاء ، ولا يرد لي أمراً ، فلم يكن هنالك - والحالة هذه - ما يستلزم إساءة الظن فيه . على اني أحرص على أن لا تسرب أخبار الجيش إلى الخارج ، ولهذا منعت دوائر الاستخبارات المختصة من مراقبة سلوك الضباط ، والقادة ، بصورة مطلقة ، ولاسيما وأن للجيش دائرة استخبارات مستقلة ، واسعة ، والجيش بقادته ، ورجاله ، وأفراده ، يخلص تمام الإخلاص للوزارة القائمة » اهـ

وفي الحقيقة كانت «الوزارة الهاشمية» بقطة فطنة ، وكانت واثقة من عطف الملك عليها ، وموازرة الشعب لها ، واعتماد البرلمان عليها ، إلا أن رئيس الوزراء ، شعر ، في أواخر أيلول ١٩٣٦ ، بانتقاد يوجه إلى بعض زملائه ، فكان يتحين الفرص لاستبدال هؤلاء الوزراء . مع بعض الإداريين عند سنوح الفرصة ، وقد سمع باعتزام رئيس مجلس النواب ، محمد زكي ، ترك رياسة المجلس إذالم يجر هذا التبديل ، فأسرع اليه وتفاهم معه ، وقرّر القرار على أن يتم ذلك بعد افتتاح المجلس في أول تشرين الثاني ١٩٣٦^(١)

(١) لغطت الصحف ، وكثرت الاشاعات ، عن حدوث تصدع في صفوف اعضاء «الوزارة الهاشمية الثانية» في اواخر ايامها ، فذهبنا نستقي الأخبار من مظانها ، فتوصلنا إلى هذه النتيجة :
كان قد حصل خلاف شخصي بين رئيس مجلس النواب ، محمد زكي ، ووزير المعارف ، صادق البصام ، فأخذ الرئيس بسند إلى الوزير بعض التهم ، وبشيع عنه انه سيضطر إلى التنخلي عن منصبه الوزاري . وكانت المعارضة تكيل للوزارة اقداح النقد اللاذع ، فرأى رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، ان يحس النبض ، فندب وزير خارجيته نوري السعيد ، ليسأل رئيس المعارضة ، حكمت سليمان ، عن تعاونه مع «الوزارة القائمة» بتقلده احد المناصب الوزارية ، فلم يجد من حكمت غير الصدود ، ثم عرض الهاشمي على جميل المدفعي ان يدخل واعوانه في وزارته فرحب المدفعي بفكرة التعاون على ما فيه مصلحة الوطن ، واتصل الهاشمي بعد هذا بوزير داخلية ، رشيد عالي الكيلاني ، ليسأله رأيه فيما توصل اليه ، فأجاب الوزير انه يرحب ترحيباً قليلاً بانضمام المدفعي ومن يشاء إلى الوزارة وانه مستعد حتى إلى ترك منصب وزارة الداخلية مادامت هناك مصلحة تقضي بتضامن رجالات البلد لانقاذ الموقف ، ولاسيما وان الكيلاني كان يشعر بتعب متزايد من جراء إشغاله منصب وزارة المدلية بالوكالة ، هلاوة على إشغاله منصب وزارة الداخلية بالامالة ، وقد سر الهاشمي لهذه النتائج ، ولكنه ما كاد يفاتح الملك غازي بفكرة إجراء التبديلات الوزارية حتى افهم بضرورة الاحتفاظ بالسيد الكيلاني كوزير الداخلية ، وبينما كان الهاشمي يفكر في حلول اخرى ، بعد ان افهم رشيداً بأنه سوف لا يتخلى عنه ، حدثت حادثة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ .

✽ مظاهرات في بغداد ✽

ورُفع لفيف من شباب بغداد في يوم أول تشرين الثاني ١٩٣٦ المنشور التالي :

« إن الانقلاب الكبير ، الذي جرى باتحاد جيشنا الباسل وجماهير الشعب على اختلاف طبقاتها المتوثبة ، التي ارهقها ظلم أفراد قلائل آثروا مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة ، قد أثر تأثيراً حسناً جداً في النفوس ، ولأنجل الاستمرار على إظهار الشعور بتأييد هذا الانقلاب ، وإبداء الإعجاب بالجيش ، ولأنجل الاشتراك فعلياً في إظهار الاستياء من الأعمال الفظيعة التي جرت سابقاً ، ولزيادة التماسك بين الشعب ، والتعبير الصارخ عن الابتهاج بزوال الطغيان الفردي ، وعودة الحرية ، ندعو الأهليين إلى القيام بمظاهرة كبرى لتحقيق مطالب الشعب الآتية :

- ١- إزالة آثار الظلم الماضي .
 - ٢- تقوية الجيش تقوية عامة .
 - ٣- العفو العام عن المسجونين السياسيين .
 - ٤- فتح النقابات والصحف التي أغلقها الحكومات السابقة .
 - ٥- تخفيف ويلات الفقر وإيجاد الأعمال للعاطلين وتشجيع الصناعات المحلية .
 - ٦- توحيد الحركات الشعبية في الأقطار العربية لتأمين تقدم هذه البلاد .
 - ٧= التساوي في الحقوق بين العراقيين والتمسك بوحدةهم ونشر الثقافة والوقاية الصحية في جميع العراق . اهـ
- وفي الساعة الواحدة بعد ظهر الاثنين الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ سارت الجماهير نحو « جامع الحيدر خانة » فخطب كل من محمد صالح القزاز ، والاستاذ محمد مهدي الجواهري وغيرهما خطباً في تمجيد الحركة الجديدة ، والظعن في الدين قال عنهم الخطباء أنهم أساءوا إلى المملكة . ثم مشت المظاهرات على هيئة مواكب ، فاخترقت « شارع الرشيد » وهي تهتف بحياة الملك ، والجيش ، والوزارات الشعبية ، وحكمة سليمان ؟ وتألقت « هوسات شعبية » كانت تنشد أناشيد « بلدية » تمجد فيها الوزارة الجديدة ، والجيش ، منها : « حكمة يا غرنا وسور إله » و « منصوره رايتنا يا غازي » و « جيلينا من حكم الماضي » ... الخ .

ومما يجدر ذكره هنا ، ويجب تسجيله للتاريخ ، أن مظاهرات كثيرة ، كمظاهرة بغداد ، اقيمت في جل المدن العراقية : كالكاظمية ، والحلة ، والنجف ، والديوانية ، وكركوك ، واربيل ، وخانقين ، والموصل ، والبصرة ، والناصرية ، والعمارة ، والكويت ، وأن وفوداً من مختلف الألوية قصدت إلى العاصمة للترحيب بالوزارة الجديدة ، على نحو ما كانت تفعله لبقية الوزارات ، وأن اعتداءاً فظيماً وقع على دور بعض الوزراء ، في الوزارة المستقلة ، تأباه المروءة وتأباه الشهامة .

يقول الأستاذ يوسف يربك في كتابه « المحررون » :

« لا يتناول بلد في العالم ، من أشخاص حقيري التفكير والتصرف . وبنداد فيها ، من هؤلاء الأشخاص ، كما في غيرها ، فقد اغتم الأسافل فرصة تحمس الجماهير ، وراحوا يحرضونها على إهانة فضامة الهاشمي ، وفضامة رشيد عالي الكيلاني ، والمهجوم على دار الأول ، ورميها بالأقذار . . . ومن نكس الدنيا ان هؤلاء المحرضين كانوا قبل يوم من مأجوريها . . . وأخذ الأسافل يلقون خطب التحريض ، ويهيجون الشعب للهجوم على دار السيد ياسين الهاشمي ، وينعتون صاحبها بأبشع النعوت وينالون من كرامته ، وحياته الشخصية ، ويا للأسف » (١)

والواقع أن التحريض الذي جرى للنيل من كرامة الهاشمي ، لم يكن من الأسافل حسب ، وإنما كان من محبذي حركة الانقلاب أيضاً ، فإن الشعب كان يجد أعضاء الوزارة الهاشمية تمجيداً كبيراً ، إلى ما قبيل استقالة الوزارة ، ويقم الحفلات التكريمية للوزراء . ولرئيسهم في كل رحلة أو مناسبة ، ولكنه سرعان ما انقلب هذا الانقلاب السريع ، لأسباب نفسية ، فالناس في كل امة وفي كل عصر يتبعون القوة ، لأنهم يحسبون ان الحق يدعمها ، كما تدعمه ، ويرون انها لا تستطيع أن تقوم وحدها إذا كان أساسها والجور والظلم .

❖ استقالة الوزارة بالصعافنة العربية ❖

دهش العالم العربي للانقلاب العسكري ، الذي دبره الفريق بكر صدقي ، لإقالة « الوزارة الهاشمية » وأسف لافتتاح الدور الجديد الذي دخل فيه العراق بقتل جعفر العسكري ، فراحت الصحف العربية ، في مختلف الأقطار ، تشجب هذه الحركة وترى فيها خطراً على العرب وقضيتهم ، فوجدت الوزارة أنها بحاجة ماسة إلى من يبشر بمبادئها ، ويثب الدعاوة لها ، فاعترمت استقدام لفيف من الصحفيين في مصر ، وفلسطين ، وبيروت ، والشام ، للقيام بهذه المهمة ، وندبت الأستاذ رقائق بطي ، صاحب جريدة « البلاد » ، لدعوة الصحفيين في الأقطار المذكورة إلى زيارة العراق ؛ فسافر الأستاذ إلى القاهرة في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ بحجة « تأسيس مكتب لجريدته » ونشر هناك مقالات فياضة في امتداح الحركة الجديدة ، وعمل على إقناع زمرة من الصحفيين لزيارة العراق ؛ ثم زار بيروت ، والشام ، لهذا الغرض ، فجاء الصحفيون إلى العراق - على نفقة الحكومة بالطبع - وأقاموا فيه مدة تجولوا خلالها في بعض الأنحاء - على حساب الخزينة أيضاً - ثم عادوا إلى بلادهم وجيوبهم مثقلة بالذنانير ، وأقلامهم مهيأة لكتابة ما فيه خير الوزارة ، فكان ما كتب بهذه الطريقة أسود صفحة في تاريخ القضية العربية .

على أن البعض من هؤلاء الإخوان لم يشأ أن يناصر « الوزارة الجديدة » اما لاعتقاده بأن الحركة

التي قامت مؤخراً في بلاد الرافدين لن تدوم طويلاً ، وأما انتصاراً للهاشمي وصبه ، وقد نشرت بعض كتب في مصر ، وسوريا ، والعراق ، للانقلاب وعلى الانقلاب كان معظمه

✽ اقوال الصحف في الانقلاب ✽

وفيما يلي بعض ما نشرته الصحف العربية والأجنبية حول حركة الانقلاب :

قالت جريدة الأيام الدمشقية بعددها ١٢٢٩ الصادر في أول تشرين الثاني ١٩٣٦ :
ليس مهماً أن يذهب الهاشمي من الحكم ، ويأتي حكمة سليمان ، أو نوري السعيد ، أو جميل المدفعي ، أو جعفر العسكري ، إليه وكلهم مخلص للعراق ، بل المهم أن يكون الخروج عن التقاليد العثمانية ، والقواعد الدستورية ، عاملاً على خروج الأحزاب ، في العراق ، عن معارضتها الحكيمة الرشيدة التي رأيناها منذ تحرير العراق من قيود الانتداب إلى الآن .

وقالت جريدة « القبس » الدمشقية أيضاً في عددها ٩٧٨ الصادر في الثاني من تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ :

« ان الديكتاتورية الجديدة تختلف كثيراً عن الديكتاتورية القديمة ، وحسب الخطر منها على البلاد أن يزعج الجيش في السياسة ، وأن ينصرف عن الدفاع عن البلاد ، إلى الدفاع عن الأحزاب ، والأشخاص ، والكراسي . وهناك ما يؤلم النفوس ويثير مخاوف البلاد العربية كلها هو أن الذين كانوا أبطال الانقلاب العسكري الجديد يعرفون بتزعمهم الإقليمية وغير العربية أيضاً » اهـ

وقالت جريدة « فتي العرب » الدمشقية في عددها المرقم ٤٢٩٩ الصادر في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ أيضاً :

« وان في الحادث الذي حدث في بغداد ، ما يبعث على التساؤل عما قد يحدث في القد ، وكما نرجوه ونأمله أن لا يكون حصاد العرب والعراق من هذا الانقلاب ، الذي حدث ، ضياع هذه الشهرة التي يتمتع بها العراق في زمن فيصل الملك ، وفي زمن الوزارات القومية التي ألفها رجال من الطراز الأول في العالم العربي ، كأصحاب الفخامة : ياسين باشا الهاشمي ، ونوري باشا السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني ، وآل السويدي ، وجميل بك المدفعي ، وإخوانهم من رجال السياسة والقلم في العراق » اهـ

وقالت جريدة « النهار » البيروتية في عددها المرقم ٩٥٥ ما يلي :

« اهتمت الأقطار العربية للانقلاب الذي تم في العراق يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ لسببين : الأول هو غيرة الأخ على أخيه ، ورغبته في أن يظل دائماً في خير ؛ فالعراق قطر عربي ، والعرب في سائر أقطارهم ينظرون إليه ، منذ تمتع بالاستقلال ، نظرهم إلى الصغير يدرج على رجليه ، ويستقل

بالسير، ويحيطونه بقلوبهم . والسبب الثاني هو موقف الحكومة الهاشمية من قضية فلسطين العربية، وما لقيته هذه القضية على يدها، ويد الحكومات العربية الاخرى، من نجاح وإشراق اه
وقالت جريدة « الصنداى تايمس » اللندنية :

« يستبعد على العموم أن الانقلاب العسكري في العراق مضر بالمصالح البريطانية ، لأن تقدم البلاد مشتبك بهذه المصالح ، اشتباكاً وثيقاً لا يسهل معه عدم الاعتداد بها باستخفاف ، وبدون روية ، ولا تبصر ، ولكن الانقلاب المذكور يدل على أن المملكة الجديدة تهوي بسرعة ، تنذر بسوء المصير ، إلى أساليب جمهوريات أمريكا الوسطى، وأصل السبب على الأرجح متشابه كثيراً وهو نظام الانتخاب الشعبي ، الذي يفرض أن يختار بوجه البلاد حكومتها ، هو بالأكثر تقليد كاذب . اه

وأذاع مراسل رويتر من لندن ، بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ ، يقول :
« أدلى المستر ايدن في مجلس العموم أمس بتصريح مسهب عن الحالة في العراق ، وشرح اسباب الانقلاب الأخير شرحاً وافياً ، ثم قال :

« ان حكومة صاحب الجلالة ساءها جداً نبأ مقتل الزعيم جعفر باشا العسكري ، ويرجوا صاحب الجلالة أن تقدر حكومة العراق الآن خطورة عمل كهذا ، وبريطانيا تعتقد تماماً أن محاكمة الفاعلين ، ومدبري هذه الفتنة ، من أهم العوامل التي تكون حكم العالم الخارجي عليها ، وعن مبلغ نضوج العراق ، السياسي والذاتي . وقد أرسلت حكومة صاحب الجلالة إلى سفير بريطانيا تعليقات ليوعز بها إلى الوزارة الجديدة ، للمحافظة عليها ، وتطبيقها ، وهي في مصلحة الشعب قبل كل شيء . اه

ولو أردنا أن نقبس هنا كل ما كتب عن العراق ، بصدد هذا الانقلاب ، لأصبح هذا السفر مجلداً ضخماً يضم بين دفتيه أخبار صحف متباينة النزعات ، أجمعت كلها على خطر هذه الحركة . وكان بعض الصحف العربية يرى في « الوزارة السليمانية » الجديدة خطراً على القضية العربية . وقد اكتفينا بنشر ما اقتبسناه ، لناخذ رأي جريدة « البلاد » العراقية في الموضوع ، فإنها الجريدة الوحيدة التي يصح نقل شيء عنها في هذا الشأن ، ولا سيما وقد كان صاحبها يعجد السيد الهاشمي ، ويرى فيه (بسمارك العرب) و (سيد الموقف) .

قالت جريدة « البلاد » في عددها المرقم ٧٢٢ الصادر في يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ مايلي :
« اعتبر بعض الشباب ، الذين تنقصهم الخبرة ، انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ، من الانقلابات الاجتماعية التي تحصل بنتيجة ذبوع فكرة اجتماعية معينة في المجتمع ، وقيام أنصارها بثورة اجتماعية بلوغ كراسي الحكم ، بقصد تغيير النظم القائمة ، واستبدالها بالنظم التي تستند

إلى مبادئهم الخاصة؛ مع أن الانقلاب الذي قام به الجيش العراقي الباسل لم يكن إلا وسيلة من وسائل تنحية جماعة مستأثرة بالحكم وإفساح المجال لسير الأمور في المملكة على أسس النظام القائم .

✽ حل المجلس النيابي ✽

رأت الوزارة الجديدة أن تحل المجلس النيابي ، الذي جاءت به « الوزارة الهاشمية الثانية » ، فاستصدرت الإرادة الملكية التالية :

الرقم ٥١٢

لما كانت الأصول الدستورية تقضي بأن يسود التأزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد في الوقت الحاضر تستدعي التأزر بين السلطتين على أتمه ، لتمكن الوزارة من القيام بالأعمال الإصلاحية التي تستهدفها ، ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التأزر بينها وبين مجلس النواب الحالي ، فقد :

أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الأساسي وبناء على ما قرره مجلس الوزراء . وعرضه رئيس الوزراء . بحل مجلس النواب والبد . بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٥ واليوم الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٦

غازي

حكمة سليمان رئيس الوزراء .

✽ هل يعارض هذا الحل مع اعظام الدستور ✽

نصت الفقرة الأخيرة من المادة (٤٠) من القانون الأساسي العراقي على انه :

« إذا حل مجلس النواب لأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر » اهـ

وكانت الأسباب التي استندت إليها « الوزارة الهاشمية الثانية » في حل المجلس النيابي الخامس :

« لما كانت الأصول الدستورية تقضي بأن يسود التأزر بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ،

ولما كانت الظروف الحاضرة تستلزم أن يكون التأزر بين السلطتين على أتم ما يكون لتمكن

الوزارة من القيام بأعمال إصلاحية خطيرة ، ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التأزر بينها وبين

مجلس النواب الحالي ، فقد . . . »

أما الأسباب التي استندت إليها « الوزارة السليمانية » في حل المجلس النيابي السادس ، الذي

جاءت به الوزارة الهاشمية ، فكانت عين الأسباب التي استندت إليها « وزارة الهاشمي » في حل المجلس

الإنسبقي ؛ لهذا رأينا أن نستطلع رأي فضامة القانوني الضليع ، السيد ناجي السويدي ، في هذا

الموضوع ، ففضل علينا بهذا الجواب ، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

أخذت كتابك المؤرخ ٢٣ / ٢٤ الجاري ، وها أنا اجيبك على أسئلتك فيما يلي :

كان القصد من وضع الفقرة الأولى ، من المادة ٤٠ من القانون الأساسي ، هو تحديد حق الحل ، وجعله مستنداً إلى أسباب معينة . فقد لوحظ بأنه إذا حصل خلاف بين الوزارة من جهة ، وبين اكثرية النواب من جهة اخرى ، حول قضية ما ، وطلبت الوزارة حل المجلس ، والرجوع إلى رأي الشعب ، وكان رأي الملك متفقاً مع آراء الوزراء ، فله أن يحله ، مع بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك ، فإذا أتت الاكثرية ، بعد الانتخاب ، مؤيدة لرأي الاكثرية السابقة ، ومخالفة لرأي الوزارة ، فليس للملك أن يحل هذا المجلس ايضاً لتلك الأسباب ، بل يجب على الوزارة حينئذ إما أن تتخلى عن المسؤولية ، وإما أن تنصاع إلى رأي الاكثرية .

وقد يجوز الحل ايضاً إذا ظهر لجلالة الملك - بعد الاختبار طبعاً - أن الآراء في المجلس قد تبللت لدرجة لا يستطيع معها من تشكيل وزارة تتمكن من تأمين الاكثرية بجانبها ، كما حدث في دورة المجلس الأولى ، عندما أسقط المجلس وزارة السعدون الثانية ، ثم لم تتمكن وزارة العسكري (الثانية) من الاحتفاظ بالاكثرية ، لانحياز النواب إلى أحزاب التقدم ، والشعب ، وكتلة الوسط ، وانقسامهم على أنفسهم ، بحيث لم تبق اكثرية مطلقة لواحد من هذه الأحزاب ، فاضطر الملك المرحوم ، إلى مجاراة السعدون ، بحل المجلس الذي خذله ، عندما دعاه إلى تشكيل وزارته الثالثة .

اما أن يحل المجلس قبل التناهي ، وأثناء مدة العطلة ، وقبل أن تجابه الوزارة ، ومن دون أن تظهر اتجاهات أفكار وآراء أعضائه ، فأمر لم يكن في الحسبان ، ولم يحظر على بال محضري لائحة الدستور ، لأن الاسس الدستورية تستنكر ذلك . وعليه فأني سبق أن رفعت احتجاجي إلى جلالة المرحوم الملك فيصل ، بصفتي رئيساً لحزب الاكثرية ، وتنفيذاً لقرارات الحزب نفسه ، حينما اقدم على حل المجلس ، قبل أن تتقدم وزارة السيد نوري السعيد بمنهجها إليه ، وقبل أن يتحقق من وضعية الاكثرية إزاءها ، مع العلم بأن المعاهدة التي عقدت في سنة ١٩٣٠ قد اتخذت سبباً للحل ، باعتبارها من الامور الحيوية الهامة ، التي يجب استفتاء الامة من أجلها .

وكذلك سبق لي أن اشتركت مع اكثرية مجلس الأعيان فرفعنا جواباً على خطاب العرش ، استنكرنا فيه إقدام وزارة السيد علي جودت على حل مجلس النواب ، لأسباب اعتبرناها غير دستورية ، كما اني أظهرت استنكاري عند المناقشة على جواب خطاب العرش في وزارة الهاشمي ، وبينت ملاحظتي بخصوص عدم جواز حل المجلس ، لأسباب لا تختلف في الجوهر ، حتى ولا في المعنى

والمبنى ، عن تلك التي استند اليها السيد علي جودت .
وفي الختام تفضل بقبول المودة والاعجاب بنشاطك من صديقك : « ناجي السويدي »

✽ خطة الوزارة الجديدة ✽

للعراق محطة للإذاعة صغيرة خلقتها « الوزارة الهاشمية الثانية » في أول تموز عام ١٩٣٦ ، وبعد أن اشتغلت أياماً ، توقفت عن العمل ، لإدخال بعض التحسينات عليها ، فلما استلمت « الوزارة السليمانية » مقاليد الأمور في ٢٩ تشرين الأول ، أرادت أن تشجّب سلوك « الوزارة الهاشمية » وتعرب عن نيات الوزارة الجديدة ، فوضعت خطاباً خطيراً أذاعه معالي وزير المالية ، الحاج محمد جعفر أبو التمن ، باسم الحكومة العراقية من المحطة المذكورة ليلة الجمعة ٦/٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ م وهذا نصه :

إلى الشعب العراقي الكريم

لقد أناهني رئيس الحكومة أن التي على مسامعكم كلمات موجزة تعبر بتلخيص عن التطورات الحديثة في البلاد ، وخطة الحكومة في تسيير دفة الدولة حيالها فأعرض :

١- ان الظروف الاستثنائية ، التي اضطرت المخلصين من إخوانكم إلى أن يتكاتفوا ، ويتعاضدوا وضباط الجيش الأشاوس ، هي وليدة سياسة الحكومة الطاغية التي تجاوزت حدود الحكم المستبدين في تجاوزاتها غير القانونية ، وتحديداً دستور البلاد ، فاستهانت بالدما. التي اهرقت ، وقفنت في اضطهادها الحريات فخنقت الصحف الحرة قبل أن تشر ، ولاحت الأحرار من أبناء البلاد أينما ساروا وحيثما توجهوا ، ففضى على البلاد عهد لم تمهده البلاد من قبل هذا العهد ، عهد الأحكام العرفية ، الذي ملئت فيه السجون بأبناء البلاد إخوانكم ، لأقل شبهة .

وليت طغيان الحكومة البائدة ، وإجرائاتها الجائرة ، كانت في سبيل إصلاح عام ، ولكنها لم تكن إلا لتأمين اتباع سياسة التخرب ، وتقديم المحسوبين عليها والمنسوبين اليها ، وتحقيق المصالح الشخصية والمنافع الذاتية ، ذلك مما زاد في الاستياء العام ، وسخط الجمهور العراقي ، وتقريب ساعة الانفجار والانفراج معاً ، ودعي قواد القوة الإصلاحية الوطنية إلى أن يطلبوا إلى جلالة الملك المعظم دعوة فخامة السيد حكمت سليمان إلى تأليف الوزارة ، تحقيقاً لرغبات الشعب ، وتزولاً عند الرأي العام العراقي ، لعلم قواد القوة الإصلاحية بما تجشمه حكمت ، وإخوان حكمت ، من المتاعب والتضحيات ، وما لاقوه من الاضطهادات والإهانات ، في سبيل مصالح البلاد .

ولم تكثف الوزارة بكل ماقامت به من الأعمال الفظيعة ، والقسوة ، والتنكيل ، والتخريب ، وإعلان الأحكام العرفية ، والتبديد ، والترح في السجون ، بل انها لم تمنح عن كراسي الحكم إلا بعد أن تركت الحزينة في عوز لا يستهان به ، وعرضت بكثير من المشاريع إلى الخطر ، إذ أن

للقائمين بها أقساطاً مستحقة الدفع لهم لم تدفع في حينها^(١)

٢- فالحكومة المؤلفة وفق رغبات الشعب ، قائمة بكل ما يكفل إحلال الطمأنينة التامة ، لعامة أبناء الشعب ، وجميع السكان ، عاملة كل ما به استتباب الأمن ، وتأمين الراحة ، وتطبيق العدل على الجميع . وليعلم كل فرد من أبناء البلاد وسكانها ، بأن الحكومة ساهرة في سبيل المحافظة على أموالهم ، ونفوسهم ، وحرياتهم ، واحترام معابدهم ، ومشاعرهم الدينية ، بدون التفريق بين الأديان والمذاهب ، بعد قضائها على عهد الاضطهادات ، وسلب الحريات والتجاوزات .

٣- والحكومة مستهدفة تحسين الصلات الودية مع الدول بصورة عامة ، والدول المجاورة بصورة خاصة ، وتوثيقها الروابط مع الاقطار العربية ، والتعاون المشرم معها ، بكل ما يمكن التعاون به .

٣- ومن مبادئ الحكومة المقررة وضع خطة إصلاحية صحيحة شاملة للعارف ، وتقوية روح الثقافة التي تكفل الوحدة العراقية ، وتقضي على النزعات والفوارق ، بحيث لا تتناهى مع ما ترمي اليه من تحقيق الوحدة العربية .

ولقد اعتمدت الحكومة على إيجاد المال لغرض إعمار الأراضي ، بصورة عامة ، وتوزيع الاميرية غير المملوكة ، وغير المفوضة ، وغير المزروعة منها ، على أبناء البلاد ، كما تقتضيه المصلحة العامة ، مع مراعاة العرف والعادة ، بصورة خاصة ، وفتح الطرق وتعبيدها ، وتوسيع الري والزراعة ، وتسهيل أمور التجارة ، وتعميم الصناعة ، وتحسين الصحة ، إلى غير ذلك من المشاريع الحيوية ، التي تتوقف عليها سعادة عامة أبناء البلاد ورفاههم .

وبالجملة ، فإننا لا نزيد أن نسهب في القول ، لأن الرجل ، من سبقت أفعاله أقواله ، على أن الأعمال ، إذا في استطاعة الحكومة القيام بها بوجه مرضي ، فهي بموازرة الشعب ، وباستمرار نفعه بها ، ولذلك كانت واجبات الحكومة نحو البلاد عظيمة ، فإن واجبات الشعب أعظم « اه^(٢) »

(١) وقف معالي وزير المالية ، الحاج محمد جعفر ابو التمن ، في مجلس النواب العراقي في يوم ٢٧ مايس ١٩٣٧ ليقدم ميزانية الدولة الرعية لسنة ١٩٣٦ المالية فأظهر فيها فلسة لا تدل على وجود العجز ، او الخطر الذي جاء ذكره في هذا الخطاب فقد قال معاليه بمد شرح الموازنة :

« يتضح مما جاء اعلاه بأن الوضعية المالية العامة في ٣١ آذار ١٩٣٧ قد اسفرت عن حصول فلسة قدرها (٩٠٧٣٠٣) ديناراً » [راجع ص ٢٣١ من محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧]

وقد رجعنا الى تقارير « مديرية الحسابات العامة » فوجدنا ان مصروفات الدولة خلال المدة من ١ نيسان ١٩٣٦ لنهاية تشرين الأول ١٩٣٦ كانت (٣١٧٠٠٢٦) ديناراً وكانت الإيرادات لمدة عينا (٣٣٢٧٩٢٣) ديناراً فتكون الفلسة في يوم استقالة « الوزارة الحاشية » نحو (١٥٧٨٩٧) ديناراً ، عدا الفلسة الموقوفة في الحساب المتبادل مع الدوائر المختصة .

(٢) جريدة « البلاد » العدد (٧١٦) بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦

❖ منهاج الوزارة ❖

وفي يوم ٩ كانون الأول سنة ١٩٣٦ الموافق ٢٤ رمضان ١٣٥٥ اذيع منهاج الوزارة وهو:

« لقد أقدمت الوزارة على الاضطلاع بأعباء المسؤولية في ظروف كادت النفوس فيها أن تقنط إلى اليأس ، ولذلك فإن الوزارة ، التي جاءت إلى الحكم للقضاء على الوضع البائد ، والبدء بنهضة شاملة ، تقدر المهمة الملقاة على عاتقها ، والواجب الذي تشعر فيه نحو شعبها ، وهذا الواجب يشمل كل ناحية من نواحي حياة الشعب ، ولذلك فلا يمكن أن تنوء بهذا المنهج إلا بالأعمال ، التي يجب القيام بها حالا ، أو في المستقبل القريب ، وفق المبادئ والقواعد التي اعتمدت السير بموجبها وهي:

١- في الشؤون الخارجية

(أ) تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى ، والعمل المتواصل لتأمين أقصى الفوائد مالياً ، واقتصادياً ، وعسكرياً ، من الحلف العراقي البريطاني .

تحكيم أواصر الصداقة والتعاون بين العراق وجمهورية تركيا ، والعمل على التعجيل بالتوقيع على ميثاق عدم التعدي بين العراق وتركيا وإيران والأفغان .

دوام الصداقة وحسن العلاقات السائدة بين العراق وإيران ، والسعي لتوطيد أواصرها ، وبذل كل الجهد لحسم القضايا المعلقة بين المملكتين .

توطيد دعائم الأخوة العربية ، والتحالف مع المملكة العربية السعودية ، والسعي لتوثيق العلائق الأخوية مع سائر الأقطار العربية .

الحفاظة على أواصر الصداقة والمودة القائمة بين العراق والممالك الأخرى ، والسعي في تعزيزها على أساس تبادل المنافع .

(ب) تقوية روح الخدمة في السلك الخارجي ورفع مستوى كفاءة الموظفين .

٢- في الشؤون الداخلية

الادارة

تعديل قانون الخدمة المدنية ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، والنظامات المختلفة ، المتعلقة باستخدام وترفيع الموظفين ، بقصد تكوين خدمة مدنية منظمة ، على القواعد المقبولة لدى كافة الدول الراقية ، والاعتناء الخاص بالنواحي التالية :

العناية بانتخاب الشبان المتعلمين ، ذوي الاخلاق الحسنة ، لاستخدامهم في وظائف الدولة .

تدريب الشبان ، الذين يستخدمون على الوجه المتقدم ، لتمكينهم من القيام بما يعهد اليهم من الوظائف بالكفاءة التامة .

ترفع الموظفين المعينين على الوجه المتقدم ، بصورة منتظمة ، مع مراعاة القيد ، والمقدرة ، وبدون محاباة ، في مختلف درجات الخدمة ، بقصد تكوين هيئة من الموظفين المدربين ، الذين يستطيعون إشغال أعلى المناصب في الدولة .

الاهتمام الخاص بحجم كافة المنازعات بين العشائر ، سواء كانت تتعلق بحدود الأراضي ، أو بمسائل أخرى ، مع مراعاة العدالة ، وعدم المحاباة .

إسكان العشائر الرحل وغيرهم من أفراد العشائر المتوطنة ، الذين ليس لهم أراضي ، بإعطاء كل عائلة أرضاً كافية ، تؤمن بواسطتها معيشتها ، وسن التشريع اللازم لتحقيق هذه الغاية ، وكذلك وضع خطط لتأمين استفادة العشائر من الخدمات العامة .

الصحة

تريد عدد المستشفيات والمؤسسات الصحية ، واستخدام العدد الكافي من الأطباء ، ورفع المستوى العلمي لمدرسة الطب ، ومدارس الموظفين الصحيين ، والمرضات ، والصيادلة ، والقوابل ، وتوسيعها بقصد تريد عدد المتخرجين من الأطباء ، والموظفين الصحيين الآخرين ، وذلك ليكون في استطاعة كل عراقي ، أينما أقام في العراق ، الاستعانة في محله بالعناية الصحية .

العناية بوسائل الوقاية الطبية ، وتشكيل مؤسسات خاصة لمكافحة الأمراض التي تهدد حياة الشعب ، وبالأخص الأمراض الزهرية ، والملاريا ، والانكلستوما ... الخ
العمل على منع تفشي الأمراض ، وتحسين صحة أفراد الشعب العامة ، بواسطة تريد مراكز العناية بالأطفال ، تريد مطرداً ، ووضعها تحت إدارة نساء مدربات تدريباً يمكنهم من تعليم الأمهات كيفية العناية بالأطفال وتربيتهم .

السجون

تنظيم السجون تنظيمًا عصرياً ، وتحسين أحوال المسجونين بوجه عام ، وتهذيبهم ليكونوا أعضاء صالحين ونافعين في المملكة ، عند خروجهم من السجن .
الاهتمام الخاص بأحوال المسجونين الاحداث ، واتخاذ التدابير اللازمة ، لتنظيم المدارس الإصلاحية .

البلديات

الاهتمام بتحسين شؤون البلديات ، والسعي لإنشاء حدائق للأطفال ، ومتنزهات عامة للجمهور ، ومحلات الرياضة ، وتقوية شعبة الهندسة في المركز لمد البلديات بالمساعدة الفنية اللازمة ، فيما يتعلق بتخطيط المدن ، وبشاريع الماء والكهرباء ، وتهئية ماء صالح للشرب لكافة المدن والقرى .
الاهتمام الخاص بحالة العامل ، وتشجيع العمال على تأسيس نقابات لهم ، بقصد رفع مستوى

الصناعة ، وتحسين أحوالهم الاجتماعية ، والشروع بوضع خطط لبناء مساكن لهم مستوفية الشروط الصحية الحديثة .

الشرطة

الاهتمام برفع مستوى كفاءة قوة الشرطة وتهذيبها ، لتصبح قادرة على اداء الواجبات المكلفة بها على الوجه المطلوب .

٣ - في الشؤون المالية

وضع ملاك لوظائف الدولة يتناسب مع قابلية البلاد وحاجاتها ، وجعله ثابتاً غير تابع للأهواء . لا يتغير إلا وفقاً لما تتطلبه تلك القابلية والحاجات .

إصلاح الإدارة المالية بحيث تجبي واردات الحكومة ، وتنجز حساباتها ، بأقل وقت ، وبأقل كلفة ممكنة ، وبصورة تمنع التذمر والشكي .

توحيد التفتيش المالي في الدولة ، وتوسيع التدقيق السيار ، وتقويتها ، بحيث تؤمن الرقابة النامية على الأعمال المالية ، وتضمن تمشية الأعمال على وجه حسن .

وضع منهج عام ، للأعمال الرئيسية العمرانية ، ترصد فيه الاعتمادات الكافية لتلك الأعمال ومتماتها اللازمة لها ضمن المدة المطلوبة ، على أن تشمل الميزانية السنوية الاعتيادية جميع المصروفات والاعتمادات التي تقتضيها مصلحة الدولة .

تعديل القوانين المالية ، غير الملائمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالضرائب ، وبالأخص ضريبة الدخل منها ، لجعلها ملائمة ومنطقية مع العدل ، واتخاذ التدابير تدريجياً لإحلال طريقة القادسترو في فرض ضريبة الأرض ، محل الطرق القديمة المتعددة ، التي كثر الشكي منها ، وإعادة دمج رسم الاستهلاك في ضريبة الأرض ، التي تقدر على الطريقة الآنف ذكرها عند حلول الظروف الملائمة ، وبعد أن تتقدم أعمال تطبيق طريقة القادسترو .

اتخاذ التدابير المقننة ، لتحسين تجارة العراق الخارجية ، والداخلية ، وإمكان موازنة صادرات البلاد مع استيراداتها ، وإصدار القوانين والنظم لهذه الغاية ، ول منع الغش في كثير من الماملات التجارية .

تأسيس معامل للغزل والنسيج لتموين الجيش والشرطة وتلاميذ المدارس وغيرهم بمنتجاتها .
توسيع المصرف الزراعي الصناعي ، وتعديل قانونه ، بما يزيد من قابليته ، وليكون قادراً على تسهيل تأسيس المشاريع الصناعية ، وعلى تشجيعها ومساعدتها ، وعلى إكثار إنتاج النباتات الصناعية : كالتن والكتان والقنب ، وعلى تحسين الحبوب وتنقيتها ، وعلى تسهيل النقل وتقليل كلفته ، والعمل على إدخال الوسائط الميكانيكية : كالمحركات ، والدائسات ، وغيرها في الزراعة .

مراقبة أعمال المصارف ، والشركات ، والمؤسسات الاقتصادية الاخرى ، ووضع تشريع يضمن استثمار أموال العراقيين من مبالغ التأمين في العراق .

حل مشكلة الاراضي حلاً يتفق مع العدل والمصلحة العامة ، وقد اتخذت الإجراءات للاحتفاظ بالاراضي ، غير المفروضة ، لتوزيعها على وجه عادل ، يكفل إعمارها ، ويؤمن حقوق الافراد .

٤- في الشؤون العدلية

تأمين مساواة الأفراد التامة ، أمام القوانين ، وتوزيع العدل فيما بينهم ، وانتهاج الحطة الإصلاحية الآتية تحقيقاً لهذا الغرض .

تقوية روح الاستقلال والحياد ، ورفع مستوى الكفاءة في المحاكم ، بإعادة النظر في اصول انتخاب الحكام والقضاة ، وكيفية ترقيةهم ونقلهم ، والخصوصيات الاخرى المتعلقة بانضباطهم ، وبناء ذلك على اسس تضمن حسن اختيارهم ، وازدياد خبرتهم القانونية ، وتقديمهم العلمي والمسلكي بصورة تمكنهم من إعلاء شأن القضاة .

إعادة النظر في القوانين المتعلقة بتشكيل المحاكم ، واصول المرافعة فيها ، وإصلاحها على اسس تكفل سلامة الاحكام وسرعة إنجازها .

إصلاح القوانين المدنية والتجارية والعقابية ، بصورة تكفل حاجات البلاد ، حسب التطورات الاجتماعية والاقتصادية .

٥- في شؤون الدفاع

وضع اسس ثابتة لتوسيع الجيش ، وعلى الاخص القوة الجوية ، وتنظيمه وتقويته وتسليحه ، على الطرق الحديثة ، وذلك بصورة تؤمن حاجات الدفاع الوطني وسلامة المملكة .

الاعتماد في الدرجة الاولى في تجهيز الجيش وتموينه على موارد البلاد .

التوفيق على قدر الإمكان بين الاغراض العسكرية ، والاغراض المدنية ، في المشروعات الاقتصادية والعمرانية ، كإنشاء الطرق والقناطر والجسور ، وتأسيس المعامل ، وشركات النقل ، والطيران ، وما اشبه ذلك .

تعميم التدريب العسكري ، وتعزيز روح الجندية بين طبقات الامة ، لتقوية روح التكاتف بين الجيش والشعب .

٦- في الشؤون الاقتصادية والعمرانية

الاهتمام بالدرجة الاولى بالمشاريع الإنتاجية التي تزيد الثروة العامة ، كالقيام بمشاريع الري المفيدة ، وتعميد الطرق الرئيسية ، وإنشاء الجسور المهمة ، وزيادة وسائل النقل وتنظيمها ، وتحسين

المواصلات بصورة عامة ، وتحسين زراعة البلاد بحيث تضمن استفادة الزراع من الحقول التجريبية استفادة عملية ، وعلى أساس توسيع فروعها ، وتشملها الأماكن النائية لمنفعة صغار المزارعين ، ومكافحة الآوبئة الزراعية مكافحة فعلية ناجعة ، وتهئية الوسائل لتزويد علاقة كافة الزراع بالموظفين الفنيين واستفادة أحدهما من الآخر ، وتقنية المحاصيل الأساسية ، والعناية الزائدة بإصلاح جنس التبغ ، وتكثير الغابات والعناية بها عناية تامة ، وتوسيع دائرة البيطرة وإصلاحها بصورة تتمكن من تحسين جنس الخيل وأنواع الماشية والاصواف ومكافحة امراض الحيوانات ومنع سرقتها ، والاهتمام بمعهد الصناعات النباتية وجعله بحالة يمكن معها الاستفادة منه في التجارب الفنية والقيام بالصناعات النباتية من قبل الحكومة مباشرة على أساس تجاري للاستفادة من أكثر المنتوجات الزراعية ، وتأسيس المشاريع الصناعية اللازمة لسد حاجات القطر في البضائع التي يمكن صنعها في العراق : كتعدين النفط بالقيام بمصفى النفط ، والقيام بصورة عامة بالأعمال اللازمة لاستثمار مرافق البلاد وزيادة انتاجها .

درس هذه المشاريع وغيرها من المشاريع العمرانية من قبل الدوائر الفنية ولجنة من ذوي الخبرة لمعرفة درجة أهميتها ولاكتشاف مرافق البلاد وطرق استثمارها ولوضع خطة عامة شاملة للقيام بالأعمال العمرانية حسب أهميتها .

٧- في شؤون المعارف

العمل على تعميم التهذيب الصحيح والثقافة بين الناشئة ، على أساس بث روح القيام بالواجب والتضامن مع تأمين وحدة الشعور بينهم ، وعلى رفع مستوى الكفاءة في البعثات العلمية وتوجيهها إلى النواحي التي تتطلبها سرعة إنفاض البلاد من الوجوه المختلفة .
تنظيم التعليم القروي وإصلاح التعليم الصناعي وتقويته .
الغاء اجور الدراسة المتوسطة والثانوية .

تحسين كفاءة المعلمين بصورة عامة ، وتوسيع دور المعلمين والمعلمات ورفع مستوى الكفاءة العلمية فيها لتهيئة العدد الكافي من معلمين ومعلمات تمهيداً لتعميم التعليم .
العناية بمباني المدارس والاهتمام بتشيد اكبر عدد ممكن من المباني المدرسية العصرية .
تأمين حسن جريان الامتحانات بالوسائل المحققة للغاية المتوخاة منها .
النظر في وضع منهاج دائم للدراسات المختلفة بصورة عامة ، وللتعليم الصناعي والمهني بصورة خاصة .

(انتهى)

الإسراع بتشيد المتحف العراقي ^(١)

❖ الانتخابات النيابية الجديدة ❖

كانت « الوزارة السليمانية » استصدرت إرادة ملكية في يوم ٣١ تشرين الأول ١٩٣٦ بحل المجلس النيابي الذي جاءت به « الوزارة الهاشمية الثانية » والشروع في انتخاب مجلس جديد . وفي ١٠ كانون الأول ١٩٣٦ صدرت الأوامر بالشروع في الانتخابات المأمولة ، وفي أواسط شباط اجتمع فريق من رجال الجيش وآخر من القوميين ، في دار « الفريق بكر صدقي » لاعداد القوائم النهائية بأسماء النواب الجدد ، ولم يحضر هذا الاجتماع أحد من رجال « حزب الاصلاح الشعبي » فكانت النتيجة أن عدد المؤيدين للفريق بكر صدقي أكثر من عدد أعضاء الحزب المذكور ، لأن جماعة من الاستقلاليين كانوا يتصلون ببكر سرّاً ويحرضونه على الايقاع بالاصلاحيين ؛ وفي ٢٠ شباط ١٩٣٧ تمّ انتخاب النواب الجدد بالطرق المألوفة في الولاية كافة ، فصدرت الإرادة الملكية بدعوة المجلس الجديد إلى عقد اجتماعه غير الاعتيادي في السابع والعشرين من شباط سنة ١٩٣٧ م . وقد اجتمع المجلس المذكور في هذا التاريخ فكان معظم أعضائه من الشبان الذين علقّت الوزارة القائمة عليهم آمالاً جساماً في خدمة الشعب والسير به إلى مصاف الامم الراقية فأخفقت^(١) . وبعد الفراغ من القاء خطاب العرش انتخب أعضاء مجلس الاعيان الشيخ محمد رضا الشيبلي لرئاسة مجلسهم ، وانتخب النواب فخر الدين جميل لرئاسة مجلسهم ؛ وفيما يلي « خطاب العرش » الذي القاه الملك غازي في يوم الافتتاح :

❖ خطاب العرش ❖

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

نفقش باسم الله تعالى مجلسكم مرجحين بكم ومتمينين لكم في أعمالكم الخير والتوفيق تعاونون حضراتكم أن الحالة المؤلمة التي اجتازتها البلاد حتى ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ بسبب سوء التصرف الذي لازم الحكم ، جعل الحالة ان تتطور إلى ما انتهت اليه من الانقلاب ، نتيجة التأزر بين أبناء البلاد والجيش الباسل ، فتألفت حكومتنا الحاضرة ، وعلى أثر اضطلاعها بالمسؤولية ساد السكون في البلاد وحصلت الطمأنينة بين جميع الطبقات .

وقد أعلنت حكومتنا خطتها في المنهج الذي نشرته ، وتأميناً للسير على خطتها فقد رأت من الضروري أن تقف على رأي الامة حول تلك الخطوة فحلّ مجلس النواب^(٢) وبوشر بالانتخابات

(١) ضاقت الوزارة ذرعاً بفريق من النواب الشبان فقروا في تموز ١٩٣٧ « حل المجلس النيابي » لتخلص منه لكنها ما لبثت أن اسقطت الجنسية العراقية عن بعضهم في ٤ آب ١٩٣٧ فأخرجوا من العراق .

(٢) استصدرت « الوزارة السليمانية » إرادة حل المجلس النيابي في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٦ ، اما منهاجها فأذيع في ٩ كانون الأول ١٩٣٦ أي ان الحل وقع قبل إذاعة المنهج بأربعين يوماً .

الجديدة فأسفرت عن فوزكم ؛ ولنا الأمل الوطيد بأنكم ستحققون ثقة الأمة بكم ، على أفضل الطرق .

رأت حكومتنا ان الحالة الراهنة في البلاد تستدعي العطف فاستصدرت عفواً عاماً عن جميع المحكوم عليهم من قبل المحاكم العرفية في المناطق التي كانت قد اعلنت فيها الإدارة العسكرية ، وشفع العفو بقرار يقضي بإعادة جميع الأموال غير المنقولة إلى أصحابها ، وجمع شتاتهم ، فساد السكون وحصل الاطمئنان والأمن بعد تلك الاضطرابات المتوالية المؤلمة ، وهي الآن تبذل الجهود في تلك المناطق لإعمار الأراضي وإروائها لتمكين المنكوبين من استثمارها لتعود عليهم وعلى الحرية بالفائدة .

أيها السادة ، من دواعي سرورتنا أن نرى صلاتنا مع الدول الأجنبية تسير على أحسن اسس المودة والصداقة ، وان قضية الخلاف على الحدود مع جارتنا ايران على وشك الانتهاء ، فقد تم الاتفاق على اسس قدمت حكومتنا بمقتضاها مشروع معاهدة لحل ذلك الخلاف بوجه نهائي ، مما يؤدي إلى توطيد علاقات الصداقة والاخوة السائدة بين المملكتين ، والشروع في المفاوضات لعقد المعاهدات والاتفاقيات التي تهم مصلحة البلدين . أما ميثاق عدم التعدي بين العراق وتركيا وايران والافغان ، فإن حكومتنا ساعية للتعجيل على توقيعه .

وبما يبعث على الارتياح ، اعتبار معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية نافذة ، فدخلت بذلك علاقات المملكتين طوراً جديداً من الصداقة الوطيدة والتحالف ؛ وعقدت حكومتنا مع المملكة العربية السعودية معاهدة إقامة وجوازات سفر ومرور ستعرض على مجلسكم لتشريع قانون إبرامها ، وهي ساعية لعقد معاهدات واتفاقيات أخرى لتنظيم علاقات المملكتين .

وان حكومتنا باذلة جهودها ، لتعزيز قوة الجيش وتوسيعه على الطريقة الحديثة ، لجعله كافلاً تأمين حاجات الدفاع وسلامة المملكة . وبما يقتبط عليه ، الاقبال على تأييده من قبل أبناء البلاد بنفوسهم وأموالهم .

وان بما يستوجب التفاؤل ، التحسن المستمر بتجارة العراق للصادرات والاستيرادات ، إذ قد كان لهذا التحسن في الشهور الاخيرة الأثر المحسوس في واردات الدولة ، واستتباب الأمن في البلاد ، قد شجع على استثمار الاموال واستخدامها في سبيل العمران ، الامر الذي يعود على أبناء البلاد بالفاء .

لقد ابتدأت حكومتنا بمد الخط الحديدي إلى الموصل وربطه بخطوط البلدان المجاورة ؛ وهي جادة لايجاد الاموال اللازمة للمشاريع النافعة كشاريع الري والإعمار مضافاً إلى مشروع تسليح

قوة الدفاع، وسترفع إلى مجلسكم الموقر لوائح التشريع لإيجاد الاموال اللازمة للمشاريع الآتية الذكر. كما أن حضراتكم سترون في فصول الميزانية الجديدة الموحدة، التي سترفع إلى مجلسكم عن قريب، وفي لائحة قانون الاعمال العمرانية، ما يعرب عن التدابير المتخذة، للسير بالبلاد إلى العمران.

إن حكومتنا لساعية إلى توزيع الاراضي الاميرية على الزراع الحقيقيين، على صورة تنفق مع العدل والمصلحة العامة، بحيث يكفل هذا التوزيع إعمارها، ويؤمن حقوق الافراد والحريّة معاً. هذا وإن حكومتنا منذ أن تسلمت زمام المسؤولية لم تأل جهداً في سبيل إعمار المعاهد العلمية، وتعميم وسائل الثقافة وتوزيع العدل بين أفراد الشعب وتحسين الصحة العامة، كما انها ساعية لإكمال وتنظيم جميع المؤسسات الادارية والمالية والقضائية والصحية، وإحضار اللوائح القانونية اللازمة لذلك، وكذلك مساعدة البلديات لتوسيع خدماتها في جميع أنحاء البلاد بكل ما يعود بتوفير أسباب الصحة والراحة على السكان.

اننا على ثقة بأنكم ستعالجون جميع القضايا، التي ستعرضها حكومتنا على مجلسكم، بكل دراية وحكمة. فندعو الله تعالى أن يسدد خطواتكم ويكمل أعمالكم بالنجاح. اه^(١)

✽ حوادث واخبار ✽

١- كانت «الوزارة الهاشمية» عطلت عدداً من الصحف السياسية، فلما تسلمت «الوزارة السليمانية» مقاليد الحكم، قرر مجلس الوزراء إلغاء هذا التعطيل، والسماح لكافة الصحف الموقوفة باستئناف نشاطها، وهي عادة حسنة اتبعتها معظم الوزارات في إبان تأليفها.

٢- وكانت الوزارة المشار اليها قد منعت عدة كتب من الدخول إلى العراق، بدعوى أنها تحمل المبادئ الشيوعية الهدامة، وأنها تضر بمصلحة البلاد، فلما اضطلعت «الوزارة السليمانية» بأعباء الحكم، رفعت هذا المنع وسمحت لمعظم الكتب المنوعة بالدخول إلى المملكة، وقد ابتاعت «وزارة المعارف» مقداراً كبيراً من كتاب «قلب العراق» للاستاذ الريحاني وكان أحد الكتب المنوعة.

٣- كانت «الحاكم العرفية» في سنجار، والزبيار، والديوانية، قد حكمت على ليف من الثوار، في هذه المناطق، بأحكام مختلفة، فصدرت الارادة الملكية في الخامس من شهر تشرين الثاني ١٩٣٦ بإعفاء الطاعنين في السن، والمعلين، من محكومى سنجار وهم ١٩٧ سجيناً عما تبقى من محكومياتهم كما صدرت بإعفاء ١٠٨ من محكومى الديوانية، و ٦٦ من محكومى بارازان مما تبقى من مددهم.

٤- التجاؤا الفلطينى؁ فوزى القاوقجى؁ إلى العراق؁ فى السادس من شهر تشرين الثانى ١٩٣٦؁ فأرا من تعقبا الانكلز؁ فى الأمان والترحاب .

٥- تم تبادل وئائى إبرام معاها الاخوا العربىة والتحاف المعقوة بىن العراق والمملكة العربىة السعودىة أيام « الوزارة الهاشمىة الثانىة » يوم ١٢ تشرين الثانى ١٩٣٦ م وبذلك أصبحت نافذة اعتباراً من التاريخ المذكور . وكان مجلس الوزراء قد اتخذ هذا القرار؁ بصدد هذه المعاهاة؁ فى جلسته المنعقدة فى ٤ تشرين الثانى ١٩٣٦ :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجىة المرقم ٣٨/١ والمورخ فى ٤/١١/١٩٣٦ وقرر اىفاء ناجى الأصل؁ وزىر الخارجىة؁ إلى الرىاض لتبادل وئائى إبرام معاها الاخوا والتحاف المعقوة بىن العراق والمملكة العربىة السعودىة؁ والمفاوضة مع المملكة العربىة السعودىة تمهيداً لعقد اتفاقىة :

(١) بالشؤون المالىة والاقتصادىة والكبرىة .

(٢) بتنظم طرق المواصلات والمراسلات .

على أن يكون معه جمىل السلام؁ مذىر الشعة الشرقىة فى وزارة الخارجىة؁ ووافق على منحها مخصصات الاىفاء « ا

٦- وصل إلى العاصمة الامىر عبهاالله؁ أمىر شرقى الاردن؁ لزىارة الملك غازى فى يوم ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٣٦ وغاهاها بعد أيام؁ ولهذه الزىارة قصة سنئبها فى موضع آخر .

٧- اعتااااا الوزارات المتعاقبة أن تجرى تنقلات واسعة بىن رؤساء الدوائر؁ بعمى اضطلاعا بأعباء المسؤولىة؁ فتقرب من تعمء علىه وثق بولائه؁ وقبعء من لا تجء فىه مىلانحوها؁ وقد قامت « الوزارة السلىانىة » بعملىة من هذا القبىل؁ ولكنها كانت واسعة؁ كنىمىة طبقىة لحركة الانقلاب؁ فأقصت بعض المتصرفىن؁ والقائماىن؁ والمءراء العامىن؁ عن وظائفهم؁ واستبءلهم بىن كان يظهر استعداداه لتأىىء سىاستها؁ كما انها استبءلت فرىقاً من الضباط العرب بضباط من الكرد .

٨- قامت « الوزارة السلىانىة » بمىهود عظم فى سبىل تشجىع « مشروع الطىران » فجمعت مبالغ طائلة من التجار والمتموائن لهذا الغرض؁ وفرضت على الموظفىن نسباً معىنة استقطعت من رواقبهم بسة أقساط؁ وقد ساهم الوزراء؁ والاعىان؁ والنواب؁ فى هذا المشروع الجلىل؁ فتجمعت لءى « جمعىة الطىران العراقىة » مبالغ لا بأس بها؁ وابتاعت بها طائراا فقءمها للجىش لتفرىز سلاحه الجوى .

٩- لى دعوة ربه السىء محمد زكى؁ رئىس مجلس النواب؁ أيام « الوزارة الهاشمىة الثانىة » فى

يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٧ ، وكان وزيراً للعدلية في الوزارة المذكورة إبان تكويتها .

- ١٠- اغتيل السيد ضياء يونس الموصلية ، سكرتير مجلس الوزراء في الوزارة الهاشمية ، مساء ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ ، فكان اغتياله سياسياً أكثر منه عدائياً ، والمعروف أن القتل كان يرأس اجتماعات سرية ضد الوزارة القائمة ، وإن قاتله اسماعيل توحله الموصلية بالذات .
- ١١- اغتيل « عبد الله باشا عالم الموصلية » في ديوانه بقرية « قل الشعير » في لواء الموصل مساء الثلاثاء الموافق ١٦ شباط ١٩٣٧ .

- ١٢- وجد علي رضا بك العسكري ، شقيق جعفر باشا العسكري وزير الدفاع في « الوزارة الهاشمية الثانية » ذبيحاً في داره يوم ٢٢ آذار ١٩٣٧ ، وقيل انه مات منتحراً .
- ١٣- جميل صدقي الزهاوي من أشهر شعراء العراق في القرن العشرين ، عاش عيشاً ضيقاً ومات بائساً يوم ٢٣ شباط سنة ١٩٣٦ ، وقد أقامت « الوزارة السليمانية » حفلة تأيينية كبرى في بغداد يوم ١٢ مارت سنة ١٩٣٧ بمناسبة مرور عام على وفاته ، دعت إليها جماعة من الشعراء والكتاب في مصر ، وفلسطين ، وشرقي الاردن ، ولبنان ، وسوريا .
- ١٤- بينما كان العين مولود مخلص ذاهباً إلى داره في ليلة ١٠ شباط ١٩٣٧ اطلقت النار على السيارة التي كان فيها ، لكنه لم يصب بمكره ، فسافر إلى مزرعته بجوار قرية تكريت ، فأرسلت الحكومة ثلة من الشرطة للقبض عليه ، لكنه استطاع أن يهرب إلى سوريا ، وقد بقيت قضيته مكتومة إلى أيام « الوزارة المدفعية الرابعة » التي أعقبت « الوزارة السليمانية » فأقام الدعوى على من اتهمهم بالاعتداء على حياته ، وأراد أن يثبت أن هناك مؤامرة أوغر بها الفريق بكر صدقي ، رئيس أركان الجيش ، لأن مولوداً كان يشجب الانقلاب ورجاله ، ولكن المحكمة قررت إخلاء سبيل الموقوفين .

- ١٥- كانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد فصلت عدداً كبيراً من الموظفين في خدمة الحكومة من وظائفهم وفق أحكام « قانون ذيل قانون التقاعد المدني » فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية » تشكلت لجنة خاصة لدرس موضوع المفضولين ، من الوجهة القانونية ، فقررت اللجنة أن في الامكان إعادة الذين اخرجوا من وظائفهم بموجب الذيل ، على أن تتبع الأحكام الواردة في « قانون الأحكام » فيما يخص بتعيين هؤلاء ، وأن تتبع أحكام « قانون الخدمة المدنية » عندما يراد إعادة الموظفين الآخرين دون حاجة إلى تشريع جديد ، وعلى هذا اعيد إلى الخدمة معظم الذين فصلتهم « الوزارة الهاشمية » ولاسيما من كان من أنصار العهد الجديد .

- ١٦- بمناسبة مهرجان عيد النهضة الكبرى الذي اقيم في طهران في يوم الاثنين ٢٢ شباط سنة ١٩٣٧ أوفدت « الوزارة السليمانية » ، بناء على دعوة من الحكومة الايرانية ، وفداً من كبار

الضباط في الجيش العراقي للاشتراك في هذا المهرجان ، فحل الوفد ضيفاً على حكومة طهران ، وأبدت الصحافة الايرانية بهذه المناسبة عطفاً خاصاً نحو العراق وحكومته .

١٧- عقدت خطبة رئيس أركان الجيش العراقي ، الفريق بكر صديقي ، على إحدى السيدات الالمانيات في يوم ١٨ مارس ١٩٣٧ ، فتلقي العريس بهذه المناسبة ، ولاسيا من اليهود ، هدايا لا حدة لوصفها ، وكان الزواج شؤماً كبيراً على الزوج لأسباب لا تخفى .

١٨- وصل إلى بغداد في يوم الاثنين ٢٩ مارس ١٩٣٧ الكونت ده مارتيل ، المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان ، وبقي في العراق أربعة أيام زار خلالها « البصرة » وبعض المدن العراقية الاخرى ، وكان قد سبقه اليها البارون فان ، مندوب المفوض المذكور . وكان القصد من هذه الزيارة البحث عن العلاقات الاقتصادية بين سوريا والعراق ، إلا انها لم يبرما ما يفيد القطرين المتجاورين .

✽ كتب تهديد ✽

لم تكذب « الوزارة السليمانية » تتوسد مقاعد الحكم حتى انتشرت بين الناس كتب تهديد يطلب فيها مرساؤها أن يغادر العراق من يتسلمها فوراً ، وإلا فجزاؤه القتل ، وهذا نص احدها :
« يقتضي عليك أن تهاجر من العراق بظرف ثلاثة أيام من هذا التاريخ وإلا تقتل »
« الجمعية الكردية الإصلاحية »

وقد حامت الشبهة حول شخصين قيل انها بعثا بها لغاية سياسية ، أولها صادق جبه ، نائب بغداد على عهد الهاشمي ، والثاني علي كمال ، نائب السليمانية في العهد المذكور ، وأن غرض الأول من إرسالها تشويش الأذهان ضد الوزارة الجديدة ، وغرض الثاني مناوئة المشتغلين بالقضية العربية . يقول صاحب كتاب « أيام النكبة » في ص ١٠٨ من كتابه :

ان السلطات المختصة قررت تفتيش داري النائبين المومى اليهما ، وانها تحرت دار الأول فعلا فلم تجد فيها ما يستحق الذكر ، ولما قصدت تحري دار الثاني ، اعترض صاحب الدار على ذلك ، وقال إن رئيس الوزراء لن يوافق على تفتيش الدار ، وان الهيئة التي اوكل اليها تحري هذه الدار أخبرت مدير الشرطة العام ، السيد حسن فحجي ، بالموضوع تلفونياً ، فأيد المدير ما ادعى به السيد علي كمال ، فانصرف ، وبقيت قضية هذه الكتب رمزاً مقلداً تتحدث به الركبان في كل مكان ، وقد نشر السيد توفيق وهي ، أحد رجال الكرد المنورين ، البيان التالي :

✽ الى اغرواني العرب الاعزاء ✽

على أثر الانقلاب الذي حدث في الآونة الاخيرة كتبت أيدي السوء رسائل تهديد بعث بها

ذوو المقاصد السيئة الذين يضررون شراً للبلاد وأبنائها إلى فريق من إخواننا الذوات العرب المحترمين . وقد كتبوا تلك الرسائل المنكرة باسم جمعية خيالية لا وجود لها والاسم الذي اخترعوه أداة للتفرقة بين الإخوان أبناء الوطن الواحد هو الجمعية السرية الإصلاحية الكردية . ودحساً لهذا الافتراء على الحقيقة اكذب التهمة القبيحة الدنيئة مؤكداً للإخوان العرب الكرام أننا أبرياء من الفرية وأن رسائل التهديد المذكورة قد دونها بعض أذئاب الوزارة السابقة الذين كان الجور في ذلك العهد المظلم الجائر خالياً لهم لتأمين مصالحهم الشخصية وجرد المغانم لهم ولأسيادهم فقتل الانقلاب على ما كانوا يأملون من منافع ذاتية . واني أؤكد ان لا يد للكرد في هذا التهديد ونرجو الحكومة الموقرة أن تبذل الجهد المستطاع للعثور على اولئك المجرمين والضرب على أيدي الذين يبدرون بذور الفساد في البلاد ويفرقون بين أبناء الوطن الواحد لكي لاتتسبب البلاد مرة اخرى بمظالم أسيادهم التي لم ينج منها سوى المحسوبين على تلك الوزارة وهم أفراد .

وفي الختام اصرح أنني وإخواني نعرف شيئاً واحداً في البلاد وهو أننا جميعاً عراقيون لا فرق بين عربنا وكردنا ولا بين مسلمنا ومسيحينا وإسرائيلينا .

فليحي العراق امة واحدة متضامنة في ظل جلالة ملكنا المفدى غازي الأول أيد الله عرشه إلى الأبد . بغداد ٧ تشرين الثاني ١٩٣٦ توفيق وهي^(١)

ويقال أن هذه الجمعية فكرت في اتباع طريقة سريعة التحقيق لتنفيذ غايتها ، فكانت تسحب القرعة بأسماء المشتبه فيهم ، فمن ظهر اسمه يقتل ليتعظ الباقيون فيفرون ، وأن القرعة أصابت السيد ضياء . يونس فاغتيل على النحو الذي ذكرناه والله أعلم .

❖ منه نتائج الانقلاب ❖

« كان السيد حسن فهمي (المدفعي) يشغل وظيفة مدير أمن البادية ، في زمن الوزارة الهاشمية ، والوظائف التي تقلدها في العهد الهاشمي وقبله ، تعد من الوظائف الوسطى ، وما كان الناس يرون في شخصية المومى اليه قابلية لتحمل أعباء في إدارة الدولة أكثر مسؤولية مما انيط به ، حتى يوم العصيان المشهود ، ولكن يظهر أنه كان ينظر إلى نفسه بغير تلك العين التي يراه الناس فيها ، ويطمح إلى أمور يستكثرها الناس عليه . فلما طرقت مسامحه حوادث العصيان في عصر ٢٩ تشرين الأول ، وهجن ترجرج الوزارة الهاشمية قرر أن يعتم هذه الفرصة السانحة فلا يدعها تغترب من يده ، فطير برقية من الديوانية إلى الفريق بكر صديق ينبؤه بالإخلاص ، والتأييد ، والمؤازرة ، ليس هو وحده فحسب ، بل والقوات التي تحت امرته ، فرد عليه الفريق بالشكر والثناء . وبعد أن تم كل شي . وفق المطارب ، وتألفت الوزارة السليمانية ، وخلا الجو ، وصفا الكون ، تقدم السيد حسن

فهني إلى بغداد حاسر الرأس ، وضاح الجبين ، وهذا هو يوم الجزاء ، هذا هو اليوم الذي تنال فيه الأيدي ما كسبت ، والويل كل الويل للناقين . إذن فقد كان لزاماً أن ينال حسن فهني جزاء عمله . » (١)

وقد عين السيد حسن فهني المدفني مديراً عاماً للشرطة على عهد بكر ، ثم نقل إلى متصرفية لواء الديلم ، فلما كانت أيام « الوزارة السعيدية الثالثة » فصل من الخدمة ، في جملة من فصل بموجب أحكام قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة . فلما احتل الجيش البريطاني بغداد للمرة الثانية في ٢ حزيران ١٩٤١م وضعت « الوزارة المدفعية الخامسة » مرسوماً جوزت فيه قصر عقربة الفصل من الخدمة ، التي اتزات بحق الإداريين العاجزين إلى المدة التي يرتأونها مجلس الوزراء ، فأعيد السيد حسن فهني إلى الخدمة للاستفادة منه في تنفيذ السياسة الجديدة . وقد سألناه عن البرقية التي أبرقها إلى الفريق بكر « عن استعداده وأفراد الشرطة الذين كانوا بصحبته لتأييد الانقلاب » فأيد صحتها ، ولم ينكر صدورها منه .

ونحن بإيرادنا هذه الفقرة ، إنما نريد أن ندون حقيقة ناصعة ، هي أن الذين كانوا يتظاهرون بتأييد الانقلاب ، إنما كانوا مدفوعين بعوامل شخصية ، وسرعان ما اختلفت أربعة من الوزراء مع الرئيس « حكمت سليمان » و « الفريق بكر صدقي » واستقلوا من مناصبهم يوم ١٩ حزيران ١٩٣٧م ، وسرعان ما ثار الجيش ضد الفريق بكر صدقي فقتله ، والطيار محمد علي جواد ، يوم ١١ آب ١٩٣٧م ، وسرعان ما اضطرت « الوزارة السليمانية » إلى إسقاط الجنسية العراقية عن أغر أنصارها ، وأقوى مؤيديها ، كالسيد عبد القادر اسماعيل ، وأخيه السيد يوسف اسماعيل ، ونفتها من العراق في ٢ آب ١٩٣٧م ، وسرعان ما اتهم السيد حكمة سليمان وصحبه ، بالتآمر على سلامة الدولة ، فسيقوا إلى « معسكر الرشيد » وحوكوا أمام « مجلس عرقي عسكري » قرر إدانتهم ، والحكم عليهم بالإعدام شنقاً ، وللتاريخ أن يسجل .

✽ مرم جعفر العسكري ✽

لما قتل جعفر باشا العسكري بالصورة التي روينها ، اضطرت حرمه ، السيدة فخرية ، شقيقة نوري باشا السعيد ، أن تغادر العراق إلى القاهرة ، لتكون على مقربة من أخيها ، وأولادها الذين يدرسون في كلية فكتوريا بالاسكندرية ، وفي اليوم الثاني من كانون الأول ١٩٣٦م ، أي بعد مقتل بعلمها بشهر وخمسة أيام ، ركبت إحدى الطائرات المصرية قاصدة بغداد قبل أن تستأذن بالبحي . فأكادت الطائرة تحط في « المطار المدني » حتى بلغها مدير شرطة بغداد بأن الحكومة قررت عدم السماح لها بالعودة إلى العراق ، في الوقت الحاضر ، وأنه مضطر لأن يركبها السيارة ويعيدها إلى

الحدود السورية .

وعبثاً حاولت « أم طارق » أن تقنع رجال السلطة بضرورة بقائها في العاصمة اسبوعاً ، فقد أعيدت إلى سوريا في الحال ، تخفّرها إحدى سيارات الشرطة ، فلما بلغت الشام أبرقت إلى الملك غازي هذه البرقية :

« جلالة الملك غازي - بغداد

كنت غادرت وطني العراق ، عقيب مصرع زوجي الفريق جعفر باشا العسكري ، الذي اغتالته يد أتيمة ، في اليوم الذي دعي فيه إلى إتمام واجبه الوطني ، فذهبت إلى الاسكندرية لأرى أطفالي الذين يدرسون في مدارسها ، وأطمئن إلى شؤونهم وامورهم ، ثم رجعت مضطرة إلى الوطن الغالي ، للإشراف على اموري الخاصة ، ولتأمين حياة أطفالي الأربعة ، برغم الذكرى الأليمة التي أحملها في نفسي ، من جراء موت رجل أمضى ربع قرن من حياته ، وهو يناضل ، وينافح ، انتصاراً لقضية العرب في مختلف ساحاتها وميادينها ، فما أن وصلت إلى بغداد ، حتى أحاطت بي مفرزة من الشرطة ، بقيادة مديرها ، ومنعتني من العودة إلى منزلي ، وفي ذلك عبث صريح بالآلام امرأة خسرت شريك حياتها ، ووالد أطفالها ، وموضع مجدها ، ولم أستطع الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ ، فقد أجبرني مدير الشرطة ورجاله ، على مغادرة بغداد مع طفلي الصغير ، بعد أن أوقفني مدة غير يسيرة ، وصادر مني مذكرات لزوجي لم تطبع بعد ، وقد جرى هذا الحادث على خلاف ما نص عليه الدستور العراقي ، والقوانين العراقية ، التي تمنع نبي العراقيين وإبعادهم إلى خارج حدود وطنهم ، وقد وصلت الآن إلى دمشق ، فأنا فيها بعيدة عن سكني ، ووطني ، وأولادي ، وذوي رحمي ، ولست أعرف مصيري ، ولا مصير أولادي ، وفي قلبي الكسير ذكريات أليمة لا يطيق حملها رجل ، فكيف بامرأة مفجوعة بزوجها ، وبمستقبل أولادها ؟ إنني أرفع إلى جلالته شكواي ، آملة أن تضعوا حداً لهذا الظلم البين ، ولهذا الاعتداءات التي تصيب دستوراً اشتدته الأمة بدمها وأقسمت جلالتهم على حمايته والله يحفظكم . اهـ

فخرية حرم جعفر العسكري^(١)

الشام في ١٢/٣/١٩٣٦

أخبرني الاستاذ معروف الأرناؤوط ، صاحب جريدة « فتي العرب » الدمشقية ، أنه كان لتفسير حرم العسكري على هذه الصورة رنة استغراب ليس في دمشق حسب ، بل في جميع الأنحاء السورية ، وأنه عرض على السيدة المفجوعة ببعلها أن تذهب إلى داره لتكون ضيفاً عليه ، فلم توافق . وأكد لي السيد حكمت سليمان أن وزير مالىته ، الحاج محمد جعفر أبو التمن ، هو الذي عارض عودة حرم العسكري إلى بغداد ، وأن « حكمت بك » أوفد الاستاذ ساطع الحصري إلى السيدة

المشار إليها ليعيدها إلى بغداد بعد أن هدأت العاصفة وتراجع الوزير عن معارضته .
على أن سمو الأمير عبدالله ، أمير شرقي الاردن ، ما كاد يسمع بما حل بزوجة العسكري ،
الذي خدم القضية العربية تحت لوا والده واخوته خدمات مشهودة ، حتى طير البرقية التالية :
جلالة ولدنا الملك غازي - بغداد

أرجو بذل حمايتكم الملكية لأرملة المرحوم جعفر باشا ، وابنه ، لانتساب المرحوم لجلالة
والدكم الأخ ، ولخدمته في الثورة ، ولاشك في أن جلاتكم لا ينبؤوا عن إمامكم الملكي عكس
التأثير الذي يحدث في كل محل ، إذا لم تقبل حكومة جلاتكم رجوع الأرملة الموصى إليها وطفلها
إلى العراق والتجائها إلى ظل حمايتكم .
عبد الله

✽ وفاة ياسين الهاشمي ✽

وافت برقية من بيروت صباح الخميس الموافق ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ تنعي ياسين باشا الهاشمي
رئيس الوزراء السابق ، وتقول ان الوفاة كانت نتيجة نوبة قلبية لم تقبله غير لحظات ، فوقع الخبر
على الأنحاء وقع الصواعق المحرقة ، بل أشد تأثيراً . ولم لا يكون وقعه كذلك ، وقد كان
الفقيد زعيماً كبيراً ، وسياسياً حكيماً ، وبطلا من الأبطال الذين يشار اليهم بالبنان ؟
وعلى أثر وقوع هذه الكارثة ، أبرق العميد الركن طه الهاشمي ، شقيق الفقيد ياسين ، إلى
الملك غازي يخبره بالوفاة ، ويرجوه الموافقة على إرسال الجثمان إلى بغداد ليدفن فيها ، وأخبر القنصل
العراقي العام في بيروت بذلك أيضاً ، لتوافق الحكومة العراقية على إرسال الجنازة برفقته . وفي
عصر ذلك اليوم أخبر القنصل العراقي العميد طه أن الحكومة وافقت على ذلك بشرط أن
لا يكون هو (أي طه الهاشمي) مع الجثمان . وفي الوقت نفسه كان الوفد السوري ، المرسل من
الشام إلى بيروت ، لاستقبال الرفاة ، طلب دفن الفقيد في مرقده « صلاح الدين الايوبي » بدمشق ،
بناء على رغبة الحكومة السورية في ذلك ، ولكن طه اعتذر للوفد بموافقة الحكومة العراقية على
إرسال الجثمان إلى بغداد ، وانتفاء الغاية من دفنه في الشام .

وشاع في سوريا أن حكومة بغداد سوف لا تجري الاحتفال اللازم للفقيد ، وإغا ستدفعه سراً
في غسق الليل ، فراجع وزير خارجية سوريا القنصل العراقي في بيروت ، والتمس ، باسم الحكومة
السورية ، أن تجري مراسيم الدفن بالشكل الذي يقتضيه وضع رئيس وزارة مثله ، فلما أجابت
حكومة العراق هذا الالتامس ، قررت دمشق أن توفد ممثلين عنها من « أعضاء الكتلة الوطنية »
ورجال القمصان الحديدية ، ليرافقوا الجنازة إلى بغداد ، ولكن حكومة بغداد أبت أن تسمح
لهذا الوفد بالسفر على هذه الصورة ، وأوقفت في بغداد بعض القائمين بحركة استقبال الجثمان كالحامي
صادق البصام ، والحامي داود السعدي ، والسيد صادق حبه ، فلم يبق مناص من دفن الرفاة في

مقبرة «صلاح الدين الأيوبي» بالشام ، وهكذا كان ، فدفنت باحتفال مهيب مشيت فيه كافة الطبقات ، وأبنت الصحافة السورية الفقيد العظيم تأبيناً مؤثراً وأشادت بفضلته ومواهبه كثيراً .
أما صحف بغداد فقد اكتفت بنشر خبر الوفاة ، كما تكتبه عن أصغر رجل ، متناسية مقام الفقيد في السياسة ، والخدمات التي أسداها للعراق . وإلى هذا تشير «جريدة الانقلاب» للاستاذ محمد مهدي الجواهري ، بالكلمة التالية الصادرة في عدد ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٧ :

«وإذا كانت هناك عبرة تفوق عبرة نهاية الهاشمي باشا المحزنة ، فهي موقف زميلة من الزميلات - يريد جريدة «البلاد» للاستاذ رفائيل بطي - التي لم يحف بعد حبر كتاباتها ، ولم يضمحل صدى تقديسها وعبادتها للهاشمي . موقفاً لم يكن بالمتوقع منها ، بصورة خاصة ، في تأيينها المقتضب للرجل ، فليس معنى موت الرجل أو تدهوره أن يذهب الوفاء وينضب معين الانصاف » اه
على أن جريدة «التميس» الانكليزية أبنت الفقيد بكلمة مؤثرة جداً ، وعددت حسناته ، وأشادت بنجماته ، وذكرت المناصب التي أشغلها في مختلف أيام حياته .

وبمناسبة مرور العام الأول على الوفاة ، اقيمت للفقيد حفلة تأيينية عظيمة في بغداد في يوم ١٨ شباط ١٩٣٨ حضرتها وفود من الأقطار العربية ، وأخرى من البلدان العراقية ، وتكلم فيها رئيس الوزراء ، السيد جميل المدفعي ، ورجال العرب بكلمات مؤثرة جداً ، كما نشر معالي رستم بك حيدر كلمة ثمينة بهذه المناسبة في جريدة «البلاد» الصادرة في يوم ٢١ شباط سنة ١٩٣٨ جا . فيها :

«انا أضعننا فيصلا ، في وقت كنا فيه أشد ما نكون احتياجاً إلى نشاطه وذكائه ، وبدأنا نفتش بعده عن الرجل الذي يوحد قوانا ، ويسوقنا بجرأة وإخلاص نحو أهدافنا القومية الخالدة ...
لقد توجهت الأنظار ، من بعد فيصل ، إلى ياسين الهاشمي ، فلم يتسع له القدر ، لا يصلح الأمة إلى هدفها » . اه

ثم يقول : «لقد كان رحمه الله كثير التفكير قليل الكلام ، ولكن إذا ما وجد الفرصة سانحة أو الضرورة قاضية ، خاصة عندما يكون لهذه أو تلك علاقة بمصلحة عامة أو قضية علمية فنية ، انطلق لسانه كالسيل المنهمر ، فلا يترك صغيرة إلا ويوضحها ، ولا خفية إلا ويكشفها ، فيهر السامعين بسعة اطلاعه وسديد بيانه ، ولست مبالغاً إذا قلت انه كان أكرم رجال السياسة في العراق سراً وأعظمهم لساناً ، ومن أقرهم مجلساً واملائهم مقعداً وأعظمهم شعوراً بالوطنية وأبرهم بالوفاء والصدقة » اه

وذكر حكمة بك سليمان لمؤلف هذا الكتاب ان فخامته تلقى نعي رفيقه في الجهاد «الهاشمي» بأسف بالغ أو كمد شديد ، وان العاوية شقيقة الفقيد هي التي مانعت في جلب الجثمان إلى بغداد ،

خشية أن لا تجري المراسم الثلاثة بأرضه .

✽ بين الأمير عبدالله والملك غازي ✽

يعد الأمير عبدالله ، أمير شرقي الاردن ، من أبطال العرب المرموقين ، ومن امرائهم المعروفين فهو ابن الملك حسين ، وعم الملك غازي ، وسليل البيت الهاشمي المعروف بجهاده في سبيل القضية العربية ، وقد عز عليه حدوث الانقلاب العسكري في العراق ، كما عز عليه مقتل جعفر العسكري وخروج الهاشمي وصحبه من العراق ، فحاول أن يوجه أنظار ابن أخيه ، الملك غازي ، إلى الأخطار المحددة بالمملكة ، وطلب اليه أن يأمر بحكمة قتلة العسكري ، ولكنه وجد الملك محاطاً بزمرة تحصى عليه أنفاسه ، فجاء إلى بغداد في يوم ٢٧ كانون الأول ١٩٣٦ ومكث فيها اسبوعاً يعمل على رتق الفتق ، ولم الشعث ، فلم يجد ما يحقق آماله فماد إلى عمان ، ثم ندب نجده ، الأمير طلالا ، ليكون عوناً لابن عمه في إعادة الأمور إلى مجاريها ، فجاء « طلال » إلى بغداد ومكث فيها مدة ثم عاد إلى عمان فاشلا في مهمته .

وشعرت « الوزارة السليمانية » بعدم ارتياح الأمير العربي لسياستها العامة - الخارجية منها والداخلية - فأخذت تعمل على مقاومته بشتى الطرق ، وحدث أن أعلنت الحكومة البريطانية سياستها الجديدة نحو فلسطين ، ووجوب تقسيمها إلى دويلات يحكم إحداهن العرب ، ويحكم الاخرى اليهود ، وتبقى الثالثة تحت النفوذ البريطاني ، فرفض هذا المشروع من رجالات العرب من رفضه ، وسكت عنه من سكت ، وكان الأمير عبدالله من الساكتين ، فاتخذت الوزارة سكوته حجة عليه ، وأخذت الصحف الموالية للانقلاب العراقي في بغداد ، تهاجم الأمير العربي ، وتحاول النيل من مقامه .

فقد كتبت جريدة « الدفاع » للسيد سر كيس صوراني في عددها الصادر في يوم ١٦ تموز ١٩٣٧ مقالا عنوانه « عقوق الأمير عبدالله » هاجمت فيه الأمير مهاجمة قاسية دون أن تراعي صلته بملك العراق ، ونشرت في عدد ثان صدر في يوم ٢١ من الشهر المذكور مقالة اخرى عنوانها « كتاب مفتوح إلى أمير شرقي الاردن » لا تقل عن المقالة الأولى شدة وقساوة .

ولما اجتمعنا بفخامة السيد حكمة سليمان في يوم ١٦ نيسان ١٩٣٨ سألناه عن الأسباب التي أدت إلى وقوف وزارته موقفاً قاسياً من الأمير عبدالله ، فأجابنا أن سمو الأمير وقف من قضية فلسطين موقفاً يناقض مصالح العرب وقضيتهم ، ولكن فخامته كان يعمل على الدوام ليقرب بين الأمير وبين ابن أخيه الملك غازي ، حتى أنه علم ذات يوم أن بعض أفراد الملك غازي أشار على جلالة فوجه كتاباً قاسياً إلى عمه ، سمو الأمير عبدالله ، فقابل « حكمة » الملك فوراً وطلب اليه أن يراعي مقام عمه فلا يخرج على آداب المجاملة مع سموه والتمس جلالة أن يدعو عمه لزيارة العراق ،

ولما خرج حكمة من الملك اتصل بهمان واعتذر اسمو الأمير عن الكتاب المذكور ، ودعاه لزيارة العراق فقبل الدعوة ... الخ .

وقد كتبنا إلى سمو الأمير عبدالله ، أمير شرقي الاردن ، نستطلع رأيه في هذه الحوادث فتفضل علينا سموه بهذا الجواب :

عبدالله بن الحسين

عمان في ٢٧ ربيع الأول ١٣٥٧ الموافق ٢٧ أيار ١٩٣٨

حضرة الفاضل النبيل ، والمؤرخ الجليل ، السيد عبد الرزاق الحسيني ، وفقه الله لما يحبه ويرضاه السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، وبعد فإنني أحمد الله الذي لا إله إلا هو إليك ، وأصلي واسلم على خيرة أنبيائه ، وصفوة أوليائه ، محمد وآله وصحبه أجمعين ، وإني اثني عليك الثناء اللائق المقدمة في الكتاب التي أحببت أن تتعرف بها إلينا معرفة جديدة (وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين) . وما أنا بالذي ينسأك ، أو ينسى أي عراقي ، فالعراق قديماً ضمَّ عظام الأجداد ، وقد امتحن العراق بنا ، وامتحننا به من العصر القديم ، وهذه حقيقة يجب أن لا ينساها المؤرخ .

أما غرضكم الخاص الذي حدا بكم فكتبتم تلك الرسالة بسببه ، فقضي إن شاء الله ، من غير أن نلحق بكم عنا السفر إلى عمان . وقبل ذلك سأتكلم عن الوزير الخطير ، حكمت سليمان ، الذي قال انه أحب أن يقرب بيني وبين ابن أخي ، وإن موثق أو رأيي في مسألة التقسيم يخالف مبادئه ، فأقول : انه عمل على دعوتي إلى العراق ، وأحب أن يريني مظهراً من مظاهر حزبه في حكومة العراق ، التي كان يرأسها خلافاً للمظاهر السابقة للحكومات السابقة ، فكان له ذلك . وأما التقريب بيني وبين ابن أخي ، فماذا عساه أن يكون بيني وبين شخص هو بضعة مني ، فدع عنك أصباغ الرجال وحيلهم .

ولا أنكر أنني أحببت لابن أخي الخير ، ورجوت أن أخدمه والعراق بنصائح غاليات ، اقرب بينه وبين شعبه ، ولكن وجود من يريد التحكم في الملك والشعب حال دون ذلك ، ولا أخال حكمت إلا أحد أولئك . فادرج هذه الصفحة المؤسفة عني

وأما التقسيم ، وأعني به تقسيم فلسطين ، فهو رأي اللجنة الملكية الانكليزية ، واليه مالت الحكومة البريطانية ، فرفضه من رفضه ، وسكت عن القول فيه من سكت ، وكنت من جملة الساكتين ، إذ لا فائدة من القول المجرد . ويكفيك مني أن أقول انه ليس من حق الترخص في شبر من أرض أو في حق من حقوق عرفت أنها للعرب ، ورسمتها الثورة العربية . ولقد استوى المتكلم والصامت الآن حيث فلسطين تلفظ الأنفاس الأخيرة ، فأين حكمت سليمان ، وأين مؤتمر

باودان ، وأمين الملوك والأمراء . ووصاياهم بانتظار المعدلة وانهم لا يقصرون ؟
هذه بياناتي اليك أدليت بها حسب رغبتك ، واني أرجو أن تكون فيها الكفاية ، وان تشفي
غليظك ، وحكمت سليمان هذا هو من عرفت ، وهو من صميم فرقة الاتحاد والترقي التركية ، فهو
من أعداء الثورة العربية التي حاربت الاتحاديين ، ولم تقصد العمانيين . دا . قديم ، وأمر غير مبتدع ،
وانني والله الحمد مرتاح الضمير ، ادافع ما استطعت الدفاع ، وسترى وتسمع قريباً أننا استأنفنا
جهادنا متكملين على الله مستمدين من روحانية رسول الله بعد أن ثبت للعلا خيانة ضفادع السياسة
الذين ذكرت وانهم إنما ينيخون بتعصبهم العرب لأعدائهم يركبونهم ظهراً لبطن والسلام .
عبدالله بن الحسين

✽ ثلاث معاهدات مفيدة ✽

١- بين العراق واليمن

نصت المادة السادسة من معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة
العربية السعودية بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ على أن تسعى الحكومتان المتعاقدتان لضم اليمن
إلى هذه المعاهدة ، وكان إمام اليمن أوفد وزير القصر الياباني المذاكرة في هذا الانضمام ، فجاء الوزير
إلى بغداد يوم ٦ حزيران ١٩٣٦ ومكث فيها مدة لهذا الغرض ، فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية »
ألفت الحكومة وفداً برئاسة السيد جميل المدفعي ، وعضوية سعيد الحاح ثابت ، ومحمد مهدي كبه ،
ليحمل كتاباً من الملك غازي ، إلى الإمام يحيى حميد الدين ، إمام اليمن ، في طلب انضمام اليمن
إلى هذه المعاهدة . وقد غادر الوفد بغداد يوم ١٦ مارت ١٩٣٧ جواً قاصداً « الشام » ومنها إلى
« صنعاء » لاداء هذا الواجب ، فقبول في تلك البلاد السعيدة بالحفاوة والتكريم ، ونجح في مهمته
نجاحاً باهراً ، فقد وقع الإمام وثيقة الانضمام إلى هذه المعاهدة في يوم ١٧ صفر ١٣٥٦ المصادف
٢٩ نيسان سنة ١٩٣٧ ، ورجع الوفد إلى بغداد شاكرين للإمام غيرة العربية الإسلامية . وتقدمت
« الوزارة السليمانية » إلى المجلس النيابي بلائحة قانونية لتصديق هذا الانضمام ، فوافق المجلس عليها
في جلسته المنعقدة يوم ٢١ حزيران ١٩٣٧ بالإجماع ، ثم أبرمها مجلس الأعيان بالإجماع أيضاً ،
وصدرت الإرادة الملكية في السابع والعشرين من الشهر المذكور بإقرارها وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ملك اليمن ، الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ، غفر الله لهم آمين (بخط الإمام)
نصرح بعد إنعام نظرنا في معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين صاحب الجلالة ملك
العراق ، وصاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ، الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر

من شهر محرم الحرام من العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية ، وبناء على الروابط الإسلامية والوحدة القومية التي تربطنا بجلالتيهما ، وحيث أننا نشعر ، كما يشعر جلالتهما ، بالحاجة الماسة للتعاون فيما بيننا وبينها ، والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ، ومملكتنا ، وبغية المحافظة على سلامة بلادنا وبلاديهما ، قد انضمنا إلى معاهدة الاخوة العربية والتحالف الآنف الذكر ، مع درج المواد التي اشتركتنا ووافقنا عليها نصاً ومعنى وتخصيصاً وتاماً ، والمواد المذكورة هي كما يلي :

المادة الاولى - يتعهد كل من الفرقاء السامين المتعاقدين تعهداً متقابلاً بأن لا يقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق آخر على أي أمر ضد مصلحة أحد الفرقاء المتعاقدين السامين أو مملكته أو مصالحها إذا كان من شأنه تعريض سلامة مملكته أو مصالحها للأخطار أو الأضرار ، وسيستأور الفرقاء السامون المتعاقدون فيما بينهم بكلمة اقتضى الحال لتنفيذ الأغراض المختصة بالروابط الإسلامية والقومية العربية التي رمت إليها مقدمة معاهدة الحلف .

المادة الثانية - يتعهد الفرقاء السامون المتعاقدون بأن يحسبوا ماعساه يحدث من الاختلافات التي تقع بينهم بطرق المفاوضة الودية ، وبأن يرجعوا في حالة قصر حل الخلاف بطرق المفاوضة إلى طريق التحكيم التي تنص عليها المادة الثامنة من معاهدة الطائف المعقودة بين المملكة اليابانية وبين المملكة العربية السعودية ، في السادس من شهر صفر الحيز سنة الثلاث والخمسين بعد الثلاثمائة والألف .

المادة الثالثة - إذا أدى نزاع بين أحد الفرقاء السامين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة يترتب عليها خطر يؤول إلى الحرب يوحد الفرقاء السامون المتعاقدون حينئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السامية وبالمفاوضة الودية .

المادة الرابعة - في حالة وقوع اعتداء على أحد الفرقاء السامين المتعاقدين من جانب دولة أخرى بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجئ لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة حينئذ يتحتم على الفرقاء السامين المتعاقدين أن يتشاوروا في ماهية التدابير التي يجوز القيام بها بقصد توحيد مساعيهم بالطرق النافعة والمفيدة لرد الاعتداء المذكور . ويمتد من أعمال التعدي :

١- إعلان الحرب .

٢- استيلاء دولة على إحدى دول الحلف بقوة مسلحة ، ولو بدون إعلان الحرب .

٣- هجوم دولة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد إحدى دول الحلف أو بواخره أو طائراته ، ولو بدون إعلان حرب .

٤- إعانة أو إسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

المادة الخامسة - في حالة حدوث اختلاف أو اضطراب أو فتنة في بلاد أحد الفرقاء السامين المتعاقدين ، يتعهد كل منهم تعهداً متقابلاً بما يلي :

١- اتخاذ كل ما يمكن من التدابير :

(أ) لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيه ضد مصلحة الفريقين المتعاقدين السامين الآخرين .

(ب) ولتفادي رعاياهما من الاشتراك في الاختلال أو الاضطراب أو الفتنة أو مساعدة المتمردين أو تشجيعهم .

(ج) ولتفادي إيصال أي نوع من المساعدات إلى المتمردين من بلاديهما مباشرة أو بالواسطة .

٢- عند التنبؤ المتمردين لأراضي أحد الفرقاء المتعاقدين السامين على الفريق المذكور أن يجردهم من السلاح ويبيدهم حالاً لمنطقة لا يمكنهم أي تأتوا منها بأي ضرر لبلاد الفريق الآخر حتى يثبت في مصيرهم بين الفرقاء السامين المتعاقدين .

٣- إذا اقتضى الأمر اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاختلال أو الاضطراب أو الفتنة ، يتشاور حينئذ الفرقاء السامون في طريقة التعاون الموافق الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة - يجوز أن يقوم الممثلون الديبلوماسيون والقنصليون لكل من الفرقاء المتعاقدين السامين بتمثيل مصالح الفريق الآخر ، عندما يرغب ويطلب ذلك ، في البلاد الأجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق ، وليس في هذا ما يمس بأي صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له إذا أراد ذلك .

المادة السابعة - من المتفق عليه لدى الفرقاء المتعاقدين السامين انه ليس في هذا ما يمس أو يخل بحقوق وحرية وتعهدات حكومات الفرقاء السامين المتعاقدين مع الدول والحكومات الأخرى والهيئات الدولية وبملاقاتهم معها .

المادة الثامنة - إذا قام أحد الفرقاء السامين المتعاقدين باعتداء منه على دولة أخرى ، فللفريقين السامين المتعاقدين الآخرين إنهاء أحكام هذه المعاهدة معه بدون سبق إنذار ، على أن هذا الإنهاء لا يؤثر على الصداقة والمحبة التي تربط بمالك الفرقاء السامين ولا يخل بالمعاهدات الأخرى والاتفاقيات المعروفة المعقودة والجارية بينهم .

المادة التاسعة - إذا أراد وطلب أحد الفرقاء السامين بعثة فنية من الفريقين الآخرين لتقويم ثقافة إسلامية عربية أو عسكرية ، أو أراد إرسال بعثة إلى مملكة الفريقين الآخرين للتدريب والتعلم بعد المراجعة في هذا ، فله ذلك .

المادة العاشرة - يعتبر هذا الانضمام ، إلى معاهدة الحلف ، نافذاً من تاريخ إقراره من قبل حكومتي العراق والمملكة العربية السعودية ، ويبقى مرعياً إلى أن تنتهي السنوات العشر ، التي اعتبرت من تاريخ تنفيذ المعاهدة الآتفة الذكر من قبل الحكومتين المشار إليهما ، وتعتبر متجددة لمدة عشر سنوات أخرى إذا لم ينجر أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين الفريقين المتعاقدين الساميين الآخرين برغبته في إنهاؤها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها .

﴿ خاتمة ﴾ هذه المواد العشر ، المصرح بها ، التي أمضيناها ووقعنا ختمنا عليها طبق المقدمة المدرجة أعلى هذا تقريراً لانضمامنا إلى معاهدة الاخوة العربية والتحالف ، وهي موافقة للمواد المدرجة في المعاهدة المشار إليها الأصلية ، ما عدا بعض موادها التي لا تتعلق بشؤون مملكتنا الخاصة ، وهذا التحالف قابل لمن أراد الدخول فيه من الدول العربية المستقلة . وبالله نستعين فآله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين .

حرر بصنعا الين في سابع عشر صفر الحير من سنة ست وخمسين بعد الثلاثمائة والالف هجرية
﴿ حاشية ﴾ وسيكون تقديم نسخة ختومة ومضاة طبق هذا التقرير إلى حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ، لإحاطها بنسخة معاهدة الحلف الأصلية الثانية الموجودة لدى جلالته .

٢- بين العراق وتركيا

العراق أحد الأقطار التي انفصلت عن الامبراطورية العثمانية بفعل « الحرب العالمية الأولى » وقد طالبت تركيا بضم « ولاية الموصل » العراقية إلى أملاكها لأن الحلفاء لم يدخلوها حرباً وإنما احتلوا وفق أحكام معاهدة موندروس ، التي قضت بتسليم جميع الموانئ والمواقع الحربية العثمانية إلى أقرب قائد من قواد المتحالفين^(١) . ولقد بذلت الحكومتان ، العراقية والانكليزية ، مساعي مشكورة لحل تركيا على الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة يحل بموجبها الخلاف القائم بين العراق وتركيا ، وتؤسس صلات ود وصداقة بين القطرين المتجاورين ، فأسفرت هذه الجهود عن توقيع المعاهدة العراقية - الانكليزية - التركية في ٥ حزيران ١٩٢٦^(٢) . ولما كان حكم « الفصل الثاني » من هذه المعاهدة ينتهي في ١٨ تموز ١٩٣٦ شرعت « الوزارة الهاشمية الثانية » في مفاوضة الحكومة التركية لتمديد مدة هذا الفصل ، فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية »

« وافق مجلس الوزراء - في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٣٦ م - على تمديد مدة العمل بتمتضي الفصل الثاني من المعاهدة العراقية - الانكليزية - التركية المقودة بأنقرة في

(١) راجع في هذا الصدد من ١٩٦ من الجزء الاول من هذا الكتاب

(٢) نشرنا نص هذه المعاهدة على ص ٦٠-٦٧ من الجزء الثاني

١٩٢٦/٦/٥ وتعديلاته وفق الشروط المتفق عليها مع المفوضية التركية إلى أن تستبدل باتفاقية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين ، وقرر تحويل وزير الخارجية تبادل المذكرات اللازمة بهذا الشأن مع الحكومة التركية حسبما جاء في كتاب وزارة الخارجية المذكور في أعلاه « اهـ »
وقد سافر وزير الخارجية ، ناجي الأصيل ، إلى تركيا في ٢١ نيسان ١٩٣٧ م ، فتبادل المذكرات المختصة بتمديد أجل الفصل المذكور ، ولما عاد إلى العراق ، عرضت المستندات المذكورة على مجلسي النواب والأعيان فقبلت بالاتفاق وهي :

صاحب المعالي

بناءً على انتهاء حكم الفصل الثاني من المعاهدة العراقية - الانكليزية - التركية ، الموقع عليها في انقرة بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ بين الفرقاء الثلاثة في ١٨ تموز ١٩٣٦ ، ونظراً إلى رغبة الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، في الاستمرار على تنفيذ أحكام الفصل المذكور بينهما فقط ، إلى حين عقد اتفاقية جديدة ضافية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين ، أتشفرف ، بناءً على قرار حكومتي ، بأن أقترح تمديد العمل بأحكام الفصل الثاني من المعاهدة المبحوث عنها بين الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، اعتباراً من ١٨ تموز ١٩٣٦ وذلك بطريقة تبادل مذكرات ، وبالتعديلات والشروط الموضحة فيما يلي :

(أ) تستبدل الجملة : « وتجتمع هذه اللجنة على الأقل في كل ستة أشهر مرة واحدة أو أكثر إذا اقتضت الحاجة » الواردة في آخر الفقرة الأولى من المادة ١٣ بالجملة الآتية :

« وتعين تواريخ ومحلات اجتماع هذه اللجنة بالاتفاق بين الحكومتين » .

(ب) تحذف الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ الباحثة عن الاجتماع الأول للجنة .

(ج) بعد مضي سنتين على تاريخ تبادل المذكرات المقترحة يكون لكل من الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية الحق في فسخ الاتفاق الذي يتم بموجبها على أن لا يصبح الفسخ المذكور نافذاً إلا بعد مرور سنة على الاعلام به .

٢ حيث أن موافقة حكومة الجمهورية التركية قد تمت على هذه الاقتراحات كما جاء في مذكرة المفوضية المحترمة المرقمة ٩١٨/٥٣٨ والمؤرخة في ٨ كانون الأول ١٩٣٦ فإن مذكوتي هذه وجواب معاليكم عليها يؤلفان الاتفاق الرسمي بين الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية في هذا الخصوص اعتباراً من هذا اليوم .

ناجي الأصيل

انقره ٢٩ نيسان ١٩٣٧

صاحب المعالي الدكتور توفيق رشدي آراس - وزير خارجية تركيا - انقره

صاحب المعالي

أشرف باستلام مذكرةكم المؤرخة بتاريخ اليوم ، والتي أوضحتم فيها معاليكم المقترحات التالية :

« بناء على انتهاء حكم الفصل الثاني من المعاهدة العراقية - الانكليزية - التركية الموقع عليها في انقرة بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ بين الفرقاء الثلاثة في ١٨ تموز ١٩٣٦ ونظراً إلى رغبة الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية في الاستمرار على تنفيذ أحكام الفصل المذكور بينهما فقط إلى حين عقد اتفاقية جديدة ضافية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين أشرف بناء على قرار حكومتي بأن أقترح تمديد العمل بأحكام الفصل الثاني من المعاهدة المبحوث عنها بين الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية اعتباراً من ١٨ تموز ١٩٣٦ وذلك بطريقة تبادل مذكرات وبالتعديلات والشروط الموضحة فيما يلي :

(أ) تستبدل الجملة : « وتجتمع هذه اللجنة على الأقل في كل ستة أشهر مرة واحدة أو أكثر إذا اقتضت الحاجة » الواردة في آخر الفقرة الأولى من المادة ١٣ بالجملة الآتية :

« وتعين تواريخ ومحلات اجتماع هذه اللجنة بالاتفاق بين الحكومتين »

(ب) تحذف الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ الباحثة عن الاجتماع الأول للجنة .

(ج) بعد مضي سنتين على تاريخ تبادل المذكرات المقترحة يكون لكل من الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية الحق في فسخ الاتفاق الذي يتم بموجبها على أن لا يصبح الفسخ المذكور نافذاً إلا بعد مرور سنة على الإعلام به .

٢ أشرف بأن أؤيد لمعاليكم موافقة حكومة الجمهورية التركية على هذه الاقتراحات ، وأن أؤيد أيضاً أن مذكرةكم وجوابي هذا عليها يؤلفان الاتفاق الرسمي بين حكومة الجمهورية التركية والحكومة العراقية الملكية في هذا الخصوص اعتباراً من هذا اليوم . تفضلوا يا معالي الوزير بقبول وافر تحياتي واحترامي .
انقره ٢٩ نيسان ١٩٣٧
توفيق رشدي آراس

صاحب المعالي الدكتور ناجي الأصيل : وزير خارجية العراق

٣- بين سوريا والعراق

ترتبط سوريا بالعراق بروابط أدبية واقتصادية كثيرة ، وقد شامت سياسة المستعمرين أن تفرق بين هذين القطرين رغم مصالحهما المشتركة ، فكان القطران يتحيزان الفرص لتأسيس العلاقات الرسمية . وكانت « الوزارة الهاشمية » شديدة الرغبة في إيجاد هذه العلاقات بسرعة فائقة ، يدلنا على ذلك الكتابان اللذان تبودلا بين « وزارة الخارجية العراقية » و « الوكالة الفرنسية السياسية في بغداد » بتاريخ ٢٩ نيسان و ١٦ حزيران ١٩٣٥ والحقا باتفاق حسن الجوار الذي عقد بين سوريا

والعراق في يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٧ . فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية » انتهر وزير خارجيتها ناجي الأصيل ، فرصة ذهابه إلى تركيا في ٢١ نيسان ١٩٣٧ م لتوقيع الاتفاق المختص بتمديد المعاهدة التركية - العراقية ، فجعل طريق سفره عن سوريا واستقبل فيها استقبالا حسنا ، ووقع الاتفاق ، موضوع البحث ، في جو مشبع بالود والاحترام المتقابل .

ولما عاد الأصيل من رحلته في تركيا ، عرضت « الوزارة السليمانية » الاتفاقية المذكورة على مجلس النواب في يوم ٢١ حزيران ١٩٣٧ ، فقبلها بالإجماع ، بعد أن أطرى فريق من النواب جهود الوزارة في تحقيق هذا الحلم ، ثم أبرم مجلس الأعيان هذه الاتفاقية بالإجماع أيضاً وهذه صورتها :

﴿ اتفاقية حسن الجوار بين العراق وسوريا ﴾

بناءً على الروابط الأخوية التي تربط العراق وسوريا ، ورغبة في توطيد علاقات حسن الجوار السائدة بينهما ، فقد تم الاتفاق بين الحكومة العراقية الملكية والجمهورية السورية على ما يأتي :

﴿ الفصل الأول ﴾

حقوق التنقل والرعي والزراعة

١- ان العشائر الرحل وشبه الرحل والسكان المتحضرين التابعين للحكومة العراقية من الجهة الواحدة وكذلك التابعين للحكومة السورية من الجهة الاخرى الذين يتمتعون حسب عاداتهم القديمة بحقوق الرعي والماء . في أراضي الدولة المجاورة يستمرون على التمتع بهذه الحقوق ولهم أن يجتازوا الحدود من غير إذن سابق وتتعهد الحكومتان بأن تسمحا لهم بسلوك الطرق التي يسلكونها عادة لهذا الغرض ولا يخضعون بسبب اجتيازهم الحدود لأية ضريبة أو رسم باستثناء ما هو منصوص عليه في الفصل الثاني . ويبدل اهتمام خاص بممارسة هذه الحقوق في الأراضي الكائنة شمال جبل سنجار التي انتقلت من إدارة الفريق الواحد إلى إدارة الفريق الآخر بحسب تحديد سنة ١٩٣٣ .

٢- إذا حدث نزاع ما حول وجود حقوق معتادة من القديم في الرعي والماء . فإنه يبت فيه وفق الاصول المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا الاتفاق المتعلقة بتسوية المنازعات العشائرية .

٣- إذا رغبت اجتياز الحدود العشائر أو الرعاة الذين هم من جماعات لم تعند هذا العمل وذلك بسبب كوارث طبيعية أو ما شاكلها فعليهم أن يقدموا طلباً إلى السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومة التابعين لها للحصول على إذن بذلك ويرسل الطلب إلى السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومة المجاورة مشفوعاً بالتفاصيل التامة عن كل جماعة مبينة اسم رئيس العشيرة المسؤول وعدد الخيام والرجال والأسلحة النارية والماشية بوجه التقريب والطريق المقترح سلوكه والمحل المقصود نهائياً ومدة البقاء المحتملة . وعلى السلطات التي قدم اليها الطلب أن تجيب بدون تأخير .

فإذا منحت الحكومة الثانية الإذن المطلوب يخضع أولئك الأشخاص لأحكام هذا الاتفاق بقدر ما تكون قابلة التطبيق عليهم .

٤- أن رعايا الدولتين من العشائر المتحضرة أو شبه الرحالة أو القرويين الذين كانوا يمتلكون أموالاً غير منقولة أو حقوقاً في الزراعة أو الري في أراضي الدولة الأخرى وفي ضمن منطقة تبعد عشر كيلومترات عن الحدود يستمرون هم والمستخدمون لديهم ومستأجرو أراضيهم وخلفائهم على التمتع بحقوقهم القانونية كالسابق ولهم مل . الحرية ضمن حدود تلك المنطقة لأن ينقلوا من إحدى جهتي الحدود إلى الأخرى ماشيتهم ونتاج قطعانهم ومنتجاتهم وأدوات الجر العائدة لهم وعجلاتهم وآلاتهم الزراعية وبذورهم ومنتجات أراضيهم وذلك دون أن يدفعوا رسماً كمركباً .

ويجوز أمثال هؤلاء الأشخاص بإجازة حدود تكون بشكل يتم الاتفاق عليه بين الفريقين وتصدرها السلطة الإدارية في المنطقة المقيمين فيها ويسري مفعولها لسنة واحدة . ولهم مل . الحرية للتنقل في المنطقة المذكورة لجميع المقاصد المشروعة .

٥- إذا تفشت أمراض وافدة أو أمراض حيوانية وما يماثلها فحتفظ كل من الحكومتين بحق تطبيق الوسائل الصحية والبيطرية اللازمة ، ويحق لها تطبيق الأوامر الصادرة بمنع الاستيراد والتصدير .

﴿ الفصل الثاني - الضرائب ﴾

٦- (أ) تمنى الجماعات المشار اليها في المادة الأولى من هذا الاتفاق التي تجتاز الحدود أثناء تنقلها المعتاد من كافة الرسوم الكمركية على قطعانها ومواشيها وخيامها وأدوات مضاربها وأثاثها البيتية وأطعمتها وغير ذلك من الأشياء المقصود استعمالها أو استهلاكها من قبلها . وتحتفظ كل حكومة بحق فرض الرسم الكمركي على الحيوانات أو المواد التي تجرى عليها معاملات تجارية وذلك بعد دخولها أراضيها .

(ب) تمنى قطعان المواشي والأغنام العائدة إلى هذه الجماعات من الضرائب الحكومية التي تخصها (ودي وكودة وشاة ومرقع) وذلك في أراضي الدولة الأخرى التي ليسوا هم من رعاياهم على شرط أن لا تتجاوز إقامتهم في هذه الأراضي ستة أشهر (خلال كل سنة أولها ١ حزيران وآخرها ٣١ مايس) . أما إذا تجاوزت إقامتهم المدة المذكورة فيجب جباية الضرائب المعتادة .

٧- تسري أحكام المادة (٦- أ) على الجماعات المشار اليها في المادة الثالثة من هذا الاتفاق على أن يعين رسم الودي والكودة وشاة مرتع الواجب فرضه باتفاق خاص في كل قضية .

٨- تسري أحكام المادة (٦- ب) على الجماعات المشار اليها في المادة الرابعة من هذا الاتفاق ويكونون خاضعين لدفع الضرائب عن الأراضي وغيرها من الأموال غير المنقولة وعن

الحاصل الزراعية وذلك إلى الدولة التي توجد الأموال في أراضيها بمقتضى القوانين المرعية في تلك الدولة .

﴿ الفصل الثالث ﴾

الأمن - أ - أحكام عامة

٩- إذا ارتكبت جريمة ما أو عمل من أعمال السلب من قبل رعايا الدولة الواحدة في أراضي تلك الدولة وحاول المجرم أو المجرمون الالتجاء إلى أراضي الدولة المجاورة فعلى السلطات ذات الاختصاص في الدولة الاولى أن تبادر بإخبار سلطات الاختصاص في الدولة الأخيرة بذلك . وعلى السلطات التي تتلقى الخبر المذكور أن تتخذ جميع الوسائل الممكنة لمنع المجرم أو المجرمين من عبور الحدود .

١٠- إذا تمكن فرد أو أكثر متهم بجناية أو جنحة في أراضي الدولة التابع لها من الالتجاء إلى أراضي الدولة المجاورة فتقوم السلطات ذات الاختصاص بإلقاء القبض عليه أو عليهم بغية تسليمه أو تسليمهم لسلطات الفريق الآخر مع الغنائم والأسلحة وفقاً للقانون .

١١- إذا دخلت عشيرة أو قبيلة أو جماعة مسلحة من رعايا الدولة الواحدة أثناء تمرداها على حكومتها في أراضي الدولة الأخرى أو إذا كانت لا تنتمي إلى الجماعات التي تتناولها المادة الاولى من هذا الاتفاق واجتازت الحدود خلافاً للأوامر الصادرة من حكومتها فينبغي تجريمها من السلاح بقدر المستطاع من قبل الحكومة التي دخلت في أراضيها وابتعاؤها بعيدة عن الحدود بمسافة لا تستطيع معها القيام بما يؤدي إلى وقوع حوادث في الأراضي التي تركتها .

١٢- تتعهد كل حكومة بكل ما في طاقتها من الوسائل لمقاومة أية استحضارات تجري في أراضيها من قبل فرد واحد أو أكثر بقصد ارتكاب أعمال النهب والسلب والغزو في أراضي الحكومة الأخرى . وعلى السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومتين متى علمت بأن فرداً واحداً أو أكثر يقوم باستحضارات يقصد ارتكاب مثل هذه الأعمال أن تبادر بلا تأخير بإخبار السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومة الأخرى .

١٣- إذا ارتكب شخص واحد أو أكثر من رعايا الدولة الواحدة عملاً من أعمال التعدي أو النهب أو السلب أو الغزو في أراضي الدولة الأخرى فتقوم السلطات ذات الاختصاص في الدولة التي يتبعها بالتدابير اللازمة للقبض عليه بغية معاقبته وإعادة الغنائم إلى أصحابها .

١٤- تتعهد كل حكومة بأن تبعد وتخرج وفق القانون من المنطقة المعروفة في الفقرة الثانية من هذه المادة كل فرد من العشائر أو أي فرد من الأشخاص يسكن في أراضيها ممن يكون وجودهم خلافاً لمجفط الأمن والنظام في أراضي الدولة الأخرى وذلك بناء على الأسباب الوجيهة التي

توردها السلطات المختصة في هذه الدولة. ويجب أن يشفع كل طلب لإبعاد أمثال هؤلاء الأشخاص بتفاصيل تامة وإذا أمكن فبإبراهين على الأعمال التي حصلت الشكوى منها .

وتطبق هذه المادة على منطقة تبعد ١٥ كيلومتراً عن جانبي الحدود بين الدعامتين رقم ١٨ و ٢٩ وبين الدعامتين رقم ٥٣ و ٨٦ وإلى منطقة تبعد ٥٠ كيلومتراً على طول ما بقي من الحدود .

﴿ الفصل الثالث ﴾

الأمن - ب - أحكام خاصة تطبق على العشائر الرحل وشبه الرحل

١٥- (أ) إن العشائر التي تجتاز الحدود من البلد الواحد إلى البلد الآخر تصبح بطبيعة الحال تحت سلطة الحكومة التي دخلت أراضيها فيما يخص جميع مقاصد الأمن والتعويض عن الأضرار والاحتياطات الصحية والبيطرية وذلك طول مدة بقائها في تلك الأراضي .

(ب) عندما تطبق سلطات إحدى الحكومتين عقوبات ما ضد أفراد عشيرة من رعايا الدولة الأخرى فعلى تلك السلطات أن تبادر بإخبار الدولة الثانية بالوسائل الدبلوماسية .

١٦- عندما ترتكب العشائر التابعة لإحدى الحكومتين أعمال سلب وجرائم أخرى أثناء وجودها في أراضي الحكومة الثانية فعلى سلطات الحكومة الثانية إخبار سلطات الحكومة الأولى عن نوع الأعمال المذكورة وعن التعويضات المطلوبة .

١٧- إذا رجعت العشيرة أو القبيلة إلى أراضي الدولة التابعة لها قبل دفع التعويضات بكاملها فتتعهد الدولة المذكورة باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتسهيل دفع التعويضات عن الأضرار الحادثة أو الجرائم الأخرى .

١٨- إذا رجعت العشيرة مرة أخرى إلى الأراضي التي ارتكبت فيها أعمال السلب والجرائم الأخرى قبل دفع التعويضات بكاملها فتحال المسألة إلى سلطات الحدود المعنية في الكتائبين اللذين تبودلا بين وزارة خارجية العراق والقائم بأعمال الوكالة السياسية الأفرنسية الأول برقم ٨٦١ سري بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٣٥ والثاني برقم ١٢٧ تاريخ ١٦ حزيران ١٩٣٥ .

﴿ الفصل الرابع - المنازعات ﴾

١٩- سلطات الحدود المذكورة آنفاً أن تعرض أي نزاع ينشأ بين عشائر الفريقين ولم يكن حسمه بواسطة الإجراءات الإدارية على هيئة تحكيم مختلطة على أن يكون أعضاؤها من أفراد العشائر ويعينون بعدد متساو من كلا الطرفين وذلك بأن يسمي كل منهما محكميه بموافقة سلطة الحدود للحكومة التابع لها ويجب عرض قرارات هذه الهيئات التحكيمية على موظفي السلطات المذكورة للمصادقة عليها ويكون الموظفون المذكورون مسؤولين عن تنفيذها بحج الطرف الذي هو تحت سيطرته وفي حالة عدم حصول الاتفاق بين المحكمين فتعرض القضية على هيئة تحكيم

جديدة .

٢٠- يجب رفع المنازعات التي تقع بين رجال العشائر وبين أشخاص من غير العشائر إلى السلطات القضائية المعتادة التي يكون المتهمون أو المدعى عليهم من رعايا الحكومة التابعة لها تلك السلطات .

﴿ الفصل الخامس - أحكام عامة ﴾

٢١- لا يجوز للقوات العراقية أو السورية النظامية أو غير النظامية أن تجتاز الحدود من غير موافقة الحكومتين .

٢٢- تتعهد كل من الحكومتين بأن لا تعمل على استئالة أية طبقة كانت من طبقات الأهلين لإخراجها من سيادة الحكومة الأخرى أو على تشجيعها على المهاجرة سواء أكان ذلك بالهدايا أم بإعطائها الأراضي أم بطرق إغراء أخرى .

٢٣- لا يجوز لمواطني الحكومتين أن يتخابروا مع رعايا الحكومة الأخرى إلا عندما يكون أولئك الرعايا ضمن مملكتهم .

٢٤- يبرم هذا الاتفاق ويصبح نافذاً بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل وثائق إبرامه ويبقى نافذاً مدة ثلاثة أشهر من التاريخ الذي فيه تبلغ إحدى الحكومتين الأخرى عزمها على إنهائه .
إن الموقعين أدناه بحسب ما لهم من صفة تتوهم تمثيل حكوماتهم اتفقوا على المواد المدونة أعلاه ووقعوا على هذا الاتفاق .

كتب في دمشق في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٣٧ .

مسعد الله الجباري ناجي الأصيل دي مارتيل

ملحق للاتفاق نص الكتابين المرقين ٨٦١ و ١٢٧ والمؤرخين في ٢٩ نيسان و ١٦ حزيران ١٩٣٥ المنصوص عليها في المادة الثامنة عشرة من اتفاق حسن الجوار بين العراق وسورية

﴿ صورة كتاب وزارة الخارجية ﴾

المرقم س - ٨٦١ والمؤرخ في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٥

تهدي وزارة الخارجية تحياتها إلى المثلثية السياسية الفرنسية وتتشرف بأن تشير إلى مذكرة المثلثية المرقمة ٣٧ والمؤرخة في ٢٢ شباط ١٩٣٥ حول الترتيبات الخاصة بتسوية قضايا الحدود العراقية - السورية فتصرح بالمقابلة أن هذه الترتيبات والمدونة نصوصها فيما يلي تني بالغاية المقصودة وأن الحكومة العراقية توافقت عليها :

١- بنية القيام بأسرع ما يمكن بتسوية الحوادث التي من شأنها أن تخل بالأمن في مناطق

الحدود وتستوجب اتخاذ تدابير فورية تعين السلطات المذكورة أدناه والمسماة بـ (سلطات الدرجة الأولى) نظراً إلى الوضع الراهن وذلك لتأمين الارتباط المستمر فيما بينها ولتسوية حوادث الحدود التي قد تقع بين الحكومتين :

- (أ) قائمقام تلعفر من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة عين ديور من قبل سوريا
- (ب) قائمقام زاخو من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة قامشلية من قبل سوريا
- (ج) قائمقام سنجار من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة احسجة من قبل سوريا
- (د) قائمقام عنة من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة أبو كمال من قبل سوريا
- (هـ) ضابط مراقبة تنقلات البدو في منطقة دير الزور من قبل سوريا وقائمقام تلعفر وعنة حسب المسافة من الجانب العراقي .

٢- على هؤلاء الممثلين أن يجتمعوا ببعضهم مرة في كل أربعة أشهر على الأقل على أن يكون هذا الاجتماع مناوبة في سوريا والعراق . وأن يتراسلوا مع بعضهم كلما دعت إلى ذلك الحاجة التي تتطلبها سير العلاقات على الحدود سيراً حسناً وأن يسعوا لحسم حوادث الحدود التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم وفق أحكام العهد المرعية بأسرع وقت وبأقصى مدى من روح التعاون الودي .

٣- تعرض في الحالة الراهنة القضايا التي لم تتمكن سلطات الدرجة الأولى من تسويتها على معاون المندوب في منطقة الفرات فيما يخص الجهة السورية ومتصرفي الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الأمر فيما يخص الجهة العراقية . وتسمى هذه السلطات بـ (سلطات الدرجة الثانية) وعليها أن تقوم بفحص القضايا المبحوث عنها وتسويتها مشتركاً وأن تتراسل مع بعضها لتسوية قضايا الحدود التي تدخل ضمن دائرة اختصاصها وأن تجتمع في أوقات معينة في سوريا والعراق مناوبة مرة واحدة في السنة في العراق يتم الاجتماع في الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الحال وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور .

وسيتضح للمثلية المحترمة أنه قد أضيفت إلى الفقرة الثالثة جملة (وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور) وحذفت الفقرة الرابعة التي تنص على (ويسمح للمندوبين المعنيين من قبل الحكومتين بأن يتراسلوا . . .) لأن الفقرة الثانية والثالثة تلافي هذه الجهة وعليه يرجى تفضل المثلية بملاحظة ذلك .

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للإعراب عن فائق تقديرها واحترامها .

المثلية السياسية الفرنسية - بغداد

﴿ صورة كتاب القايم بأعمال الوكالة السياسية الافرنسية في بغداد ﴾

المرقم ١٢٧ والمؤرخ في ١٦ حزيران سنة ١٩٣٥

يهدي القايم بأعمال الجمهورية الافرنسية في العراق تحياته إلى وزارة الخارجية في بغداد ويتشرف بأن ينبتها بوصول كتابها المرقم س/٨٦١ والمؤرخ في ٢٩ نيسان الماضي من شعبة الامور الشرقية بخصوص تشكيل هيئة خاصة لحسم الحوادث التي قد تقع على الحدود وأن يحيط حكومة صاحب الجلالة علماً بموافقة السلطات العليا المختصة في سوريا على النص المثبت فيما يلي :

١- بغية القيام بأسرع ما يمكن بتسوية الحوادث التي من شأنها أن تخل بالأمن في مناطق الحدود وتستوجب اتخاذ تدابير فورية تعين السلطات المذكورة أدناه والمسماة بـ (سلطات الدرجة الأولى) نظراً إلى الوضع الراهن وذلك لتأمين الارتباط المستمر فيما بينها وتسوية حوادث الحدود التي قد تقع بين الحكومتين :

- (أ) قائمقام تلعفر من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة عين ديور من قبل سوريا
- (ب) قائمقام زاخو من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة قامشلي من قبل سوريا
- (ج) قائمقام سنجار من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة احسجه من قبل سوريا
- (د) قائمقام عنة من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة أبو كمال من قبل سوريا
- (هـ) ضابط مراقبة تنقلات البدو في منطقة دير الزور من قبل سوريا وقائمقاما تلعفر وعنه حسب المسافة من الجانب العراقي .

٢- على هؤلاء الممثلين أن يجتمعوا ببعضهم مرة في كل أربعة أشهر على الأقل على أن يكون هذا الاجتماع مناوبة في سوريا والعراق . وأن يتراسلوا مع بعضهم كلما دعت إلى ذلك الحاجة التي يتطلبها سير العلاقات على الحدود سيراً حسناً وأن يسموا لحسم حوادث الحدود التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم وفق أحكام العهد المريعة بأسرع وقت وبأقصى مدى من روح التعاون الودي .

٣- تعرض في الحالة الراهنة القضايا التي لم تتمكن سلطات الدرجة الأولى من تسويتها على معاون المندوب في منطقة الفرات فيما يخص الجهة السورية ومتصرفي الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الامر فيما يخص الجهة العراقية . وتسمى هذه السلطات بـ (سلطات الدرجة الثانية) وعليها أن تقوم بفحص القضايا المبحوث عنها وتسويتها مشتركاً وأن تتراسل مع بعضها لتسوية قضايا الحدود التي تدخل ضمن دائرة اختصاصها وأن تجتمع في أوقات معينة في سوريا والعراق مناوبة مرة واحدة في السنة في العراق يتم الاجتماع في الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الحال وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور .

ولما كان هذا النص قد اقترن بموافقة الطرفين فقد أصبح نهائياً وأصبحت شروطه نافذة حالاً .

يُنْتَهَزُ القَائِمُ بِالْأَعْمَالِ هذه الفرصة للاعراب لوزارة الخارجية عن فائق تقديره واحترامه .
الحتم

✽ في المجلس النيابي ✽

١- فكرة محاسبة الوزراء.

في الجلسة الثانية التي عقدها مجلس النواب في يوم ٦ آذار ١٩٣٧ قدم ما يلي :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تقدم في أدناه تقريراً باقتراح وضع لائحة قانونية راجياً لإجراء ما يلزم بشأنه وفق المادة (٣٩) المعدلة من النظام الداخلي لمجلس النواب :

لما كان من المعروف بأنه من أهم أسباب سوء النصرفات التي لازمت الحكم قبل ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ والتي نوه بها في صدر خطاب العرش ، في اجتماع المجلس الحاضر ، هو الانتفاع الشخصي من قبل الكثيرين من رجال الحكم من وزراء وموظفين ، على حساب المصلحة العامة ، مما أدى ذلك إلى تراكم ثروات غير قليلة لدى أولئك الرجال ، الذين لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا نفوذهم بسبب تقلدهم زمام الأمور من حين إلى آخر ، بينما لم يطرأ على حالة أكثرية الشعب ، التي تعاني آلام فقر وبؤس شديدين أي تغير في تلك الأثناء ، ونظراً إلى أن ضرورة الإصلاح تقضي بتقويم الاعوجاجات التي كانت سبب التدمير في العهد السابق ، ومحاسبة الذين ضحوا المصلحة العامة لأجل منفعة ذاتية لكي يكونوا عبرة في الحاضر وفي المستقبل ؛ فنقترح أن يسن قانون تؤلف بموجبه لجنة تحقيق لتحصي الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين ، وموظفي الدولة ، وتحقق عن مصادرها ، وكيفية الحصول عليها ، فإذا ما وجد أنها ، أو أي قسم منها ، حصل أو انمي بطرق غير مشروعة ، لها علاقة بمناصبهم ، أو بعامل النفوذ الذي تمتع به أصحاب تلك الثروات من وزراء تقلدهم منصباً أو وظيفة ، فتصادر تلك الثروات ، وتطبق عليهم أحكام القوانين المرعية . ٦ آذار ١٩٣٧

نائب ديالى	نائب البصرة	نائب الحلة	نائب البصرة	نائب بغداد
مكي الجميل	عزيز شريف	محمد الرشيد	عيسى طه	أحمد عارف قفطان
نائب الموصل	نائب البصرة	نائب الديوانية	نائب الكوت	
محمد الحديد	عبد الجبار الملاك	سلمان الشيخ داود	ذبيان التبان	
نائب البصرة	نائب الموصل	نائب المنتفك	نائب بغداد	
نعمة المنصور	فارس الزبياري	محمد أمين الجرججي	نوري الاورفلي ^(١)	

وكان بين الذين وقعوا على هذا التقرير ، موظفون فصلتهم «الوزارة الهاشمية الثانية» من الخدمة ، وآخرون أبعدتهم إلى الشمال لأسباب سياسية ، كما كان بينهم من يملك عقارات لو جمع كل ما ادخره من رواتبه كافة لكان دون ثمن هذه العقارات .
والواقع أن فكرة محاسبة الوزراء ، والمسؤولين ، من الثروات التي قيل في هذا التقرير ، وفي غيره ، أنهم جمعوها بتأثير النفوذ الحكومي ، لفكرة جميلة متى شمل التحقيق الكبير والصغير ، والفاصي والداني ، والرفيع والوضع ، لتجلي الحقيقة ، ويتعرف الشعب أسرار الذين يتولون حكمه .

وقد تذاكر المجلس في هذا التقرير في جلسته السابعة المنعقدة في يوم ٢٩ آذار ١٩٣٧م ، فتكلم الاستاذ يوسف الكبير ، نائب الموصل ، لتفنيد ما جاء فيه مستهلاً كلامه بقوله :
« لا أظن أن من مصلحة البلاد الأخذ بهذا المشروع ، فلنتأمل ماذا يقصد من اقتراح تأليف لجنة تحقيقية لإحصاء الثروات ؟ لو فرضنا تألفت اللجنة ، وكلفت وزيراً بالايضاح ، فامتنع ، ماذا تعمل ؟ إذن نبني على ذلك نتيجة حقوقية ، يظهر حينئذ أن اللجنة تكون بمثابة محكمة خاصة ، تطبق مبدأ حقوقياً ، وهو مبدأ السكوت في معرض الحاجة ، تنتهي به إلى المصادرة ، أو الغرامة . وإذا كان الأمر يؤول إلى تأليف محكمة خاصة ، فقد بينا في البحث الذي مضى الآن أن الدستور لا يساعد على إنشاء محكمة خاصة ، وإذا ترك الأمر بدون نتيجة ، عند عدم إجابة الوزير ، نكون قد اشتغلنا عبثاً أو ما يصح أن يسمى بأكثر من ذلك . . . ان المبدأ الحقوقي القوي وهو ان (الأصل براءة الذمة) يطبق عندما يحاسب الانسان امام المحكمة ، فعليه عندما يسأل الوزير من اين اقت اليك هذه الثروة ؟ إذا قال لست اجيب ، وإذا كان لديكم تهمة معينة يصح توجيهها إلي ، فحينئذ انا مستعد للدفاع ، إذا فما هي النتيجة التي تقصدها ؟ . . فلا ارى ان من مصلحة البلاد الأخذ بها ، لأننا نعلم ما تؤول اليه في الحقيقة ، وان اعضاء المجلس العالي يعلمون ان الدخول في هذا الموضوع ينتج ، قبل كل شيء ، تبللاً في الأفكار ، وجواً مملوءاً بالمشاغبات ، وأسباب العداء ، والوشاية ، والتنافر ، والانقسام ، وأسباب الشغب الاخرى ، فشغل الأفكار بأمر شخصية ، ونحن في اشد الحاجة إلى التباعد عن هذه الامور . . . فإذا وجهنا الهمة إلى المسائل الشخصية ، واعتقدنا أن هذا هو موضوع الإصلاح ، فخطر ذلك انه يصرفنا عن العمل ، ويؤيد في اسباب الضعف التي لدينا منها كما عرضت قسط وافر »^(١)

ثم تكلم نائب الموصل ، محمد الحديد ، فقال حول هذا الموضوع :
« انني اعتقد ان العمل المشر لا يمكن ان يتحقق ما لم تسبقه هذه العملية ، فقد مضت أدوار

تذهب حكومة وتأتي حكومة ، والذين يسيئون الاستعمال يأخذون الأراضي والأموال ، وكل هذا يستمرونه بنفوذهم. نريد أن نقضي على هذه السمعة ، نريد أن يعرف الرجال : سواء أ الموظفون أو غيرهم ، أن هناك محاسبة ، والذي يظهر بعد المحاسبة ، أن لديه سوء استعمال ، يجب أن يتزل عليه اشد العقاب ^(١)

وقال نائب البصرة عزيز شريف (وهو احد الموقعين على التقرير الآنف الذكر) :
« أما التقرير المقدم فحقيقة كان ناقصاً فيه شيء من السرعة ، باعتبار أنه ليس قانوناً ، بل إننا تقرير طلب فيه من الحكومة سن لائحة قانونية بوجوبها تضمن هذا العرض وتعرض على المجلس ^(٢) وبعد أن تكلم حول الموضوع النائبان : كمال السنوي ، وعيسى طه ، وغيرهما ، وافق المجلس على إحالة التقرير إلى الحكومة ، فأحيل إليها ، لكنه دفن في لحد عميق .

٢- إقامة تمثال بكر صديقي

وفي الجلسة النيابية العاشرة ، المنعقدة في يوم الاربعاء ٢٨ نيسان سنة ١٩٣٧ ، قدم حضرات النواب : أحمد عارف قفطان ، ورفائيل بطي ، ومكي جميل ، وزملاؤهم من الاكراد والمعدان ، تقريراً طلبوا فيه إقامة تمثال للفريق بكر صديقي مع شراء دار له من خزانة الدولة هذا نصه :

« معالي رئيس مجلس النواب المحترم

من مظاهر القذلة في الامم الحية معرفة أقدار رجالها ، وإكبار مواقفهم المشرفة . لهذا اعتادت هذه الامم أن تمجد أبطالها ، وتخلد ذكراهم بصور منوعة ، ولاسيما أولئك الأبطال الذين يقومون بالحركات الوطنية ، ويجردون شعوبهم من الاستبداد ، ويدفعون عنها عادية الطغيان والظلم ، وقد ثبت لدى الشعب العراقي بأسره ان انقلاب ٢٩ تشرين الأول الماضي ، أزاح عن البلاد كابوساً وخيماً ، وتنفست بعده الصدء ، وقضى على الأيدي المسينة ، والمطامع الشخصية التي غمرت نفوس اصحاب المراكز الحكومية ؛ ولما كان بطل الانقلاب العراقي ، الفريق بكر صديقي العسكري ، قد أبرز في هذه الحركة الوطنية الإصلاحية من الإقدام ، والجرأة ، والتضحية ، ما أكسبه حب أبناء الشعب قاطبة ، فأكبروا وطنيته ، ومجدوا تضحيته ، وقدروا يده البيضاء في إنقاذهم من حكم العسف ، وهدر الحقوق ، فأصبحت منزلة هذا البطل المحبوب رفيعة في القلوب ، ولهجت الألسن بعمله الوطني الحالد ، فإننا كشعب حي ناهض ، نود أن نظهر شعورنا نحو من تفادى في سبيل إنقاذ البلاد ، ووفاءنا لصاحب هذه اليد الوطنية البيضاء ، فلا بد لنا من ان نقدم بهاناً محسوساً على العرفان بالجميل ، وتقدير الرجال ، فنقترح أن يقام لبطل الانقلاب ، الفريق بكر صديقي

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧ م ص ٩٦

(٢) المصدر نفسه ص ٩٧

العسكري ، تتمثل في اشهر ساحة في العاصمة ليرمز على الدوام إلى البطولة العراقية ، وليكون محفزاً للنش. على الجهاد ، وباعثاً فيهم روح التضحية ومعرفة الواجب الوطني . ولما كان هذا البطل المحبوب لا يملك شيئاً غير راتبه في الجيش ، فزى أن تقدم اليه الامة داراً ليسكنها ، ولهذا التقديم معناه الرائع في تقدير الإخلاص ، والخدمة الصادقة ، فترجو إحالة هذا الاقتراح إلى الحكومة لسن لائحة قانونية لتحقيقه .

٢٨ - ٤ - ١٩٣٧^(١)

نائب الديوانية	نائب الدليم	نائب الموصل	نائب ديالى	نائب المنتفك	نائب بغداد
تكليف المبدر	خميس الضاري	رفائيل بطي	مكي الجليل	فرهود الفندي	احمد عارف قفطان
نائب الديوانية	نائب الديوانية	نائب كركوك	نائب السليمانية		
شعلان الشهد	مظهر الحاج صكب	عبدالقادر الطالباي	حامد الجلاف		
	نائب الحلة	نائب كركوك			
	مخيف الكتاب	حسين النفطجي			

وما كادت الصحف تنشر هذا التقرير ، حتى بدأ الدس يغشى المجالس والمنتديات ، والناس ما بين مصدق ومكذب ، فأى عمل قام به الفريق بكر صدقي لتنصب الامة تمثالاً له ، وتهبه داراً بما جمعه ؟ ألم يزج الجيش في السياسة ، ويسن في البلاد سنة عادت عليها بأفدح الضرر ؟ ألم تكلف هذه الحركة الجريئة البلاد خيرة رجالها ، وزهرة شبابها ، وأعز مبادئها ؟

على أن انصار « حركة الانقلاب » كانوا يرون أن القائد ، بكر صدقي ، اسدى إلى البلاد خدمة لا تقدر ، وأنقذها من خطر داهم ، فلا بد من ايفاء الرجل حقه .

أما الجيش فقد انقسم ، ازاء هذا التقرير ، إلى معسكرين : ناصر أحدهما الفكرة التي تقدم بها ارباب التقرير ، وهؤلاء جماعة بكر وأعوانه ؛ وأعلن الآخر تدمره من هذه الحركة ، وهؤلاء جماعة وزير الدفاع ، الفريق عبد اللطيف نوري ، وقد صرح هذا الفريق ، بصدد هذا التقرير ، ما يلي :

« لم نكن الأعيب بيد بكر صدقي ، يوم اشتركنا بعصيان ٢٩ تشرين الأول ، ولم نكن صبيان أزقة لا نقدر نتائج الحركة ، وعظيم مسؤولياتها ، يوم وضمننا يدينا بيده ، لإسقاط الوزارة الهاشمية ، حتى يحاول حصر الحركة بنفسه ، والتفرد بالظهور بمظهر المنتقد الوحيد ، والقائد امام الناس . إننا لا نقبل أن نضحى بشخصياتنا في سبيل شخصية بكر ، ولا نمحتمل حصر البطولة فيه ، فلو لا اشتراكنا معه ، ولولا تأييدنا ومؤازرتنا لحططه ، لحابت مساعيه ، ولتبددت جميع احلامه .

إننا لا نوافق ابداً على وضع تتمثل للفريق بكر صدقي^(٢) »

(١) عاشر الدورة السابعة لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ م من ١٣٥ - ١٣٦

(٢) كتاب « أيام النكبة » ص ٢٥٩

وقد اضطرب الفريق بكر صدقي من هذه المفاجأة، وخشي أن يؤدي انقسام الجيش إلى نتائج غير محمود، كما خشي أن يؤدي موقف الشعب من التقرير إلى خذلانه، فأضفى بمحدث إلى الصحف مآله أن الحركة التي قام بها بكر لا يعود شرفها إلى فرد واحد، وإنما يعود ذلك إلى الجيش، فإذا كان هناك ما يوجب تخليد الذكرى، فينبغي أن يكون النصب، الذي يراد إقامته، باسم الجيش، لا باسم فرد من أفراده.

ولم يكتف بكر صدقي بهذا التصريح، فقد صدرت جريدة «البلاد» في يوم ٥ مايس ١٩٣٧ وهي تحمل رسمه إلى جنب زميله عبداللطيف وتشر مقالاً في تعداد فضائل الوزير. ولما جاء وقت المذاكرة على هذا التقرير، في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١ أيار سنة ١٩٣٧م، قام رئيس الوزراء، حكمت سليمان، وقال:

«يسمح لي النواب المحترمون، الموقعون على هذا التقرير، أن أبين لحضراتهم المحادثة التي جرت بيني وبين القائد، السيد بكر صدقي، فقد قابلني القائد، حول هذا الموضوع، وبين لي ما يلي:-

١- إن حركة الانقلاب، الذي وقع، وكيفيته، وقع من قبل الجيش، وأنا أحد أفرادها، وحسب الرتبة التي أنا حاملها، كنت قائد الفرقة الثانية، وكان قائد الفرقة الأولى الأخ عبداللطيف نوري، فالانقلاب الذي قام به الجيش لا ينحصر بأحد من رجاله، وكان رجال الجيش كلهم متفقين وعازمين على هذا الاتفاق، وأنا كواحد من أولئك الأشخاص.

٢- في الحقيقة، إن الحملة الأولى، التي سارت إلى بغداد، كانت تحت قيادتي، ولكن القوة العمومية، التي كانت مهيأة للحركة، كانت تحت قيادتي، وقادة القائد السيد عبد اللطيف نوري.

«بناء عليه فالانقلاب الذي وقع، تكون من جميع القوات الهوائية، وبقية القوى، فالتمثال الذي يمثل هذه الحركة يجب أن يمثل القوتين، فإذا كان القصد وضع تذكارات لهذه الحركة، فأكون ممنوناً جداً للتمثال الذي يمثل القوة بكاملها.

«أما عن الفقرة الثانية فقد قال لي: أما الدار، فالقصد كان من الانقلاب الذي قننا به، هو أن نفتح طريقة جديدة، الرجال الذين يكونون مسؤولين عن إدارة دفة البلاد، فهذه الطريقة، لا تشمل داراً وأمثالها لا إعطائها إلى الرجال الذين يقومون بالخدمة العامة، فقصداً أولئك الرجال لا ينحصر بامتلاك دور وأمثال ذلك، بل إن الغاية لهم هي سعادة البلاد. وبصفتي أحد الرجال العسكريين، وأعلم أن الناحية العسكرية هي محتاجة للمعاونة أكثر من النواحي الأخرى في هذه البلاد، فإذا كانت الخربة تريد أن تعطي، فيجب أن تضم هذا العطاء لتنمية الدفاع.

« فبعد هذه البيانات التي ذكرتها عن أخي ، سعادة القائد بكر صدقي العسكري ، أود من النائب المحترم أن يسحب تقريره ، وإذا كانت فكرة المجلس والبلاد متفقة على بناء مثال ، فيمكننا مع الزمن أن تأتي الحكومة بهكذا اقتراح وتقوم بهذا العمل »^(١)

وعلى أثر الايضاحات التي أدلى بها الرئيس ، نهض نائب بغداد ، سامان الشيخ داود ، وقال :
« إن انقلاب تشرين الأول ١٩٣٦ سجل مفخرة لهذا الوطن لا تدانيها مفخرة أخرى »

ثم نهض نائب بغداد (صاحب التقرير) أحمد عارف قفطان ، وقال :

« أنا وإخواني أبدينا عاطفة نحو الرجل ، واننا لا نفرق بينه وبين رجال الجيش حتى الجندي ، ولكنه هو رئيس أركان الجيش ، وهو الكل في الكل ، وهو صندوق أسرار الجيش . أما معالي الفريق عبد اللطيف نوري ، فهو رجل شريف ، ومن أقدر القواد ، وخدماته عند الجميع معلومة ، فهم كلهم إخواني ، ولا أفرق بينهم ، وبناءً على رغبة فخامة رئيس الوزراء أسحب تقريرتي »^(٢)

٣- الناحية الأخلاقية

عنيت « الوزارة الهاشمية الثانية » بالناحية الأخلاقية عناية خاصة ، فأخرجت الراقصات الأجنبية من البلاد ، وكونت لجناً خاصة لمكافحة الموبقات ، فلما تصرّمت أيام تلك الوزارة ، وحلت محلها « الوزارة السليمانية » تبدل الموقف .

ففي الجلسة النيابية التاسعة ، المنعقدة في يوم الاثنين ١٩ نيسان ١٩٣٧ ، وجه نائب ديالى ، عبد اللطيف الفارسي ، إلى رئيس الوزراء ، القائم بوكالة وزارة الداخلية ، السؤال التالي :
ألفت نظر فخامتكم على ما أصبحنا فيه من تفسخ وفساد أخلاقي ، وذلك من جراء كثرة الراقصات الأجنبية والوطنيات في معظم الاوقليات ، وانتشار بيوت البغاء في اكثّر المحلات ، وارتكاب أنواع الموبقات ، وتهافت الشبان لهذه المحلات ، مما يسبب اضراراً مادياً وأدبياً ، فإذا استمرت هذه الحالة بلا شك قد ضيعنا أخلاقنا وماليتنا ، وتسرب الأمراض السارية في معظم سكاننا ، فعليه اطلب من فخامتكم إجراء التدابير المقتضية حول إصلاح هذه الناحية المهمة في حياتنا الجديدة ، مع بيان ما ستتخذونه وزارتكُم الجلية حول هذه القضية التي نحن بأشدّ الاحتياج لإصلاحها »^(٣)

وقد ردّ السيد حكمت سليمان على ما تقدم بقوله :

« أظن أن المسألة هي في الحقيقة ليست من المسائل التي تكون كسؤال وجواب في المجالس

(١) محاضر مجلس النواب في دورته السابعة لسنة ١٩٣٧ م ص ١٥٣

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧ م ص ١٥٤

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٨

النيابية ، وان الحالة الموجودة الآن هي حالة طبيعية في هذه البلاد ، ولا تستلزم القيام بإجراءات كما عمل غيرنا بجعلهم السلطة الحكومية هي الوسطة للأمن وللأخلاق ، وبالنتيجة أصبحت أعمالهم مضرة ، وجميعكم تعلمون ذلك ، وان الحالة التي ذكرها النائب المحترم هي حالة طبيعية ، فتوجد في هذه البلاد قوانين شديدة مستندة على اسس قوية تمنع الأعمال التي يمكن منعها ، ولا يمكن لوزير الداخلية أن يمنع أشياء لم يكن بوسع منعها قانوناً ولا يأتي منها نفع ^(١) اهـ

واستأنف السائل الكلام ، فقال : « توجد عندنا راقصات أجنبيات ، ولو نظرنا اليهن لوجدنا أن عددهن يبلغ حوالي (٢٠٠) راقصة ، فإذا فرضنا ان كل واحدة منهن دخلها الشهري (١٠) دينار ، على الأقل ، فإذا جمعت هذه المبالغ ، تكون مبلغاً جسيماً يخرج من بلادنا إلى البلاد الأجنبية » اهـ

٤- قانون العفو العام

رفعت الحكومة لائحة قانونية إلى المجلس النيابي بالعفو عن القائمين بمجرمة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م من العقوبات القانونية هذه أسبابها الموجبة :

« لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي في يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ مبنية على مراعاة المصلحة العامة ، ومستندة إلى حسن النية ، وذلك لتخليص الشعب العراقي من جور واستبداد الوزارة السابقة ، فقد وجد من الضروري إصدار قانون يتضمن إعفاء الأشخاص القائمين بتلك الأعمال ، عن جميع الأعمال الصادرة منهم مما لها مساس بالحركة المذكورة ، بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، وعلى هذا الأساس نظمت اللائحة المربوطة » اهـ

وقد جرت المذاكرة على هذه اللائحة في الجلسة العاشرة المنعقدة في ٢٨ نيسان ١٩٣٧

فقال نائب ديالى عبد اللطيف الفارسي :

« ان الحكومة الموقرة قد جاءت بلائحة قانونية تنص على إعفاء الذين قاموا بالانقلاب المنشود ، يوم ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ ، من الوجهة القانونية . اني استغرب كل الاستغراب من سن هذه اللائحة لإعفاء الأبطال الذين قاموا بهذه الحركة المباركة التي قابلها الشعب بكل غبطة وارتياح ... اني اتادي بأنه يجب على الحكومة أن تجعل يوم ٢٩ تشرين الأول عيداً رسمياً يحتفل به في كل عام ، ويجب أن تصنع الحكومة أوسمة تقدير يطلق عليها أوسمة الانقلاب ، لكي يتحلى بها المخلصون والابطال الأفاضل المتفدون لهذه الامة المنكودة الحظ التي تلاعب بها اللصوص والخنوة والمارقين ^(٢) »

(١) معاصر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧م ص ١٠٨

(٢) المصدر نفسه ص ١٤١

وقال نائب اربيل شكري صكبان :

« ابين ملاحظاتي وعواظني ، التي أشعر بها أمام الخدمات وجلالة الأعمال التي قام بها جيشنا الباسل ، بذلك الشعور الحي ، وخصوصاً أمام شهامة الروح التي دفعت أبطال الجيش الذين جاهدوا مستحقين منافعهم الشخصية وجازفوا بحياتهم في سبيل تخليص الوطن من أيدي الذين عرضوا كيان الدولة إلى الخطر بسوء تصرفاتهم بمقدرات الشعب »^(١)

وقال نائب المنتفك الاستاذ محمد باقر الشبيبي :

« قوبل حادث ٢٩ تشرين الأول بمنتهى الدهشة في الأوساط السياسية ، لأنه أول حادث من نوعه فوجئت به هذه البلاد ، ولأنه أول تدبير بيت المسؤولين القداماء ، كان على جانب من الخطورة ، مما دلنا على أن الذين قاموا بهذه التجربة الجريئة ، وتحمل نتائجها ومسؤولياتها ، ويظهر لنا أن هذه الحركة لم تكن وليدة معارضة بسيطة ، بعثها ظروف الوزارة السابقة ، وسوء تصرفاتها فحسب ، بل كانت وليدة عوامل متعددة ، يرجع اكثراها إلى روح السياسة العسكرية يومئذ ، واستعمال الجيش أداة للانتقام ، وجعله وسيلة لاحتكار السلطة والتحكم في الرقاب والأموال . . . أنا لا أشك في أن سياسة العهد الماضي كانت قائمة على الأنانية ، وإنها لم تستند في الغالب إلى غير الدعاية بالأساليب المعروفة ، ولكنها على كل الأحوال كانت مطبوعة بطابع قومي ، مما جعلها تكسب عطف البلاد العربية ، وتربح ثقة كتلتها ، وأحزابها ، وحكوماتها على السواء ، فالطابع القومي كان من أبرز مميزات تلك السياسة ، وفي الحق إن السياسة التي لا تركز على القومية سياسة فاشلة من كل الوجوه »^(٢)

وأخيراً وضعت اللائحة بالتصويت فقبلت بالإجماع ، وهذا ما جاء في مادتها الأولى :

« يعنى جميع الأشخاص الذين قاموا بالحركة الوطنية المؤدية إلى انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ من كافة التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الأفعال الصادرة منهم مما لها أساس بالحركة المذكورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مها كان نوعها وكذلك يعنى الذين اشتركوا مع هؤلاء الأشخاص بأية كيفية كانت سواء أكان ذلك قبل تاريخ ٢٩ تشرين الأول أو بعده إلى حين صدور هذا القانون » ٥١

٥- عملية القرض

فوجىء المجلس النيابي في جلسته الأخيرة (وهي الجلسة الثالثة والثلاثون) المنعقدة في يوم السبت الموافق ٢٦ حزيران ١٩٣٧ باقتراح قدمه وزير المالية يطلب فيه الموافقة على المذكرة على

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧ م من ١٤٢

(٢) المصدر نفسه من ١٤٣

لائحة قانون الاقتراض التي أعدتها الحكومة على صورة مستعجلة .

وتتضمن هذه اللائحة تحويل وزير المالية اقتراض مبالغ لا يزيد مقدارها على ثلاثة ملايين دينار أو ما يعادل ذلك بالعملة الأجنبية بإصدار حوالات خزينة ، أو سندات ، أو بوسائل مالية أخرى في العراق ، أو خارجه ، على شرط أن يتم الايفاء خلال مدة لا تتجاوز العشرين سنة ، وأن يضمن الايفاء بإيرادات العراق الحالية أو الحالية والمستقبلية .

وكانت الوزارة قد هيأت الأفكار لقبول هذه اللائحة فلم يناقها إلا نائب واحد هو الاستاذ محمد باقر الشيباني ، الذي قال في الجلسة المذكورة :

« أنا لايسعني إلا أن أقول ان الالتجاء إلى سياسة القرض سواء كان مليوناً أو أكثر من مليون مضر بمصلحة البلاد من كل جهة »

فقد عقدت « الوزارة السليمانية » مع شركة بيرنك اخوان الانكليزية المحدودة مقالة حول إصدار أسهم مالية بقيمة مليون ليرة انكليزية ، ويبيعها في الأسواق كقرض للعراق ، يسد خلال مدة خمس عشرة سنة تنتهي في ٥ - ١ - ١٩٥٢ ، ووافقت الشركة المذكورة على شراء الأسهم من الحكومة على أن تقوم هي بإصدارها ويبيعها في الأسواق ، وفق الشروط التالية :

١- أن تشتري الأسهم بسعر $\frac{1}{2} \times 90\%$ بالمائة من أقيامها الاسمية وتدفع المبلغ إلى الحكومة بالتواريخ التالية :

٢١٥٠٠٠	بارن في ٥ آب ١٩٣٧
٣٥٠٠٠٠	١٧ ايلول ١٩٣٧
٣٤٠٠٠٠	١٥ تشرين الاول ١٩٣٧
٩٠٥٠٠٠	بارن

٢- أن تحتفظ الشركة بمبلغ ٤٧٥٠٠ دينار لديها كأمانة ثابتة باسم الحكومة ، بفائدة تعادل ما قد تعطيه البنوك في لندن ، على أن تستقطع هذا المبلغ من أول قسط يدفع من قبلها إلى الحكومة كضمان لتدفع منه إلى أصحاب الأسهم ما قد تتأخر الحكومة من دفعه إليها .

٣- أن تتحمل الحكومة العراقية رسم الطوابع ، وحفر القوالب ، وطبع الاسهم ، وغيرها من النفقات التي بلغت ٢٠٤٠٨ باونيات .

٤- ان تكون الاسهم الحالية بفائدة قدرها $\frac{1}{4} \times 4\%$ بالمائة ، وان تدفع الحكومة قسطين في كل سنة قدر كل منها ٤٧٥٠٠ دينار لوفاء الدين وتسديد الفائدة .

٥- ان تدفع الحكومة إلى شركة بيرنك $\frac{1}{4}$ في المائة عن كل سنة كمعمولة على جميع المبالغ التي تدفعها الشركة إلى حاملي الاسهم لقاء الفائدة ووفاء الدين عن كل سنة .

٦- ان تدفع الحكومة إلى الشركة المذكورة ١/٢ في المائة كمعولة على اثنان الأسهم الاسمية فيما لو أرادت الحكومة شرائها قبل موعد الاستحقاق .

٧- ان تدفع الحكومة إلى الشركة جميع النفقات التي تكبدها والتي لها علاقة بهذه الاسهم ونظراً لما جاء في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ فقد قبضت الحكومة نقداً ما يلي :

١٦٧٥٠٠٠	باون في ٥ آب ١٩٣٧	من المبلغ	٢١٥٠٠٠
٣٥٠٠٠٠	==	==	١٧ ايلول ١٩٣٧
٣١٩٥٩١	==	==	١٥ / ١٠ / ١٩٣٧ من أصل المبلغ ٣٤٠٠٠٠
٨٣٧٠٩١			

وبالنظر إلى الأقساط السنوية المقرر دفعها إلى حاملي الأسهم ، لوفاء الدين وفائدته ، فسوف يترتب على الحكومة دفع ٣٦٠٩٥٢ باونا ، عدا ما يستحق لشركة بيرنك عن عمولتها ، أي أن الحكومة العراقية قبضت (٨٣٧٠٩١) باونا ، وأصبحت ملزمة بدفع ١٤٩٢٠٠٠ باونا ، لقاء هذا الدين .

✽ جمعية الإصلاح الشعبي ✽

لم تكد « الوزارة السليمانية » تضطلع بأعباء الحكم حتى تكونت في بغداد جمعية سياسية باسم « جمعية الإصلاح الشعبي » كان بين مؤسسيها ثلاثة من أعضاء الوزارة ، وهم السادة : كامل الجادرجي ، وزير الاقتصاد والمواصلات ، ويوسف ابراهيم ، وزير المعارف ، وناجي الأنصلي ، وزير الخارجية ، ثم انضم وزير المالية ، الحاج محمد جعفر ابو التمن ، إلى هذه المؤسسة ، فأصبحت جمعية حكومية أكثر منها جمعية أهلية . وكان طالبوا الإذن بالتأسيس السادة : كامل الجادرجي ، ويوسف ابراهيم ، وعبدالقادر اسماعيل ، وصادق كونه ، ومكي جميل ، ومحمد صالح القزاز ، وعبدالله سالم . وفيما يلي منهاج الجمعية الأساسي ، وقد نشر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ :

✽ منهج جمعية الإصلاح الشعبي ✽

غايتها : السعي للقيام بإصلاح سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي ، يعود نفعه على عامة افراد الشعب ، وتحقيق تقدم الشعب ويقضي على الاستغلال .

طرق تحقيق هذه الغاية :

١- السياسة الخارجية :

التقارب بين البلاد العربية وتقوية الصلات مع الهيئات الشعبية فيها وتوثيق أواصر الود مع جارات العراق والدول الأجنبية والتعامل معها على أساس المساواة .

٢- السياسة الداخلية :

(أ) تعزيز الكيان الداخلي بتقوية الجيش وتعزيز سلاح الطيران وبث روح الجندية بين أفراد الهيئات الشعبية وإصلاح الشرطة ليكون مجموع هذه القوى قادراً على الدفاع عن البلاد اذاً أي اعتداء خارجي .

(ب) فسخ المجال لإبداء الأفكار الحرة ولكافة الحريات الديموقراطية التقدمية .

(ج) نشر الثقافة والتهديب بين كافة أبناء الشعب بصورة عادلة .

٣- السياسة الاقتصادية :

السعي لرفاه الشعب على أساس جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد أدنى ويضمن له مجال الحصول على الحاجات الكمالية بقدر ما تسمح به الثروة العامة وذلك بـ :

(أ) احتكار الدولة لوسائل النقل والمخبرات والمواصلات وإسالة الماء والتنوير وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية اللازمة للبلاد وبكل ما يتعلق براحة الشعب ورفاهه .

(ب) إنشاء بنك الدولة للسيطرة على مالية البلاد بصورة فعلية .

(ج) حصر الإقراض الزراعي والمقاري والقروض الأخرى بالبنوك الحكومية لانقاذ الناس من إرهاب المربين وسن قوانين تعاقب الذين يشتغلون بالفائض الفاحش .

(د) فرض الضريبة المتزايدة على الدخل والأرض لكي تستطيع الدولة القيام بالإصلاحات العامة .

(هـ) إحياء الأراضي الموات وتوزيعها على الفلاحين لاستثمارها من قبلهم مباشرة وتطبيق مبدأ التعاون بينهم بتأليف الجمعيات .

(و) إنشاء القرى العصرية وردم المستنقعات وإنقاذ الفلاحين من مزار الأهوار .

(ز) إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي وترفع الفلاح وتنفذه من المستغلين .

(ح) تخفيض رواتب الموظفين الضخمة وإنصاف صغار الموظفين والمستخدمين .

٤- التعليم :

جعل التعليم الابتدائي إجبارياً ومكافحة الأمية بتأسيس معاهد التثقيف والتنوير والمكتبات العامة ودور السينما والتمثيل والموسيقى وتنمية الروح الرياضية بتأسيس فرق لهذه الغاية ومساعدة الفقراء على مواصلة تعليمهم والاهتمام بالمدارس الليلية وتكثيرها .

٥- الصحة :

(أ) جعل الرقابة الصحية واجباً رئيسياً وجعل الطب الشافي في الدرجة الثانية وتعميم المؤسسات الصحية في جميع الانحاء. وتكثير الحدائق العامة وحدائق الاطفال .
(ب) ضمان السكنى الصحية بواسطة الوسائل التالية :
اولاً - تنظيم المدن على أساس صحي وإنشاء دور صحية وتأجيرها بأقساط للضباط والجنود والعمال وصغار الموظفين والمحتاجين .

ثانياً - محاربة المسكرات التي تؤثر في الصحة العامة وتشجيع الزواج .
٦- العمال :

سن قوانين تحمي العمال وتضمن حقوقهم وتقدمهم وتحدد ساعات العمل بما لا يزيد عن الثماني ساعات يومياً وتشجع جمعيات العمال ونقاباتهم وتحدد الحد الأدنى لاجورهم .
٧- في العلاقات الشخصية :

(أ) وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية .

(ب) السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي . اهـ

✽ ما يقوله وزير العدلية ✽

حدثني معالي السيد صالح جبر ، وزير العدلية في « الوزارة السليمانية » أنه أفهم رئيس الوزراء بأن تشكيل حزب حكومي ، يستمد مبادئه من « المنهاج الأساسي لجمعية الاصلاح الشعبي » أمر لا يمكن أن يكون ، وللبلاذ عنعناتها ، وتاريخها الحافل بالقومية ، فأكد له الرئيس أن الحزب لن يؤلف بصورة مطلقة ، وأنه إننا يسائر أرباب الطلب من وزراء وغيرهم ، ويمتصهم بالوعود فقط . وقد تولى السيد صالح تهذيب هذا المنهاج ليصل منه منهاجاً صالحاً للحزب الحكومي ، فيما لو أريد تأسيسه ، ولكن فكرة تأسيس الحزب تلاشت بعد استقالة الوزراء الأربعة ، و « قدرت وزارة الداخلية إغلاق جمعية الاصلاح الشعبي » بعد ما ثبت لديها أن مقاصدها مضرّة بكيان المملكة ، وسلامة المجموع ، واستهدافها بث فكرة مسمومة كالشيوعية ، وقد ظهرت آثارها في المواقف المخلة للآمن العام ^(١)

✽ نسلع الجيش ✽

لما تكونت « الوزارة السليمانية » في ٢٩ / ١٠ / ١٩٣٦م عمدت إلى تقوية الجيش ، وتقوينه بالسلاح الكامل ، فكتبت إلى وزير العراق المفوض في لندن ، رؤوف الجادرجي ، ان يطالب الحكومة البريطانية بتنفيذ المعاهدة الموقعة بين العراق وبريطانية ، في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، فيما

يتعلق بتجهيز الجيش العراقي بالسلاح اللازم له من أحسن الأنواع ، فردت الحليفة على هذا الطلب بعدم وجود سلاح فائض لديها تستطيع تقديمه للعراق ، ومع هذا فقد طلبت معرفة الجهة التي سيتدارك العراق سلاحه منها لتبدي رأيها فيه ، ولكن الوزارة عمدت إلى شركة المانية وتعاقدت معها على شراء أسلحة متنوعة بـ (٥٠٠٠٠٠٠) باون تسلم إلى العراق فوراً . ثم عقدت معها عقداً آخر بخمسة وعشرين مليون باون يسدها العراق خلال خمسة عشر عاماً إما نقداً وإما من موارده الأولية الفائضة عن احتياجه ، فجن جنون الحكومة البريطانية لهاتين الصفقتين . وكانت باكرة أعمال « الوزارة المدفعية الرابعة » التي تكونت بعد « الوزارة السليمانية » أنها ألغت العقد الثاني ولم يستفد الجيش العراقي من هذه المتاعمة غير الصفقة الاولى .

ويقول « تقرير اللجنة الفرعية المؤلفة من ممثلي وزارات المالية والعدل والدفاع » المرسل إلى رئاسة مجلس النواب بكتاب رئيس الوزراء المرقم ٤٧٩٥ والمؤرخ في ١١/٥/١٩٤٠م أن وزارة الدفاع في عهد « الوزارة السليمانية » ابتاعت :

- | | |
|--------------------------|------------------------------|
| ١- (٣٩٨) سيارة شوفروليت | ٢- (٦٥٠) مدفع رشاش |
| ٣- عشرة ملايين طلقة عتاد | ٤- عشرين طائرة ايطالية |
| ٥- اربع عشرة دبابة | ٦- ادوات احتياطية كبيرة جداً |

على طرق غير اصولية ، أي دون أن تعتمد إلى إجراء مناقصات علنية ، ودون أن تستحصل موافقة مجلس الوزراء على مفردات الأسلحة التي اشترتها ... الخ وعلى هذا فقد طلب إلى المجلس التأييني أن يقول كلمته في الموضوع ، فلم يصدر المجلس قراراً ما في ذلك .

✽ مول تقسيم فلسطين ✽

أتينا على لمع من القضية الفلسطينية ، ووعد بلفور ، في ص ٢٢٧ وما يليها من المجلد الثاني من كتابنا هذا ، ووصفنا طرفاً من المظاهرات التي كانت تقام في العراق بين الفينة والفينة - كما اقيمت في بقية البلدان العربية - احتجاجاً على ظلم السياسة البريطانية التي تستهدف تهويد فلسطين العربية ، وجعلها وطناً قومياً لليهود الصهاينة .

وكانت الحكومة البريطانية تنتدب اللجان الملكية والتحقيقية لبحث مشكلة فلسطين كلما توترت العلاقات بين العرب واليهود ، في هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر ، محاولة بهذه الطريقة تمكين اليهود من ترسيخ أقدامهم فيه ، حتى يمين الوقت الملاثم لطرد العرب ، سكان البلاد الشرعيين ، كما وقع في عام ١٩٤٧م .

وفي عام ١٩٣٧م كانت « اللجنة الملكية » تحقق في حوادث عام ١٩٣٦ الدامية التي جرت في فلسطين ، وتبحث المشكلة الفلسطينية التي خلقها الاستعمار البريطاني من نواحيها المختلفة فأوصت

بتجزئة هذه البلاد إلى ثلاث دويلات يحكم الأولى اليهود ، والثانية العرب ، والثالثة الدول مجتمعة . فكان لهذا الحكم الجائر ، أو التجزئة المقتلة الظالمة ، صدى استياء العالم العربي اجمع ، فتجددت المظاهرات في كل مكان وانهاات الاحتجاجات على مختلف المقامات .

وفي بغداد اقيمت مظاهرات صاحبة ، في يوم الجمعة ١٦ تموز ١٩٣٧م ، لم تشهد بغداد في سنها الأخيرة مظاهرة حماسية مثلها ؛ واحتج رئيس الوزراء ، حكمت سليمان ، احتجاجاً قاسياً على مشروع التقسيم الجائر ، فكان لاحتجاجه دوي هائل في الأوساط الاوربية ، حتى أن حكومة لندن أوعزت إلى وزير العراق المفوض في العاصمة البريطانية أن يبرق إلى رئيس الوزراء العراقي بوجوب الاعتدال في احتجاجه ووجوب العمل على تهدئة الحالة العامة في العراق وفي غيره^(١)

وهكذا نجد الحكومة البريطانية تتبع سياسة التضليل والمجاعة مع العرب زهاء ثلاثين سنة حتى تمكنت من تنفيذ جريمتها الاستعمارية في فلسطين العربية

❖ دعوة على بغداد ❖

فاض « نهر دجلة » في النصف الأول من نيسان عام ١٩٣٧م فيضانا هددالساكنة والتصبات والمدن والمزروعات وأشغل أذهان الناس حتى باتوا في قلق شديد فاجتمع مجلس الوزراء فوراً وبعد أن درس التقارير الرسمية عن مناسيب المياه ، قرر حصر صلاحية كسر بعض السدود ، لصيانة العاصمة من الخطر ، بيد المجلس وفي الوقت نفسه ، أخذت السلطات الإدارية تستعين بطلاب المدارس وأفراد الجيش ، والشرطة ، والأهليين ، لتحكيم السدود والاستعداد للطوارئ ، ورغم جميع هذه التدابير حدثت عدة كسرات في السدود فأحاطت المياه بالعاصمة ، وعلت عليها بأربعة أمتار ، ثم حدثت كسرتان في الجانب الأيسر من النهر ، شمالي بغداد ، وهما سدة اليهودية ، وسدة الفريجات ، وأعقب ذلك حدوث عدة كسرات بين ناحية سلمان باك ، والدورة ، وأعلنت وزارة الاقتصاد والمواصلات ان الكسرتين الحادثتين في شمالي العاصمة لا يمكن سددهما فوراً ولذلك

(١) تلقى رئيس الوزراء ، حكمت سليمان ، من وزير العراق المفوض في لندن بتاريخ ١٧ تموز ١٩٣٧ هذه البرقية :

رئيس الوزراء - بغداد

طلب مني وزير الخارجية البريطانية أن ارجوكم ان لا تعملوا اكثر مما علمتم في مسألة فلسطين (نقطة) ان تمريجاتكم ذاعت في الصحف المالية وحدثت ضجة غير قابلة (نقطة) انه بقدر وضعكم ، ولكن يرى تطرق العراق وحده ، وهو حليف بريطانية العظمى ، يخرج مركزهم وبسبب الاضطرابات في فلسطين (نقطة) ينتظر من كياستكم أن تعالجوا الأمر بالحكمة والاعتدال (نقطة) انهمته الوضع في العراق ، وهياج الرأي العام ، وهو مطلع عليه غير انه يرى التحالف الموجود يقضي بالتزام خطة تشابه خطة المملكة العربية السعودية (نقطة) بين لي انه ابرق إلى السفير البريطاني بهذا المعنى (نقطة) ارجو الابراق بضمون جوابكم للسفير (نقطة) - رؤف -

فإن المياه ستحيط بسدود العاصمة فيجب اتخاذ جميع الاحتياطات المقتضية لحفاظة تلك الأقسام من السدود .

وكان المنظر العام لبغداد يفتت الأكباد ، فقد جرفت المياه بيوت العمال ، ومواشيهم ، وخيامهم ، حتى بعض أطفالهم ، وانتشرت الروائح الآسنة من جراء ركود المياه ، وأخذت المزارع تفتك فتكها الذريع وتكبد التجار والأهلون خسائر فادحة وتوقف سير القطار بين بغداد و خانقين وإلى جانب فيضان « دجلة » الهائل ، فاض « الفرات » فيضانا هائلا ، وارتفع مستوى الماء فيه عاليا ، مما دفع بالدوائر المختصة إلى أخذ الحطة وإعداد العدة للأمر فلم تقع غير أضرار بسيطة وبما يذكر بهذه المناسبة أن الملك غازي كان يشرف على مكافحة الفيضان بنفسه ، ويتفقد وحدات الجيش والشرطة المرباطة على السدود بذاته ، ويأمر بنحر الأغنام وتقديم المأكولات للمنكوبين من أفراد شعبه مما خفض اللوعة في النفوس وأدخل السرور في القلوب .

✽ الأمير سعود في بغداد ✽

وصل إلى بغداد صباح يوم الاحد ٢٨ آذار ١٩٣٧ سمو الأمير سعود ، ولي عهد المملكة العربية السعودية في زيارة رسمية فاستقبل استقبالاً فخيا وأطلقت المدافع ٢١ طلقة ترحيباً بقدومه ، وحل ضيفاً على الملك غازي ، فكان موضع الاجلال والاحترام من قبل الحكومة والشعب معاً ، وبعد أن مكث بهذه الضيافة ستة أيام ، زار خلالها أهم المؤسسات الحكومية ، وأقيمت لسموه عدة مآدب وحفلات تكريمية ، غادر العراق إلى « الرياض » بطريق « البصرة » يقبله قطار خاص وقد وجه إلى « الشعب العراقي » البلاغ التالي :

« أقدم إلى الشعب العراقي الشقيق ، بالشكر الجزيل ، على ما لقيت منه من مظاهر الترحيب القلبي ، والشعور الاخوي الصادق ، الذي تجلى بأجلى مظاهره في كل مكان حلت به ، وليس هذا بغريب على الشعب العراقي الاصيل في المروبة ، المحيد بتاريخه ومآثره .

« ان ما احاطني به جلالة الملك غازي ، ورجال حكومته ، من الرعاية والعناية ، قد أثرت في نفسي تأثيراً لا تمحوه الأيام ، وسيدكر أبناء الجزيرة ما حيوا ، ما شئني به الجميع من الحب الخالص والولاء الصادق . اني لا اعتبر ان هذا الترحيب والاکرام موجه إلى شخصي فقط ، وإنما هو في الحقيقة إلى الغاية السامية التي ينشدها الجميع ، ويسعى إلى تحقيقها العاملون ، حقق الله الآمال . وأرجو أن يتقبل الجميع شكري الصادق وتمنياتي الطيبة وأسأل الله أن يسدد خطانا لما فيه خير العرب كما أسأله أن يحيط العراق وسائر الاقطار العربية بعنايته ويرعى المخلصين برعايته إله .

وفي أثناء وجود الأمير السعودي في بغداد أعرب رئيس الوزراء ، حكمت سليمان ، لسموه عن رغبة الحكومة العراقية في نقل وزير المملكة العربية السعودية في العراق ، ابراهيم معمر ، إلى محل آخر لتدخله في شؤون القبائل العراقية وقيامه بما لا يمتن الصلات بين القطرين فأجيب إلى رغبته فوراً .

✽ بين مصر والعراق ✽

اعتزمت « مصر » الدخول في عصبة الأمم فاهتبلت الحكومة العراقية هذه الفرصة كوجهت إلى « وزارة الخارجية المصرية » كتاباً برقم س ٣٨٤ وتاريخ ٧ شباط ١٩٣٧ أعربت فيه عن ارتياحها العظيم لهذه الفكرة ، وشدة رغبته في تحقيقها بما يمكن من السرعة ، لما في انضمام مصر إلى الجامعة الاممية من تقوية للساعي التي يفرضها ميثاق العصبة لإحلال السلم العالمي وتأمين التعاون الاجتماعي بين الدول . ودعت « الحكومة العراقية » في كتابها هذا ، الحكومة المصرية إلى تقديم طلب عضوية العصبة فوراً ليؤيد العراق هذا الطلب ، فقابلت الحكومة المصرية هذا الاقتراح بالشكر وردت عليه بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧ انها قبلت هذه الدعوة بوافر الحمد .

وفي الوقت نفسه وجهت الحكومة العراقية كتاباً إلى سكرتارية العصبة أعلنتها فيه عن إرسالها مذكرة الدعوة إلى الحكومة المصرية لتقديم طلب انخراطها في الجمعية الاممية ورجت تبليغ ذلك إلى كافة أعضاء العصبة فلما تقدمت الحكومة المصرية بطلب الانخراط ، خطب ممثل العراق في العصبة خطبة فياضة بالشعور الحي نحو مصر . فلما قبل الطلب المذكور ، تبودلت بين الحكومتين العراقية والمصرية برقيات التهاني كما تبودلت مثل هذه البرقيات بين البرلمانيين : العراقي والمصري

✽ اغتيال السنوي ✽

« عبد القادر السنوي » شخصية قانونية لامعة تقلد « القضا » فكان مظهرأ من مظاهر العدل في أحكامه ، ثم نقل إلى « مديرية الاملاك والاراضي الاميرية » فكان إلى ذلك عضواً في « مجلس الانضباط العام » وصادف أن عرضت على هذا المجلس قضية تقاعدية للسيد محمود جودت ، أحد الضباط الاكراد ، ويظهر ان السنوي وجه إلى صاحب القضية في أثناء المرافعة أسئلة لم تعجبه فلما كان اليوم التالي (٢٦ مايس ١٩٣٧) أطلق المذكور النار على السنوي فأرداه قتيلاً ، ونعت الحكومة القتل بأبلغ بيان رسمي ينمى به موظف ثم قدم القاتل إلى المحاكمة وفي ٢٩ من هذا الشهر أي بعد الحادث بثلاثة أيام حكم عليه بالاعدام

وكان لهذا الحكم رنة استعراب لدى الكرد فاحتجوا عليه بدعوى ان القاتل مصاب بالجنون فلما اجريت التدقيقات التمييزية في هذه القضية ارقأت محكمة التمييز وضع القاتل تحت المراقبة

الصحية مدة من الزمن لتقرير حالته ، فلما قتل رئيس اركان الجيش الفريق بكر صدقي يوم ١١ آب ١٩٣٧ م وتكونت « الوزارة المدفعية الرابعة » قدم القاتل إلى المحاكمة من جديد ، فأصدرت المحكمة قرارها في ٢١ ايلول سنة ١٩٣٧ بإعدامه شنقاً وقد ابرم هذا الحكم تمييزاً ونفذ صباح ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٧ م

مطامع بكر صدقي

نوطنة

كان الفريق بكر صدقي العسكري رجلاً طموحاً ، مؤمناً بقوته الشخصية ، ومقدرته العسكرية ، نظر إلى الجارتين تركيا وإيران ، فوجد في الأولى ضابطاً لم يكن أرفع درجة منه خلق من تركيا المتفسخة دولة لها عزها ، وبأسها . ورأى في الثانية رجلاً لم يكن من أصحاب الماضي المعروف قد خلق مملكة من العدم إلى الوجود : مملكة كانت مناطق نفوذ للروس والانكليز فأصبحت دولة عظيمة تحشاها الدول فحدثه طموحه أن يحذو حذو كمال اتاتورك ، ورضاً بهايوي ، فأقدم على حركة لم يفكر في عواقبها ، ولم ينظر إلى اختلاف العراق عن جارتيه تركيا وإيران اختلافاً كبيراً في نواحي عديدة ، روحية ، وثقافية ، وعسكرية ، واستعمارية يقولون أن بكراً أراد من هذه الحركة الجريئة أن يقوض معالم الملك في العراق ، ويقيم نفسه ديكتاتوراً ، على نحو ما فعله اتاتورك في تركيا ، وهتلر في ألمانيا ، وموسوليني في إيطاليا ، وأنه لما شرع السيد حكمت سليمان في تأليف « الوزارة الجديدة » ترك منصب وزارة الدفاع شاغراً ليتصرف به بكر ، كما يشاء ، ولكن بكراً قال بوجوب إسناد هذا المنصب إلى « الفريق عبد اللطيف نوري » زميله في الحركة المذكورة ، فدهش الحاضرون لهذه المفاجأة ، وما دروا أن بكراً لم يكن ليكتفي بمنصب وزارة ، وإنما أراد أن يسيطر على الشؤون العامة سيطرة مطلقة . ولدينا الآن ثلاثة مصادر نستقي منها بعض المعلومات عن « مطامع بكر صدقي » تاركين التفصيل والتعليل إلى ظروف أخرى قد تساعد على افشاء كل ما نعرفه أو تتناقله الاسن في هذا الصدد .

وأول هذه المصادر كتاب (العراق بين انقلابين) لمحمد عبد الفتاح اليا في الذي اقصل برجال العراق البارزين ، ووقف على اسرار لم يكن في استطاعة كل مؤلف ان يقف عليها . وثانيها رسالة وضعها ليف من الشباب الكرد المتصلين ببكر وطبعوها بعنوان (الاكرد والعرب)

وثالثها كتاب « المبادئ والرجال » للعين السيد محسن ابو طيخ .
وقد حاولنا في هذه النقول ان نبسط الوقائع كما ذكرت في هذه المصادر دون تعليق .

١- ما يقوله صاحب كتاب « العراق بين انقلابين »

لم يكن الهدف الذي يرمي اليه بكر صديقي من وراء الانقلاب منحصراً في تنصيب حكومة سليمان رئيساً للوزارة بل كان يمتد إلى أبعد من هذا المدى : كان مزدوجاً .

أولاً - خلع الملك واغتصاب عرش العراق ، كالمشاه رضا بهلوي ملك ايران .

ثانياً - جمع شتات الاكراد في شرقي الاناضول ، وغربي ايران ، وشامي العراق ، وتوحيد كلمتهم تحت لوا ، زعامته ، وتأييد حكومة مستقلة منهم ، على طريقة الغازي كمال أتاتورك .

وكلا الهدفين لم يكن بالإمكان تحقيقهما إلا بقوة الجيش ، وهذه القوة كانت في يد بكر صديقي ، كما هو معلوم ، فلم يكن ينقصه إذن سوى التهديد للعمل الذي كان يضره ، وهذا ما فعله في هذا السبيل :

« من المعروف عن بكر صديقي أنه كان في مقدمة المناوئين للحزب الاصلاحى الاشتراكي في العراق ، ولكنه على اثر اجتماعه بحكمة سليمان ، استطاع ان يتفق وإياه على خلع الحكومة الهاشمية ، فارتدد ، ثم رأى من حسن السياسة الاستمرار في مساندة هذا الحزب ، توصلاً لأهوائه ومرايمه البعيدة .

« وسارت الامور طبق رغائبه ، فاستطاع أن يقلب الوزارة الهاشمية ، وأن يقيم بدلا منها وزارة غير متجانسة ، برئاسة حكومة سليمان ، الرجل ذو القدر الباسق ، المشهور بتنفيذ الخطط ، ثم وقع الخلاف مراراً وتكراراً بين أعضاء الوزارة ، غير المتجانسة ، ولكن بكر صديقي ، وهو سيد الموقف ، استطاع أن يحول دون انهيارها ، حتى لا تنهار أحلامه ، وجاء يوم قدم فيه الجادرجي استقالته ، فغضب بكر صديقي ، وراح إلى هذا الوزير يهدده بالقتل ، إن لم يسحب الاستقالة ، فرفض الجادرجي للتهديد المسلح وعادت المياه إلى مجاريها .

« ثم رأى هذا الطاغية أنه لا يمكنه أن يكون مطمئناً إلى نجاح خطته ، إلا بإيجاد رجال مخلصين إلى جانبه ، وأنشأ له أن يجد من يخلص له عند غير الاكراد ، وهو منهم ، وهم منه ، لذلك راح يندق على الاكراد الرتب والنعيم ، ولم يجد في هذا السبيل صعوبة ، لأنه كان قد استغل الظروف ، واستحصل على مبالغ طائلة من الأموال الاحتياطية المكدسة من عهد الوزارات السابقة ، كما حل الحكومة على صرف مبالغ أخرى باسم الدعاية ، وأنفقها جميعها على نفسه ، وعلى الاكراد المخلصين .

« وصب نقيبته على الضباط العرب ، فأخذ يبعدهم عن المناصب المركزية العليا ، ويستبدلهم

بأكراد ، كما استبدل موظفي البلاط العرب ، بأكراد أيضاً ، هذا مع العلم أن مجموع ما في العراق كله من أكراد لا يتجاوز سدس مجموع العرب . وبعد أن تم له ذلك ، راح يجاهر بعض أخصائه الأكراد بغزوه على تأسيس دولة كردية شمالي العراق ، من الولايات الشرقية في الأناضول ، من غربي إيران ، على حدود العراق وتركيا ، على أن تضم إلى هذه الدولة الألوية الشمالية الجبلية ؛ ولكن الأكراد الذين يتصلون بعنصرهم إلى العاشائر العربية ، ضنوا على الكيان العراقي بالانهيار ، وخالفوا بكر صديقي في مشروعه الهدام ، فما كان منه إلا أن قرر تحقيق مشروعه هذا بطريقة أخرى ، هي طريقة القوة ، إذ قال في نفسه سأجعل من الجيش آلة في يدي ، فإما أن أفوز بالعرش ، كما فعل رضا بهلوي في إيران ، وإما أن أؤسس الدولة الكردية بقوة السلاح ، فأفوز بالزعامة الكردية ، كما فاز أتتورك في تركيا .

« وفي هذه الاثناء ظهرت الثورة الكردية في الولايات الشرقية من تركيا ، فجردت الحكومة الكمالية حملة قوية استطاعت أن تحاصر العصاة وتشتت شملهم في الجبال ، إلا أن الصحف أخذت تنشر يومئذ أخباراً مختلفة المصادر ، يستفاد منها أن هناك يداً غريبة تمد الثوار بالسلاح ، لغايات خفية ، فأني يد كانت تلك اليد الغريبة ؟

« يستفاد من البرقيات التي اذيعت في ذلك التاريخ ، أن بكر صديقي ، ذهب بنفسه ، إلى السليمانية ، وكان يصحبه مدير البوليس ، فألقى القبض على أربعة مشايخ من جماعة الشيخ محمد (لعله الشيخ محمود) الكردي ، والشيخ محمد الكردي هو الثائر الذي حجرت عليه الحكومات السابقة في بغداد ، اتقاء لشربه وخوفاً من أن يثور مرة أخرى ، فلماذا جرى توقيف المشايخ الأربعة ؟ » ان جميع تلك المظاهر التي كانت تراها العين ، وتنقلها الألسن ، عن أعمال الطاغية بكر صديقي ، تدل دلالة صريحة على أن هذا الأخير كان ذا يد في الحركات الكردية ، وليس هذا بمستغرب ، فإنه ، وهو الذي عرف أن يلعب تلك اللعبة الجريئة ، يوم مناورات (قره غان) يعرف أن يلعب مثلها مع الحكومة الكمالية ، في اليوم نفسه الذي كانت هذه الحكومة ترسل فيه وزير خارجيتها إلى بغداد ، لعقد الاتفاق الشرقي بين تركيا ، والعراق ، وإيران ، والأفغان .

« ولكن بكر صديقي مات قبل أن ينفذ شيئاً من مطامعه ، فحينئذٍ للكيان العراقي من بعده ، لأنه سيقى ثابتاً قوياً لا تلعب به الأطماع ، ولا تمس به الأيدي ، ولا سيما في العهد الجديد ، عهد التضحية والوطنية والإخلاص . انتهى المقصود ^(١)

٢- الأكراد والعرب

نشرت رسالة في بغداد بعنوان « الأكراد العرب لفريق من شباب الكرد » فاجات في ٣٠

صفحة بقطع الربع ، طبعتها مطبعة النجاح عام ١٩٣٧ ، جاء في ص ٢٥ منها :
 « ان الشعب الكردي كالشعب العربي : شعب مجزء الاوصال ، مشتت الكلمة ، وهو
 كالعربي يناضل في سبيل حقوقه المقدسة ، ويسعى للتعاون والتفاهم مع الشعوب لكي ينال نصيبه
 من الحياة والحرية حتى يستطيع أن يساهم في بناء المدنية العالمية ، كما ساهم في بناء المدنية الاسلامية
 في السابق . ان الكرد كالعرب يسعون وراء غاية شريفة يسعى اليها كل انسان ذي مروءة
 وشرف ، وان الثورات الكردية كالثورات العربية ، وليدة شعور عام لامة حية اقتحمت الأحوال ،
 وركبت الأخطار ، لتحيا حياة حرة سعيدة ، أو تموت موتاً شريفاً خالداً .

« اننا نزيد أن نعامل على قدم المساواة ، لا نزيد أن نكون أسياداً ولا عبيداً ، لا نزيد أن نكون
 تحت الشعوب ، ولا فوقها ، وإنا نزيد أن نكون نعمل في سبيل الانسانية وإسعادها . ان الاكراد ،
 كإخوانهم العرب ، يريدون الانتماء من قيود الذل والعبودية ، يريدون الاحتفاظ بلغتهم ، وثقافتهم ،
 وعنصريتهم ، لان هذا الاحتفاظ لا يضر بمصلحة شعب من الشعوب بل يفيدهم وينفعهم .

ثم يأتي تحت عنوان (القاعدة الذهبية) في ص ٢٧ من الرسالة نفسها :

« أما القاعدة الاساسية التي يجب أن تبني عليها العلاقات ليس بين الشعبين : الكردي والعربي
 فحسب ، بل بين شعوب الارض قاطبة ، والتي بدونها يكون السلام العالمي ، وتآخي الشعوب
 وتعاونها ، تابير جوفاء سخيفة : هي اعتراف كل شعب للآخر بحقه في الاستقلال ، استقلالاً
 فعلياً ، لا صورياً ، ضمن حدوده الطبيعية ، وبسيادته التامة في إدارة جميع شؤونه الخاصة والعامة ،
 وتنظيم العلاقات بين الشعوب تنظيماً اختيارياً يكون القصد منه التعاون فيما يعود بالخير والسعادة
 على الانسانية ، كل ذلك على أساس من الحرية والمساواة ، وتقديم الشعب الواحد للآخر جميع
 المساعدات المستطاعة لتحسين حالتها الاقتصادية ، وتنمية ثقافتها الخاصة ، حتى يستطيع المساهمة
 في إشادة صرح المدنية العالمية ، وتحقيق الديمقراطية الشاملة . انتهى المقصود

وفي الرسالة المذكورة فصول مختلفة عن فكرة إحياء دولة كردية في شمالي العراق ، وفصل
 البلدان الكردية ، وتوحيدها تحت ظل ملك مستقل ، ضربنا صفحاً عن نقلها لعدم الحاجة اليها ...

٣- ما كتبه ابو طييع

« وفي أوائل شباط عام ١٩٣٧ قضت الضرورة اللازمة أن أذهب أنا ، والحاج عبد الواحد ،
 إلى أماكننا في الفرات ، للاشراف على مزارعنا ، فأخذ كل منا إجازة من المجلس ، وبعد أن وصلت
 إلى غماس ببضعة أيام ، جاءني في اليوم الرابع عشر كتاب من الحاج عبد الواحد ، يطلب حضوري إلى
 أبو صخير ، وفي اليوم الخامس عشر ذهبت اليه صباحاً ، إجابة لطلبه ، حتى إذا انتهيت إلى مفرق
 الطرق بين الشامية ، والديوانية ، وأبو صخير ، وغماس ، وجدت الحاج عبد الواحد في سيارته واقفاً

على المفرق ينتظرنني ، فاستغربت ذلك ، وبعد أن أدى كل منا التحية لصاحبه ، سألته عن سبب وقوفه ، فقال اني انتظرك وهلم لجلس في السيارة لكي أشرح لك السبب .

« جلسنا في السيارة ، وأخذ يتحدثني ، فقال : ان المتصرف ، ماجد مصطفى ، جاء في قبل يومين إلى محلي ، ومعه قائمقام ابو صخير ، عبد الوهاب مصطفى ، وأدليا إلى بأمر هام ، كان هو السبب الذي حدا بي لطلب حضورك ، وفي مساء أمس تخبر المتصرف مع القائمقام ، وطلب منه حضوري إلى الديوانية بهذا اليوم ، والقائمقام معي ، ووقفت هنا انتظرك في طريقي إلى الديوانية . ثم أخذ عبد الواحد يقص علي كل ما دار بينه وبين المتصرف ، فقال ان المتصرف لما جاء في تكلم طويلا ، ثم استعرض عدة امور ، إلى أن قال المتصرف أنه مرسل من قبل بكر صدقي ، وحكمت سليمان ، بأمر هام ، فإذا كنتم توافقون عليه ، انت واصحابك ، في ذلك تكون سعادة البلاد ، وسعادتكم الأبدية ، فسألته وما عسى أن يكون هذا الأمر ؟ فقال ان قوة البلاد المسلحة منقسمة إلى قسمين : قسم الجيش ، والجيش اليوم بيد بكر ، لأنه قائده وأمره الوحيد ، وقسم العشار وأكثريتها معكم وانتم قادتها ، فإذا ما بقيت هاتان القوتان متعادلتين ، فأى قوة منها تتحطم تعود الحضارة فيها على البلاد ، اما إذا توحدت القوتان ، واتفقتا ، فقد احتفظت البلاد بقوتها ، وصار في إمكانها أن تخدم الصالح العام ، ولما كانت البلاد في حاجة إلى إصلاح شامل عام ، فلا يبقى أمامها ما يعرقل سير الإصلاح إذا اتفقت هاتان القوتان .

« ثم قال المتصرف : ان البلاد فيها عناصر فاسدة ، ومضرة ، وهي حجرة عثرة في سبيل الإصلاح والمصلحين ، وقد اتفق كل من حكمت ، وبكر ، على إزالتها ، لكي ينسني لها الوصول إلى الطرق الإصلاحية ، ولكن ذلك لا يتم إلا بوافقتكم ، واتفاقكم معها ، لأن الأمر خطير ، وذو شأن عظيم ، لا يتم إلا بالقوة ، وإذا وافقتم على ذلك ، واتحدت قوتكم مع قوة الجيش ، فإن كل شيء يتم بسهولة .

« قال الحاج عبد الواحد هذا ما قاله المتصرف ماجد مصطفى ، ثم سكنت ، فقلت له نعم إن البلاد تحتاج إلى إصلاح ، وكلنا يرحب بفكرة الإصلاح ، كما أن الأمة تعاضده ، وتساعد المصلحين ، ولكن ما هو الأمر الذي لا يتم إلا بالقوة ؟ وما هي العناصر الفاسدة التي قرر حكمت وبكر إزالتها ؟ فأجاب : إن المتصرف قال إن الملك لا يصلح لأن يكون ملكاً لهذه البلاد ، لأنه أول عقبة في طريق الإصلاح ، فقبل كل شيء يجب خلع ، وطرده خارج البلاد . أما العناصر المضرة فأكثرها بين من قتل ومات ، وبين من طرد إلى الخارج ولن يعود ، فلم يبق إلا ثلاثة رجال في بغداد وهم جميل المدفعي ، وناجي السويدي ، وأخوه توفيق ، فهؤلاء الثلاثة من العنيد بحيث لم يخرجوا بالإشارة ، وقد تقرر قتلهم . هذا ما كلفت به ، وجئت به إليكم ، وما يرد منكم فإذا كنتم

ثوافقون حكمت وبكرأ على هذه المقررات، فهيا شاطرائكم ما تريدونه من مقامات في الدولة، تبقى لكم بصورة دائمة، ويرجع اليكم كل ما غصب منكم من الأراضي سابقاً ولاحقاً، وتعطون غيرها ما تشاؤون من الأراضي الأميرية، وتملك لكم بدون بدل مثل، وتعطون ما يكتفي لتعميرها من النقود. فما سمعت هذا الحديث من الحاج عبد الواحد حتى دهشت وقلت له: وبماذا أجبت؟ فقال: قلت له ان الامر لعظيم، وليس بإمكانني ان اجيبك عليه، قبل أن أتصل بأصحابي، وأستطلع رأيهم، فقال: لا تتصل بغير السيد محسن أبو طيخ، وهو الآن في غماس، فاطلبه، وخذ رأيه، واخبرني بما تتفقان عليه، وعلى هذا طلبتك، وأما طلبه لي اليوم فلا أدري أهر يريد مني الجواب أم لا مغير ذلك؟

«وبينا نحن نتذاكر إذا بقائم أبو صخير يقبل علينا بالسيارة، حتى إذا ما انتهى نزل، وتزلنا وتصافحنا، ثم قال كلاًوا حديثكم، وانهموا ماذا كركم، وأنا ذاهب أمامك يا حاج عبد الواحد إلى الديوانية، فالتصرفت الآن بانتظارنا. فلما سمعت ما قاله القائم سألت الحاج عبد الواحد وهل القائم مطلع على ماذا كركم هذه؟ فقال نعم كان جالساً معنا لما فاتحني المتصرف بذلك الحديث، قال اننا امينون من عبد الوهاب، وهو كواحدنا.

«اتفقت أنا والحاج عبد الواحد على أن نجيب المتصرف بأن هذا الامر لا يتم بالواسطة، وان سعادتك، وإن كنت جزءاً منهم، ولكنك تقول انك واسطة من قبل حكمت وبكر، ولا تتأثر إذا اعتبرناك واسطة بين الطرفين، ونحن نزيد مقابلة بكر وحده منفرداً عن حكمت، وعندما نجتمع معه ونسمع منه ما ذكرته، نعطيه رأينا، وعلى هذا افترقنا، وذهب الحاج عبد الواحد إلى الديوانية، واتجهت أنا في طريقي إلى النجف، وقلت له: سأكون في النجف بانتظار تعريفك وما يدور بينك وبين المتصرف.

«في اليوم السابع عشر من الشهر نفسه جاءني كتاب من الحاج عبد الواحد يقول فيه انه اجتمع مع المتصرف وأجابه بما اتفقنا عليه، وأخبرني المتصرف قائلاً: اني الآن ذاهب إلى بغداد، وسوف اخبر بكرأ بذلك، فإذا وافق على مقابلتكم في بغداد، أطلب حضوركم من القائم، وإذا رغب أن يقابلكم في الديوانية، أصحبه أنا ونأتي معاً إليها، وأرجو أن تعلم السيد محسن أبو طيخ، وتطلب منه أن لا يغادر النجف إلى اليوم الخامس والعشرين من هذا الشهر.

«وفي اليوم السادس والعشرين منه، وردني كتاب ثان من الحاج عبد الواحد يطلب فيه حضوري إلى محله، فذهبت إليه، فأخبرني ان المتصرف قد رجع من بغداد، وانه بالامس طلبه إلى الديوانية واخبره أن بكرأ أجل المذاكرة إلى وقت آخر، وهو يريد مراجعتي، ففارقت الحاج بعد أن اتفقنا على رفض طلبهم هذا رفضاً باتاً، وان افهمهم ان هذا الامر لا يمكن تحصيله، ونحن أول

من يعارضهم عليه، وذهبت من يومي إلى الديوانية، وبث فيها الليلة السابعة والعشرين، وفي صبيحتها قابلت المتصرف في دائرته، وبعد أن جلست أمر الفراش أن يمنع المراجعين، حتى الموظفين منهم، من الدخول عليه، وبعد الكلام على بعض الأمور العامة، عرج على الموضوع الذي نحن بصددده، وقال اني فاتحت الحاج عبد الواحد في امر هام، يتعلق بمصلحة البلاد العامة، وبمصلحتكم الذاتية أيضاً، ولا شك أن الحاج فاتحك بالموضوع، ودرسته، فما رأيك فيه؟ قلت له ان الحاج عبد الواحد ذكر لي شيئاً مجحلاً، ولكن احب أن اسمعه منك بالتفصيل، فذكر لي كل ما تكلم به مع الحاج، ثم قال هذه هي الرسالة التي كلفت الحاج عبد الواحد أن يحملها اليكم، فما هو جوابكم عليها؟ أرجو إبداءه لي.

« قلت له : أظن أن الحاج عبد الواحد جاءك قبل سبعة أيام، وأخبرك بأننا نريد مقابلة بكر، وعليه ذهبت أنت إلى بغداد، وبعد رجوعك منها، أخبرت الحاج أن بكرأ قبل ذلك، ولكنه لكثرة أشغاله أجل المقابلة إلى وقت آخر؟ فقال نعم، ولكن انا احب ان اسمع منك ما نحب به بكرأ، وألح في طلبه هذا.

« ترددت بادى الأمر في إجابة طلبه، ولكن أمام شدة إلحاحه بدأت أنفوس في وجهه الملح، فتحقق لدي أن الرجل مكلف من قبل صاحبه أن يقف على ما نريد أن نجيب به، فخشيت أن أبقي على تمنعي، وبكر لا يقابلنا، فإظهاراً لما يتمنونه في نفوسهم، ولأنجل أن لا يياسوا من أمانهم التي خدعتهم بها أوهاهم الخيلة، قلت : أتريد أن تسمع مني ما نريد أن نجيب به بكرأ؟ قال نعم، فقلت اسمع مني ذلك!

« يا سعادة المتصرف! إن الذي ذكرته، وتريده، لذو شؤون وشجون، لقد ذكرت أن حكمة وبكرأ يريدان إصلاح البلاد، ويريان أن ذلك لا يتم إلا باتفاقنا معها على خلع الملك، وطرده، وقتل جميل المدفعي، وآل السويدي. اعلم يا سعادة المتصرف أن الملك فيصل لم يفتح بلادنا عنوة بجيوش الحجاز، ولم يحتلها عن طريق الحرب، وان عرش بلادنا نحن الذين قومناه بسيوفنا، وشيدناه على جماجم أبنائنا، وإخواننا، وحيث ان الملك حسيناً نهض باسم العروبة، مالت اليه نفوسنا، ورأينا من الحق أن لا يتسهم عرش العراق إلا أحد أنجاله، فذهبنا اليه إلى الحجاز، وطلبنا منه أن يرسل أحد أنجاله ليكون ملكاً على بلادنا، فاختار لنا المغفور له الملك فيصل، وعدنا به معاً إلى العراق، وأجلسناه على عرشه، ولما بويع واستقر به الجلوس على أريكة الملك، رأيناه نعم الملك، فقد وفي بعهده، وأدى أمانته إلى امته، وقام بواجبه خير قيام، حتى مات مجاهداً في سبيل استقلال بلاده، وسعادة شعبه.

« ذهب فيصل إلى ربه مجاهداً، وترك عندنا وديعته، وهو ولده الملك غازي، فبأي ذنب

نؤاخذه ؟ وبأي جرم نعاقيه ؟ أتريدون أن نبيعه بحطام الدنيا ، ان ذلك لن يكون أبداً . تمنونا بالمقامات الرفيعة ، والأموال الوفرة ، وما منها إلا زائل فان ، وتظنون أن ذلك يسحرنا فنبيعكم ضمائرنا ، التي لم تعرف ما هو الغدر ، وما هي الخيانة ، ونسحق شرفنا بأقدامنا ، ونوافقكم على قتل إخواننا ؟ تريدون أن تبتاعوا منا ما هو خالد بخلود الانسانية ، بتأميم المرء . ولو غفل عنه القدر ؟ أما جميل المدفعي وآل السويدي فهم إخواننا ، ودمهم دمننا ، ولحمهم لحمنا ، فهل رأيتم أو سمعتم يا سعادة المتصرف ان أحداً قبلنا أكل لحمه ؟ فدماؤنا تراق قبل دمائهم ، وأرواحنا نضحي بها قبل أرواحهم ، فانبذوا هذه الأمانى وراءكم ظهرياً ، واخرجوا هذه الأحلام من أذهانكم ، إذ أنكم عبثاً تحاولون منا ذلك .

« تمنونا بالمقامات العالية ، والثروة العالية ، وتطلبون منا لقاءها الخيانة للكننا ، والغدر بإخواننا ؟ فلو كان هذا رائدنا لظفرنا به من قبل يومنا هذا ، مثلما ظفر به غيرنا ، ولما سبقنا اليه سابق . »
« إننا ، يا سعادة المتصرف ، حماة العرش ، سنحميه كما شيدناه بدمائنا ، وان دماء إخواننا لم تكن بأرخص من دمائنا ، ولن نبيحها حتى تسيل دماؤنا دونها . نعم إننا نوافق بكرأ على شيء واحد ، إذا أراد المقام الدائم عدا العرش ، ولا نحصل الموافقة منا على ذلك إلا بشروط . قال وما تلك الشروط ؟ قلت له : إننا نوافق بكرأ على إعطائه رئاسة الوزارة ، ونجعله كوسوليني في إيطاليا ، على أن يضرب حكمة سليمان ، وجعفر ابو الثمن ، وأتباعها ، وأن يوصد أبواب الدعاية الشيوعية والعنصرية ، وأن يرينا منهج الإصلاح ، ويجعل لنا رأياً فيه ، وأن تشكل وزارة قومية من نخبة رجالات البلاد المخلصين ، فإذا كان يوافق على ذلك ، فنحن مستعدون للاتفاق معه . »
« لما سمع المتصرف مني ذلك الحديث الغريب ، تغير لونه ، واصفر وجهه ، وبعد أن بقي صامتاً بضع دقائق ، قال : نعم سوف يقابلكم بكر ، ويوافقكم على ذلك ، ثم نهض ، ونهضت انا ، وودعته ، وخرجت ، متوجهاً نحو بغداد ، فدخلتها مساء ذلك اليوم . انتهى المقصود ^(١)

* * *

هذا هو الحديث الخطير الذي سجله العين « السيد محسن أبو طيخ » وهو على طوله ، ودقة اسلوبه ، يدل على حدث عظيم أراد الفريق بكر صدقي أن يقوم به ، فلم تساعده ظروفه ، واسنا في وضع يساعد على إثبات هذه الرواية ، أو نفيها ، غير أنه لما كان من الضروري إثبات ما ذكره السيد محسن عن هذه الحركة ، في كتابنا هذا ، فقد كتبنا إلى متصرف لواء الديوانية ، السيد ماجد مصطفى ، نسأله رأيه فيما سجله السيد محسن ، وكان سعاده قد كتب إلى رئاسة الوزراء ، حول ذلك ، فتكرم علينا بهذا الجواب :

✽ ما بقوله مامر مصطفى بحروفه ✽

العمارة في ٢٦ / ٦ / ١٩٣٩

أخي العزيز الحسني

تحية واحتراماً وبعد :

تلقيت بيد الشكر كتابكم ، وكان سبب تأخري من الإجابة عليه بوقته ، ضياع الرد الموجه إلى فخامة رئيس الوزراء ، حتى ينست في الأخير من العثور عليه . إلا أنه تزولا عند رغبتكم ، ادون هنا أهم ما جاء في الرد من الملاحظات التي عرضتها في فصلين :

١- بسط الدلائل المنطقية ، والوثائق الرسمية ، لدحض مزاعم أبو طبيخ .

٢- نوايا أبو طبيخ وجماعته ، وأسباب تحريضهم العشائر على الثورة ، وتبيان التطورات التي حصلت بهذا الشأن .

أوضحت في كتابي الآنف الذكر بأن القضية ، التي زعم أبو طبيخ قيامي بدور الوساطة بينه وبين حكومة الانقلاب ، كانت على جانب كبير من الخطورة والأهمية ، بحيث تستلزم أن تكون بيني وبين الجبهتين صلات سابقة ، وتقاهم سياسي ، يمكن معه الاطمئنان إلى المفاخرة ، والدخول في المفاوضات المزعومة . على حين أنه لم يكن بيني وبين رجال الانقلاب ، وغيرهم من زعماء السياسة في العراق ، صلات قوية ، أو تقاهم سياسي ، ولم تعدد علاقتي مع تلك الشخصيات حدود الرسميات المألوفة ، خاصة لم تكن بيني وبين أبو طبيخ ، وعبدالواحد الحاج سكر ، معرفة سابقة ، قبل استلامي متصرفية لواء الديوانية ، وهو التاريخ الذي كان فيه عبدالحسن وجماعته يعملون جهدهم لتنظيم الثورة ، وأنا ساعي لضربهم ، والتنكيل بهم ، لردعهم عن أعمال العث ؛ بالإضافة لهذه أن عبدالحسن أبو طبيخ ، وعبدالواحد الحاج سكر ، كانا آنذاك على اتصال دائم برئيس الحكومة ورئيس أركان الجيش ، وأعضاء الوزارة ، كما هو مصرح في كتابه ، وكانت اجتماعاتهم مع بعضهم متوالية ، تتيح لهم التفاهم عن مقاصدهم ونواياهم ، دون أن تكون ثمة حاجة لاجتاد وسيط ما بينهم للمفاوضة عن أمور كهذه . هذا فضلاً عن أنهم لم يكونوا من ذوي المكانة ، أو نفوذ ، أو سطوة ، يمكن معها الاعتقاد بقدرتهم على تنفيذ ما زعموه ، وإنا كنا ولا زالنا ممنقوتين من قبل عشائرها وأقاربها ، بسبب استيلائها على الأراضي ، واستهتارها بحقوق الأفراد ، في الظروف التي مكنتها من ذلك ، وهذه الأسباب ما تكفي لإثبات بطلان وإفتراء مزاعم مؤلف كتاب « المبادئ والرجال » حول ما أسنده إلي من الوساطة . ومن يطالع بإمعان كتاب « المبادئ والرجال » يتجلى له واضحاً ثنائية مؤلفه ، وما جبل عليه من أفكار سقيمة ، ترمي إلى التفريق بين عناصر العراق وطوائفه ، ويعلم العارفون بحقيقة أبو طبيخ وحياته الخصوصية جشع الرجل وكيف انه

يضحي بكل مصلحة في سبيل أقل منفعة من منافعه الذاتية، وإن حرمانه بعض أولاده، وأخوانه، من حقوقهم الشرعية، والوراثية، واعتدائه بالتجاوز، وغصب أملاك رؤساء العشائر، الذين كانوا سبباً في تكوين عائلة أبو طيخ، كما هو معروف لدى الخاص والعام. فرجل كهذا لا بد وأن تعمى بصيرته فيما لو اعتقد بضيايع منافعه الخسيسة. ولما أصدرت «الوزارة السليانية»، عندما استلمت مقاليد الحكم، أحكاماً تقضي باستعادة ما قد حصلوه أبو طيخ وعبد الواحد من الأراضي، على عهد وزارة الهاشمي، وشعرا بزوال سلطانها الذي نالاه عقيب حوادث مؤتمر الصليخ وسقوط وزارة المدفعي، أصبحا خائفين من بطش «الوزارة السليانية» ناقلين عليها، وقد حاولا في بادئ الأمر، عندما كانت الحكومة في قوتها، التقرب إلى أقطابها، والظهور بمظهر الناقين على سياسة الوزارة السابقة، فلم يتوفقوا، فسكتوا مدة من الزمن، إلى أن ازداد الاستياء من الحكومة، وتفرقت كلمة رجالها، وشاع بين الناس وجود مؤامرات في الجيش والعشائر ضدها، نشطا في بث السموم بين الطبقات الغير مرتاحة من تصرفات الحكومة، وبما زاد في تشجيعهم على الظهور بمظهر المخالفة، هي الفكرة السائدة حينذاك بوجود اختلاف بين الحكومة القائمة والحكومة البريطانية، فوجدا الفرصة سانحة ليلعبا أدوارهما الماضية، ويظهرا بمظهر الأنبطال، لكي يستردا ما أضاعاه من الأراضي، ونفوذ، وسطوة، لقاء معاونتهما للحكومة المقبلة، كما سبق لها ذلك في الدور الذي مثلاه في الماضي القريب، حيث راجعا أحد ضباط البريطانيين، وأخبراه باستعدادهما بالقيام بالثورة، وقلب الحكومة، حباً بتحقيق أمنية الحكومة البريطانية، وقد انكشف أمرهما، واضطرت الحكومة لسوق القوات المسلحة لتأديبهما على الرغم من تجنبهما ذلك لعدة أسباب. و

ومن استعرض موقفي إزاء تطورات الحوادث في الديوانية، فسيكون غنياً عن ذكر أسباب افتراءات محسن أبو طيخ، وما دونها في كتابه، حيث أنني منذ استلمت زمام إدارة اللواء، عقبته خطواته، ولم اعط له مجالاً للعبث، وفضحته على الرغم من ظهوره بالموالاة للحكومة القائمة، وقيامي بتجريد كافة أقباعه من السلاح، وإلى ما هنالك من الأعمال التي قضت على آماله المستقبلية، وحالت دون تمكنه من التلاعب في عقول البسطاء، والسذجة، من أبناء البلاد، والسيطرة على سياسة الدولة، وكانت مدة من الزمن آلة لمقاصده وأغراضه؛ وهذا وإذا ما أراد المتتبع لتاريخ الثورة الوطنية المشهورة، والثورة العراقية، لوجد أن أبو طيخ ما كان من العاملين في الأولى عن عقيدة راسخة، وإيمان ثابت، بل أنه كان مرغماً في الاشتراك بها، وأنه كان على اتصال دائم مع السلطات المحتلة، حتى أثناء وجوده مع الثوار الوطنيين، ولم يشترك في الثورات الأخيرة، والمؤامرات ضد الحكومة، إلا لغايات شخصية خسيسة، وبقصد هدم كيان الدولة. ونظرة بسيطة إلى ما دونه بكتابه، كتاريخ حياتي الخاصة الرسمية والسياسية، تدل دلالة واضحة على مدى

جراً أبو طيخ ، وقابليته في اختلاق الكذب ، وعدم تكليف نفسه بالتحري وراء امور تهمة ، حيث أن الأكثوية المنورة في العراق تعلم يقيناً بأنني لم اكن ضابطاً في الجيش العراقي ، ولم أفر منه . وفي التاريخ الذي يدعي أبو طيخ تسليم نفسي إلى السلطات البريطانية ، كنت قائماً ، لا متصرفاً ، وهذه مسائل بسيطة كان يمكن على أبو طيخ تحقيقها وتدوينها في كتابه على وجه الصحة ، وأنا من أبطال روايته . وهذا ما يغنيني عن تبيان ما انطوى عليه كتابه من الحرافات والتخرصات التي لا قيمة لها أمام الواقع ، ولا مانع لدي ، من تدوين ما بسطته لكم ، في الكتاب الذي تنوون طبعه .

المخلص ماجد مصطفى

تفضلوا بقبول فائق احترامي

✽ الجيش والسياسة ✽

وجه معالي وزير الدفاع ، الفريق عبد اللطيف نوري ، كتاباً إلى رئيس الوزراء برقم ٣٠٤٣ وتاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٣٦ ، وارسل صورة منه إلى كل من زملائه الوزراء ، هذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء

لا شك في أن فخامتكم ، ومعالي زملائي المحترمين ، قد سمعتم كما كنت اسمع أنا ، منذ مدة بعيدة ، بتدمير أفراد الشعب من سوء معاملة وتصرف بعض موظفي الدولة ، وخاصة شاغلي الوظائف الصغيرة منهم ، الذين حصلوا على وظائفهم عنوة ، وبطريق الالتباس والمحسوبية ، وقد كان هذا التدمير من الأسباب الجوهرية في نفرة الأهالي من الحكومة ، وفي تشويه سمعة الوزارات المتعاقبة ، ولما كان من الضروري إزالة اسباب هذا التدمير ، فإنني أرجو أن تنظروا فخامتكم في أمر إصدار بلاغ على كافة موظفي الدولة ومستخدميها ، يلفت فيه نظرهم إلى ضرورة معاملة الأهالي ، الذين يراجعونهم في الشؤون الرسمية ، بكل عطف ولطف ، وينظروا في مراجعاتهم وينجزوا معاملاتهم بالسرعة الممكنة . اهـ

وزير الدفاع : عبد اللطيف نوري

لأول مرة في « تاريخ العراق الحديث » يوجه وزير الدفاع ، المسؤول عن أمن الدولة الخارجي ، كتاباً إلى رئاسة الوزراء عن موضوع يتعلق بوزارة الداخلية المسؤولة عن الامور التي عناها هذا الكتاب وقد أردنا من إثبات هذه الوثيقة أن نقول ان شؤون العراق انتقلت على عهد بكر صدقي من السلطات المختصة ، إلى رجال الجيش ، فكان الجيش هو المهيمن على هذه الشؤون يسيرها كيف يشاء زعماءه .

وعندما وقف العين جميل المدفعي في مجلس الأعيان ، يوم ٢٦ حزيران ١٩٣٧ ، ليتكلم حول « لائحة قانون التقاعد العسكري » تعرض إلى موضوع تدخل الجيش في السياسة بقوله :

« أنا لي كلام في السنة الماضية ، القيت في هذه القاعة ، ورجوت من وزير الدفاع ، المرحوم جعفر

العسكري ، أن يمنع بعض قواد الجيش من التدخل في السياسة ، لأن ذلك هو القضاء المبرم على كيان المملكة وحياتها ، واكرر اليوم طلبي من الوزارة المسؤولة ، راجياً أن تعطي كلامي هذا ما يستحقه من الاهتمام . « ص ١٤٠ من محضر الأعيان لسنة ١٩٣٧ م »

فقام العين الشيخ احمد الداود وقال :

« الجيش من الأمة وإلى الأمة ، وهو سياج الأمة ، والأمة العراقية التي مانامت على الدل إلى هذا اليوم ، سوف تبقى على ما كانت عليه عزيزة الجانب ، قوية الشكيمة ، بواسطة جيشها المحبوب . أشار فخامة جميل المدفعي أن الجيش يشغل بالسياسة ، ما أعلم ، وأنا من رجال السياسة ، أن الجيش العراقي يشغل بالسياسة . الجيش مشغول بمهامه الحقيقية ، الجيش مشغول في تقويته ، وتقوية الدفاع الوطني ، وهو مشغول بما هو واجب عليه ولم يتدخل عن واجبه قط ، ولم يتدخل في شؤون غير شؤونه مرة » . « ص ١٤١ من المحضر »

ثم قام السيد المدفعي وقال :

« كلمة وددت أن اصحبها . أنا قلت بعض قواد الجيش ، لأنني أعلم أن القسم الأوفر ، بل الأكثرية الساحقة ، هم حريصون على الابتعاد عن السياسة ، وإني أؤكد للشيخ بأنه لو لم يشغل بعض أركان الجيش بالسياسة ، لما وجدناه عيناً في هذه القاعة . « ص ١٤١ ايضاً »

ففي هذه المناقشة الحادة يصرح رئيس الوزراء الأسبق ، السيد جميل المدفعي ، بأنه لولا مداخلته بعض أركان الجيش في السياسة ، لما كان الشيخ احمد الداود عيناً .

يقول صاحب كتاب « أيام النكبة » في ص ٨٠ من كتابه :

لقد نجحت الحطة وفاز المتآمرون وأصبح قسماً (كذا) ليس بقليل من الضباط لا تحلمهم الأرض من الغارسة والفرور وماذا ستكون النتيجة ؟ وهل من المصلحة في شيء أن يتدخل رجال الجيش بالشؤون السياسية وهل من حركة أشد خطراً واكبر بلاء . من أن يستأنس رجال الجيش في أنفسهم قوة على إسقاط وزارة وتنصيب أخرى ؟ ان أمثلة كثيرة في التاريخ تدلنا على أن اشتغال رجال الجيش بالامور السياسية مما يجر على البلاد وبلا وثبوراً . انتهى المقصود

والظاهر أن هذه الغارسة كانت تقتصر على الذين اعتادوا أن يلبسوا لكل حلة لبوسها ، كما ثبت ذلك من حوادث ١٩٤١ .

✽ ثورة السادة ✽

توطئة

مشكلة الأراضي في « لواء الديوانية » من المشكلات التي استعصي حلها ، وأزمن داءها ،

لأن التصرف بهذه الأراضي لا يستند إلى قوانين ثابتة ، أو سنن معروفة ، كما هو الحال في بقية الاولوية ، وإنما للسلطة أن تنتزع أرض الشيخ الفلاني لتمنحها إلى شيخ آخر ، أو لسلب أرض هذا الشيخ لتمنحها إلى غيره ، الأمر الذي خلق الاتعاب لها ؛ وسنرى أثر ذلك في هذه الصفحات .

لماذا ثارت السجوة ؟

لم تكن الحالة طبيعية في قضاء السجوة ، بلواء الديوانية ، يوم حدثت حادثة بغداد ، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ، فقد كانت قوات الشرطة تطارد فلول الثوار ، وكان مديراً الحركات السيدان : هاشم العاوي ، وحسن فهمي ، يجمعان أفراد الشرطة من هنا وهناك استعداداً للطوارئ . فلما حدث الانقلاب المذكور ، افتتحت « الوزارة الجديدة » صفحة أعمالها بإعلان العفو عن المسجونين بسبب هذه الحركات ، وأعادت المنفيين إلى أماكنهم بدون قيد وشرط ، واستصدرت مرسوماً بإعادة الأموال غير المنقولة ، التي صودرت من أصحابها وفق أحكام المجالس العسكرية ، سواء سجلت باسم الخزينة الحكومية أم لم تسجل ، وقربت بعض رؤساء القبائل المخاضمة للوزارة الهاشمية ، وصارت توزع العطايا والمهدايا عليهم ، بعناوين مختلفة ، حتى ظن هؤلاء المساكين أن الحكومة تتحى بأسهم .

وكان من بين الذين شملهم هذا العفو الشيخ خوام ، رئيس بني ازريج ، واعدت إليه أملاكه ومن الصدف أن تصدر الوزارة أمراً بجبر حاصلات الشيخ شنشول ، ابن عم الشيخ خوام ، وتأمراً بتسليمها إلى خوام لقاء ديون له بذمة ابن عمه ، فتشور النخوة في نفس شنشول ، ويتشبث بكل الطرق لخلق الاضطراب في اللواء .

أخبرني متصرف لواء الديوانية ، ماجد مصطفى ، أنه كتب إلى وزارة الداخلية يشجب عملها هذا ويقول ان تبديل الوضع في اللواء بسلب أراضي فلان ، لتسليمها إلى فلان ، أو تقريب فلان ، وإبعاد فلان ، من شأنه أن يخلق مشاكل للحكومة يصعب التغلب عليها ، فواجب الوزارة أن تجعل العدل يشمل طبقات الشعب كافة مع الاحتفاظ بالوضع الراهن ، فتصدر الوزارة أمراً إليه بوجوب حسم قضايا الأراضي المتكونة بين خوام وشنشول في بغداد ، فلا يرى المتصرف في هذا الطلب ما يأتلف مع روحية العشائر ، فيتولى الوزير هذا الحسم ، ولكن بدون أن يتوصل إلى أية نتيجة ، بحيث دالت أيام « الوزارة السليمانية » قبل أن تصل إلى النتيجة المنشودة . هذا إلى أنه كان قد شاع في تلك الآونة ان الوزارة أخذت تفضل رؤساء العشائر بعضهم على بعض « في توزيع العطايا والمهدايا » باسم المشاريع العمرانية ؛ أو أنها كانت تصلح أراضي فريق ، وتعمل أراضي الفريق الآخر ، الأمر الذي أدى إلى قمرد عشائر الحاج عجه الدلالي ، وعزاره المعجون ، وسدخان أبودجه ، وغيرهم ، وصاروا يطالبون بحق المشيخة من النقود التي كانت توزعها السلطة على خصومهم .

سفر رئيس الوزراء.

ورأى رئيس الوزراء أن يجوس خلال هذه الديار ، فسافر إلى الديوانية في يوم ١٠ شباط سنة ١٩٣٧ مصحوباً برئيس اركان الجيش . وبعد أن زار أفضية ابو صخير ، والشامية ، وعفك ، أقامت بلدية الديوانية وليمة في « النادي العسكري » بالديوانية في يوم ١٣ شباط دعي اليها اكثر من مئة رئيس قبيلة بينهم (٣٢) رئيساً من رؤساء السجوة ، وبعد أن اكل المدعون ما لذ وطاب من الطعاملقى الرئيس ، حكمت سليمان ، الكلمة التالية :

« إن هذه البلاد - كما تعلمون ويعلم الجميع - مضت عليها أدوار مختلفة ، أولها الاستعمار ، وقد كان العالم يظن بأنها سوف لا تتخلص من هذا الدور وويلاته ، ولكن الوقائع والأيام أثبتت خلاف هذا الظن ، فقد ثبت أن هذه البلاد ، وخصوصاً هذا اللواء ، رغم أن أبناءه لا يملكون السلاح الفني وآلات التدمير الحديثة ، اقول أن أبناء هذه البلاد رغم انهم لا يملكون هذا السلاح ، فقد أثبتوا أن في وسعهم مقاومة ومقابلة الاستعمار بدون هذه الآلات والمدمرات الحربية الحديثة ، وبالفعل استطاعوا أن يقاوموا وينالوا ما يصبون اليه ويتبنون ، وفي النتيجة - كما ترون - ان هذا العراق يحكم ذاته بذاته ، وذلك بفضل عزيمته وتقاني ابنائه ، وخصوصاً أبناء وزعماء هذا اللواء ، فبعد هذه المقدمة اريد منكم أن تنصفوا : نعم أنتم أولئك الذين قابلتم تلك الجيوش ، ووجدتم كيان هذا الوطن ، وكتبتم بأنفسكم مثل هذا التاريخ المجيد والبطولة الخالدة ، زيد منكم أن تكونوا قدوة حسنة ، لبقية افراد الأمة ، في الاتحاد ومعاونة الحكومة العادلة ، وحسي هذا منكم وكفى ^(١) .

ثم سافر الرئيس إلى الدغارة ، وعفك ، والقي خطباً متنوعة ، فقال في الدغارة :
« ان الأنخاب التي بذلتموها في سبيل بناء هذا الكيان ، مسجلة ومحفوظة ، ومكتوبة بمداد الفخر والاعجاب ، والأمل معقود عليكم ان تواصلوا الجهود لإتمام هذا البناء ، والواجب عليكم ان تعاضدوا الحكومة ولكم ان تطالبوني بين آونة وأخرى بوفاء عهودي ومواعيدي ، التي وعدتكم بها بدون قيد وشرط » اه
وبما قاله في عفك :

« اننا جميعاً إخوان ، نشغل في بناء هذا الكيان ، وهذه المملكة ، وان الواجب يقضي علينا ان نكون متضامنين متفقين لنتمكن من رفع الخطر الذي يهدد بنا ، وان هذا الكيان ، وهذه المملكة ، التي بذلتم في سبيل تشييدها اموالكم ، وضحيتم نفوسكم ، تتطلب منكم ان تعاضدوها لكي يمكننا التوصل معكم إلى الهدف المقصود في سبيل إعادة مجدها السالف ، واننا

سوف نسعى بكل قوتنا وجهودنا لكل ما فيه خير البلاد عموماً ، وهذا اللواء خصوصاً . ولقد اثنى عليكم متصرفكم الجديد ، وقال انني كنت اظن ان هذا اللواء على ما يتهمونه به من حب المشاغبة ، بينما ان الحقيقة ظهرت لي بعكس ذلك ، وتبين لي أنه على خير ما يكون عليه لواء في العراق من حب النظام والاستقرار ، وان كل ما حدث في السابق لم يكن إلا نتيجة منطقية لسوء الإدارة السابقة ^(١)»

وبعد أن اغدق الرئيس الهدايا والعطايا على الرؤساء ، والسراكيل ، والفقراء ، والمؤسسات ، قصد الرميثة والساو ، فخطب في الأولى خطبة خطيرة قال فيها :

« ارجوكم أن تعلموا علم اليقين بأن هذه الحكومة ، التي هي منكم واليكم ، تتحس كَثِيراً بجالسكم ، وعازمة كل الغرم على مساعدتكم ، بكل ما تستطيع ، وأنا أيضاً اطلب منكم ان تقابلوا مساعدة الحكومة هذه بالوفاء . ويتجلى ذلك في إطاعتكم لأوامر الحكومة المشروعة كي تستطيع أن تعاونكم بمقياس أوسع واني اعدكم وعداً صادقاً بأنه سوف لا يمر زمن قليل إلا وترون انفسكم في رفاه من العيش لم يبق معه اي مجال للشكوى » ^(٢)

وخطب في الثانية « الساو » خطبة لا تختلف عنه خطبته في الرميثة .

ومن « الساو » استقل الرئيس القطار إلى بغداد فبلغها في ١٥ شباط سنة ١٩٣٧ ، فعوتب على ما أظهره من الضعف تجاه القبائل المذكورة ، ولمس آثار هذا الضعف بعد مدة وجيزة ، عندما امتنعت هذه القبائل عن تسليم المكلفين بخدمة العلم .

وفي يوم ٢٢ من هذا الشهر صدر الأمر بالشروع في الانتخاب ، ووزعت أسماء النواب على المتصرفين والقائمين ، وصادف جرياتها حلول زيارة كربلاء ، فأكاد الرؤساء يطلعون على نتائج هذا الانتخاب حتى عقدوا حلفاً فيما بينهم واخذوا يجاهدون بانتقاد هذه النتائج .

وكانت « الوزارة الهاشمية » قررت إقامة بعض المخافر في « لواء الديوانية » بين مركز اللواء وقضاء الساو ، لتعزيز الأمن ، ومحافظة هيئة الحكومة ^(٣) . فلما استلمت « الوزارة السليمانية »

(١) جريدة « البلاد » العدد ٧٩٨ بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧

(٢) جريدة « البلاد » العدد ٧٩٩

(٣) كان عدد المخافر المراد إنشاؤها ستة وهي :

اولاً : مخفر المارضايت بشيد بالقرب من السكة الحديدية شمالي الرميثة وبشرف على عشيرة بني عارض وبني ازديج ثانياً : مخفر آل ديبس يني في جنوبي الرميثة بالقرب من السكة الحديدية وبشرف على عشيرة الظوالم ثالثاً : مخفر الفلظة ويقع في شرقي الرميثة وبشرف على عشائر أبو جباش والظوالم وبني ازديج والبوحسان رابعاً : مخفر الحجامه يقع غربي الرميثة وعلى الجانب الأيسر من الدرات وبشرف على عشيرة الأعاجيب وآل زياد في الساو وعلى عشائر الشنايف

خامساً : مخفر الزريجة يقع في الجنوب الشرقي للعبه الساو وبشرف على عشيرة الصفوان والبركات

مقايلد الحكم، قررت السير بهذا المشروع المفيد، فكانت نتائج الانتخابات فرصة لمقاومة إنشاء هذه المخافر، ثم ما لبثت ان نشطت الدعاية لشنول وخوام، واضطرت لجان الكودة الحكومية إلى التوقف عن أعمالها، وامتنع عزاره المعجون عن مقابلة رجال الحكومة، وعقد رؤساء بني إجم اجتماعاً للمذاكرة في قضية المخافر وارتأوا أن إنشاءها سابق لأوانه، وأخذوا يجهرون بالقول :

« ان الذين شنوا الحرب على الوزارة الهاشمية في ١٩٣٥ و ١٩٣٦ أصبحوا أسياد الموقف، بمعنى ان الحكومة تشجع العابثين بالأمن، لمحرد الخصومة السياسية للوزارة السابقة، فإذا كانت القوة هي التي اوصلت العصاة السابقين إلى هذه الميزة، فإنهم أقوى من أولئك »

وكانت حكومة لواء الديوانية تستعين بخصوم خصومها، كلما اصر هؤلاء على مناوئتها، وسرعان ما تطورت الخصومة إلى قطع الطرق، واستيلاء الرسوم من صيادي السمك، ومنع العمال عن إنشاء المخافر، وفقدان هيئة الحكومة إلا في المركز، واضطراب جبل الأمن، وتقول الحكومة ان المبالغ التي صرفتها السلطة إلى الرؤساء قد ابتيع بها السلاح لمقاومة هذه السلطة .

وكانت مشكلة التجنيد الإجباري « أم المشاكل » فما كادت السلطات المختصة تطلب المكلفين لخدمة العلم حتى وجدت اولياءهم ينقطعون عن مواجهة الحكومة، وإذا تمكنت الحكومة من جلب بعضهم فإنها لا تستطيع أن تجند أكثر من ثلثهم، وتسرح الثلثين الآخرين، وقد سمعت السلطة اولياء المكلفين يقولون جهاراً ان الحكومة لو عنت بهم، عنايتها بالألوية النهائية، لما تأخروا عن إرسال فلذات اكبادهم إلى ساحات التجنيد والتدريب؛ أما وأن لواءهم لا يزال محروماً من كل عمران، فإنهم ان يرسوا اولادهم لاداء هذه الواجبات، ثم اخذوا يهوسون بهذه الهوسة: « لو راد إجباري يتفضل » كناية عن انهم يقاومون التجنيد الإجباري بالسلاح؛ فلم يكن من رئيس الوزراء إلا أن اصدر اوامره بوجوب مهاجمة القرى، والدساكر، وسوق المكلفين بالخدمة إلى دور التدريب .

القبض على الرؤساء.

في اول نيسان ١٩٣٧ استدعى متصرف لواء الديوانية قائمقامي الأقضية وأخبرهم أن الحكومة قررت القبض على كافة الرؤساء، وإبعادهم عن اللواء، وتمهيداً لذلك فإنها سترسل القوات اللازمة

سداً : مخفر الخانورة يقع على السكة الحديدية في منتصف طريق الساهو - المخفر ويشرف على عشيرة آل عبس وكانت الحكومة قد ارسلت هيئة مؤلفة من ضابطا لركن اساهل صفوت ومدير شرطة القواء وجيه بونس الموسلي ومهندس الأشغال أسعد درويش لاختيار المجلات التي تشيد عليها هذه المخافر وتقدير الكلفة المقتضية لكل مخفر، فتجولت الهيئة في اراضي القواء وقدرت لكل مخفر (١٥٠٠) دينار، واعلنت مديرية الأشغال العامة مناقصة لإنشاء هذه المخافر فلم يقدم احد من المتقدمين لانشائها فكتبت وزارة الاقتصاد والمواصلات إلى وزارة الداخلية تخبرها بذلك وترجو قيام السلطات الادارية بهذا العمل بطريق الأمانة .

لهذا الغرض، وسيطلق سرب من الطائرات، قاذفات القنابل، فوق اللوا. يوم ٥ من الشهر، فيجري القبض على الجميع مرة واحدة، وكان معظم رؤساء «الساو» في مركز القضاء، يعقبون عرائض لهم قدموها للسلطات الإدارية عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء ثورتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦، فوجدت الحكومة ان الفرصة سانحة لتنفيذ قرارها، ولكن حدوث الكسرات في سدود العاصمة، وغرق بغداد، وانقطاع الطرق، ولاسيما طريق القطار بين المحمودية وبغداد منذ اليوم الخامس من نيسان ١٩٣٧ كل ذلك استلزم ايقاف تنفيذ هذا القرار إلى وقت آخر تعينه الحكومة فيما بعد.

وفي اليوم الثاني من مايس ١٩٣٧ جمع متصرف الديوانية قائمقامي الأفضية، للمرة الثانية، وأخبرهم أن الحكومة قررت القبض على الرؤساء مرة واحدة، وانها عينت يوم ٧ مايس موعداً لتنفيذ هذا القرار، وسترسل القوات الاحتياطية اللازمة استعداداً للطوارئ. فيما إذا أراد الرؤساء ان يهاجروا مراكز الحكومة، ثم رجع كل قائمقام إلى مقره، واخذ يستعد لتأمين تنفيذ القرار.

وكان أكثر الرؤساء المنوي القبض عليهم في قضاء «الساو» فدعا السيد رشيد الصوفي، قائمقام القضاء المذكور، الرؤساء والسراكيل والشيخ، إلى غرفته، بحجة توزيع مبالغ التعويضات عليهم، ثم خرج إلى فناء السراي وأطلق عياراً نارياً في الفضاء. ايذاناً بتنفيذ فكرة القبض فأخذ ايزر الرصاص يشق الأذان، فقتل من قتل وجرح من جرح، وتم القبض على المطالبين في بغداد والكاظمية والنجف وكربلا والحلة والي صخير والشامية والديوانية والرميش والساو، مرة، وصدر على الأثر هذا البيان في ٨ أيار ١٩٣٧ :

بيان رسمي

«نظراً إلى ما تبين من قيام بعض الأشخاص، في لواء الديوانية، بما فيهم عضوان من مجلس الأعيان وهما: السيد علوان الياسري، والسيد محسن أبو طيبيخ^(١) وعضو من مجلس النواب وهو الحاج عبدالواحد الحاج سكر، بحلب كمية من الأسلحة، وتحريض العشائر على عدم اتباع القوانين بقصد القيام بثورة مسلحة ضد الحكومة، فقد تقدمت الحكومة بطلب رفع الحصانة عن العيينين والنائب المذكورين، فقرر مجلس الأعيان والنواب الموافقة على ذلك، كل فيما يخص الأعضاء المنتسبين إليه، وكذلك قامت الحكومة باتخاذ ما يقتضي من الإجراءات بحق الأشخاص الآخرين والحالة هادئة في اللوا المذكور» اهـ

(١) اكدنا فخامة رئيس الوزراء حكمة سليمان، ان السفير البريطاني في العراق اخبره بأن السيد محسن أبو طيبيخ قابل مستشار وزارة الداخلية (البريطاني) واظهر له تظلمه من الوزارة القائمة واستمداده وصحبه بقيام بوجهها فتاب الرئيس حكمة السيد علوان الياسري على التجاه السيد أبو طيبيخ إلى المستشار البريطاني وتفوهه امامه بما يشين سمعة العراق ووحدة زعمائه كما عاتب الشيخ عبدالواحد الحاج سكر على ذلك، وقد استمرت اتصالات السيد محسن بالانكليز حتى قبض عليه.

رفع الحصانة

وفي يوم ٨ أيار ١٩٣٧م وقف رئيس الوزراء في مجلسي النواب والأعيان وطلب موافقة المجلسين على رفع الحصانة عن الذين ورد ذكرهم في البيان المذكور ، مع انه كان قد تم القبض عليهم من قبل وارسالوا إلى الشمال وهذا نص الطلب :

معالي رئيس مجلس النواب

بالنظر لما حصل لدى الحكومة من العلم المستند إلى التقارير الرسمية الصادرة من السلطات المختصة ان نائب لواء الديوانية الحاج عبدالواحد الحاج سكر قام بتحرير العشائر في منطقة البهامة على عدم دفع الضرائب والقيام ضد الحكومة بثورة مسلحة وبالفعل ان الحكومة المحلية هناك تمكنت من اكتشاف دخول كمية من الأسلحة إلى المنطقة المذكورة واقت القبض على المهربين لها وحيث أن التحقيق قد دل على مشاركة النائب الموصى اليه للقائين بتهريب الأسلحة أيضاً فأرجو من المجلس العالي الموافقة على إلقاء القبض عليه ومحاكمته عن التهم المذكورة بحسب القانون وذلك وفقاً للمادة (٦٠) من القانون الأساسي .

رئيس الوزراء : حكمت سليمان

بغداد ٨ أيار ١٩٣٧

ثم نهض رئيس الوزراء ، وألقى خطاباً مطولاً في مجلس النواب هذا بعض ما جاء فيه :
« وعندما تشكلت الحكومة اتخذت التدابير الفعالة لجعل لواء الديوانية راقياً في الوضع العمراني والاجتماعي ، على ان يكون سكان هذا اللواء مطمئنين من أعمال الحكومة ، فقامت وسنت قانون العفو العام ، وفتحت أبواب السجون ، التي كانت مملوءة بالمئات ، وجعلتهم يخرجون منها بكل ممنونية ، ويذهبون إلى أطفالهم ، وأما كنهم ؟ وقامت الحكومة في هذا اللواء بأعمال عمرانية استخدمت ما يقارب عشرة آلاف عامل بأجور معينة ، لعمارة الأماكن التي كانت متروكة من عشرات السنين ... ورغم هذه الأعمال جميعها ، فما أمكن الحكومة حقيقة أن تستريح يوماً ما في هذا اللواء ، والسبب في ذلك أن بعض الأشخاص المعامرين ، وأحدهم هو هذا الشخص الذي أجبر الحكومة أن تطلب من المجلس العالي رفع الحصانة النيابية عنه ، رغم ما قامت به الحكومة في هذا اللواء من الأعمال : كتشغيل الري وفتح المدارس وتشديد المستشفيات ، اطمئنكم بأن هذا الشخص وغيره القليلي العدد سببوا أن يدخل هذا اللواء في المدة الأخيرة ما يتجاوز الـ (٣٠٠٠) بندقية وحاول توحيد كلمته مع بعض الأشخاص للقيام ضد الحكومة ... »^(١)

ثم نهض نائب لواء الديوانية كمال السنوي وقال :

« إذا رأينا عضواً كهذا فاسداً فيجب أن يبتز ... فلاشك ان هذا الرجل هو مستحق - بعد

(١) ص ١٥٦ من محاضر المجلس النيابي لسنة ١٩٣٧

الحاكمة وثبوت الجريمة = الاعدام ص ١٥٧ من المحضر

ثم وضع الرئيس تقرير رئاسة الوزارة في التصويت ، فقبل ، فتوجه رئيس الوزراء إلى بناية مجلس الاعيان وقدم طلبا برفع الحصانة عن العيين السيد علوان الياسري ، والسيد محسن أبو طيخ ، فوضع الطلب بالتصويت وقبل ايضا ^(١)

السويدي وحكومة الانقلاب

لما دالت ايام حكومة الانقلاب ، وأخذ الناس يتنفسون الصعداء ، قدم العين «تاجي السويدي» استيضاحا من «الوزارة المدفعية الرابعة» عما جرى على «عهد الانقلاب» وطلب احالة تقريره إلى الحكومة لتجري التحقيق فيه ، ولكن هذه الوزارة كانت قد أعلنت أنها تتشئ على «سياسة اسدال الستار» وجرت مشادة كلامية بين رئيس الوزراء وصاحب التقرير أسفرت عن بقاء التقرير في ديوان الرئاسة بدون مناقشة وهذا نصه :

حضور مجلس الاعيان الموقر : بواسطة مقام الرئاسة

لقد لاحظت بأن الثلث من اعضاء مجلسنا هذا قد تعرضوا ، خلال السنة المنصرمة ، إلى أعمال قاسية لم اصادف في الصحف ، ولم أجد في محاضر الجلسات الاسباب المبررة لها فإن أحد الاعضاء قتل ^(٢) واثنان اجبرا على ترك العراق ^(٣) وعضو آخر طورد ^(٤) من قبل السلطة ، حتى خارج الحدود ، واثنان آخران ^(٥) القى القبض عليهما ليلا في داريهما ونفيا قبل ان يصدر المجلس قرارا برفع الحصانة عنهما .

ان ترك هذه المسائل تحت طي الخفاء من دون ان نقف على حقائقها ، لا يأتلف مع ما يجب أن تكون لأعضاء المجلس من كرامة وحصانة تمكنهم من القيام بواجباتهم الدستورية وفق المطلوب كما انني اخشى بأن السكوت عنها بلا قيد ولا شرط ، قد يوجد امثلة يحتذيها في المستقبل كل

(١) بعد أن رفعت «الوزارة السليمانية» الحصانة عن العيين ، ابو طيخ والياسري ، وعن النائب الحاج عبد الواحد استصدرت ارادة ملكية بفصلهم من المنية والنيابة فلما دالت ايام الحكومة المذكورة تشكلت المحكمة العليا لتفسير النصوص في بعض مواد الدستور ومنها المواد (٣٠) و(٣١) و(٣٢) وهل تجيز هذه المواد عزل عضو مجلس الاعيان قبل انتهاء مدته القانونية ، بناء على قرار اداري يتضمن ربطه بكفالة لحفظ السلام ؟ فاجتمعت المحكمة في ١١ و٩ و٧ ايلول من سنة ١٩٣٦ وقررت بالاتفاق ان الشخص المكلف بتقديم الكفالة اذا امتنع عن تقديمها ، وحبس ، لا يعتبر مجرما ، ولا محكوما أي ان استصدار الحكومة لإرادة ملكية بإسقاط عضوية العين من مجلس الاعيان للسب المذكور كان عملا غير قانوني

(٢) جعفر العسكري (٣) نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني (٤) مولود مغص

(٥) السيد علوان الياسري والسيد محسن أبو طيخ

من تحدّثه نفسه بالوقعة فيمن يشاء. من أعضاء مجلس الأمة^(١) إذ لا ينبغي أن الأنس الدستورية لا تقرها النصوص المجردة من التأييد، وإنّا نقرر بناء على الصور والطرائق التي تمارسها الحكومات والمجالس نفسها .

وعليه عملاً بأحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ من النظام الداخلي أرجو من المجلس الموقر أن يوافق على إحالة تقريره هذا إلى لجنة خاصة لكي تقوم بتدقيق القضايا المذكورة وترفع بذلك تقريراً تضمنه النتائج التي تتوصل إليها ولكم مزيد الاحترام
توسع الاضطرابات
ناجي السويدي

وبعد أن وصل الرؤساء إلى منافيتهم في الأتوية الشمالية بلغوا بقرار الحكومة القاضي بأن يسلم كل رئيس مبلغاً يتراوح بين الألف والخمسة آلاف دينار نقداً ككفالة عن حسن السلوك فإن أبو فالجس لمدة ثلاث سنوات ولما لم يكن لدى الرؤساء هذا المبلغ فقد أدخلوا إلى السجون وأشاعت السلطة في « قضاء السماوة » أن الحكومة أعدمت الرؤساء المبعدين فعلى من بقي في القضاء أن يحافظ على السكينة ، وينصرف إلى أعماله الخاصة ، لأن السلطة واقفة بالمِرصاد لكل من تحدّثه نفسه بالإساءة إليها ، فتعرد لفيف من البوجراد « بطن من البوحياش » فأرسلت الحكومة قواتها العسكرية لإخضاعه ، فاستنجد هذا اللغيف ببقية العشائر فكانت المارك سجالاً بين الطرفين ، وإلى هذا تشير وكالة الشرق العربي في برقيتها المنشورة في جريدة النهار البيروتية الصادرة في ٣ تموز ١٩٣٧ تحت عدد (١١٤٧)

« هاجمت طائرات الجيش العراقي منطقة السماوة ، وألقت قنابلها على بعض القبائل ، فأضرمت النار في بعض الخيم ، وقتلت كثيراً من النساء والأطفال ، وبما أن القتلى معظمهم من الشيعة ، فقد نقلت جثثهم إلى مدافن كربلاء والنجف ، وما كادت الجثث تصل إلى هاتين المدينتين حتى قامت المظاهرات فيها احتجاجاً على حكومة بغداد ، وقد اصطدم المتظاهرون بالشرطة ، ووقعت معارك شديدة بينهما سقط فيها كثير من الجرحى والحالة لا تدعو إلى الارتياح اه

وتقول جريدة التايمز اللندنية أن الوزراء الذين استقالوا على أثر هذه الفواجع استقالوا لأنهم لم يشاوروا بتاتاً في أمر الحملة المهمة على قبائل الفرات فبقوا في جهل مما كان يجري ويقول بلاغ صادر عن الحكومة في يوم ١٣ حزيران ١٩٣٧ م

« نذيع بزيد الأسف أنه بينما كانت إحدى طائرات القوة الجوية الملكية العراقية قائمة بالاستطلاع ، فوق منطقة الزبيجية ، التي تقرر إنشاء مخفر فيها ، ضمن قضاء السماوة ، إذ التهمت

(١) صدق السويدي في حديثه فقد أبدع العبد رشيد عالي الكيلاني إلى عنة في أواخر عهد « الوزارة المدفعية الرابعة »

الطيارة في الجو ، فسقطت ، فاستشهد الضابط والجندي اللذان كانا فيها وهما الشهيدان المرحومان الملازم الأول الطيار أنور مصطفى والجندي الرائد ابراهيم محمد ، وقد أسرع رتل السيارات المسلحة للشرطة للاتيان بجثائيهما وفي أثناء الطريق أصابت طلقة نارية رئيس الركن السيد نعمان ثابت فتوفي على أثرها ^(١)

✽ انسحاب أربعة من الوزراء ✽

أخفق « التضامن الوزاري » بين أعضاء « الوزارة السليمانية » منذ تكون هذه الوزارة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ م واتضح لبعض الوزراء صعوبة الاستمرار في العمل بعد أن تجملت مطامع الفريق بكر صديقي العسكري ، وشعر الناس بتدخله في الصغيرة والكبيرة من شؤون المملكة ، وتقول جريدة « صوت الأهالي » في عددها المرقم ١٢٨٨ الصادر في يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٤٦ م « إن بعض الحوادث السيئة التي وقعت في عهد الانقلاب ، أثارت معالي السيد كامل الجادرجي - وزير الاقتصاد والمواصلات - وغضب لها ، كما أثارت معالي المغفور له محمد جعفر أبا التمن - وزير المالية - وغضب لها . . . فإن المغفور له أبا التمن والسيد كامل الجادرجي اجتمعا في دار معالي أبي التمن واستعرضا الموقف ، وتداولوا في الأمر ، وقررا الاستقالة ، وداولا في الأمر زميلهما معالي السيد يوسف ابراهيم ، وزير المعارف ، فأقر وجهه نظرهما ، ثم رأوا من المناسب أن يعرضوا الأمر على معالي السيد صالح جبر - وزير العدلية - فطلبوا منه الحضور إلى دار معالي السيد جعفر أبي التمن فحضر ، وعرضوا عليه ما استقر رأيهم عليه ، فوافقهم ، وكتبت الاستقالة ووقعها الوزراء الأربعة ^(٢) وقدموها مشتركا »

وكان السيد الجادرجي قدم عريضة باستقالته من منصبه بواسطة وزير المالية ، الحاج محمد جعفر ، وذلك قبل هذا الاجتماع بشهر كامل ، ولكن رئيس الوزراء ، السيد حكمة سليمان ، زار الجادرجي في اليوم التالي ، وقال له أنه مرق عريضة استقالته . كما ان السيد صالح جبر ، وزير العدلية ، كان مستاءً من سير الأوضاع العامة ، سيرا لا يبعث على الطمأنينة ، ومن قفشي المبادئ المتطرفة تفشياً مزعجاً ، وفي الوقت نفسه كانت أخبار الفظائع في لواء الديوانية قد انتشرت بين الناس فحشي أبو التمن أن تسوء سمعته الحسنة إذا سكنت عنها ، وهو المعروف بمواقفه الشعبية ، فجمعت كل الأمور بين هؤلاء الوزراء . ورفعوا كتاب استقالتهم وهو :

« فضاخمة رئيس الوزراء .

(١) جريدة البلاد العدد (٨٩٣) بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٣٧

(٢) لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ولا يقل عن الستة . . . الخ

- المادة ٦٤ من القانون الأساسي العراقي -

« لما كانت أمانى البلاد ، التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها حرصاً على سعادة أبناء البلاد ورفاههم ، واطمئنانهم ، وتأمين العدل بين الجميع ، قد حيل دون تحقيقها والتدابير الحكيمة والسلمية التي قررناها في سبيل استقرار البلاد ، والتي أجمع الرأي على تمييزها ، وتوخي الجميع حسن نتائجها ، قد شابت الاقدار إلا ان تعكس الآية فتعرق دماء أبناء البلاد ، ضحية لتصرفات بقيت مكتومة علينا ، لولا شياخ استهجانها في كثير من الأوساط ، ولأن التادي في اتباع السياسة المحسوسة الاندفاع إليها لا يتفق مع السياسة الرشيدة الواجب على المخلصين اتباعها ، فلم يبق لنا أي أمل في الاشتراك في المسؤولية ولذلك قدمنا استقالتنا مع الاحترام .

١٩ حزيران ١٩٣٧ م

يوسف عز الدين	كامل الجادرجي	صالح جبر	محمد جعفر ابو التمن
وزير المعارف	وزير الاقتصاد	وزير العدلية	وزير المالية

نعيين وزراء جدد

كان وزير العراق المفوض في انقرة ، السيد ناجي شوكت ، قد وصل إلى العراق ، مع وزير خارجية تركية ، رشدي آراس ، في يوم ٢٢ حزيران ١٩٣٧ م فكلفه رئيس الوزراء ، السيد حكمة سليمان ، ان يقبل منصب وزارة الداخلية في وزارته ، وهو المنصب الذي كان في النية إسناده إليه في ابان تكوين الوزارة ، فحات دون ذلك بعض الموانع .

وقد رد الوزير المفوض على هذا التكليف انه يوافق على طلب الرئيس إذا وافق فخامته على إجراء بعض التبدلات في وزارته ، كان يسند منصب وزارة الدفاع ، إلى السيد جميل المدفعي ، ومنصب وزارة الخارجية إلى السيد نصره الفارسي ، وان ينقل وزير الدفاع ، الفريق عبد اللطيف نوري إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات ، ووزير الخارجية ، الدكتور ناجي الأصيل إلى وزارة المعارف ... الخ والظاهر ان موانع اخرى حالت دون الأخذ بهذه المقترحات

واقتل الرئيس ، السيد حكمة سليمان ، بعد هذا الاخفاق بالسادة : جلال بابان ، ونصرة الفارسي ، و ابراهيم كمال ، وعباس مهدي طالباً اليهم الدخول في وزارته فاعتذر السيدان جلال ونصرة بوجود موانع شخصية ، ورفض ابراهيم كمال فكرة المساهمة في وزارة قد لا تطول حياتها اما السيد عباس مهدي فقد وافق على الاشتراك في الوزارة إذا وافق الرئيس على إعادة النظر في موضوع زعماء الفرات الاوسط ، الذين ابعادوا إلى المنطقة الشمالية ، وعلى معالجة الحالة في «لواء الديوانية» بالعطف وبعد النظر . فأجاب الرئيس على هذا الطلب انه سينظر فيه بعد اشتراك الوزير في الوزارة

ثم اتصل الرئيس بالسيد علي محمد علي محمد علي محمد الحامي ، وطلب دخولها في وزارته ، فوافقا على هذا الطلب على ان تقاوم « الوزارة المعدلة » المبادئ الشيوعية ، والميول اليسارية التي قيل انها كانت متفشية في البلاد . كما اتصل بتصريف لواء الحلة ، السيد جعفر حمدي طالباً إليه الدخول في وزارته ، ومع ان السيد جعفر كان يرغب في الاحتفاظ بمنصب المصرفية ، لم يردأ من التوجه إلى بغداد وفي يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٧ م صدرت إرادتان ملكيتان الاولى بقبول استقالة الوزراء الاربعة والثانية بتعيين :

- ١- محمد علي محمود : وزيراً للمالية
- ٢- عباس مهدي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
- ٣- علي محمد علي محمد : وزيراً للمالية
- ٤- السيد جعفر حمدي : وزيراً للمعارف

وفي يوم ٢٨ حزيران استصدر الرئيس إرادة ملكية أخرى بتعيين السيد مصطفى العمري وزيراً للداخلية وكان فخامة الرئيس قد اشغل هذه الوزارة بالوكالة منذ تكون وزارته في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

واغرب ما في هذا التدبير ان رئاسة الوزارة ، كانت تطلب إلى وزارة العدلية إقصاء السيد علي محمد علي محمد من عضوية محكمة التمييز ، التي استندت إليه أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » بدعوى ان تعيينه فيها كان مخالفاً للقانون .

ولما تليت الارادة الملكية بقبول استقالة الوزراء الاربعة في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في يوم ٢٦ حزيران ، وقف رئيس الوزراء ، السيد حكمة سليمان ، فعلق على هذه الاستقالة بقوله : « ان الوزراء الذين استقالوا معلومون ... وإن السياسة التي تمشي عليها هذه الوزارة ، في الحاضر والمستقبل ، هي سياسة وطنية ، فالوطنية والقومية هما الأساس الذي تركز عليه كل تصرفاتنا فالأفكار والآراء الأخرى الهدامة ، والمناقضة للعقيدة الوطنية ، والمتباعدة كل البعد عن الوضع الاجتماعي في هذه البلاد ، وعن تقاليد ووزعاته ، أقول ان هذه الآراء والافكار الخطرة والفاسدة لن تجد لها أي مسند في هذه البلاد » اهـ^(١)

هل أصبحت الوزارة مستقلة بحكم الدستور ؟

يظهر من المادة (٦٤) من الدستور العراقي أن « الوزارة السليمانية » أصبحت مستقلة بحكم الدستور ، وهذا ما قصده الوزراء الاربعة من تقديم كتاب استقالتهم إلا أن رئيس الوزراء كان يرى جواز البقاء في الحكم ، وإكمال عدد الوزراء ، فكتبنا إلى فخامة السيد ناجي السويدي نستطلع رأيه في هذا الموضوع الحقوقي ، ففضل علينا بهذا الجواب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني دام بقاء

إني أسف لتأخري بالجواب على كتبكم السابقة واللاحقة ، لأن المخراف صحي ، وكثرة
الاشغال منعاني من الاسراع فمعدرة . أما سؤالكم من خصوص بقاء الوزارة في منصة الحكم
بعد أن استقالت أعضائها ، ولم يستقل رئيسها ، وماذا يكون موقفها هذا من الوجهة الدستورية
فأرأي فيه هو :-

ان قانوننا الاساسي لم ينص على لزوم استقالة الوزارة برمتها ، عند ما يستقيل أكثر أعضائها
ولكن لدينا نقطتان يمكن الاستدلال بهما على وجوب الاستقالة .

الأولى ما ورد من إشارة في المادة (٦٦) من القانون الأساسي عن التضامن في المسؤولية بين
وزراء الدولة ، مما يجعل الأقلية مشتركة مع الاكثية في كافة الخطط العامة التي تقرها ، ولاشك
ان الاستقالة نفسها عمل سياسي ، تترتب عليه نتائج خطيرة في بعض الأحيان ، فيجب على الأقلية
بما فيها الرئيس ، أن تتبع الاكثية بحل الوزارة وتشكيلها مجدداً بمن بقي من الوزراء ، مع من
يتضامن معهم من الرجال على الخطط الجديدة ، التي لا بد وأن تكون غير متفقة مع خطط
الوزارة السابقة .

الثانية تفرض الأسس الدستورية ان منهج الوزارة يوضع باتفاق آراء الوزراء ، وان المقررات
التي تتخذ لتنفيذه تكون بأكثرية الآراء ، والاقلية عليها إما الاتباع أو الانسحاب
فتقرير الاكثية لزوم الاستقالة يتضمن عدم تمكنها من تنفيذ خططها ، ووجوب الانسحاب
لكي تفسح المجال أمام رئيس الوزراء للاستمرار على العمل ، وفق أسس معدلة للخطط السابقة ،
ومع زملاء جديدين ، أو يترك مقام المسؤولية لغيره ، فعمل اكثية الوزراء هذا هو قرار وزاري
يجب اتباعه من قبل رئيس الوزراء ، الذي بقي في الاقلية ، وعليه حينئذ أن يرفع استقالته إلى
المقام الاعلى في الدولة

هذا ما ورد على فكري سطرته لك في هذه العجالة ، ويحتمل أن يكون اجتهاد الآخرين
بخلافه ، وقد يكون الصواب بجانبهم . وأما ما يتعلق بالجزء الثاني من كتابكم (العراق في
دوري الاحتلال والانتداب) فأني مستعد لملاحظته متى شئت ودم سالماً وموفقاً لصديقك :-
بغداد ١٩٣٧/١١/١٥ المخلص
ناجي السويدي

وعلى كل فقد سافر السيد مصطفى العري ، وزير الداخلية في الوزارة المعدلة ، إلى «لواء
الديوانية» في ٤ تموز ١٩٣٧ ليعمل على تهدئة الحالة مستعيناً ببعض رؤساء القبائل المعروفين في
اللواءين : الديوانية والمنطق فاجتمع بالرؤساء الثائرين ، وأكد لهم ان الحكومة لا تضمر عداً
لأحد ، وانها تعاملهم بالعدل والإحسان ، شأنهم في ذلك شأن بقية الرؤساء ، وان الاستمرار

في بناء مخافر الشرطة أمر لا مفر منه إذ لا يقصد منه غير بسط ظلال الأمن ، ولكنه لم يتعرض إلى موضوع التجنيد الإجباري ، لئلا يخلق مشكلة لم ترد على بال المفاوضين من الثائرين وفي يوم ٦ تموز ١٩٣٧ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« بنا » على المعلومات التليفونية الواردة من متصرف الديوانية بأن الوفد المرسل إلى عشائر الصفوان ، والتوبة ، والهركت المتسردة ، المؤلف من بعض رؤساء الديوانية والمنتهك ، قد ذهب البارحة إلى العشائر المذكورة ، ورجع اليوم ، وبين بأن العشائر المتسردة المذكورة قد تطلب تأجيل إنشاء المخبر المقرر لإنشاءه في منطقة الصفوان ، واستثناء العشائر المذكورة من قانون التجنيد ، وبعد المذكرة تقرر عدم إجابة مثل هذه الطلبات ، وإرسال وزير الداخلية إلى السماوة للاطلاع على حالة العشائر المذكورة ، وتحويله صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة المسكنة ، التي يراها مناسبة جلب العشائر المتسردة ، وعند عدم انصياعهم ، فيرى المجلس من الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة لإنشاء المخافر اللازمة وتقرير الأمن في المنطقة المذكورة » اه
ونستطيع أن نجزم بأن سفر العمري إلى لوا الديوانية في مثل هذه الظروف ساعد كثيراً على تهدئة الحالة العامة وعلى تنفيذ قرارات الوزارة بالتدريج

✽ اختلاف بين العراق ويران ✽

وفد تركي إلى بغداد

غادر « أنقرة » في يوم الاربعاء ١٦ حزيران ١٩٣٧ بقطار طوروس السريع ، وزير الخارجية التركية الدكتور رشدي آراس ووزير الاقتصاد في تركيا : جلال بايار ، قاصدين بغداد ، يصحبهما وزير المراق المفوض في تركيا ، السيد ناجي شوكت ، ومدير سومر بنك في تركيا ، السيد نور الله أسعد ، وبعض السكرتارين .

وقد وصل الذوات المشار إليهم إلى « بغداد » في الساعة الثامنة من صباح الثلاثاء ٢٢ حزيران فاستقبلوا في محطة القطار استقبالا حافلا بمظاهر التكريم والتبجيل ، وتزولوا ضيوفاً على البلاط الملكي ، حيث أعد لهم فيه جناح خاص . وزاروا في يوم وصولهم وزير الخارجية في ديوانه ورئيس الوزراء في مقره وجلالة الملك في قصره وأقيمت للوفد في مساء اليوم المذكور مأدبة فخمة في بهو أمانة العاصمة تبادل فيها وزراء الخارجية (العراقي والتركي) خطاباً فياضاً بالشعور الحي . وزار الوفد في اليوم الثاني ضريح الملك فيصل والسفير البريطاني ومقبرة الشهداء الترك وكلية الطب والمتاحف وبعض المؤسسات الكبرى وبعد أن قضى في المراق ثلاثة أيام غادر بغداد إلى طهران صباح الجمعة ٢٥ من الشهر المذكور وأذاعت الحكومة البيان التالي :

بلاغ رسمي

ان زيارة صاحب المعالي توفيق رشدي آراس وكيل الخارجية التركية المحترم والوفد الذي رافقه إلى بغداد قد قوبلت في العراق بكل اترحاب وسرور وكان لها تأثير حسن عميق وفي خلال هذه الزيارة التي دامت ثلاثة أيام حظي المشار إليه بالمشول لدى حضرة صاحب الجلالة الملك كما جرت بين معاليه وصاحب الفضامة السيد حكمة سليمان رئيس الوزراء وصاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير الخارجية مقابلات عديدة . لقد كان الفريقان في هذه المقابلات التي جرت في جو مشبع بروح الصداقة والاخلاص مسرورين جداً من تأكيد يقينهما بسير العلاقات الخاصة بين تركية والعراق في مجرى عميق من الود المجرد من كل شائبة ومن استمرار هذه العلاقات على تقدمها في هذا المجرى يوماً فيوماً . وقد تأكد الفريقان أيضاً من أن سياستيهما متطابقتان الواحدة للأخرى في استهدافها السلم والرفاهية العامين اللذين هما غايتها الواحدة وفي تحقيق شعور التعاون المتبادل بين الدول في نطاق مهام عصبة الامم ضمن ما بين الدول من المهود المتقابلة المتعلقة ولاسيا فيما يخص الرغبة الصادقة في أن يسود علاقات الدول الشقيقة المجاورة لها روح الصفاء والوداد المتبادل أن يوطد التآزر بينهما في هذا المضمار وكان الفريقان بوجه عام مرتاحين جداً لنتائج هذه المقابلات ولما سيكون لها من مستقبل باهر اه^(١)

وقد انتقدت بعض المحافل السياسية الغموض في هذا البيان الرسمي واتخذت المعارضون منه مصدراً للدس ، ولاسيا بعد أن اذاعت الوكالة العربية البرقية التالية :

بغداد ٢٨ حزيران ١٩٣٧

يؤخذ من أقوال الدوائر الرسمية ، أن المحادثات التي دارت اخيراً بين الوفد التركي ، وبين الحكومة العراقية في بغداد ، كانت تتناول المسائل التالية :

أولاً - عقد ميثاق شرقي يضم تركية وايران وأفغانستان والعراق بصرف النظر عن البلدان العربية .

ثانياً - تسليم قسم من شط العرب إلى ايران لقاء ضمانات سلامة الحدود العراقية - الايرانية والتصريح بحرية إعادة الأموال العراقية المحجوزة في ايران .

ثالثاً - منع إرسال الأسلحة والمساعدات الحربية من العراق والبلاد المجاورة إلى المناطق الكردية الثائرة في تركية .

رابعاً - تتعهد الحكومة التركية بمساعدة الحكومة العراقية الحالية ذبلاً سياسياً وعند الضرورة بدها بالاسلح اللازم على ان تقوم الحكومة العراقية لقاء ذلك بايفاد البعثات الدراسية إلى تركية

لتلقي اصول التدريب العسكري في معاهدها .
خامساً - في حالة نشوب حرب تتعهد الحكومة العراقية بوضع منطقة الموصل تحت تصرف السلطات العسكرية التركية للاستفادة منها .
سادساً - تتعهد الحكومة العراقية بأن لا تتدخل فيما إذا قامت تركيا بحركة توسع في أراضي البلاد غير المشتركة في الميثاق ^(١) . اهـ

وفي يوم ٢٩ حزيران ١٩٣٧م صدر هذا البيان الرسمي :
« وقع امس في ديوان وزارة الخارجية على (معاهدة الحدود بين المملكة العراقية والامبراطورية الايرانية) بالحرف الاول من جانب معالي وزير الخارجية الدكتور ناجي الاصيل من جهة ، ومعالي وزير ايران المفوض جناب اقاوي مظفر اعلم من جهة اخرى ، وذلك تمهيداً للتوقيع النهائي في طهران ، وقد تم التوقيع على لائحة المعاهدة المذكورة مغزراً بأخلص أمانني الطرفين بأن يكون خير مقدمة لما ينتظر علاقات المملكتين من مستقبل باهر مشبع بالصدقة والوداد الدائمين »
ايفاد إلى ايران

وفي يوم ٢٧ حزيران ١٩٣٧م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :
« وافق مجلس الوزراء على ما يأتي :

١- ايفاد وفد إلى المملكة الايرانية مؤلف من كل من وزير الخارجية ، رئيس الوفد ، ونصرة الفارسي ، مدير الخارجية العام ، وجميل السلام ، مدير الامور الشرقية ، وعبد الله بكر ، معاون مدير المكتب الخاص ، وجبرائيل البناء ، مساعد المشاور الحقوقي ، وتوفيق السعدون ، مدير التشریفات وأحد كتاب وزارة الخارجية ، ومنهم المخصصات اللازمة وفق المادة السادسة من نظام مخصصات ايفاد .

٢- تحويل وزير الخارجية التوقيع على معاهدة الحدود والمفاوضة والاتفاق على صيغة الكتب المراد تبادلها كما ذكر في الفقرة (١) من كتاب وزارة الخارجية المذكور أعلاه .

٣- تحويل وزير الخارجية حق التوقيع على معاهدة عدم التعدي ، ومعاهدة التحكيم ، الموقع عليها بالحروف الأولى بجنتيف ، والمفاوضة للاتفاق « إذا كان ذلك ممكناً » على التعديلات في سبك العبارات التي كان مجلس الوزراء قد رغب في إدخالها في نص المعاهدتين المذكورتين ، وفق ما جاء في كتاب سكرتيرية مجلس الوزراء المرقم ٥٨٧ والمؤرخ في ١٠ / ٨ / ١٩٣٦م وقبول انضمام دولة الأفغان إلى معاهدة عدم التعدي .

٤- تحويل وزير الخارجية المفاوضة حول الاتفاقيات المتعلقة بحسن الجوار ، والشؤون القنصلية ،

واسترداد المجرمين ، والتعاون القضائي ، والملاحية ، حسبما جاء في الفقرة الرابعة من كتاب وزارة الخارجية المذكور اعلاه .

وقد صدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير الاقتصاد والمواصلات ، عباس مهدي ، وغادر الوفد المذكور إلى طهران يوم ٢٨ حزيران ١٩٣٧ م فاستقبل استقبالاً فخماً وتزل ضيفاً على الحكومة الإيرانية ، فلما كان يوم ٤ تموز من هذه السنة تم التوقيع على المعاهدات الوارد ذكرها في قرار مجلس الوزراء . فأبرق جلالة الشاه هذه البرقية :

صاحب الجلالة غازي الأول ، ملك العراق - بغداد

يسرنا أن نعرب لجلالتكم ، بمناسبة التوقيع على معاهدة الحدود بين بلادينا ، عن أحر تهانينا الحادث الذي سيكون فاتحة عهد جديد في العلاقات الودية التي كانت تسود دائماً امتينا فنتنزه هذه الفرصة لنقدم أخلص تمنياتنا لسعادة جلالتكم ورفاه العراق صديق إيران .

طهران ٥ تموز ١٩٣٧ رضا شاه بهلوي شاهنشاه إيران

وقد رد الملك غازي على هذه البرقية بالبرقية التالية :

صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي شاهنشاه إيران = طهران

كان للخبر السار الذي تفضل جلالتكم الامبراطورية بإبراقه الينا أثر توقيع معاهدة الحدود بين بلادينا وقع جميل في نفسنا فنسارع بتقديم أحر تهانينا لجلالتكم الامبراطورية بتوثيق الروابط الودية التي كانت قائمة بين شعبينا مشفوعة بأخلص التمنيات لسعادة شخص جلالتكم الكريم وازدياد رفاهية الشعب الإيراني الصديق في عهدنا الجديد .

بغداد ٥ تموز ١٩٣٧ غازي

وقد نشر البلاغ الرسمي الآتي نصه في طهران بمناسبة عقد هذه المعاهدة :-

ان المفاوضات التي كانت دائرة منذ زمن بعيد بين الدولة الامبراطورية الإيرانية وحكومة المملكة العراقية حول الحدود المشاعة بين الدولتين وقضية شط العرب ، قد تكللت بالنجاح وانتهت بالتوقيع على معاهدة الحدود والهوتوكول الملحق بها . وبتوقيع هذه الوثائق سويت الخلافات التي كانت قائمة منذ زمن بين البلدين بصورة نهائية

نحن سعداء بأن نصرح ان برعاية صاحب الجلالة الامبراطورية الإيرانية وصاحب الجلالة ملك العراق العاهلين الشهيدين للبلدين الشقيقين قد خلق جواً يسوده التفاهم التام والصداقة الصميحة عربون التآلف بين الدولتين الشقيقتين وسيساعد هذا الجو على توثيق عرى الاخوة الموجودة ما بين الشعبين المتحدين بروابط عديدة مادية ومعنوية وجعلها على أسس متينة والتعاون في سبيل صيانة السلم

وزير خارجية العراق : ناجي الأصيل وزير خارجية إيران : سميعي

وإلى القارى. نص المعاهدة مع بروتكولها :-

﴿ معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية إيران ﴾

صاحب الجلالة ملك العراق : من جهة

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه إيران : من جهة أخرى

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الأخوية وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض :-

صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب المعالي الدكتور ناجي الأصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكية .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه إيران :

صاحب المعالي غناية الله سمعي وزير خارجية الدولة الايرانية الامبراطورية

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي :-

المادة الاولى - يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة ووثائق مشروعة وعلى انها ملزمان بمراعاتها :

(أ) « البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الايرانية والموقع عليه في الآستانة بتاريخ

٤ تشرين الثاني ١٩١٣ »

(ب) « محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ »

ونظراً إلى أحكام هذه المادة وما عدا ما هو وارد في المادة التالية يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة أعلاه

المادة الثانية - ان خط الحدود عند ملتقاء ينتهي النقطة الكائنة في جزيرة شليط (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب) يعود فيتصل على خط ممتد عموديا من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة أمام الاسكلة الحالية رقم ١ في عبادان (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب) ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعاً تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤

المادة الثانية - يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توأ بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لأجل نصب دعامات الحدود التي كانت قد عينت أماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من

المادة الأولى من المعاهدة وتعين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه وتعين تشكيلات اللجنة ومنهاج أعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين المادة الرابعة - تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين إلى النهر المذكور حتى عرض البحر

(أ) يبقى شط العرب مفتوحاً بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجبأة من قبيل أجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد - بصورة عادلة - كلفة صيانة أو تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة . وتقدر العوائد المذكورة على أساس الحمولة الرسمية للسفن أو مقدار انعطاسها أو على كليهما معاً .

(ب) يكون شط العرب مفتوحاً لمرور السفن الحربية والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين

(ج) ان هذه الحالة أي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتارة التالوك أو وسط المياه مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله

المادة الخامسة لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معرف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة فإنهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن أعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة الأخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معرف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة السادسة - تبزم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الإبرام في بغداد بأسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .

وإقراراً بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة . كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والفرنسية . وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المول عليه .

ناجي الأصيل

سميعي

طهران في ٤ تموز ١٩٣٧

﴿ بروتوكول ﴾

ان الفريقين الساميين المتعاقدين حين قيامها بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق وايران متفقان على ما يأتي :

١- لأجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة

الآتفة المذكورة نهائية تؤلف لجنة خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين عدداً متساوياً منهم وتقوم اللجنة المشار إليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة وتدون نتائج التثبيت بحضور يكون بعد أن يوقع عليه أعضاء اللجنة المشار إليها جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة .

٢- يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في مجر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة .

فإذا لم يكن في الإمكان عقد هذه الاتفاقية في خلال السنة وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من قبلها يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

توافق الحكومة الإيرانية الامبراطورية على أنه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وفي خلال تمديد هذه المدة - في حالة ما إذا جرى التمديد المذكور تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الأسس الحالية المرعية أمر القيام بكافة الأمور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة . وتقوم الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومة الإيرانية الامبراطورية مرة في كل ستة أشهر على الأعمال المنجزة والعوائد المحيطة والنفعات المتكبدة وعلى جميع التدابير الأخرى المتخذة .

٣- إن الإجازة التي يمنحها أحد الفريقين الساميين المتعاقدين لإحدى السفن الحربية أو لاحدى السفن الأخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لأجل الدخول في إحدى الموانئ. العائدة إلى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر إجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الآخر وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه .

مع ذلك عندما يمنح أحد الفريقين الساميين المتعاقدين إجازة من هذا القيل عليه أن يخبر بذلك الفريق السامي الآخر فوراً .

٤- مع الاحتفاظ بما لايران من حقوق في شط العرب فن المفهوم أنه ليس في المعاهدات والبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملاً بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وبالفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ .

٥- يبرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي تبرم فيه معاهدة الحدود ويكون ملحقاً بها وجزءاً لا يتجزأ منها ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

كتب هذا البروتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص

الفرنسي هو النص المعول عليه .

كتب في طهران بنسختين في اليوم الرابع من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية .

تاجي الأصل

سميعي

✽ معاهدة الصداقة ✽

وبديهي أن يعقب عقد اتفاقية الحدود بين العراق وإيران عقد معاهدة خاصة بالصداقة بين الطرفين الغرض منها أن يسود المملكتين سلم دائم وأن يتمتع الممثلون الدبلوماسيون والقنصلون لكل من المملكتين لدى المملكة الأخرى بما يتمتع به ممثلو أكثر الأمم حظوة من الحقوق والامتيازات بشرط المقابلة بالمثل فباحث الوفد العراقي في طهران الوفد الإيراني المؤلف للمفاوضة في مواد هذه المعاهدة وأبرم الطرفان المعاهدة الآتي نصها يوم ١٨ تموز ١٩٣٧ :

✽ معاهدة صداقة بين مملكة العراق وإمبراطورية إيران ✽

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة

وصاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه إيران من الجهة الأخرى

بناء على رغبتهما الشديدة في توثيق روابط الصداقة الصميمية التي تسود فيما بين مملكة العراق وإمبراطورية إيران بصورة دائمة ونظراً لقناعتهما بما يؤدي إليه توطيد هذه الروابط الأخوية وبنائها على أسس المقابلة والمساواة التامة من رفاه وخير شعيهما فقد اتفقا على عقد معاهدة صداقة وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب المعالي الدكتور تاجي الأصل وزير الخارجية

صاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه إيران

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير الخارجية

الذان بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها موافقة للأصول اتفقا على مايلي :

المادة الأولى - يسود فيما بين مملكة العراق وإمبراطورية إيران وكذلك فيما بين رعايا الدولتين سلم دائم وصداقة لا تتغير .

المادة الثانية - يتمتع الممثلون الدبلوماسيون والقنصلون لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين في بلاد الفريق المتعاقد السامي الآخر بشرط المقابلة التامة بالمثل بما يتمتع به الممثلون السياسيون والقنصلون لأكثر الأمم حظوة من الحقوق والامتيازات والصيانات والإعفاءات الممنوحة وفق مبادئ وتعامل الحقوق الدولية العامة .

المادة الثالثة - يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يعقد بأسرع وقت من تاريخ تبادل

وثائق إبرام هذه المعاهدات والاتفاقيات الآتية :

١- اتفاقية حسن جوار وذات علاقة بأمن منطقة الحدود وتسوية المنازعات التي تحدث في المنطقة المذكورة .

- ٢- معاهدة استرداد المحرمين .
- ٣- معاهدة إقامة وجنسية .
- ٤- معاهدة تجارة .
- ٥- اتفاقية تعاون قضائي .
- ٦- اتفاقية قنصلية .
- ٧- اتفاقية برق وبريد .

المادة الرابعة - تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق الإبرام في بغداد وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق الإبرام .

واستناداً على ما ذكر فقد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة .

كتبت في طهران في اليوم الثامن عشر من شهر تموز سنة ألف وتسعمائة وسبع وثلاثين بنسختين باللغات العربية والفارسية والإنجليزية وعند وجود الاختلاف يكون النص الإنجليزي هو النص المول عليه .

تاجي الأصيل سميحي

✽ ميثاق سعد آباد ✽

نشرنا في موضع آخر من هذا المجلد ، نص البلاغ الرسمي الذي اذاعته « الوزارة الهاشمية الثانية » عن عقد معاهدة عدم التمادي بين العراق وتركيا وإيران والأفغان وهي المعاهدة التي عرفت بميثاق سعد آباد ، وقد انتهز السيد تاجي الأصيل ، وزير الخارجية في الوزارة السلطانية ، فرصة وجوده في إيران مع الدكتور رشدي آراس ، وزير خارجية تركيا ، فتم التوقيع على هذه المعاهدة في قصر سعد آباد بطهران يوم ٨ تموز سنة ١٩٣٧ وهذا نصها :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة ملك الأفغان

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه إيران

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

بما انهم راغبون في أن يشتركوا بكل ما لديهم من الوسائط في المحافظة على روابط الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهم .

وبناء على رغبتهم في تأمين السلم والأمن في الشرق الأدنى بضمانات إضافية ضمن نطاق ميثاق عصبة الأمم وأن يساعدوا بهذه الوسطة على تأمين السلم العام .

ولما كانوا متحمسين بالواجبات التي تعهدوا بها في معاهدة نبد الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ والمعاهدات الأخرى التي هم فرقاء فيها والتي هي ضمن نطاق ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة نبد الحرب .

فقد قرروا عقد هذه المعاهدة ولهذا الغرض عينوا مفوضين عنهم :

صاحب الجلالة ملك العراق	وزير الخارجية
معالي الدكتور ناجي الأصيل	
صاحب الجلالة ملك الأفغان	وزير الخارجية
معالي فيض محمد خان	
صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران	وزير الخارجية
معالي عناية الله سمعي	
صاحب الغفامة رئيس الجمهورية التركية	وزير الخارجية
معالي الدكتور توفيق رشدي آراس	

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم فوجدوها صحيحة إتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى - يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون باتباع سياسة الامتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية .

المادة الثانية - يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون تعهداً صريحاً بمرعاة حرمة حدودهم المشتركة .

المادة الثالثة - يتفق الفرقاء المتعاقدون السامون على ان يتشاوروا فيما يخص كل الاختلافات التي لها صبغة دولية ولها علاقة بمصالحهم المشتركة .

المادة الرابعة - يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين نحو الآخر بأن لا يعتمد في أية حالة من الحالات منفرداً أو بالاشتراك مع دولة أو دول أخرى إلى أي تعدد موجه إلى أحد منهم .

يعتبر من أعمال التعدي :

١ - إعلان الحرب .

٢ - استيلاء دولة على أراضي دولة أخرى بقوة مسلحة ولو بدون إعلان حرب .

٣ - هجوم دولة بقواتها البحرية أو البحرية أو الجوية على بلاد دولة أخرى أو بواخرها أو طياراتها ولو بدون إعلان حرب .

٤ - إغانة وإسفاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

لا يعتبر من أعمال التعدي :

١ - الالتجاء إلى حق الدفاع الشرعي أي مقاومة عمل من أعمال التعدي حسب ما جرى

تعريفه أعلاه .

٢ - القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الأمم .

٣ - الأعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الأمم أو مجلس عصبة الأمم أو تطبيقاً

للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الأمم على أن يكون العمل في هذه الحالة الأخيرة موجهاً نحو الدولة البادئة بالهجوم .

٤- إسداء أحد الفرقاء المتعاقدين السامين المعونة لدولة هوجمت أو خرقت حدودها أو التوصل بالحرب من قبل أحد الفرقاء المتعاقدين السامين الآخرين خلافاً للميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ .

المادة الخامسة - إذا رأى أحد الفرقاء المتعاقدين السامين أن المادة الرابعة من هذه المعاهدة قد خرقت أحكامها أو كادت تخرق فعليه أن يعرض القضية فوراً على مجلس عصبة الأمم .
إن هذا التدبير الأخير لا يؤثر في حق هذا الفريق المتعاقد السامي فيما يتخذ من الإجراءات التي يراها لازمة في مثل هذه الظروف .

المادة السادسة - إذا ما قام أحد الفرقاء المتعاقدين السامين باعتداء على دولة أخرى من غير الدول الموقعة على هذه المعاهدة فالفريق المتعاقد السامي الآخر إنها . أحكام هذه المعاهدة نحو الفريق المعتدي المذكور بدون سبق إنذار .

المادة السابعة - يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين كل داخل حدوده بعدم إعطاء مجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة أو قيامها بأعمال لغرض الإخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء أكان في منطقة الحدود أو في غيرها أو الإخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر .

المادة الثامنة - لما كان الفرقاء المتعاقدون السامون قد اعترفوا في الميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس بتاريخ ١٧ آب ١٩٢٨ بأن حل وحسم كل المنازعات أو الاختلافات من أي نوع أو مصدر كانت والتي قد تنشأ فيما بينهم يجب أن لا يكون إلا بالطرق السلمية فإنهم يؤيدون هذا النص ويعلنون بأنهم سوف لا يتبعون إلا الأصول المقررة والتي ستقرر لهذا الغرض بينهم .

المادة التاسعة - ليس في أية مادة من هذه المعاهدة ما ينحل بالوجائب التي تعهد بها أحد الفرقاء المتعاقدين السامين بموجب ميثاق عصبة الأمم .

المادة العاشرة - حررت هذه المعاهدة باللغة الفرنسية ووقع عليها بأربع نسخ ويعترف كل من الفرقاء المتعاقدين السامين باستلام نسخة منها وأنها عقدت لمدة خمس سنوات .

وعند انتهاء هذه المدة ما لم يكن أحد الفرقاء المتعاقدين قد أعلن إنهاؤه هذه المعاهدة مع إنذار سابق قبل ستة أشهر فإن المعاهدة تعتبر مجددة بطبيعة الحال لمدة خمس سنوات مجدداً وهكذا تجدد من مدة لأخرى إلى أن يبلغ أحد الفرقاء المتعاقدين السامين أو قسم منهم رغبته

في إنهائها بعد إعطاء إنذار بذلك قبل مدة ستة أشهر .
إذا انتهى حكم هذه المعاهدة مع أحد الفرقاء المتعاقدين الساميين يبقى حكمها مرعياً
بحق الباقيين .

تبرم هذه المعاهدة من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين الساميين وفقاً لقانونه الاساسي وتسجل
لدى عصبة الامم من قبل سكرتيرها العام الذي يرجى منه أن يبلغ باقي اعضاء جمعية العصبة بها .
وتودع وثائق الابرام من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين الساميين لدى حكومة إيران .
تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بين الفريقين المتعاقدين الساميين حالا بعد ان تودع وثائق
الابرام من قبل هذين الفريقين وتدخل حيز التنفيذ بحق الفريق الثالث عندما يودع هذا الفريق
وثائق الابرام . وكذلك الامر فيما يخص الفريق الرابع .
هند إيداع وثائق الابرام تبلغ حكومة إيران الفرقاء المتعاقدين الموقعين على هذه
المعاهدة بذلك .

كتب في قصر سعد آباد (طهران) في اليوم الثامن من شهر تموز سنة تسعمائة وسبع
وثلاثين بعد الالف .

ناجي الاصيل فيض محمد سميعي دكتور توفيق رشدي آراس
﴿ معاهدة لحل الاختلافات بالطرق السلمية ﴾

وكذلك أتم السيد ناجي الاصيل وزير الخارجية العراقية البحث في معاهدة حل الاختلافات
بالطرق السلمية بين إيران والعراق ووقع على هذا الاتفاق يوم ٢٤ تموز ١٩٣٧ وهذا نصه :-
صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران
بما انهما متشبعان بروح الصداقة التي تربط بلاديهما .
وراغبان في حل ما يمكن أن يقع بينهما من اختلافات بطرق سلمية وذلك ضمن احكام
ميثاق عصبة الامم .

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا مفوضين عنها :-
صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور ناجي الاصيل - وزير الخارجية
صاحب الجلالة شاهنشاه ايران

معالي عناية الله سميعي - وزير الخارجية
الذين يمد أن تبادلوا اوراق اعتمادهما فوجداها صحيحة اتفاقا على ما يأتي :-

المادة الاولى : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يتبعا طريقة سلمية على الاسلوب المبين في هذه المعاهدة في كل خلاف يمكن أن ينشأ بينهما مما لا يمكن حله بالمفاوضات الدبلوماسية الاعتيادية .

المادة الثانية : ١- باستثناء ما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة فإن كل الاختلافات التي تحدث بين الفريقين حول حق من الحقوق يجب أن تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة للبت فيها ما لم يرجع الفريقان مراجعة محكمة تحكيم كما سيأتي .

٢- ومن المعلوم أن الاختلافات المنوه عنها آنفاً تتضمن خصيصاً الاختلافات المذكورة في المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

٣- إن الفقرة الاولى من هذه المادة لا تنطبق على الاختلافات الآتية :-
(أ) الاختلافات التي حدثت قبل أن تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ أو هي تتعلق بأوضاع أو أعمال تسبق تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

(ب) الاختلافات المتعلقة بأمر هي من اختصاص أحد الفريقين المتعاقدين الساميين فقط حسب الحقوق الدولية .

(ج) الاختلافات المتعلقة بمحدود (Statut Territorial) أحد الفريقين المتعاقدين الساميين وأراضيها .

المادة الثالثة « إذا اتفق الفريقان على عرض أحد الاختلافات الوارد ذكرها في الفقرة الاولى من المادة السابقة على محكمة تحكيم فإنها يضعان اتفاقاً خاصاً يصرحان فيه بموضوع الاختلافات والمحكمين المنتخبين والاصول الواجب اتباعها فإذا لم ترد صراحة كافية في هذا الاتفاق الخاص فإن أحكام اتفاقية لاهاي المؤرخة في ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧ المتعلقة بحل الاختلافات الدولية حلاً سلمياً تطبق بقدر ما هو ضروري . وإن لم يذكر شيء في هذا الاتفاق الخاص عن الطرق الواجب اتباعها من قبل المحكمين والمتعلقة بأساس الاختلاف فإن المحكمة تطبق الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

المادة الرابعة : إذا لم يتمكن الفريقان من الوصول إلى تفاهم حول الاتفاق الخاص المذكور في المادة السابقة أو لم يتمكنوا من تعيين المحكمين فإن لكل منهما عرض الخلاف مباشرة على محكمة العدل الدولي الدائمة بعد سبق إعطاء إنذار لمدة ثلاثة أشهر .

المادة الخامسة : ١- للفريقين في حالة الاختلاف المذكور في الفقرة الاولى من المادة الثانية أن يرجعا إلى طريقة المصالحة التي جاءت بها هذه المعاهدة قبل مراجعة محكمة العدل الدولي الدائمة أو أية طريقة تحكيمية .

٢- إذا رجع الفريقان إلى طريقة المصالحة وأسفر ذلك عن النجاح فلا يحق لهما عرض الخلاف على محكمة العدل الدولي الدائمة أو طلب تأليف محكمة التحكيم المذكورة في المادة الثالثة قبل مضي شهر واحد على اجراءات لجنة المصالحة .

المادة السادسة : كل اختلاف لا يمكن حله بقرار قضائي أو تحكيمي بالنظر إلى نصوص هذه المعاهدة تتبع في حله طريقة المصالحة .

المادة السابعة : إن الاختلافات المذكورة في المادة السابقة تعرض على لجنة مصالحة يؤلفها الفريقان بالطريقة المذكورة فيما يلي .

المادة الثامنة : إذا نشأ خلاف فإنه تؤلف لجنة مصالحة لفحصه خلال مدة ثلاثة اشهر اعتباراً من التاريخ الذي يطلب فيه احد الفريقين ذلك إلى الفريق الآخر .

فإذا لم يقرر الفريقان ذوي العلاقة خلاف ذلك فتؤلف لجنة المصالحة كما يأتي :-
(١) تؤلف اللجنة من خمسة أعضاء يعين كل من الفريقين قوميسراً ينتخبه من بين رعاياه وان القوميسرين الثلاثة الآخرين يعينون باتفاق مشترك من بين رعايا دول أخرى . أما رئيس اللجنة فينتخبه القوميسرون .

(٢) إذا حدث شاغر بسبب الوفاة أو الاستقالة أو أي سبب آخر فيعلا ذلك الشاغر بأسرع ما استطاع ووفقاً لطريقة التعيين المبينة آنفاً .

المادة التاسعة : إذا لم يتم تعيين القوميسرين الذين هم من غير رعايا الفريقين خلال المدة المبينة في المادة الثامنة فإن رئيس مجلس عصبة الأمم يقوم بإجراء التعيينات المطلوبة بناء على طلب أحد الفريقين .

المادة العاشرة . ١- تجتمع لجنة المصالحة بناء على طلب يقدمه إلى رئيسها الفريقان بناء على اتفاقهما على ذلك وعند عدم اتفاقهما فبطلب يقدمه أحدهما .

٢- تتضمن العريضة موضوع الاختلاف باختصار وكذلك الطلب إلى اللجنة للتوصل بكل وسيلة صالحة لحله حلاً ودياً .

٣- إذا قدم الطلب من قبل أحد الفريقين فقط فإن صاحب الطلب يبلغه إلى الطرف الثاني بلا تأخير .

المادة الحادية عشرة : ١- تجتمع لجنة المصالحة في المحل الذي يعينه رئيسها إلا إذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

٢- للجنة المصالحة أن تطلب مساعدة سكرتير عصبة الأمم العام في إنجاز مهمتها .
المادة الثانية عشرة : لا تنشر أعمال لجنة المصالحة إلا بقرار من اللجنة وباتفاق الفريقين .

المادة الثالثة عشرة: ١ - للجنة المصالحة نفسها أن تضع الاصول التي تسير عليها إلا إذا حصل الاتفاق على خلاف ذلك وعلى كل حال فإن الاصول المذكورة يجب أن تمكن كلا من الفريقين بيان ما لديه .

٢ - يمثل الفريقين لدى لجنة المصالحة وكلا. محولون صلاحية التوسط بين الفريقين واللجنة المذكورة وللفريقين اضافة إلى ذلك أن يستعينا بمشاورين وخبراء يعينانها للغرض المذكور . ولهما أن يطلبتا سماع شهادة كل شخص يريان نفعاً فيها

٣ - للجنة المصالحة أن تطلب من جانبها الايضاحات الشفهية اللازمة من الوكلاء والمشاورين والخبراء. العائدين للفريقين ومن كل الاشخاص الذين ترى فائدة في حضورهم وذلك بموافقة حكومتهم

المادة الرابعة عشرة : تصدر مقررات لجنة المصالحة بأكثرية الآراء. إلا إذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك . ولا يسوغ للجنة أن تصدر قرارها على أساس الاختلاف إلا بحضور جميع أعضائها

المادة الخامسة عشرة : يتعهد الفريقان بتسهيل أعمال لجنة المصالحة وخاصة بتقديمها لها بأكبر مقياس ممكن كل الوثائق والمعلومات النافعة باتخاذ الوسائل التي لديها لتمكين اللجنة في بلادها ووفقاً لقوانينها من جلب الشهود والخبراء واستماع شهادتهم ونقلهم فيها

المادة السادسة عشرة : يستوفي كل عضو من رعايا دولة ثالثة خلال اشتغاله اجرة يعين مقدارها باتفاق الفريقين ويدفع كل منهما نصفها

وتدفع بالطريقة الآتية الذكر المصاريف العامة التي سببتها أعمال اللجنة

المادة السابعة عشرة: ١ - ان مهمة لجنة المصالحة ان توضح الامور المنازع فيها وأن تجمع لهذا الغرض جميع المعلومات النافعة سواء أكان ذلك بطريقة التحقيق او بغيرها وان قبذل جهدها في التوفيق بين الطرفين ولها بعد تدقيق القضية ان تعرض على الفريقين صورة التسوية التي تراها مناسبة وان تعين لها مدة لا بدا رأبها فيها

٢ - عندما تنتهي اللجنة من اعمالها تنظم محضراً تدون فيه ان الطرفين قد تصالحا وتبين شروط المصالحة عند وجودها وان الفريقين لم يتمكننا من قبول المصالحة وذلك حسبما تكون الحاله

٣ - يجب ان تنتهي اعمال اللجنة خلال ستة اشهر منذ اليوم الذي اودعت قضية الخلاف اليها إلا إذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك

المادة الثامنة عشرة : إذا لم يتم التفاهم بين الفريقين على طريقة حل الاختلاف حلاً سلبياً خلال الشهر الذي يعقب انتهاء اعمال لجنة المصالحة فإن الاختلاف يعالج وفق المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم ان هذا النص لا يطبق على القضية المنصوص عليها في المادة ٥ من هذه المعاهدة

المادة التاسعة عشرة : يتعهد الفريقان بأن يمتنعا عن كل تدبير مغل بتنفيد القرار القضائي أو

التحكيمي أو ليحل بالترتيبات المقترحة من قبل لجنة المصالحة أو من قبل مجلس عصبة الأمم ويتعهدان بصورة عامة بأن لا يقوم بأي عمل من أي شكل كان من شأنه أن يشدد أو يوسع الخلاف

المادة العشرون : ١ - تطبق المعاهدة الحاضرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ولو كان الاختلاف يخص دولة ثالثة سواء أكانت تلك الدولة مشتركة في معاهدة أو لم تكن

٢ - للفريقين بالاتفاق أن يقوموا خلال مرافعة المصالحة أو التحكيم بدعوة هذه الدولة الثالثة إلى الاشتراك .

المادة الحادية والعشرون : أن الاختلافات المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة بما فيها ما يتعلق بباية النزاع أو بدلولات التحفظات تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة

المادة الثانية والعشرون : ليس في هذه المعاهدة ما يمكن تفسيره بأنه يخل بحقوق الفريقين الساميين المتعاقدين في طلب مساعدة مجلس عصبة الأمم وذلك ضمن أحكام ميثاق العصبة وهذه المعاهدة

المادة الثالثة والعشرون : ١ - تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق إبرامها في بغداد بأسرع ما يستطاع

٢ - تدخل حيز التنفيذ حالا بعد تبادل وثائق الإبرام

٣ - تسجل لدى عصبة الأمم من قبل السكرتير العام الذي يرجي إليه أن يبلغها إلى الدول أعضاء العصبة وغيرها

المادة الرابعة والعشرون : ١ - تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة خمس سنوات اعتباراً من دخولها حيز التنفيذ

٢ - فإذا لم يتخذ منها قبل نفاذ الأجل المذكور بستة أشهر فإنها تعتبر مرعية مدة ٥ سنوات أخرى وهلم جرا

٣ - بالرغم من تحلي أحد الفريقين المتعاقدين عن هذه المعاهدة فإن الأصول المطبقة وقت انتهائها أجلها يستمر عليها إلى حين الانتهاء منها طبيعياً .

كتبت في طهران بنسختين باللغة الفرنسية في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز من السنة التسعمائة والسبعة والثلاثين بعد الألف ميلادية

سميعي ناجي الاصيل

✽ سفر وزيرين ✽

سافر وزير المالية الجديد ، محمد علي محمود إلى أوروبا للاستشفاء في يوم ٣ آب ١٩٣٧ فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الداخلية مصطفى العمري

وكان وزير الدفاع ، عيد اللطيف نوري ، قد سافر إلى أوروبا في ٢٥ أيار ١٩٣٧ للاستشفاء. أيضاً فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى رئيس الوزارة حكمة سليمان فلما دخل على محمود الشيخ علي وزيراً للمدلية في الوزارة السلطانية المعدلة صدرت الارادة الملكية في ٢٩ حزيران ١٩٣٧ باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة اليه

* مقتل بكر صديقي *

توطئة

كانت الاخطاء التي ارتكبها الفريق بكر صديقي العسكري ، رئيس أركان الجيش العراقي ، كثيرة ومنوعة وقد باعدت بينه وبين الشعب العراقي ، رغم الحماسة التي قابل بها هذا الشعب حركة هذا الرئيس في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، وأهم هذه الاخطاء هو :

١ - الأمر الذي أصدر بقتل وزير الدفاع ، جعفر باشا العسكري ، خارج العاصمة

٢ - اجباره أقارب القتل وأصحاب صهره ، نوري السعيد ، على مغادرة العراق

٣ - جهره بمعاودة الانكليز

٤ - تمسكه بحاشية فاسقة غير مترنة

٥ - ابتذاله مع النساء

٦ - زواجه من الغانية الالمانية

هذا إلى أن الرجل كان قليل الخبرة بالامور السياسية ، كثير الاعتداد بآرائه الخاصة ، شديد الثقة بمن كان يحسن له اصلاح الأحوال الداخلية ثم التفكير في الدعاية الخارجية .

« وقد أدرك الفريق بكر صديقي حرجة موقفه ، خاصة بعد تردي الأحوال في الداخل ، وتذمر الناس من القسوة الوحشية التي رافقت قمع ثورة السماوة ، واستقالة الوزراء الاربعة ، جعفر ابو التمن ، وكامل الجادرجي ، وصالح جبر ، ويوسف عز الدين ، احتجاجاً على تصرفاته ، فضاعف حرسه ، وأحاط نفسه بزمرة من الضباط ليلاً ونهاراً ، وأبعد من كان يخشاهم من الضباط عن العاصمة » لذلك كله دبوت سلسلة من المؤامرات للتخلص منه كأن يقتل أثناء زيارته للملك غازي ، أو يقتال في الشارع العام ، أثناء خروجه من داره الى مقر عمله ، إلى ان حانت فرصة سفره إلى تركيا

دعوة العراق إلى شهود المناورات

وجهت الحكومة التركية دعوة إلى الحكومة العراقية لحضور مناورات الجيش التركي التي تقرر اجراؤها في « تراقية » يوم ١٨ آب ١٩٣٧ . وما بعده فقررت « الوزارة السلطانية » قبول هذه

الدعوة، وندبت وفداً عسكرياً للسفر إلى تركيا لهذا الغرض برئاسة الفريق بكر صدقي العسكري، وعضوية أمير اللواء حسين فوزي، قائد الفرقة الأولى والمقدم نور الدين محمود، والرئيس الأول رفيق عارف، والملازم الأول جمال جميل. وقد غادر هذا الوفد «بغداد» مساء الثلاثاء ١٠ آب ١٩٣٧ بقطار «كر كوك» وبلغ الموصل في ظهر اليوم التالي، وكان المقدم محمد علي جواد «قائد القوة الجوية العراقية» قد طار إلى الموصل في اليوم المذكور ليودع رئيس أركان الجيش ووجهه من الضباط كما ان الوفد استقبل في «الحدباء» استقبالا فخما.

ويقال ان بكرأ بعد أن ودع شيعيه في «محطة قطار كر كوك» عاد إلى المدينة، فاستقل سيارة خاصة نقلته إلى «الموصل» لأنه كان قد شعر بوجود مؤامرة ضده فأراد ان يضل المتآمرين بسلوك هذه الطريق وان السفير البريطاني، في بغداد، كان قد حذره من هذه المؤامرة غير مرة

كيف تم القتل ؟

وفي الساعة السادسة والرابع من مساء الاربعاء ١١ آب انفرد الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد في حديقة المطار وبينما هما يتجاذبان أطراف الحديث وقفت سيارة على «مدخل المطار» وفيها كل من الضابط محمود هندي ونائب العريف (محمد عبدالله التلعفري) فزل نائب العريف من السيارة ودخل المطار ليقوم بدور تقديم المرتبطات فإذا به يجني مسدسه تحت صينية المرتبطات حتى اذا اقترب من الفريق بكر صدقي صوب فوهة مسدسه على مؤخرة جمجمته وأطلق عليها رصاصتين قضتا على حياته (١) فلما هم المقدم محمد علي ليخلص رفيقه، أو ليهرب بنفسه

(١) يصف صاحب كتاب «العراق بين انقلابين» الايام الاخيرة التي قضاها الفريق بكر

صدقي من حياته في ص ٥٥/٥٦ من كتابه بقوله :

أما الاحتياطات التي اتخذها بكر صدقي للمحافظة على حياته فهذا بعضها :-

اولا - جعل من داره حصناً متيناً يستعجل على أي احد دخوله بقصد سيء. فعلى سطح هذه الدار مدفع رشاش وفي الحديقة كلب وعلى السطح كلب آخر وفي كل عمر وزاوية حارس لا يغمض له جفن لا ليلاً ولا نهاراً ثانياً - كان لا يخرج من منزله إلا في اوقات مخفية لا يعلم بها سباً احد.

ثالثاً - كان لديه سيارتان كل منهما مجهزة بمدفع رشاش فإذا انتقل من مكان إلى مكان استقل الأولى وسير الثانية فارغة ورائه او استقل الثانية وسير الأولى فارغة امامه وهو لا يتنقل في السيارة مكاناً واحداً بل تراه يركب احياناً في الصدر وحياناً إلى جانب السائق وحياناً عاطلاً بضباط وحراس إلى آخر ما هنالك من اساليب اتقنها كل الاتقان لاجتناب كل محاولة يقصد منها اغتياله.

رابياً - كان كثيراً ما يتردد إلى السهرات والحفلات الراقصة وقد كثرت في همدان ولكنه لم يكن يحضر احداها إلا وهو عاطل بعدد كبير من الاعوان والحراس يرتدون الملابس المدنية وهم مدججون بالسلاح فإذا قام يراقص سيدة او غانية تحركت اعين هؤلاء الحراس والاعوان تحلق في الحاضرين خوفاً على

عاجله نائب العريف التلعفري بطلق ناري أصاب قلبه فأرداه قتيلاً فأسرع الضباط الذين كانوا في المطار وقبضوا على المعتدي المذكور فوراً وطيرت « متصرفية الموصل » هذا الخبر إلى « حكومة بغداد » فأصدرت هذه في صباح الخميس هذا البيان :

بلاغ رسمي

« تنمي الحكومة العراقية ، بزيد الأسف ، كلا من المرحومين : الفريق السيد بكر صدقي رئيس أركان الجيش ، والمقدم محمد علي جواد ، أمر القوة الجوية ، في حادث وقع لها خلاصته أنه بينما كانا جالسين قبيل غروب أمس في ميدان الطيران بالموصل إذ هجم أحد الجنود على الفريق السيد بكر صدقي وأطلق عليه بضع رصاصات أردته قتيلاً ولما حاول السيد محمد علي جواد أن يحول بينها أطلقت عليه الجندي الرصاص أيضاً فخرّ صريعاً ، وقد قبض على الجندي القاتل في الحال والتحقيقات جارية لمعرفة الأسباب .

بغداد ١٢ آب ١٩٣٧

مديرية الدعاية والنشر

وتدل المعلومات التي توصلنا إليها بعد جهد طويل على أن مؤامرة هذا الاغتيال كانت واسعة جداً ، فقد أرسل المتآمرون أفراداً من الجيش إلى كركوك ، وآلتون كوبري ، واربيل ، والسكوير ، والموصل ، وغيرها من المدن والقرى التي سيمر بها موكب الفريق بكر صدقي لاغتياله ، فلم تظفر بهذه النتيجة غير مدينة الموصل^(١) وإن العقيد فهمي سعيد كان لولب هذه الحركة . أما وزير العدلية

الذكراتور من يد تفناه وهو في نشوة المرح .

خامساً - لم يهمل اتخاذ الاحتياطات الفعالة للمحافظة على حياته داخل مكتب عمله في وزارة الحربية ومن هذه الاحتياطات انه ابعد القواد والضباط العرب إلى خارج بغداد واستبدلهم بأكراد الذين كانوا يغارون عليه غيرته على نفسه لذلك أصبح معظم ضباط المركز ممن لا يدنون بالمروبة فاطمان باله بعض الشيء .

سادساً - واخيراً وصل في وسأوسه إلى درجة قصوى ولا سيما قبيل مقتله ببضعة اسابيع فقد اشتد به القلق حتى راح ينام كل ليلة في منزل من منازل اخصائه واهواله حتى يضع اثره عن هبون مترقبه وكثيراً ما كان يصحب بعض الجنود الأكراد ويتوجه بهم إلى ضواحي بغداد حيث ينصبون له صيوانا ينام فيه بعيداً عن ضوضاء العاصمة آملاً ان يعود اليه بعض ما تقدمه من راحة وهناك ولكنه كان يعود في اليوم التالي وهو اشد قلقاً مما كان - انتهى المقصود -

(١) حدثني أحد رؤساء الوزارات ان جماعة من السياسيين والشيوخ والقادة ، بينهم جميل المدلسي ، وفاجي السويدي ، وعمن أبو طليخ ، وهوان الياسري ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، كانوا يرون ضرورة القضاء على بكر صدقي ، بعد ان استنفل امره ، واصبح مصدر خطر للعراق ، حتى انه لم يتسع من جلالة الملك نصار يستوفي ٥٠٠ دينار منه في كل شهر ، كما صار يتلاعب بالانصبيات المدة للشاريع الحربية الكبرى ، هردوا القيام بثورة تبدأ من « السباه » تسري إلى الرميثة ، والشامية ، وأبو صخير ، فاذا ارسلت الحكومة الجيش لاتخاذ هذه الثورة همي الجيش هناك وخذل بكراً وجماعته وم في بغداد ، ولكن الحكومة عاجلت حركة « السباه » بواسطة الشرطة ، وقبضت على كافة الرؤساء قبل ان تنفذ خطتهم .

محمد علي الشيخ محمود فيمقدان ضابط الاستخبارات البريطاني في الموصل هو الذي دبر الاغتيال بأيد عراقية
دفن القتلين

وقد نقلت إحدى الطائرات العراقية، جثتي القتلين إلى بغداد فوراً، وجرى دفنها في « مقبرة باب المعظم » في صباح اليوم التالي « الخميس ١٢ آب ١٩٣٧ » باحتفال عسكري مشي فيه الوزراء والسفراء، والأعيان، والنواب، واطلقت المدافع ٢١ طلقة بهذه المناسبة .

★ وفي اليوم الثاني من دفن الرفاتين وجد نائب الضابط للتصوين والإعاشة، عبدالستار حسين قتيلاً بالقرب من سكة الحديد، في طريق بغداد - الأعظمية وكان من اتباع بكر كما قيل .

★ وفيه استخبرت « شرطة السراي » ببغداد بانتحار العريف نصر الله الذي كان يرافق بكرأ

★ وفيه أيضاً استخبرت « شرطة الكرادة » بمحاولة عسكري بن محمد، خادم المقدم محمد

علي جواد، الانتحار حداً على سيده، وذلك بأنه أطلق الرصاص على بطنه فأصاب فخذه .

★ وفي اليوم الثاني عشر من آب ١٩٣٧ أوعزت الحكومة إلى أمير اللواء حسين فوزي أن يترأس الوفد العسكري إلى تركية لحضور مناورات تراقية دون توقف، وأصدرت هذا البيان :

بيان رسمي

١- تألف مجلس عسكري للنظر في حادثة اغتيال المرحومين الفريق بكر صديقي العسكري والمقدم محمد علي جواد والتحقيقات القانونية جارية بكل اهتمام .

٢- لا صحة مطلقاً للأراجيف التي يذيعها بعض المفرضين بنية محاولة استغلال هذه الفاجعة وقد عازمت الحكومة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضد كل من يحاول بث مثل هذه الأراجيف بقصد الإخلال بالأمن المستتب وتمكيه صفاء السكينة العامة .

بغداد ١٤ آب ١٩٣٧ « مديرية الدعاية والنشر »

التحقيق في الحادث

أصدرت السلطات المختصة أوامرها بتوقيف جماعة من الضباط المتهمين بحادثة القتل أو التحريض على ارتكابها فكان من بين الذين جرى توقيفهم، العقيد فهمي سعيد، والرئيس الطيار محمود هندي، وكان في نية آمر منطقة الموصل، محمد أمين العمري، إرسال الموقوفين إلى بغداد، فاستدعى الموقوفون الأمر المشار اليه وأفهموه أنهم يخشون أن يقتلوا في الطريق إذا جرى تسفيرهم إلى بغداد وطالبوه بتسريحهم أو اتهامهم إياه بالاشتراك في جريمة القتل، فاستمهلهم الأمر « العمري » حتى يذكر جماعته في الموضوع، ولما اجتمع ببقية الضباط، وجدهم على رأي الموقوفين فاضطر إلي تسريح الضباط الذين اعتقلوا على ذمة التحقيق وأصدر هذا البيان :

. بيان إلى الشعب العراقي

عقيب حادثة مقتل المرحومين : بكر صديقي، ومحمد علي جواد، كانت قد جرت التحقيقات اللازمة، والتي قبض على القاتل ومحرضيه، وكانت التحقيقات تجري في نطاق يمحصر الأمر في الفاعلين ومحرضيهم، غير أن الوزارة القائمة في بغداد، وذوي المآرب، شددت بازوم القاء القبض على كثير من الضباط الذين لا دخل لهم في الأمر بتاتاً. ورغم النصائح التي أبديناها للوزارة، لعدم جعل واقعة القتل المذكور وسيلة للانتقام من الأبرياء، لكن الوزارة أصرت على ذلك، وطلبت إرسال الموقوفين والضباط الآخرين الأبرياء إلى بغداد، الأمر الذي أدى إلى اعتصاب وحدات الجيش لصيانة حياة أمريه الأبرياء وضباطه، وعلى هذا قبلنا على عاقبتنا مسؤولية الأمر، وأجلنا سفر الضباط الأبرياء، وقطعنا علاقتنا مع بغداد.

إن المطلوب من جميع الأهلين المحافظة على السكون التام، وعدم القيام بأي عمل من شأنه تمكيد صفو الأمن.

١٤ آب ١٩٣٧ امير اللواء : آمر المنطقة - محمد امين العمري^(١)

بيان آخر

وبعد أن وثق امير اللواء، محمد امين العمري، من أن بيانه المذكور قبول بالارتياح التام في المحافل الوطنية وفي أوساط العاصمة أصدر هذا البيان الثاني :

بيان إلى الشعب العراقي النبيل ! أيها الشعب النبيل

باسم الله، وباسم روح فيصل العظيم، وحي الاستقلال، وبأسماء أرواح الشهداء البررة الذين شادوا هذا الكيان العظيم ليفوا الله عهداً صدقاً، وباسم كرامة الوطن المقدس وسلامة أهله الانحجاب، تعلن حكومة الموصل، متضامنة بجيشها وإدارتها، خروجها على حكم الوزارة الحاضرة، ووزارة السيد حكمة سليمان، وهي إلى ذلك مضطرة غير باغية ولا عادية.

لقد شهدت ايها الشعب النجيب كيف غالت هذه الوزارة الحكم من إرادة الشعب غولا، وإنك لتذكر ذلك الدم الهريء الذي سفك ظلماً في الشهيد ضياء يونس، والجريمة الماثلة التي اريدت بولود مخلص فنجا منها بمحجزة، وفر بدمه مشرداً عن أهله ووطنه، شهدت هذا ومن حولك

(١) حدثني الزعيم قاسم مقصود، وكنا في « معتقل المارة » سوية، عن هذه الحادثة قائلاً :

راجت إشاعات، اثر مقتل بكر صديقي وتوقيف بعض الضباط، ان الموقوفين سيقتلون في الطريق اثناء نقلهم إلى بغداد فجا في المقدم عبد القادر عباس، والرئيس خير الله حسن وسألاني رأيي في هذه الاشاعات فاتصلت بأمر اللواء، محمد امين العمري، وسألته ان يحدد موعداً لمقابله فلما حصلت هذه المقابلة سألته عن رأيه في الضباط الموقوفين فأجابني انه لا يرم بتفسيرهم إلى بغداد للاحاح السلطات العليا فيها على ذلك فاستكرت هذا الاستسلام واكدت للعمري سوء نية القوم مع الموقوفين فسألني الرأي فيما يجب عمله لانا نأخذ سمعة الجيش فأجبتة بوجوب مقاطعة بغداد، وتمهتد له بأن اضع تحت تصرفه القواد كافة، فاستحسن هذا الرأي وعمل به.

الفوضى تلتهم النظام ، وتكاد تأتي على البقية الباقية من مخلفات فيصل العظيم ، وصحبه الأبطال في أرض الوطن .

واليوم ، وبعد أن وقعت حادثة اغتيال الفريق بكر صديقي ، والمقدم محمد علي جواد ، تحاول يد الوزارة أن تمتد إلى الجيش فتقبض على اكثرية الضباط ، وترجمهم في غياهب السجون وتطوح بهم وبسلاح الوطن من بعدهم في مهاوي الهلاك .

إن حكومة اللواء قبضت على المظنونين بالتهمة وقدمتهم إلى التحقيق إداة لحق النظام ، ونصحت للوزارة بهذه الكفاية العادلة ، ولكن الوزارة ، ومن ورائها بعض ذوي المآرب ، أبوا إلا نكبة الجيش بالاكثارية من ضباطه ، فكررت حكومة اللواء النصيحة ، فلما أصرت الوزارة على الطلب الجائر هنالك دقت ساعة العدل ، وأعلنت حكومة اللواء انتفاضها على هذه الوزارة وهي تلقي اليكم بهذا البيان في جو هادي مشبع بروح التضامن الحكومي والشعبي للاطمئنان وتنوير الأذهان ، ثم تدعو الموظفين والامة أن توازرها بمقاطعة التعاون مع الوزارة والتضامن مع حكومة لواء الموصل ، والخلود إلى النظام والسكينة ، وتود حكومة لواء الموصل أن يكون ملحوظاً عند العموم أنها ستعتمد كل من يحاول الخروج عن طاعتها ، ويحل بالأمن العام .

أمير اللواء : محمد امين العمري - آمر منطقة الموصل ١٩٣٧/٨/١٥

وقول جريدة « البلاغ » الموصلية في عددها المرقم ٦٠٨ الصادر يوم ١٩ آب ٩٣٧ :
« لم ينشر سعادة آمر المنطقة ، أمير اللواء السيد امين العمري ، بيانه عصر السبت الماضي ، والذي انفردت هذه الجريدة بنشره دون بقية الجرائد ، إلا بعد أن أفرغ قصارى جهده ، بالاتفاق مع سعادة وكيل متصرف اللواء ، لإقناع أولي الحل والمقد في بغداد ، بمخطئ الخطأ التي ظهرت بوادرها في التحقيق عن الحادث المعلوم ، ولكنه لما رأى القوم قد سيطرت على ذهنيهم عوامل أقل ما يقال فيها أنها والعدالة على طرفي نقيض ، وانها ستثير فتنة تسفك فيها الدماء البريئة ، وتلحق بالبلاد الخراب والدمار ، وقف موقفه العظيم ، وأفهم قصيري النظر خطئ رأيهم ، وقد أيده وكيل متصرف اللواء ، ومدير شرطتها ، فابرق كل منهم برقية إلى مرجعه يعلن فيها قطع علاقته مع بغداد . وقد يبدو هذا التصرف غريباً لقصيري النظر ، ولكنه الموقف الطبيعي الذي عليه الإخلاص لهذا الوطن العزيز ، فقد كان على رجال المدينة أن يسلكوا أحد طريقتين : إما الإذعان لأوامر الوزارة السابقة ، الغير العادلة ، والتفريط بفريق من خيرة الضباط تسفك دمائهم ظلماً وعدواناً ، وما يعقب ذلك من اضطراب ، وقلقل ، ظهرت بوادرها الأولى بين وحدات الجيش المربطة في الموصل ، حرصاً على أدواح امرائهم الأعزاء ، وهذا الموقف هو الحيانة بعينها ، أو أن يتزلوا عند نداء الضمير ، ييب بهم أن يدرأوا الأخطار عن الوطن ، ففضلوا سلوك الطريق الطبيعي

الذي يفرضه الإخلاص والشهامة ، وبهذه العقيدة اصدر أمر المنطقة ، أمير اللواء سعادة السيد أمين العمري ، بيانه التاريخي المشهور ، فكان وقعه كالأصاغة في بغداد ، أفهمنا أن في السويداء رجالا لا يسمحون لأي كان أن يتخذ من مركزه وسيلة للانتقام والتشني ، وتعرض البلاد إلى الأخطار ، فشرعت قترنح ، وقد حاولت معالجة الموقف بتراجعا على طول الخط ، وبالأذعان اكل ما املني عليها ، ولكنها خابت فهوت وكان مصيرها المصير المعلوم اه

تحصين المدينة

وعلى اثر نشر «السيد العمري» البيانين الذين اثبتنا نصهما أعلاه ، أمر بتوقيف نائب الاحكام (أنطوان لوقه) الذي ارسلته وزارة الدفاع من بغداد ، لاستلام الضباط ، كما امر بتوقيف كل من الرئيس الاول احمد فخري ، والرئيس الاول خليل مخلص ، والعقيد احمد حمدي ، ثم أقام المتاريس في طرقات الموصل ، وشيد الحصون حولها ، وضبط الدوائر الحكومية كافة ، ووضع اجهزة التلغون والهرق تحت رقابة الجيش ، ونصبت المدافع فوق المرتفعات استعداداً للطوارئ

ما يقوله كاتب ؟

ويصف مؤلف كتاب «أيام النكبة» التعليل لذلك في ص ٣١٢ من كتابه بقوله :
(ولقد بلغني أن معالي وكيل وزير الدفاع كان يعتقد أن الضباط الموقوفين غير مجرمين ، وإنما توقيفهم كان لأجل سلامة التحقيق ، وبعض اعتبارات أخرى ، قد تكون في مصلحة الجيش وسلامة وحدته وقيل ان معاليه جمع اعضاء ديوان التدوين ، وبعض اعضاء محكمة التمييز ، بصفة كونه وزيراً للعديلة ، واستشارهم عن ماهية الجريمة ، فقرروا انها جريمة عسكرية ، وليست جريمة مدنية ، واختصاص رؤيتها يعود للجالس ، العسكرية لا للمحاكم ، وبعد أن حصل على هذا القرار ، طلب نائب الاحكام العقيد «أنطوان لوقا» وأحضره امام هذه الشخصيات الحقوقية الكبيرة ، ونزبه قائلاً «الضباط الموقوفون ليسوا مجرمين ، وإنما توقيفهم حصل بناء على مجرد الشبهة فيهم ، فعليك ان تعتبرهم ابرياء ، وانت المسؤول عن حفظ ارواحهم ، وانت المكلف بتأمين راحتهم ، وبقدر الامكان اجتهد بأن تحصر نطاق الجريمة في نطاق ضيق ، ... وقد وصل نائب الاحكام ، والعقيد أنطوان لوقا إلى «الموصل» بتاريخ ١٣ آب ١٩٣٧ وبدلاً من أن ينفذ أوامر وكيل وزير الدفاع ، ويسير في تحقيقاته وفقاً للخطة التي رسمها له معاليه ، قيل أنه حاول أن يوثق ايدي وارجل الضباط الموقوفين بالحديد ، وأخذ يسي. معاملتهم ، ويتهددهم لحملهم على الاعتراف ، وبيان ما يعرفونه عن العوامل التي أدت إلى ارتكاب الجريمة ، وعلى اثر ذلك قرر رجال الجيش في الموصل أن يمتنعوا عن تسليم الضباط الموقوفين ، وارسالهم إلى بغداد ولم يكتفوا

بذلك بل أعلنوا قطع علاقاتهم مع بغداد (انتهى المقصود
ما تقوله جريدة القبس ؟

- وتقول جريدة « القبس » الدمشقية في عددها ١١٩٦ الصادر في ١٦ آب ١٩٣٧
وأرسل قائد حامية الموصل إلى بغداد طالباً :-
١ - استقالة الوزارة السليمانية لأنها وزارة اتت إلى الحكم بالقوة غير الدستورية ، وانتخبت
مجلساً نيابياً لا يمثل الشعب في شيء .
٢ - تأليف وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي ، الذي يتمتع بثقة العشائر ، والجيش ، والشعب
٣ - عدم إجابة طلب الوزارة في تسليم قاتل بكر صدقي ، وجميع المتهمين بهذه التهمة .
٤ - القبض على قتلة جعفر ، وضياء يونس ، والذين حاولوا اغتيال مولود ، ومحاكمتهم مع
قاتل بكر ومحمد علي جواد في محكمة واحدة . ٥١

فكرة الزحف على الموصل

على اثر اعلان آمرة الموصل وقطع علاقتها مع بغداد ، وتحصينها المدينة على نحو ما ذكرنا
شاع أن الوزارة قررت الاستعانة بالافواج المرابطة في بغداد للزحف على الموصل ، وتخليصها من
القوة التي حاولت انقطاعها عن « حكومة العاصمة » فاتصل قائد حامية الموصل بأمرى الحاميات في
الحلة ، والديوانية ، وكركوك ، والسليمانية ، وغيرها ، باسطاء لهم الحالة العامة ، وما تتطلبه وحدة
الجيش من التضامن ، والتآزر ، وطالباً اليهم إقرار الحطة التي رسمتها حامية الموصل ، فأعلنت
« حامية معسكر الوشاش » في « بغداد » تأييدها لموقف الجيش في « الموصل » فتلفن رئيس الوزارة
حكمة سليمان إلى أمر معسكر الوشاش سعيد التكريتي يلتزمه الحضور الى داره للتفاهم معه ، فأبى
الامر إجابة هذا الا س فطلب وكيل وزير الدفاع ، علي محمود الشيخ علي منصور أمر الوشاش
فلم يجبه فاضطر الرئيس أن يصطحب معه وكيل الدفاع وقصد المعسكر بعد ان أخذ عهداً بالمحافظة
على حياته ، وقد جرت بين أمر المعسكر والرئيس محادثات خطيرة ذكرها الامر في كتابه
المنشور بعد هذا

وكيل وزير الدفاع يتكلم

كتبنا إلى السيد علي محمود ، وكيل وزير الدفاع ، في « الوزارة السليمانية » نستطلع رأيه
فيا اشيع عن اعتزام الوزارة تجريد حملة على الفرقة التي عصت في الموصل فجاء ما يلي :
بغداد ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٧
عزيزي عبد الرزاق الحسني

وصلني كتابك المؤرخ ٢٦ / ٩ / ١٩٣٧ والذي تطلب فيه أن اجيبك عن الاشاعة التي

انتشرت في العراق عقيب حادثة الفريق بكر صدقي ، من أنه كان في نية الوزارة المستقلة تجريد حملة عسكرية ضد الفرقة التي عصت في الموصل .

إن نظرة بسيطة تلقى على التطورات التي تطورت فيها الحالة العامة في العراق ، بعد حادثة القتل تكفي لتكذيب الاشاعات ، التي لم تشع إلا لغرض التضليل

ان الوزارة كانت تعتقد بأن حادثة القتل كانت حادثة فردية ، وتحص الجيش ولا تحصى سياسة الوزارة أو رجالها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الوزارة لم تر من مصلحة البلاد إظهار الجيش بظهر المنقسم على نفسه ، لأنه قوة البلاد المدخرة ، فإذا تسرب إليها الانشقاق والتصدع ، يهدد كيان البلاد الذي عمل في سبيل إقامته وتشيدته المخلصون أعواماً فكيف يتصور أن تسوق الوزارة قوة عسكرية لتنازل قوة عسكرية أخرى لسبب فردي ، لا يتصل بالسياسة العامة التي تدير عليها الدولة ؟

اني أعلنت مراراً ، بصفتي الوزير المسؤول عن الدفاع أثناء وقوع الحادثة ، بعدم وجود أية فكرة من هذا القبيل ، وأبلفت قائد المنطقة في الموصل أمير اللواء أمين العمري ، والآآن أكرر إعلائي هذا لك ولكل عراقي ، وان الضمير العراقي لا بد وان يحققر الذين يريدون من وراء هذه الاشاعات التضليل والفساد ودمت لأخيك المخلص .

علي محمود

أمر معسكر الوشاش ينطبق

وسألنا أمر معسكر الوشاش ، العقيد سعيد التكريتي ، رأيه في الموضوع فكتب إلينا مايلي :
حضرة الفاضل الاستاذ السيد عبد الرزاق الحسيني المحترم
تحية وسلاماً وبعد أخذت كتابكم المرسل إلي والذي تطالبون فيه مني أن انوركم عن القضية التي حدثت في الجيش ، بعد مقتل الفريق بكر صدقي .

كانت القوة المرابطة في بغداد لا تعلم عن مقتل الفريق بكر صدقي ، غير أنها أخذت إنذاراً فجائياً يوم ١١-١٢ آب سنة ١٩٣٧ ولازمت الوحدات ثكناتها في تلك الليلة ، ووزع عليها العتاد وكانت حتى منتصف تلك الليلة متهيئة للعمل . فبصفتي أمراً لمعسكر الوشاش ، وأمرأً للواء الثالث معاً ، تلقيت كتاباً من وزارة الدفاع بعد منتصف الليل ، تنعي الحكومة فيه مقتل الفريق بكر صدقي ، مع أمر القوة الجوية محمد علي جواد ، كما أنها خصصت قسماً من قطعات الوشاش لتشارك في تشييع الجثمان ، الذي سيصل إلى العاصمة من الموصل في اليوم الثاني ، أي يوم ١٢ آب ، ووضعت جميع وحدات الوشاش تحت إمرتي ، بصفتي أمراً لمعسكر الوشاش . فمن هنا يتضح لكم أنني لم أكن قائداً لجميع الوحدات المرابطة في العاصمة ، بل كنت أمراً لقسم منها ، وكنت أأتمر بإمرة وكيل رئيس أركان الجيش ، ووكيل قائد الفرقة الأولى ، الذين عينهم بكر صدقي في هذه

المراكز لثقتهم بهم ، واعداده عليهم . فوكيل رئيس أركان الجيش كان أمير اللواء الحاج رمضان ، ووكيل قائد الفرقة الأولى ، الزعيم اسماعيل حتي ، الملقب بالآغا .

وعليه ان «الحكومة السليمانية» إذا كانت قررت سوق قوة عسكرية من «بغداد» ضد قوات «الموصل» لأنهم أبوا تسليم ، وإرسال الضباط الذين أوقفوا ظلماً في الموصل ، بتهمة قتل الفريق بكر صدقي إلى العاصمة ، فهي تصدر أوامرها إلى رئاسة أركان الجيش ، لا إلي ، لأن ذلك لا يتفق وسلسلة القيادة في الجيش . عدا ذلك فليس من صالحها أن تقضي هذه الحطة لأشخاص لا تراتح منهم . ولكن بعد دفن الجنازة تطور الموقف تطوراً سريعاً ، فجاءة بكر صدقي ، والمنسبين اليه ، أخذوا يجاهرون بأخذ الثأر له ، وقسماً منهم بايعوا الزعيم اسماعيل حتي الآغا بالزعامة ، ليكون خليفة بكر صدقي ، كما أن العقيد شاكر الوادي أشغل منصب آمر القوة الجوية ، وذلك ليسيظروا على الجيش المربط في بغداد . وكثرت اجتماعات هذين الشخصين برئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ، كما أن وكيل قائد الفرقة الأولى ، اسماعيل حتي ، أصدر أمره إلى فرقته بلزوم وضع شارة الحداد على السداير والحدود ، لمدة أربعين يوماً ، حداداً على الفريق بكر صدقي . كما أنه يطلب من رئيس أركان الجيش أن ينفذ أمره هذا على جميع وحدات الجيش المربطة في أنحاء العراق . عدا هذا كله أقام له فاتحة في النادي العسكري ، وأصدر أوامره إلى جميع الضباط بلزوم حضورهم الفاتحة مناوبة .

كل هذا يجري ورئيس أركان الجيش لا يحرك ساكناً ، ومستسلم لهذه المهازل ، كما أن الضباط المنسبين إلى بكر صدقي أخذوا يجاهرون بلزوم أخذ الانتقام من المتآمرين ، وكانوا يتوعدون الضباط الذين أوقفوا في الموصل بالقتل ، وحتى بالتمثيل بهم ، إذ كانوا يظنون ان الأمر استتب لهم ، وان قائد قوات الموصل سينفذ أوامره ، وعلى هذا أخذت تلفوناً يوم ١٤ آب صباحاً من دائرة الحركات ، يطلبون فيه حضوري للمقر العام ، فليت الطلب ، وذهبت إلى المقر ، إلا أنني أخذت معي آمر الفوج الأول اللواء الثالث ، المقدم محمد أمين عبد الحميد ، لأجل الحيلة ، لأنني كنت مرتاباً من الأشخاص القابضين على زمام الامور في الجيش ، فكلفت المقدم محمد أمين أن ينتظرني في الطابق التحتاني ، وصعدت إلى دائرة الحركات فقابلت مدير الحركات فبادرني بهذا الكلام : «إنك يا حضرة الأخ تعرف ما جرى ، وإننا نعتمد على لوائك ، وعليه أرجو أن تهني لنا سرية مشاة وترسلها إلى السكنية الشمالية - الكرنتينة - وذلك لحفاظة أرواح الضباط الموقوفين ، الذين سيصلون من الموصل إلى العاصمة هذا المساء ، لأن بعض الضباط هنا موقوفين من حادثة اغتيال الفريق بكر صدقي ، فلربما يحدث لهم ما لا ترغب به » اه فأجبتني مستمد أن ارسل هذه السرية إلا أنني ليس راض عن الأعمال التي قتم بها في الموصل ، لأنكم بهذا العمل أثرتم الحقد والبغضاء

بين ضباط الجيش ، وهذا لا ينتهي بهؤلاء الضباط الموقوفين وحدهم ، بل سيجر ذلك جميع أو أكثر ضباط الجيش إلى المحاكمة ، فقالوا ما نعمل وهذا ما حدث ؟ وكان العقيد شاكر الوادي حضر أثناء كلامي هذا .

خرجت من دائرة الحركات وأنا أفكر في هذه المهازل ، فأخذت المقدم محمد أمين معي ، فذهبت لأستشير صديقي وأخي الكريم ، العقيد يوسف التراوي ، مدير وأمر فوج المخابرة ، فتذاكرت معه ، وبعد المحاورة رأيته يرغب أن لا نظهر عدائنا الآن للحكومة ، لأنه إذا اشتبهت من عندنا فلربما تعين قواداً آخرين للوحدات التي تريد إرسالها ضد قوات الموصل ، وبذلك نكون نحن الخاسرين ، وعليه فيجب أن لا نظهر عدائنا لها ، وعندما تسوقنا إلى الموصل فسوف نلتحق بالقوات المرابطة هناك ، لأنه عار علينا إذا حارب الجيش بعضه بعضاً ، فتصبح حالتنا كحالة إسبانيا الحاضرة .

كانت إشاعات تتردد على الألسنة أن الحكومة تنوي إرسال قوة من العاصمة لتأديب قوات الموصل العاصية ، وحتى شاع أن خطة الحركات لهذه الحملة وضعت ، وأن الأوامر صدرت ، غير أنها لم تبلغ إلى الوحدات ، وأعتقد أنها وضعت بصورة حقيقية ، لأن قوات الموصل ، إذا رفضت إرسال الضباط الموقوفين إلى العاصمة ، وأعلنت عصيانها ، فإذا على الحكومة أن تعمل حينذاك ؟

فهذه القضية وضعت على بساط البحث فيما بين مؤيدي ومنسبي الفريق بكر صدقي ، وقر رأيهم على وضع خطة لتأديب قوات الموصل ، لأنهم كانوا يظنون أن قوة العاصمة رهن بإشارتهم ، وعليه أجبت العقيد يوسف التراوي « دعنا نذهب إلى الوشاش ، وسننظر هناك بالأمر » ورجوته أن يجبرني بما يحدث في الموصل .

رجعت إلى الوشاش ، فأخبروني أن وكيل قائد الفرقة الأولى ، الزعيم اسماعيل حقي ، أتى إلى الوشاش ، مدة غيابه هذه ، وخطب في الضباط محرضاً لهم على الانتقام من قتلة بكر صدقي ، ومحرضهم ، فأثيت بعض رفاقي الضباط وقلت لهم : لماذا سمحتم له أن يلقي هكذا خطاب مشير للبغيضا . والتشاحن في داخل الجيش ، وعليه قررت أن اعطي حداً لهذه المهازل ، فجمعت آثري ووحدات الوشاش بعد ظهر هذا اليوم ، وكان العقيد صلاح الدين الصباغ حاضراً هذا الاجتماع ، فتذاكرنا حول هذا الموضوع المزعج ، وبعد الأخذ والرد قرر بالاجماع أن تكون مطالبتنا من الحكومة كما يلي :

١- الإخلاص للعرش وصاحب الجلالة .

٢- الجيش وحدة لا تتجزأ وتؤيد مطالب قوات الموصل .

٣- إبعاد بعض الضباط عن مناصبهم الحالية وإحلالهم في مناصب أخرى ثانوية لمداخلتهم في السياسة .

٤- عدم مداخله الجيش في السياسة .

عدا هذه المطالبات تقرر أيضاً الأشخاص الذين يشغلون المناصب المهمة ، والتي كانوا اتباع الفريق بكر صدقي هم المسيطرون عليها ، بينما تعود الأمور إلى حالتها الطبيعية . وتنفيذ هذا كله جمعوا جميع أمري الوحدات على جملي قائداً عليهم ، وعليه نهضت آنذاك ، وشكرتهم على تقمهم بي ، هذه الثقة التالية التي أولوني إياها ، وعاهدتهم على تنفيذ هذه المطالبات معها كلفني الأمر ، ولو أدت الحالة إلى إراقة آخر قطرة من دمي ، وبعدها أمرتهم أن ينصرف كل منهم إلى عمله ، والسهر على شؤون وحدته .

في الساعة ١٦ أي الساعة الرابعة بعد ظهر هذا اليوم طلبني رئيس الوزراء . على التلفون ، فحضرت ، وطلب مني أن أحضر لداره في الصليخ ، فأجبتة سأحضر ، ولكنني لم أذهب لداره . وبعد ثلاثة أرباع الساعة طلبني ثانية وقال لي لماذا ما جئت إلينا ؟ قلت له إن الوسائط مفقودة ، عدا ذلك ان الوضع الموجود في الوشاش لا يساعد على تركي موقعي هنا ، ويجيني اليكم . فقال لي إذا كان الأمر كذلك لماذا وعدتني في المحي . فأجبتة ان الحالة الآن غير الحالة التي كلمتني فيها قبل ساعة تقريباً .

وحقيقة كانت رغبتني التملص من مقابلته ، وأفهمته اني لا يمكنني المحي . اليه ، فأراد أن يقتنمني بالمحي . ولكنني رفضت رفضاً باتاً وأعلمته إذا كان يرغب في مواجهتي حقيقة فليستفضل إلى معسكر الوشاش .

بعد هذا بمدة أخبرني آمر فوج المخابرة أن الموصل قطعت علاقتها بالعاصمة ، وانها رفضت إرسال الضباط الموقوفين إلى العاصمة .

طلبت مرة ثالثة على التلفون ، فكلمني وكيل قائد الفرقة الأولى ، وطلب حضوري للمقر ، فلم أصدع بأمره معها حاول من الإغراء ، فكلمني وكيل وزير الدفاع ، السيد علي محمود ، فبينت له الحقيقة ، وقلت له اننا لا نكون العربدة بيد أشخاص ، لا هم لهم سوى أنانيتهم ، فإذا أردتم أن تطلعوا على آراء الجيش ، وعلى الوضع ، فيمكنكم المحي . إلي ، واني اطمئنكم أن لا يحدث لكم أي سوء .

أيضاً طلبني وكيل وزير الدفاع على التلفون بعد برهة ، وكلفني أن أنتخب أعضاء المجلس العسكري الذين سيذهبون للموصل لتحقيق قضية مقتل بكر صدقي ، لأن أعضاء ورئيس المجلس كانوا معينين من أشخاص كلهم من حزب بكر صدقي ، ومريديه ، فأجبتة هذا ليس من حق ، والـ

أن تعين من تريد من الأشخاص المحايدين . فطلب مني ذكر بعض الأسماء ، فذكرت له بضعة أسماء . فانتخب منهم المجلس ، وأبلغني ذلك ، ورجا مني أن اخبر أمر قوة الموصل بذلك ، فأجبتته أنه يتعذر علي مخبرة الموصل ، لأن البدالات اخذت تحت إمرتكهم ، فأجابني اني سأعطي الأوامر بذلك ، فاقصلت بالموصل بعد برهة وأبلغتهم الامر فرحبوا بالمجلس العسكري (الجديد) وارتاحوا لأشخاصه .

ايضاً طلبني السيد علي محمود علي التلفون ، وأبلغني أنه سيحضر مع رئيس الوزراء إلى الوشاش فرحبت بهم ، واتخذت التدابير اللازمة لسلامتهم ، وأرسلت رئيس ركني أن يذهب إلى الباب الشمالي ليراقبهم حتى مقري ، ورحب بهم ، وبعد برهة حضروا المشار اليهم إلى مقري في الوشاش ، واستقبلتهم ، وعلمت كل ما في وسعي من الاجتناب من إزعاجهم ، وبعد مقدمات ، ومحادثات طويلة لا مجال لذكرها هنا ، قلت لهم ان الجيش لا ينشئ على بعضه ، فقالوا لم يدر بخلفنا هذا ؛ قلت لهم يجوز أن يكون هذا صحيحاً ولكن الواقع يدل على عكسه ، لان بعض الضباط الذين هم الآن مسيطرين على الجيش تدل حركاتهم وأوامرهم أنهم قرروا أن يلعبوا هذه اللعبة الجهنمية ، ويورطوا البلاد ، ويقضوا عليها ، سواء . كان ذلك باستشارتكم ، أو بغيرها ، فأجابني السيد علي محمود أن يعملكم هذا سوف تجبرونا أن نقول أن الانكليز سيحتلون البلاد ، فأجبتته طالما الجيش العراقي جزء لا يتجزأ فهذا لا يكون ، وبعد هذا قدمت لهم المطالبات فأجابوني إلى قبولها جميعاً ، وكذلك قبلوا إبعاد الضباط المنتسبين إلى بكر صديقي عن مناصبهم ، على صورة مؤقتة ، وإحلال محلهم من يثق الجيش بهم ، وغادروا الوشاش إلى « القصر الملكي » وعند خروجهم من المقر حضر أحد مرافقي صاحب الجلالة ورافقهم إلى القصر الملكي .

بعد ساعة من الزمن طلبني أمر منطقة الديوانية ، وأريد مطالبي هذه ، ووضع نفسه وقواته تحت إمرتي ، كذلك أمر قوة السيارة للشرطة ، السيد علي ، ايضاً وضع قواته تحت إمرتي ، وأنه جاهز بقوته أن يحضر العاصمة ، فشكرت لهم وطنيتهم هذه ، وقلت له انني لست بحاجة الآن إلى قوة .

تنفذت المطالبات بأجمعها في اليوم الثاني ، بعد عرضها على صاحب الجلالة ، وبعدها طلب مني رفع الإنذار ، غير اني بقيت مضراً على بقائه بينما تعود الامور إلى مجاريها الطبيعية . وبعد يومين ، على ما أظن ، وصل العاصمة السيد جميل بك المدفعي ، وعند وصوله تشرف بمقابلة الملك فوراً ، ومن ثم زار معسكر الوشاش ، وقابلني في مقري ، واطلع على الامور التي جرت ، لأنه كان قد كلف ، وهو بالشام ، بقبول « منصب وزير الدفاع » وبعد هذه المقابلة ذهب لفوره إلى داره ، ولا أعلم ما جرى ، غير انني في اليوم الثاني سمعت ان « الوزارة السليمانية » استقالت ، وتسلم زمام الامور السيد

جميل المدفعي فشكل وزارته الرابعة مع احتفاظه بمنصب وزارة الدفاع فأبلغني فور وصوله إلى مقر وزارة الدفاع برفع الإنذار فصدت بالأمر ورفعت الإنذار وانتهت هذه الحادثة على هذا الشكل الذي بسطته حضرتكم بصورة مختصرة هذا وتفضلوا بقبول فائق تحيّي ومودتي .

سميد التكريتي

بغداد ٢٢ مايس ١٩٣٨

أثر مقتل بكر في الخارج

والواقع ان الانقلاب الذي عصف بالعراق قد استهل حياته بقتل ، فكان لزاماً أن يختم حياته بقتل وهذه هي النهاية الطبيعية لكل حادثة تتنافر مع التاريخ والاجتماع وقد رأينا بهذه المناسبة أن نقبس شيئاً مما نشرته الصحف في خارج العراق عن التأثير الذي أحدثته هذه النتيجة .

قالت جريدة الدايلي تلغراف الانكليزية

ان زوال بكر صدقي الفجائي يترك السلطة في العراق لمن يستطيع القبض على أزمتهما ، ونذكر أن هذه السلطة لما افلقت فجأة من يد الملك غازي ذهبت توالاً إلى الجيش ولم يكن ذلك بدون موافقة الشباب القليل الاختبار ، الشديد الوطنية ، ولعل الملك غازي ، بعد هذه الاشهر من العجز السياسي يحاول إثبات وجوده واقتداره .

وقالت جريدة الدايلي اكسبرس

ان تدخل الجيش العراقي في سياسة البلاد ، وإدارتها هو الذي أدى إلى مقتل جعفر العسكري ثم بكر صدقي - وان هذه الخطوة - خطوة ادخال الجيش - كانت خطة بكر صدقي ، وقد أذى بها هو نفسه ، والحالة في العراق لا تبعث على شيء . من الاطمئنان ، وان من واجب انكلترا أن تتخذ خطة حازمة في سبيل المحافظة على مصالحها .

وقالت جريدة التايمس اللندنية

لا يعرف حتى الآن إلى أية جماعة من خصوم بكر صدقي باشا ينتمي الجندي الذي قتله ، ولكن مما لا ريب فيه ان بعض الجهود السياسية في العراق أخذت ترداد نشاطاً وعنفاً ، وهناك كثيرون من العراقيين العرب خشوا أن يقود بكر صدقي وطنهم إلى اتحاد وثيق مع تركية التي كانت إلى عهد قريب متحكمة في العراق .

وقالت جريدة الأنهرام المصرية

ولم يعرف سبب هذا الحادث حتى الآن ، ولكن القراء يذكرون ان القتيلين هما اللذان قاما بالثورة العسكرية ، التي أدت إلى سقوط وزارة المرحوم ياسين باشا الهاشمي في السنة الماضية ، وأدت بحياة المرحوم جعفر باشا العسكري وزير الحربية في تلك الوزارة ، فلا يغدوا والحالة هذه أن يكون لحادث الاغتيال الذي نحن بصدد الان علاقة بتلك الثورة المشؤومة التي كان

وقوعها نكبة لا على العراق فحسب ، بل على جميع الاقطار العربية لانها أوقفت سير القضية العربية عدة شهور وجاءت بسابقة خطيرة نظر الشرق كله إليها بعين القلق ، هي سابقة تدخل الجيش في السياسة الداخلية .

وقالت جريدة فتي العرب الدمشقية

لقد وضعت الرصاصة التي خرقت صدر بكر صدقي ، وصرعت رفيقه علي جواد في الموصل حداً لشكوك الناس ودل هذا الحادث الجسيم على أن العراق في حواضره وبنواديه لم يكن كافراً بنعمة الذين أنالوا استقلاله في غضون ربع قرن وأذاعوا اسمه ، ووطدوا شهرته في شرق وغرب بل لقد دل حادث الموصل في بساطة على كذب الاسطورة القائلة : بأن العراق كان لمرتبته وأنه مل الدفاع في سبيلها ، ومل أصحابها والمنافحين عنها .

وقالت جريدة القبس الدمشقية أيضاً

لقد كنا في جانب القائلين ان الجيش العراقي الذي احدث انقلاب تشرين الأول الماضي ، قد فتح باباً خطيراً في سياسة العراق وفي موقف الجيش ، وما ان رصاصة هذا الجيش التي اخترقت رأس جعفر هي نفسها التي سددت إلى صدر بكر ومحمد علي جواد لأن كل حكومة تقوم في بلادها على رصاص الجيش وسياسة قواد الجيش ستسقط حتماً بهذا الرصاص وبهذه السياسة .

وقالت جريدة الأيام الدمشقية بتاريخ ١٧ آب ١٩٣٧

ان سبب الاغتيال تتنازعه ظنون كثيرة أهمها :

١ - اما أن يكون السبب شخصياً كما تقول قنصلية العراق في بيروت بلسان الحكومة العراقية « ملاحظة ان السفارات والقنصليات العراقية في خارج العراق نشرت بياناً عن الحادثة كانت نسخة طبق الأصل للبيان الذي نشرته حكومة بغداد عنه »

٢ - واما أن يكون سبباً حزبياً محلياً من العراق وإلى العراق

٣ - واما ان يكون سبباً اجنبياً سخر جندياً من جنود العراق لتنفيذ الاغتيال .

اما إذا كان السبب شخصياً فإن اعتقال اربعة من ضباط الجيش العراقي ينفي السبب الشخصي ويوضح لنا مجرأ ان هناك مؤامرة مدبرة لاغتيال القائد الكبير ولعل الحكومة العراقية وقفت على هذه المؤامرة ، بعد أن سبق لها التصريح بأن الاغتيال شخصي لا علاقة له بسياسة العراق . وأما إذا كان السبب حزبياً محلياً فإننا لا ننكر بأن تسخير الجيش العراقي في انقلاب تشرين الماضي في العراق أثار استياء كل عربي يحرس على بقاء الجيش بعيداً عن السياسة وعلى أن تظل الحياة الألمانية والدستورية سائدة ومحترمة

واما إذا كان السبب اجنبياً فلأن الذين يلاحظون بأن حادث الاغتيال وقع عقيب الموقف

المشرف الذي وقفه العراق شعباً وحكومة من مشروع تقسيم فلسطين وبعد الضجة الداوية التي أرسلها فخامة حكمة سليمان رئيس الوزارة العراقية فكان منها أن هزت لندن ، حكومة وشعباً ، وبرلماناً وصحافة ، لأنها أثارت نفقة العالم العربي على انكسرة التي دبرت هذا الموقف العدائي اه
اما الصحف التركية فقد اظهرت اسفا شديداً على هذه الفاجعة ، ولا سيما وان القتييل كان في طريقه إلى بلاده لمشاهدة التمارين العسكرية

واما الصحف العراقية فانها لم تنشر ما يستحق نقله هنا فقد روت حادثة الاغتيال على ما نشر في البيانات الرسمية ، وقيل في الأندية ولعلها معذورة في ذلك (١)

وقد نشر السيد سر كيس صوراني صاحب جريدة الدفاع البغدادية ، الذي أسقطت «الوزارة السليمانية» الجنسية العراقية عنه ، وأبعدته إلى خارج العراق مع انه كان من مؤيدي سياستها ، نشر رسالة في بيروت طبعها في مطبعة جريدة الشمس فجاءت في ٤٦ صفحة وسماها «أسرار مقتل الفريق بكر صدقي العسكري» حاول فيها أن يسند جريمة القتل إلى رجال «الاتلجانب سرفس» من الانكليز يزعم أن الانكليز ناصبوه العداء منذ عام ١٩٣٣م ، حينما تولى قيادة الجيش الذي أدب التياراتين ، وأن هذا العداء تضاعف بعد قتله الجنرال جعفر باشا العسكري في يوم الانقلاب ، واستعانته بالطليان والالمان في شراء بعض الأسلحة والمؤن الحربية للجيش العراقي وتشديده معامل للأسلحة الخفيفة ثم اعلانه سياسة الباب المفتوح لاعطاء نفط البصرة للشركات الاجنبية واعترافه بتعديل امتيازات النفط السابقة ، وتعديل معاهدة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ م على ان المهم ان تذكر هنا اننا حاولنا كثيراً أن نقف على رأي السيد حكمة سليمان في هذه الحادثة فلم نحظ منه بجواب قاطع لأن فخامته كان يقص الحوادث المتعلقة بوزارته بصدق وإيمان فإذا ما وصل إلى حادثة القتل قال «هنا ارجو المعذرة» «أرجوك أن لا تسألني» «أرجو أن تنقطع عن البحث في سبب القتل» فهل كان صاحب الفخامة يميل إلى تصديق آراء سر كيس صوراني؟ (٢)

اما «الوزارة المدفعية الرابعة» التي خلفت «الوزارة السليمانية» في الحكم فانها استصدرت قانوناً

(١) كتب البنا معالي السيد حندي وزير المعارف في الوزارة السليمانية المعذرة بصدد التأخير الذي تركه مقتل

بكر صدقي يقول :-

«ان الوزارة التي لم تر قتل بكر صدقي إلا شيئاً منتظراً ، وكانت قد ارمأت بأن قتله يجب أن لا يؤثر على الوضع وكأنه أمر اعتيادي تجري فيه التحقيقات القانونية المعتادة كما ان السياسة التي جرت عليها الوزارة في جنبه أي بعد القتل ، تبقى على ما هي عليه ، ربما اعتبرت الوزارة ، أو أكثر أعضائها ، بأن قتله (مشكلة عراقية المجلت بالقتل)»

(٢) همت ... ان هناك من يقول ان للانكليز بدأ في مقتل المرحوم بكر صدقي ؛ ولا صحة لهذه الأقوال حيث انها اشاعات كان يحرص انصار بكر صدقي على تروييحها لافطاره بظهور الزعامة

المعبد عزيزاً ملكي في العدد (١٢) من جريدة (المواطن) بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٥٢

بالعفو عن الأشخاص الذين قاموا بتلك الحركة وقد جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون :
 « لما كانت الحركة التي قام بها قسم من الجيش الرابط في الموصل ، بتاريخ ١١ آب ١٩٣٧ وما بعدها مبنية على مراعاة المصلحة العامة ، وصدرت بحسن النية ، وذلك لتخليص البلاد من التصرفات الشاذة ، التي كانت تجري في عهد الحكومة السابقة ، من بعض المنسبسين إلى الجيش ، وغيرهم ، تلك الأعمال التي كادت تؤدي بالنتيجة إلى تهديد كيان المملكة ، وجد من الضروري اصدار قانون يتضمن عفاء الأشخاص القائمين بتلك الأعمال ، عن جميع الأفعال الصادرة منهم ، بما لها مساس بالحركة المذكورة ، بصورة مباشرة ، او غير مباشرة لذا نظمت هذه اللائحة » -١-

❖ استقالة الوزارة ❖

أدرك السيد حكمت سليمان ، على أثر مقتل الفريق بكر صدقي ، حراجه الموقف فراح يبحث عن وسيلة لانقاذه . وكان وزير الدفاع ؛ عبداللطيف نوري سافر إلى أوروبا للاستشفاء . منذ ٢٥ أيار سنة ١٩٣٧ فأبرق إليه يطلب الموافقة على تعيينه لرياسة أركان الجيش ، والاستقالة من منصب وزارة الدفاع فلم ير عبداللطيف مناصاً من الموافقة على ذلك فصدرت الإرادة الملكية بتعيينه رئيساً لأركان الجيش ، وشعر بذلك منصب وزارة الدفاع -٢-

ثم أبرق إلى الرئيس السيد جميل المدفعي في الشام يلتمسه باسم جلالة الملك ، وباسم الجيش العراقي ، وباسم المصلحة العامة ، ان يتوجه إلى بغداد فوراً ليستلم منصب وزارة الدفاع ، فأجاب السيد المدفعي على هذا الطلب بالموافقة وقال انه متوجه إلى بغداد فلما وصل إلى بغداد في يوم ١٦ آب وجد في انتظاره سيارة ملكية فتذكر يوم سفره إلى سورية وكيف انه لم يجد في توديعه غير اربعة من أصدقائه المقربين . ثم اختلى بوزير الداخلية ، مصطفى العمري ، قريب محمد أمين العمري أمر منطقة الموصل الذي أعلن انقطاعه بحكومة بغداد ، ودرس الحالة العامة درساً دقيقاً حتى إذا استقر الرأي على ان يستريح السيد حكمت سليمان رفع حكمة إلى جلالة الملك الخطاب التالي . -

(١) كان من بين النواب الذين قبلوا هذه اللائحة ، ورحبوا بها ترحيباً قليلاً ، عدد من الذين سبق أن طالبوا باقامة تمثال وشراء دار فخمة لبكر صدقي الذي قام بحركة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ فجاءوا الآن يرحبون بمقتل بكر ويشجعون قانوناً بالعفو عن قتلته من كل ثمة ولقاربع ان يسجل .

(٢) على أثر تعيين الفريق عبداللطيف نوري رئيساً لأركان الجيش ، قصد المعيد صلاح الدين الصباغ ، وكيل وزير الدفاع ، علي محمود وكافه ، باسم الجيش ، ان يتولى منصب رئاسة الوزراء ، فرد عليه هذا انه يستحيل عليه ان يتولى مثل هذا المنصب ، في مثل هذه الظروف ولما جرى البحث فتمن يؤلف الوزارة الجديدة انقسم الضباط : فريق كان يرشح نوري السعيد وآخر كان يهوى المدفعي واختيراً استبعد نوري خشية ان يكون متقدماً .

مولاي صاحب الجلالة
نظراً إلى أن حالة البلاد الراهنة لا تمكنني من الاستمرار في تسيير أعمال الدولة ومصالح
المملكة ، فأقدم بعرضتي هذه ، راجياً من مولاي ، أيده الله ، أن يتفضل بقبول استقالاتي من
رئاسة الوزراء . واني لأزال جلالته سيدي : الخادم المطيع حكمة سليمان
وما كاد الملك يستلم هذا الكتاب حتى اصدر إرادته بالرد عليه بما يلي :

عزيزي حكمت سليمان
تلقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٧ آب سنة ١٩٣٧ وأسفت جداً لفارقتكم رئاسة
حكومتي ونظراً لما بسطتموه من الأسباب لايسعني إلا أن أعرب لكم ولزملائكم عن تقديري
الفائق للخدمات الجليلة والجهود الصادقة التي أدبتموها للبلاد طيلة مدة بقائكم في دست الحكم
آمل أن لا تحرم المملكة من خدماتكم وحسن درايتكم في أية صفة أخرى
صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة الف وثلثمائة وست
وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آب سنة الف وتسعمائة وسبع وثلثين الميلادية
غازي

﴿ انتهى المجلد الرابع ويليه المجلد الخامس ﴾



مضامين الجزء الرابع

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
طريق الحج البري	٣٠	فاتحة الجزء الرابع	٣
بين العراق والمملكة العربية السعودية	٣٠	* الوزارة المرفوعة الاولى *	
حل المجلس النيابي	٣١	كيف تكونت الوزارة - الهيئة الوزارية	٤
كيف جرت الانتخابات الجديدة ؟	٣٢	تأجيل جلسات المجلس - منهاج الوزارة	٥
افتتاح المجلس - خطاب العرش	٣٤	تبديلات إدارية - مقاطعة الكهرباء	٧
المنافسة حول خطاب العرش	٣٦	الكتلة البرلمانية - المفسولون بالذيل	٩
الشعب يؤيد الأعيان	٤١	القران الملكي - وفاة أميرة	١٠
الحامون يستأنفون نشاطهم	٤٢	استقالة الوزارة - كتاب الاستقالة	١١
حزب الوحدة الوطنية	٤٣	* الوزارة المرفوعة الثانية *	
بين العراق وايران	٤٤	إلمامة موجزة	١٣
تحالف القبائل	٤٥	هيئة الوزارة - منهاج الوزارة	١٤
الحكومة والمعارضة	٤٩	مكاتيب سرية - التهريب في الجنوب	١٦
سفر رئيس الوزراء - تأملات	٥١	قانون المطبوعات - حوادث مختلفة	١٧
استقالة الوزارة	٥٢	مؤتمر عشائري	٢٠
من يؤلف الوزارة الجديدة ؟	٥٢	مشروع الحباينة	٢١
* الوزارة المرفوعة الثالثة *		استقالة وزير الخارجية	٢٢
أركان الوزارة الجديدة	٥٤	استقالة الوزارة وأسبابها	٢٣
منهاج الوزارة	٥٥	كتاب الاستقالة والجواب عليه	٢٤
نظرة في المنهاج الوزاري	٥٦	* الوزارة البريوية الاولى *	
برقية لوزير الداخلية	٥٦	هيئة الوزارة - رئاسة الديوان	٢٦
طلائع الثورة	٥٧	منهاج الوزارة - حوادث مختلفة	٢٧
تدابير الحكومة	٥٨		
رئيس أركان الجيش يتكلم	٦٠		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٦٢	استعانة الحكومة بالقبائل	٨٩	حوادث مختلفة
٦٣	سفر وزير الداخلية إلى الفرات	٩١	بين ايران والعراق ايضاً
٦٥	ما يقوله وزير الداخلية ؟	٩٢	حل المجلس النيابي
٦٥	وساطة وزير المعارف	٩٣	تعطيل حزب الحكومة
٦٦	الحكومة تتصل بزعماء المعارضة	٩٥	ثورة الرميثة الأولى
٦٧	تعطيل المجلس - موقف الصحف	١٠٢	مرسوم الإدارة العرفية
٦٩	موقف المحامين - موقف العلماء	١٠٦	ثورة سوق الشيوخ
٧٠	موقف الحاج عبد الواحد	١٢٤	الشروع في الانتخاب
٧١	موقف جلالة الملك	١٢٥	منهاج الوزارة
٧٢	استقالة الوزارة	١٢٧	حفلة افتتاح المجلس الجديد
	* الوزارة الهاشمية الثانية *	١٢٨	خطاب العرش
٧٣	كيف تألفت الوزارة ؟	١٢٩	صدى الثورة في المجلس
٧٤	هيئة الوزارة الجديدة	١٣١	إعلان العفو العام
	تكليف حكمة بمنصب وزاري	١٣٢	حول إعلان العفو العام
٧٥	دعوة القبائل إلى القاء السلاح	١٣٣	استقالة وزير المعارف
	هل أفاد هذا البيان ؟	١٣٥	ثورة بارازان
٧٨	وفد من الشمال وبرقية خطيرة	١٣٨	حركة في المدينة
٧٩	محاولة إصلاح الإدارة	١٣٩	ثورة اليزيدية
٨٠	فاجعة في الكاظمية	١٤٤	في المجلس النيابي
٨١	الشروع بالتحقيق - تأثير الحادثة	١٤٥	خطاب العرش
٨٢	العفو عن المجرمين في الحادثة	١٤٦	قانون ذيل قانون التقاعد
٨٣	عيد العذير	١٤٨	اتفاقية السكك الحديدية
٨٤	نص الميثاق	١٥٠	كارثة قزلباش
٨٦	انشقاق القبائل - عهد المواليين	١٥٠	ثورة بني ركاب
٨٧	كتاب المخالفين	١٥٤	ثورة الرميثة الثانية
٨٨	موقف الشيخ - هذا بلاغ للناس	١٦٥	ثورة الاكرع
		١٧٢	هل أفادت الإدارة العرفية ؟

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٣	ما يقوله المسؤولون ؟	٢١٥	ابعاد الأقارب والمحسوبين
١٧٤	ما يقوله كاشف الغطاء		هل كانت الوزارة عالمة بالقدر ؟
١٧٨	معاهدتان خطيرتان	٢١٧	مظاهرة في بغداد
١٨١	معاهدة اخوة عربية وتحالف	٢١٨	استعانة الوزارة بالصحافة العربية
١٨٥	انضمام اليمن إلى الحلف	٢١٩	أقوال الصحف في الانقلاب
١٨٥	بين المانيا والعراق	٢٢١	حل المجلس - هل يتعارض مع الدستور
١٨٨	حوادث وأخبار متنوعة	٢٢٣	خطة الوزارة الجديدة
١٩٠	الوزارة الهاشمية والناحية الأخلاقية	٢٢٥	منهاج الوزارة
١٩٢	ثورة بكر صديقي - توطئة	٢٣٠	الانتخابات الجديدة - خطاب العرش
١٩٤	كيف زحف الجيش على بغداد ؟	٢٣٢	حوادث وأخبار
١٩٦	منظر بغداد في الصباح	٢٣٥	كتب تهديد
١٩٧	قنابل من ورق	٢٣٦	من نتائج الانقلاب
١٩٨	وقع هذه القنابل	٢٣٧	حرم جعفر العسكري
١٩٩	طلب إقالة الوزارة - موقف الملك	٢٣٩	وفاة ياسين الهاشمي
٢٠٠	ماذا دار في القصر من حديث	٢٤١	بين الأمير عبد الله والملك غازي
٢٠١	القاء القنابل على بغداد	٢٤٣	ثلاث معاهدات مفيدة
٢٠٢	استقالة الوزارة وكتاب استقالتها	٢٥٦	فكرة محاسبة الوزراء
	✽ الوزارة السليمانية ✽	٢٥٨	إقامة تمثال لبكر صديقي
٢٠٣	في طريق تأليف الوزارة - مقتل جعفر	٢٦١	الناحية الأخلاقية
٢٠٨	الجيش يستمر في الزحف	٢٦٢	قانون الغو العام
٢١٠	كيف تكونت الوزارة ؟	٢٦٣	عملية القرض
٢١١	أول بيان رسمي للحكومة الجديدة	٢٦٥	جمعية الإصلاح الشعبي
٢١٢	السفير البريطاني - الفتك بالزعما		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٦٧	تسليح الجيش	٢٩٣	تعيين وزراء جدد
٢٦٨	حول تقسيم فلسطين	٢٩٤	هل أصبحت الوزارة مستقلة ؟
٢٦٩	دعوة على بغداد	٢٩٦	الحلاف بين العراق وايران
٢٧٠	الأمير سعود في بغداد	٣٠٣	معاهدة الصداقة
٢٧١	بين مصر والعراق - اغتيال السنوي	٣٠٤	ميثاق سعد آباد
٢٧٢	مطامع بكر صدقي	٣١١	سفر وزيرين
٢٨٢	الجيش والسياسة	٣١٢	مقتل بكر صدقي
٢٨٣	ثورة السامو	٣٢٨	استقالة الوزارة
٢٩٢	انسحاب أربعة من الوزراء	٣٣٠	مضامين الكتاب
		٣٣٤	جدول الخطأ والصواب

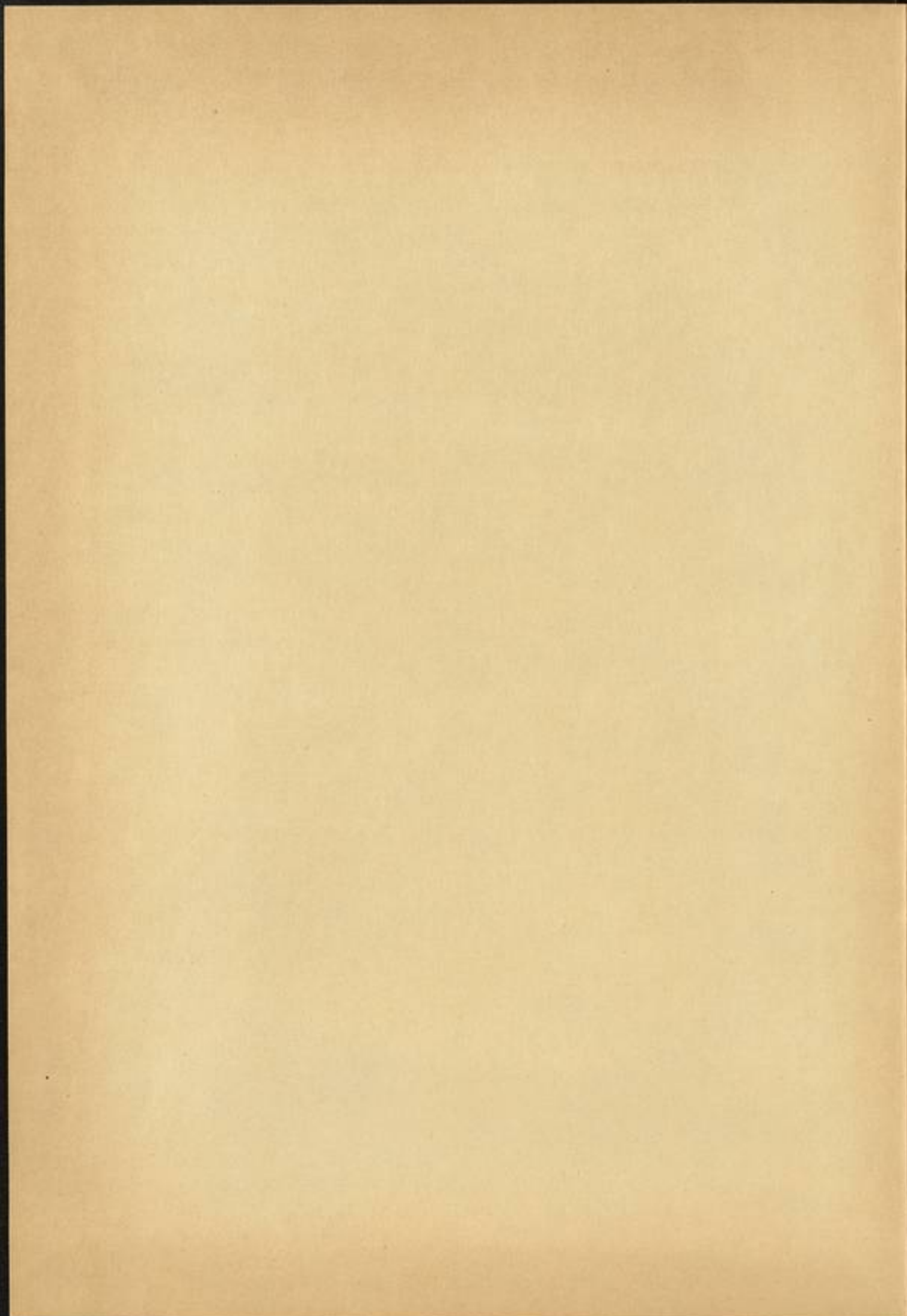


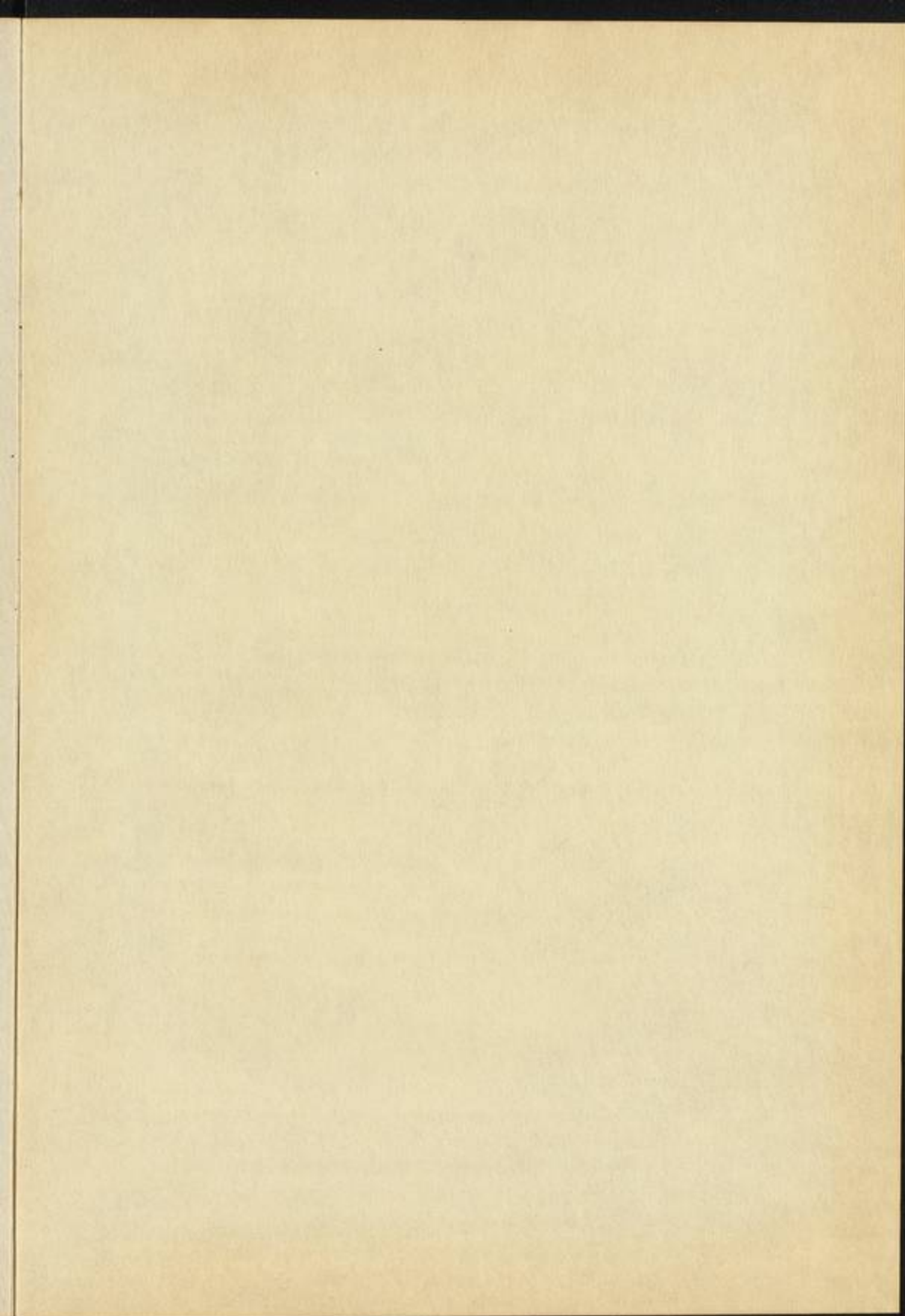
جدول الخطأ والصواب

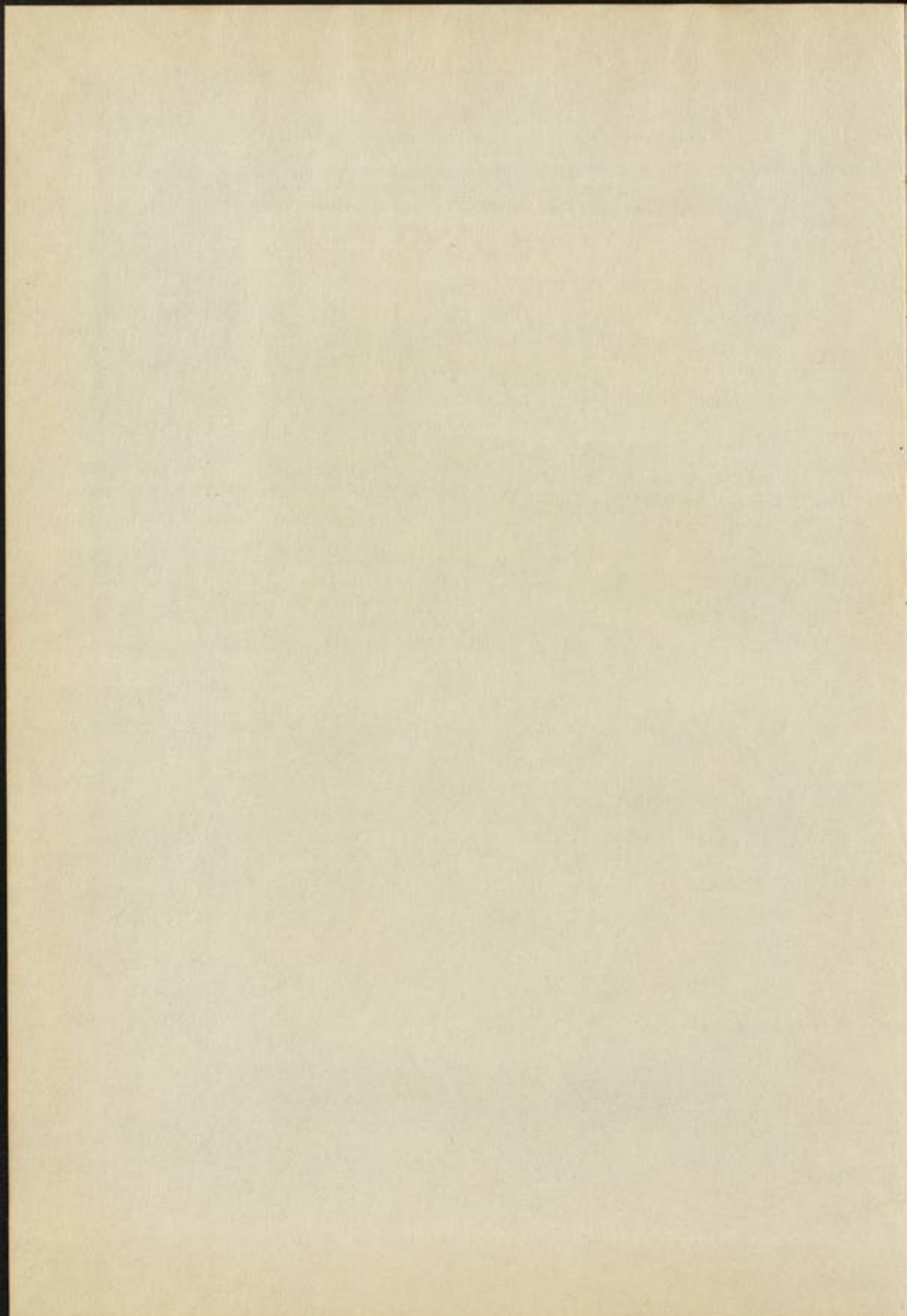
الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠	٢٥	فسبب	فسبيت	١١٥	١١	١٩٧	١٨٧
١١	١٣	وزير	وزيراً	١٢٥	٧	وزعت	وقد وزعت
١٦	١٥	ايرادت	ايرادات	١٢٨	١	تقوم	التي تقوم
١٩	٣	الجزء القادم	هذا الجزء	١٢٩	١٨	ومهته	ومهته
٢١	٣	حالتها	حالتها	١٣٦	٦	الشقاوة	الشقاوة
٢٢	٥	تاريخ	بتاريخ	١٤٥	١٣	العراقي والايрани	العراقي-الايрани
٢٥	١٣	٢ آذار	٢٠ آذار	١٤٨	٤	اليهم	اليها
٢٨	٢	من هذا	في هذا	١٤٩	٦	تفيد	يفيد
٣٥	١٨	والمزاد	المزاد	١٥٠	٤	شبل حمري	جبل حمري
٤٢	٦	النواب إلى	النواب وإلى	١٥٠	٦	أمطاراً	أمطار
٤٣	١٠	سمحت له	سمحت به	١٥٠	١٧	شرع	وشرع
٢٣	٢٠	استقرارها	واستقرارها	١٥١	٥	آل منال	آل مناع
٤٥	٢	صرح	صرح خلالها	١٥١	١٧	وجود	ووجود
٥١	١٠	بمقابلة	حظي بمقابلة	١٥١	١٩	والمؤيد	المؤيد
٥٤	١٦	والموافق	الموافق	١٥٤	١١	الجيش	نفقات الجيش
٥٦	١٣	فكتب لي	فكتب إلي	١٦٠	٨	العدلية	وزير العدلية
٦٥	١٨	مذكراتي	مذكراتي	١٦١	١١	ولما ثارت	لما ثارت
٦٧	١٩	وأن	أو أن	١٦٥	٤	وهو الدماء	هو الدماء
٧٥	١٢	هذه الدعوى	هذه الدعوة	١٦٥	١٩	قضاء الديوانية	قضاء عفاك
٧٦	١٦	فيسير	فيسيرا	١٦٥	٢٥	ثارت	في لواء الديوانية
٩٤	٤	لا يبق	لا يبقى	١٦٦	١	لم تؤدى	لم تؤد
١١٣	١٠	استحسن	بمن استحسن	١٦٦	٩	أهالها	هالها
١١٣	٢٨	باشغار	باشغال	١٦٨	٦	إذ بالقبائل	إذا بالقبائل
١١٤	٢٦	الارادة	الادارة				

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦٨	١٥	كلا من	كل من	٢٥٠	٢٢	وشاة ومرقع	وشاة مرقع
١٦٨	١٧	يقبل	تقبل	٢٥٤	٢٢	المعنين	المعنين
١٧٥	١٢	ويصل بنا	ويتصل بنا	٢٦٣	٩	الذين قاموا	الذين دبروه كانوا
١٨٤	١٣	بان يبدأ	بان يبدأ	٢٦٩	٢٥	تطرق	تطرق
١٩٥	٢١	على علم	على علم بها	٢٧٠	١٠	خفف	خفف
٢٠٠	١١	وهل راض	وهل هو راض	٢٨٠	١٨	لهذه	لهذه الأسباب
٢١٣	٢١	عن صرف	على صرف	٢٨٦	١٣	عنه	من
٢١٦	٩	أحرص	كنت أحرص	٢٨٨	١٥	مرة	مرة واحدة
٢١٨	١٣	والجور	الجور	٢٩٠	٢٤	١٩٣٦	١٩٣٩
٢١٩	٢	معظمه	معظمه مفارياً	٢٩٨	٢٥	٥٨٧	٥٨٧٤
			للاواقع	٣٠٠	٢٧	الثانية	الثالثة
٢٢٦	١٧	يمكنهم	يمكنهن	٣١٩	٢	جريدة	جريدة
٢٣٢	١٧	باستثناء	باستثناء	٣١٩	٩	هذا الا س	هذا الا لئلا س
٢٤٦	١٨	موندوس	موندوس				









YAMPIA UNIVERSITY LIBRARY

COLUMBIA UNIVERSITY



0026812908

956.7

H27

v.4

Hasani

BOUND

SEP 22 1953

